الصراع الأجتماعى والسياسى في عصر مبارك

الهيئة المصرية العامة للكتاب



الجزء الثالث

د. عبد العظيم رمضان

الصراع السياسى والاجتماعى
فى عصر مبارك

الصراع الاجتماعى والسياسى
فى عصر مبارك

بقلم

د. عبد العظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٤

الإخراج الفني والتنفيذ

صبري عبدالواحد

تقديم

عندما قدمت للجزء الثانى من هذا الكتاب عن «الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك»، كان ظنى أنه سوف يستوعب فصول هذا الجزء الثالث الذى بين يدى القارئ، ثم تبينت أن حجمه أصبح يتجاوز الحجم المناسب لكتاب، وأنه من الضرورى أن ينقسم إلى مجلدين، فيصدر المجلد الأول كجزء ثان، ويصدر المجلد الثانى كجزء ثالث. وهو ما استقر رأيى عليه.

وفى الوقت نفسه تبينت أن فصول الكتاب كما أعددتها للنشر فى جزء واحد، قد اتسعت وأصبحت فى حاجة بدورها إلى تعديل. ومن هنا فقد فصلت الجزء الخاص بمصر والزلزال عن الفصل الخاص بأزمة المجتمع المصرى ليصبح فصلا قائما بذاته، وكذلك فعلت بالنسبة للجزء الخاص بمصر والأوبرا، فقد فصلته عن فصل «الفن والمجتمع»، وجعلته فصلا مستقلا، وفصلت الجزء الخاص بالبنوك والحياة الاقتصادية ليصبح فصلا مستقلا.

وهذه كلها قضايا منهجية قد تهم القارئ الأكاديمى، ولكنها لا تهم القارئ المثقف، وقد نشأت نتيجة لحقيقة أن فصول هذا الكتاب لم تعد مسبقا، وإنما أعدت عند إعداد الكتاب للنشر، فهى تتكون من مقالات سياسية كتبت لمعالجة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية ظهرت فى عصر مبارك دون ترتيب، وكان من الضرورى ترتيبها عند إعدادها للنشر فى كتاب، إما فى شكل ترتيب زمنى - أى حسب ظهورها فى الصحف - وإما فى شكل موضوعى - أى فى إطار الموضوعات التى عالجتها من جوانب حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد اقتضى

المنهج العلمى السليم تبويب الكتاب تبويبا موضوعيا لا تبويبا زمنيا ، لسبب بسيط هو أن هذا التبويب يساعد القارئ على تكوين صورة متكاملة بقدر الإمكان عن الموضوعات التى جرى تبويبها، وهو أمر يتعذر مع التبويب الزمنى.

وعلى سبيل المثال فلن يفيد القارئ كثيرا أن يقرأ المقالات التى كتبت عن الأوبرا متفرقة وسط المقالات الأخرى التى عالجت قضايا مغايرة تتعلق بالحياة الاقتصادية والسياسية، وإنما يفيده قراءة هذه المقالات متجمعة فى فصل واحد.

كذلك لا يساعد القارئ كثيرا أن يقرأ المقالات عن التغيير السياسى والتغيير الوزارى متفرقة وسط المقالات الأخرى التى تتناول موضوعات مختلفة، وإنما يساعده أن يتابع ما كتبته عن هذا الموضوع متجمعا فى فصل واحد.

وبطبيعة الحال فإن المنهج العلمى هنا لا يستطيع أن يتجاهل الترتيب الزمنى لنزول المقالات داخل الموضوع الواحد، لمساعدة القارئ على التتبع ورسم صورة متكاملة منظمة.

وفى هذا الضوء فإن هذا الجزء من الكتاب يشتمل فى الفصل الأول على مقالاتى عن ثورة يوليو والتاريخ، ويضم مقالاتى التى تحدثت فيها عن الأساس التاريخى لحادث المنصة، وقضاء ثورة يوليو على الديموقراطية، والنظام الناصرى وأخطاء اليسار، وفلسفة الاستشهاد عند الناصريين، واتفاقية الجلاء فى التاريخ، وكلها، مع بقيتها مما تضمنه الفصل، يستند إلى حقائق تاريخية ثابتة.

أما الفصل الثانى، فيضم مقالاتى عن الوفد والتاريخ، وفيه مقالاتى عن موقف مصطفى النحاس من القضية الفلسطينية، وعيد الجهاد الوطنى، ونشأة الوفد، وموقف حكومة الوفد الأخيرة من إسرائيل، وسياسة حكومة الوفد الأخيرة من القوات الجوية المصرية. كما يضم هذا الفصل مقالاتى عن سعد زغلول من واقع مذكراته.

أما الفصل الثالث، فيشتمل على مقالاتى عن أزمة المجتمع المصرى. وفيه حشدت مقالاتى التى تعرضت فيها لأمراض المجتمع المصرى فى عصر الانفتاح،

ومشاكل البيروقراطية المصرية، ومشوار العدل الطويل، وعصر النصابين العظام، وقضايا الطلاق، وخطف الفتيات، وقضية فتاة العتبة.

أما الفصل الرابع فيضم مقالاتى عن مصر والزلزال، وتبلغ خمس مقالات.

أما الفصل الخامس فيشتمل على مقالاتى عن الاقتصاد والمجتمع، ويضم مقالاتى عن البنوك المصرية ومطالبتى لها بأن تكون بنوكا وطنية، مع نقد موضوعى لها.

أما الفصل السادس فيضم مقالاتى عن الثقافة والمجتمع، ويشتمل على مناقشة قضايا الوصاية الفكرية وحرية التعبير، وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، والثقافة فى عصر مبارك، ومناقشة موضوع القراءة للجميع الذى تقوم به السيدة سوزان مبارك. كما يضم مقالاتى عن «التعليم فى مصر»، الذى ناقشت فيها قضية الكم والكيف، والمجانية الصورية وهيكل التعليم المقلوب. وقد قدمت فى هذا الفصل مقالى: «المثقفون المصريون فى عهد مبارك.. وجلال أمين» الذى عقدت فيه مقارنة بين أوضاع المثقفين فى عهدى مبارك وعبدالناصر. وأدرجت أيضا مقالى: «حواديث تكنولوجية فى مجلس الشورى»، و«مصر ولغز التكنولوجيا» اللذين يتضمنان حوارات لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن التكنولوجيا. وهى حوارات بالغة الأهمية.

وأخيرا فقد ضم هذا الجزء مقالاتى عن المجتمع المصرى والأوبرا، الذى ناقشت فيها قضية الأوبرا المترجمة إلى العربية، والمعركة التى دارت بينى وبين المعارضين لها من أهل الفن.

وأملى أن يصادف هذا الجزء الثالث ما صادفه الجزءان السابقان من اهتمام القراء.

والله ولى التوفيق .

د . عبدالعظيم رمضان

الهرم فى ١٩٩٤/١/١٧

الفصل الأول

ثورة يوليو والتاريخ

الأساس التاريخى لحادث المنصة

بمجىء يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٧ هذه الأيام، تكون قد مضت ست سنوات على حادث المنصة، الذى أودى بحياة رئيس مصر السابق محمد أنور السادات . لم أكن فى مصر وقت الحادث، وانما كنت أستاذا زائرا بجامعة لندن لمدة عام، وكان على العودة قبل شهر من حادث المنصة، أى فى أوائل سبتمبر ١٩٨١، وعلى باب المركز الثقافى بلندن تقابلت مع أحد الأصدقاء وعندما أنهيت إليه بخبر اعتزامى العودة، قال لى ضاحكا: انك ستعود على كل حال، ولكن باستمارة !. وتساءلت فى دهشة عن السبب، فقال لى: ألم تسمع الاذاعة؟، ان السادات اعتقل ١٥٣٦ من خصومه السياسيين!. صحت ذاهلا: من أى الفرق السياسية هؤلاء الخصوم؟ قال فى اقتضاب: من كل الفرق !. ووجدت نفسى أغوص فى بحر عميق من التفكير .

كانت المعضلة التى استغرقت تفكيرى هى : كيف وصلنا إلى ذلك الوضع؟. وهل يتحمل السادات وحده تاريخيا مسئوليته، أو أن القضية أوسع مدى بكثير ، وجذروها تمتد فى الماضى إلى تاريخ أبعد؟. ولم تقف حيرتى طويلا، لأن البداية الطبيعية التى برزت أمام ناظرى هى وأد الديموقراطية الليبرالية فى مصر على يد ثورة يوليو .

فعندما قامت ثورة يوليو، فى شكل انقلاب عسكرى على نظام الحكم، فى يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كانت مشاكل مصر السياسية التى تتركز حولها القضية الوطنية ويدور حولها النضال الوطنى ـ تتركز فى ثلاث مشاكل رئيسية هى : الاحتلال ، والاستبداد، والاستغلال. ولذلك كانت جهود الوطنيين والحركة الوطنية تتركز حول التخلص من الاحتلال، ومن حكم القصر، ومن الظلم الاجتماعى .

وكان الوفد يقود كفاح الأمة المصرية فى المجالات الثلاثة، فهو الذى قاد كفاح الأمة فى ثورة سنة ١٩١٩، وهو الذى قاد نضال الأمة فيما بين الحربين العالميتين، وقد استطاع استخلاص قدر كبير من الاستقلال من دولة الاحتلال بمعاهدة ١٩٣٦، ولعب دورا هاما فى مساعدة القوى الديموقراطية العالمية، سواء القوى الرأسمالية أو الاشتراكية، فى التخلص من خطر الفاشية والنازية أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم قاد نضال الأمة للتخلص من سلبيات معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب، ولم يتردد فى الغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أثناء توليه الحكم عامى ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ حتى أقيل بعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

اما التخلص من الاستبداد، فقد كان الوفد هو الذى قاد نضال الأمة المصرية ضد الحكم المطلق للقصر، سواء فى وزارة سعد زغلول (وزارة الشعب) أو فى وزارات مصطفى النحاس التى جاءت بعدها، ودفع الثمن غاليا اقالات جميع الوزارات التى تولاها مصطفى النحاس، فيما عدا وزارة واحدة. فقد أقيل النحاس فى ٢٥ يونية ١٩٢٨، وأقيل فى ٣٠

ديسمبر ١٩٣٧، وأقيل فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وأخيرا أقيل فى ٢٧ يناير ١٩٥٢. فكانت هذه الاقالات أبلغ شهادة على نضال الوفد ضد الحكم الاستبدادى للقصر الملكى، ودليلا على أنه ظل حتى يوم ٢٣ يوليو قائد نضال الشعب من أجل ارساء الديموقراطية الصحيحة فى مصر .

أما التخلص من الاستغلال، فرغم قصر عهد وزارات الوفد ـ حيث لم يحكم أكثر من ربع المدة التى عاشتها الحياة الدستورية منذ عام ١٩٢٤ ـ إلا أن حكومات الوفد كانت هى التى أصدرت قانون عقد العمل الفردى، لحماية الأجور ومعالجة حالات المرض والعجز والشيخوخة والوفاة، وهى التى أصدرت قانون التأمين الاجبارى ضد اصابات العمل، وبه أمكن الاحتفاظ للعامل بحق التعويض. وهى التى أقرت قانون الاعتراف بنقابات العمال، فأسبغت الصبغة الشرعية على نضال العمال ضد استغلال أصحاب الأعمال ـ إلى غير ذلك من القوانين .

وعلى هذا النحو عندما قامت ثورة يوليو لم تكن الساحة السياسية خالية من قيادة شعبية وطنية تقود نضال الشعب المصرى فى كافة المجالات. وكانت إلى جانب هذه القيادة السياسية الشعبية قوى سياسية أخرى راديكالية تركز على بعض جوانب الحركة الوطنية، مثل القوى اليسارية التى كانت تركز على القضية الاجتماعية، أو الجماعات الاسلامية ـ مثل جماعة الاخوان المسلمين ـ التى كانت تركز على قضية الدين والمجتمع .

وقد أيدت هذه القوى السياسية جميعها، وعلى رأسها الوفد، ثورة يوليو عند قيامها، لأنها رفعت علم الدستور واسقاط حكم القصر منذ اللحظة الأولى لقيامها. وعندما أعلنت الثورة عزمها على اصدار قانون الاصلاح الزراعى، قَبل الوفد المشروع من حيث المبدأ، وعلى الرغم من أنه أبدى تحفظات لحماية الثروة الزراعية إلا أنه أعلن أنه سوف يقبل المشروع بالتحفظات أو بدون التحفظات. وفى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢

اصدر الوفد برنامجه، وفيه قبل مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى دون لبس أو ابهام .

وعلى هذا النحو لم يعد لدى ضباط الثورة ما يبررون به استمرارهم فى الاستيلاء على السلطة، وانما كان عليهم الانسحاب إلى ثكناتهم، وتسليم السلطة للشعب عن طريق دعوته إلى انتخاب ممثليه، ولكن الأمور سارت فى مسار آخر، فكان ذلك بداية الطريق إلى وأد الديموقراطية الليبرالية واقامة الدكتاتورية العسكرية التى حكمت البلاد بأساليب مختلفة حتى وصلت إلى نهايتها المأساوية بحادث المنصة .

ويمكن تقسيم تاريخ هذه الحقبة التاريخية إلى ثلاث جمهوريات هى: جمهورية محمد نجيب منذ ١٨ يونيو ١٩٥٣، وجمهورية عبد الناصر منذ ٢٨ يونيو ١٩٥٦، وجمهورية السادات منذ ١٨ أكتوبر ١٩٧٠. وهذا التقسيم السياسى أقرب ما يكون إلى التقسيم التاريخى، أى التقسيم الزمنى للأحداث حسب انتقالها بمصر من عهد إلى عهد.

فالتقسيم التاريخى يبدأ من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى أزمة مارس ١٩٥٤ بالنسبة للمرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية فتبدأ من انتصار الثورة فى أزمة مارس ١٩٥٤ حتى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠. أما المرحلة الثالثة فتشمل عهد السادات منذ تولى السلطة بوصفه نائب الرئيس عقب وفاة عبد الناصر حتى واقعة اغتياله فى حادث المنصة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. ويلاحظ تداخل المرحلتين الأوليين مع تاريخ الجمهوريتين الأوليين: جمهورية محمد نجيب وجمهورية عبد الناصر .

ومن المفارقات فى المقارنة بين المرحلة الأولى والجمهورية الأولى ـ أى فى المقارنة بين التقسيم السياسى والتقسيم التاريخى ـ هى أن قيام جمهورية محمد نجيب كان بداية سقوط محمد نجيب نفسه!، لأن تعيينه رئيسا للجمهورية كان بغرض نقل سيطرته على الجيش إلى يد عبد الحكيم عامر، الذى كان «صاغا» فرقى أربع رتب مرة واحدة ليتسنى

تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة، وبذلك وقعت السيطرة على الدولة مناصفة بينه وبين عبد الناصر، وظلا يتقاسمان السلطة بدرجات متفاوته حتى هزيمة يونية ١٩٦٧ .

أما محمد نجيب فقد ظلت سلطته كرئيس للجمهورية فى التدهور منذ لحظة تعيينه حتى استطاع تفجير الصراع على السلطة بين ضباط الثورة باستقالته التى قدمها لمجلس قيادة الثورة فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤، وقد قبل المجلس هذه الاستقالة، وعين عبد الناصر رئيسا لوزارة جديدة، فأصبح منصب رئيس الجمهورية شاغرا. ولكن المجلس اضطر تحت ضغط الجماهير الشعبية إلى اعادة محمد نجيب إلى رئاسة الجمهورية فى ٢٧ فبراير ١٩٥٤ ـ أى بعد يوم واحد من اعلان قبول استقالته فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ .

وقد ظل الصراع على أشده بين محمد نجيب، الذى أصبح فى هذه المرة يستند إلى الجماهير الشعبية، وانضمت إليه القوى السياسية الوطنية والتقدمية ـ وبين بقية أعضاء مجلس الثورة حتى ٢٥ مارس ١٩٥٤ ـ أى لمدة شهر كامل ـ حين أعلن مجلس قيادة الثورة استسلامه وقبوله حل نفسه يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤، وعودة الحياة الحزبية. ولكن الصف الثانى من الضباط دبر حوادث اضراب العمال ابتداء من اليوم التالى حتى يوم ٢٩ مارس، ثم أعلن مجلس الثورة عدوله عن قرار ٢٥ مارس، فسقطت السلطة مرة أخرى فى يده، واستمر محمد نجيب رئيسا للجمهورية بصفة صورية حتى أقيل من منصبه يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ .

وقد ظل منصب رئيس الجمهورية شاغرا منذ ذلك الحين ، مع تولى مجلس قيادة الثورة برياسة عبد الناصر سلطاته، حتى انتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية يوم ٢٣ يونية ١٩٥٦، فلم يغير ذلك من واقع الأمر شيئا، لأن عبد الناصر كان رئيس الجمهورية الفعلى منذ اقالة محمد نجيب فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤.

ومن هنا لا يجب تحميل محمد نجيب أية مسئولية أساسية عن سلبيات جمهوريته سواء فى الفترة الأولى منذ تولاها فى ١٨ يونية ١٩٥٣ حتى قدم استقالته فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤، أو فى الفترة الثالثة منذ ٢٩ مارس ١٩٥٤ حتى اقالته فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤. أما الفترة الثانية من ٢٧ فبراير إلى ٢٩ مارس ١٩٥٤ - ولا تتجاوز شهرا واحدا - فتحسب له أمام التاريخ، لأنها فترة انطلاق للقوى الوطنية التقدمية تمتعت فيها بقدر كبير من حرية التعبير .

وعلى كل حال فقد كان فى المرحلة الأولى من عهد الثورة - أى من ٢٣ يوليو حتى اقالة محمد نجيب من رياسة الجمهورية - أن تم القضاء قضاء مبرما على الديموقراطية الليبرالية، وأرسيت مبادىء الدكتاتورية الناصرية، وبرزت سلبيات الحكم الدكتاتورى التى أثرت على الحياة السياسية المصرية .

ففى يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ اعلنت الثورة سقوط دستور ١٩٢٣ وتولى حكومة الثورة جميع مهام السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فيما أسمته فترة الانتقال، فاستكملت الثورة بذلك كل مقومات مدلولها القانونى . وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع دستور جديد «يتفق وأهداف الثورة». وفى يوم ١٦ يناير صوبت ضربتها إلى الوفد، بعد اشتباك طويل حاولت فيه ضرب قيادته، فاعترضت على تولى مصطفى النحاس رياسة الوفد، وانتهى الاشتباك باصدار قانون بحل الوفد والأحزاب، ومصادرة أموالها، وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات .

وفى يوم ١٨ يناير، ولتجنب الثورة رقابة القضاء، صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها رئيس حركة الجيش (و هو لقب رئيس مجلس الثورة فى ذلك الحين) لحماية الحركة ونظامها، «من أعمال السيادة العليا» (أى لا يخضع لرقابة القضاء). وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣

أكملت حركة الجيش استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية، باعلان دستور فترة الانتقال، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد «قائد الثورة» بدلا من يد الوصى على العرش، وهو الأمير محمد عبد المنعم ، وركز السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد مجلس الوزراء، وجعل وضع السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات، ومحاسبة الوزراء، من حق مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء .

ومنذ ذلك الحين أخذ زحف الضباط على السلطة يمضى حثيثا، وقد بدأ دخول الضباط المناصب بتعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات، ثم وصيا على العرش. وتبع ذلك تعيين ١٨ من اللواءات وكبار الضباط . وبعد ذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة قرارا بتكليف أعضائه بمباشرة الاشراف على الوزارات المختلفة، فاصبح فى كل وزارة مندوب للقيادة، وأخذ تسرب رجال الجيش إلى العمل التنفيذى يتسع ويأخذ أشكالا مختلفة .

وكان من الطبيعى أن يستعين كل وزير من وزراء الظل هؤلاء، بمجموعة من الضباط فى الاتصالات المدنية، فتكونت بذلك شلل تحيط بكل عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهو فى ارتباطه بهم يتغاضى عما يصدر عنهم من أخطاء، ويبرر تصرفاتهم. وازدادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير .

وفى الوقت نفسه إعتبرت الثورة السفارات والمفوضيات ضيعة خاصة، تعين فيها الضباط الذين ترغب فى مكافأتهم، وأحيانا الذين ترغب فى التخلص منهم ! وبذلك انتقلت كثير من هذه السفارات إلى مراكز لاستغلال النقود والتجارة والسرقات. ونظرا لأن هؤلاء الضباط لم يكونوا مؤهلين لشغل هذه المناصب الدبلوماسية فقد انهار العمل الدبلوماسى فى الخارج .

وفى هذا الصدد فقد أسندت الثورة تنفيذ أخطر التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادات من أهل الثقة على حساب الخبرة

الضرورية. وعلى سبيل المثال فقد اسندت تنفيذ الاصلاح الزراعى إلى جمال سالم وسيد مرعى، ولكن الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة قذفت بجمال سالم خارج المشروع، وانقلب الاصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية، ويتحكم فيها الروتين، وبعد أن كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لا يتجاوز ألف موظف، تضخم هذا العمل وتضاعف، ولم يعد ثمة رابط أو ضابط للعمل والانتاج، مثلما حدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها .

وقد اسندت الثورة مشروعا حيويا ضخما لاستزراع الصحراء، وهو مديرية التحرير، إلى ضابط صغير برتبة صاغ، ومنح سلطات مطلقة لمدة ثلاث سنوات كاملة، اهتم فيها بالدعاية والشعارات أكثر من اهتمامه بالأساليب العلمية التى طبقتها الدول المتقدمة، ومن هنا لم تلبث الخسائر أن أخذت تتوالى، وأصبحت الشجرة تتكلف مائة جنيه! والبطيخة تتكلف خمسه جنيهات!، ووجد عبد الناصر ـ حسبما يقول سيد مرعى ـ أن الملايين من الجنيهات تتبخر فى شمس الصحراء وتبتلعها الرمال، والرجل الذى تولى المسئولية عن هيئة التحرير لا يفعل سوى رصد ميزانيات ضخمة للدعاية والاعلانات، وبدلا من استزراع الصحراء، أخذ الفلاحون يحفظون الأناشيد، ويغنون «إحنا الفلاحين» «إحنا البنايين» !. واضطر عبد الناصر إلى عزل الضابط الصغير، وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة .

والطريف أن الثورة استعانت فى حكمها بالعناصر المدنية التى كان يستعين بها الملك فاروق الذى خلعته، كما استخدمت فى بدايتها جهاز المباحث الذى كان يستخدمه فاروق، وذلك قبل أن تكون جهازها الخاص .

فلم تكد الثورة تقرر البقاء فى السلطة، حتى أخذت تستعين بالعناصر الحزبية المتمرسة التى كانت سندا لفاروق فى الحكم، أو تقف موقف الخصومه من الوفد، وتستمع إلى مشورتها، بعد أن سارعت هذه

العناصر إلى الالتفاف حول الثورة خوفا من أن تعيد البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد ليحلف الأوصياء اليمين الدستورية أمامه.

وكانت هذه العناصر هى التى انضمت إلى «هيئة التحرير» التى شكلتها الثورة لتكون تنظيمها السياسى الواحد الذى يحل محل الأحزاب الليبرالية. كما أن هذه العناصر هى التى انضمت إلى «الاتحاد القومى» بعد ذلك. ولم تكن هذه العناصر ديموقراطية بطبيعتها، كما أنها كانت انتهازية بطبيعتها أيضا! وهذا هو السبب فى أن هذه التنظيمات ظلت دائما أبدا غير شعبية ومرفوضة من الجماهير، حتى فى ذروة شعبية عبد الناصر، وهو السبب فى الظاهرة التى اتسمت بها ثورة يوليو، وهى أن ولاء الجماهير كان موجها إلى عبد الناصر وحده، وليس للتنظيم السياسى الذى يتزعمه .

وفى الوقت نفسه كان مجلس الثورة يطغى على حكومة مصر. وبعد الاستفتاء على دستور ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية، لم تعد حكومة مصر تضع سياسة البلاد من الناحية الفعلية، وانما تحولت إلى لجنة تنفيذية، بل اختفى كل وجود لها فى الأزمات الخطيرة التى مرت بالبلاد، والمثل على ذلك حرب يونية ١٩٦٧ التى تمخضت عن الاحتلال الاسرائيلى لسيناء، فلم يكن لهذه الحكومة أى دور فى الحرب أو السلام أو ايقاف اطلاق النار، وانما كان كله فى يد عبد الناصر والمشير عامر!

كذلك فقد تضاءل شأن الوزير، فلم يعد يشغل منصبا سياسيا، بل منصبا اداريا أو فنيا. ولم يعد الوزير مسئولا عن سياسة الحكومة كلها، وانما أصبح مسئولا فقط عن أعمال وزارته .

وفى الوقت نفسه، انقسم الوزراء إلى وزراء درجة أولى ووزراء درجة ثانية. أما الوزراء الأول فهم العسكرون، لأنهم الأكثر اختلاطا بعبد الناصر، وهم رؤساء اللجان الوزارية، ويستطيعون من خلال هذه اللجان أن يكونوا مصدر تعب أو ارتياح للوزراء المدنيين، الذين كانوا يعدون

وزراء من الدرجة الثانية، اذ يستطيعون من خلال هذه اللجان شل عمل أى وزير مدنى فى وزارته وارهاقه بالطلبات .

وقد أسدلت الثورة ستارا كثيفا على حياة زعمائها وقيادتها، وأيضا على خلافاتها وانقساماتها، وكذلك على أخطائها، بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر كله. ويمكن القول إنه لولا هزيمة يونيو الكبيرة التى شرخت جدار الثورة لما عرف الشعب المصرى شيئا عن ذلك على الاطلاق لمدة ربع قرن آخر، هذا اذا عرف على الاطلاق !.

وبوفاة عبد الناصر انتقلت الثورة إلى عهد جديد مع تولى محمد أنور السادات الحكم فى يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٠ . وفى الفترة الأولى من رياسته التى استمرت إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣، احتفظت مصر بكثير من خصائص وأهداف المرحلة الناصرية، سواء فيما يتعلق بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية أو ما يتعلق بالنواحى السياسية الداخلية أو الخارجية، واحتفظت مصر بالاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى واحد .

على أن حرب أكتوبر غيرت وجهة الثورة من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى، وبالتالى من المعسكر الاشتراكى إلى المعسكر الرأسمالى، وتغير التنظيم السياسى الواحد تبعا لذلك إلى منابر سياسية تحولت إلى أحزاب سياسية.

وفى السنوات الثلاث التالية كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى قد حملّت الجماهير الشعبية بمغارم اقتصادية كبيرة دفعتها إلى الدفاع عن نفسها بأحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، مما دفع السادات إلى التراجع تدريجيا فى الوعود والانجازات التى حدثت فى المجال الديموقراطى .

وقد بدأ التراجع فى ٣ فبراير ١٩٧٧ بصدور القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، الذى رفع العقوبة على التجمهر والتظاهر والاعتصام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، بل فرض هذه العقوبة على المشجعين للتجمهر ، مما لم يسبق له مثيل فى أى بلد فى العالم، ومما جعل العمل السياسى

المشروع عملا من أعمال المخاطرة. وعندما أرسل كمال الدين حسين برقية إلى السادات تجاوز فيها حدوده، عوقب عقابا صارما بطرده من مجلس الشعب بأغلبية ٢٨١ عضوا.

على أن هذا القانون لم يمنع فؤاد سراج الدين من ابداء عزمه على بعث حزب الوفد من جديد. وفى ٢٨ مايو ١٩٧٧ قام بتشكيل لجنة برئاسته لوضع برنامج الحزب، كما أعلن أن شرط الـ ٢٠ عضوا من مجلس الشعب، الذى ينص عليه قانون الأحزاب الجديد، الذى كانت تجرى مناقشته فى مجلس الشعب، سوف يتوفر للحزب فى تلك الدورة.

وقد سارع الحزب الحاكم إلى ادراج مادة فى قانون الأحزاب تقضى بحظر اعادة تكوين الأحزاب السياسية التى قامت قبل الثورة. وعلى هذا النحو عندما اختار الوفد لنفسه اسم حزب «الوفد الديموقراطى» أعلنت السلطة رفضها لهذا الاسم، مما أوضح خوفها من اسم الوفد القديم، وجرت فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ حملة تشويه بالغة الشراسة ضد اسم الوفد واسم باعثه محمد فؤاد سراج الدين، مما زاد من قوة الوفد، ولم تجدلجنة الأحزاب مفرا من اصدار قرارها فى يوم ٤ فبراير ١٩٧٨ بالموافقة على تأسيس حزب الوفد الجديد، وبذلك برز لأول مرة منذ قيام ثورة يوليو حزب جماهيرى من خارج سلطة الدولة، وله رصيد شعبى وخبرة بالعمل الجماهيرى يمكن أن يهدد سلطة الحزب الحاكم.

على أنه لم يمض شهران حتى كان السادات يجرى استفتاء عاما على مشروع قانون يستهدف ضرب الانفراجة الديموقراطية فى الصميم تحت اسم «حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى»، يسقط الحقوق السياسية عن كل من تولى منصبا وزاريا، أو انتمى إلى أحد الأحزاب السياسية قبل الثورة!، وكان هذا التشريع مقصودا به حرمان أهم قيادات الوفد من العمل السياسى.

وبالفعل أصدر المدعى العام الاشتراكى فى يوم ١٢ يونيو ١٩٧٨، قرارا بعزل فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج عزلا سياسيا، استنادا إلى هذا القانون. على أن الحزب كان قد قرر تجميد نشاطه فى يوم ٦ يونيه ١٩٧٨، كما قرر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وقف نشاطه خارج مقاره والاقتصار على النشاط داخلها .

ولملء الفراغ السياسى الذى حدث بانسحاب الوفد، والتجمع، نزل السادات إلى العمل الحزبى بنفسه، بتأليف الحزب الوطنى يوم ١٤ أغسطس ١٩٧٨ تحت رئاسته، ونقل إليه معظم أعضاء حزب مصر !.

وأراد انشاء معارضة موالية له عن طريق الموافقة على قيام «حزب العمل» يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٨، والمبادرة بتوقيع بيان تأسيسه منذ البداية، لاحتوائه. ولكن الحزب لم يقبل هذا الاحتواء، مما عرضه للحرب من الداخل واثارة المشكلات فى وجه صحيفته التى صدرت فى أول مايو ١٩٧٩ تحت اسم «الشعب» .

وبسبب ما ظهر من بعض أعضاء الحزب الوطنى فى مجلس النواب من نزعة استقلالية، حل السادات مجلس الشعب الذى انتخب عام ١٩٧٦، وأجرى انتخابات عامة فى يونية ١٩٧٩ تخلص فيها من المعارضين من أقطاب حزبه وأقطاب الفرق السياسية المعارضة الأخرى، وتمكن بفضل تدخل الادارة من الحصول لحزبه على ٩٠ فى المائة من المقاعد، لإحكام سيطرته على التشريع .

ثم أخذ السادات فى متابعة تراجعه عن الديموقراطية باصدار القرارات والقوانين التى تحمل عناوين خادعة، ففى يوم ٢٢ ديسمبر أصدر قرارا بتشكيل محكمة خاصة باسم «محكمة الحراسة وتأمين سلامة الشعب». وفى ١٥ مايو ١٩٨٠ أصدر قانونا يحمل اسم «قانون العيب» لتشديد الرقابة على خصومه السياسين، وقد نص هذا القانون على انشاء منصب المدعى العام الاشتراكى، كما نص على انشاء محكمة

باسم «محكمة القيم»، ومحكمة عليا باسم «المحكمة العليا للقيم». وقد وصف بعض القضاة قانون العيب بانه اعتداء صارخ على استقلال القضاء، ووصفته نقابة المحامين بأنه ينطوى على مساس بكافة الحريات الأساسية للشعب المصرى» . ثم صدر فى ٢٠ مايو ١٩٨٠ قانون بانشاء محاكم أمن الدولة بصفة دائمة بعد أن كانت للطوارىء ، وأعطيت لها سلطات واسعة جدا. كما صدر فى يوم ٢٦ مايو قانون الاشتباه، الذى فتحت نصوصه الباب لتجاوزات أجهزة الأمن .

وفى الفترة من ٢ إلى ٥ سبتمبر ١٩٨١ كان السادات ينقض على ما بقى من التجربة الديموقراطية التى بدأها، فأصدر قرارا جمهوريا بنقل ٦٧ صحفيا من صحفهم للعمل ببعض المصالح الحكومية، وفى يوم ٣ سبتمبر أصدر قرارا باعتقال ١٥٣٦ من خصومه السياسيين، وفى يوم ٥ سبتمبر أصدر قرارا بالغاء تراخيص الصحف المعارضة، كما تم نقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات إلى أعمال ادارية أخرى.

وقد اتاح هذا المناخ الارهابى الفرصة للعناصر الدينية، التى شجعها السادات لايجاد التوازن مع الشيوعين، ثم أراد قمعها بعد تفاقم خطرها ـ للتآمر على اغتياله، وهو ما تم على يد تنظيم الجهاد يوم ٦ أكتوبر، وهو الذى عرف باسم حادث «المنصة». فكان هذا الحادث الخاتمة الطبيعية لسلسلة الاعتداءات على الحرية التى بدأت مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وظل الشعب المصرى يعانى منها على مدى التسع والعشرين سنة السابقة .

(١)
يـــوم أن ذبـــحـــت الديموقراطية

* الوفد فى ١٩٩٢/١/٢٠

بمجىء يوم ١٨ يناير ١٩٩٢ تكون قد مرت تسع وثلاثون سنة كاملة على صدور قانون حل الأحزاب ، الذى أصدرته حركة الجيش فى مصر يوم ١٨ يناير ١٩٥٣. وهو يوم يأتى فى وقت تشغل قضية الديموقراطية أذهان شعوب كثيرة فى العالم بعد أن اختفى الاتحاد السوفيتى من الوجود بفضل الديموقراطية. وتأزمت الحالة السياسية فى الجزائر لدرجة تهدد بالخطر بفعل الديموقراطية، ونشبت بفضلها الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا !.

وهذا من شأنه أن يطرح السؤال الآتى : هل الديموقراطية عامل تفرق وتمزق؟ أو هى عامل وحدة وتماسك والتحام؟ ربما يساعد على الاجابة على هذا السؤال أن أوضح أن البلاد التى وقعت فيها هذه الأزمات والانشقاقات

والصدامات، كان يسودها النظام الشمولى فى الأصل، ولم تكن تعرف معنى الديموقراطية، وبالتالى فقد كان يجمع شملها الحكم المطلق ويوحدها بالقوة. فهل كان هذا هو الوضع فى مصر عندما قامت «ثورة» يوليو (كما أطلق عليها فيما بعد) ؟

قبل قيام ثورة يوليو كان النظام السياسى فى مصر نظاما دستوريا يخضع لأحكام دستور ١٩٢٣، ولكنه من الناحية الفعلية كان يخضع لتحكم القصر الملكى بفضل ما منحه اياه الدستور من حق اقالة الوزارة بدون أية ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات حرة. وقد استخدم الملك فؤاد، ومن بعده ابنه فاروق، هذا الحق ضد حكومات الوفد بصورة خاصة، للتخلص من الحكم الشعبى ، وفرض إرادة القصر على البلاد. وقد ساعد القصر على هذا العبث بالدستور ما عرف باسم «أحزاب الأقلية»، وهى، فيما عدا الحزب الوطنى، أحزاب انفصلت من الوفد وانشقت عليه، وتتمثل فى حزب الأحرار الدستوريين، والسعديين، والكتلة الوفدية، بالاضافة إلى حزب لم يعش طويلا وهو حزب الاتحاد، وآخر أسوا منه وهو حزب الشعب .

ومن هنا كان العائق الوحيد أمام قيام حياة ديموقراطية سليمة هو القصر الملكى، الذى تحول ليصبح بؤرة الفساد الرئيسية فى مصر، الذى يتوقف على ازالتها وتصفيتها قيام حكم ديموقراطى أصيل تكون الكلمة الحاسمة فيه الشعب، وتعلو فيه كلمة الدستور .

وهذا بالضبط ما طرحته حركة الجيش عند قيامها فى أول بيان لها، وهو بالضبط ما دعا جميع القوى السياسية والشعبية فى مصر إلى أن تسارع بتأييدها ودعمها.

ففى أول بيان لها ذكرت أن مصر« اجتازت فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تاثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا

فى حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد .. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم .. وانى اؤكد للشعب المصرى أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن، فى ظل الدستور، مجردا من اية غاية ..» إلى آخره .

ويتضح من ذلك أن حركة الجيش قد تعهدت فى أول بيان لها بالعمل فى ظل الدستور لصالح الوطن، وللقضاء على الفساد، واسناد الجيش إلى القادرين الأكفاء ، بعد أن تولى أمره ـ حسب نص البيان ـ إما جاهل أو خائن أو فاسد» .

ولكن منذ اليوم التالى لحركة الجيش كانت قد انحرفت عن طريقها، وابتلعت وعودها للعمل فى ظل الدستور، واخذت تدوسه بحذائها، ويعترف ذلك السادات فى كتابه: «يا ولدى هذا عمك جمال»، فيقول: « لم تكد تنتصر الحركة، وانتخب جمال عبد الناصر بالاجماع رئيسا للهيئة التأسيسية حتى طرح للمناقشة موضوعا وصفه بانه «حيوى وخطير»، فقد طلب من الهيئة التأسيسية أن تقرر الفلسفة التى سيقوم عليها الحكم فى البلاد، بعد أن أصبح ذلك مسئولية مباشرة للهيئة التأسيسية، وفسر ذلك بأن هناك اليوم فلسفتين: إحداهما الديموقراطية، والأخرى هى الدكتاتورية، واخذ فى شرح مزايا وعيوب كل فلسفة،و بعد ان انتهى أخذ يعطينا الكلمة واحدا واحدا لكى يدلى كل برأيه. وأذكر أننا انطلقنا جميعا ندلل بالحجج والبراهين على فساد الديموقراطية !

على هذا النحو أصبحت الديموقراطية، التى قامت حركة الجيش لارسائها، فاسدة! وأصبح دستور ١٩٢٣ ، الذى تعهدت الحركة «بالعمل فى ظله لصالح الوطن» دستورا فاسدا! وكل ذلك قبل ان تمضى أيام على البيان الأول !

ولكن القصة كلها تبرز نقطة خطيرة لم يلتفت إليها أحد، وهى أنها دليل على أن الحركة عندما قامت لم يكن لها أى برنامج للحكم، ولا فلسفة معدة من قبل تسعى إلى تنفيذها، لأن فكرة الحكم لم تكن فى بال أصحابها، وانما شجعهم على البقاء ذلك التأييد الشعبى الجارف الذى لاقوه عند القيام بحركاتهم، والذى كان السبب الأساسى فيه هو رفع علم الدستور. وفى ذلك تختلف ثورة يوليو عن أية حركة أخرى قام بها الجيش فى العالم الثالث، حيث يكون له عادة برنامج يسعى إلى تحقيقه عند نجاح حركته، وسياسة يهدف إلى تنفيذها ، واتجاه يقصده ، سواء إلى اليمين أو اليسار .

وهذا هو السر فى أن الارتجال كان هو العنصر المميز لهذه الحركة، وكذلك الانتهازية فى الحكم ! وهو السر نفسه فى فشل مشروعات الثورة، بل هو السر أيضا فى ارتكابها نفس الأخطاء التى اعتبرتها مبررا لقيامها ، من رشوة وفساد ودكتاتورية !

فمن الغريب أنه على الرغم من تنديد الحركة فى بيانها الأول بما أسمته بالتآمر على الجيش ، حيث «تولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد» ـ فانها لم تلبث أن أسندت قيادة الجيش الى ضابط برتبة صاغ ، هو الصاغ عبد الحكيم عامر ، ورفعت هذا الصاغ ـ بمعلوماته المحدودة وخبراته القليلة ـ الى رتبة اللواء ، فالمشير ، بدون ان يتلقى هذا الصاغ/ المشير من العلم مايرفع به نفسه الى المنصب الذى تولاه ! وقد أصبح هذا الصاغ هو المتحكم فى جيش مصر ، وسار على نهج أسلافه فى عهد فاروق الذين تسببوا ـ حسب بيان حركة الجيش ـ فى «هزيمتنا فى حرب فلسطين» ، فتسبب هو أيضا فى هزيمتنا فى حرب ١٩٥٦ ، ثم قاد الجيش والبلاد الى كارثة هزيمة يونية ١٩٦٧ !

(٢)
يــــوم أن ذبـــحـــت الديمقــراطيــة

* الوفد فى ١٩٩٢/١/٢٧

في مقالى السابق أوضحت كيف قامت حركة يوليو ١٩٥٢ رافعة علم الدستور ، ولكنها فى الاجتماع الأول لقادتها اكتشفت أن الدستور فاسد والديموقراطية فاسدة ، وأن الدكتاتورية هى أحسن فلسفة تحكم بها البلاد !

كذلك رأينا كيف نددت فى بيانها الأول بقيادة الجيش السابقة على الثورة ، ووصفتها بأنها قيادة جاهلة أو خائنة أوفاسدة ، ولكنها لم تتردد فى إسناد قيادة الجيش العليا لصاغ قليل العلم والتجربة ، ورفعته الى رتبة اللواء فالمشير ، ووضعت فى يده أمانة قيادة القوات المسلحة المصرية وحماية حدود البلاد .

كذلك رأينا كيف أن الحركة عندما قامت لم يكن فى مخططها البقاء فى الحكم ، ولكنها لم تلبث أن قررت البقاء

فى الحكم رغم الارادة الشعبية وبدون أن يكون لديها برنامج معد مسبقا للحكم .

وكان من الطبيعى أن تلجأ الثورة الى أعداء الديمقراطية قبل الثورة لتستعين بهم على حكم البلاد ، وبخاصة العناصر الفاشية الراد يكالية والفاشية التى ناصبت الوفد العداء أيام الحكم الملكى السابق . وقد كان على رأس هؤلاء فتحى رضوان ، الذى بدأحياته فى مصر الفتاة ، ثم قفز منها الى الحزب الوطنى ، وانتهز فرصة قيام حركة يوليو للقفز الى رئاسة الحزب الوطنى ، فاجتمع باللجنة الادارية العليا للحزب فى يوم أول أغسطس ١٩٥٢ ، التى قررت تنصيبه رئيسا للحزب بدلامن حافظ رمضان، وسمت الحزب الوطنى بالحزب الوطنى الجديد ، مما دعا عبد الرحمن الرافعى وأعضاء الحزب الى رفع قضية سماها عبدالرحمن الرافعى «قضية الاغارة على الحزب الوطنى» طلب فيها « منع الغاصب من استعمال اللفظ البارز فى الاسم» !

وقد كان فتحى رضوان وصديقه سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة ، من العمد التى استندت اليها «الحركةالمباركة» ـ كما أطلق على الثورة فى ذلك الحين ـ لخوض معركتها القانونية والدستورية ضد الوفد، ونقل السلطة الى الضباط .

وكانت الآراء القانونية والدستورية فى ذلك الحين قد اقترحت عودة البرلمان الوفدى الأخير، المنحل عسفا بواسطة فاروق قبل الثورة ، ليبحث مشكلة الوصاية على العرش ، نظرا لأن الثورة لم تلغ الحكم الملكى وانما خلعت الملك عن العرش فقط وأقامت ابنه أحمد فؤاد خلفا له . ولكن فتحى رضوان اعترض على هذا الاقتراح بحجة غريبة هى أن نواب الوفد قد تخاذلوا وتراخوا فى الدفاع عن سلطتهم ، وليس مفهوما اليوم أن يطلبوا من النظام الجديد الذى جاء ليقضى على عيوب ذلك النظام القديم بكل أخطائه، أن يرد لهم سلطتهم التى تهاونوا فى الدفاع عنها » !

ولم يوضح لنا السيد فتحى رضوان كيف كان يمكن لنواب الأمة الدفاع عن سلطتهم؟ باستخدام المدافع أم باستخدام النبابيت؟

كذلك رأى الاخوان المسلمون أن الدستور قد سقط من ناحية الواقع والفقة بقيام الثورة، وأصبح من الضرورى وضع دستور جديد يستمد مبادئه من مبادىء الاسلام» ونسى الاخوان المسلمون أنهم يزايدون بذلك على قادة الثورة أنفسهم ! الذين التزموا فى بيانهم الأول بالعمل فى ظل الدستور ، ولم يدّعوا أبدا عزمهم على اسقاطه ! كما نسى الاخوان المسلمون أيضا أن الدستور المصرى لم يضعه بوذيون أو مجوس ، وانما وضعه مسلمون ، ولا توجد فيه مادة تتناقض مع الشريعة الاسلامية .

وقد أغفل هذه النقطة أيضا الدكتور السيد صبرى، الذى كتب عدة مقالات عن «الفقه الثورى»، أوضح فيها أنه اذا حدث انقلاب سياسى فى بلد ما، فان الدستور القائم يسقط فورا من تلقاء نفسه وتنسخ أحكامه» . فقد نسى الدكتور السيد صبرى أن هذا الكلام ينطبق فقط على الانقلاب الذى يعلن منذ البداية رفضه للدستور القائم وعدم الاعتراف به وعزمه على وضع دستور جديد، أما الانقلاب الذى يعلن فى أول بيان له أنه سوف يعمل «فى ظل الدستور»، فإنه يكون قد التزم بهذا الدستور أصلا أمام الجماهير التى أيدته وساندته، وأن تأييد الجماهير للثورة مرتبط بتعهدها بالعمل فى ظل الدستور، فاذا انقلبت على الدستور صار من حق الجماهير الانقلاب على الثورة بدورها .

وهو ما حدث بالفعل، لأن الجماهير المصرية لم تكد تتبين مماطلة قادة الانقلاب فى تطبيق الدستور والعمل فى ظله، حتى انقلبت على الحركة، وناصبتها العداء، وأخذت فى مقاومتها ومحاولة ارجاع الضباط إلى ثكناتهم، حتى تمكن الضباط من هزيمة الجماهير فى أحداث مارس ١٩٥٤ .

والمهم هو أن أعداء الديموقراطية وجدوا فى على ماهر باشا رئيس الحكومة، وسليمان حافظ، وكيل مجلس الدولة، العون الأكبر على هدم الديموقراطية.

وبالنسبة لعلى ماهر، فقد كان يسبقه تاريخ طويل فى الاعتداء على الحكم الدستورى. فقد كان على يديه ويفضل فتواه القانونية. إقالة الملك فؤاد لمصطفى النحاس فى يونية ١٩٢٨، ويفضل فتوى قانونية أخرى كانت إقالة الملك فاروق لمصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧! ثم ركله الملك فؤاد خارج السلطة بعد أن استتب له الأمر، واستعان بأحمد حسنين باشا وحاشيته من خدم القصر، ثم أعاده إلى الحكم مرتين، ولكنه كان يركله بعد استنفاد غايته منه ! وقد كان على ماهر باشا هذا ، بتاريخه الأسود الطويل، هو الذى اختارته ثورة يوليو ليكون أول رئيس وزارة فى عهدها الأسود، الذى انتهى باحتلال سيناء بواسطة القوات الاسرائيلية واحتلال الضفة الغربية وغزة والجولان، وتحول مصر من دولة دائنة لانجلترا قبل الثورة إلى دولة مدينة بعشرات المليارات !

وقد استعان على ماهر بسليمان حافظ لمنع عودة البرلمان الوفدى المنحل. وقد رأى هذا عرض الأمر على قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة، ودعا رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق السنهورى، الذى كان من وزراء الحزب السعدى ــ وهو حزب معاد للوفد من أحزاب الأقلية ــ إلى حضور الاجتماع، لمساندة رأيه فى عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد. وفى يوم ٣١ يوليو ١٩٥٢، وهو من الأيام السوداء فى تاريخ الحياة الديموقراطية ، انتهى رأى الاجتماع بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رأفت، إلى أن دعوة مجلس النواب الوفدى إلى الانعقاد، لا يعد فقط غير صحيح قانونا، بل ومخالف للدستور أيضا! وصلت هذه الفتوى التى أصدرها قسم الرأى بمجلس الدولة بامتداد فترة الحكم بدون برلمان، إلى أى مدى ترتئيه الحكومة القائمة مناسبا لاجراء الانتخابات !

والعجيب، بل والمذهل، أن الفتوى التى أصدرها تسعة من أعضاء قسم الرأى بمجلس الدولة تحت رئاسة السنهورى، لم تقنع أحدا حتى فى داخل مجلس قيادة الثورة! فقد اعترض عليها جمال عبد الناصر نفسه، حتى قدم استقالته، كما اعترض عليها محمد نجيب، الذى ذكر فى مذكراته أنه «لم يكن فى أعماقه مستريحا لصحة هذه الفتوى دستوريا، ولكنه لم يشأ أن يتخذ موقفا مخالفا عندما وجد أن أغلبية قسم الرأى أبدت هذا الاتجاه، وأن الحكومة وافقت عليه، وأغلبية أعضاء مجلس الثورة رحبوا به !

ومن سخرية القدر أن الجزاء الذى جورى به مجلس الدولة، والسنهورى بالذات، من الثورة، لم يكن يقل كثيرا عن جزاء سنمار! فبعد أقل من عامين، كانت مليشيا مدير البوليس الحربى أحمد أنور تحاصر سور المجلس وهى تهتف : «الموت للخونة» ! ثم اقتحمت المجلس لتعتدى على الدكتور السنهورى بالضرب ! وعندما اتصل السنهورى بعبد الناصر يستنجد به، كان اعتذار عبد الناصر هو أن «الاعصاب متوترة» !

ولم يكن السنهورى يعرف حتى ذلك الحين أن الأخطاء التى ترتكب فى حق الديموقراطية تنتقم من فاعليها !

(٣)
يـــــوم أن ذبـــــحـــت الديموقراطية

الوفد فى ١٩٩٢/٢/٣

عرضنا فى مقالنا السابق بعض الأسماء المصرية التى ساعدت ضباط يوليو فى ذبح الديموقراطية : فتحى رضوان ، وسليمان حافظ ، والدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وعلى ماهر ، والاخوان المسلمون ، ومستشارو مجلس الدولة الذين وقعوا تحت تأثير سليمان حافظ والسنهورى ، وأصدروا قرارهم الذى قضوا به على الحياة الدستورية فى مصر ، والذى زعموا فيه أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل إلى الانعقاد ، لا يعد فقط غير صحيح قانونا ، بل ومخالف للدستور أيضا ! وسلموا فى هذه الفتوى بامتداد فترة حكم ضباط يوليو بدون برلمان ، إلى أى مدى ترتئيه الحكومة القائمة مناسبة لاجراء الانتخابات !

وعندما صدرت هذه الفتوى ، كتب سليمان حافظ فى مذكراته ـ وقد اطلع

عليها أحمد حمروش ـ يقول : «باءالوفد بالخيبة ، وبؤت مع السنهورى بالفوز بما كنا نبغيه من على ماهر » !

ويهمنا استخلاص الدروس والمفارقات المقترنة بهذه الأسماء . وأول هذه الدروس أن هذه الأسماء جميعها ، وبدون استثناء لقيت على يد ضباط يوليو جزاء سنمار ! لقد كانوا جميعا درجات سلم وطأها الضباط فى صعودهم إلى السلطة ، ثم تخلصوا منها بعد ذلك .

فلم تكن تنتهى مهمة الدكتور السنهورى ، ويكتشف الخطأ الذى وقع فيه ، حتى كانت مليشيا أحمد أنور مدير البوليس الحربى تتعامل معه بطريقتها الوحشية ، وضرب السنهورى فى قلب مجلس الدولة ـ كما ذكرنا فى مقالنا السابق ـ كرمز للجريمة والعقاب !

أما سليمان حافظ ، فكان دوره أطول ، اذ كانت مهمته أصعب ، وهى مهمة التخلص من مصطفى النحاس شخصيا ، باعتبار ذلك أقرب طريق لضرب وتصفية الوفد .

وزعامة الوفد ـ منذ سعد زغلول ـ لها خصوصية تنفرد بها بين زعامات الأحزاب فى مصر أو فى العالم العربى ، وفى الشرق أو فى الغرب . ففى كل أحزاب الدنيا تمثل زعامة الحزب مجرد زعامة بين الزعامات ، لا يترتب على سقوطها أى ضرر بالنسبة للحزب . بل ان الحزب نفسه أحيانا هو الذى يسقط زعامة ويقيم بدلها زعامة أخرى . وقد رأينا ذلك مؤخرا فى بريطانيا عندما قرر حزب المحافظين اسقاط مسز تاتشر وتنصيب جون ميجور مكانها .

ولكن فى مصر : من يستطيع اسقاط سعد زغلول أو مصطفى النحاس ؟ هذه زعامات تمر فى تاريخ الشعوب كل قرن أو أكثر من الزمان ، وقد تمر قرون دون أن ترى الشعوب واحدا منها . وأهمية هذه الزعامات أنها تجسد نضال الحزب على نحو لا يمكن معه الفصل بين الحزب والزعيم فى ذهن الشعوب !

وربما كان المثل الصارخ لذلك عندما كان الفلاح المصرى يدخل لجنة الانتخابات لينتخب سعد باشا ، بعد أن مات سعد باشا بوقت طويل! فالفلاح المصرى لم يكن غافلا عن موت الزعيم ، ولكنه لم يكن يفرق بين الوفد وسعد زغلول ، فالوفد هو سعد ، وسعد هو الوفد ، وانتخاب سعد يعنى انتخاب الوفد ـ أيا كانت شخصية المرشح الوفدى ، فقد يكون مصطفى نصرت ، وقد يكون محمدصبرى أبو علم، ولكنه سعد!وقد يكون المرشح زيدا أوعبيدا ولكنه الوفد !

ومن هنا عندما عاب بعض خصوم الوفد على الشعب المصرى قولته المشهورة : لورشح الوفد حجرا لانتخبناه ! وأخذوا يدللون بذلك على جهل الشعب! كانوا يدللون فى نفس الوقت على عظمة هذا الشعب ، وعلى أنه شعب مبادىء لا أشخاص ، فالقضية فى نظر الشعب هى انتخاب مبادىء الوفد ، أى انتخاب مبادىء سعد ، والاصرار على ذلك إلى حد المغالاة والمبالغة ، فلو رشح محمد محمود باشا نفسه ، وهو الزعيم الاقطاعى الكبير أمام حجر رشحه الوفد فإن الشعب المصرى سوف ينتخب الحجر، فمبادئ زغلول هى كل مايفكر فيه الشعب المصرى، بغض النظر عمن يمثلها . ولو تخلى سعد عن مبادىء الوفد لتخلى الشعب المصرى عنه .

ولكن زعماءالوفد لم يتخلوا يوما عن مبادئهم ـ كما يحدث فى هذه الأيام ! فقد رأينا حزبا يتألف على مبادىء يسارية ناصرية ، واذا به بين يوم وليلة ، ينقلب إلى مبادىء يمينية اخوانية ! كما رأينا حزبا يعين رئيس تحرير يسارى لجريدته ، ثم يخلعه ليعين رئيس تحرير يمينى ! بل شاهدنا الرئيس السابق السادات يؤلف الحزب الوطنى الديموقراطى فى يوم ١٤ أغسطس ١٩٧٨، فاذا بالغالبية العظمى فى حزب «مصر العربى الاشتراكى» الحاكم تغادر الحزب فى هرولة لتسجيل أسمائها فى حزب السادات ، وتنسى كلية رئيس الحزب ممدوح سالم !

وهذا يوضح نوع الحياة الحزبية الشكلية الحالية فى مصر .فالى جانب حزب الوفد الثابت على مبادئه الليبرالية ، وحزب التجمع الثابت على مبادئه اليسارية ، وهما حزبان لهما قواعد شعبية تتسع بالنسبة للوفد لتغطى مختلف الطبقات الشعبية ، وتضيق بالنسبة لحزب التجمع لتنحصر فى بعض المثقفين ـ فإن بقية الأحزاب الصورية الحالية لا رصيد لها شعبيا أو غيرشعبى !

بل ان الحزب الوطنى الحاكم نفسه ليس له قواعد شعبية ، وانما له قواعد من المنتفعين بوجوده فى الحكم ، سواء كانوا من السياسيين أو الاداريين، ولوفعل الرئيس مبارك كما فعل السادات وألف حزبا آخر ، لانتقلت إلى هذا الحزب جميع القيادات الحالية فى الحزب الوطنى . ومن هنا فإن التفاف الشعب المصرى حول الرئيس مبارك هو التفاف حول سياسة زعيم وليس حول مبادىء حزب! وهذه السياسة تتغير وفقا للظروف العالمية التى يستفيد منها الرئيس مبارك لمصلحة مصر . وهذا هو مايطلق عليه اسم «البراجماتية» !

والمهم هو أن مصطفى النحاس فى ذلك الوقت كان أخطر ما يهدد ضباط يوليو ، وكان ضربه يحقق لهم القضاء على الوفد . فزعامة الوفد على مدى تاريخه تمثل مركز العصب الحساس الذى اذا ضرب شلت جميع الأطراف ، لأنها تجسد مبادىء الوفد بشكل لايتوافر فى أى حزب آخر .

وقد كانت المفارقة فى هذا الشأن هى اتباع الضباط نفس الخطة التى اتبعها الملك فاروق عقب اعتلائه العرش فى يولية ١٩٣٧، عندما دبر على ماهر باشا عملية التخلص من مصطفى النحاس ، وأن يحل محله فى الزعامة شقيقه أحمد ماهر باشا ، قطب الوفد الكبير فى ذلك الحين. فقد كان وعد أحمد ماهر للنواب الوفديين هو بقاء الوفد فى الحكم وعدم حل البرلمان الوفدى . ولكن نواب الوفد ضحوا بمراكزهم النيابية ، وآثروا حل البرلمان الوفدى على ابقائه تحت زعامة مصطنعة لاتثق بها

الجماهير ، وتمسكوا بزعامة مصطفى النحاس وأسقطوا أحمد ماهر ، وضحوا بالحكم فى سبيل المبادىء .

وهذا هو ماحاوله ضباط يوليو ، وهو ماسعى سليمان حافظ لتحقيقه لحسابهم الخاص . فعندما أعاد الوفد تكوينه وعلى رأسه مصطفى النحاس ، أبلغ سليمان حافظ الدكتور محمد صلاح الدين بضرورة استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل التنظيمات الوفدية الجديدة ، بحجة أن النحاس «دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع» ! وقد فهم الشعب المصرى هذه الاشارة ، وفهمها أعضاء الوفد ، وأدركوا هدف الضباط من استبعاد مصطفى النحاس ، ومايعنيه استبعاده للحزب ، فاتفقوا جميعا على نتيجة جماعية هى : «أن يكون مصطفى النحاس رئيس الوفد، أولايكون هناك وفد» !

(٤)
يـــــوم أن ذبـــحـــت الديموقراطية

الوفد فى ١٩٩٢/٢/١٠

تعرضنا فى مقالنا السابق لخطة ضباط يوليو فى التخلص من زعامة الوفد ، كأقصر طريق لضرب الوفد ، نظرا لما تتمتع به هذه الزعامة عبر التاريخ المعاصر من خصوصية تنفرد بها دون الأحزاب الأخرى . وقد أنطيت هذه المهمة بسليمان حافظ ، بعد الدور الذى لعبه فى مجلس الدولة لمنع دعوة البرلمان الوفدى إلى الانعقاد . فقد اعترض على رئاسة النحاس باشا للوفد فى تكوينه الجديد ، بحجة أن النحاس «دمل فى قلب الوطن ، يجب أن يفقع» !

فى ذلك الوقت كان الضباط يتذرعون فى البقاء بالحكم بمشروع الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية ، ليبدوا فى عين الشعب بمظهر الثورية ، مع أن هذا المشروع لم يكن من بنات

أفكارهم ، ولم يكن أصلا فى مخططهم قبل يوم ٢٣ يوليو ـ كما هو ثابت تاريخيا ـ وكانوا يتوقعون اعتراض الوفد عليه ، ليتخذوا من ذلك ذريعة لضرب الوفد ، ولكن الوفد سحب من أيديهم هذه الذريعة ، ففى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ نشر برنامجه الجديد فى جريدة المصرى ، وأعلن فيه بصراحة تامة ووضوح لايقبل الجدل ، أن الوفد «يرى أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى ، يتفق مع ما يهدف اليه من إشاعة العدالة لاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فى الصناعات ، والاتجاه نحو تصنيع البلاد ، والعمل على ايجاد الصناعات الكبرى» .

وحتى يجهز الوفد تماما على حجة ضباط يوليو فى البقاء فى الحكم، وضرب الديموقراطية تحت حجة التقدمية والثورية ، فانه أعلن فى برنامجه عن اقامة نظام اشتراكى اجتماعى تتوزع فيها الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع ، ولا تؤدى إلى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة ، والعمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج .

وقد سحب الوفد بهذا البرنامج ، الذى وقعه مصطفى النحاس فى يوم ١٦سبتمبر ١٩٥٢ ، وصدر فى جريدة المصرى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ـ كما ذكرنا ـ كل ذريعة لضباط يوليو فى البقاء فى الحكم . فلم يقبل فقط مشروع الاصلاح الزراعى ، بل تجاوزه إلى اقامة النظام الاشتراكى !

ولم يكن الضباط حتى ذلك الحين قد رفعوا شعار الاشتراكية ، أو أوردوه فى أى بيان من بياناتهم . ومعنى ذلك أنهم أصبحوا على يمين الوفد وليسوا على يساره ـ كما أخذوا يضللون فيما بعد .

والغريب أن عبد الناصر أصر على أن الوفد لم يقبل بمشروع الاصلاح الزراعى ، رغم أن برنامج الوفد الذى يقبل فيه هذا المشروع منشور فى جريدة المصرى وقرأه مجموع الشعب المصرى !

واستمرعبد الناصر على هذه الأكذوبة حتى عام ١٩٦١ ، لكى يبرر بها استمرار نظامه فى الحكم . ففى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ادعى أن الوفديين «رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه ، رفضوا أن يحكموا ، رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية» !

وهذا الزعم ، الذى استمر عشر سنوات بعد ذلك ، يوضح كيف كان ضباط يوليو يعتمدون على رفض الوفد قانون الاصلاح الزراعى لتبرير ضرب الديموقراطية وفرض دكتاتوريتهم على البلاد ، فقد أخفوا هذه الحقيقة طوال حكمهم ، بل أخفوا ما هو أشد دمغا لحكمهم ، وهو أن الوفد كان أسبق منهم إلى الدعوة إلى الاشتراكية وتأميم وسائل الانتاج ، فى وقت كانت شعاراتهم تقف عند حد الاصلاح الزراعى !

ومن المحقق ـ تاريخيا ـ أن الوفد فى ذلك الوقت كان يقف إلى يسار ضباط يوليو ، وليس إلى يمينهم حسب الاعتقاد الشائع ، بدليل آخر لايقبل الجدل ، هو أن الوفد على طوال حكمه قبل الثورة ، لم يعدم عاملا بسبب نشاطه النقابى ، بل أفسح المجال للعمل النقابى إلى أبعد الحدود ، ولكن الضباط لم يتورعوا عن اعدام النقابيين بعد أقل من شهر واحد من حركتهم ! فقد جاءت حوادث كفر لدوار فى أواخر الاسبوع الثانى من شهر أغسطس ١٩٥٢ لتكشف الهوية الحقيقية للضباط ، وبأن الغرض الحقيقى من مشروع الاصلاح الزراعى فى نظرهم لم يكن انصاف الفلاحين ، وانما كان ضرب القوة الاقتصادية لطبقة كبار الملاك . ولم يكن نابعا من تعاطف مع جماهير الشعب وانما كان نابعا من رغبة فى تصفية الطبقة الحاكمة ، ولم يكن بغرض تحقيق الديموقراطية الاجتماعية، وانما كان بغرض فرض الدكتاتورية العسكرية .

فمن الثابت أن كلا من مصطفى خميس ومحمد البقرى ، اللذين أعدمتهما الثورة قبل مرور شهر على قيامها ، كانا بريئين من التهم التى

ألصقت بهما وتلقيا عليها حكم الاعدام من المحكمة العسكرية التى شكلتها الثورة برئاسة البكباشى عبد المنعم أمين . بل ان الأدلة علي براءتهما كانت من الوضوح لدرجة أن موسى صبرى ، الذى كلف فى ذلك الحين بالدفاع عن مصطفى خميس ، لم يجد فى ظروف القضية التي بين يديه مايدفعه إلى التماس الرحمة من المحكمة ، بل التماس «العدل والصدق» .

فقد قررأن «هناك يدا دنسة أرادت أن تظهر العمال الأبرياء فى مظهر يفَسر بأنه معارضة لحركة الجيش ، ولكن العمال الأبرياء الذين أيدوا حركة الجيش بكل قوتهم ، لم يمسوا مصانعهم بأى أذى ، وانما وقع الاعتداء على بعض السيارات وبعض الحجرات فى الفناء الخارجى» . وأوضح أن المتهم كان يهتف مع المتظاهرين بحياة محمد نجيب - بشهادة أكثر الشهود - وأن تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار لاسند لها من أقوال الشهود فان جريمة القتل وقعت فى مظاهرة غير التي كان فيها المتهم ! ووقعت على بعد كيلومتر ونصف كيلو منها، وفضلا عن ذلك فانه قبض على المتهم قبل اطلاق النار على الجنديين اللذين قتلا فى الحوادث - على ماجاء على لسان أكثر الشهود . وانتهى بقوله إنه لا يلتمس من المحكمة شفاعة ، بل عدلا وصدقا ، فان كل كلمة قالها لم يحد فيها عن جادة الحق والعدل» .

ورغم كل ذلك ، فلم تتردد المحكمة العسكرية فى الحكم باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى ! وأكثر من هذا فان ضباط يوليو ، الذين كانوا يتاجرون فى ذلك الحين بشعارات التقدمية وتحرير الفلاحين ومشروع الاصلاح الزراعى ، ويظهرون الوفد فى الصورة الرجعية ، لم يترددوا فى التصديق على هذا الحكم الجائر الذى لم يسبق له مثيل . وقد كانت تلك هى المرة الأولى فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر ، التى تم فيها اعدام نقابيين بسبب عملهم النقابى !

وهكذا نجد أنفسنا أمام هذه المفارقة التاريخية ، فالوفد يرفع شعار الاشتراكية ، والضباط يعدمون النقابيين ويضربون الحركة النقابية ، فى تلك المرحلة المبكرة من تاريخ الثورة !

ومع ذلك يتحدث المضللون عن رجعية الوفد وتقدمية الضباط ! والجميع يبررون الجريمة الشنعاء التى كانت ترتكب فى حق الشعب المصرى فى ذلك الحين ، وهى ذبح الديموقراطية !

النظام الناصرى واخطاء اليسار بقلم يسارى

الوفد فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٩٠

فى بلدنا نوعان من التقدميين :

النوع الأول زائف ، وهم الناصريون ، وهم سدنة النظام الناصرى ، المسبحون بتجربته ، المدافعون عن أخطائه ، التواقون إلى استرداد عهده لبسط سيطرتهم وجبروتهم على الجماهير .

والنوع الثانى حقيقى ، وهم الاشتراكيون والشيوعيون والماركسيون، وهم أتباع الفكر الاشتراكى الخيالى والعلمى ، وبعضهم اكتفى بالفكر دون أن يحاول تطبيقه عن طريق الاشتراك فى تنظيمات سرية تستهدف هدم النظام الاجتماعى ، وهؤلاء هم الماركسيون ، والبعض الآخر حاول تطبيق الفكر الماركسى واشترك فى التنظيمات ،،وهم الشيوعيون .

والفريقان ـ أعنى الماركسيين والشيوعيين ـ قضيا معظم فترة النظام

الناصرى «التقدمى!» فى السجون والمعتقلات ، ولكن بعضهم خرج ليكتب مذكراته وذكرياته بعد انقشاع غمة النظام الناصرى ، وليفضح ممارساته اللاانسانية ضد المفكرين التقدميين ، والبعض الآخر اعتبر فضح النظام الناصرى عيبا كبيرا ، وأنه نوع من أنواع الرجعية وممالأة للنظام الساداتى الذى انقلب على النظام الناصرى ، وأخذ يوجه حرابه ضد صدور الرفاق السابقين الذين اعتبرهم منشقين.

ويعتبر الدكتور فتحى عبد الفتاح من هؤلاء اليساريين الذين شقوا عصا الطاعة على النظام الناصرى ، بكتابه «شيوعيون وناصريون» ، الذى سجل فيه تجربة السجن والمعتقل بأمانة ودون تزيد ، فأصبح وثيقة تاريخية أدبية للمرحلة الناصرية تضاف إلى الوثائق الأخرى التى كتبها الدكتور عبد العظيم أنيس ومصطفى طيبة وغيرهم ، وبالتالى فقد تعرض للاتهامات من الناصريين من جهة ، ومن الشيوعيين الأوفياء لسجون ومعتقلات عبد الناصر من جهة أخرى !

وقد شاء الدكتور فتحى عبد الفتاح إلا أن يكتب كتابا آخر عن تجربة الغربة فى حياته التى فُرضت عليه فى مرحلة الانفتاح والنفط وكامب ديفيد وجماعات الهوس الدينى ، والتى قضاها فى ألمانيا الشرقية ، ومن خلال هذه التجربة استطرد إلى تسجيل خواطره وذكرياته التى تجاوزت التجربة إلى الماضى ، ونقد التجربة الناصرية ، ومقابلاته وزياراته ، مما جعل الكتاب يتجاوز الاطار التقليدى لمثل هذه الموضوعات ، ويخوض فى ميادين كثيرة تتطلب شجاعة فى إبداء الرأى عرف بها صاحب الكتاب .

والكتاب ليس من اليسير عرضه ، لأنه ينتقل من موضوع إلى موضوع ، وتتداخل فيه الذكريات والمقابلات فى تسلسل شيق يجعل من الصعب على القارئ أن يتركه قبل أن يكمله . وإنما يهمنى منه لَمْحَتين أحب أن أسجلهما فى هذا العرض :

الأولى خاصة بأخطاء اليسار فى العهد الناصرى .

والثانية خاصة بمقابلة جرت بينه وبين فؤاد سراج الدين فى مستشفى سجن مصر .

وبالنسبة للمحة الأولى ، ففيها ينقد اليسارين نقدا ذاتيا فيقول : «لقد بررنا نظرية» «الحزب الواحد» تحت دعاوى الوحدة الوطنية والظروف الخاصة بمجتمعات العالم الثالث . وشطرنا الديموقراطية نصفين ، وجعلنا واحدة اسمها «الديموقراطية الاجتماعية» ، والأخرى «الديموقراطية السياسية» ! ونسينا أن الوحدة الوطنية هى وحدة الارادة الحرة لكل المواطنين ، وهى بالتالى لاتتحقق الا بالتعددية والديالوج الديموقراطى ، وليس بالمونولوج الموحد النغمة والكلمة ، وأن القضايا القومية والمصيرية هى القضايا التى يحسمها كل المواطنين وليس فردا أو مجموعة أفراد ، أو حتى حزب واحد مهما ادعى لنفسه الكمال والنضج .

«وكانت الحصيلة الطبيعية ، وبعد ثلاثين عاما ، أن قضايا التحرر والتقدم الاجتماعى مازالت مطروحة دون حل جذرى وعلى جدول الأعمال!

«ولقد زرعنا فى نفوسنا وفى كلماتنا كراهية الليبرالية السياسية متأثرين بتجربتها الأوروبية ، وحذرنا من أن الليبرالية فى أوروبا أوصلت إلى الامبريالية والاحتكار ، ونسينا الفروق التاريخية الكبيرة بين نشأة البورجوازيات الأوربية ونشأة وتطور البورجوازية المصرية والعربية . وتحت حمى نقل النظريات دون استيعابها ، وتجاهل التطورات التى طرأت على العالم كله وغيرت الكثير من أوضاعه السابقة، نسينا أن سلاح الحريات السياسية كان ومازال أقوى سلاح فى يدقطاعات واسعة من الشعب العربى فى السعى وراء تقدم حقيقى لهذه المجتمعات .

«ولقد أجهد بعض المثقفين ، وأجهدونا معهم ، فى الفصل بين الوجه الاجتماعى والوجه السياسى للديموقراطية ، مبررين بذلك الأسلوب الفردى فى الحكم . فالاصلاح الزراعى مثلا اجراء ديموقراطى فى صالح

الفلاحين ، ولكنه يفقد ديموقراطيته وفاعليته اذا لم يكن معتمدا فى التنفيذ والتخطيط على حركة الفلاحين الحرة والمنظمة .

«ويقاس على ذلك كل الاجراءات من هذا النوع : التأميم والقطاع العام . فمن الثابت أن هذه الاجراءات فى ظل أنعدام حركة جماهيرية منظمة وحرة ، تفرخ أخطر أشكال الاستغلال وأكثر الفئات البيروقراطية والطفيليةعداء لمصالح الجماهير.

إن الحكم الفردى ، أيا كانت الشعارات التى يرفعها ، هو الذى يولد الإرهاب والارهاب المضاد ، وهو الذى يخلق التنظيمات السرية باختلاف أشكالها وانتماءاتها ، ويحول الصراع الحر والصحى بين صفوف الجماهير إلى صراع مريض تحت الأرض وبعيدا عن الجماهير . وتؤكد التجربة أن المناقشة والحوار على أسس ديموقراطية ثابتة هو المخرج الأوحد من أدغال الارهاب والارهاب المضاد ، سواء كان هذا من جانب الدولة أو من جانب بعض الأفراد والجماعات .

ويستطرد الدكتور فتحى عبد الفتاح قائلا : «وأنا أزعم أن ٩٠ فى المائة من المثقفين فى مصر والعالم العربى ، وبمختلف اتجاهاتهم يمينا أويسارا ، تعرضوا لشكل من أشكال الاضطهاد ، وحتى هؤلاء الذين كانوا يبررون أو يدافعون عن هذا النظام أو ذاك كانوا يجدون أنفسهم فجأة مسجونين أومطرودين أو ممنوعين عن الحديث والكتابه لسبب أو لآخر ! فليس هناك ضمان لإنسانية الانسان تحت ظل الحكم الفردى ، وبالتالى ليس هناك تحرر أو تقدم تحت ظل مثل هذا الحكم أيا كانت الشعارات التى يرفعها . وكفانا استلابا وتعذيبا للنفس» .

هذه هى اللمحة الأولى التى يتضمنها كتاب الدكتور فتحى عبد الفتاح . أما اللمحة الثانية ، ففيها يتحدث عن مقابلة له مع فؤاد سراج الدين باشا فى مستشفى سجن مصر سنة ١٩٦٢ . وفيها يقول إنه بعد الانفصال السورى سنة ١٩٦٢، كان مرحلامن معتقل الواحات إلى

مستشفى القصر العينى للعلاج ، بعد أن تدهورت حالة عينه فى الصحراء . ووضع فى مستشفى سجن مصر بعض الوقت . وهناك رأى فؤاد سراج الدين باشا وجالسه ، «وهالنى بل وأعجبنى ثباته ورباطة جأشه وتحمله لمشاق السجن ، بل وتعايشه مع المساجين ، على عكس البعض من السياسيين القدامى الذين كانوا فى حالة انهيار كامل ، وعاشوا فى عزلة فى عنبر مستشفى السجن . ويومها أيقنت ، وبغض النظر عن أى خلاف أو اتفاق معه أننى أمام سياسى من طراز خاص لاتنقصه القدرة على النضال» .

أكتفى بهذا القدر من كتاب الدكتور فتحى عبد الفتاح : «الخروج وعصر الانفتاح» ، لأدلل فقط على النظرة المنصفة التى يلمسها القارىء فى كل صفحة من صفحات هذا الكتاب الهام ، وأحيى دار سينا لنشره ، وأدعو بقية المترددين من اليسار إلى كتابة تجربتهم عن العهد الناصرى وغيره ، ونقدهم الذاتى ، فالمذكرات جزء هام من مصادر الكتابة التاريخية ووثائقها ، ولا يوجد تاريخ بدون وثائق .

نزار القبانى وهــزيمــة يــونيــــة

الوفد فى ١ / ٦ / ١٩٩٢

دخلت هزيمة يونيـــة ١٩٦٧ فى تاريخنا العسكرى كأكبر هزيمة منى بها الجيش المصرى فى طول التاريخ وعرضه ، وقد كان فى ذلك ظلم فادح لتاريخنا العسكرى ، فلم تكن هذه الهزيمة هزيمة جيش ، وانما كانت هزيمة نظام سياسى لم يكن فى وسعه الا أن يفرز هذه الهزيمة ، أما الجيش المصرى فمن الثابت تاريخيا أنه لم تسنح له الفرصة أبدا فى هذه الحرب للقتال مع العدو على نحو ما تقاتل الجيوش الحديثة ، أوحتى الجيوش القديمة ! ـ أى تحت قيادة عسكرية مدربة تملك العلم العسكرى الذى يمكنها من قيادة الجيوش ، وانما قاتل تحت قيادة عسكرية جاهلة تجمدت معلوماتها العسكرية عند حدود عام ١٩٥٢ ، وشغلت عن استكمال تعليمها العسكرى بالشئون السياسية والزج بالجيش فى السياسة .

والمهم هو أن الهزيمة جاءت مفاجئة وصاعقة ولم يسبقها أى تمهيد اعلامى أو معنوى . فقد كانت الأمة العربية تعيش تحت وهم أمجاد صلاح الدين الجديد المتمثل فى عبد الناصر ، وتحت خديعة أنها تملك اقوي الجيوش العربية التى يمكنها أن تسحق اسرائيل وتقذف بها إلى البحر فى الساعات الأولى من أى قتال ، وكانت تتصور أن صواريخ القاهر والظافر التى يراها فى المواكب العسكرية سوف تدمر مدن اسرائيل عند اشتعال الحرب وتحيلها إلى ركام ورماد .

أى أنها كانت تعيش فى الوهم نفسه الذى أشاعه صدام حسين قبل حرب الخليج ببضعة أشهر عندما أعلن أنه سوف ينسف نصف إسرائيل! مع فارق وحيد هو أن صدام حسين ـ كما ثبت فيما بعد ـ كان يملك بالفعل من الصواريخ ما ينسف به نصف اسرائيل ، ولكنه آثر أن يوزع هذه الصورايخ بالعدل والقسطاس بين اسرائيل والمملكة العربية السعودية ! بينما كان عبد الناصر «يهوش» بامتلاكه صواريخ القاهر والظافر ، ومن هنا فلم يظهر لهذه الصواريخ أثر عند اشتعال الحرب !

وعلى كل حال فان الهزيمة ـ كما قلت ـ كانت مفاجئة وصاعقة ، وهزت كل عربى من الأعماق ، وفجرت فيه كل مشاعر الغضب الأعمى ، والنقد الذاتى المدمر ، واليأس المطبق من الحاضر والمستقبل ، والشك فى الماضى نفسه .

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه الهزيمة فى الأدب والشعر ، باعتبار الأدب والشعر مرآة عصره ، وقد وجدت أقوى تعبير عنها فى القصيدة الشهيرة التى كتبها نزار القبانى تحت عنوان : «هوامش على دفتر النكسة» ، التى كتبها فى مجلة الآداب البيروتية ، وهى القصيدة التى يروى قصتها الكاتب الكبير رجاء النقاش فى كتابه الهام :«ثلاثون عاما مع الشعر والشعراء .

يقول الأستاذ رجاء النقاش إن القصيدة لم تدخل مصر ، اذ تعرضت للمصادرة فى القاهرة ، ولكنها سرعان ماظهرت فى أيدى الناس

الذين كانوا ينقلونها بخط اليد من بعضهم البعض ، وانتشرت القصيدة ـ رغم المصادرة ـ أكثر ألف مرة مما كان يمكن أن يتاح لها لو أنها لم تتعرض للمصادرة . وهذا درس للذين يستسهلون المصادرة كوسيلة للمنع ، بينما هى فى الحقيقة وسيلة لمزيد من الانتشار !

وسرعان ماكتب المرحوم صالح جودت عدة مقالات فى مجلة الكواكب ، التى كان يرأس تحريرها الأستاذ رجاء النقاش طالب فيها بمنع أغانى نزار قبانى، وهاجمه بقسوة قائلا :

«هاهو نزار الذى كرمناه ودللناه وعرفناه للناس بعد أن كان صغيرا، ونشرنا له مختلف الصور والأحاديث ، وفتحنا أبواق الاذاعة وعدسات التلفزيون لتكبير حجمه ، يسخر من الأمة العربية ، ويقول إنها أمة الأفيون والشطرنج والنعاس ، وان هذا الجيل خائب ، وأشياء أخرى قبيحة لامجال لذكرها . لقداستخدم نزار فى هذه القصيدة كلمات لاتوجد فى قاموس الشعر ولافى لغة الشعراء ، مثل «العهر» و«الأحذية» ، و«القىء» و«السعال» ... الخ ، ثم تحدث عن اللغة العربية والتراث العربى فقال :«أنعى اليكم ياأصدقائى اللغة القديمة..

والكتب القديمة..

كلامنا المثقوب كالأحذية القديمة ..

ومفردات العهر والهجاء والشتيمة ..

جلودنا ميتة الاحساس..

أرواحنا تشكو من الافلاس..

أيامنا تدور بين الزار والشطرنج والنعاس ..

هل نحن خيرأمة قد أخرجت للناس؟»

ويستمر الأستاذ رجاء النقاش فى رواية قصة هذه القصيدة ، فيقول انه لم يكد صالح جودت يشن هذه الحملة على نزار قباني حتى اتخذ قرار بمنع اذاعة أغانيه ، ومنع اسمه نهائيا من أجهزة الاعلام . ثم سمعنا عن قرار آخر من أجهزة الأمن بمنع نزار من دخول مصر ، وأصبح نزار قباني متهما بمهاجمة النظام وقيادته الممثلة فى جمال عبد الناصر .

وهنا لم تعد المسألة فى أساسها مسألة الدفاع عن شاعر ، وانما أصبحت قضية الدفاع عن حرية الفن والفكر بشكل عام ، وكسر النطاق الحديدى الضيق الذى كان البعض يريدون فرضه على الحياة الأدبية والفكرية في مصر ، والذى كان رجاء النقاش وغيره يرون فيه سببا من أقوى أسباب النكسة .

على أن الدفاع عن نزار قبانى لم يكن مسألة سهلة . يقول رجاء النقاش :«لم أكن أشعر بالأمان والاطمئنان عندما دافعت عن نزارقبانى ، فقد كان عصر عبد الناصر مليئا بالشكوك فى الناس ، وكان من الممكن أن تصيبنى هذه الشكوك بنوع من الأذى والعقاب ، ولكنى مع ذلك تغلبت على هواجسى وتمسكت بموقفى فى الدفاع عن نزار قبانى وحقه فى التعبير عن ألمه وغضبه بعد هزيمة يونيو» .

ثم ينقل رجاء النقاش عن نزار قبانى ماكتبه فى كتابه :«قصتى مع الشعر» عن قصيدته : «هوامش على دفتر النكسة» ، وعن الظروف النفسية التى دفعته إلى كتابة هذه القصيدة ، فيقول :

«اننى لا أذكر أننى كتبت فى حياتى الشعرية قصيدة بمثل هذه الحالة العصبية والتهيج ! والتهيج هو ضد الشعر ، أنا أعرف ذلك ، ولكنى أعترف لكم أن هذا قد حدث ، وأننى للمرة الأولى أخالف تقاليدى الكتابية الصارمة ، وأتعامل مع الانفعال تعاملا مباشرا .. هل كان على ـ ياترى ـ انسجاما مع منطقى الفنى أن أنتظر انحسار مياه الطوفان حتى

أكتب عن الطوفان ؟ وبالتالى هل على الأدب العربى شعرا ورواية ومسرحية أن يضع أعصابه فى ثلاجة حتى ترحل العاصفة وتنحسر الغيوم الرمادية وينبت للشجر المحترق أوراق جديدة ؟

«ان كثيرين من الكتاب العرب كانوا يدافعون عن منطق الاعتذار والتريث باعتبار أن الفن الحقيقى لايكتب على ضوء الحرائق وتحت تأثير ارتفاع الحرارة المباغتة ، إنهم يعتقدون أنه لابد من الابتعاد عن وجه حزيران «يونيو» الملطخ بالدم والوحل ، حتى نستطيع أن نراه ! هذا المنطق هو منطق صحيح من الوجهة النظرية ، لوأن أعصاب الفنان مصنوعة من القطن ، ولوأن الجرح المفتوح فى لحم كبريائنا يقنع بالانتظار ، غير أن حزيران كان شهرا بلامنطق ، لذلك فان الكتابة عنه هى الأخرى يجب أن تكون بلا منطق» !

على أن نزار قبانى لم يلبث أن كتب رسالة إلى عبد الناصر يوضح فيها موقفه ويطالب باعادة النظر فى قرار الحظر . وكان للأستاذ رجاء النقاش دور فى توصيل هذه الرسالة إلى عبد الناصر عن طريق الكاتب الكبير أحمد بهاء الدين ، وقد تأثر عبد الناصر بتوضيح نزار وأصدر قرارا بالغاء قرار مصادرة القصيدة ورفع الحظر عن اسم نزار ، وهو مايعده رجاء النقاش شجاعة ورحابة صدر .

والمهم أن نزار قبانى كتب إلى عبد الناصر يقول :«من منا ياسيادة الرئيس لم يصرخ بعد ٥ حزيران ؟ من منا لم يخدش السماء بأظافره؟ من منا لم يكره نفسه وثيابه وظله على الأرض ؟ ... لا أريد أن أصدق أن مثلك يعاقب النازف على نزيفه ، والمجروح على جراحه ؟»

ويختم الأستاذ رجاء النقاش قصته المثيرة بقوله: ينبغى أن نشير إلى أن قصيدة نزار قدتضمنت نقدا مباشرا وصريحا لعبد الناصر ، حيث يقول الشاعر :«ياسيدى السلطان ، لقد خسرت فى الحرب مرتين» ! ـ وهو فى ذلك يشير إلى ١٩٥٦ التى يعتبرها الهزيمة الأولى ، و١٩٦٧ التى يعتبرها الهزيمة الثانية !

الناصريون والقضية الفلسطينية وفلسفة الاستشهاد!

اعتقد ان مأساة الناصريين الحقيقية تتمثل فى أمرين :

الأول ، هو عدم ادراكهم لما جلبته سياسة الحكم الناصرى على الوطن المصرى الصغير والوطن العربى الكبير من كوارث وأخطار .

والثانى ، بعدهم عن الواقع ، وانطلاقهم فى فهمهم السياسى من نظريات ومزايدات وتسجيل مواقف ، وليس من ادراك واع لحقائق الأمور ، ورغبة مخلصة فى حل المشكلات .

وقد تبلور هذان الأمران فى البيان الذى أصدره الحزب الناصرى ، الذى يسمى نفسه باسم «الحزب الاشتراكى العربى الناصرى» ، والذى يدين فيه تصريحات بسام أبو شريف ، مستشار ياسر عرفات ، التى أبدى فيها استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف

الوفد فى ١٩٨٨/٧/٢٥

باسرائيل والتفاوض معها والاقرار بحقها فى وجود ضمانات أمنية فى حال قيام الدولة الفلسطينية . فقد اعتبر الحزب الناصرى هذه التصريحات : «تصريحات متخاذلة لايصح ان تصدر عن قيادة مسئولة . فى الوقت الذى تتصاعد فيه الانتفاضة الفلسطينية وتنتقل إلى قلب فلسطين ٤٨ بما يهدد الكيان الصهيونى ذاته»!

وانتقل البيان إلى مهمة «تسجيل المواقف» ! فأعلن أن الحزب الناصرى ، «الذى قال لا لاعلان القاهرة ، وللاتفاق الأردنى الفلسطينى ، وللحوار مع اليسار الاسرائيلى ، ولكافة مشروعات التسوية - لايملك الا أن يحذر من مثل هذه التصريحات ، التى تعبر عن عدم تقدير للتطورات والتفاعلات التى أحدثتها وتحدثها الانتفاضة» !

ثم دعا البيان القيادات الفلسطينية إلى «أن تكون على المستوى الذى وصلت اليه الانتفاضة ، حتى يمكن أن تكتسب حركة التحرير العربية خطوات إلى الامام بعد طول انكسار» !

وقد فهم كل من قرأ هذا البيان أنه بيان مكتبى سطرت سطوره فى غرفة مكيفة الهواء ! وأنه من نوع البيانات الحربية التى كان أصحابها يلقونها من الشرفات لابتزاز عواطف الجماهير واستدرار تأييدهم وتصفيقهم ، بينما هم بعيدون عن حقائق الأمور بعد السماء عن الأرض ! أو هو من نوع تصريح عبد الحكيم عامر المشهور: «برقبتى ياريس» ! الذى قصف رقاب كل المصريين بلااستثناء !

نعم عرف كل من قرأ هذا البيان كم يبعد الناصريون عن الانتفاضة وعن تضحيات الجماهير الفلسطينية وتشوقهم للحرية والتخلص من ظلام الاحتلال الاسرائيلى الطويل ، وإلى أى حد يتاجرون بدماء الفلسطينيين ويزايدون على قياداتهم» ، وإلى أى مدى يتكشف فهمهم السقيم للنضال الفلسطينى الوطنى فيتصورونه فى صورة رفض لكل شىء - أو على حسب نص كلمات البيان: رفض «لاعلان القاهرة ، وللاتفاق الأردنى الفلسطينى، وللحوار مع اليسار الاسرائيلى ولكافة مشروعات التسوية!

ولكن هذا العجب يزول اذا استحضر نا فلسفة زعيمهم الملهم ، العقيد القذافى ، فى رسالته المشهورة إلى ياسر عرفات أثناء حصار طرابلس ، التى دعا فيها إلى الاستشهاد لا الاستسلام - وذلك بدلا من ان يمد له يد المساعدة العسكرية من الترسانة الحربية التى يملكها فى ليبيا، لتحفظ له الحياة وتضمن له النصر ! .

فالناصريون «الأبطال» ! ، الذين حاربوا حتى آخر نفس فى الجيش المصرى فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ! يكررون اليوم نفس النضال ، فيحاربون حتى آخر نفس فى الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة ! ، فهم لا يرضون بديلا عن الاستشهاد ، طالما أن هذا الاستشهاد لا يصيبهم وانما يصيب غيرهم ! وطالما أن الشعب الفلسطينى يستشهد يوميا فى الضفة الغربية وغزة ، فليكتف بهذا الاستشهاد اليومى ، وليرفض «كافة مشروعات التسوية» ، حتى يسقط آخر فلسطينى على الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحقق بذلك الانتصار .. انتصار العقيد القذافى ، وانتصار جيش الاحتلال الاسرائيلى الذى يحصد الفلسطينيين بالرصاص والقنابل!.

هل هذا معقول ؟ أفهم أن الناصريين وزعيمهم القذافى يعدون العدة لمعركة عسكرية حاسمة يُلقون فيها باسرائيل فى البحر كما هددوا مرارا ! وأنهم يطلبون من الشعب الفلسطينى رفض كل مشروعات التسوية حتى ينهوا استعداداتهم الحربية ، ويحسموا القضية فى ميدان القتال ! أما أن تقوم سياساتهم على مجرد الرفض لكل شىء ، والاعتماد على استشهاد الشعوب فى نضالها ضد المحتل ، فهذه هى الخيانة بعينها!

ولم يكن صاحب هذا القلم هو صاحب هذا الاتهام بالخيانة لثوريى الكلام ، بل كان صاحب الاتهام ثوريا أصيلا هو الكسندر كوسيجين فى لقاء بموسكو فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧، التى «مرمط» فيها النظام

الناصرى سمعة الدول الاشتراكية فى الرغام ، عندما أخذ الرئيس السابق هوارى بومدين يردد مايردده الناصريون الآن ـ فقد سأله قائلا :

«هل انتم مستعدون للحرب ؟هل بحثتم هذا الأمر تفصيلا؟ أود أن أقول لكم انكم تتبعون سياسة خالية من المرونة ، ولا يمكن ممارسة مثل هذه السياسة مع الاستعمار ، انى أرى أن الشعارات الثورية فى الوقت الحاضر قد تكون ضد مصلحة العرب أنفسهم . ان ثورية الكلام ، اذا لم تستند على قوة فعلية ، تكون خيانة»!

ومايحدث فى العالم العربى حاليا من جانب القوى السياسية، التى تزعم التشدد والتطرف هو خيانة بالفعل ـ خيانة لأنه يعطل مسيرة الأمة العربية ، ويكرس الاحتلال الاسرائيلى لأراضيها .

فماذا فعل تشدد حافظ الاسد غير تكريس الاحتلال الاسرائيلى للجولان حتى الآن ؟ وسوى غزو القوات الاسرائيلية لبنان؟ وسوى ضرب فصائل المقاومة الفلسطينية بعضها ببعض؟ وسوى ذبح الفلسطينيين فى تل الزعتر وفى مخيم برج البراجنة ومخيم شاتيلا على يد السوريين؟

وماذا قدم نضال الناصريين وزعميهم القذافى الملهم غير تكريس الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة وجولان ؟ وقد أفلتت منهم سيناء بأعجوبة بفضل شجاعة السادات ، وكانوا يريدون إبقاءها تحت الاحتلال الاسرائيلى حتى تتحرر كل الأراضى فى وقت واحد ـ كما كان يصور لهم خيالهم المريض؟

إن هذا يقودنى إلى اكتشاف هذه الحقيقة التى يجب تنبيه أمتنا العربية اليها ، وهى أننا بازاء خديعة كبرى دبرها الاستعمار والصهيونية العالمية ، وهى خديعة الاستعانة بالمتطرفين بعد أن كان الاعتماد القديم على المعتدلين !

نعم لقد كان الاستعمار فى الماضى يرتكز على المعتدلين ، ولكن بعد أن أدرك ان امرهم مكشوف وأن شعوبهم تكشف تخاذلهم بسهولة ، غير

سياسته إلى النقيض، فأصبح الاعتماد على المتطرفين الذين يصعب كشف أمرهم ، لأنهم يبدون دائما فى صورة أكثر المناضلين صلابة وتحمسا ، بينما هم فى الحقيقة يعرقلون كل تقدم ، ويصادرون كل خطوة بناءة ، ويكرسون أوضاع الاحتلال الاسرائيلى لعدد لا نهاية له من السنين!

واعتقادى الراسخ أنه لو ادركت أمتنا العربية هذا الاكتشاف فسوف يتغير مصيرها الذى تنحدر اليه حاليا ، وسوف تمتلك فى يدها مستقبلها بدلا من تركه حاليا فى يد العابثين والمتشنجين .

المفكرون ومستشفى المجاذيب والنظام الناصرى*

* الوفد فى ٧ / ٥ / ١٩٩٠

اسماعيل المهدوى اسم كنت أتابعه وهو وراء قضبان مستشفى المجاذيب من خلال بعض الرسائل التى كان يسربها إلىّ مكتوبة بخط اليد فى ازدحام وتدفق ، وكنت أحس بالحزن والفزع لأجله، ولكننى لم أكن أملك أن أفعل له شيئا ، فهو فى قبضة قوى عاتية تستطيع أن تبطش بمن يقف فى طريقها ، وتلفق له ما تشاء من التهم ، ابتداء من التآمر على قلب نظام الحكم ، إلى الجنون! وورائها تاريخ حافل من التلفيق يمتد على حقبة واسعة من تاريخ مصر ، تبرز فى عصر الاحتلال البريطانى ، وتبلغ أوجها فى عصر ثورة يولية «المجيدة»! وفى ظل هذه العهود الاستبدادية ، كان الفكر المناهض لها هو عدوها الرئيسى الذى توجه اليه مدافعها وترساناتها الحربية، وتحاول حصاره ومنع انتشاره عن طريق

القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية ووضع المفكرين والسياسيين وراء أسوار المعتقلات . وكان الفرق الوحيد بين عهد الملكية وعهد الناصرية أنه فى عهد الملكية كان هناك دستور ١٩٢٣ ، وكانت هناك انقطاعات فى الحكم الأوتوقراطى يصل فيها الوفد إلى الحكم ، ويطلق الحريات ويفك سراح المعتقلين ، ولكن فى العهد الناصرى لم يكن ثمة دستور يلتف حوله الشعب ، ولم تكن ثمة انقطاعات فى ليل الدكتاتورية الثقيل ، وكان فجر الحرية يبدو بعيد المنال .

ولم يكن اسماعيل المهدوى الا واحدا من مفكرين لا حصر لهم غيبوا فى المعتقلات ، وكل الفرق بينه وبينهم أنهم كانوا فى معتقلات عقلاء ، أما هو فكان فى معتقل مجاذيب! لقد كانوا يخالطون أصحاء العقول مثلهم، ويتبادلون معهم الأفكار والمعتقدات والحوارات والمناقشات. اما اسماعيل المهدوى فكان يخالط المجانين ، وينكفىء على أوراق بيضاء يسطر فيها الخطابات المستفيضة إلى الكتاب والمفكرين فى العالم الخارجي، ويقضى وقته فى نسخ العشرات بل والمئات منها! وهو عمل قاتل لولا انه كان يقتل به ما هو اشد فتكا ، وهو الوقت!

ففى الكتاب القيم الذى أصدره بعد خروجه من مستشفى المجاذيب تحت عنوان: «معنى الديموقراطية فى الأيديولوجية الجديدة»، يقدم إحصائية غريبة للخطابات المنسوخة التى أرسلها إلى الهيئات والشخصيات وهو فى المستشفى. فيذكر أنه نسخ من نص ابداعه فى مستشفى المجانين ١٥٠ منسوخا أرسلها إلى مختلف الجهات، وأرسل من خطابه إلى الاستاذ احمد شنن، نقيب فرع القاهرة للمحامين، ٩٠ منسوخا، من خطابه إلى المرحوم فتحى رضوان ٥٠ منسوخا، ومن خطابه إلى الاستاذ صلاح حافظ ١٤٠ منسوخا.. إلى آخره !

وفى هذه الخطابات التى ينسخها بالعشرات والمئات يحيط مخاطبيه علما بما يتعرض له فى مستشفى المجانين من ضرب وإهانات وتهديدات،

أو يعلق فيها على الأحداث، أو يستصرخ الضمائر لمساندة قضيته، أو يصحح فيها الوقائع التى تنشرعنه.

ففى خطابه إلى السيد محمد عبد العزيز الجندى ، النائب العام ، تعليقا على مانشر بالأهرام فى ٢٤ و ٢٥ مارس ١٩٨٧ ، منسوبا إلى النائب العام عن حفظ التحقيق مع اسماعيل المهدوى ، يتساءل قائلا: «كيف يحفظ النائب العام تحقيقا حفظ بدون أن يحدث أصلا؟ وبدون ان يفتح طوال سبعة عشر عاما؟ ويستشهد اسماعيل المهدوى بما ورد فى المحضر رقم ١٩٧٠/٣١٥، الذى أودع بموجبه فى مستشفى المجانين، فقد حفظ التحقيق قبل أن يبدأ! «حيث ادعت نيابة أمن الدولة العليا أنها لم تستطع اجراء تحقيق معى بسبب عجزى عن التعبير! ثم أيدتها مستشفى المجانين فى ذلك مؤكدة أننى مصاب بعاهة فى العقل تعجزنى عن الادراك والتعبير»! ويقول اسماعيل المهدوى: «هذا مانص عليه «أمر» ايداعى، فكيف يحفظ النائب العام تحقيقا بدون أن يحدث اصلا، وبدون ان يفتح مرة أخرى طوال سبعة عشر عاما»؟

ثم يورد اسماعيل المهدوى خبر القضية التى رفعها ضد الحكومة، لتعويضه عن ايداعه فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا سبعة عشر عاما وثلاثة شهور. وهى القضية التى يدافع فيها عنه الأساتذة نبيل الهلالى وعصمت الهوارى وأحمد رفاعى وفتحى حارس وأحمد قاسم. كما ينشر نص رسالة أرسلها إلى أمين عام المجلس الأعلى للصحافة، يقول فيها إنه فصل من العمل الصحفى عام ١٩٦٨ فصلاً تعسفيا أدانه القضاء الابتدائى والقضاء الاستئنافى، ثم أودع فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، وفى أول يولية ١٩٨٧ أفرج عنه، ولكن بدلا من رد اعتباره وتعويضه، استمر قرار إسقاط الأهلية والحرمان المدنى العام فوق رقبته، بحيث لم يسمح له حتى اليوم بالرجوع إلى عمله السابق فى دار التحرير!

وفى رسـالتـه إلى رئيس مـجلس ادارة دار التـحـرير فـى ٤مـارس ١٩٨٩يروى قصة حياته المليئة بالاعتقالات فى العهد الناصـرى، فيقول إنه بدأ العمل فى صـحيفـة المسـاء فى عـام ١٩٥٦، واستمر عمله فيـها حتى حدثت حمـلات الاعتقال عـام ١٩٥٩، وبعد الافـراج عنه من سجن ومـعتقل الواحـات، تقرر فى يونيه ١٩٦٤ إعـادتـه مع غيره من مـحررى المسـاء إلى صـحيفـة الجـمـهورية، واستمر عمله فيها حتى عام ١٩٦٧، ثم انتدب إلى صحيفة المساء . وفى فبراير ١٩٦٨ أوقف عن النشر فى صحيفة المسـاء، وفى أغـسطس ١٩٦٨ فـصـل فـصــلا تعـسـفـيـا من الدار، وفى ابريل ١٩٧٠قبض عليه بعد أن أبلغت ادارة المباحث العامة أنه التقى بالصحفية الامـريكيـة مـارجـريت بالاس حـيث سلمـهـا بعض مـخطوطاتـه بالعـربيـة والانجليزية وفـيـهـا طعـن على نظـام الحـكم القـائم وعبـارات مـاسـة بعـبـد الناصـر طالبـا منهـا العـمل على نشـرهـا بالخـارج، فـأبلغت ذلك ، وسلمت المخطوطات آنفـة الذكر! وقد أوردت نيابة أمن الدولـة أن اسماعيل المهدوى عندما دعى إلى إبداء أقواله «أخذ فى ترديد بعض العبارات غير المترابطة، مما دعـا إلى فـحص حـالته العقلية،فأحيل بتاريخ ١٩٧٠/٤/٨ إلى مستشـفى الأمراض العقلية والنفسـية لبيان مدى مسئوليته عما وقع منه، ومن حيث انه اتضـح من التقرير الطبى العقلى أنـه مصاب بعـاهة فى العقل تجعله غير مسئول عما وقع منه، فبذلك تمتنع المسئولية الجنائية، ويحـجـز فى أحد المحـال المعدة للأمـراض العـقليـة إلى أن تأمـر باخـلاء سبيله! ولم يصدر هذا الامر إلا بعد سبعة عشر عاما وثلاثة أشهر!

وقد خرج اسمـاعيل المهدوى من مـسـتشفى المجاذيب ليصدر كتابه القـيـم «مـعنى الديمـقـراطيـة» الذى يتـضـمن نقـدا عـقـلانيـا لنظرية حكم البروليتـاريا ـ حسب نص عبـارته». وتسـتطيع أن تتفق مع الآراء الواردة فى الكتـاب أو تخـتلف، ولـكنك لاتسـتطيع الا أن تتـفق على أن اسـمـاعـيل المهدوى كـان على وجـه التـحـقـيق أكـثـر عـقـلا وذكـاء وعلمـا ممن أودعوه مستشفى الأمراض العقلية!

ولعله أكثر دعابة أيضا ! فقد أورد نص الخطاب الذى أرسله إلى الأستاذ فتحى رضوان فى يوم ١٥يونيه ١٩٨٥ بخصوص المؤتمر الذى عقدته فى القاهرة ماأسميت بـ «جمعية أنصارحقوق الانسان» ، قال فيه مخاطبا المرحوم فتحى رضوان : «وأضحكنى ذلك كثيرا، خصوصا عندما عرفت أنكم توليتم رئاسته!». ثم كتب فى الحواشى يقول إنه لم يعرف الا متأخرا أن الأمين العام لتلك المنظمة هو الضابط محمد فائق، وزير الاعلام فى السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر، الذى أشرف اذ ذاك على ما تعرضت له من فصل تعسفى من العمل الصحفى وحرمان من النشر، ثم ايداع فى مستشفى المجانين»!

ولعل هذه الدعابة تصور واقع حياتنا السياسية المعاصرة، حيث يتصدر الناصريون حركة الدفاع عن حقوق الانسان، بعد ان امضوا حياتهم السياسية كلها فى الاعتداء على حقوق الانسان!

التاريخ واتفاقية الجلاء

الوفد في ١٩٨٨/٨/٨

يبدو أن قدرة بعض الناصريين على القراءة والاستيعاب أقل بكثير من قدرتهم على الكتابة والافتراء!

فحين كتبت في جريدة «الوفد» يوم ١١يوليو ١٩٨٨ أؤكد الدور الأمريكي في مساندة ثورة يوليو في أزمة مارس ١٩٥٤، بعد أن أبلغ جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة الأمريكيين والانجليز بموافقتهم على اتفاقية الجلاء وادخال الهجوم على تركيا في الاتفاقية كمبرر لعودة القوات البريطانية إلى قاعدة السويس - كنت أرد بذلك على هجوم سيدة ناصرية * في جريدة الأهالي أنكرت فيه هذه الواقعة، وكالت لي السباب والاهانات، واتهمتني بالتنكر، لوظيفتي الحقيقية والأمانة التاريخية. ولم أر بدا من أن أستشهد

* هي المرحومة السيدة نجاح عمر .

برواية مناضل شريف أثق في خلقه وأمانته، وهو خالد محيي الدين، رئيس الحزب الذي تنتمي إليه الكاتبة الناصرية . وكنت على ثقة بأن السيدة الناصرية حين تتأكد من صحة رواية خالد محيي الدين سوف تسحب إهاناتها التي وجهتها لي، ومعها الاتهام الذي ساقته ضمن سبابها بالتنكر للأمانه التاريخية، وبذلك ينتهي هذا الخلاف الذي لم أسع إليه، والذي ساءني منه التجريح الشخصي الذي يجب أن ينأى عنه كل قلم عف شريف، لأننا لا نختلف حول قضايا شخصية وانما نختلف حول قضايا قومية يجب أن نرتفع إلى مستواها.

على أني فوجئت بعد عودتي من المملكة المغربية بتمسك السيدة الناصرية بما ساقته من قبل من اتهام لي بالافتراء على تاريخ ثورة يوليو، واضافتها لي تهمة جديدة هي «هواية العبث بالتاريخ »، ثم ابدائها أسفها الانشائي لأن اللعب بالتاريخ قد أصبح في هذا العصر أوسع انتشارا من كرة القدم!، وليّ الحقائق أصبح أسهل من قطعة الورق «الكلينكس» (هكذا قالت !).

وقد انزعجت حقا، اذ تصورت في البداية أن السيد خالد محيي الدين قد أنكر ما قاله لي ، أو قاله في شهادته للكاتب أحمد حمروش، وهو ما أثبته في كتابي «عبد الناصر وأزمة مارس»، وأثبته أحمد حمروش في كتابه عن «شهود ثورة يوليو».

نعم انزعجت ، لأن مركز خالد محيي الدين الوطني ودوره التقدمي في ثورة يوليو مما يرتفع به فوق أي موقف حزبي صغير. ولكني لم ألبث أن اطمأننت حين قرأت رده الايجابي على ما أوردته نقلا عنه.

فقد سألته السيدة الناصرية: «ذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أنك رويت مايفيد أن هناك صحفيا أخبرك بأنك سوف تخسر المعركة أمام عبدالناصر لأنه اتفق مع الأمريكان على اتفاقية الجلاء»! وقد رد خالد محيي الدين بعبارة واضحة صريحة لالبس فيها ولا ابهام وهي ـ حسب ما أوردته السيدة الكاتبة ـ: «قصة الصحفي حقيقة»! .

والسؤال الآن: اذا كانت الرواية التاريخية التى استندتُ اليها فى اثبات الدور الأمريكى فى مساندة ثورة يوليو فى أزمة مارس ١٩٥٤ صحيحة - فكيف أباحت السيدة الناصرية لنفسها التمسك باتهامى بالتنكر لوظيفتى الحقيقية والأمانة التاريخية، وكيف أضافت إليها تهمة «هواية العبث بالتاريخ»؟ .

فى الواقع أن هذا مما يدخل فيما أطلق عليه اسم «اللجاجة» ! ولا يدخل فى باب الحوار. فقد شاءت أمانة السيدة الناصرية أن تنسب إلى ادعاءات وافتراءات لم أقلها فى أى من مؤلفاتى عن ثورة يوليو أو مقالاتى السياسية. ومنها أننى أصب فى عقل هذا الجيل أن ثورة يوليو صناعة أمريكية!

وهو مالم أقله فى حياتى، بل لعلى أنصفت ثورة يوليو فيه، إذ لم يتضمن كتابى «عبد الناصر وثورة مارس» شيئا عن دور أمريكى فى صنع ثورة يوليو. وإنما كان كلامى فى مقالى عن واقعة تاريخية محددة هى اتفاقية الجلاء ومقدماتها فى أزمة مارس، وصراع القوى الوطنية والتقدمية مع ثورة يوليو لاجبارها على الانسحاب إلى الثكنات وتسليمها السلطة التى اغتصبتها إلى الشعب - وهذه كلها حقائق تاريخية لم تتعرض لها السيدة الناصرية بشىء، بل أثبتتها بحديثها مع السيد خالد محيى الدين الذى أكد فيه صحة الرواية التى نسبت اليه.

ومن هنا حين تصدر الكاتبة الناصرية حديثها مع خالد محيى الدين بعناوين صارخة تقول: «مؤرخ الوفد يتهم، وخالد محيى الدين! يرد» و«عبد الناصر لم يتنازل لأمريكا، والحديث عن وجه امريكى للثورة كاذب!» - فان مثل هذه العناوين مما يدخل فى سلك العمل الصحفى الهابط الذى يضلل القراء ولا يرعى أمانة القلم، لأنه يختلق اتهامات لم أقلها ولا يمكن أن أقولها ، ويُرد عليها باسهل الأساليب، فلا أنا تكلمت عن وجه أمريكى للثورة، ولا أنا تكلمت عن الثورة كصناعة أمريكية. وانما

فندت رأى السيدة الناصرية فيما زعمته من أنه بفضل اتفاقية الجلاء أمم جمال عبد الناصر القناة، وقاد الشعب العربى كله فى أعظم المعارك ضد التبعية الأمريكية والأحلاف العسكرية، ونجح فى أربع سنوات فيما عجز الوفد عن تحقيقه عبر عشرات السنين!.

فقد دللت ـ من واقع نصوص اتفاقية الجلاء ـ على انها لم تتضمن شيئا مما ذكرته السيدة الناصرية، وأكثرمن ذلك أنها تضمنت تنازلا خطيرا بقبول عبد الناصر عودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس عند وقوع هجوم على تركيا التى هى عضو فى الأحلاف الغربية، وهو مالم تقبله الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وحطمت لأجله معاهدة «صدقى ـ بيفن» سنة ١٩٤٦، ولم يقبله الوفد أبدا، وتمثل ذلك فى مقاومة الشعب المصرى لاتفاقية الجلاء رغم مظاهر الاحتفال بها، وتنديده بمن أبرموها ـ وهذا ثابت تاريخيا، ولا داعى للجاجة فيه !

ومن هنا فلايجب الربط تاريخيا بين ابرام عبد الناصر اتفاقية الجلاء، ونضاله فيما بعد ضد الاستعمار والأحلاف، فكلاهما لا يؤدى إلى الآخر، لأن اتفاقية الجلاء تربط مصر بتحالف صريح مع بريطانيا تقدم مصر بمقتضاه قاعدة قناة السويس لكى تعود اليها القوات البريطانية عند وقوع اعتداء من دولة من الخارج (أى من الاتحاد السوفيتى أو دولة من الدول الكتلة الشيوعية) ضد دولة عربية من دول الدفاع المشترك ، أو ضد تركيا . ومعنى ذلك دخول مصر فى المعسكر الغربى الرأسمالى بالضرورة .

أما نضال عبد الناصر ضد الاستعمار والأحلاف، فيتصل بظروف أخرى تحدثت عنها فى مقالى عن: «عيد الجلاءفى التاريخ» ، وتتصل بمخرج باندونج وافتتاح طريق ثالث بين العالمين الراسمالى والشيوعى المتصارعين، وهو طريق عدم الانحياز.

وعلى هذا النحو فحين نتحدث عن ظروف ابرام اتفاقية الجلاء فلا يجب أن نفسرها بما طرأ بعد ذلك من ظروف ساعدت عبد الناصر على مكافحة الاستعمار والأحلاف، كما أننا أيضا لا يجب أن نفسرها برغبة عبد الناصر فى الدخول فى حلف مع بريطانيا أو التهاون فى الاستقلال الوطنى، وإنما نفسرها بضغط الظروف على يد عبد الناصر لابرام هذه الاتفاقية، وهذه الظروف كانت ظروفا داخلية وخارجية على السواء، وحين تغيرت هذه الظروف لم يعد يربط عبد الناصر باتفاقية الجلاء إلا ما ربط مصطفى النحاس بمعاهدة ١٩٣٦ عندما أبرمها وألغاها، وكلاهما زعيم وطنى لم يشك عاقل فى وطنيتهما اصابا أم أخطآ.

وهنا نصل إلى نقطة خلافية هامة مع السيد خالد محيى الدين، فقد ذكر فى حديثه مع الكاتبة الناصرية أن عبد الناصر أبلغه خلال مفاوضات الجلاء والنقاش الذى دار حول عودة الانجليز إلى قناة السويس لحماية تركيا فى حالة تهديدها بالخطر ـ أنه أرسل مبعوثا إلى موسكو ليسأل مولوتوف حول الاتفاقية، ويومها جاء الرد السوفيتى فى عام ١٩٥٤ «بأنه مادامت لا توجد أحلاف فلا خوف من الاتفاقية»!

وهذه الرواية مقبولة من خالد محيى الدين، ولكن ما أبلغه اياه عبدالناصر مشكوك فيه تماما، فمن ناحية لم تكن هناك فى ذلك الحين علاقة سياسية بين عبد الناصر والسوفييت تدفعه إلى استشارتهم فى اتفاقية يبرمها مع انجلترا، ومن ناحية أخرى فان ردود فعل الاتحاد السوفيتى المضادة والمعادية لاتفاقية الجلاء ولعبد الناصر تثبت أن عبد الناصر كان يخدع خالد محيى الدين بهذا القول لتخفيف معارضته كيسارى لمثل هذه الاتفاقية.

ويكفى أن الصحف السوفيتية وجهت نقدا شديدا لضباط ثورة يوليو لابرامهم هذه الاتفاقية، واتهمتهم بأنهم قفزوا إلى «العربة الأمريكية» بدافع من ضعفهم وقصر نظرهم. واعتبرت التعليقات السوفيتية الرسمية

ان الأمريكيين نجحوا فى اصطياد الضباط بسنارتهم! وان الاتفاقية كانت انتصارا للدبلوماسية الأمريكية، وصلحا بين مصر والمعسكر الغربى. بل إن اذاعة «صوت الاستقلال الوطنى والسلم» من راديو بودابست اتهمت عبد الناصر والضباط بالخيانة العظمى! ودعت الشعب المصرى إلى الثورة عليهم! وفى يوم ١٦ نوفمبر١٩٥٤ اعتبر راديو موسكو اتفاقية الجلاء «أول خطوة نحو ضم مصر إلى الكتلة الغربية». بل إن موسكو ذهبت أبعد من ذلك إلى تأييدها - فى دعايتها - الإخوان المسلمين ضد مجلس قيادة الثورة!

وعلى ذلك فان قصة استشارة عبد الناصر السوفييت فى اتفاقية الجلاء هى قصة حاكها عبد الناصر، كمثل القصة التى حاكها حول رفض الوفد قبول مشروع قانون الاصلاح الزراعى ورفضه قبول الحكم بناء على ذلك! - وهو ما أثبتنا عدم صحته!

والأمر الذى بقى ، هو اتهام الكاتبة الناصرية لى بأنى أواصل هوايتى المفضلة فى العبث بالتاريخ عن طريق مساواتى بين الخلافات العربية والصراع العربى الاسرائيلى، واعتبارهما صراعا بين قوميات تتخذ فيه كل دولة ما يتفق ومصالحها، وهذا الاتهام أنموذج لمدى استيعاب وفهم الكاتبة الناصرية لما تقرأ، فلم أكتب فى حياتى هذا الهراء، وموقفى من اسرائيل معروف ويعرفه الاسرائيليون، فهى كيان غير شرعى أقيم على حساب الشعب الفلسطينى، ولكنه تحول إلى أمر واقع يجب التعامل معه بكل الطرق، ومنها المفاوضات المباشرة، واستخلاص ما يمكن استخلاصه منه.

ثورة يوليو و«ديموقراطية الواجهات» !!

الوفد فى ١٩٨٩/٧/٣١

فى كل مرة ننتهى فيها من معركة مع الناصريين نجد أنفسنا مسوقين إلى معركة جديدة! فلا نستطيع بحال الوقوف موقفا سلبيا من المفاهيم الخاطئة التى يريدون زرعها فى عقول شبابنا عن تاريخ هذا البلد، فالتاريخ حرم مقدس لا يجب أن يطأه شىء غير الموضوعية والحقائق التاريخية فقط، ثم ندع للشعب أن يكوّن لنفسه رأيه الخاص فى هذا الزعيم أو ذاك، أوفى هذه الثورة أو تلك، على أساس سليم.

ومن هنا فلا نستطيع بحال أن نقبل من الصديق محمود المراغى ما أسماه «اجتهادات ثورة يوليوّ فى الديموقراطية» ، أونقبل وصفه لديموقراطية ما قبل الثورة بأنها «ديموقراطية الواجهات»! فهذا قلب للاوضاع التاريخية قلبا تاما.

فأولا، لم تكن ثمة اجتهادات فى الديموقراطية من جانب ثورة يوليو، وانما كانت اجتهاداتها لتكريس الديكتاتورية واعطائها واجهات ديموقراطية! هذه هى الحقيقة التاريخية التى يجب أن يفهمها شعبنا، وله بعد ذلك أن يقبل هذه الثورة أو يرفضها فى ضوء انجازاتها الحقيقية فى حقل الاستقلال الوطنى وقيادتها لحركة التحرر الوطنى فى آسيا وافريقيا، وتحرير وسائل الانتاج من القبضة الأجنبية.

فصحيح أن ثورة يوليو استطاعت أن تتحدى الدول العظمى على نحو لم يسبق له مثيل منذ عصر محمد على، وأن تؤكد استقلال الادارة الوطنية بصفة مطلقة فى التعامل مع الشرق أو مع الغرب، وأن توجه ضربات قاصمة للاستعمار غيرت وجه تاريخه، وأن تشفى غليل الشعوب التى عاشت عشرات السنين تحت نير الاستعمار، كما استطاعت أن تساعد كثيرا من الشعوب على التحرر من الاستعمار، وترفع القبضة الرأسمالية الأجنبية عن وسائل الانتاج الهامة، وتحول مسار بلدنا الاقتصادى من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى الذى نجنى ثماره حاليا ـ كل ذلك صحيح، وهو ما يجب أن يركز الناصريون عليه، أما الحديث عن اجتهادات ثورة يوليو الديموقراطية، فهو أشبه بالحديث عن اجتهادات النمر ليتحول إلى حمل وديع! أو اجتهادات الثعلب لكى يتحول إلى دجاجة!

لقد تمثلت تلك المحاولات الديموقراطية المزعومة فى ثلاثة تنظيمات لا تربط بينها وبين الديموقراطية أية صلة، أولها «هيئة التحرير»، التى اخترعت فلسفة لم يسبق لها مثيل بين فلسفات العالم، وهى «الاتحاد والنظام والعمل»! فهل يستطيع الأستاذ محمود المراغى أن يسمى تأسيس هذه الهيئة محاولة ديمقراطية من أى نوع؟ أو يعترف بأنها كانت محاولة لضرب الديموقراطية وتكريس دكتاتورية الضباط! فاذا أراد الجدال فى ذلك فاننا نستطيع أن نقدم له مائة دليل على الصفة الحقيقية لتلك الهيئة التى جمعت كل القوى المعادية للديموقراطية قبل الثورة!

أما الهيئة الثانية فكانت الاتحاد القومى، وهى امتداد هيئةالتحرير بشحمها ولحمها ومبادئها وأهدافها، وقد قررها دستور١٩٥٦ كواجهة للديموقراطية المزيفة التى أرساها، وكانت أداة الثورة لفرض وصايتها على الشعب، اذ وضعت فى يد هذا الاتحاد القومى حق الاشراف على إعداد قوائم المرشحين الذين يسمح لهم بالمشاركة فى المعارك الانتخابية، بحجة عدم ترك هيئة الناخبين (أى الشعب) فريسة لأعداء الثورة! فهل يستطيع الأستاذ محمود المراغى أن يسمى هذا الاتحاد القوى، الذى عمل على ابعاد كل القوى الوطنية الديموقراطية والتقدمية عن المشاركة فى الحياة السياسية، «اجتهادا ديموقراطيا»؟.

وأخيرا الاتحاد الاشتراكى، الذى تكون بينما كان الاشتراكيون فى السجون! وكان غرضه فرز القوى السياسية فى مصر على أساس طبقى. وقد اخترع لذلك صيغة تحالف قوى الشعب العامل: العمال والفلاحون والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ـ ولكنه فى الوقت نفسه حرم هذه القوى العاملة من تكوين تنظيماتها الخاصة المستقلة !! فنزع بذلك منها قوتها الذاتية، وجعل منها واجهة براقة ليس لها مضمون! وفى عهد هذا الاتحاد الاشتراكى تزايد نفوذ الجيش برياسة عبد الحكيم عامر، وأصبح يسيطر على كافة مناحى الحياة المدنية ـ ابتداء بالمؤسسات الانتاجية وانتهاء بكرة القدم!

فأين كل هذه الواجهات التى أخفت ثورة يوليو تحتها وجهها الدكتاتورى القبيح بعهد من عهد ما قبل الثورة، الذى يطلق عليه الأستاذ محمود المراغى اسم «ديموقراطية الواجهات»؟ لقد أفرز هذا العهد كل القوى الديموقراطية والتقدمية والاسلامية التى لعبت أهم الأدوار فى تاريخ مصر المعاصر. فقد أفرز الوفد الليبرالى والشيوعيين والاخوان المسلمين وجماعة مصر الفتاة . وقد وضعت ثورة يوليو كل هؤلاء فى السجون، ولم تستطع أن تفرز أية قوة شعبية بديلة، فأفرغت الحياة السياسية الديموقراطية من مضمونها.

وعن طريق التزوير والتدخل المستمر فى الانتخابات فقدت الجماهير الشعبية ثقتها بالانتخابات، التى هى الأداة الوحيدة لفرض الارادة الشعبية، مما أدى إلى هذه السلبية الحالية التى ليس مثيل فى أى بلد من البلاد، حيث تقوم الحكومة وجهازها الادارى بالانتخاب نيابة عن أكثر من تسعين فى المائة من الناخبيين! ثم تعلن النتيجة، التى تتكون - حتى وقت قريب - من التسعات الثلاث المعروفة (٩٩.٩فى المائة) وتواضعت أخيرا بدرجة بسيطة!

وليس معنى ذلك أن عهدما قبل الثورة كان عهدا طبقت فيه الديموقراطية الليبرالية تطبيقا تاما، فقد كان هناك القصر، وكان هناك الاحتلال، ولكن معناه أنه كان هناك قوى وطنية ديموقراطية وتقدمية مقدامة تخوض الصراع ضد القصر والاحتلال، وكانت هذه القوى تنجح أحيانا وتفشل أحيانا أخرى، ولكنها حين كانت تفرض حكم الوفد على القوى المعادية للديموقراطية، كانت مصر تتمتع بحكم ليبرالى صحيح لا يختلف كثيرا عما كان يوجد فى أعظم البلاد الديموقراطية.

وهذا هو الشىء الذى لم يتحقق أبدا فى ثورة يوليو، إذ لم يحدث أبدا أن تمكنت القوى الديموقراطية والتقدمية من فرض الديموقراطية على الثورة كما استطاعت أن تفرضها على القصر والاحتلال، لأن هذه القوى عاشت معظم سنى الثورة فى السجون. ففى اعتراف للصديق الدكتور رفعت السعيد قال إنه أمضى خمسة عشر عاما من حياته فى سجون عبد الناصر!

هذه هى الحقائق التاريخية المجردة نسوقها لشعبنا بحلوها ومرها، ليعرف قيمة اجتهادات ثورة يوليو الديموقراطية التى يتحدث عنها الناصريون!

الفصل الثانى
الوفد و التاريخ

النحاس وحائط المبكى

الوفد في ٢٣ يوليو ١٩٩٠ م

عندما كتبنا مرارا ننبه إلى أهمية التاريخ الصحيح المحقق علميا في صنع الوجدان والضمير الوطني والقومي، لم نكن ننطلق من فراغ، وانما كانت أعيننا على المحاولات التي تبذلها النظم والحكومات والأحزاب إلى تزوير التاريخ لخدمة مصالحها الخاصة. وعندما طالبنا بأن يدرس السياسيون التاريخ الصحيح لبلادهم قبل أن يمارسوا السياسة كنا نهدف إلى وقايتهم من الممارسات السياسية الخاطئة التي تعتمد على تاريخ مزيف غير صحيح.

وقد جاء تكذيب السيد ياسر عرفات للتصريحات التي نشرتها الصحف يوم الأربعاء الماضي على لسانه، من أنه لم يقل إن مصطفى النحاس عندما كان رئيسا للوزراء عام ١٩٣٩ قال للوفد الفلسطيني في لندن: «لماذا تغضبون اليهود من أجل حائط المبكى؟ اعطوهم الحائط

وخلصونا!» وانما قال إن «بعض الناس عرضوا على النحاس خلال مؤتمر لندن أن يترك حائط المبكى لليهود ولكن النحاس رفض» ـ جاء هذا التكذيب ليثبت أن السيد ياسر عرفات لم لم يقرأ جيدا تاريخ مصر والقضية الفلسطينية، ولم يتتبع الجهود التى بذلها الزعماء السياسيون المصريون من أجل القضية الفلسطينية على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وخصوصا الوفد تحت زعامة مصطفى النحاس.

فأولا، لم يكن مصطفى النحاس باشا فى لندن فى عام ١٩٣٩، وبالتالى لم يحضر مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد فى قصر سان جيمس فى ٧ فبراير ١٩٣٩، وكان الوفد خارج الحكم منذ اقالة الملك فاروق لمصطفى النحاس فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٧.

ثانيا، كان ممثل مصرفى مؤتمر المائدة المستديرة هو على ماهر باشا، الذى كان يشغل فى ذلك الحين منصب رئيس الديوان الملكى. وقد اثار تمثيله لمصر فى هذا المؤتمر مشكلة سياسية، اذ كان المفروض أن يكون هذا الممثل هو رئيس الوزراء محمد محمود باشا، أو وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى باشا، ولكن بسبب سيطرة القصر على الحكومة، عين فاروق رئيس ديوانه على ماهر لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة، الأمر الذى اعتبر خطأ سياسيا كبيرا، لأن على ماهر كان معينا بـ «أمر ملكى» ولم يكن يشارك الوزارة فى المسئولية الوزارية، فكيف يتفق سفره مع مسئولية الوزارة عن السياسة العامة ؟

ثالثا، لم تشهد مصر فى خلال تلك الفترة وما بعدها ، قوة سياسية تنادى باعطاء حائط المبكى لليهود لعدم إغضابهم ! بل كان التسابق بين القوى السياسية فى مصر على تاييد الفلسطينيين ومساندة حقهم، وقد بدأ هذا فى البداية انطلاقا من الشعور الاسلامى وانتهى الى الشعور العربى.

فقد تولى محمد على علوبة من الأحرار الدستوريين الدفاع عن حق الفلسطنيين فى جدار البراق الشريف أمام لجنة التحقيق الدولية سنة ١٩٣٠. كما اتفق الاخوان المسلمون وجماعة مصر الفتاة فى الاهتمام بقضية فلسطين. وان اختلف المنبع ، فبينما نبع الاهتمام فى حالة الإخوان

المسلمين من شعور دفاق بحق العروبة ورابطة الاسلام ـ كما يقول البنا ـ فإن اهتمام مصر الفتاة كان نابعا من كراهية اليهود، ولذلك لم يكن حزب مصر الفتاة يفرق بين اليهودية والصهيونية، ولم يكن الأحرار الدستوريون والسعديون أقل مساندة للفلسطينيين ، وكذلك القصر الملكى الذى بلغ من تحمسه أن زج بالجيش المصرى فى حرب فلسطين الأولى دون أن يكون على درجة الاستعداد الكافى، ورغم أن مصر كانت فيها جيوش بريطانية بحكم معاهدة ١٩٣٦!

رابعا۔ اشتركت مصر فى كافة المؤتمرات العربية والاسلامية التى عقدت فى الثلاثينيات لمساندة القضية الفلسطينية. فقد اشتركت فى المؤتمر الاسلامى الذى عقد فى القدس فى عام ١٩٣١ لانقاذ فلسطين، وفى عام ١٩٣٧ اشتركت مصر فى المؤتمر العربى العام بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين فى سورية ، الذى عقد فى بلودان وحضره أربعمائة عربى ، للنظر فى تقرير اللجنة الملكية البريطانية وتحديد موقف العرب من قضية التقسيم . وفى صيف عام ١٩٣٨ استضافت القاهرة المؤتمر البرلمانى العربى للتشاورفى العمل فى سبيل انقاذ فلسطين . وانعقد فى نفس العام مؤتمرعام لنفس الغاية،

خامسا، بالنسبة لمصطفى النحاس فان قضية فلسطين كانت واضحة فى ذهنه ولايشوبها أى غموض، وكان على يده أن انتقل التأييد المصرى لقضية فلسطين من المستوى الشعبى إلى المستوى الحكومى، حتى قبل أن تبرم مصر معاهدة ١٩٣٦. ويتضح ذلك من خطابه أمام مجلس الشيوخ يوم ١٢ اغسطس ١٩٣٧، الذى أوضح فيه سياسته ازاء البلاد العربية وفلسطين، ويهمنا منه الفقرة الخاصة بفلسطين وفيها يقول:

«أما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية فيسرنى أن أعلن أن اهتمامى بهذه القضية لايرجع إلى الوقت الحاضر، بل كان لى فى هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها فى مصر أولا، وبطريق الاتصال المباشر بلندرة فى صيف سنة١٩٣٦ ثانيا. ولم ينقطع اتصالى بالحكومة البريطانية مع

مغادرتى لندرة بالوسائل الدبلوماسية المختلفة. وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية (الذى اقترح التقسيم) بادرت إلى استئناف الاتصال بالحكومة البريطانية فى هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية. ويهمنى أن يتيقن المجلس الموقر بشديد عنايتى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم فى هذه البلاد التى تشمل الأماكن المقدسة التى تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة».

وقد سجلت مذكرات كيلرن، السفير البريطانى فى مصر، موقف مصطفى النحاس من قضية فلسطين تسجيلا بليغا. ففى لقاء النحاس به يوم ٢٤ يوليه ١٩٣٧ قال النحاس إنه «لا يستطيع أن يحس بالاطمئنان وهو يفكر فى قيام دولة يهودية على حدود مصر، اذ ما الذى يمنع اليهود من أن يدعوا لهم حقا فى سيناء فيما بعد؟».

بل ان قضية فلسطين كانت هى أول مجال مارست فيه حكومة الوفد استقلال مصر الخارجى بعد معاهدة ١٩٣٦، فقد وقف وزير الخارجية الوفدى واصف بطرس غالى باشا فى عصبة الأمم معارضا مشروع التقسيم البريطانى، ومطالبا بفلسطين موحدة يعيش فيها اليهود كفلسطينيين إلى جانب المسلمين والمسيحيين، وتعقد معها بريطانيا معاهدة على نسق معاهداتها مع البلاد العربية الأخرى، تستهدف تأمين استقلال البلاد وضمان جميع المصالح فيها، ويلاحظ أن حكومة الوفد فى هذا الموقف لم تتقيد برأى بريطانيا التى كانت تربطها بها معاهدة تحالف.

اكتفى بهذا القدر من العرض لموقف القوى السياسية فى مصر، وعلى رأسها الوفد، لأصل إلى هذه النتيجة التى أريد أن أطمئن بها السيد ياسر عرفات ، وهى أنه يستحيل أن يكون هناك مصرى، أيا كان لونه السياسى أو الايديولوجى، وسواء كان شيوعا أو اسلاميا، فاشيا أو ليبراليا، وسواء كان ينتمى لحزب الوفد الشعبى أو للقصر الملكى ـ قد طالب باعطاء حائط المبكى لليهود. وأود لو أنه قام باعلان اسم هذا الشخص أو الحزب أو الجهة، مع ذكر الوثيقة التى أوردت ذلك، لاستكمال معلوماتنا التاريخية الناقصة!

تساؤلات حول عيد الجهاد الوطنى

* ١٨ / ١١ / ١٩٩١

الحديث عن يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ لا ينتهى، والحوار حوله لا يتوقف، لأنه كان بداية انتعاش الحركة الوطنية فى مصر بعد فترة طويلة من الكبت والقمع، بدأت قبل الحرب العالمية الأولى مع مجئ اللورد كتشنر إلى مصر ومطاردته الوطنيين، ومضايقته سعد زغلول إلى حد اجباره على تقديم استقالته من منصبه كوزير للحقانية، وانتهاء بأحداث الحرب العالمية الأولى وما أحدثته من تغيير فى وضع الاحتلال البريطانى فى مصر عن طريق اعلان الحماية على مصر فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ .

اما التساؤلات فهى عن حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير، الذى جرى بين كل من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى من جانب، والمندوب السامى البريطانى السير ريجنالد ونجت من جانب آخر .

فقد زعم السير ريجنالد ونجت أن سعد زغلول ورفيقيه لم يطالبا فى هذه المقابلة بالاستقلال التام، وانما طالبا فقط بالاستقلال الذاتى، أو الاستقلال الداخلى، و هو ما يعرف بالانجليزية باسم Complete autonomy وهذا الاصطلاح هو الذى ورد أيضا فى تقرير اللورد ملنر. بينما ورد فى المحضر الذى كتبه الوفد عن المقابلة بعد اتمامها مصطلح «الاستقلال التام» .

فعندما سأل السير ريجنالد ونجت أعضاء الوفد عن ماهى طلباتهم، وأجاب على شعراوى باشا قائلا : نريد أن نكون أصدقاء للانجليز، صداقة الحر للحر لا العبد للحر. قال السير ونجت: اذن أنتم تطلبون الاستقلال؟ فقال سعد باشا: نعم، ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة؟ وساهم عبد العزيز فهمى فى هذه المناقشة، فذكر أن شروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر، فان لمصر تاريخا قديما باهرا، وسوابق فى الاستقلال التام، وهى قائمة بذاتها، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة، وهم كثيرو العدد، وبلادهم غنية .. إلى آخره .

فما هى الحقيقة بين رواية الوفد ورواية المندوب السامى البريطانى؟.

ان هذه الحقيقة لا تُعرف إلا اذا عرفنا أولا الحكمة من تأليف الوفد ـ ويمعنى آخر، الغرض الأساسى من تأليف الوفد. ففى ذلك الحين كانت توجد وزارة مصرية برياسة رشدى باشا تستطيع أن تخاطب بريطانيا فى شأن الاستقلال الذاتى، لأنه يتعلق بتنظيم الحماية وتحديد وظيفتها ومهامها، ولكن هذه الوزارة لم تكن تستطيع مخاطبة بريطانيا فى شأن الاستقلال التام لأن هذه المخاطبة تعرضها فى الحال للسقوط.

ذلك أن حكومة مصر فى ذلك الحين لم تكن حكومة مصر تتألف بإرادة الحاكم الوطنى ـ أى السلطان، وانما كانت تتألف بارادة الانجليز. وكان فى وسع دار الحماية أن تعترض على تعيين أحد من الوزراء، أو على شخص رئيس الوزراء، دون أن تجد مقاومة. وقد حدث بالفعل أن أراد السلطان حسين كامل، فى أثناء الحرب، تعيين سعد زغلول باشا،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب فى ذلك الحين، وزيرا للأوقاف، ولكن السير هنرى مكما هون، المندوب السامى فى مصر، عندما أرسل فى استشارة اللورد كتشنر فى لندن، وكان فى ذلك الحين وزيرا للحربية، رد بالاعتراض . فلم يتعين سعد زغلول!

ومن هنا حين طرحت عند نهاية الحرب العالمية الأولى فكرة المطالبة بحقوق مصر واستقلالها، انقسم رجال السياسة المصريون حول مفهوم الاستقلال: هل يكون الاستقلال التام، أو الاستقلال الداخلى؟ فيذكر سعد زغلول فى مذكراته إن عبد العزيز فهمى بك ذكر له وقتذاك أن أحمد بك عبد اللطيف أكد أن دار الحماية قدمت مشروعا بإعطاء مصر استقلالا داخليا تاما فى مقابل رضائها بالحماية ، وأنه من المصلحة جدا - كما أشار عبد العزيز فهمى - أن تعم هذه القضية، ويعتقدها الناس.

وقد كان من مؤيدى فكرة الاستقلال الداخلى رئيس الحكومة حسين رشدى باشا وعدلى باشا. وقد عالج القائمون بالحركة هذا الاختلاف فى وجهات النظر بالاتفاق على تأليف وفدين: أحدهما أهلى، والثانى حكومى. على أن يطالب الوفد الأهلى النائب عن الأمة بالاستقلال التام، حتى اذا رفض طلبه، وأصبح لاسبيل إلى تحقيقه، يكون مطلب وفد الحكومة، كطلب احتياطى، نوال قسط من الحرية لمصر فى ظل الحماية البريطانية.

وهذه الخطة هى التى نفذت فعلا، فتألف الوفد برياسة سعد زغلول باشا، للمطالبة بالاستقلال التام، بموافقة حكومة حسين رشدى باشا وموافقة السلطان أحمد فؤاد. وقد تبدو هذه الموافقة غريبة، نظرا لأن العرف جرى على أن تتولى الحكومات مهمة تسوية علاقاتها مع الدول الأخرى بنفسها، وليس من خلال وفود شعبية تتألف لهذا الغرض. ولكن هذا التعجب يزول اذا عرفنا ان حكومة مصر فى ذلك الحين كانت تَعرف أنها لاتمثل الشعب المصرى، لأنها ليست حكومة دستورية جاءت إلى الحكم من خلال انتخابات حرة تعبر عن ارادة الشعب، وانما هى حكومة قام الانجليز بتعيين وزرائها. وبالتالى فهى تدين بوجودها فى الحكم للاحتلال ولاتدين به للأمة. وكان الاحتلال يعرف ذلك بطبيعة الحال، وهذا

هو السبب فى أن هذه الحكومة رأت فى الوفد الأهلى تعزيزا لمركزها واثباتا للانجليز أن مطالبها الوطنية انما هى مطالب شعبية وليست مطالب حكومية.

وفى هذا يذكر رونالد ونجت، فى كتابه عن والده السير ريجنالد ونجت، أنه عندما قابل حسين رشدى باشا والده، عقب المقابلة التى جرت يوم١٣ نوفمبر بينه وبين وفد سعد زغلول، أوضح له أن أية زيارة له للندن للتباحث مع الحكومة البريطانية فى القضية الوطنية، لن تكون لها أية قيمة، مالم يعمل على إظهار أن الرأى العام فى مصر، وهو الذى يمثله وفد سعد زغلول، على اتصال به.

ومن هنا فان الزعم بأن حديث ٣١ نوفمبر ١٩١٨لم يكن حديثا عن الاستقلال التام، وانما كان حديثا عن الاستقلال الداخلى، يكون زعما فاسدا، لأن الأدوار كانت محددة بالفعل، وكان دور وفد سعد زغلول هو دور المطالبة بالاستقلال التام.

وربما كان أهم معيار نستند اليه فى هذا الاثبات، هو الحماية. لأن فكرة الاستقلال الداخلى انما هى فكرة تقوم على القبول بالحماية البريطانية، والحصول على الاستقلال الداخلى فى اطارها. ولا يمكن تصور غير ذلك فى الحقيقة، فلا يمكن أن يجتمع استقلال تام مع حماية. ونقصد بالاستقلال التام هنا، الاستقلال الفعلى الذى تملك فيه الأمة حريتها الداخلية والخارجية، وليس الاستقلال الصورى الذى يسمح للمستعمر بالحماية، كما جرى فى تونس والمغرب.

ومن الثابت أن سعد زغلول لم يلبث بعد حديث ١٣ نوفمبر ١٩١٨أن هاجم الحماية هجوما شرسا. فقد انتهز فرصة الاجتماع الذى عقدته الجمعية السلطانية للاقتصاد والاحصاء والتشريع فى ٧فبراير ١٩١٩، لسماع محاضرة لوكيل محكمة الاستئناف الاهلية، المستر برسيفال، واعتزم الخطابة فى هذا الاجتماع، فذهب اليه فى شبه مظاهرة من أعضاء الوفد وكثير من أنصاره، ووقف يعلق على محاضرة المستر برسيفال مهاجما التشريع الذى كانت تعده بريطانيا لمصر، على أساس

أنه لاضرورة له، «فأمتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة، وانما هى بلد له حياة عريقة فى القوانين والشرائع». ووصف الحماية بأنها«حالة سياسية لا وجود لها فى مصر الآن، لأن الحماية لاتنتج الا من عقد بين أمتين، ولما كانت انجلترا قد أعلنتها من تلقاء نفسها، بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية، فهى لذلك حماية «باطلة» لاوجود لها قانونا، بل هى ضرورة من ضروريات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة»!

ومن ذلك يتضح جليا أن يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كان يوم مطالبة باستقلال مصر التام، ومن هنا كان اختياره عيدا للجهاد الوطنى.

الوفد بين فكرة «الحزب السياسى» وفكرة «الوكالة عن الأمة»

*الوفد فى ١٩٩٢/١١/١٣

يستمد يوم ١٣ نوفمبر أهميته فى تاريخ مصر المعاصر من أنه اليوم الذى عرف فيه الشعب المصرى فكرة التمثيل الشعبى والوكالة بشكل لم يسبق له مثيل فى طول التاريخ المصرى وعرضه. لقد درجت العادة فى البلاد الرأسمالية الغربية على أن يتألف الحزب، ويعرض نفسه فى الانتخابات العامة، وتتحدد أهميته التمثيلية للشعب من الغالبية أو الأقلية التى يحصل عليها، ولكن لم يحدث أبدا أن تكون حزب وحصل على توكيل شعبى مباشر يفوضه فى العمل نيابة عن الشعب فى الحصول على استقلاله أو فى أية مهمة أخرى، بدون أن يكون هناك دستور ديموقراطى ينظم هذه المسألة عن طريق انتخابات حرة.

وربما كان عدم وجود مثل هذا الدستور فى مصر هو السبب فى الطريقة الفريدة التى حصل الوفد بقتضاها على صفته التمثيلية. فقد

توقفت الحياة النيابية فى مصر بقيام الحرب العالمية الأولى، وفرضت الحماية البريطانية على مصر فى١٩ديسمبر ١٩١٤، وكانت سلطات الحماية هى التى تؤلف الوزارات المصرية وفقا لماتراه يحقق مصلحتها، وليس وفقا لما تسفر عنه نتيجة الانتخابات العامة التى تبرز الارادة الشعبية.

وقد كان هذا هو السبب فى أن هذه الحكومة، التى كان يرأسها وقتذاك حسين رشدى باشا، لم تكن صالحة للقيام بالمهام التى تقوم بها الحكومات الدستورية فى الدفاع عن مصالح الشعب والتفاوض باسمه وتمثيله فى المؤتمرات الدولية وغيرها.

لذلك كانت فكرة تأليف وفد اللدفاع عن الشعب المصرى والمطالبة باستقلاله أمرا مقبولا حتى من حكومة رشدى باشا، التى وافقت على أن يتألف إلى جانب الوفد الرسمى الذى يمثلها، وفد أهلى يمثل الأمة المصرية. وهو ماتم الاتفاق عليه فعلا بينها وبين سعد زغلول. وكانت الفكرة أن يسافر الوفدان إلى انجلترا لحل القضية المصرية مباشرة مع الحكومة الانجليزية.

وقد كانت هذه هى الخلفية التاريخية ليوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨. فقد كان على الوفد الأهلى برياسة سعد زغلول مقابلة المندوب السامى السير ريجنالد ونجت لفتح باب الحديث فى المسألة المصرية، وقد اختير لهذه المهمة كل من سعد زغلول باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا . وقد روعى فى هذا الاختيارالصفة التمثيلية للشعب المصرى، فقد كان الثلاثة أعضاء فى الجمعية التشريعية، ولذلك استبعد أحمد لطفى السيد من الوفد. وقد حدد المندوب السامى لمقابلة الثلاثة يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ .

على أن هذه الصفة التمثيلية للزعماء الثلاثة لم تقنع المندوب السامى السير ريجنالد ونجت، ففى نفس اليوم الذى تمت فيه المقابلة، وهو يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، قابل رشدى باشا السير ونجت للسماح للوفد الرسمى المكون منه ومن عدلى باشا وزير المعارف بالسفر إلى لندن

للمناقشة فى شئون مصر، وتطرق الحديث إلى مقابلة سعد ورفاقه للسير ريجنالد ونجت، فأبدى هذا الأخير دهشته من أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها؟ وقد أجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة بالفعل، لأن سعد زغلول هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية، وعبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا عضوان فيها. على أن السير ونجت لم يقتنع بأن هذه الصفة فى حد ذاتها كافية لكى ينتحل الثلاثة لأنفسهم حق التحدث عن أمر الأمة المصرية بأسرها.

- وقد كان من الممكن أن تستند بريطانيا الى هذه الحجة فى عدم الاعتراف بوفد سعد باشا، لولا أن تفتقت قريحة سعد زغلول عن فكرة التوكيل الشعبى، أى تأليف هيئة تسمى« الوفد المصرى»، إشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة.

وبطبيعة الحال فلم تتوقع سلطات الاحتلال اطلاقا أن يعمد سعد زغلول الى هذا الاجراء، لسبب بسيط هو أن الديمقراطية الليبرالية لم تعرف على طول تاريخها فكرة التوكيلات الشعببية بالشكل الذى تفتق عنه ذهن سعد زغلول، لقد عرفت هذه الديمقراطية فكرة الانتخابات والاستفتاء التى تتم وفقا لقواعد دستور يحدد هذه القواعد سلفا، ولم تعرف أبدا فكرة توكيلات شعبية مكتوبة يوقع عليها أفرادالشعب فى غيبة دستور ينظم هذه العملية.

كذلك لم تعرف الحياة الحزبيةعلى مدى التاريخ حزبا يقوم بمقتضى توكيلات شعبية مكتوبة يوقع عليها أفراد الشعب، ولم تعرف الحركات الوطنية أيضا نشأة تمثيلية على هذا النحو.

وواضح أن السبب فى ذلك أن نشأة الوفد مرتبطة بفكرة التفاوض، فلم ينشأ الوفد ليشعل ثورة ١٩١٩، وانما نشأ بهدف الحصول من بريطانيا على استقلال مصر عن طريق التفاوض، ولم تكن فكرة الثورة مطروحة، لا فى ذهن سعد زغلول، ولا حتى فى ذهن محمد فريد فى

أوربا، اذ لم يكن أى منهما يتصور امكانية مساندة الشعب لقضيتة على هذا النحو، وذلك بسبب وطاة الأحكام العرفية، وامتلاء مصر بالجيوش البريطانية وجيوش الحلفاء.

كذلك فان الوفد لم ينشأ كهيئة خارجة على النظام والقانون، وانما نشا كهيئة تعمل فى اطار النظام والقانون. اذ كانت التوكيلات تنص على أن يسعى الوفد المصرى فى استقلال مصر بالطرق المشروعة ما استطاع الى ذلك سبيلا. على أن التعسف البريطانى الرافض لفكرة الاستقلال التام، ومحاولة قمع الحركة عن طريق اعتقال سعد زغلول ورفاقه ونفيهم الى مالطة، فرض على الوفد الخروج على النظام والقانون، وقيادة العمل الثورى وتنظيمه.

على أن فكرة التوكيلات الشعبية نقلت وضعية الوفد الى مستوى لم يتمتع به أى حزب وطنى فى التاريخ، فلم يعتبر الوفد نفسه فى يوم ما حزبا، ولم يطلق على نفسه فى يوم ما اسم « حزب» وانما اعتبر نفسه وكيل الأمة المصرية فى الدفاع عن حقوقها ومصالحها.

ومن هنا فان الخروج على الوفد اعتبر على الدوام خروجا على الأمة، وليس خروجا على حزب، على الرغم مما ظهربعد ذلك من دستور ١٩٢٣ وقانون الانتخاب، وعلى الرغم من أن الانتخابات العامة هى التى تحدد مدى تمثيل أى حزب للشعب أوعدم تمثيله له، وقد ساعد الوفد على الاحتفاظ بهذه الفكرة أن نتائج الانتخابات العامة التى خاضها على مدى تاريخه كانت تؤكد هذه الوكالة عن الأمة، اذ كان يحصل على الدوام على الأغلبية الساحقة.

وفى هذا الضوء يمكن فهم كيف أن انشقاق غالبية أعضاء الوفد فى بعض الحالات على الوفد لم يترتب عليه أن أصبحوا هم الوفد والأقلية خارجة على الوفد، وانما كان الشعب المصرى على الدوام يعتبر المخالفين منشقين مهما بلغت كثرة عددهم ومهما كانوا يمثلون الأغلبية فى الوفد! لأن الانشقاق لم يكن على الحزب وانما على الأمة، والأمة أكبر عددا من المخالفين .

وهذا ما حدث فى الانشقاق الأول، اذ صوتت الأغلبية ضد سعد زغلول، وهم ستة : محمد محمود باشا، ولطفى السيد بك، ومحمد على علوبة، وحمد الباسل باشا، وجورجى خياط بك، ومدكور باشا، ونشر أربعة منهم بيانا باسمهم معترضين على عدم اكتراث سعد برأى الأغلبية. وقد رد سعد باشا ببيان اعتبرهم فيه منفصلين عن الوفد، وأن الوفد «الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل : رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية وفى تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ».

وفى نفس اليوم استقال من الوفد على شعراوى باشا، وانضم إلى المنشقين عبد العزيز فهمى بك، والدكتور حافظ عفيفى، وعبد الخالق مدكور باشا، كما استقال جورجى خياط بك. فاعتبرهم سعد باشا منفصلين .

وبذلك انفصلت الغالبية من الوفد، ولم يبق مع سعد زغلول غير عضو مسلم واحد هو مصطفى النحاس وثلاثة أعضاء من الأقباط هم واصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف، فاعتمدهم الشعب على أنهم هم الوفد، رغم أنهم كانوا يمثلون الأقلية الباقية من الأعضاء !

ويرجع ذلك إلى ما أبرزناه، وهو أن الوفد لم يكن حزبا يخضع لما تخضع له الأحزاب السياسية فى النظم الديموقراطية من قواعد تضع القيادة فى يد الأغلبية، وانما كان الوفد وكيل الأمة، وكانت الأمة وحدها هى التى تحدد من توليه ثقتها ومن تسلبه هذه الثقة، وقد أولت الأمة ثقتها لسعد زغلول أولا ومصطفى النحاس ثانيا، وظلت ثابتة على هذا المبدأ حتى قهرتها قوى البغى والعدوان الممثلة فى ضباط حركة الجيش فى يوليو ١٩٥٢ !

في مـذكـرات سـعـد زغـلـول: (١)ذمـة سـعـد زغلول المـاليـة

*الوفد في ١٩٩١/٨/١٩

اليـومـيـات هى أصـدق أنواع المذكرات وأكثرها قربا من الحقيقة، لسبب بسيط هو أن صاحبها لا يكتبها بغرض النشر، ولا يكتبها لتبرير أعماله أو الدفاع عن نفسه، وانما يكتبها لنفسه، ويقدم رؤيته للأحداث التى شارك فيها يوميا من قبل أن تغيب تفاصيلها من ذهنه. ويمكنه استخدام نفس العبارات التى قالها أو سمعها، أو ما يقترب منها لدرجة تجعلهما متساويتين تقريبا .

وتمتاز مذكرات سعد زغلول عن غيرها من المذكرات، وأهمها مذكرات محمد فريد، بأن الجانب الوجدانى فيها أكبر بكثير مما هو موجود فى غيرها. ونقصد بالجانب الوجدانى فيها ذلك الجانب الذى يدير فيه صاحبه حوارا مع نفسه، ويطرح خواطره وتساؤلاته وتوقعاته ومخاوفه وأوهامه وندمه

واستغفاره، ويحاسب نفسه فيها حسابا عسيرا، وقد ينكل بنفسه تنكيلا! ويعترف بأخطائه بشكل سافر صريح !

وأستطيع أن أؤكد أنه لا توجد مذكرات أخرى كتبها سياسيون تحتوى على هذا القدر من الجانب الوجدانى الذى يستغرق تلك المساحة الواسعة من الصفحات، وأكثر من ذلك يحتوى على هذا القدر من الاعترافات التى لا يستطيع كثيرون أن يعترفوا بها فيما بينهم وبين أنفسهم! فكثير من الناس يضعفون، ولكنهم يكابرون فيما بينهم وبين أنفسهم ، ويبررون ضعفهم! ولكن ضمير سعد زغلول الحى لم يكن يرحمه ، فقد كان يقظا على الدوام، وكان قاسيا عليه. والأنكى من ذلك أن سعد زغلول لم يكن يخفى هذا الصراع الداخلي، فقد كان يسجله بقلمه فى مذكراته، ولايفكر لحظة فى العودة عليه لحذفه أو شطبه قبل أن يدخل فى كتاب التاريخ، وقد كانت فى يده الفرصة، ولكنه لم يستخدمها، الأمر الذى يدل على شجاعة أدبية لاتتوفر إلا لعمالقة الزعماء.

وقد كان سعد زغلول يعرف ما سوف يصيبه على يد من يفترضون فى أنفسهم الكمال التام، وينزهون أنفسهم عن الأخطاء والزلل، ويرفعون أنفسهم الى مقام الملائكة والأنبياء. وفى هؤلاء كتب عبارته الخالدة التي آثرنا أن نصدر بها المذكرات، وهى: « ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات»! ومن المؤكد انه الزعيم الوحيد الذى كتب مثل هذه العبارة، لأن الجميع لايكتبون عادة ما يوقعهم تحت ويلات الغير بعد موتهم، واذا تسرعوا وكتبوا فانهم يسارعون ويحذفون ما يرون فيه أى مساس بهم أمام محكمة التاريخ!

وعلى سبيل المثال، فأنت لا تجد سياسيا قديما أوحديثا يكتب هذه العبارات التى كتبها سعد زغلول فى يومية يوم ٢٢يناير ١٩١٠:

« الحمد لله على النجاة من الطمع، و أشكره على لطف ماصنع، وأتوب اليه من مخالفة أوامره ونواهيه، وأستغفره من ظاهر الذنب

وخافيه، وأساله تعالى أن يوفقنى الى اكتساب رضائه، ويقينى شر أعدائه، ويثبتنى على الصراط المستقيم ـ صراط الذين أنعم عليهم بفهم سر وجوده، وغمر باحسانه وجوده، إنه على مايشاء قدير.

«اللهم انى تبت اليك، ورجعت اليك، وندمت على مافعلت، وعزمت على أن لاعود أبدا. فهبنى من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة، ومغالبة الهوى، وترك الطمع. انك أنت السميع، وبالاجابة جدير».

فهذا الكلام ـ كما يرى القارئ ـ ليس فيه واقعة سياسية يرويها سعد زغلول، وليس فيه حوار بينه وبين الخديوى أو كتشنر أو محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، وانما مجرد الحوار بين سعد زغلول ونفسه: أى بين سعد زغلول وسعد زغلول، يتخذ شكل مناجاة بينه وبين ربه.

ولعل الجزء الرابع من مذكرات سعد زغلول أحفل الأجزاء بهذا الجانب الوجدانى، أو هذه المناجاة بينه وبين نفسه أو بينه وبين ربه. فهو يشمل حدثين هامين فى حياة سعد زغلول السياسية: الأول، استقالته من منصبه كناظر للحقانية، متحديا فى ذلك الخديوى عباس حلمى وكتشنر، وخروجه بذلك من المناصب الوزارية، بما فيها من جاه وسلطان. والحدث الثانى، انتخابه عضوا فى الجمعية التشريعية نائبا عن الشعب ، بكل ما مثله هذا التحول الخطير من اعتماد على قوة الشعب بدلا من الاعتماد علي قوة الوظيفة والمنصب الوزارى، ومن تحرر سعد زغلول من قيود النظام السياسى الذى كان جزءا منه، والذى كان يقوم على قوة الاحتلال وقوة الخديوى وقوةالحكومة، وانطلاقه فى العمل الشعبى الحقيقى الذى لا سلطان عليه فيه سوى سلطان الشعب.

وبالنسبة لاستقالة سعد زغلول من المنصب الوزارى، فلم يكن ذلك بالأمر الهين عليه، بل كان شاقا إلى أبعدالحدود، وقد تطلب منه صراعا نفسيا عنيفا، لم يخفه، وانما سجله بحذافيره فى مذكراته! وقد كتب الفقرات التى أوردناها فيما سبق أثناء هذا الصراع النفسى، ولاقناع نفسه بتقديم هذه الاستقالة، وتقبل ضياع الحكم وهيبته وسلطانه. وفى ذلك يقول: «اللهم هبنى من لدنك مددا أستعين به على محاربة الشهوة،

ومغالبة الهوى، وترك الطمع»، ويقول: «اللهم إنى تبت اليك، ورجعت اليك، وندمت على مافعلت، وعزمت على ألا أعود أبدا»!

والطريف أن سعدا لم يغتنم من منصبه من المال ما يدفعه إلى طلب المغفرة وترك الطمع، بل إن من الأمور التي تصدم الفكر حقا والتى تكشفها هذه المذاكرات أن سعد زغلول خسر من منصبه ولم يكسب! فهو يقول إن أملاكه نقصت بمقدار ٢٠٠ فدان فى فترة منصبه، وإنه بعد أن كان جيبه عامرا بالمال، أصبح مدينا ! وهذا درس بليغ لمن يتخذون المناصب سلما للثراء وتأمين المستقبل .

وقد كان هذا الدّين من الأسباب التى أثقلت على همة سعد زغلول وجعلته يتردد فى الاستقالة. فهو يقول : «كنت قبل أن أعقد النية على الاستعفاء، مضطرب الفكر جدا، وكان همى الدّين الذى علىّ. فقد تعاسر البنك الألمانى الشرقى فى معاملتى، وقلق على دينه عندى، البالغ قدره حوالى الثلاثة آلاف جنيه، وطلب منى كفالة، فعظم لدى الأمر واشتد، ولكن أدركتنى همة بعض الأقارب، فدفع هذا المبلغ. وحينئذ أحسست براحة وانشراح. ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات، فاحتقرتها» !

والغريب أنه لم يكن ثمة ما يدعو سعد زغلول إلى الاستقالة من منصبه، والتضحية بالمرتب الكبير والجاه والسلطان، الا إباء نفسه، وصلابته فى الحق، وروح القتال فيه. نقول «من الغريب»، لأن غيره من الوزراء كانوا يعيشون فى مثل ظروفه، وأسوأ منها بكثير، ومع ذلك فلم يفكر واحد منهم فى الاستقالة، بل كان يعض على منصبه بالنواجذ. ولكن سعد زغلول كان مختلفا عنهم، فقد كان «مشروع» الزعيم الكبير الذى تدخره مصر لقيادة نضال شعبها ضد الاحتلال، وقيادة أكبر ثورة شعبية فى التاريخ الحديث، وهى ثورة ١٩١٩ .

وللحقيقة فان سعد زغلول كان يحس باختلافه عن هؤلاء الزملاء، وكان فى نفس الوقت يكن لهم الاحتقار، ولم يكن يخفى ذلك فى مذكراته. ففى يوم ٥ يناير ١٩١٠ يكتب قائلا :

«أشعر الآن بقرف من الأحوال، وأميل إلى الاعتزال، لأنى فى وسط غير ملائم لى. فالجناب العالى لا تؤمن بوادره ، ولايركن الى ماتبديه ظواهره، والمحتلون يريدون منا فوق ماتستطيعه ذممنا: يريدون أن نأخذ على الأمة تقدمها، وألا يتسرب اليها من المنافع الا ما كان مصحوبا بإضعافها وإماتة الشعور الوطنية فى صدورها، وأغلب إخوانى قد ضربت الذلة عليهم فلا كرامة لهم، ولايفعلون الا مايفعل رؤساؤهم، وأصحاب الجرائد يحسنون الأشياء ويقبحونها بمقدار ما يصلهم منها من نفع أوضر. والناس لم يألفوا الحقائق، فليس لها من سلطان على نفوسهم، ولا يدركون الفرق بين النافع والضار. ذلك مايدفعنى إلى الاستعفاء، ويخيل لى أنى أخرج به من هذا الوسط».

في مذكرات سعد زغلول (٢) أحزان سعد زغلول

*الوفد في ١٩٩١/٨/٢٦

في مقالنا السابق أوضحنا الصراع النفسي العنيف الذي كان يعتمل في صدر سعد زغلول لشعوره بأنه على حد قوله «في وسط غير ملائم له» : فالخديوي لايؤمن له، والمحتلون يريدون منا فوق ماتستطيعه «ذممنا» ، والوزراء قد ضربت الذلة عليهم، فلا كرامة لهم، ولايفعلون الا ما يفعل رؤساؤهم! ـ الى آخر ما سطره سعد زغلول في مذكراته.

وكان كل ذلك يدفعه الى تقديم استقالته، لولا ديونه التي كانت تثقل على همته وتدفعه الى التردد في الاستقالة.

على أن الضغوط كانت تزداد على سعد زغلول على نحو لاتحتمله نفسه الأبية، وتجعل بقاءه في منصبه عبئا لايطاق. ففي يوم ٧ مارس سنة ١٩١١ كتب قائلا:

« أصبحت وقد مثلت في خاطري حالي، فرأيتها في أسوأ الحالات وأصعبها احتمالا: شفيق (أحمد شفيق باشا) معاد لي، ليلي في وظيفتي وماهر في دس الدسائس، رئيس نظار (محمد سعيد باشا) مخادع، مرائي، مفرط في حب ذاته، فخور بمايعمل ولا يعمل، غيور، لايودأن يدانيه مدان، ولايجاريه مجار. وزملاء: منهم الدنيء السافل الذي لايتعفف عن دنية يأتيها، ولا سافلة يباشرها إن كان في ذلك نفع لذاته، يعبد القوة، ويثور على الضعف. ومنهم الخداع الماكر، الذي ، مع احتوائه على صفات من قبله، يفوقه في المكر والدهاء . ومنهم من لايهمه شيء مما يحوط به من الأشياء، ولايعنيه إن خربت الدنيا أوعمرت. ومنهم طيب القلب ضعيف الهمة . وخديوي جمع فأوعى من الرذائل. وجرائد لاتحترم حقا، ولا تقف دون باطل، وهي في صف أعدائي، وآلة من الآلات التي يستعملونها في كل وقت ضدي. ومستشارين في الاستئناف دبت فيهم روح الغيرة، إذ كنت معهم وتفوقت عليهم، وأغراهم بي زملائي ومليكي... فماذا أصنع بين كل هذه الأمور التي لاتحتملها الجبال؟ أيحسن بي أن أقدم استعفائي؟ متى أخلص من كل هذه الأحزان، وأعيش عيشة الأفراد؟».

في ذلك الحين كان الخديو عباس حلمي يسبغ حمايته على صنيعته الشيخ بكر الصدفي، مفتي الديار المصرية، وعضو المحكمة الشرعية، بكل ماتسببه هذه الحماية من متاعب لسعد زغلول باعتباره وزيرا للحقانية (العدل)، وتوقعه في خلاف مع الخديو تزداد به علاقته معه سوءا.

فهو يكتب عن يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١١ يقول إن المستشار الانجليزي القضائي «اجتمعت لديه بعض الشكاوي عن الشيخ بكري الصدفي، مفتي الديار المصرية، والشاغل لوظيفة عضو بالمحكمة الشرعية، بأن هذا العضو غير نزيه، وأنه يحابي في أحكامه ذوي القوة ـ وأخصهم الخديوي وأصحاب الثروة ـ في الأحكام والقرارات التي يصدرها. وأشار جورست على الخديوي باخراجه من المحكمة الشرعية، ولكن الخديوي توقف في ذلك. وحصلت مخابرات في هذا الخصوص.

«وقد أجمعت كلمة النظار ـ فى اجتماع غير رسمى ـ بفساد أخلاق الرجل، وسوء سمعته، ووجوب اخراجه من المحكمة. غير أن النظار عندما أحسوا بتوقف الخديوى، انهزموا، وتظاهروا بتجاه ، حاله. بل كان رئيسهم يساعده لدى الخديوى!

«وبلّغنى رشدى بأن الخديوى يقول: انى أقصد مـ كسته! فقلت له أمام المستشار: «انى لا أقصد الا تطهير المحكمة من عضـو نجّسها. وإنى لم أكن فيما فعلت الا معتقدا لفكرة قامت بكل واحد منا. ولو أن الخديو اطلع على ذلك لما اختصنى من بينكم بالغضب، ولفهم الحكمة فى اخراج ذلك الرجل»!

على أن الخديوى كان متمسكا بالمفتى الفاسد لأنه كان يعمل لحسابه، ولذلك رفض اخراجه، وقال: إن كان على المفتى شىء وجب التحقيق! وجعل المفتى يطلب التحقيق ضد نفسه! وانتهى الأمر بالخديوى إلى القول بأن سعد زغلول يريد قيده بهذه المسألة!

فى ذلك الحين توفى جورست، وحل اللورد كتشنر مكانه كمعتمد بريطانى فى مصر، ولم يكن يقل سوءا عن الخديوى، وزاد عليه أنه أتى إلى مصر ليعيد الهيمنة البريطانية إلى ماكانت عليه أيام اللورد كرومر، وليشدد قبضة الاحتلال على مصر. وبذلك أصبح سعد زغلول بين شقى الرحى، وتضاعفت متاعبه. ولكن سعد زغلول لم ينحن للريح، فى الوقت الذى انحنى الجميع حتى الخديوى نفسه! وازداد صلابة فى المعارضة والمقاومة، فى الوقت الذى كانت مثل هذه الصلابة تعرضه للكسر!

وفى هذه الظروف وقع الصدام الكبير بينه وبين اللورد كتشنر حول مسألة ثانوية، حولها سعد زغلول بعناده وصلابته إلى مسألة سياسية خطيرة، أفسدت علاقته مع كل من السلطة الفعلية التى يمثلها اللورد كتشنر، والسلطة الشرعية التى يمثلها الخديوى. وكانت حول تعيين وصى على أميرة محجور عليها، هى أرملة البرنس محمد ابراهيم، بدلا من الوصى القديم محمد حسن باشا الذى ثبت فساده ورئى عدم صلاحيته للوصاية وضرورة تغييره. فقد كان المرشح الجديد، الذى اقترح

كتشنر تعيينه مكانه، هو حسين محرم باشا، الذى كان وكيلا لوزارة الحربية وقومندانا للركائب الخديوية، وكان على صلة طيبة باللورد كيتشنر، اذ كان جاسوسا له على الخديوى فى حادثة الحدود الشهيرة عام ١٨٩٤. ولذلك كلف كتشنر مستشار الحقانية الانجليزى بأن يسأل سعد زغلول رأيه فى تعيين حسين محرم، وهنا أجاب سعد زغلول قائلا: «فاسد محل فاسد، لا يوافق!»

ولندع سعد زغلول يكمل القصة فيقول: «وبعد هنيهة، طُلبت بالتليفون إلى الوكالة البريطانية (الاسم القديم للسفارة البريطانية) فوجدت بحضرة كتشنر كل من سعيد (رئيس الوزراء) ومكليرث (المستشار القضائى) وقال لى كتشنر: ماذا قلته فى شأن محرم؟ قلت :لا يصلح للقيامة(الوصاية) لعدم استقامته! قال: ما الذى فعله؟ قلت : لاأدرى، ولكنى أسمع أنه غير مستقيم، ولا أعرف لهذا الإجمال تفصيلا، ولا ممن وصلنى هذا الاعتقاد!

«فقال: انى أعرفه حقيقى منذ كنت بالجيش! قلت: إن كنت تعتقد فيه الاستقامة، فعينه ! فقال: إن كان ما نسب اليه عبارة عن أمور كان القصد منفعة سيده (الخديوى) فلاشىء عليه، وأما إن كان نسب اليه خيانة سيده فهذا مما يقدح فى سيرته. فقلت: لا أدرى!

وهنا طلب كتشنر من كل من محمد سعيد باشا رئيس الوزراء وسعد زغلول باشا التحرى عما هو منسوب إلى حسين محرم باشا، وقال لسعد زغلول عند انصرافه: إنى ظننت أن المسألة انتهت لحسين محرم ـ أى لصالحه ـ ولكنك أوجدت فيها صعوبة! فرد سعد زغلول: لاصعوبة! إن كنت معتقدا فى استقامة الرجل، فلك أن تعينه! ومع ذلك ربما ظهر من التحريات أن لاشىء عليه.

على أن تحريات سعد زغلول أثبتت له فساد الرجل، فأصر على عدم تعيينه! «وبعد ذلك بيوم ـ كما يقول ـ «دعانى سعيد اليه فى الداخلية، وقال إن كتشنر اقتنع من الخديوى باستقامة محرم، ويريد تعيينه! فقلت: فليُعيَّن! قال: ماالعمل؟ اعطنى الأوامر اللازمة لذلك! فقلت له: ليس هذا

من شغلى! إن لكم عادةأن تأمروا رئيس المجلس الحسبى بما تشاؤون، فأمروه يفعل بلا دخلى! وانصرفت».

وقد كان، وقام الخديوى عباس حلمى بتعيين حسين محرم الفاسد، متحملا المسئولية عن هذا التعيين بعد أن رفضها سعد زغلول. ولكن سعد زغلول كان عليه أن يدفع الثمن لهذا الموقف الصلب، فصدرت جريدة«النيل» الشبيهة بالرسمية، والتى كانت تصدر بالفرنسية، تطعن على سعدباشا، وتطلب استعفاءه. وتلتها جريدة الأهرام التى نشرت مقالا كتبه اسماعيل أباظة باشا، رجل القصر، وذيله بامضاء«عارف»، يطعن على سعد زغلول «طعنا قبيحا» ـ كما يقول سعد زغلول ـ بل نشرت جريدة «الوطن» خبرا مدسوسا بأن سعد قدم استعفاءه! وهو ماكذبه سعد فى جريدة الأخبار.

وجاء على جلال، أحد المقربين للخديوى عباس حلمى، لزيارة سعد زغلول، وأثيرت المسألة الأولى التى أغضبت الخديوى من سعد، وهى قضية المفتى، فرد سعد بقوله إنه لا دخل له فيها الا بأنه قال ما يعتقده فيه من كونه مرتشيا، «وكان اخوانى موافقين لى فى هذا الاعتقاد، ولكنهم سكتوا عن ابدائه، وأبديته»! . وعندما عرض على جلال أن يتكلم مع الخديوى فى هذا الشأن قال له سعد زغلول:

«إنى مستعد أن أخدمه فى دائرة الحق والعدل، لأنى عاجز عما وراء ذلك! وهلا يوجد من الأعمال التى يهتم بها جنابه شىء يحتاج فى انقضائه إلى الأمانة والاستقامة حتى يعهد الىّ به؟ أكل الأعمال لاتحتاج الا إلى الفاسدين»؟ .

في مذكرات سعد زغلول (٣) أسرار استقالة زغلول

*الوفد في ١٩٩١/٩/٢

رأينا في مقالنا السابق عن «أحزان سعد زغلول» كيف ان عجز سعد الغريزي عن مسايرة الفساد وارتكاب الظلم، وصلابته في الحق، وجرأته في ابداء الرأي في وجه الخديوي وممثل الاحتلال ـ قد أخذت تقطع الصلات تدريجيا بينه وبين السلطتين الشرعية والفعلية، وتدفع به دفعا إلى تقديم استقالته من منصبه، وفي الوقت نفسه أخذ كل من الخديوي وكتشنر يتبرمان بصراحته، ويشعران بوطأة وجوده في الوزارة، ويفكران في التخلص منه ودفعه إلى الاستقالة. وهكذا اتحدت رغبة كل الأطراف ـ بما فيها رغبة سعد زغلول ـ على الاستقالة. وقد جاءت معارضة سعد زغلول في تعيين حسين محرم باشا وصيا على أرملة البرنس محمد ابراهيم، رغم اصرار كل من الخديو وكتشنر على تعيينه، لتجعل من هذه الاستقالة أمرا مقضيا.

فى ذلك الحين كان هناك طريقان أمام سعد زغلول لتقديم استقالته، إما أن يقدمها مسببة، وحينئذ يكون قد تحدى كلا من الخديوى واللورد كتشنر، ويكون قد قطع الصلة بينه وبين كل من السلطتين الشرعية والفعلية، وسد الطريق - فى الوقت نفسه - أمام توليه أى منصب وزارى أو غيره فى المستقبل، وإما أن يقدم استقالة غير مسببة، ويستبقى بذلك فرصته فى التعيين فى أى منصب آخر، ويحتفظ برضاء كل من السلطتين الشرعية والفعلية.

ولكن كرامة سعد زغلول أبت عليه الا أن يقدم استقالته مسببة، رغم تحذير كل من الخديوى واللورد كتشنر له من ذلك، بل رغم تلويح الخديوى له بأنه إذا قدم استقالته غير مسببة، فسوف يقوم بتعويضه عن منصبه. فقد أبلغ سعد على بيك جلال، الذى حمل اليه هذا العرض بأنه يرفضه: «أيريد جنابه أن يميتنى ليحيينى، ويخذلنى لكى ينصرنى؟ إنى لست مغفلا حتى أصدق هذا الوعد وأركن اليه» !

وقداشترك كتشنر مع الخديوى فى تهديد سعد زغلول بأنه إذا قدم استقالته مسببة فسوف تضر مستقبله، أو على حد تعبير كتشنر لسعد زغلول: «لا تضر مستقبلك»! «حتى لا تلحقك الندامة»! بل طلب منه استشارة حميه مصطفى فهمى باشا قبل أن يقدم على هذه الخطوة، ووعده بأنه إذا قدم استقالته غير مسببة، «فسوف يشمله من الرعاية ما يسره» .

على أن سعد زغلول لم يأبه بكل هذا الوعيد والوعود، فقد قبل بالمخاطرة بمستقبله لمجرد اعلان تحديه للسلطتين الشرعية والفعلية. ولم يكن سعد فى ذلك الحين يطمع فى أى تقدير من جانب الشعب لموقفه، إذ كان يعتقد - كما كان يعتقد مصطفى كامل فى مستهل عمله السياسى - بأن الشعب لا يملك من الوعى ما يتيح له تقدير مثل هذه التضحيات! وهذا ما سوف يتبين عكسه فى القريب العاجل كما سوف نرى .

وقد سجل سعد زغلول فى مذكراته قصة استقالته بأسلوب فريد تظهر فيه أزمته النفسية البالغة. وفيه يدير حوارا مؤثرا مع نفسه يناقش

فيه الجوانب الايجابية والسلبية للمنصب الوزارى، وينتهى إلى ترجيح الجانب السلبى الذى يبرر تقديم استقالته .

ونظرا لأهمية هذه الاستقالة فاننا نقدمها فيما يلى :

«٣١ مارس سنة ١٩١٢ الساعة ١٠ صباحا :

قضى الأمر، وتخليت عن وظيفة نظارة الحقانية، حيث قدمت استعفاء قلت فيه ما نصه: نظرا لعدم رضا سموكم عن الخطة التى أجرى عليها فى ادارة أمور الحقانية ـ خصوصا فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية ـ رأيت من الواجب على التخلى عنها. ولهذا أرفع استعفائى منها للسدة السنية، ملتمسا من المراحم الواسعة قبوله، وأشكر المولى على نعمائه، وأرجو شمولى بعفوه وحسن رضائه .

وقد كان على بيك جلال حضر عندى، وأفهمنى بأن الجناب العالى آسف على انحرافه منى، وانه يفكر فى أمر يعوض على ما فاتنى من منصبى. فقلت: يعنى يريد جنابه أن يميتنى ليحيينى، ويخذلنى لكى ينصرنى؟ انى لست مغفلا حتى أصدق هذا الوعد وأركن اليه، ولكنى أريد أن أكون مؤدبا، وأن يقف على حقيقة ما يجرى حوله، لا لفائدة تعود على ولكن لمنفعة الحقيقة .

فانصرف، على أن يسافر اليه فى اسكندرية، ويقوم نحوه بهذه المأمورية. ثم عاد أمس مخبرا بأنه سيحدد لى ـ بواسطة سر تشريفاته ـ موعدا يوم الأحد ـ يعنى اليوم. قلت: انى منتظر الاستعفاء إلى عند الظهر، فان وصلنى خبر الجلسة قبله، لم أقدمه، والا قدمته .

ولقد كنت ـ قبل أن أعقد النية على الاستعفاء ـ مضطرب الفكر جدا، وأكبر همى الدين الذى على. فقد تعاسر البنك الالمانى الشرقى فى معاملتى وقلق على دينه عندى، البالغ قدره حوالى الثلاث آلاف جنيه، وطلب منى كفالة. فعظم لدى الأمر واشتد، ولكن أدركنى همة بعض الاقارب، فدفع هذا المبلغ وحينئذ أحسست براحة وانشراح، ونظرت إلى ما فى الوظيفة من المشوقات، فاحتقرتها جميعها كما يلى:

المرتب :

إن من أعظم المشوقات المرتب، وهو في الحقيقة مبلغ عظيم لا يستهان به، ولكني لم أنتفع منه بشيء، ولم أستشعر بأن ضخامته وسعت على من ضيق. أو رفعتني من ضعة، أو زادتني بسطة في الملك، أو لذة في العيشة .

فأكلي هو أكلي لم أزد عليه، والملبس لم أتأنق فيه صنعا. ومركبي لم يتغير، وملكي نقص ٢٠٠ فدان، وحملت دينا بعد أن كان جيبي عامرا بالمال، على أن لي من معاشي وايراد طيني مايكفني شر الحاجة، ويحفظ على حريتي التي هي ألذ شيء في العالم.

على أنه إذ صح لبنت البادية أن تفضل سكنى الخيام، وأكل الكسرة في صحة البدن، ولبس العباءة مع الحرية، على سكنى القصور، ولبس الحرير، وأكل الخروف مع الاستعباد - فلا يليق بابن العلم أن يتنازل عن حريته في مقابلة مبلغ من النقود، مهما كان عظيما. واني أكون منافقا لنفسي إذا كنت - مع اعتقادي بانحصار الحياة وتحديدها، وميلي الشديد للحرية في القول والعمل - أضايق نفسي في أميالها، وأتنازل عن حريتها بغية أن أعيش عيشة البهايم!

ومن المشوقات الجاه:

الله يعلم أن الوظيفة لم تكسبني جاها، ولم أبحث عن أن أستفيد منها شيئا، سوى حسن الأحدوثة، والعمل لخير الناس. ولكني لم أوفق إلى ذلك، لأن أيدي النظار - في الحقيقة - مغلولة بغلين، ومربوطة بقفلين: شهوات السلطة الشرعية، وسياسة الدولة المحتلة. وإرضاء كل منها صعب على صاحب الذمة والضمير الحي. ولقد أردت في كثير من الاحوال أن أوسع من ذمتي، وهممت أن أميت من ضميري، لأعيش مستريحا، فلم أفلح، بل كنت حاولت ذلك كلما ضاق خناق الذمة ونار الضمير، وتشددت في الأمر كثيرا.

من المشوقات حضور التشريفات، وتحلية الصدر بالوسامات، والجسم بالمزركشات. لا وريك، لم يكن لها على قلبي من سلطان، وما

وُجدْت فى واحدة منها والاوكنت أول المستخفين بها، والمستصغرين أحلام الأنام بسبب العناية بها. وكثيرا ماكنت أترك الاحتفال والمحتقلين فكرا، وأناجى نفسى بما ألاحظه فيها من ضعف الإنسان، وشدة ميله للهذيان. وما رأيت مظهرا تصغر النفس فيه، وتحس بالذلة والهوان، أوضح من هذا المظهر.

ترى انسانا جمع عيوبا كثيرة ـ يكفى واحد منها فى احتقاره والابتعاد عنه ـ تراه فى وسط الاحتفال، وقد أحدقت به الأنظار من كل الجوانب، وتلمظت الشفاه بحركات التملق والنفاق، وتنقلت الأرجل تقربا منه، واستجلابا لالتفات يلقيه أو ابتسام يبديه، فاذا نطق بكلمة أمنوا عليها ولو كانت رابع المستحيلات! وتكلفوا الضحك إذا ضحك والعبوس إذا عبس، وشايعوه على كل حركة من الحركات، ثم يتساءلون، ويسأل الواحد منهم نفسه بعد الانصراف: هل أحسنت بالجواب الفلانى؟ وماذا عساه يريد بالكلمة الفلانية؟ أو النظرة العلانية؟»

وهكذا انتهى سعد زغلول إلى قراره بالاستقالة من منصبه، وهو يظن أنه بذلك قد استراح وأراح، ولم يكن يدرى أن الغيب يدخر له دورا أهم وأخطر فى خدمة البلاد.

عندما يربى سعد زغلول نفسه !

* الوفد فى ١٩٩١/٩/٩

كنت قد أشرت من قبل إلى أن أبرز سمات مذكرات سعد زغلول، هى غلبة الجانب الوجدانى فيها على مافى غيرها من المذكرات الأخرى. فأنت لا تقرأ فيها أحداثا سياسية مجردة يرويها سعد زغلول، وانما تقرأ أيضا حوارات عديدة بينه وبين نفسه ، يحاسب فيها نفسه حسابا عسيرا. ويؤنبها تأنيبا قاسيا، أوتقرأ دعاء وابتهالات إلى الله، وندما واستغفارا!

والمثير - إلى الجانب ذلك - أن سعد زغلول يربى نفسه فى هذه المذكرات بالنصائح البليغة والحكَم المأثورة، ويحاول بهذه النصائح والحكَم كبح جماح رغباته وشهواته اذا شعر أنها تنفلت إلى مالا يرضاه لكرامته.

ومن يقرأ هذه النصائح والحكم يكتشف جانبا آخر فى شخصية سعد

زغلول لاتكتشفه أعماله الظاهرية، هو جانب الأديب والحكيم والفيلسوف، ويعطى لمذكراته بعدا تربويا يستحق عناية علماء التربية، ويزود القارىء بمجموعة ثمينة من النماذج السلوكية التى لو اتبعها كل فرد لصلحت حاله ولتقوت شخصيته فى مواجهة كل الظروف والأحوال،

ففى يومية ٢٩ سبتمبر ١٩١٣، يكتب سعد زغلول هذه المجموعة الثمنية من الحكم والنصائح التى نقدمها هدية للقراء الكرام للتأمل والدراسة!

«ان لذة الحياة أن يكون للانسان أصدقاء، وأن يكون غنيا عن الناس! ولايكون ذلك الا اذا كان قنوعا. ولذلك قيل فى الأمثال: القناعة كنز لا يفنى!.

«مادام الموت يهدد الأحياء، وهو لهم آخر، فلا ينبغى لهم أن ينزعجوا لمكروه يصيبهم أو يجوب بيوتهم، كما لا يحسن لهم أن يسروا لمحبوب يوافيهم. والعاقل من عرف الدنيا، وأعد نفسه لتغيرها وتقلب أحوالها.

«افعل المعروف لاتنتظر عليه جزاء، وإلاطال انتظارك وفقدت صبرك!

«أول من يتمنى موت الغنى وارثه، فلاتكن غنيا ولك وارث!

«الطامع فى الشىء فعلا، يزهد عنه قولا! من أحب شيئا أكثر من ذكره، ولو بالتبرؤ منه!

«أكثرالرزلاء يطعنون على الرزيلة!

«اكتم سرك، واكتم أنك تكتمه! فان التظاهر بالكتمان اظهار لسوء الظن بالناس، وفيه موجدة عليك لهم.

«لا تعرض نفسك لسخط الناس عليك، فان لاتفعل ناصبوك العداء، وقصدوا لاسكاتك كل مقصد.

«أسوأ الناس من كان خيرا ويعرفه الناس بالشر، وأشرهم من كان شريرا ومعروفا بالخير.

«أحسن فى احسانك بعدم المن به والتكره من فعله، فان المن يبطله والتكره يضعف من أثره.

«لاتطلب معايب الناس، واستر ما استطعت من عوراتهم، واذكر ما أمكنك محاسنهم، واذا عرفت لك عداوة، فادفع بالتى هى أحسن، فاذا الذى عاداك كأنه ولى حميم.

«اياك أن تنقص من أقدار الناس وتبخس ما عملوا. واستعن على عطفهم اليك بالاحسان لهم فى القول والعمل.

«لا تعمل فى ضعفك عمل الأقوياء، ولا فى قوتك عمل الضعفاء، بل اعمل فى كل حال مايناسبه، والا داسك الأقوياء فى ضعفك، وغلب عليك الضعفاء فى قوتك.

«عامل الناس فى اعطائهم معاملة الأصدقاء، وفى الأخذ منهم معاملة الأعداء، تحقق أملهم فيك، ولاتنتظر منهم أن يحققوا أملك!

«من الناس قوم يتفكرون بعدالكلام، ويتكلمون قبل التفكير، فلا تركن إلى قولهم، ولا تعول على آرائهم.

«لا تنصح من لايستنصحك، فتغريه باستغفالك، واستمراره فى غيه.

«حاسب نفسك آخر النهار على مافرط منك فى أوله. فاذا كنت أسأت فتب واستغفر، وان كنت أحسنت فاستزد. واعزم أول النهار على فعل الخير، واجتناب الشر.

«عظم الناس، ولاتطلب أن يعظموك، وخير تعظيمهم الاحسان اليهم!

«دار السفهاء، ولاتعرض نفسك لسفههم، لأنهم أقدر على إهانتك أكثر من قدرتك على عقابهم!

«اذا كانت القوة محتاجة إلى التخيل، فان احتياج الضعف إليه أشد!

«أحسن ميزان ترجع اليه فى معرفة عملك، أن تنظر لمثله من غيرك فى نفسك، فان شعرت به سرورا فافعله، والا فاجتنبه.

«أنظر إلى من تحتك فى القناعة تقنع، وإلى من فوقك فى الفضيلة تستزد منها.

«اذا غضبت فلا تفعل حتى يسكن غضبك، واذا رضيت فلا تعجل إلى المكافأة قبل أن يستقر حال الرضا فى نفسك، لأن العمل وقت الغضب يجاوز فى الأغلب الرأى، والمكافأة وقت الرضا ربما صادفت غير أهل، أو جاءت على غير حقيقة!

«اذا مدحك مادح بما لاتعرفه أنت من قبل فى نفسك، فاعتقد بأنه منافق يواريك، ومخاتل يداجيك(يداريك)، والمبالغة فى هذا الباب لاتختلف عن الاختراع.

«خالف هواك إلى عقلك، ولاتعكس!

«فر من معاشرة اللاعبين والمغازلين وأهل الانهماك فى الشهوات، فانهم يلوثون نفسك، ويضعفون عقلك، وسيجرونك إلى ما يقضى على مالك، ويفسدون حالك. فاجتنب معاشرتهم اجتنابك للجذام والبرص، ولا يغرنّك منهم ظاهر لطف، وبادى ظرف، فان تحت الظواهر الغرّارة بواطن ملؤها الشر والخبث. اللهم ثبتنى على الفرار منهم، واجعلنى من أعداء صحبتهم، والبعيدين عن مجالسهم.

«لا تُر ابنك منك الاجهة الخير، واجعل جهة الشر مجهولة عليه. انه لا شىء يؤثر فى نفس الصغير أشد من عمل أبويه»!

هذا ماكتبه سعد زغلول فى يوم ٢٩سبتمبر ١٩١٣، وبعد يومين اثنين - أى فى أول أكتوبر ١٩١٣ - كان يكتب هذا الدعاء:

«أعوذ بالله من الشهوة اذا غلبت، ومن الطمع اذا اتسع، ومن النفس اذا غفلت عن نهامة البدن، ومن العقل اذا سها عن الأخرة. لقد مات آباؤنا ومَن قبلَهم، وسنموت موتهم، وماهى الأنفاس نرددها، وأوقات نعددها، فلا نكدر صفونا فيما بقى، ولنعش بلذة الرضا بما نملك، والزهد فيما لانملك.

«الزهد نوعـان»: أن تنصـرف عن الشـىء المطمـوع فـيـه عـادة، ولا تلتـمسـه بوسـيلة، ولاترغب فـيه بحيلة، ولاتتوجـه اليه بعمل ولافكر، وهو أكـمل النوعين، ولكنه أليق بالفـانين فى الآخـرة، المنقطعين عن الدنيـا. والثانى، أن ترغب فى الشـىء رغبة عقل، لارغبة شـهوة، فاذا وصلت اليه بالسـعى المشروع، والوسـيلة المحمودة، اسـتعملته فى الخير الذى تريد. وان لم تحصل عليه فـلا يمس قلبك حزن، ولا يـأخذك بقوة غم، بل تكون كرسول بلغ رسالته، وما عليه من العاقبة » !

تصحيح تاريخى حول زعامة سعد زغلول (١)

من الأخطاء التى وقع فيها المؤرخون ومنهم صاحب هذا القلم، أن زعامة سعد زغلول بدأت مع ثورة ١٩١٩ ولم تبدأ قبل ذلك، وأنها بدأت من حيث انتهت زعامة مصطفى كامل ومحمد فريد!

ومصدر هذا الخطأ التاريخى هو أن الزعامة قبل الحرب العالمية الأولى كانت للحزب الوطنى، ولم يكن الوفد المصرى قد خرج إلى الوجود بعد، وزعامة سعد مقترنة بتأليف الوفد وثورة ١٩١٩.

وقد جاء الجزء الرابع من مذكرات سعد زغلول ليصحح هذا الخطأ، وليظهر حقيقة تاريخية جديدة هى أن زعامة سعد زغلول بدأت قبل الحرب العالمية الأولى، وفى وجود زعامة محمد فريد! وهو ما أدركه محمد فريد بعد نجاح سعد زغلول فى الانتخابات، وكان رد فعله أن أراد ضم سعد إلى الحزب

* الوفد فى ١٩٩١/٩/١٦

الوطنى، فكتب إلى حزبه فى القاهرة يوم ٣١ ديسمبر يطلب اليهم «أن يجتهدوا فى ادخال سعد باشا اللجنة الادارية، وانتخابه وكيلا بعد أحمد حلمى، الذى برهن على أنه رجل مال ليس الا. فلو تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهر والباطن»!

والمذهل فى هذه الزعامة المبكرة هوأن سعد زغلول لم يكن يتوقعها وكانت مفاجأة له. بل لقد كان انطباع سعد زغلول هو أن الشعب المصرى لا يحس به، ولا يشعر بما يخوض من معارك مع سلطات الاحتلال من أجله. ومذكرات سعد زغلول تفيض بالشكوى من تنكر الشعب له وجحوده! ثم كانت المفاجأة التى لم يكن يتوقعها سعد، حين اكتشف أن الشعب المصرى العريق يتابع ـ بحسه ووجدانه وخبرته التاريخية ـ ما يبذله من أجله من عمل وتضحية وجهد، وأنه يعرف قدر العاملين. فكان هذا الاكتشاف نقطة تحول فى حياة سعد زغلول السياسية، وفى حياة مصر بالتالى.

كذلك فإن فكرة النيابة عن الأمة لم تنبت فى ذهن سعد زغلول، لسبب بسيط هو أنها كانت فكرة غير مألوفة بالنسبة لمن شغل منصب القضاء فالوزارة. لقد كان المألوف هو أن يسعى من يخرج من هذه المناصب إلى الدخول فى مناصب أخرى على مستواها، وهو بالفعل ماسعى اليه سعد زغلول بعد خروجه من الوزارة، خصوصا عندما تعسرت أحواله الاقتصادية، ولكن كانت نفسه الأبية تنفر من الفكرة وتحذره من هذا المسعى، بسبب الثمن الباهظ الذى كان عليه أن يدفعه مقابل ذلك.

ففى يوم٣ سبتمر ١٩١٣ كتب فى مذكراته قائلا: «يحدو بى ـ أحيانا ـ التفكير فى حالتى المالية وضيقها، إلى أن أبحث عن وسيلة أتقرب بها للخديو، أو لكتشنر، حتى أجد عملا يتسع من أجره رزقى. ثم لا ألبث أن أنفر من هذا الشعور، وأرى فيه ضعفا فى النفس، وذلة، فأتلوم له ، وأتبكت، وأغتم ـ خصوصا عندما يخطر ببالى النجاح مع واحد منهما، وثمنه! وهو لكل منهما لاتقدر نفسى عليه. فللأول شهوات لايصبر حر على إرضائها، وللثانى سياسة لا يرضى أمين لأمته أن يكون من العاملين

على ترويجها. وأقول: سبحان الله، قُتل الانسان ما أكفره بربه، وأظلمه لغيره، وأعذره لنفسه، يحرم من سواه ما يستحله لذاته، ويتغيرحكمه على الشيء بتغير مسافته منه، ويغضب للذل يرى فيه غيره، ولكنه يرضى أن يسقط هو فيه! وما هذه الحياة التى تجرد الانسان من عزته، وتلبسه ثوب الذلة؟ إن هى الا أوقات تنقضى، وساعات عما قليل تنتهى، ويستوى عند انتهائها القادر والعاجز، والمتخوشن والمترهف، والكبير والصغير. والله لَلموت خير من حياة الذليل»!

على هذا النحو كان سعد زغلول يحارب فكرة السعى إلى وظيفة فى نفسه، ولكن لم يكن هناك بديل أمامه. ومن هنا حين نبتت فكرة النيابة عن الأمة لم تنبت فى ذهن سعد، وانما نبتت فى ذهن غيره.

ففى يوم ٢٨ سبتمبر ١٩١٣ يكتب سعد زغلول قائلا: «أخبرنى فتح الله بركات أن خليل بيك شاهين وعلى جاد الله قالا له: اذا كان الباشا يقبل الانتخاب فاننا ننتخبه! فقال: إنه يقبله ولكن لا يسعى اليه».

ولم يعلق سعد زغلول على كلام فتح الله بركات بالترحيب أو الاستنكار، ولكنه ترك أثرا فى نفسه، فبعد قليل يكتب قائلا: «أجد فى نفسى نوعا من الاطمئنان ولكن لا أدرى مصدره الا فى توهم أن ينجح واحد من الأمور التى فتحت أمامى أبوابها ـ ثم يذكر من هذه الأمور: العضوية فى الشورى، أو الرئاسة فيها».

ويعود فيكتب قائلا: «يخطر ببالى، من وقت لآخر، أن أدفع بعض الجرائد لأن تنوه بذكرى، وتُلفت الناس إلى انتخابى. ولكن الناس لايقرؤون، ومن قرأ منهم لايهتم، وانما يهتم خصومى بمعارضتى، فأكون قد فتحت على نفسى بابا من الشر كان مقفلا. فالأحسن دفع هذا الخاطر!».

ثم يُطْبق على سعد زغلول اليأس فيكتب قائلا: «يخطر ببالى أن أرحل عن هذا الوطن، وأختار لى سكنا فى غيره، ولكننى عاجز الآن عن تعيين هذا الغير! وربما كان هذا الخاطر شهوة، حتى اذا أرضيتها ندمت على مافرط، وحننت إلى وطنى حنينا يتعبنى الخروج منه، ويشقينى الاحتباس فيه. فالأولى ألا أمضى معه».

على أن فكرة النيابة عن الأمة لا تلبث أن تدخل فى حيز التنفيذ على يد محمد أمين يوسف (والد مصطفى أمين). فقد زار سعد زغلول فى الساعة الواحدة بعد منتصف ليل ٩ أكتوبر ١٩١٣، ومعه كل من فتح الله بركات ونجله بهى الدين بركات، ودار الكلام حول انتخابات العاصمة، فسأله محمد أمين عما اذا كان يرشح نفسه للانتخابات؟ وكانت اجابة سعد زغلول ـ حسبما ورد فى مذكراته ـ: «إنى لا أريد أن أسعى للانتخاب، لأن فيه تعبا ومشقة، وما لا يلائم حالتى. ولكن اذا انتخبنى الناس من تلقاء أنفسهم لا أتردد فى القبول». وقد رد عليه محمد أمين يوسف قائلا: «إننى يمكننى أن أكون من الساعين! ووعد بأن يتكلم مع بعض أصدقائه فى نادى الحزب الوطنى، ليحملهم على التداول بينهم فى شأن من يصح انتخابه عن العاصمة، ويخبرنى بنتيجة ما تنحط عليه آراؤهم».

على أن سعد زغلول لاحظ على كل من فتح الله بركات وبهى الدين بركات عدم الارتياح، ولم يفهم ان كان عدم الارتياح هذا ناشئا عن اعتقادهما بعدم نجاح سعد زغلول فى الانتخابات، أو لأن تقدم سعد للانتخابات بعد أن كان وزيرا، غير لائق به!

وواضح أن هذين السببين هما اللذان كانا يدوران فى ذهنه وهو يقول انه لايريد أن يسعى للانتخابات ولكن اذا انتخبه الناس من تلقاء أنفسهم لا يتردد فى القبول. فقد كان سعد زغلول يخشى من جهة عدم النجاح لو رشح نفسه، وكان يشعر من جهة أخرى بأن ترشيح نفسه للنيابة عن الامة بعد أن شغل منصب الوزارة ربما كان غير لائق به.

على أن سعد زغلول لم يلبث أن تغلب على هذين العاملين بفضل خليل ثابت، أحد أصحاب جريدة «المقطم»، فعندما علم بخشية سعد زغلول من السقوط قال: «اذا كان لسعد رغبة فى ترشيح نفسه ، فلا عيب عليه أن يباشر ذلك بنفسه، واذا سقط، فقد سقط من هو أعظم منه، وهو مسيو بلفور، رئيس حزب المحافظين فى انجلترا، لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه»!

تصحيح تاريخى حول زعامة سعد زغلول (٢)

* الوفد فى ١٩٩١/٩/٢٣

رأينا فى مقالنا السابق كيف أن فكرةالنيابة عن الأمة بعد الاستقالة من الوزارة، لم تطرأفى ذهن سعد زغلول، وانما طرأت فى ذهن غيره، وكيف دخلت الفكرة فى حيز التنفيذ على يد محمد أمين يوسف، والد مصطفى أمين، الذى وعد بأن يتكلم مع أصدقائه فى نادى الحزب الوطنى، وعنما أبدى سعد زغلول خشيته من السقوط فى الانتخابات رد عليه خليل ثابت، صاحب جريدة المقطم، بأنه لايجب أن يخشى من ذلك، فقد سقط بلفور، رئيس حزب المحافظين فى انجلترا، لولا أن تخلى له بعض رجال حزبه عن مركزه!

ولم يكد سعد زغلول يعلن ترشيح نفسه للانتخابات، حتى فوجىء بترحيب شعبى كبير، رغم انزعاج خصومه لهذا الخبر!

وفى ذلك يقول سعد فى مذكراته: «كل من لاقيت من المعارف يظهر لى سروره من ترشيح نفسى، وقد وعدنى الكثير بالمساعدة، منهم أحمد راشد، الذى قيل إنه صاحب نفوذ فى الخليفة، ومعه خمسون ناخبا مندوبا تحت تصرفه. وحضر لى من يدعى الدكتور حسنى فى شارع محمد على، وقدم لى بعد ذلك عبد الكريم بيك صبرى وعلى صالح بيك الملاح، ووعدا بالمساعدة. وسعى محمد بيك يوسف فى مصر القديمة بوساطة كافية، وأخبر بأن فيها عشرين مندوبا من المخلصين لى. وأخبرنى أحمد بيك الحسينى بأنه يدعو الناس لى فى حلوان. وجاءنى أحمدفريد من شبرا وعرض مساعدته. وأخبرنى أحمد باشا محمود بأن خالد مهدوى فى بولاق من الداعين لى».. إلى آخره.

وفى هذا الوقت اتصل الحزب الوطنى بسعد زغلول لتأييده، وقد روى سعد قصة هذا الاتصال الذى جرى بقوله:

«حضر أمس ـ لأول مرة ـ أخو مصطفى كامل الصغير، وأظنه يدعي صبرى، كان بينه وبينى صداقة من قديم، ومعه كاتب تركه فى أودة أخرى، ودعانى للحضور فى احتفال مدرسة مصطفى كامل ـ مشيرا إلى أن رشدي باشا سيكون فيه، وذلك لا ستمالتى. ثم أفهمنى أن أخاه أرسل إلىّ مع الكاتب خطابا، فحضر الكاتب ودفعه إلى، فأعطيت له ثلاثة جنيه مساعدة إجابة لما فى الكتاب من طلب مساعدة المدرسة. وكانت هذه أول مرة دفعت فيها مساعدة لمدرسة مصطفى كامل، وطلب أن أعين لأخيه على بك (فهمى) موعدا لمقابلته، فأجبت، وحددت اليوم الساعة ١١صباحا».

ولم يتحدث سعد زغلول فى مذكراته عما جرى فى هذه المقابلة مع على بك فهمى كامل، ولكن اشاعة اتفاقه مع الحزب الوطنى أزعجت اللورد كتشنر، الذى بعث اليه بعبد الرحمن الدمرداش يحذره من هذا الاتفاق!

ويقول سعد فى مذكراته إن الدمرداش قال له ان الناس يتهمونه بأنه اتفق مع الخديوى ومع الحزب الوطنى، وأنه مهيج، ويريد بالترشيح التهييج! وقد رد عليه سعد زغلول «محتدا - لأن الرجل كان يحكى على صورة تهديد حسب قوله - بأنه يجب عليه أن يمد يده لكل من ساعد على انتخابه، ولو كان من أعدائه، «وإنى قائم الآن بخدمة الأمة ، فكل من اتفق معى على خدمتها فانى أرحب به، واذا رأيت فى المستقبل أن صالح أمتى يتفق مع الحزب الوطنى، فلن أتأخر عن الاتفاق معه»!

على أن الحزب الوطنى كان فى ذلك الحين يدعو إلى انتخاب سعد زغلول، فيذكر سعد فى مذكراته أنه فى مساء يوم٩ ديسمبر ١٩١٣ أقيم احتفال لجمع اعانة لمدرسة مصطفى كامل، «وخطب فيه على كامل، ودعا الحاضرين لانتخابى، فصاحوا بالهتاف لى، وقالوا: فليعش نائب الأمة! ثم تلا خليل مطران ببيتين ارتجلهما مدحا، فقوبلا بهتاف عظيم، وانصرفت مسرورا بعد أن لبثت بضع دقائق».

وفى نفس الوقت كانت تعقد الاجتماعات العامة فى جهات شتى بالعاصمة للدعوة لانتخاب سعد. ففى مصر القديمة عقد اجتماع«خطب فيه الكثير، وأطنبوا فى مدحى، وقوبلت بهتاف عظيم، كما شُيعت بمثله، وألقيت بعض كلمات تشكر الله على الشعور الوطنى بالواجب نحو المهمة النيابية».

ثم جاء يوم الانتخاب، وكان سعد زغلول قلقا. فيقول فى مذكراته: «بقيت فى المنزل لغاية الساعة خامسة، والاخبار تتوارد على، تارة مبشرة، وتارة غير مسرة، فأفرح للأولى، وأنقبض للثانية، وصرت أتمشى فى الطرقة وحدى، وأحاول أن أجهز نفسى وأعدها للخيبة وتحمل نتائجها! فكنت لاأستطيع أتخيل ذلك، حتى أنتقل إلى خيال النجاح والنتائج المترتبة عليه. ومازلت كذلك إلى الساعة ٥ بعد الغروب، واذا بدقة تليفون، فأصغيت، فقال لى صوت: أهنئك، قد خرجت أغلبية الأصوات لك

فى ثُمْن (قسم) بولاق! فتشكرت له، ولكنى كتمت الأمر خيفة أن يكون ضحكة ضاحك أو هزء مستهزئ!

«ثم حضرت جموع حاشدة صائحة بقولها: فليحى نائب الأمة، فليحى سعد باشا. إلى أن وصلوا إلى المنزل، فلاقيتهم، وصافحتهم، وعانقتهم، وقبلتهم، ومازالوا يتواردون جماعات وجماعات حتى ملئوا الجنينة، وكانت أصوات الهاتفين تخترق عنان السماء. وكان منظرا مؤثرا جدا أخذ من نفسى مأخذا عظيما.! »

ثم يقول سعد إنه تعرض لالحاح أهالى كل من دائرة السيدة زينب ودائرة بولاق لكى ينوب عنهم، وكان قد رشح نفسه فى الدائرتين: «ألحوا على أن أختار القسم الذى أنوب عنه، فأهالى دائرة السيدة يودون أن لا أفارقهم، وأهالى بولاق كذلك، وأنا أقول لهم : سوف أنظر فى المسألة بما ينطبق على ميولهم ويتفق مع المصلحة العامة، ولكن الالحاح كان شديدا جدا».

وقد أزعج هذا النجاح اللورد كتشنر، الذى خشى أن يقود سعد زغلول إلى ترؤس الحزب الوطنى، فأرسل حسين رشدى باشا إلى سعد يهدده ويحذره من ذلك. وفى ذلك يقول سعد فى مذكراته: «قال لى رشدى إن كتشنر تكلم معه مرة أخري فى شأنى، وقال له إنه يخشى أن أترأس الحزب الوطنى، وإنى اذا فعلت ذلك فلابد أن يعمل على تسفيرى بعيدا! وكلفه بأن يقول لى ذلك».

وكانت تلك أول مرة يتعرض فيها سعد زغلول للتهديد بالنفى! وهو ارهاص بما سوف يحدث بعد الحرب العالمية الأولى.

والغريب أن محمد فريد كان فى نفس الوقت يفكر فى نفس الشىء الذى يفكر فيه كتشنر، ففى يوم٣١ يناير ١٩١٤، وكما سبق أن ذكرنا، كتب إلى قيادة الحزب فى القاهرة يطلب اليهم - حسب قوله - «أن

يجتهدوا فى ادخال سعد باشا فى اللجنة الادارية، وانتخابه وكيلا بعد أحمد لطفى الذى برهن على أنه رجل مال ليس الا. فلو تحقق ذلك لأصبح مركز الحزب قويا فى الظاهرو الباطن»!

ومعنى ذلك أن زعامة سعد زغلول كانت تبرز فى ذلك الحين كأمر واقع يعترف به الشعب، ويعترف به الحزب الوطنى ومحمد فريد، ويعترف به كتشنر. وتلك هى الحقيقة التى نبرزها فى هذا المقال وسابقه، والتى نصحح بها خطأ تاريخيا وقع فيه الكثيرون من المؤرخين - ومنهم صاحب هذا القلم - وهو أن زعامة سعد زغلول لم تظهر مع تأليف الوفد المصرى وثورة ١٩١٩، وانما برزت قبل الحرب العالمية الأولى.

وهو أمر معقول لا ندرى كيف غفلنا عنه، فقد كانت هذه الزعامة هى التى حركت الشعب المصرى بالثورة عندما قبضت عليه السلطة العسكرية البريطانية بعد تأليف الوفد، وقامت بنفيه وزملائه إلى مالطة. ولو كان سعد سياسيا عاديا لايملك أية شعبية، أو لو أنه كان مجرد وكيل منتخب للجمعية التشريعية كما يحاول مؤرخو الحزب الوطنى إظهاره، لما تحرك الشعب بأكبر ثورة فى تاريخه!

ولكن هذه الزعامة تعلمنا حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها فى دراسة تاريخ الشعب المصرى، وهى أن هذا الشعب يحسن الحكم على زعمائه، بقدر ما يحس اختيارهم. فلقد كان سعد زغلول يتصور أن الشعب غافل عما يعمله لخدمة مصالحه عندما كان وزيرا للمعارف أولا ووزيرا للحقانية ثانيا، ولكن الشعب كان يعى جيدا مايفعل، وقد قدر تقديرا عظيما خروج سعد زغلول من الوزارة باستقالته المسببة تحت ضغط كل من الخديوى والاحتلال. لقد عرف أن سعدا لوكان يشغل المنصب حبا فى المنصب، لبقى فى هذا المنصب دون مضايقة من الخديوى أو الاحتلال! ولكنه كان يشغل المنصب حبا فى المصلحة العامة وسعيا لخدمة وطنه.

والمهم هو أن نعرف تأثير هذا التأييد الشعبى الذى لقيه سعد زغلول فى نفسه، بعد أن أخذ يتقرب منه كل من الخديو وكتشنر. فيقول فى مذكراته بفخر:

«يخطب ودى كل من المقامين، ويجذبنى كل من القوتين، وأنا وافق بين الاثنين اشعر بلذة من هذا التجاذب، وأشكر الله على أن أخضعَ لى خصومى وأقول، فى نفسى : اربأ بنفسك عن الطرفين، والزم الوسط بين الاثنين، ولا تكن رجل مصلحة الا مصلحة الأمة التي رفعتك على أعناقها. فان ملت إلى غنى توسعه، أوجاه تعرضه، فأنت خائن عهد، وناكث وعد، وأنت محتقر عند نفسك. أقسم بالله وآياته، والاخلاص وبيناته، أن أكون على الدوام مخلصا فى عملى، صادقا فى قولى، لا أطلب غير الفائدة العامة، ولا أقصد سوى نفع الأمة»!

حكومة الوفد الأخيرة واسرائيل (١)

الوفد فى ٢١/١٢/١٩٩٢

الصراع العربى الاسرائيلى هو أحد مكونات تاريخنا المعاصر الرئيسية، وهو أيضا أحد محركات هذا التاريخ، بل هو المحرك الرئيسى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

فبعد انتهاء هذه الحرب بعامين فقط كان الصراع ينشب فى شكل حرب غير رسمية، وبعد عام آخر كانت تنشب الحرب العربية الاسرائيلية الأولى، وتليتها ثلاث حروب!

ومن سوء حظ الأمة العربية أن هذا المحرك الرئيسى لتاريخنا المعاصر كان يعمل بطريقة «المارش دريير» فى السيارة، أى يقودها إلى الخلف لا إلى الأمام! وأنه كشف من ضعف الأمة العربية مالم ينكشف عبر تاريخها.

وقد كانت هذه النقطة محل جدل طويل فى سمنار التاريخ الحديث بكلية

بنات عين شمس، الذى يديره الأستاذ الدكتور صلاح العقاد، فى الأسبوع الماضى، حين انبرى أحد أساتذة التاريخ ليحدد بداية الانهيار والتراجع الحالى أمام اسرائيل بعقد اتفاقيتى كامب ديفيد! الأمر الذى استفزنى للرد عليه، حماية لتاريخنا من التحريف.

وكان مما قلته إن قائل هذا القول يقلب التاريخ رأسا على عقب، وإنه لو قرأ كتابى: «الصراع العربى الاسرائيلى فى البحر الأحمر» لأدرك أن بداية الانهيار الحالى أمام اسرائيل ترجع إلى احتلال اسرائيل سيناء بعد أن أصدرت قيادة ثورة ٢٣ يوليو أوامرها فى مساء يوم الأربعاء ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ إلى القوات المصرية بالانسحاب العام من سيناء، واستولت اسرائيل على شرم الشيخ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦.

كان هذا هو بداية الانهيار وبداية التراجع أمام اسرائيل، دون الدخول فى قضايا جدلية حول مسئولية ثورة يوليو عن هذا الاحتلال الاسرائيلى لسيناء بصدامها مع فرنسا وانجلترا فى وقت لم تكن مهيأة فيه لهذا الصدام. فهذه قضايا سوف يحسمها التاريخ، ولكن ما يهمنا هنا هو أنه قبل هذا التاريخ كان زمام الموقف فى الصراع العربى الاسرائيلى فى يد مصر وليس فى يد اسرائيل.

فمنذ إنتهاء الحرب العربية الاسرائيلية الأولى، ونجاح اسرائيل فى احتلال قرية «أم الرشراش» (ميناء إيلات الحالى) قامت مصر بفرض الحصار على إسرائيل فى البحر الأحمر ، ومنع مرور سفنها فيه عن طريق إغلاق المنافذ الشمالية المؤدية إليه، والتى كانت فى متناول مصر، وهى: خليج العقبة، وقناة السويس. ومع أن إسرائيل كانت تستطيع المرور إلى البحر الأحمر من باب المندب، الذى كان خارجا عن سيطرة مصر وواقعا تحت السيطرة البريطانية وقتذاك، إلا أن مرور اسرائيل من هذا المنفذ لم يكن ليجديها شيئا، طالما أن سفنها لا تستطيع الوصول إلى ايلات، وطالما أنها تضطر إلى الدوران حول افريقيا. ومن ثم فان سيطرة مصر على خليج العقبة وقناة السويس، كانت كافية فى حد ذاتها لفرض

الحصار كاملا على اسرائيل فى البحر الأحمر، والوجود المصرى فى شرم الشيخ كان كافيا لإلغاء الوجود الاسرائيلى فى ايلات.

وقد لعبت حكومة الوفد دورا خطيرا فى هذا الحصار عندما أقدمت فور وصولها إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ على احتلال جزيرتى تيران وصنافير لإحكام حصارها لاسرائيل، وردا على احتلال اسرائيل لأم الرشراش (ايلات) فى ١٠ مارس ١٩٤٩ ووصولها إلى خليج العقبة.

ففى يناير ١٩٥٠ اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة السعودية، على أن تحتل القوات المصرية جزيرتى تيران وصنافير، اللتين تتحكما فى الخليج، وقد وافقت الحكومة السعودية على ذلك، وتم احتلال الجزيرتين من قبل القوات المصرية، ثم نصبت حكومة الوفد المدافع الساحلية فى رأس نصرانى للسيطرة على مدخل الخليج.

وفى مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء الوفدى من وزير الحربية مصطفى نصرت، برر احتلال القوات المصرية للجزيرتين بأنه«لتوكيد سيادتنا عليها، اذ أنها قبل ذلك لم يكن لها من الأهمية ما يستدعى احتلالها». وقال ان «تزايد نشاط اسرائيل على ساحل ايلات قد اضطرنا إلى تدعيم قواتنا المصرية فى منطقة خليج العقبة، فأرسلتُ قوات مناسبة إلى رأس نصرانى لتتحكم تحكما تاما فى هذا المدخل».

وعندما استوضحت السلطات البريطانية حكومة الوفد عن هذا الاحتلال، ردت بأن الجزيرتين اللتين احتلتهما القوات المصرية، وهما تيران وصنافير، انما يدخلان فى حدود الثلاثة أميال من الشاطىء المصرى التى تدخل فى اطار السيادة المصرية. وقد اتضح من الوثائق البريطانية أن القوات احتلت أيضا جزيرة فرعون.

وقد سارعت اسرائيل فى يوم ١٤ يناير إلى استيضاح سفير الولايات المتحدة فى تل أبيب عن البواعث التى حملت الحكومة المصرية على احتلال الجزيرتين، وقد رد وزير الخارجية الوفدى مصطفى نصرت

بمذكرة هامة سلمها إلى السفير الأمريكى فى القاهرة، جيمس كافرى، ٢٨يناير ١٩٥٠، ورد بها الآتى:

«نظرا للاتجاهات الأخيرة من جانب اسرائيل، التى تدل على تهديدها لجزيرتى تيران وصنافير فى البحر الأحمر عند مدخل خليج العقبة، فان الحكومة المصرية بالاتفاق التام مع الحكومة العربية السعودية قد أمرت باحتلال الجزيرتين، وقد تم ذلك فعلا.

«وقد اتخذت مصر هذا الاجراء لمجرد-تعزيز حقها، وكذلك أى حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين، اللتين تحدد مركزهما الجغرافى على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطىء المصرى فى سيناء، وأربعة أميال تقريبا من الجانب المواجه للسعودية. وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر..» .

لم يكن احتلال حكومة الوفد لجزيرتى تيران وصنافير الا مقدمة ضرورية لا غلاق مضيقى تيران فى وجه الملاحة والتجارة الاسرائيلية، وإتخاذ اجراءات الحصار على البحر الأحمر من ناحية شرم الشيخ. ففى يوم ١١ ديسمبر ١٩٥٠، وزعت حكومة الوفد منشورا على شركات الملاحة والقنصليات الأجنبية حددت فيه الا جراءات التى تتبع للملاحة فى المياه الاقليمية ومضيقى تيران، ويتضمن منع السفن الحربية الاسرائيلية من المرور فى المضيق، واستخدام القوة اذا دعت الضرورة لذلك، وضبط وحجز السفن التجارية التابعة لاسرائيل واحالة أمرها إلى مجلس الغنائم.

ومعنى هذا الكلام أن زمام الموقف فى الصراع العربى الاسرائيلى كان فى يد مصر، ولم ينتقل إلى يد اسرائيل الا بعد استيلائها على شرم الشيخ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦، وهو ما نوضحه فى مقال آخر.

حكومة الوفد الأخيرة واسرائيل (٢)

* الوفد فى ٢٨/١٢/١٩٩٢

رأينا فى مقالنا السابق كيف فرضت حكومة الوفد فى عام ١٩٥٠ الحصار البحرى على اسرائيل فى البحر الأحمر بعد احتلالها «أم الرشراش» (ايلات)، واتفقت مع الحكومة السعودية على أن تحتل القوات المصرية جزيرتى تيران وصنافير اللتين تتحكمان فى الخليج، ونصبت المدافع المصرية الساحلية فى رأس نصرانى للسيطرة على مدخل الخليج والغاء أثر الوجود الاسرائيلى فى ايلات. ثم أصدرت منشورا على شركات الملاحة والقنصليات الاجنبية بمنع مرور السفن الحربية فى المضيق واستخدام القوة اذا لزم الأمر، واحالة أمر السفن التجارية الاسرائيلية إلى مجلس الغنائم.

فى ذلك الحين كانت الحكومة المصرية قد فرضت اغلاق قناة السويس فى وجه اسرائيل منذ نشوب

الحرب، استنادا إلى حق الدولة المحاربة الذى كفلته لها معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ على أنها لقيت اعتراضا من انجلترا التى تذرعت بأن مصر لاتعترف باسرائيل كدولة، وبالتالى فلا تستطيع أن تنتحل حق الدولة المحاربة، لأن الدولة المحاربة لا تكون لها هذه الصفة الا مع دولة أخرى، وقد نص التشريع المصرى فى صلب القانون العسكرى الذى صدر بخصوص هذه الحالة، على أن مصر قد اتخذت تلك الاجراءات العسكرية ضد «عصابات صهيونية».

وقد أيدت فرنسا انجلترا فى انكار حق الدولة المحاربة على مصر، ولكن وزارة الوفد أجابت بمذكرة فى ٢١ مارس ١٩٥٠، أكدت فيها أن «هدنة رودس التى أبرمت فى ٢٤ فبراير١٩٤٩ بين مصر واسرائيل، وفى كنف الأمم المتحدة، تعد فى حد ذاتها تأكيدا لحق مصر، وبرهانا على قيام حالة حرب. فالهدنة هى اتفاق، أيا كان أمده، بين أطراف تعاهدت على وقف أعمال اطلاق النار. وكيف يجوز تجاهل تقارير الوسيط الدولى الكونت برنادوت التى رفعها إلى مجلس الأمن، وفيها سمى الأشياء بمسمياتها، واعترف، بما لا يقبل أدنى شك، بوجود حالة حرب بلغة القانون الدولى؟.

وعندما عجزت اسرائيل عن فرض مرور سفنها واختراق الحصار البحرى المصرى، لجأت إلى خدعة استخدام السفن المحايدة لتؤدى لها الخدمة التى تؤديها السفن الاسرائيلية ذاتها، وقد واجهت حكومة الوفد هذه الخدعة باصدار مرسوم فى ٣ ابريل ١٩٥٠، يجيز استخدام القوة ازاء أية سفينة محايدة تحاول الهرب من اجراءات التفتيش، لارغامها على التوقف وتفتيشها، ومصادرة ما تحمل من سلع اذا كانت وجهتها عدائية.

وقد حددت المادة الحادية عشرة القرائن التى تبين أن وجهة هذه السلع عدائية تحديدا يثير الدهشة! فذكرت أن وجهة السلع تعتبر عدائية اذا كانت مصدرة بطريق مباشر إلى أشخاص أو هيئات فى أراض تحتلها قوات العدو بفلسطين، أو اذا كانت مصدرة بطريق غير مباشر إلى

إلى هؤلاء الأشخاص والهيئات. واذا كانت مشحونة على سفينة مارة بالموانى التى يشرف عليها العدو فى فلسطين، أو على سفينة متجهة إلى موانى البحر المتوسط القريبة من الموانى التى يشرف عليها، أو على سفن سبق ضبطها واشتهر عنها أنها تقوم بتهريب المهربات الحربية إلى صهيونيين بفلسطين، أو يكون أصحاب السفينة، أو المرسلة اليهم السلع، مشتركين مع الصهيونين بفلسطين ومع حكومتهم، أو اذا كانت تجارتهم مرتبطة تمام الارتباط بمنشآت فى الأراضى التى يحتلها الصهيونين، أو كانت تجارتهم تابعة لتلك المنشآت. كما نصت المادة السادسة عشرة على أنه «فى تطبيق الأحكام المتقدمة، تعامل الطائرات معاملة السفن».

إلى هذا الحد شددت الحكومة الوفدية الحصار على اسرائيل فى البحر الأحمر من المنفذ الرئيسى الذى يؤدى إلى ساحلها الجنوبى وميناء ايلات من جانب ، ومن جانب آخر من ناحية قناة السويس، لقطع أى اتصال بين الشاطىء الاسرائيلى على البحر المتوسط وشاطئها على البحر الأحمر.

وقد كان نتيجة هذا الحصار أن دخلت اسرائيل فى سلسلة منازعات مع حكومة الوفد، استعانت فيها ببريطانيا وحلفائها الغربيين. فدفعت بالسفينة البريطانية «امبايرروش» فى يوم أول يوليو١٩٥١ إلى خرق التعليمات المتعلقة بالمرور فى ميناء تيران. وقد اعترضتها السفينة الحربية المصرية رقم ٦١ (نصر) وأمرتها بالوقوف، فلم تذعن، وعندئذ أطلقت السفينة المصرية قذيفة انذار على مقدمة السفينة، وأجبرتها على الوقوف، واحتجزتها لمدة ٢٤ ساعة قبل السماح لها بالمرور.

وقد اتخذت الحكومة البريطانية من هذا الحادث ذريعة للاصطدام بحكومة الوفد، فأصدرت أوامرها إلى السفير البريطانى فى مصر بتقديم احتجاج اليها، تزعم فيه أن رجال الحرس المصرى قاموا بنهب بضائع من السفينة قيمتها مائتا جنيه!

ولم تلبث نغمة التهديد من جانب الحكومة البريطانية أن أخذت تشتد، ففى يوم ١٢ يوليو أذيعت أنباء بأن قطع الأسطول البريطانى فى

الشرق الأوسط سوف تعزز، وأن التعليمات ستصدر بالعمل على منع تكرار حادث السفينة. وأذاعت جريدة «الديلى جرافيك» أن مثل هذه التعليمات قد صدرت بالفعل. وفى ١٤ يوليو أعلنت الأدميرالية البريطانية أن أربع قطع من أسطول البحر المتوسط سوف تبحر من مالطة الى البحرالأحمر ، وستزور العقبة وعدن، كعمل من أعمال التهديد لمصر.

وقد أثار هذا الاجراء من جانب الحكومة البريطانية أزمة حادة مع حكومة الوفد، فقد أعلنت الحكومة الوفدية رفضها لهذه التهديدات، وردت بمذكرة فى ١٩ يوليو أوضحت فيها أن السفينة «امبايرروش» كانت فى منطقة محرمةعندما طلب اليها التوقف، ولكنها أهملت كل الاشارات التى وجهتها لها السفينة المصرية نصر، وزادت من سرعتها، ولم تتوقف الا بعد أن أطلقت عليها قذيفة الانذار». وقالت إن خمسة من الضباط المصريين توجهوا الى السفينة لتفتيشها، ولكن ربان السفينة رفض أن يقدم أوراقه، فاقتيدت السفينة الى شرم الشيخ حيث أجرى تفتيشها. وأكدت المذكرة تمسك مصر بحقها فى السيادة على مياهها الاقليمية، وقالت ان التفتيش كان طبقا للقانون الدولى، فمصر تعتبر نفسها فى حالة حرب مع اسرائيل، ولها ـ بالتالى ـ حقوق الدولة المحاربة فى فرض الحظر على تلك الدولة».

كان دفاع الحكومة الوفدية عن موقفها دفاعا بالغ الصلابة إلى الحد الذى دعا مجلة روزاليوسف، التى كانت تعارض الوفد فى ذلك الحين، إلى القول بأن حكومة الوفد قد وجدت فى هذا الحادث فرصة نادرة للظهور أمام الرأى العام المصرى بمظهر الاصطدام مع الانجليز! ولم تكن جريدة روز اليوسف تدرى فى ذلك الوقت أن الحكومة الوفدية كانت تتهيأ لأكبر صدام حقيقى مع الانجليز بالغاء معاهدة ١٩٣٦، ولمَ يكن صدامها مع الحكومة البريطانية حول السفينة «امبايرروش» تظاهرا، بل كان صداما حقيقيا.

حكومة الوفد الأخيرة واسرائيل (٣)

* الوفد فى ١٩٩١/٩/٤

رأينا فى مقالنا السابق كيف أحكمت حكومة الوفد الحصار البحرى على اسرائيل فى البحرالأحمر لالغاء أثر وجودها فى ميناء ايلات، ولم تكتف بمنع مرور سفن اسرائيل الحربية والتجارية، بل ومنعت أيضا السفن المحايدة المتجهة إلى اسرائيل من المرور قبل تفتيشها ومصادرة ما تحمل من سلع تعزز قوة اسرائيل، سواء كانت أسلحة وذخائر أو مواد كيماوية، أو وقود، أو نقود وسبائك وأوراق مالية وغيرها.

كما رأينا كيف استعانت اسرائيل بحلفائها الغربيين للدخول فى منازعات مع حكومة الوفد حول مرور السفن المحايدة، فدفعت بالسفينة البريطانية «امبايرروش» فى يوم أول يوليو ١٩٥١ لتحدى تعليمات التفتيش عند مرورها بمضيق تيران، مما ترتب عليه اجبار السلطات المصرية لها على الوقوف

والتفتيش بالقوة، وقيام أزمة حادة بين الحكومة البريطانية وحكومة الوفد، أكدت فيها حكومة الوفدتمسكها بحقها فى السيادة على مياهها الاقليمية، وأنها تعتبر نفسها فى حالة حرب مع اسرائيل، ولها حقوق الدولة المحاربة فى فرض الحظر على تلك الدولة.

ولقد اضطرت الحكومة البريطانية ازاء صلابة حكومة الوفد إلى التسليم بالسيادة المصرية على مضيق تيران، وبحق مصر الشرعى فى تفتيش سفنها التى تمر فيه إلى خليج العقبة أو القادمة منه. فقد ورد فى الكتاب الذى أرسله السفير البريطانى «رالف ستيفنسون» إلى وزير الخارجية الوفدى يوم ٢٩ يوليو ١٩٥١ أنه كُلف من قبل حكومته بأن يبلغه بأن«المملكة المتحدة مستعدة للاتفاق بشأن السفن البريطانية، فيما عدا السفن الحربية، تلك السفن التى تمر رأسا من السويس إلى الأدبية أو إلى العقبة، وذلك بأن تقوم السلطات الجمركية المصرية فى السويس أو الأدبية، بعد تفتيش السفن ومنح شهادة بذلك، باخطار البحرية المصرية فى تيران، حتى لاتقوم باجراءات زيارة أخرى لتلك السفن. ومن الناحية الأخرى ستخضع جميع السفن البريطانية للاجراءات العادية حينما تمر بمياه مصر الاقليمية».

وقد أجاب الوزير الوفدى بأن الحكومةالمصرية تقبل الترتيبات المشار اليها فى كتاب السفير البريطانى، وذلك تطبيقا لما لمصر من حقوق فى موانيها ومياهها الاقليمية.

وواضح أن هذا الكتاب الذى أرسله السفير البريطانى لوزير الخارجية الوفدى، يمثل أقوى اعتراف من جانب بريطانيا بحقوق مصر وسيادتها على مياه العقبة، صدر حتى ذلك الحين. ولم يكن هذا الاعتراف سهلا، لأن الحصار البحرى الذى فرضته حكومة الوفد على اسرائيل كان يضر بالمصالح البريطانية، التى كانت تتضرر من منع ناقلات البترول من نقله إلى اسرائيل حيث معامل التكرير البريطانية فى حيفا، وكان هذا هو السبب فى اتفاق المصالح البريطانية مع المصالح الاسرائيلية فى انهاء هذا الحصار، ومحاولة بريطانيا استغلال وضعها الاحتلالى فى مصر ومعاهدة التحالف المصرية البريطانية.

على كل حال، فبينما كان هذا الاشتباك يجرى بين الحكومة البريطانية وحكومة الوفد حول خليج العقبة، كانت اسرائيل تفتح جبهة أخرى لفتح قناة السويس! ففى يوم ١١ يوليو طلبت إلى مجلس الامن أن يتخذ اجراء ضد الحظر الذى فرضته مصر على السفن التى تمر فى قناة السويس قاصدة اسرائيل، بدعوى نقض مصر ثلاث اتفاقيات دولية، هى: اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية قناة السويس الخاصة بالمرور فى القناة .

وقد نوقشت هذه الشكوى فى جلسات المجلس المنعقدة فى ٢٦ يوليو و١و١٦ و٢٧ و٢٩ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٥١، حيث دارت معركة تاريخية هامة خاضتها حكومة الوفد ضد اسرائيل والدول الاستعمارية التى تساندها.

كان الأساس الذى استندت اليه اسرائيل هو أن مصر «ليس من حقها أن تستعمل حقوق الدولة المحاربة، لأنه لاتوجد حالة حرب بين مصر واسرائيل، وأن حرية المرور فى أعالى البحار فى الممرات المائية المؤدية اليها هى حجر الزاوية فى بناء القانون الدولى».

وقد رد الدكتور محمود فوزى، مندوب مصر الدائم فى نيويورك، بأن لجنة الهدنة كانت قد توصلت فى بحثها إلى قرار نهائى هو أنه ليس من حق لجنة الهدنة المشتركة أن تطلب إلى الحكومة المصرية منع التدخل فى أمر السلع المارة بقناة السويس، ومادام أن قرار اللجنة نهائى، فلا يجوز اعادة طرح المسألة على مجلس الأمن.

ثم استشهد بأقوال الفقهاء فى بيان الفرق بين الصلح والهدنة، ليصل إلى أن حالة الحرب بين مصر واسرائيل لم تزل قائمة، وأن الهدنة ليست الا وقف أعمال اطلاق النيران، ومع ذلك يظل حق مصر فى تفتيش السفن التجارية للمحايدين قائما لا يمس، وينطوى هذا الحق كذلك على حق الحصار البحرى، وحق ضبط مصادرة المهربات الحربية. وذكر أن مصر لم تستخدم كامل الحقوق المخولة لها. .

وفى أول أغسطس استدل الدكتور فوزى فى جلسة مجلس الأمن بعدم مراعاة اسرائيل لحرمة الهدنة، وعدم تنفيذها قرارات الأمم المتحدة فى مسألة فلسطين، وعدم سماحها للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم، وعدم تعويضهم عن ممتلكاتهم - فى تبرير ما تتخذه مصر من اجراءات.

وقد رد المندوب البريطانى بأنه طالما أن القتال قد توقف، فلا يمكن القول بأن مصر تواجه أى تهديد بالهجوم من جانب اسرائيل، ولا يمكن تأييد حجتها فى ممارسة حقوق الدولة المحاربة. وقال ان القيود المفروضة على مرور السفن فى قناة السويس قد ترتب عليها منع ناقلات البترول من الوصول إلى معامل التكرير فى حيفا، الأمر الذى سبب لبريطانيا خسائر مالية كبيرة. وقدم فى يوم ١٥ أغسطس مع فرنسا والولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو حكومة الوفد إلى رفع القيود التى فرضتها على التجارة والملاحة العالمية فى قناة السويس.

على أن الدكتور محمود فوزى - باسم حكومة الوفد - اختصم كلا من فرنسا وهولندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة، وطالب بردها عن التصويت، باعتبارها أطرافا فى النزاع! واستدل بأن هولندا سبق أن احتجت على حكومة الوفد أكثر من ثلاث مرات فى منتصف أغسطس١٩٥١، واحتجت تركيا مرة واحدة على الأقل، وبريطانيا مالايقل عن عشرة احتجاجات، والولايات المتحدة اثنى عشر احتجاجا، وفرنسا اثنين وعشرين احتجاجا. وطلب استفتاء محكمةالعدل الدولية فى جواز اشتراك هذه الدول فى التصويت.

على أن مجلس الأمن، فى مناخ السيطرة الاستعمارية، أصدر قراره فى أول سبتمبر ١٩٥١ بدعوة مصر لرفع القيود المفروضة على السفن المارة بقناة السويس وعدم التدخل فى أمر تلك السفن، بحجة أنه لايمكن تبرير هذه القيود بأنها تتخذ دفاعا عن النفس، لأن الهدنة تتسم بطبيعة الدوام، ولأن الاجراءات المصرية تجافى الأهداف السليمة والرغبة فى اقامة سلم دائم فى فلسطين، وهو الأمر الذى أبرمت من أجله الهدنة.

على أن حكومة الوفد،اعتبرت قرار مجلس الأمن مجرد«توصية» غير ملزمة، وليس من شأنه التأثير على حقوق مصر المستمدة من قواعد

القانون الدولى التقليدية فى هذا الشأن. ومضت فى اجراءاتها فى تفتيش السفن فى مياهها الاقليمية وموانيها جميعا، بما فيها مينائى بور سعيد والسويس، لضبط الشحنات المشبوهة، ومصادرتها، واحالة أمرها إلى مجلس الغنائم.

وقد كان هذا هو الموضوع الذى ورثته ثورة يوليو، وظلت محافظة عليه حتى وقع العدوان الثلاثى على مصر فى سنة١٩٥٦، وتمكنت اسرائيل من احتلال كامل سيناء، ولم تنسحب منها الابعد أن استبدلت قوات الطوارئ الدولية بالقوات المصرية فى شرم الشيخ، لتكفل حرية الملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران بموافقة عبد الناصر الصامتة، وينتهى الحصار المصرى على اسرائيل فى البحرالأحمر.

وقد كان مرور الملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران يوم أول مايو١٩٥٧فى عهد ثورة يوليو هو بداية التراجع أمام اسرائيل، وهو الذى أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن، ولم تكن كامب ديفيد هى بداية التراجع، كما زعم البعض فى سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات عين شمس الذى يرأسه الدكتور صلاح العقاد، واستفزنى للرد عليه بهذه السلسلة من المقالات، حماية لتاريخنا من التزييف.

حكومة الوفد الأخيرة والقوة الجوية المصرية

* الوفد فى ١٩٩٢/٢/١٥

التاريخ قاض عادل وحكم منصف للحكام والعهود والأحزاب، ولايستطيع أن يفلت من ادانته أو انصافه أحد. وعندما قامت ثورة يوليو المجيدة آثر ضباطها أن يحتكروا لأنفسهم الوطنية والعمل الوطنى، بل قاموا بعملية استيلاء غريبة على تاريخ مصر، فاعتبروا أن تاريخ مصر يبدأ بثورة يوليو وأرادوا أن يدفنوا تاريخ الوفد، بل زعموا أن عبد الناصر هو أول حاكم وطنى لمصر، ونسوا أن سعد زغلول على رأس حكومة الشعب المنتخبة فى عام ١٩٢٤ كان هو أول حاكم وطنى مصرى فى العصر الحديث، وحذفوا اسم مصطفى النحاس من كتب التاريخ ومسحوا نضاله وانجازاته مدى ربع قرن، لكى لايعرف شباب المستقبل شيئا عنه، وحتى لايبقى فى ذاكرته سوى اسم الزعيم الأوحد جمال عبد الناصر، وأغضبهم وفاء الشعب المصرى العظيم

الذى خرج فى أحلك سنوات الدكتاتورية ليشيع جثمانه إلى مقره الأخير، فنكلوا بالأوفياء وزجوا بهم فى السجون.

ولكن التاريخ يطارد ضباط يوليو بالحقائق، ويأبى الا أن يبرز انجازات الوفد فى حقل العمل الوطنى، فتخرج لنا الجامعات المصرية من وقت لآخر بعض الرسائل العلمية التى تكشف الستار عن بعض جوانب الحكومات الوطنية.

وربما كان آخر هذه الرسائل تلك الرسالة الهامة التى كتبها اللواء طيار جبر على جبر، وحصل بها على درجة الدكتوراه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا، عن: «القوة الجوية بين السياسة المصرية والاسرائيلية، من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢» وصدرت فى كتاب عن « المكتبة الأكاديمية» مذيلة بـ٥٤وثيقة من وثائق الأرشيف البريطانى.

ففى معالجة الدكتور لواء طيار جبر على جبر لتطور القوات الجوية فى الفترة السابقة على ثورة يوليو، تعرض لسياسة حكومة الوفد الأخيرة تجاه القوات المسلحة عامة والقوات الجوية خاصة، فقال ان هذه الحكومة اتجهت منذ ايامها الأولى فى الحكم الى تدعيم القدرات الدفاعية المصرية،عن طريق حشد الطاقات العربية فى مواجهةاسرائيل، وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة، ثم محاولة تدبيراحتياجات هذه القوات من العتاد والأسلحة والطائرات .

ولتحقيق الغرض الأول قامت حكومة الوفد باحباط محاولة اسرائيل اختراق الصف العربى من خلال اتصالها بالملك عبد الله لعقد اتفاقية صلح وعدم اعتداء بينها وبين الأردن، واستصدرت من جامعة الدول العربية قرارا لايجيز لأية دولة من دول الجامعة أن تتفاوض فى عقد صلح أو اتفاق سياسى منفرد مع اسرائيل.

وفى الوقت نفسه، ولتقنين التعاون العسكرى بين دول الجامعة العربية، دعت حكومة الوفدالى عقد معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين هده الدول، ووافق عليها مجلس الجامعة فى الثالث عشر

من أبريل سنة ١٩٥٠ لتعزيز الأمن الجماعي لدول الجامعة. فطبقا للمادة الثانية من هذه المعاهدة اعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أي من دول الجامعة العربية، اعتداء عليها جميعا. ولذلك فانها عملا بمبدأ الدفاع المشترك تلتزم بالمبادرة الى معونة الدولة المعتدى عليها، واتخاذ التدابير الفورية ـ بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ـ لرد الاعتداء واعادة الأمن والسلام الى نصابهما.

ونلاحظ في هذا الصدد أنه عندما ما وقع العدوان الثلاثي على مصر، لم تكتف الدول العربية بالوقوف موقفا سلبيا من معاهدة الدفاع العربي المشترك، بل ان دولة كالعراق وقفت موقفا تحريضيا في حث انجلترا وفرنسا على الهجوم على مصر بعد تأميم قناة السويس! وعندما وقع العدوان الثلاثي بالفعل كانت الأغاني التي تذيعها اذاعة بغداد تكشف عن روح التشفي بنكبة قطر عربي شقيق! وكانت طريقة عرض الأخبار واضحة في التحيز الى اسرائيل وانجلترا وفرنسا، اذ كانت تسارع بنشر كل خبر يضر بمصلحة مصر قبل أن تنشره أية دولة محايدة تحترم نفسها، رغم أن مصر لم تكن في موقف بغي وعدوان على أحد، وانما كانت تدافع عن نفسها ضد عدوان امبريالي صهيوني.

والمهم هو أن حكومة الوفد الأخيرة كانت في ذلك الحين تعمل على زيادة ميزانية وزارة الحربية، وترفع الاعتمادات المخصصة لاحتياجات القوات المسلحة بصفة عامة، والسلاح الجوي بصفة خاصة. ويتضح ذلك من تحليل ميزانية وزارة الحربية في السنتين اللتين تولى الوفد فيها الحكم، ففي ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ بلغت اعتمادات السلاح الجوي ١٧٦٣٠٠ر٥ مليون جنيه، وهو ما يمثل ١١ في المائة من اعتمادات وزارة الحربية خلال تلك السنة، بزيادة ٣٩ في المائة عن اعتمادات السنة السابقة. كما ارتفعت تلك الاعتمادات مرة أخرى في ميزانية السنة التالية ١٩٥١/١٩٥٢ لتصل الى ٧٣٥٥٦٥ر٧ مليون، وهو ما يماثل ١٦ في المائة من اعتمادات وزارة الحربية خلال ذلك العام ـ أي بزيادة ٥٤ في المائة عما كانت عليه في السنة المالية السابقة.

بل ان حكومة، الوفد الأخيرة شرعت فى الدخول فى حقل تصنيع الطائرات فى مصر، وسبقت بذلك حكومةالثورة، رغم اختلاف المناخ السياسى، فقد كانت حكومة الوفد تعمل فى ظل معاهدة ١٩٣٦ووجود قوات بريطانية فى مصر، بينما كانت حكومة الثورة تعمل فى مناخ استقلال وطنى كامل.

فبالاضافةالى اعتمادات السلاح الجوى السالفة الذكر، اعتمدت حكومة الوفد مبلغ ٦٤٢٢٥٤ر١مليون جنيه لانشاء مصنع الطائرات.وقد وصل الى مصرفعلا ثلاثة من خبراء مصانع «هاينكل» لبحث امكانيات هذه الصناعة فى مصر. وكانت حكومة الوفد تزمع التعاقد مع شركة «هاينكل» لا ستخدام خبراء ألمان فى مصانع الطائرات المصرية محل البريطانيين. وكان هدف حكومة الوفد تصنيع طائرة مصرية مقاتلة خالصة، سواء من ناحية هيكلها أو محركها، رغبة فى جعل صناعة الطائرات بمنأى عن المؤثرات الخارجية. وقامت بالفعل بانشاء مصنع لصناعة طائرات التدريب، وتم انشاؤه واستكملت احتياجاته. أما مصنع الطائرات المقاتلة فقد تم انشاء الجزء الأكبر منه.

على أن فشل المفاوضات بين حكومة الوفد وبريطانيا على حل قضيتى الجلاء والسودان، وما أدى اليه من اعلان النحاس باشا الغاء معاهدة ١٩٣٦، واعلان الحكومة النضال فى القناة ضد القوات البريطانية، دفع بالموقف إلى اتجاهات أخرى، وفتح صفحة جديدة فى تاريخ مصر.

ويتضح من ذلك أن حكومة الوفد الأخيرة هى التى أسست صناعة الطائرات فى مصر، وهى التى وضعت أساس الاهتمام ببناء جيش وطنى سليم، ونحتت أحد الشعارات التى رفعتها ثورة يوليو ونسبتها إلى «ضباطها الأحرار»!

الفصل الثالث

أزمة المجتمع المصرى

عصر النصابين العظام!

* اكتوبر فى - الأحد ١٦ يونيو ١٩٩١، نشر تحت عنوان: النصابون تحت حماية القانون.

لست أدرى ماذا جرى لمصر وللشعب المصرى فى هذا العصر العجيب؟ ان ما نقرؤه فى الصحف من أخبار الحوادث اليومية، وما يصلنى من خطابات من القراء، قد جعلنى أوقن بأن تغييرا راديكاليا قد طرأ على فريق كبير من الشعب المصرى نقله من طبيعته الهادئة المسالمة المتدينة إلى طبيعة أخرى شرسة عدوانية بعيدة كل البعد عن الدين.

وهذا كله يحدث فى الوقت الذى نرى فيه ما نرى من مظاهر التدين من حجاب ونقاب، ومن ذقون وجلباب! ونرى طرقات مدن مصر تفترش بالحصير والسجاد يوم الجمعة بسبب امتلاء المساجد والجوامع! ويحدث أيضا فى الوقت الذى نرى فيه أصحاب الذقون والجلاليب ينصبون على أبناء

مصر باسم شركات توظيف الأموال، وينهبون الثروة القومية التى كانت جديرة بأن تسهم فى اصلاح اقتصاد مصر. ونرى عصابات الجماعات الاسلامية التى تكفر المجتمع المصرى تسطو على محلات المجوهرات وتنهبها باسم الدين!

ومعنى ذلك أن مظهر المجتمع شىء، ومخبره شىء آخر، صحيح أن الغالبية العظمى من المجتمع غالبية طيبة ومسالمة وأمينة، ولكن عدد النصابين فى المجتمع المصرى ارتفع إلى درجة لم تحدث فى كل تاريخه، وعدد الضحايا أصبح يعد بمئات الألوف، بل الملايين من البشر! ويكفى معرفة عدد ضحايا تجار الدين من شركات توظيف الأموال، الذى لم يسبق له مثيل.

نعم لم يسبق فى تاريخ المجتمع المصرى أن ارتفع عدد ضحايا النصب إلى مئات الألوف ، فقد كانت كل حوادث النصب حوادث فردية يقع ضحيتها فرد واحد أو جملة أفراد ، ولكن لم يسبق أن وقع مئات الألوف ضحية نصب بضعة أفراد قلائل! وقد كانت كل حوادث النصب لاتبلغ قيمتها أكثر من بضعة ألوف من الجنيهات ، ولكنها لم تبلغ أبدا الملايين ، ناهيك عن عشرات الملايين ، بل وألوف الملايين من الجنيهات ، فان قيمة مادفعه ضحايا الريان فقط (وعددهم ـ للعلم ـ ١٨٠,٠٠٠ ضحية) بلغت ألفا وسبعمائة مليون جنيه ، وهو مبلغ فلكى لايخطر ببال بشر ، وهذا ما دخل جيب فرد واحد هو السيد أحمد الريان !

والأغرب من ذلك ، والأشد خطورة ، مايظفر به النصابون فى المجتمع المصرى من حماية فريدة ، وعناية فائقة، ورعاية من جانب الدولة لا مثيل لها ، بل تنازلات لايوجد مثلها فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية .

وعلى سبيل المثال ، صفقة الريان التى أزالت عن كاهل السيد الريان ما يزيد على مليارين من الجنيهات ! أى ألفى مليون من الجنيهات :

خمسمائة مليون منها بحساب سعر الدولار على السعر القديم ، ومائتى مليون بإزالة الضرائب ، وثلاثمائة مليون باستبعاد ماحصل عليه المودعون من «أرباح »، وألف مليون بحساب الفوائد على الايداعات ـ وهذا الحساب أعده خبير فى الحساب هو الصديق الدكتور فرج فودة فى مقال قريب له أبدى فيه اعجابه الفائق بمحامى الريان، ووضعه فى مراتب عظماء هذا القرن فى الاقتصاد! وقد نسى توصية الرئيس مبارك بتعيينه وزيرا من وزراء الاقتصاد! ومع ذلك فإن هذه الصفقة مازالت فى علم الغيب وقد تنفذ وقد لا تنفذ!!

ومنذ بضعة أشهر سوت «الهدى مصر» حالات عملائها المنصوب عليهم! وخصمت الأرباح، وأعطت شيكات لكل منهم على البنك الوطنى المصرى. وعندما قدم هؤلاء العملاء الشيكات إلى البنك، فوجئوا بأنهم قد نصب عليهم مرة أخرى بعد أن تنازلوا عن نصيبهم مقابل الشيكات! فقد كانت هذه الشيكات بدون رصيد! والطريف أن بعض الأصدقاء طلبوا منى التأكد بنفسى من البنك بأن الشيكات بدون رصيد، وحين اتصلت بالبنك، وعرف الموظف اسمى، اذا به ينخرط فى شكوى خاصة به، تماثل شكاوى المنصوب عليهم! فقد أبلغنى بأنه أودع مدخراته فى شركة بدر، وهرب صاحبها خارج مصر! وطلب منى ملحا التوسط لدى الحكومة للقبض على النصاب وإعادته إلى مصر، وايداعه السجن!

هذا ـ اذن ـ هو عصر النصابين العظام! الذى لا يماثله الا عصر النصابين فى عصر سعيد باشا والخديو اسماعيل. والفرق هو أن النصابين فى القرن التاسع عشر كانوا ينصبون على الحاكم، ولكن النصابين فى القرن العشرين ينصبون على المحكومين! كما أن النصابين فى عصر سعيد واسماعيل كانوا من الأوروبيين، ولكن النصابين فى الثلث الأخير من القرن العشرين هم من المصريين. ولكل عصر نصابوه! كما أن لكل عصر دولة ورجالا!

وإلى جانب هذا اللون من النصب يوجد لون آخر يقع ضحيته شبابنا الأبرياء، وهو النصب الذى يمارسه بعض أصحاب العمارات الذين يبيعون الشقق عدة مرات، قد تصل إلى ستين مرة، ثم يجمعون ما حصلوا عليه ويهربون إلى الخارج، أو يبقون داخل ديارنا العزيزة إذا تعذر الهرب، ويصرفون أمورهم بالرشاوى وغيرها، ويستمتعون بحياتهم كما يستمتع الذين هربوا إلى الخارج تماما!

وبعض هؤلاء يسعدهم الحظ بمحامين عظام مثل محامى السيد أحمد الريان، فيتمكنون من تأجيل القضايا إلى أجل لا يعلمه إلا الله، باستغلال ثغرات القانون، حتى يموت الضحايا من الغم واحدا وراء الآخر وتنقضى الدعوى، بينما النصابون يمارسون حياتهم رخية هانئة بما جمعوه من مال! وبارك الله فى القانون، ولعن الله الضحايا الذين يستحقون ما جرى لهم، لأنهم لم يعرفوا أنهم يعيشون فى عصر النصابين العظام!

ومن هؤلاء الذين يستحقون ما جرى لهم، الشاب المهندس الزراعى محمد صلاح الدين محمد، الذى كتب إلى منذ أيام خطابا طريفا يقول فيه إنه بعد تخرجه حرم نفسه من كل شىء لكى يجد لنفسه سقفا يعيش تحته، وأخذ يضع القرش على القرش والجنيه على الجنيه، حتى وجد وحدة سكنية بالعقار رقم ٢٦ شارع عثمان بن عفان بأول شارع الهرم عند المالكة حسنية خطاب أبو حسين، ولما كان لا يملك المال اللازم لدفع مقدم العقد فقد استدان حتى جمع مبلغ أحد عشر ألفا من الجنيهات، وظفر بتحرير العقد، وسجلت المالكة الذكية ألفى جنيه على عقد الايجار، وأعطته ايصالا بتسعة آلاف، ووعدته بتسليم الشقة فى يوم ١٩٩١/٣/١.

على أنه لم يكد يمضى شهران على تحرير العقد حتى استيقظ فى يوم أغبر - هو يوم الاثنين ٩٠/١٢/٢٤ كما يقول - ليقرأ فى جريدة الأخبار الغراء فى صفحة الحوادث خبر القبض على مالكة العقار، التى

ظفر منها بعقد الشقة بعد أن دفع لها أحد عشر ألف جنيه، لأنها قامت بتأجير أربع شقق فى عقارها لأكثر من ثمانين مستأجرا! (نعم ثمانين مستأجرا) وحصلت فى مقابل ذلك على نصف مليون جنيه!

ويقول الشاب المسكين إنه سقط من طوله، وتردد على دورة المياه عدة مرات! قبل أن يحرر فى مركز الشرطة بولاق الدكرور محضرا بالواقعة يوم ١٩٩١/١/٢ برقم ١٤٥ جنح أمن الدولة. ثم تناولت الصحف، خاصة جريدة المساء، فى عددها الصادر ١٩٩١/١/١٩ وقائع نصب السيدة حسنية خطاب، وأساليب المتهمة الملتوية لتعطيل الاجراءات ضدها. فقد تحدد يوم ١٩٩١/٥/٦ موعدا لنظر قضية هذا الشاب فى محكمة بولاق الدكرور، ولكن المتهمة لم تحضر، ولم يحضر محاميها كذلك، وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية لجلسة ١٩٩١/٦/١٠ للاعلان.

ويختم الضحية خطابه قائلا: «وبذلك يتضح أن المالكة المذكورة تراوغ لتأجيل قضاياها، كسبا للوقت، وهروبا من العدالة، علما بأنها تستطيع رد المبالغ التى حصلت عليها لأصحابها، لأنها تملك أربع عمارات تستطيع أن تتصرف فيها لسداد ما عليها من ديون لووجدت السلطة التى تجبرها على ذلك، ولكن هذه السلطة مفقودة! «والنتيجة أن مدخراتى ضاعت، والدائنين يحيطون بى، والعروس تهدد بالطلاق، والمستقبل أمامى مظلم حالك الظلام، بعد أن قتلت تلك المالكة فى قلبى الأمل وحب الحياة، لكى تستمتع هى وأسرتها بالحياة، فأين العدل، وأين الدولة؟».

وأرد على هذا الشاب قائلا: ان العدل موجود، والدولة موجودة، ولكن العدل بطىء، والدولة فى دوامة! فلم يسبق لحكومة فى كل تاريخ مصر أن واجهت مثل هذا العدد من النصابين، وتلك الألوف المؤلفة، والملايين «المملينة» من الضحايا، ولو كانت هناك سابقة واحدة لكانت الدولة قد استعدت لذلك بتعيين ألوف القضاة والمستشارين، ووسعت

وزارة العدل وضاعفت حجمها مائة ضعف على الأقل، وزادت من دور القضاء، بل بنت فى كل شارع دار قضاء، وحولت مصر كلها إلى ساحة قضاء. ولكن تاريخ مصر كله لم يشهد مثل هذا العدد من النصابين ، والضحايا، والعين بصيرة واليد قصيرة.

لذلك فإن القضاة يتناقصون ولايزيدون، لأن الحكومة حريصة على احالة كل من يبلغ سن الستين من المستشارين إلى المعاش، وهى تقوم بذلك بهمة مشكورة، فقد روى لى المستشار محمد مرشدى بركات أن هذا العام سوف يشهد احالة اكثر من ٦٥ مستشارا إلى المعاش! ومن هنا يتندر الكثيرون من المستشارين بأن الحكومة لن يهدأ لها بال الا اذا تخلصت من رجال القضاء جميعهم، ويمكن للضحايا معالجة أمورهم بأنفسهم، والثأر بأنفسهم ممن ينصبون عليهم دون حاجة للاستعانة بالقضاء فى هذا الشأن!

يضاف إلى ذلك أن حيل المحامين الذين يدافعون عن النصابين واسعة والحمدلله! وفى امكانهم ابقاء قضايا موكليهم منظورة أمام المحاكم حتى يموت الضحايا كمدا، أو يدخلوا مستشفى المجاذيب وينسوا أسماءهم شخصيا وأسماء النصابين! وعلى سبيل المثال، فقد ذكر الشاب المسكين فى خطابه أنه عندما حان يوم عرض نظر قضيته أمام المحكمة، غابت المتهمة، وغاب المحامى، فتأجلت القضية لجلسة أخرى! وفى الجلسة القادمة إن شاء الله سوف تكون هناك حيلة أخرى!

والسبب فى ذلك أن القانون المصرى لم يستطع حتى الآن ـ للأسف الشديد ـ أن يفرق بين قضايا النصب الصغيرة التقليدية، وقضايا النصب الكبيرة التى يقع فيهاعدد ضخم من الضحايا! فهو يعامل المتهمين على قدم المساواة، ويعطى الجميع الضمانات الكافية بدون تفرقة، وينسى القانون المصرى أن هناك فرقا جوهريا بين قضية نصب يرفعها أحد الأفراد على شخص ما، وبين حالة نصب يقع فيها عدد

يتجاوز العشرات والمئات والألوف ضحية للمتهم. ففى الحالة الأولى يجب تطبيق مبدأ أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، لأن اثبات الادانة فى حالة ما إذا كان المنصوب عليه فردا واحدا أمر عسير، اذ قد يكون المدعى ملفقا، والمدعى عليه بريئا، ولكن فى حالة ما إذا كان الضحايا يعدون بالعشرات والمئات، مثل ضحايا بائعى الوهم من أصحاب العمارات، أو فى حالة قضايا شركات توظيف الأموال، حيث الشهود يعدون بالألوف وعشرات ومئات الألوف، فكيف ـ بالله ـ تطبق قاعدة أن المتهم برىء حتى تثبت إدانته فى هذه القضايا؟ وكيف يعطى القانون المصرى لأمثال هؤلاء نفس الضمانات التى يعطيها لبقية المواطنين؟ أليس عدد الضحايا ـ وهم فى نفس الوقت عدد شهود الاثبات ـ كافيا للبت فى القضية فى جلسة واحدة لا تزيد ولا تنقص؟

نعم كيف يسمح القانون المصرى لمثل مالكة العمارة المذكورة بأن تستمتع بحريتها مطلقة السراح ـ بكفالة أو بغيرها ـ بينما ضحاياها يعيشون فى سجن كبير من الاكتئاب والغم والمشاكل الاقتصادية التى لا حصر لها؟

أذكر أن معيدة فى كلية تربية جامعة المنوفية تعرضت، منذ بضع سنوات طويلة، لحالة نصب من هذا النوع، بعد أن دفعت «دم قلبها» لنصاب من أصحاب العمارات، وضاع عليها المبلغ، ففقدت خطيبها، وفقدت الرغبة فى العمل والحياة، وقدمت استقالتها وعاشت فى داخل سجن كبير من الغم والاكتئاب إلى اليوم!

اننى أنقل هنا على لسان المقدم كمال الدالى، رئيس مباحث بولاق الدكرور، لجريدة الأخبار، السبب فى وجود مالكة العمارة المذكورة مطلقة السراح حتى الآن، فيقول ان سبب التأخير فى القبض على مالكة العمارات، رغم تداول القضايا ضدها فى المحاكم منذ ٣ سنوات، بطء اجراءات التقاضى فى مصر، الذى يتيح للمتهمين سبل الهروب ومزاولة أنشطتهم المخالفة للقانون.

وفى تحقيق لجريدة المساء يوم ١٩٩١/١/١٩ تبينت الجريدة أن المتهمة قد صدرت ضدها أحكام بالحبس لمدة ٤٠ عاما! ولكنها استغلت الضمانات القانونية التى تعطى لأمثالها الحق فى الطعن على هذه الأحكام ومعارضتها، للتنصل من تبعتها القانونية. فبعد معارضتها على الأحكام الصادرة ضدها أمام المحكمة، قامت بالطعن بالتزوير على توقيعها المذيل بالعقود المزدوجة! وذلك لمد وتطويل اجراءات التقاضى، والهروب من تنفيذ جملة الأحكام الصادرة ضدها فى القضايا التى تم الحكم فيها وفى بقية القضايا المثيلة التى لم يحكم فيها حتى الآن!

وهذا ليس له من معنى إلا أن الدولة فى دوامة بالفعل! فهى لاتكاد تعى الفرق بين قضية نصب على فرد، وقضية نصب على عشرات ومئات وألوف. فالنصابون فى حماية الدولة، وفى حماية القانون!

وعلى سبيل المثال أيضا قضية أحمد الريان! أليس من المثير حقا أن يتمتع هذا الرجل الذى أدخل التعاسة فى بيوت مئات الألوف من المصريين، وخرب بيوت مئات الألوف، والذى لا يوجد أى مجال للشك القانونى أو غير القانونى فى مسئوليته الجنائية عن تخريب الاقتصاد المصرى وحرمان الدولة من الاستفادة بمدخرات صغار المدخرين وكبارهم ـ أقول أليس من المثير للمشاعر حقا أن هذا الرجل ـ الذى لو كان يعيش فى ايران لنفذ فيه حكم الاعدام فورا ـ يتمتع بكل هذه الحماية القانونية، التى تعطيه الحق فى رد الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف رئيس محكمة الجنايات، بعد سنتين من نظر القضية، وأن يدلى بتصريح هام للصحف يقول فيه بجرأة إنه «يستخدم حقه القانونى فى طلب رد القاضى، لعدم اطمئنانه إليه»! أى أن أحمد الريان لا يطمئن للقاضى، رغم ثبوت نصبه على مئات الألوف من المواطنين، وثبوت تخريبه للاقتصاد المصرى، ولكنه يحتمى بالقانون الذى أهدره، وللدولة التى خرب اقتصادها، وأكثر من ذلك أنه يلقى من العناية فى حبسه الاحتياطى ما لا

يلقاه كبار المعتقلين السياسيين من رؤساء الدول! مع أن أى نصاب عادى لا يلقى سوى البهدلة. فكأن زيادة عدد الضحايا مبرر لزيادة العناية!

ومن هنا فإنى أناشد السيد رئيس الجمهورية شخصيا بكل ما أعرفه فيه من نزاهة وعدل، أن يتدخل لادخال الاصلاحات الضرورية على قانوننا المصرى، واجراء التعديلات التى تحمى الأبرياء، وتضرب على يد النصابين من هذا النوع الخطير بقسوة وعنف، حتى يرد للعدل اعتباره الذى أضاعه قصور القانون، ويحمى رعاياه من المظالم الفظيعة التى يلحقها بهم نصابو هذا العصر، فهو راعى هذا الشعب، وكلكم راع، وكل راع مسئول عن رعيته.

كما أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يستثنى رجال القضاء من قاعدة الاحالة إلى المعاش فى سن الستين - الا لمن يريد من السادة المستشارين الاحالة إلى المعاش باختياره - وذلك لتسيير عجلة العدل البطيئة، وعدم حرمان مصر من تلك الكفاءات الفقهية القانونية.*

كما أناشد الرئيس زيادة ميزانية وزارة العدل بما يسمح بتعيين المزيد، ورفع المرتبات بما يوفر الحياة الكريمة لقضاة مصر بما يتناسب مع المرتبات التى يحظى بها قضاة الدول الأجنبية، وذلك حتى يحفز القضاة على بذل قصارى جهدهم فى إعمال العدل، ويرد للمواطنين الاحساس بالثقة فى حماية الدولة لهم، خصوصا فى تلك المرحلة الحرجة من الأزمة الاقتصادية التى تأخذ بخناق جماهير الشعب، والتى تحاول الدولة محاصرتها وعلاجها بكل ما تملك من قوة.

---

* فى أثناء طبع هذا الكتاب أصدر السيد رئيس الجمهورية قراراً بقانون برفع سن الاحالة للمعاش لرجال القضاء إلى ٦٤ سنة.

علامات استفهام حول المجتمع المصرى!

* أكتوبر فى ١٩٩١/٧/٧

لم أكن أتصور أن المقال الذى نشرته لى «أكتوبر» منذ أسبوعين عن القيم المتغيرة فى المجتمع المصري، وظهور جرائم نصب واغتيالات لم يسمع بها مجتمعنا على مدى تاريخه - سوف يلقى ما لقيه من ردود فعل لدى القراء! فقد اتصل بى الكثيرون وقلوبهم تملؤها المرارة مما يصادفهم فى حياتهم من صدمات أخلاقية وخيانات، وبعضهم اعترف لى بأنه أصبح يحس بالغربة فى هذا المجتمع بعد أن غابت منه فضائل عاشت فيه زمنا طويلا، وضاعت منه فى زحمة الانفتاح والصراع على المصالح بين الرفاق والزملاء، بل بين الأخوة والأشقاء.

وفي لقاء جمعنى ببعض الأصدقاء أثير موضوع هذا المقال، وتبينت أنه فجر مواجع كثيرة فى نفوس الكثيرين، وإذا بزخم من القصص والحكايات

تتدفق من الجميع توضح كم تغيرت القيم، وتبدلت العادات، وتراجعت الفضائل.

وكانت لى وجهة نظرى التى عبرت عنها لهذا الجمع، والتى هى محصلة سنى العمر، وهى أنه من الخطأ الفادح أن ننظر إلى الناس بوصفهم ملائكة، وإنما هم بشر يعيشون فى العقد الأخير من القرن العشرين. ولأنهم بشر يعيشون فى العقد الأخير من القرن العشرين، فهم وحوش متحضرة، بمعنى أنه تتوافر فيهم كافة النوازع التى تتوافر فى الوحوش، من غيرة وأنانية وجشع وعدوانية ونهش اللحوم. ولكن لأنهم متحضرون فإنهم يغلفون كل هذه النوازع بأغلفة حضارية، فهم يتقنون اخفاء غيرتهم وأنانيتهم وجشعهم وعدوانيتهم علانية، ولكنهم فى الخفاء يعملون على اشباع هذه النوازع.

فهم يشبعون الغيرة عن طريق منع الخير عن الوصول إلى مستحقيه ممن يغارون منهم، وهم يشبعون الأنانية عن طريق الاستئثار بكل منفعة متاحة وحجبها عن غيرهم، وهم يشبعون الجشع عن طريق التكالب على المادة بكل طريقة، وبعضهم يلجأ إلى الأساليب غير الشرعية وغير الأخلاقية تحت غلاف قانونى، كما فعل أصحاب شركات توظيف الأموال، وكما فعلت السيدة حسنية خطاب التى باعت ٤ شقق لثمانين فرداً. وتلقت أحكاما بالسجن لمدة أربعين عاما!

وبالمناسبة فقد قتلت هذه السيدة بعد نشر مقالى بأقل من أسبوع! ولم يقتلها ضحاياها وانما قتلها ضحية أخرى خفية، هى زوجها! ولم يقتلها وحدها وإنما قتلها مع رجل آخر! ولعل المدعى الاشتراكى ينتبه إلى حقوق الضحايا فلا تضيع تحت أية حيلة من حيل البيع أو التنازل للرجل الآخر القتيل أو لغيره!

أما نهش اللحوم فهذه عادة مشتركة يلجأ إليها الوحوش غير المتحضرين كما يلجأ إليها الوحوش المتحضرون على السواء! وكل الفرق هو أن الوحوش غير المتحضرين هم أكثر شراسة من الوحوش المتحضرين!

فهم ينهشون علانية وبشجاعة، والآخرون ينهشون خفية وفى جبن وخسة، ولكن النهش واحد! وقد خصهم الله تعالى فى كتابه الكريم بآية تقول: «أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا»؟

وقلت: إن السلوك الأمثل للانسان المتحضر هو أن يتعامل مع الوحش المتحضر بأدب واحترام وود واستعلاء، وألا يدير له ظهره أبدا! وأن يستألفه بأداء الخير له كلما أمكن، وبالتنازل له عما يمكنه التنازل عنه فيما لا مساس له بكرامته، واظهار الحزم والقوة والبطش فيما فيه هذا المساس، وأن يحب هذا الوحش المتحضر بقدر ما يستطيع، فالحب معد! والحب ليس مجرد عاطفة رقيقة كما يتصور البعض، وإنما هو سلاح فعال وناجح يجرد خصمك من غيرته وأنانيته وجشعه وعدوانيته. ولو كان فى وسعى أن أنصح أحدا لنصحته بأن يحب خصمه، بشرط ألا يكون هذا الخصم خسيسا،فالخسيس محصن تحصينا طبيعيا ضد كل أنواع الحب والاحترام والود، والخسة أدنأ صفات البشر، ولذلك يُنصح للمرء بأن يتجنب الخسيس كما يتجنب الوباء والمرض!

والمهم أن بعض القصص التى رواها بعض الحضور عن تدهور القيم فى مجتمعنا قد فاقت كل خيال. فقد روت صديقة أنها استأمنت جارة لوالدتها فى احدى مدن الدلتا على شقتها بعد أن ماتت هذه الأم، وأعطتها مفتاحا لكى ترعى الشقة فى غيابها. وكان الأبناء يعتزون بهذه الشقة لأنها تربطهم بموطنهم الأصلى بعد أن تفرقوا فى مدن الجمهورية، فكانوا يقضون فيها أجازاتهم بعد أن يتجمعوا فيها باعتبارها بيت الأسرة. وفى يوم من الأيام تلقت مكالمة تليفونية من صديقة تعيش فى البلد تقول إنها رأت عفش الشقة ينقل على عربات لجهة غير معلومة! ولم تصدق الصديقة أن هذا العفش يمكن أن يكون عفش الأسرة، فقد كانت مطمئنة إلى أن الشقة تحت رعاية الجارة العزيزة، التى هى فى نفس الوقت قريبة للأسرة ويربطها بها رابطة النسب، كما كانت واثقة من أن ذلك لا يمكن حدوثه لأن مفتاح الشقة مع الجارة العزيزة. ومع ذلك فقد

اتصلت تليفونيا من القاهرة بالجارة تستفسر منها عن صحة الرواية التى نقلت إليها، ولكن الجارة طمأنتها إلى أن كل شىء على ما يرام، وليس لها أن تخشى من شىء مادامت الشقة تحت رعايتها.

ولم تلبث الحقيقة أن ظهرت، فقد تبين أن الجارة العزيزة قد نقلت عفش الشقة التى استؤمنت عليها إلى دكان! وأغلقت هذا الدكان على العفش، ولم تخطر الصديقة التى استأمنتها على الشقة، وأعطت الشقة لابنتها لكى تتزوج فيها!.

وتقول صاحبة الرواية فى حزن: إنها وأشقاءها، وكلهم يشغلون مراكز مرموقة، رفضوا أن ينزلوا بأنفسهم إلى مستوى بلاغ النيابة عما جرى، والدخول فى منازعات قضائية حول الشقة والعفش، بسبب صلة القرابة والنسب مع الجارة العزيزة! بل انهم حتى لم يعرفوا مكان الدكان الذى جرى فيه تخزين عفش الأسرة. ومع ذلك فان الجارة العزيزة بعد سنوات تذكرت أن الدكان يمكن تأجيره، فأخذت فى مطالبة الصديقة وأشقائها وشقيقاتها بالحضور لبيع العفش لاخلاء الدكان حتى يتسنى تأجيره والانتفاع بايجاره!

والغريب فى كل هذه القصة ليس فى وقوعها، وانما فى وقوعها ممن هم ليسوا فى حاجة لارتكابها! فهم ميسورو الحال جدا، ويملكون أرضا وأملاكا، كما أنهم فى نفس الوقت متدينون! ومع ذلك فلم يغنهم تدينهم المزيف عن خيانة الأمانة، الأمر الذى يدل على أن الدين فى واد، والمعاملة فى واد آخر! مع أن الرسول الكريم قرر بصراحة تامة قاطعة أن «الدين المعاملة». لقد انفصل الدين عن المعاملة فى مجتمعنا، وهو أبرز مظاهر التدهور فى القيم التى احتفظ بها مجتمعنا طوال تاريخه.

قال صديق آخر ضاحكا: لا جناح على هذه الجارة فيما فعلته، فهى مجرد قريبة، ولكن ما بال الأشقاء فى هذه الأيام؟ لقد كانوا فيما مضى عزوة وعصبة، فأصبحوا حربا على بعضهم البعض بسبب المادة! وروى

أنه ينتمى لأسرة بورجوازية صغيرة كانت تملك مضربا للأرز تم تأميمه بفضل غباء النظام الناصرى الذى لم يفرق بين بورجوازية صغيرة وبورجوازية كبيرة، وتحول إلى القطاع العام الذى أهمل المضرب، فتكهنت آلاته، بعد أن كان يصدر إلى الخارج ! وتحول المضرب إلى أرض خراب تستخدم فى تخزين الأرز!

وفى خلال ذلك كله كانت حسرته على انتزاع ملكية الأسرة بدون وجه حق تدفعه إلى تلمس الوسائل لاستعادتها، وفكر فى شراء أرض المضرب، وتلقى عرضا من شركة المضارب ببيع الأرض له مقابل مائتي ألف جنيه، وقبل العرض، وسدد ٢٥ ألف جنيه بالفعل، ورأت الشركة ـ فيما يبدو ـ أنه لا يجوز لها البيع الا بالمزاد العلنى، وإذا به يرى أشقاءه يوم المزاد يقفون مساندين لمنافسه! وإذا بالمزاد يعلو حتى وصل إلى قرابة نصف المليون جنيه! وهو يظن أن الشركة سوف تلتزم بالاتفاق المبدئى معه. وإذا بأرض لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذى قدرته الشركة، ترتفع قيمتها ـ بفضل أشقائه ـ إلى ثلاثة أضعاف هذه القيمة! والمشكلة أنها قيمة غير حقيقية لأن الأرض لا تساوى هذا المبلغ، وإذا به يقع فى مصيبة بفضل أشقائه. وأصبح الوضع يدعو إلى السخرية، فهو أشبه بمن سرق اللصوص مقتنياته، ولم ير سبيلا لاستردادها سوى شرائها من اللصوص، وإذا بأشقائه ينضمون إلى اللصوص فى المزايدة عليه!

قال صديق آخر ، بمناسبة الحرب بين الأشقاء فى هذه الأيام ، فإنى أقطن ناحية العباسية ، وكنت أعرف صاحب مصنع طرشى ، ربى أشقاءه وكان بارا بوالدته ، ولكن الأشقاء ماكادوا يشبون حتى انتزعوا منه مصنع الطرشى وألقوا به خارجه هو وأسرته ! ولم يملك الا أن يرفع عليهم قضية لا سترداد المصنع ، وساءت حاله المالية سوءا كبيرا ، وسافر إلى السعودية بحثا عن عمل فى مجال الطرشى ، ولكنه عاش فى عبودية تامة ، فعاد إلى مصر ، وحكمت المحكمة لصالحه ، وعندما أراد

التنفيذ إذا بأشقائه يتربصون به وبأسرته الصغيرة ، فضربوه ضربا مبرحا ، وأهانوا زوجته ، وحرروا محضرا لابنه الصغير بحجة اعتدائه عليهم، ولم يمكنوه من المصنع ، ولم يشعروا بأى عطف تجاهه وأسرته التى عانت كثيرا . أفلا يعتبر تصرف هؤلاء الأشقاء تجاه شقيقهم علامة على انهيار القيم فى مجتمعنا ، واكتساح المادة كل العواطف البشرية ؟ .

قلت: إن هذا الانهيار فى القيم على مستوى الأسرة يواكبه انهيار على مستوى المؤسسات . فالسرقات العلمية انتشرت انتشار الوباء ، وبعد أن كان الاستاذ الجامعى يثبت نفسه من خلال دراسة جديدة يكتشف فيها حقائق جديدة تفيد المجتمع والفكر الانسانى ، أصبح الكثيرون يلجأون إلى أعمال علمية سبق إعدادها فى صورة رسائل علمية أو كتب ، فينقلونها نقل مسطرة ، أو ينقلون جوهرها بمهارة وتحايل ، الأمر الذى دعا المجنى عليهم إلى رفع الأمر إلى القضاء أو إلى مجالس الجامعات والكليات ، ومع ذلك فإن السارقين ـ وهم أساتذة ـ يتبجحون ولا يخجلون ، ويشرفون على رسائل علمية بدلا من أن تنتزع عنهم ألقابهم العلمية ، بل إنهم يحتلون مناصب جامعية رغم معرفة الجميع بسرقاتهم ، وقد شهدت الصحف معارك من هذا النوع .

وضربت مثلا بحالة جديدة وصلتنى ، باعتبارى مقررا للجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة ، حين زارنى أحد الأساتذة الجامعيين منذ أسابيع قليلة (هو الدكتور أحمد الصاوى) ليقدم لى شكوى غريبة ولكنها شائقة، تقول إنه فى أثناء اشتغاله بالبحث عن منشورات الحملة الفرنسية فى باريس، عثر ـ بطريق المصادفة ـ على عدد كبير من وثائق الحملة التى تتصل بمختلف جوانب الحياة فى مصر طيلة السنوات الثلاث التى قضتها الحملة فى مصر، تتضمن عرائض من بعض الطوائف المصرية ورسائل خاصة من عدد من الشخصيات المصرية وغير المصرية إلى قادة الحملة، ومستندات مالية لمعاملات بين الفرنسيين والمصريين، وتعليقات

على الأحداث بخط بعض المسئولين عن الأحداث. وقد صور بعض ماله صلة مباشرة ببحثه، وأرجأ تصوير الباقي لضيق ذات اليد.

ثم فكر في الكتابة إلى لجنة التاريخ والآثار عن هذه الوثائق لتمويل عملية الحصول عليها، وأبدى استعداده للقيام بهذه العملية بنفسه، حيث أنه الوحيد الذي يعرف مكان وجود هذه الوثائق في باريس وضواحيها، دون أي مقابل مادي لشخصه. وقد دعته اللجنة للاجتماع بأعضائها بالفعل، ووجد منهم تحمسا للفكرة، وترحيبا بتوليه تنفيذها، وقررت اللجنة تكوين لجنة مصغرة لوضع الخطة التنفيذية تتكون من ثلاثة أعضاء كان هوواحدا منها، ولكن اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة، وتوفي أحد أعضائها، أما العضو الآخر فقد فوجيء به ينشر في الصحف أخبارا تدل على اتجاهه للاستئثار بالموضوع!

وبعد سنوات، حين كان في لندن، قام بزيارة البروفسور فاتيكيوتيس، الأستاذ بجامعة لندن، وإذا بالأخير يفاجئه بأن جامعة لندن قد وافقت على تمويل المشروع، الذي نسبه العضو الآخر لنفسه؟ وكان مقدار التمويل الذي عرضته جامعة لندن في عام ١٩٨٦ خمسة عشر ألف جنيه استرليني! ويقول الدكتور أحمد الصاوي إنه صعق! اذ كيف ينسب العضو لنفسه مشروعا لا يعرف تنفيذه؟ فهو وحده الذي يعرف أين توجد هذه الوثائق، وهو الذي يعرف أرقام الحفظ، كما أنه يعرف الفرنسية التي تمكنه من قراءة الوثائق، وهو ما لا يتوافر للعضو الذي نسب لنفسه المشروع! ويقول االدكتور الصاوي إنه لا يعرف ما تم في مشروعه، وان كان يعرف شيئا واحدا هو أن الوثائق التي كان مفروضا أن تكون اليوم في مصر، مازالت في مكانها في أضابير الأرشيف الفرنسي!

وقد قلت للأصدقاء :ان المسئول عن انهيار القيم على هذا النحو، هو الانفتاح. وهو أمر طبيعي يصاحب كل تغيير في علاقات الانتاج، فالقيم لا تعدو ـ في نهاية الأمر إلا أن تكون انعكاسا لعلاقات الانتاج، فإذا

كانت علاقات الانتاج رأسمالية، أصطبغت القيم بالصبغة الرأسمالية ، وإذا كانت اقطاعية اصطبغت القيم بالصبغة الاقطاعية ، وهكذا . ومن هنا، من الطبيعى أن تتغير العادات والسلوك وأنماط الحياة مع كل تغير فى كل علاقات الانتاج .

وقد ساعد على ذلك الأموال التى أتت مع المصريين الذين عملوا فى الدول العربية البترولية ، والتى أطلقت شهوة الاستهلاك فى نفوس الجميع إلى حد غير مسبوق . لقد أصبح فى وسع كل أسرة عمل عائلها فى دول الخليج أن تقتنى كل متطلبات الحياة المرفهة الحديثة من غسالات كهربائية وفيديو وتليفزيون ملون وأجهزة التكييف بالاضافة إلى السيارات ، الأمر الذى أوجد نماذج مترفة للحياة فى نظر الغير ، الذى لم يحظ بالعمل فى الخليج ، كان عليه أن يحتذيها بأى ثمن حتى لا يتخلف عن الركب ، وحتى لا تبدو الفجوة واسعة بينه وبين غيره ممن يتمتع بهذه النماذج .

وقد زاد من حدة هذه الرغبة ومن سعيرها الهزة الاجتماعية والاقتصادية العنيفة التى حدثت داخل كل أسرة . لقد كانت الأسر فى الماضى تنقسم إلى أسر فقيرة وأسر غنية ، ولكن مع عمل بعض أفراد الأسر فى الخليج وعدم سنوح الفرصة للبعض الآخر لهذا العمل انقسمت الأسرة الواحدة ، التى كانت فيما مضى فقيرة ، إلى قسم غنى يملك الامكانات الهائلة على الاستهلاك ، وقسم بقى على فقره ينظر فى حسد وغيرة إلى القسم الغنى ! وقد كان على هذا القسم الفقير أن يدبر حاله فى مصر ، فيسعى إلى الثراء السريع بكل الطرق وعلى حساب أى خُلُق!

وفى الوقت نفسه فإن القسم الذى اغتنى فى دول البترول فقد اتزانه لحد كبير ، وتطرق إليه الفساد من خلال الغنى السريع ، وقد انهارت أسر بأكملها لأن عائلها ظن أن مهمته فى الحياة هى أن يبقى مغتربا فى دول الخليج ، ويقوم بدور البقرة التى تحلبها أسرته الصغيرة التى تعيش فى مصر . إن كثيرا من الزوجات انهرن تحت الوحدة والثراء معا ،

وأردن الاستعاضة عن البقرة الغائبة بثور في مصر ! تدخل البهجة إلى نفوسهن التى تعيش في رفاهية غير مسبوقة ولكنها مليئة بالحرمان ! وقد شاهد مجتمعنا قصصا كثيرة رددتها الصحف ، كان أقساها تلك الزوجة التى استعانت بابنتها على قتل الوالد والابن الشقيق ! وقد قاد الثراء المفاجىء إلى فساد أكبر ، كما حصل مع حسنية خطاب التى باعت ٤ شقق لثمانين شابا مسكينا لكى تزداد غنى من الحرام ، مع أن ثروتها تكونت باعترافها من الأموال التى أرسلها لها زوجها الذى كان يعمل فى احدى دول الخليج ، وقد حكم عليها بأربعين سنة سجنا ، وقتلها زوجها مع الرجل الآخر !

هذه النماذج من الثراء والاستهلاك غيرت قيم المجتمع المصرى ، خصوصا بعد أن عجزت الغالبية الجماهيرية الكاسحة عن الاحتفاظ بها بالأساليب القانونية الشرعية التى تتفق مع التقاليد والأخلاق والدين، فكان عليها تغيير هذه الأساليب إلى أساليب أخرى أكثر مرونة بالنسبة للأخلاق! ان التمسك بالأخلاق والقيم القديمة أصبح يسبب التعاسة والفقر والعوز للكثيرين! وقد انتقلت العدوى للقادرين، ومن هنا حدث التسابق على التحلل من الأخلاق، وانهارت القيم!

البيروقراطية المصرية وموهبة تعذيب المواطنين..

* اكتوبر فى - الأحد ٣ نوفمبر ١٩٩١ نشر تحت عنوان: موهبة تعذيب المواطنين ومواهب اخرى.

شعبنا له تاريخ طويل فى تحمل عذاب الادارة، وتقبل مرمطتها بصبر جميل وبال طويل، بل منافقتها أيضا، وتقديم الهدايا والرشاوى لاستجلاب رضائها أو تجنب غضبها وسخطها. فهو يعلم أن مصلحته معلقة بها، وراحته وشقاءه مرتبطان بكلمة يصدرها موظف صغير «غلبان كحيان»! قد لا يملك قوت يومه، ولكنه يملك خراب البيوت وعمارها، وتدويخ «أجعص جعيص» فى البلد بحثا عن ورقة صغيرة قد لا تخطر فى بال الشيطان نفسه، ولا يتصور أهميتها فى تقرير مصيره! أو استيفاء لاجراء ليس له مثيل فى أية إدارة محترمة فى العالم.

ولقد احتلت انجلترا مصر، وسيطرت على خديويها وسلاطينها وملوكها، كما سيطرت على حكوماتها وعلى مرافقها وشئونها الاقتصادية

والسياسية، ولكنها وقفت حائرة أمام الادارة المصرية! ولم تستطع أبدا أن تفتح مغاليقها، على الرغم من أنها وضعت على رأسها كبار موظفيها الانجليز والاسكتلنديين والايرلنديين!

وقد ظهر عجزها أمام الادارة في ثورة ١٩١٩. فحين أضربت كافة الطوائف في مصر عن العمل، ومنها الموظفون، استطاعت السلطات البريطانية أن تستعيض عن كل طائفة بأيد عاملة أخرى أجبرتها على العمل، فقد استعاضت - على سبيل المثال - عن الكناسين بالمسجونين، واستعاضت عن سائقي عربات الرش بالعساكر الهنود، وكان الجميع يعملون تحت حراسة الجنود الانجليز، ولكنها لم تستطع أن تستعيض عن الموظفين بأحد!

وعلى الرغم من أن إضراب الموظفين لم يتعد القاهرة إلى الأقاليم، وحتى بالكاد إلى الاسكندرية، فإنه شل إدارة البلاد، واضطر اللورد ألنبى إلى انذار الموظفين بالعمل فورا أو تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة! لقد كان في وسع ألنبى أن يحل جنديا انجليزيا محل أى مصرى يعمل في أى مكان، ولكن لم يكن في وسعه أن يحل أى رتبة انجليزية محل موظف مصرى صغير، لأنه سوف يقف عاجزا أمام شبكة الاجراءات الادارية المصرية المعقدة التي ليس لها مثيل في العالم، والتي يتوقف عليها تأمين أو ضياع مصالح العباد.

ولقد كدت بنفسى أن أفقد فرصة الحصول على مهمة علمية إلى لندن - على فائدتها وأهميتها الكبرى - لسبب لا يخطر في بال عاقل أو مجنون!. فقد طلبت إدارة البعثات منى أن يضمنني ولى أمرى! وظننت الموظف يمزح، فقد كنت أستاذا مساعدا بجامعة المنوفية، وكنت صاحب أسرة وولى أمر أولاد وبنات، وبالتالى كنت ولى أمر نفسى. ولكن الموظف أصر على أن يأتي ولى أمرى بنفسه ليضمنني! ولما قلت له إن ذلك متعذر لوفاة ولى أمرى منذ وقت طويل! طلب منى أن آتى بولى أمر آخر

من الصف الثانى أو الثالث من أقربائى. ولما قلت له إننى فى مركزى العلمى والأدبى والاجتماعى لا أستطيع أن ألجأ لقريب من الدرجة الثانية أو الثالثة ليكون ولى أمرى! قال الموظف فى بساطة: اذن فلا سفر ولا مهمة علمية!

وعرضت عليه ضمانة بعض الأصدقاء من الأساتذة والكتاب والسياسيين، فأفهمنى بحسم أن ضمانة هؤلاء لا قيمة لها أمام القانون. وكان على أن أخضع للأمر الواقع، ولجأت إلى شقيقى الأصغر مصطفى ـ وكنت بمثابة ولى أمره ـ ليكون ولى أمرى! ولم يصدق هذا أذنيه، ولكنه قبل جذلا مسرورا، ومازال فى بعض المناسبات يذكرنى بواجب طاعة ولى الأمر!

ولكن البيروقراطية المصرية تملك من الأحابيل ووسائل تعذيب المواطنين وتعطيل مصالحهم وتدويخهم وإذلالهم، ما لا يخطر على عقل بشر. ولعلى تناولت بعض هذه الوسائل فى كثير من مقالاتى، وشرحت كيف تتفنن هذه الادارة فى التنكيل بالمواطنين، سواء عن طريق طول وبطء الاجراءات، أو عن طريق اختراع اجراءات ليس لها مثيل فى العالم، أو عن طريق اصدار قرارات بالحظر أو الاباحة لا صلة لها.بالواقع المصرى. وقد أطلقت على ذلك كله اسم فساد الادارة، وتعفن الادارة. وطلبت من الحكومة المسارعة بالتخلص من هذا الفساد إذا أرادت لعملها فى خير الناس النجاح.

بل لعلى كتبت أشبه الادارة بموتور السيارة، وقلت إنه لا توجد على ظهر البسيطة سيارة تسير بموتور فاسد، وعلى أى إدارة، سواء كانت ادارة حكومة أو إدارة قطاع عام، أن تصلح إدارتها قبل كل شىء إذا أرادت النجاح فى عملها. وهذا الاصلاح يتضمن تبسيط الاجراءات والرقابة والمحاسبة الفورية.

وضربت المثل بفترة عمادتى لكلية التربية حين كنت أجلس بنفسى فى مكاتب الادارة لمعاينة العملية الادارية وتبسيط اجراءاتها وضبط

ايقاعها، وقلت ان اصدار شيك من حسابات الكلية قبل عمادتى كان يستغرق أسبوعا أو أسبوعين بعدما كان فى اليوم نفسه، أو [illegible] كل موظفى القسم المختص بخصم ثلاثة أيام من مرتباتهم فى حالة التأخير. وحيث جازيت احدى الزميلات بأن يخصم ثلاثة أيام من مرتبها «لركوبها» أحد الخطابات فى مكتبها شهرا!

ولدى فى بعض من هذا المقال حكايتان غريبتان تكشفان حجم الفساد فى مكاتب السجل المدنى المنتشرة فى مصر، وتفضحان العقلية الادارية المتعفنة التى تشرع لهذه المكاتب، والتى تدبرها، والتى تقوم بالعمل فيها. وأرجو من القارىء أن يسيطر على نفسه وهو يقرأ هاتين الحكايتين وما مر به أبطالها من أهوال.

والقصة الأولى يرويها رجل يشغل أعلى المناصب فى سلك الهيئة القضائية، وهو السيد المستشار محمد مرشدى بركات، نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة، وهو أقدر بحكم منصبه الرفيع على الحكم على الأمور. فقد ذكر أنه توجه وابن شقيقته محمود، المتوفى والده، إلى مكتب سجل مدنى الوايلى، لاستخراج صورة من شهادة ميلاده، لتقديمها للجامعة. وبعد تجهيز الأوراق الرسمية المطلوبة فى هذا الخصوص، فوجىء بالموظف المختص يعلن أن الدفتر المقيد به ابن شقيقته قد ضاع! وقد ظن المستشار محمد مرشدى بركات أن المسألة بسيطة، مادام ابن شقيقته يحمل بطاقة شخصية معتمدة من الدولة، ومقيد بها تاريخ ميلاده، ولكنه فوجىء بالقول بأن هذه البطاقة لا تفيد شيئا فى هذا الصدد، وإنما عليه التوجه إلى مصلحة الأحوال المدنية فى العباسية لعمل اللازم!

ولم يملك المستشار الا الاذعان، فانتقل إلى المصلحة المذكورة فى العباسية ليفاجأ بأن المسئولين فيها لا يعرفون كيفية التصرف فى هذه المشكلة! فقد أحاله العميد المختص إلى أحد العقداء فى الدور الثانى،

وهذا أعاده مرة أخرى إلى العميد، وانتهى الأمر بأن «طلب إليه التوجه إلى الدفتر خانة فى المبنى نفسه لمن يدعى «سيد»! وهو نائم، ولكن بعد مرور ساعة من بحث «سيد» عن الدفتر، عاد إلى المستشار خاوى الوفاض، طالبا منه التوجه إلى من يدعى «جمال» بالدور الخامس. وقد أمكن العثور على هذا الـ «جمال» فى احدى الغرف، ليطلب من المستشار العودة فى اليوم التالى حيث يحتاج الأمر إلى مزيد من الوقت!

ولم يملك المستشار مرة أخرى الا الاذعان، وعاد فى اليوم التالى إلى السيد جمال، ليتلقى مفاجأة غير سارة، هى ضرورة التوجه إلى مدينة فوة بكفر الشيخ للاستفسار من مكتب السجل المدنى فيها عن السبب فى تعطل ورود صورة قيد البطاقة الشخصية الخاصة بابن شقيقته الى مصلحة الأحوال المدنية، رغم مرور ثلاث سنوات على استخراج هذه البطاقة!

ولم يملك المستشار محمد مرشدى بركات الا الاذعان مرة أخرى، فسافر إلى فوة، وأنهى المهمة، وعاد إلى المصلحة، التى طلبت منه التوجه إلى مكتب صحة العباسية لاستخراج صورة الشهادة.

ومع ذلك كله فلم يتيسر استخراج صورة الشهادة إلا بعد أن سافر المستشار مرة أخرى إلى دمنهور، للحصول من مدرستها، التى كان ابن شقيقته ملتحقا بها، على شهادة الميلاد الأصلية، ليسلمها فى مكتب صحة العباسية، الذى احتفظ بها وديعة ثمينة لديه، وأعطى المستشار صورة منها!

فهل فهم القارىء من هذه القصة الطويلة شيئا؟ وهل فهم لماذا يدفع المستشار ثمن ضياع الدفتر المقيد به اسم ابن شقيقته من مكتب سجل مدنى الوايلى، وتدويخه بين مصلحة الأحوال المدنية فى القاهرة، ومكتب سجل مدنى فوة بكفر الشيخ، ومكتب صحة العباسية، ومدرسة دمنهور، ثم مكتب صحة العباسية مرة أخرى؟

وهل فهم القارئ العقلية المتعفنة اللئيمة التى رسمت هذه الاجراءات المطولة بهدف اذلال المواطنين وتعذيبهم وتدويخهم وافقادهم الثقة بوطنهم وحكومتهم وحاضرهم ومستقبلهم؟.

وللقارئ أن يسأل نفسه: ترى لوضاع أصل شهادة الميلاد كما ضاع الدفتر المقيد به اسم ابن شقيقة المستشار من مكتب سجل مدنى الوايلى، هل يفقد ابن شقيقه المستشار وطنه ومواطنته، ويصبح بلا هوية، بعد أن ضاع الدفتر وضاع أصل شهادة الميلاد؟

المذهل أن ابن شقيقة المستشار يحمل بطاقته الشخصية المدون بها تاريخ ميلاده، والمعتمدة من الدولة، والتى يستخدمها فى كل مناحى الحياة، ومع ذلك فلم تفد هذه البطاقة الشخصية فى اثبات تاريخ ميلاده!

ويقول المستشار محمد مرشدى بركات إنه فى احدى لقاءاته بالسيد العميد مدير مكتب سجل مدنى الوايلى، سأله قائلا: أليست بطاقة محمود محمد عبدالله بركات، ابن شقيقتى، بطاقة رسمية، ومعتمدة من الدولة لا ستخدامها فى اثبات شخصيته وهويته فى كل ما يتطلب هذا الاثبات؟ وألستم تستوقفون المارة فى الطرقات طالبين منهم ابراز هذا البطاقة عند الاشتباه، فإذا ما أبرزوها أخليتم سبيلهم، والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يضبط بدون مثل هذه البطاقة؟ وألا تستخدم هذه البطاقة الشخصية فى البنوك فى صرف عشرات بل ومئات الألوف من الجنيهات؟ فكيف لا يعترف بها السجل المدنى، وكيف لا تعترف بها مصلحة الأحوال المدنية؟

ولم يحر العميد جوابا، فهو فى منصبه لا يعدو أن يكون منفذا لما يصدر إليه من الأوامر. ولكن هذه الأوامر تصدرها عقلية فاسدة متعفنة ومعقدة كما ذكرت، فأين نلقى التبعة: هل نلقيها على المنفذين أو نلقيها على المشرعين؟ وهل هناك أمل فى اصلاح إدارة بهذا الفساد؟.

هذه - على كل حال - هى القصة الأولى. أما القصة الثانية فهى أنكى ! وترتب عليها تدويخ سيدة عدة أشهر فى مكاتب السجل المدنى،

تركت فيها عملها وبيتها للحصول على شهادة الميلاد الثمينة دون جدوى.
وقد روت هذه السيدة، ووالدها عضو مجلس شورى، أنها توجهت إلى مكتب سجل مدنى إمبابة للحصول على شهادة معافاة من التجنيد لولدها الوحيد والمتوفى والده. فطلب اليها بطاقة والده العائلية، وشهادة وفاته، وشهادة ميلاد الابن. وقد أجابت بأن بطاقة زوجها العائلية قد سلمت لقسم مصر القديمة كمستند لاستخراج بطاقة عائلية لها. فطلب منها رقم بطاقة الزوج المتوفى لعمل كشف قيد عائلى. وقد أمضت عدة شهور حتى تمكنت من الحصول على رقم بطاقة الزوج من سجل مدنى العباسية!

أما بالنسبة لاستخراج شهادة ميلاد ابنها، فقد تصورت أن الأمر سيكون أسهل، ولكنها عندما توجهت إلى مكتب سجل مدنى شبرا لهذا الغرض، فوجئت بأن صورة قيد الميلاد التى قدمها لها المكتب تحمل خطأ فادحا، فقد كان اسم الأم هو اسم الأب نفسه فى البيانات الخاصة بالوالدين! وظنت أن هذا الخطأ يمكن اصلاحه بسهولة، لأن المنطق والعقل يقضيان بأن اسم الأم لا يمكن أن يكون هو اسم الأب نفسه! وأن المكتب سوف يقوم بالاصلاح على الفور، خصوصا وقد كلفها ذلك ٥٤٠ قرشا، وخصوصا أيضا أنها قدمت للمكتب صورة طبق الأصل من شهادة ميلاد ابنها معتمدة ومختومة من جهة العمل التى يعمل بها، وهى شركة عثمان أحمد عثمان، وموضح بهذه الصورة اسم الأم.

على أنها فوجئت بأن المكتب يعتمد صورة قيد الميلاد المغلوطة، ولا يعترف بصورة شهادة الميلاد الصحيحة! لقد قالت لها الموظفة المسئولة ان الموظف (الذى وصفته بأنه حمار!) قد نقل اسم الأم خطأ بنفس اسم الأب،، ولكنها حتى تثبت صحة اسمها، عليها أن تأتى بشهادة ميلاد ابنها الأصلية من محل العمل، لكى يحتفظ بها مكتب السجل المدنى بشبرا ويعطيها صورة طبق الأصل من هذه الشهادة.

ولم تصدق الأم أذنيها، ولم تفهم الحكمة فى هذا الطلب، فإذا كان الموظف «الحمار» ـ حسب وصف زميلته له ـ قد ارتكب خطأ فى نقل اسم

الأم، فما هى الصعوبة فى أن يصحح خطأه، وينتقل من سلك الموظفين الحمير إلى سلك الموظفين الآدميين؟ خصوصا وأن الأمر لا يكلفه إلا نقل الاسم الصحيح من صورة شهادة الميلاد الأصلية المعتمدة من جهة العمل، وهى مقدمة مع الأوراق؟

ولكن الكارثة الحقيقية أن رئيس مكتب السجل المدنى، وهو برتبة عقيد، أصر بدوره على ضرورة حصول الأم على شهادة الميلاد الأصلية من جهة العمل التى يعمل بها الابن، رغم أن لديه صورة طبق الأصل من هذه الشهادة مختومة من جهة العمل! ورغم أن الشهادة الأصلية تعطى للمواطن لا ليقدمها إلى مكاتب السجل المدنى للاحتفاظ بها، وإنما لاستخدامها فيما يراه من مصالحه. والغريب أكثر من ذلك أن العقيد ألقى بالتبعة على مكتب الصحة، مع أن صورة شهادة الميلاد المرفقة والمختومة من جهة العمل توضح أن مكتب الصحة لم يخطىء، وأنه كتب اسم لأم صحيحا فى شهادة الميلاد.

والقصة كلها ـ كما يراها القارىء ـ وقد رويتها بأمانة ـ هى صورة صارخة من صور التعفن الادارى، الذى لا أمل لهذا البلد فى أى تقدم بدون التخلص منه والقضاء عليه.

ففى الرواية الأولى نرى البطاقة الشخصية المعتمدة من الدولة، والتى هى الأساس فى التحقق من شخصية المواطنين واستخراج الجوازات والصرف من البنوك وأداء كافة مصالح الفرد ـ لا اعتراف بها فى مكاتب السجل المدنى بمصر، ولا تفيد شيئا فى اثبات تاريخ ميلاد المواطن، رغم أنها تصدر من مكاتب السجل المدنى!

وفى الوقت نفسه، فإن المواطنين يتحملون النتائج الفادحة التى تترتب على فساد الموظفين، وتبديدهم المستندات والدفاتر من مكاتب السجل المدنى، ويدوخون السبع دوخات فى أقسام القاهرة ومدن الأقاليم سعيا وراء اثبات تاريخ ميلادهم، ويتساوى فى هذه الدوخة رجل ذو مركز

رفيع يشغل منصب نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأرملة بسيطة! فالمرمطة تلحق بالجميع على يد موظفين كبار وصغار يحصلون على أجورهم من أموال الشعب لتعذيب المواطنين!

وفى القصة الثانية نرى العجب العجاب، نرى مكتب السجل المدنى بشبرا يصدر صورة قيد ميلاد مغلوطة، بل مزورة، تحمل اسم الأم بنفس اسم الأب، ولا يعتمد صورة شهادة الميلاد الصحيحة التى تحمل اسم الأم صحيحا! بل إن هذا المكتب يعتمد اللامعقول ويتجاهل المعقول! فلم نسمع فى التاريخ عن سيدة يطلق عليها اسم محمد أحمد علام! ولكن مكتب سجل مدنى شبرا يتجرأ على تقديم صورة قيد ميلاد رسمية لمواطن مصرى يزعم فيها أن أمه اسمها محمد أحمد علام! ويرفض اعتماد صورة طبق الأصل من شهادة الميلاد الأصلية التى تحمل الاسم صحيحا!

وأنت فى كل ذلك تشعر أنك فى مستشفى مجانين ولست فى إدارات حكومية محترمة! وأنك تتعامل مع إداريين آلوا على أنفسهم تعذيب المواطنين وتدويخهم والانتقام منهم، وتتعامل مع مشرعين إداريين صدأت عقولهم وخرفت ألبابهم وانسحبوا من العصر ـ العصر الذى وصل فيه الانسان إلى القمر، ولكنهم يعيشون فى العصور الوسطى!

فهل من مجيب؟ وهل نسمع من وزير الداخلية تفسيرا، أو وعدا بتحقيق ادارى، أو وعدا بإصلاح؟

المــــواطــــن المصـــــرى.. ورحـــلــة فــى جحيم الجهاز الحـــكـــومـى!

* اكتوبر فى ـ ١٥ ديسمبر ١٩٩١

حـــديثى عن مـــوهبـــة تعـــذيب المواطنين، نكأت جـروح الكثـيرين من القراء، الذين كتبوا إلى بوقـائع غريبة لا تحـدث فى بلاد واق الواق ناهيك عن بلد له مـوقـعـه الحضـارى الفـريد مـثل مـصــر، وهى وقــائع تتـجــاوز مكاتب السـجل المدنى، التى خـصـصـتُها بالحـديث، إلى مـيـادين أخـرى تتـعلق بشـتى مناحى الحـيـاة، مما يوضح أن المشكلة عـامة، وأن الضـمـائر فـسـدت، وأن الدين فى بلدنا مـجـرد لافـتـات وشـعـارات لم تتغلغل إلى قلوب البشـر، وانما تتخذه الجماعات الاسلامية أداة لمناطحـة النظام السـيـاسى، بدلا من أن توجـه جـهـودها لتـأصـيله فى النفـوس، وتحويل الجماهير الاسلامية شكلا إلى جماهير اسلامية جوهرا ومضمونا!

ويكفى أن أروى القـــصـــة، التى رواها لى تليفونيا المواطن أنور أحـمـد

طه، ليعرف القارىء أن الفساد الادارى وصل إلى النخاع، ووصل إلى من نسميهم ملائكة الرحمة فى المستشفيات الحكومية. فيروى القارىء، وهو قاطن فى ٩ شارع السرجانى، قسم الظاهر، أنه فى يوم ٢٦ الماضى (نوفمبر) وقعت له حادثة شج فيها رأسه، وحملته عربة الاسعاف إلى مستشفى بولاق أبو العلا، فوصل إلى هناك حوالى الساعة الثامنة صباحا، وحول إلى قسم الاستقبال لعمل اللازم. ولكنه فوجىء بالممرضة المختصة مع زميل يتناولان طعام الافطار، وطلبت منه الممرضة الانتظار حتى يفرغان من الطعام بينما هو ينزف!

ثم جاء الدكتور المختص، وظن المواطن أن الفرج جاء مع الطبيب، واذا يفاجأ بالعكس، فقد فوجىء بسيادته يستدعى سيدة كانت تمسح البلاط وفى يدها «خيشة»، ويطلب منها تنظيف الجرح! فنظفته حتى بدون أن تغسل يدها! وبعد ذلك كتب لاحدى بنات التمريض للقيام بتخييط الجرح! وهنا احتج المريض، وخشى على نفسه، وطلب إلى الطبيب أن يقوم بنفسه باجراء الخياطة، ونبهه إلى أنه ـ كما علم من الاسعاف ـ يعانى من نزيف داخلى، فقال له الطبيب: موش شغلك! وهنا هدد المريض بعمل محضر فى قسم البوليس! فاضطر الطبيب إلى اجراء الخياطة! ولاحظ المريض أنها تمت بدون تطهير! وأن الطبيب جرب فى رأسه ثلاث أبر، فشلت الابرتان الأوليان ونجحت الثالثة! وكانت نتيجة الخياطة بدون تنظيف أن الجرح تلوث «وضرب»! على تعبير المريض!

وقد اتصلت بالصديق الدكتور اسماعيل كامل، مدير مستشفى المطرية، ورجوت منه قبول علاج هذه الحالة، فرحب سيادته، وتوجه المريض إلى مستشفى المطرية حيث أجرى له الجراح الدكتور صلاح الكردى اللازم.

والقصة ـ كما يرى القارىء ـ مؤسفة، لأنها تتعلق بواجب انسانى قبل أن تتعلق بواجب وظيفى. وهى لا تحدث فى أى بلد فى العالم غير مصر، حيث حياة البشر فيها لا قيمة لها، وحيث لا تتحرك السلطة فيها

للاهتمام بالمواطن الا اذا لقى حتفه على يد سائق سيارة، فتسارع السلطة إلى القبض عليه والتنكيل به، حتى ولو كان المواطن هو الذى ألقى بنفسه تحت عجلاتها! أو يلقى المواطن حتفه على يد قاتل، فترتفع قيمته فى عين السلطةإلى مستوى الملوك وحكام الدول! حتى ولو كان قاطع طريق! ومن هنا هذا الاهمال الذى لقيه المريض فى مستشفى بولاق أبو العلا العام الحكومى، رغم أوامر وتعليمات وزير الصحة الدكتور محمد راغب دويدار!

على كل حال، وكما ذكرت، فان موهبة تعذيب المواطنين لا تقتصر على مجال دون آخر، بل تنتشر فى جميع المجالات، وتتحالف فيها القوانين الادارية القديمة التى صاغتها عقلية لا تثق فى الجماهير، لأنها عقلية متعالية متأثرة بالعقلية العثمانية القديمة، مع الموظف المصرى الذى يحاول تقليد الموظف الاستعمارى القديم فى احتقار الجماهير والتنكيل بها والتعالى عليها.

وكل ذلك يبدو طبيعيا فى بلد شرقى مثل بلدنا، ولكن الأمر غير الطبيعى هو استعصاء هذا الداء على الدواء. فكما كتب لى من الزقازيق الأستاذ حليم فريد تادرس، موجة الفلسفة المعروف، فى خطاب مشوق بليغ:

«لطالما طغت على حياتنا فى مصر فى نصف القرن الأخير دعوات ملحة لابراء جهازنا الادارى من أمراضه، اتخذت لها عناوين رنانة من قبيل «هز الجهاز الادارى» و«الثورة الادارية»، و«القضاء على البيروقراطية والروتين»! ثم لا تلبث أن تخبو وتنطفىء هذه الشعارات فور أن تشتعل، ويبقى الحال على ما هو عليه، أو أسوأ وأضل سبيلا، وعلى المتضرر أن يضرب دماغه فى أقرب جدار! وينسى الجميع أن اليابان دولة لا تملك موارد طبيعية، ولكنها تملك ادارة جيدة، وأن التقدم ليس فرقا بين أن تملك أو لا تملك، وانما بين أن تعرف كيف تدير بطريقة صحيحة أو لا تعرف»!

ثم يقول إنه تعرض فى الفترة الأخيرة لما أسماه «رحلة فى جحيم الجهاز الادارى المصرى»، رحلة عذاب عاشها بالطول والعرض والعمق نحو شهر من الزمان، متوسلا ولاهثا بين طوابق ومكاتب ثلاث مديريات هى: الصحة، والقوى العاملة، والأمن، فضلا عن الوقوف بالساعات ولعدة أيام، فى طوابير التدريب على الصبر، داخل صالات أحد فروع البنك الأهلى، أو تحت أشعة الشمس المحرقة أمام شبابيك تصاريح العمل وتصاريح السفر، التى تضع قيدا على نص فى الدستور هو: حق المواطن فى السفر والانتقال. وكل هذا العذاب كان يمكن تفاديه، لو أن العقلية الادارية المصرية اهتدت إلى انشاء ادارة مختصة بكل مصلحة تحمل اسم: «ادارة رعاية مصالح العاملين بالخارج»!

ويروى الأستاذ حليم فريد تادرس قصة رحلته فى جحيم الجهاز الادارى المصرى، فيقول إنها بدأت حين كتبت له ابنته الطبيبة العاملة بدولة خليجية، ترجوه فى أن ينوب عنها لدى جهة الادارة التى تتبعها فى مصر، فى طلب تجديد اجازتها الخاصة بدون مرتب، لعام آخر، وقد طوت خطابها على المستندات والأوراق اللازمة التى حصلت عليها من جهة عملها بالخارج موثقة «فور طلبها». ورجته ـ كما يقول ـ «أن يهيىء نفسه لهذه المهمة الشاقة بالتحلى بالصبر! واتباع سياسة النفس الطويل مع المستبدين الحكوميين المزروعين خلف المكاتب فى كل موقع عمل! وأن يتزود بعشرات من طوابع التمغة، والعديد من طوابع الشرطة فئة الجنيه، وعلبة سجائر من نوع «مارلبورو» على الأقل! وما إلى ذلك مما يقرب البعيد، وييسر الصعب، ويزيل العائق فى جهازنا الادارى! وحذرته من أن يتذرع بحق، أو يحث على أداء واجب، أو يتذمر من موقف، والا حكم على مهمته بالفشل، وأهيلت فى طريقه كل العقد! ولأنها طبيبة فقد أوصته بأن يستعين على مهمته بأقراص «كورترانكيل» المهدئة، وأخرى من نوع «كابوتين» الخافض لضغط الدم، وأن يضع تحت لسانه قرصا على الأقل من أقراص «ايزورديل» التى تحافظ على القلب! وألا يستهين بنصيحتها الطبية بل يحملها محمل الجد!

ويقول حليم فريد تادرس فى خطابه الطريف إنه، رغم وصايا وتحذيرات الابنة الطبيبة، حين توجه إلى مديرية الصحة المختصة لأداء مهمته، «داخ السبع دوخات»، ولف على «كعب داير»! مثل الذى يلفه المجرمون! صاعدا هابطا، وهابطا صاعدا، لأكثر من أسبوعين، ما بين مستنقع البدروم العائم فى مياه المجارى، حيث توجد ملفات خدمة العاملين! والطابق الرابع حيث توجد أقسام الماهيات والمعاشات والاجازات والتسويات - ولكل منها دور فى الترخيص بالاجازة! - وما بين البدروم والطابق الرابع مكاتب ومكاتب لابد من الوقوف بأبوابها بالساعات تنتظر دورك فى الدخول. وجميعهم - من البدروم إلى الطابق الرابع - يستخدمون لغة الإشارة! وعليك أن تدرب نفسك على فهم إشارات الأيدى والأصابع على طريقة «كل لبيب بالاشارة يفهم»! كما أنهم جميعا يتأخرون فى الحضور عن موعد بدء العمل نحو ساعة من الزمان، وكبيرهم فى شئون العاملين أكثرهم تأخيرا فى الحضور، وأكثرهم تبكيرا فى الانصراف! وهو يبدو دائما مثل الكاردينال الذى كفر!

ثم يقول إنه لم يكد يفرغ من جهة الادارة التى تتبعها ابنته، حتى انتقل إلى الشوط الثانى من عذابه ليقف فى «طوابير التدريب على الصبر» الممتدة إلى ما لا نهاية داخل أحد فروع البنك الأهلى المصرى، لسداد حصة التأمين والمعاشات والضرائب المفروضة على العاملين بالخارج - وكله بالدولار!

حتى إذا ما فرغ من ذلك انتقل إلى طوابير «مكتب الخبرة»، «التى نبتت نبتا شيطانيا فى مديريات القوى العاملة، لتعطيل المراكب السايرة! وهو اسم بغير مسمى، فلا خبرة لديهم ولا يحزنون»!

ويقول حليم فريد تادرس إنه لم يكد يخرج «مسحوقا» من رحلة الجحيم، وفى يمينه كل الايصالات والأوراق المطلوبة، حتى تبين أنه قطع نصف الرحلة فقط، وأن نصف الرحلة الآخر أشد عناء وعذابا! وعلى حد قوله: «قالوا سنحرر مذكرة بالموضوع للعرض على رئيس المصلحة وكيل

الوزارة، وفوت علينا بعد أسبوع يا حاج! ومر الأسبوع، وقصد الحاج - الذى لم تطأ قدمه بيت المقدس! - جهة الادارة، وهناك قالوا له - بلغة الاشارة - إن رئيس المصلحة وافق على الاجازة.

وتنهد «الحاج بغير حج»! كأنما ألقى عن ظهره جبل من الملح، وظن أن المسألة قد فرجت، ولم يبق الا الانتظام فى طوابير تصاريح العمل وتصاريح السفر، وإذا بهم يقولون: لا، لم تفرج بعد، فلابد من موافقة المحافظ! فقد سحب المحافظ الجديد بعض اختصاصات رؤساء المصالح التابعين له، وفى مقدمتها الترخيص بالاجازات الخاصة للعاملين بالخارج!.

وهنا تساءل «الحاج بغير حج» مندهشا: وهل لدى المحافظ وقت للنظر فى تجديد الاجازات الخاصة للعاملين بالخارج، وهو حق مقرر بالقانون؟ وهل يجوز أن ينشغل محافظ بمثل هذه الأمور الصغيرة، الا إذا كان قد تواضع جدا ونزل بنفسه إلى مستوى «باشكاتب»؟. ورد أحد الموظفين بخبث: وماذا فى ذلك؟ ألم تقرأ عن الخط الهمايونى الذى يحظر على الكنائس ترميم دورات المياه الا بقرار سلطانى؟. واقتنع حليم فريد تادرس بهذا التبرير، وانصرف «كالغراب الحزين، بعد أن ابتلع آخر قرص من أقراص «كورترانكيل» المهدئة، وآخر قرص من أقراص «كابوتين» «الخافضة لضغط الدم، ووضع تحت لسانه قرصين من نوع «أيزورديل» الحافظة للقلب!».

ويتساءل الأستاذ حليم فى ألم: «لِمَ كل هذا العذاب الذى يعانيه العاملون المصريون بالخارج، وهم الدجاجة التى تبيض ذهبا لمصر؟ ولماذا يلقون جزاء سنمار؟ ينزل الواحد منهم إلى وطنه فى أجازة سنوية قصيرة، ليأتنس بأهله، ويروح عن نفسه مشقة الغربة، فيقضون أجازاتهم فى المكاتب وطوابير الهوان سعيا وراء تجديد أجازاتهم، حتى يلعنوا اليوم الذى هبطوا فيه أرض مطار القاهرة! فإذا ما حصلوا على موافقة الجهة الادارية التى يتبعونها على الأجازة، يأتى قرار محافظ لتعقيد الأمر،

فـينقل إلى يده سلطة الموافـقـة، لتنام أوراق الاجـازة نوم العـوافى فى سكرتارية اللواء الوزير المحـافظ، وتتكوم تلالا وتلالا إلى حـين يجـد المحافظ فسحة من الوقت للنظر فيها! وتقلع بدونهم الطائرات التى حددوا سفرهم عليها، أو يتعرضون لجزاءات شتى فى جهات عملهم لعدم تواجدهم فى مقار أعمالهم، وفى مقدمة هذه الجزاءات الحرمان من مكافأة نهاية الخدمة، وهى مرتب شهر عن كل سنة عمل مع أنه توجد فى مصر المحروسة وزارة لشئون الهجرة والعاملين بالخارج، وقانون لحماية الهجرة ورعاية مصالح العاملين بالخارج، ووزارة للتنمية الادارية! واسمع كلامك يعجبنى، أشوف أمورك أكذبك!» .

ولكن هل انتهت متاعب الأستاذ حليم فى سبيل تجديد أجازة ابنته؟ إنه يبدأ رحلة متاعب أخرى من نوع جديد، ولكنها تتصل باجازة العمل أيضا!

فقد حصل ابنه على أجازة للسياحة لمدة ستة أشهر للسفر إلى المملكة العربية السعودية، حيث وفق فى الحصول على عقد عمل هناك، وأرسل عقد عمله موثقا إلى جهة العمل، وهى مديرية الطب البيطرى بمحافظة الشرقية، لتغيير الأجازة من أجازة سياحة إلى أجازة للتعاقد، وهو أمر مقرر فى القانون. وأرسل إلى والده لمتابعة تغيير صفة الأجازة.

واذا بالأستاذ حليم يفاجأ بقرار لمحافظ الشرقية بعدم امكان تغير صفة الأجازة إلى أجازة تعاقد، الا بعد حضور المتعاقد بشحمه ولحمه إلى الزقازيق لتغيير هذه الصفة بنفسه! ومعنى ذلك تكاليف سفر تصل إلى ثلاثة آلاف جنيه تقريبا! ولم يفهم الأستاذ حليم سببا لتحميل المتعاقد مثل هذه التكاليف الباهظة، مادام قد أرسل توكيلا رسميا لوالده يفوضه فى القيام بهذا العمل. فهل هناك فرق بين أن يقوم المتعاقد بشحمه ولحمه بهذه المهمة وأن يقوم بها بتوكيل رسمى؟ أليست القضية هى قضية الموافقة أو عدم الموافقة على تغير صفة الأجازة، وهذه القضية لا صلة لها بالحضور المادى أو الحضور بالتوكيل؟

هذا ماكتبه الأستاذ حليم! ولكنه نسى شيئا هاما هو أنه يعيش فى مصر، حيث أساس العمل فيها هو تعقيد الاجراءات وليس تبسيط الاجراءات. وحيث لم يظهر فيها إلى يومنا هذا مسئول ادارى واحد حاول تبسيط اجراءات العمل فى جهازه الادارى، وانما وجد على الدوام الذين يعقدون الاجراءات!

وأخشى أن أقول إن السيد محافظ الشرقية، وهو أستاذ فاضل أجله وأحترمه وأقدر حسن نواياه، قد عقد الإجراءات بدلا من تبسيطها، لأنه بدلا من أن يختصر اجراء أو اجراءين فى عملية تجديد الأجازة أضاف واحدا. وقد فعل نفس الشىء فى مسألة تغيير صفة الاجازة، فأضاف ضرورة حضور الطالب شخصيا إلى مصر من البلد الذى يعمل به، رغم عدم الحاجة إلى هذا الاجراء أصلا، لأن التوكيل الرسمى هو أمر معترف به فى كل بلاد العالم.

بل إن بعض الدول تستغنى عن هذا التوكيل ـ حتى فى المسائل المالية ـ إذا هى تحققت من سلامة العملية.

فأذكر أننى وبعض الزملاء المؤرخين حضرنا مؤتمرا علميا فى شتوتجارت بألمانيا، وكان لنا مستحقات مالية هى قيمة تذاكر السفر التى دفعناها من جيوبنا، ثم علمت وزميلى الدكتور صلاح العقاد أن المستحقات وصلت، ولكن بعد أن سافر زميلنا الدكتور يونان لبيب إلى مصر، وتأسفنا لأنه لن يحصل على مستحقاته الا بعد اجراءات مطولة ـ حسبما عهدنا فى مصر ـ وإذا بنا نفاجأ بالمسئولين عن الصرف يوافقون على تسليمنا مستحقاته بدون أى توكيل رسمى أو غير رسمى تركه معنا، واكتفوا بتوقيعى على استمارة الصرف نيابة عنه! ويومها تندرنا طول الطريق من شتوتجارت إلى القاهرة على الادارة المصرية ومخازيها!

وربما كان السبب الأول فى هذا الفرق بين سلوك الادارة الألمانية والادارة المصرية هو أن الادارة الألمانية تعرف أن رسالتها الأساسية هى

تسهيل العمل وتبسيط الاجراءات، بينما الادارة المصرية تعرف أن رسالتها الأولى فى الحياة هى تعقيد العمل و«لخبطته» وتحويل حياة الناس إلى جحيم!

فالقضية ـ كما يلاحظ القارئ ـ هى قضية حضارية بالدرجة الأولى! وما لم توضع فى هذا الاطار فلا فائدة من أى مناقشة أو حوار! ويمعنى آخر أنه على الدولة أن تفهم أنها إذا أرادت نقل مصر إلى المستوى الحضارى العالمى فعليها أن تطور قوانين العمل الادارى فيها على نحو يحقق مصالح المواطنين، ولا يعقد مصالح المواطنين!

وفى ذلك فهى لن تواجه لغزا مستعصيا، فهناك فى علوم الادارة علم يسمى علم تبسيط الاجراءات، وقد درسته شخصيا منذ زمن فى معهد الادارة العامة، قبل أن يتحول إلى «أكاديمية السادات للعلوم الادارية»، ويقوم هذا العلم على دراسة خطوات العمل، وحذف ما لا حاجة إليه. ويبدو أن أكاديمية السادات قد قلبت هذا العلم رأسا على عقب، وصارت تدرسه حاليا على أساس دراسة خطوات العمل و«إضافة» ما لا حاجة اليه! ومن سوء حظ جماهيرنا المصرية أن معظم قياداتنا الادارية الحالية ـ فيما يبدو ـ قد تلقت علم تبسيط الاجراءات فى أكاديمية السادات!

مشوار العدل الطويل

في كل ما يصلني من خطابات من القراء، وما أراه بنفسي، وما أتعرض له من تجارب، أزداد اقتناعا بأن قضية إقامة العدل في بلدنا تساوي في الأهمية، إن لم تزد في الأهمية، على إقامة الديمقراطية! وأنها يجب أن تلقى من عناية الدولة ما يتناسب مع أهميتها البالغة، لما لها من تأثير على الروح المعنوية للأفراد، وعلى إحساساتهم بأنهم يعيشون في مجتمع عادل يسارع إلى نصرة المظلوم، ويقتص له سريعا من الظالم.

ومن المعروف أن الظلم يتناسب طردا مع اختفاء الوازع الديني أو ضعفه، فكلما قلت خشية الناس من مراقبة الخالق، وتغلبت فيهم نوازع الأنانية والشر، وبعدت عن خواطرهم فكرة الموت، وتملكهم الوهم بأنهم ملكوا الدنيا ومن عليها، قست قلوبهم

* اكتوبر في ١٨ فبراير ١٩٩٠.

وتحجرت مشاعرهم، ولم يترددوا فى إنزال الظلم الفادح بخصومهم، وإلحاق الضرر بهم بكل وسيلة مهما انتهكت شريعة السماء.

وفى البلاد التى يسودها النظام الرأسمالى، ويسيطر فيه الأفراد على وسائل الإنتاج من شركات تجارية وصناعية ومالية وغيرها، يقع الظلم عادة من الأفراد، ضد الأفراد، وتكون مهمة الدولة الفصل بين المتنازعين، وإقامة العدل بين الناس، وتلك هى وظيفة الدولة الرئيسية إلى جانب وظيفة الأمن ووظيفة الدفاع عن الوطن.

ولكن فى بلد كبلدنا، حيث تسيطر الدولة على الهياكل الرئيسية للإنتاج وتكون أداتها فى السيطرة هى البيروقراطية المتمثلة فى الجهاز الإدارى الهائل الذى يتغلغل فى كافة المرافق، فإن الظلم يقع فى الغالب من قبل الدولة على الأفراد، وتتحول الدولة من دولة حامية إلى دولة معتدية، وتتحول وظيفة الدولة من إقامة العدل إلى إلحاق الظلم!

وهذا هو أحد جوانب المشكلة التى ألهمت سعد زغلول وصفه البليغ لعلاقة بين الحكومة والفرد فى مصر بأنها تشبه علاقة الصائد بالطائر! ونظرة الفرد للحكومة بأنها نظرة الطائر للصائد! الأمر الذى يقلب وظيفة الدولة رأسا على عقب، فتتحول من وظيفة إقامة العدل إلى وظيفة إنزال الظلم، وينقلب شعور المواطن تجاه حكومته بالتالى، فلا تصبح هى الحكومة التى توفر له الأمن والاستقرار والعدل، بل تصبح هى الحكومة التى تمسك فى يدها بسوط ظلم وعذاب تلهب به ظهره.

ومن هنا تكتسب وظيفة إقامة العدل فى بلد كبلدنا حجما أكبر من حجمها فى أى بلد آخر، فالعدل هو الوحيد الذى يستطيع أن يزيل من وجه الحكومة وصمة الظلم التى تلاحقها دون أن تكون لها إرادة فى ذلك، لأنه ظلم ينزل بالمواطنين بواسطة جهازها البيروقراطى الفاسد.

ولعلى فى أحد مقالاتى السابقة تحدثت عن العدالة البطيئة، وأثرت قضية تخصص القاضى كوسيلة من وسائل معالجة هذه المشكلة، لأن

التخصص يتيح للقاضى الفرصة للتعمق فى فرع القضاء الذى يتخصص فيه، ويضمن للمتقاضين وجود القاضى المتفقه الملم بدقائق الموضوعات والتباينات المتفرعة من القضايا، كما يضمن سرعة البت فى القضايا ويضمن أكثر من ذلك دقة وصحة الأحكام.

وقد وصلنى وقتها عدد كبير من الرسائل من السادة القضاة والمستشارين، أذكر منهم السيد المستشار أبو بكر الهلالى، رئيس استئناف القاهرة. والسيد المستشار عبداللطيف أحمد المحلاوى، رئيس محكمة مطوبس، والسيد المستشار محمد وهبه إبراهيم، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة، والسيد المستشار محمد سعيد العشماوى، رئيس محكمة أمن الدولة العليا ومحكمة الجنايات، والسيد المستشار محمد مرشدى بركات، والسيد المستشار جمال الدين صفوت رشدى طليب، المستشار بمحكمة استئناف القاهرة، والسيد المستشار ماهر صادق مرجان، المستشار باستئناف القاهرة - وكلها (وقد نشرت بعضها) توضح أهمية هذا التخصص وفاعليته فى تقصير مشوار العدل الطويل.

وفى هذا المقال أتناول جانبا آخر من جوانب هذا الموضوع الحيوى الخطير، وهو المختص بدور النيابة الإدارية، وذلك بمناسبة الحكم الذى صدر مؤخرا من المحكمة التأديبية لوزارتى الصحة والإسكان بمجلس الدولة برئاسة السيد المستشار محمود صبحى العطار، وعضوية السيد المستشار الدكتور عبدالفتاح عبدالحليم عبدالبر، والسيد المستشار الدكتور محمد ماهر أبو العينين، فى القضية المقامة من النيابة الإدارية ضد الدكتور إسماعيل كامل، مدير مستشفى بولاق الدكرور السابق، ومدير مستشفى المطرية التعليمى الحالى بعد أن انتدبه إليها وزير الصحة الدكتور محمد راغب دويدار فى شهر ١٩٨٩/٩.

فهذا الحكم، يدين النيابة الإدارية إدانة دامغة، ويثير - بالتالى - قضية الدور الذى يجب أن تلعبه النيابة الإدارية فى تخفيف العبء عن

القضاء من جانب وتقصير مشوار التقاضى الطويل من جانب آخر، وهو دور يبدو أن النيابة الإدارية لا تلعبه، بل تلعب فى كثير من الأحيان نقيضه!

ولى فى هذا الصدد تجربة، حين تطوعت مرة للشهادة فى صالح باحث من باحثى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، محال تعسفيا للنيابة الإدارية لوزارة الثقافة بمبنى التليفزيون، بتهمة مخالفة مقتضيات وظيفته بإباحته الاطلاع على مذكرات سعد زغلول لإحدى الباحثات. وكان التقرير المقدم ضده كيديا حيث أنى أنا الذى سمحت له باطلاع الباحثة بناء على توصية من الأستاذ الدكتور يونان لبيب بتسهيل مهمتها فى البحث، وكنت أنا السلطة العليا فى هذا الشأن، لأنى أنا الذى أتولى تحقيق مذكرات سعد زغلول بعقد مبرم بينى وبين الشركة، وأنا الذى منعت بنفسى الاطلاع على المذكرات إلا بإذن منى، لحماية حقوق التأليف والتحقيق، وأنا ـ بالتالى ـ الذى له الحق فى إلغاء الحظر إذا تحققت من حماية هذه الحقوق.

على أنى حين تطوعت بالإدلاء بشهادتى لصالح الباحث، وبرغم بساطة هذا المنطق، فإنى فوجئت بقرار النيابة الإدارية الذى أرسل إلى هيئة الكتاب يلقى بكل هذا المنطق عرض الحائط! وأغرب من ذلك وأطرفه فى الوقت نفسه، أنه أداننى! ـ برغم أنه لا يملك الحق فى هذه الإدانة، وطلب من الهيئة إنهاء تحقيقى للمذكرات!

وتذكرت القصة الشهيرة عن الشاهد الذى دخل قسم البوليس للشهادة فى حادثة فألبس التهمة وخرج منه معتقلا! ولم أجد من تفسير لهذه الواقعة الغريبة والطريفة إلا ما اعتبرته السيدة المحققة تجرؤا منى لأنى رجوت منها إنهاء اجراء شهادتى بسرعة نظرا لارتباطى بالتزامات جامعية علىَّ أداؤها!

وبطبيعة الحال فإن هذا التقرير لم يحمله أحد على محمل الجد فى هيئة الكتاب، لسبب بسيط هو أنى لست موظفا بالهيئة ولست خاضعا

لنظمها، ولأن الهيئة تعرف جيدا حقى فى الحظر والإباحة بحكم ما بينى وبينها من عقد. ولأن النيابة الإدارية ليست هى الهيئة التى تحدد من يشرف على تحقيق مذكرات سعد زغلول ومن لا يشرف.

والقصة كلها ـ وهى مهزلة ـ توضح كيف يمكن أن تلعب النيابة الإدارية دورا فى تعقيد الأمور، وإهالة القضايا أمام القضاء بما يثقلهم ويرهقهم، ويثقل المتقاضين ويرهقهم أيضا. وكيف يمكن أن تخفف من القضايا التى تطرح أمام القضاء، إذا هى أدت واجبها على الوجه المطلوب.

وهذا ما طرحه الحكم السالف الذكر بتبرئة الدكتور إسماعيل كامل مما نسبته إليه النيابة الإدارية، فقد اتهم النيابة الإدارية فى الوقت نفسه بمخالفتها الواجب فى إجراءات تحقيق المخالفات المزعومة التى نسبها إليه خصومه، كما اتهمتها أيضا بالتقصير وإساءة مباشرة التحقيق كما سوف نوضح.

والدكتور إسماعيل كامل طبيب ناجح معروف، تقلد العمل مديرا لمستشفى بولاق الدكرور الذى يقع فى منطقة سكانية عالية الكثافة من محدودى الدخل، وحمل عبء الإدارة فيه على مدى ثلاثة عشر عاما، تحول خلالها من مستشفى صغير محدود الإمكانيات إلى صرح علاجى كبير متسع الأرجاء، يضارع أكبر المستشفيات الاستثمارية بناء وتجهيزا وعملا ونظافة، الأمر الذى جذب إليه اهتمام وسائل الإعلام، وكرمه الرئيس السادات بمنحه نوط الامتياز فى العمل الاجتماعى، وأهدته النقابة العامة للأطباء درع الثقة وشهادة تقدير لجهوده فى تطوير هذا المستشفى حتى أصبح نموذجا مشرفا للمواقع الخدمية فى وزارة الصحة بل أصبح مزارا للوفود والهيئات الطبية الدولية التى تفد إلى مصر، واعترفت به كلية الأطباء الملكية رسميا بعد معاينة له كموقع مناسب لتدريب الأطباء المصريين الذين يتقدمون للحصول على درجة الزمالة شأنه فى ذلك شأن المستشفيات التعليمية بإنجلترا.

وكالعادة بالنسبة لكل ناجح من هذا الطراز، فإن الطوب أخذ ينهال عليه من أصحاب النفوس المريضة من خصومه ومن المنحرفين، وتمثل هذا الطوب فى الشكاوى الكيدية التى أخذت تقدم فى حقه إلى مختلف الأجهزة الرقابية! فقد اتهمته هذه الشكاوى بأنه قام بصرف أكثر من ١٣٥ ألف جنيه فى غير الأغراض المخصصة لها. ولم يقم بتسويتها على النحو الموضح بالأوراق، وأنه استخدم ٥٠ ألف جنيه قدمتها نقابة الأطباء لمستشفى بولاق الدكرور على ذمة الدفعة المقدمة للتعاقد على علاج الأطباء فى غير الغرض المخصصة له. بأن أودعها فى حساب الموارد المالية لصندوق تحسين الخدمة بمستشفى بولاق الدكرور، بما ترتب عليه من عدم الصرف منه على علاج الأطباء، وأنه قام بصرف ٣٥٠ ألف جنيه مخصصة لاستكمال قسم الطوارىء بالمستشفى بمفرده متجاوزا حدود اختصاصاته ومخالفا اللوائح المالية.

وكان من المفروض أن تحقق النيابة الإدارية هذه الشكاوى تحقيقا عادلا حتى تصل إلى النتيجة التى توصل إليها القضاء، بدلا من أن تضيف إلى أعباء القضاء بتقصيرها وتحيزها إلى الشاكين، ولكنها بدلا من ذلك أقامت الدعوى ضد الدكتور إسماعيل كامل وثلاثة آخرين بتهمة أنهم خلال الفترة من ١٩٨١/١١/٢٤ وحتى ١٩٨٨/١٢/٧ بمديرية صحة الجيزة «خرجوا على مقتضى الواجب الوظيفى، ولم يؤدوا الأعمال المنوطة بهم بدقة وأمانة، وأخلوا بقواعد ضبط الرقابة على الموازنة العامة وأتوا ما من شأنه المساس بالمصالح المالية للدولة»!

وقد جاء حكم المحكمة دامغا للنيابة الإدارية بدلا من أن يدمغ الدكتور إسماعيل كامل ورفاقه! وقاضيا ببراءة هؤلاء المتهمين ظلما. وقد ورد فيه ما يؤكد وجهة نظرنا التى بسطناها فى صدر هذا المقال، فذكر أن النيابة الإدارية كان واجبا عليها أن تلتفت إلى أن المخالفات التى تكشف عنها التحقيق تتصل فى المقام الأول بالوحدة الحسابية بالمستشفى، وليس بمدير المستشفى، بعد ما ثبت من تقرير الرقابة

الادارية المحرر فى ١٩٨٨/١١/٢٣ أن مقدم الشكوى كان يعمل فى وظيفة المراقب المالى ومدير حسابات المستشفى، وأنه تقدم بشكواه عقب صدور قرار بنقله من المستشفى فى ١٩٨٨/٤/٢١ نظرا لحصوله على مكافآت مالية بالمخالفة لطبيعة عمله بالمستشفى، وأن الثانى كان هو المدير المالى والإدارى بالمستشفى، وكانت النيابة الإدارية قد قامت بتوجيه الاتهامات إليه فى القضية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٥، وكلاهما كانا السبب فى إثارة هذه المخالفات بعد مدة طويلة من وقوعها، وكان هذا أدعى إلى مساءلتهما عن سبب عدم الإبلاغ عن هذه المخالفات قبل ذلك، أو بتهمة المشاركة فى وقوع المخالفات التى ظهرت من التحقيق، حيث كان كل منهم مسئولا من الناحية الفعلية عن أية مخالفة يمكن نسبتها إلى مدير المستشفى بوصف أنهما المنوط بهما مراقبة صحة صرف هذه المبالغ والاعتراض على صرفها بفرض عدم صحة ذلك الصرف. إلا أنه «من الغريب» كما يقول الحكم ـ أن تترك النيابة المسئولين عن الشئون المالية والمطالَبين بأن يستوفوا مستندات الصرف، ثم تقدم مدير المستشفى بمخالفات هى فى الأصل تتعلق بالشئون المالية والوحدة الحسابية!

ثم تتناول المحكمة الاتهام الأول وتصفه بأنه «غير قائم على أساس من الواقع» وتستشهد بمذكرة للإدارة العامة للتفتيش المالى بالمديرية المالية لمحافظة الجيزة، تقرر أن «المسئول عن عدم تسوية المبلغ المشار اليه هو» الوحدة الحسابية بمستشفى بولاق الدكرور»، ثم تقول إنه لم يقدم دليل من الأوراق على أن مدير المستشفى قد قام بصرف هذا المبلغ فى غير ما أعد له، وعلى العكس من ذلك، «فمن الثابت أن هذا المبلغ صرف فيما أعد له»!

كما تبرىء المحكمة المتهم من الاتهام الثانى الخاص بمخالفة التعاقد بين المستشفى ونقابة الأطباء، وتقول إن نقابة الأطباء لم تتقدم بشكوى فى هذا الخصوص حتى يتسنى محاسبة مدير المستشفى عن إخلاله بالعقد، وإن مدير المستشفى «لم يخالف القانون حين قام بإيداع هذا المبلغ

صندوق تحسين الخدمة، إذ لم يظهر من الأوراق أن هناك حسابا آخر كان يمكن إيداع هذا المبلغ فيه، فضلا عن أن الأوراق وطبيعة العلاج فى المستشفى تؤيد أن المبلغ كان لتخصيص جناح خاص بالأطباء وليس لإنشاء جناح مستقل ، وقد وافقت الشئون القانونية لمحافظة الجيزة على أنه ليس من أغراض الصرف، المقررة من حصيلة الاشتراكات، «إنشاء أو إقامة مبان». ثم قالت المحكمة إنه من الثابت يقينا أن مدير المستشفى لم يقم بالتصرف فى هذا المبلغ تصرفا ينطوى على إهدار له أو إساءة لاستخدامه، بل من الثابت أنه اتبع القواعد المتعارف عليها فى هذا الخصوص من إيداع المبلغ صندوق تحسين الخدمات، بما يتعين معه تبرئته من هذا الاتهام».

كذلك برأت المحكمة الدكتور إسماعيل كامل من الاتهام الثالث بصرف ٣٥٠ ألف جنيه لاستكمال قسم الطوارىء بالمستشفى بمفرده متجاوزا حدود اختصاصاته، وقالت إن هذا المبلغ ورد إلى حسابات المستشفى فى ١٩٨١/١١/٧ بموافقة وكيل أول الوزارة للشئون الصحية بطلب من مدير المستشفى بغرض «استكمال إنشاء قسم الطوارى»، وعليه فلا يكون هناك أساس لما تتهمه به النيابة من تجاوزه لحدود اختصاصه أو عدم الحصول مسبقا على موافقة جهة الصرف، فقد حصل على هذه الموافقة وورد المبلغ وقيد بالاستمارة ٦١ ع.ح تحت بند استكمال إنشاء قسم الاستقبال والرعاية المركزة. وعليه فلا أساس لهذا الاتهام.

ثم تتهم المحكمة النيابة الإدارية بالتقصير فى واجبها فيما اتهمت به الدكتور إسماعيل كامل من أنه اصطنع محضرين لمجلس إدارة المستشفى بالموافقة على تحويل ٣٥٠ ألف جنيه لحساب مديرية الإسكان، لتنفيذ إنشاء ملحق لمعمل الطوارىء وملحق لبنك الدم ومكان انتظار للسيارات وجناح جديد بالمستشفى. وتقول المحكمة إنه ليس هناك فى الأصل ضرورة لاصطناع هذين المحضرين، لأن المبلغ، الذى تم تحويله لمديرية الإسكان، مقرر سلفا لتوسعات المستشفى، مما يجعل وجود أو

عدم وجود محاضر لمجلس الإدارة فى هذا الخصوص أمرا لا يشكل أهمية تذكر. وتقول: إنه «كان واجبا على النيابة الإدارية البحث عن دفاتر اجتماعات مجلس الإدارة لمضاهاتها بالمحضرين المقال باصطناع مدير المستشفى لهما، وأن أخذ النيابة الإدارية بانكار اثنين من الأعضاء لانعقاد هذا الاجتماع لا يقوم دليلا على عدم الانعقاد، «لأن هذين الاجتماعين تما قبل سبع سنوات من سؤال الشهود ـ وهو أمر لا يمكن التأكد معه من دقة شهادتهم، ولأن الاثنين بينهم وبين مدير المستشفى خصومه واضحة، «فالأول، وهو د. إبراهيم أبو العيون، كان مديرا للمستشفى خلفا للدكتور إسماعيل كامل بعد نقل الأخير من المستشفى، وعندما عاد الأخير بحكم قضائى نحى عن إدارة المستشفى. والثانى، وهو السيد مصطفى ناجى قام الدكتور إسماعيل كامل بتنحيته عن العمل كمدير مالى وإدارى بالمستشفى، نظرا للمخالفات التى شابت عمله وأيدتها النيابة ـ وكل ذلك مما يثير الشك فى صدق شهادتهما.

والمذهل فى كل هذه القصة أنه لا يوجد فى كل تلك الاتهامات الباطلة التى وجهتها النيابة الإدارية إلى الدكتور إسماعيل كامل ما يلوث ذمته المالية أو يتهمه باختلاس شيء لنفسه، فتهمته الوحيدة هى البناء! أى استكمال قسم إنشاء قسم الطوارىء، وإنشاء ملحق لمعمل الطوارىء، وإنشاء ملحق لبنك الدم، وإيداع المبلغ صندوق تحسين الخدمة وليس حسابه!

والمذهل أكثر من ذلك أن الشهود الذين اعتمدت على أقوالهم النيابة الإدارية فى القضية المقامة منها ضد الدكتور إسماعيل كامل، قد ثبت لها وجود مآرب خاصة لهم فى شهادتهم، فواحد منهم خصم للدكتور إسماعيل كامل، وقد نحى عن إدارته للمستشفى بعد عودة الأخير بحكم قضائى، والثانى نقله الدكتور اسماعيل كامل من وظيفته لحصوله على مكافآت مالية بالمخالفة لطبيعة عمله بالمستشفى، والثالث كان المدير المالى والإدارى بالمستشفى، وكانت النيابة الإدارية قد وجهت إليه إتهامات سنة

١٩٨٥ . وكل ذلك كان من شأنه أن يدفع النيابة إلى حفظ الدعوى، بدلا من إقامتها على الدكتور إساعيل كامل، وشغل القضاء بقضية تضاف إلى تلال القضايا الملقاة على عاتقه، وتأخير ترقية الدكتور إسماعيل كامل إلى الدرجة التى يستحقها، وصرف طاقته فى خدمة هذا المستشفى العام ـ الذى تحول بجهوده إلى مستشفى أنموذجى يضارع المستشفيات الخاصة ـ إلى الدفاع عن نفسه وانفاق دخله الشخصى على المحامين!

وفى بلاد أخرى غير مصر يكون جزاء العاملين المخلصين لوطنهم وعملهم الوصول إلى أعلى المناصب، ولكن فى بلادنا يكون الجزاء المثول أمام المحاكم بين حين وآخر، بفضل الشكاوى الكيدية التى يقدمها المختصون والمفصولون والمنافسون والفاشلون، ويكون على العاملين المخلصين أن يضيعوا طاقتهم فى هذه القضايا حتى ينالوا براءتهم، وبعضهم يموتون كمدا قبل أن يصلوا إلى نهاية الطريق، فمشوار العدل فى بلدنا طويل.. طويل!

النيابة الادارية ومشوار العدل الطويل: مرة أخرى!

كنت على الدوام أقول إن عقلية المؤرخ هى نفسها عقلية وكيل النيابة، وعقلية القاضى! فهى عقلية محقق ووظيفة كل من المؤرخ ووكيل النيابة والقاضى هى تحقيق الواقعة للوصول إلى الحقيقة ـ سواء كانت الواقعة واقعة فردية أو واقعة تاريخية.

وعندما كتبت مقالى: «مشوار العدل الطويل»، وتعرضت فيه لدور النيابة الادارية، كنت مدفوعا باشفاقى على القضاء فى بلدنا، المتخم بأعداد مهولة من القضايا، والذى يعمل فى ظروف بالغة الصعوبة، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، فضلا عن عدم تخصص القاضى الذى يضيف إلى أعبائه عبء تنوع فروع القضاء وتباين القضايا.

وكنت أرى أن النيابة الادارية ـ والنيابة بصفة عامة ـ يمكنها

* اكتوبر فى ٨ ابريل ١٩٩٠.

التخفيف عن القضاء كثيرا اذا هى توفرت على دراسة القضايا المطروحة أمامها على نحو يضمن لحد كبير صحة أحكامها، سواء بالبراءة أو الاحالة إلى القضاء. ولكنها لا تقوم بهذا الواجب على الوجه الأكمل، بدليل موقفها من الاتهامات التى نسبت ظلما إلى الدكتور اسماعيل كامل، وموقفها من باحث فى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر أدانته ظلما، رغم تطوعى للشهادة إلى جانبه وتقديم الحقائق الكافية التى تبرىء ساحته.

وقد تفضل السيد المستشار رفعت عبدالمنعم ابراهيم، رئيس هيئة النيابة الادارية، مشكورا بارسال رد على هذا المقال يدافع فيه عن موقف النيابة الادارية من الباحث المذكور، ويمضى على النحو الآتى بعد المقدمة.

«نود أن نذكر بعض الحقائق التى قد تكون خافية على السيد كاتب المقال:

١ ـ ان احالة بعض الموظفين إلى المحاكمة لا يعنى ضروة الحكم بادانتهم، والا فانه سيمتنع على القضاء أن يحكم بالبراءة فى أى قضية مطروحة أمامه، وحاصل الأمر أنه اذا وجدت النيابة دلائل ترجح الحكم بالادانة، فانه لا يجوز لها أن تنصب نفسها قاضيا، بل تترك هذا للقضاء.

٢ ـ ان التأديب مداره كله هو مخالفة الأحكام المالية والادارية. أما تلويث الذمة المالية أو الاتهام بالاختلاس، فأمره كله متروك للقضاء الجنائى وليس للقضاء التأديبى. ومن ثم فان الاحالة إلى المحاكمة التأديبية لا تعنى بالضرورة الاتهام بالاختلاس أو الاستيلاء. علما بأن نسبة القضايا والشكاوى التى تنتهى النيابة الادارية إلى حفظها تزيد على نصف الوارد إليها منها، كما أن نسبة أحكام البراءة فى القضايا التى تحيلها النيابة الادارية إلى المحاكمة التأديبية لا تصل إلى ٣ فى المائة من القضايا المحالة. وقد ترى النيابة ـ حرصا على مصلحة

المخالف فى بعض القضايا - أن تطرح أمره على القضاء، بدلا من احالته إلى رئاسته الادارية التى أحالته إلى التحقيق لمجازاته.

٣ - البادى أن السيد كاتب المقال لم يرد بمقاله سوى النيل من النيابة. الادارية. ودافعه الى ذلك ماانتهت اليه في القضية رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٨ثقافة ، التي تطوع فيها سيادته للشهادة مع باحث من باحثى مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، أحيل تعسفا للنيابة الادارية، والتي أشار اليها فى مقاله.

وقد ذكر السيد عبد العظيم رمضان أنه فوجىء بقرار النيابة يدينه فى هذه القضية، وأن تقرير النيابة لم يحمله أحد على محمل الجد فى هيئة الكتاب، لسبب بسيط هو أنه ليس موظفا بالهيئة.

وبالاطلاع على الملف الفرعى لهذه القضية، تبين عدم صحة ماذكره السيد كاتب المقال جملة وتفصيلا ، وثابت من الأوراق أن ماانتهت اليه النيابة من رأى ، وافقت عليه هيئة الكتاب ، وانتهت الى مجازاة الباحث بتوجيه اللوم والتنبيه اليه ، وهى عقوبات تأديبية منصوص عليها فى القانون ، وذلك بقرار رئيس الهيئة رقم ٩٧٦فى ١٩٨٨/١٢/٣ . أما مسئولية الدكتور عبد العظيم رمضان، فهو أمر يخرج عن ولاية النيابة الادارية ، ولم تتعرض له النيابة فى تقريرها .

وقد أفاد مدير عام الشئون القانونية بهيئة الكتاب على المذكرة المرسلة الى النيابة الادارية ، بأن العقد القائم بين الهيئة والدكتور عبد العظيم رمضان أصبح غير سارى المفعول ، خاصة وأن المادة الثامنة من هذا العقد لاتسمح للدكتور عبد العظيم بصفته المشرف على تحقيق مذاكرات سعد زغلول، بالاستفادة من تحقيق تلك المذكرات فى بحوث تصدر باسمه أو باسم غيره، وليس له أن يغير من التعليمات الادارية وإجراءات الاطلاع على مستندات الهيئة المتعاقد معها.

رجاء التفضل بالاحاطه والنشر توضيحا للحقيقة. وتفضلوا .. إلى آخره».

انتهت رسالة السيد المستشار رفعت عبد المنعم ابراهيم، رئيس هيئة النيابة الادارية، نشرناها بحذافيرها، وهى تنقسم إلى قسمين: الأول، عام، ويتصل بالقضايا والشكاوى التي تنظرها النيابة الادارية. والثانى، خاص، ويتصل بالقضية التى تطوعت للشهادة فيها لصالح باحث من مجموعة البحث التى تقع تحت اشرافي، وهى مجموعة مذكرات سعد زغلول، والذى أحيل«تعسفيا» ـ حسب تعبير السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية ـ إلى النيابة الادارية.

ولست بسبيل التعليق على الجزء الأول، وان كنت أرحب بما ورد فيه خاصا بأن أحكام البراءة فى القضايا التى تحيلها النيابة إلى المحاكمة التاديبية لا تصل إلى ٣٪ من القضايا المحالة. ولا أستطيع التشكيك فى هذه النسبة مادامت النيابة الادارية تعنى باجراء مثل هذا الحصر، وليس ادعى لسعادتى من أن تتوطد ثقة أبناء شعبنا فى النيابة الادارية كما هو الحال بالنسبة للقضاء، وأن تقوم النيابة الادارية بواجبها للتخفيف من العبء الملقى على عاتق القضاء ، وتقصير مشوار العدل الطويل.

أما بالنسبة للجزء الثانى، الخاص بالقضية التى شهدت فيها لصالح باحث مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، فلدى ملاحظتان: الأولى، ماتهمنى به السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية من أنى لم أرد بمقالى: «مشوار العدل الطويل»، سوى النيل من النيابة الادارية بسبب القضية التى تطوعت للشهادة فيها. والملاحظة الثانية، وصف سيادته لما كتبته بخصوص هذه القضية بأنه غير صحيح «جملة وتفصيلا»!.

وبالنسبة للملاحظة الأولى، فصحيح أن انطباعى عن النيابة الادارية اهتز بعد ما آلت إليه شهادتى المشار اليها لصالح أحد الباحثين، وما لحق به من ظلم صارخ، ولكن ليس من الصحيح أني أردت بمقالى«مشوار العدل الطويل» النيل من النيابة الادارية مدفوعا بتلك القضية، اذ كان فى وسعى وقتها تناولها فى مقال خاص، وانما الصحيح أن قضية الدكتور اسماعيل كامل نكأت القضية القديمة، وأثارت قلقى

على العدل فى بلدنا الذى تعتبر النيابة طرفا أصليا من أطرافه وعاملا من عوامل تقصير أو تطويل مشواره.

ومن هنا فقد كان واضحا أننى كنت أقصد نفسى، ولم أقصد الباحث ، عندما كتبت قائلا إن تقرير النيابة الادارية الخاص بهذه القضية التى شهدت فيها لم يحمله أحد على محمل الجد، بدليل اعترافى بتوقيع الجزاء عليه ظلما. ومن هنا أيضا لم يكن للسيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية أن يستند إلى مجازاة الباحث المذكور من قبل الهيئة، فى نفيه صحة كلامى«جملة وتفصيلا» ـ حسب نص عبارة سيادته ـ لأن كلامى ـ كما هو واضح ـ لا ينصب على الباحث، ولأن أدانة الباحث كانت مبنية على الطعن فى شهادتى، رغم أننى الجهة الوحيدة المسئولة عن إعطاء الأمر الذى صدر اليه.

ومن هنا حين يقول السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية إن النيابة الادارية لم تتعرض لمسؤليتى فى تقريرها لأنه أمر يخرج عن ولايتها، فإنما يقصد مايترتب علي ذلك من تطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها فى القانون، والتي تترتب على إعلان هذه المسئولية ـ وهو أمر يخرج عن ولاية النيابة الادارية حقا لأنى لست موظفا فى هيئة الكتاب، ولكن الفقرة التالية من رسالة السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية تحملنى فى كل حرف منها هذه المسئولية، مستندة إلى إفادة مدير عام الشئون القانونية بهيئة الكتاب على المذكرة المرسلة إلى النيابة الادارية.

ومن أسف شديد أن كل ما جاء فى هذه الافادة ـ وأنا هنا اعتمد على ماورد فى الفقرة الأخيرة من رسالة السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية، إذ ليس فى يدى نص هذه الافادة ـ غير صحيح جملة وتفصيلا.

فليس من الصحيح أن العقد المبرم بين الهيئة وبينى على تحقيق مذكرات سعد زغلول أصبح غير سارى المفعول، لأن مفعوله لاينتهى إلا

بانتهائى من تحقيق مذكرات سعد زغلول ، ولم أنته إلا من تحقيق ثلاثة مجلدات فقط، وباق نحو خمسة مجلدات، ولو كان العقد قد انتهى مفعوله لما صدر الجزء الثالث الأخير، الذى صدر منذ شهرين فقط تقريبا!.

ومعنى هذا الكلام أننى مسئول عن تحقيق مذكرات سعد زغلول حتى اللحظة التى أكتب فيها هذا الكلام، كما أنى المسئول الوحيد عما يصدر من الأوامر بشأنها، ولا توجد سلطة أخرى غيرى فى هذا الصدد. وهذا ماأوضحته للسيدة الفاضلة وكيلة النيابة الادارية، التى كان واضحا لى أنها لاتفرق بين شهادة شاهد متطوع، له مركزى العلمى والاجتماعى ، وبين استجواب متهم! وقد كان فى امكانها الاطلاع على العقد المبرم بينى وبين هيئة الكتاب لتتحقق من ذلك، ولكنها لم تعن نفسها بذلك!.

ثانيا، أن فكرة انتهاء سريان مفعول العقد بينى وبين الهيئة لم يطرح فى أى وقت من الأوقات، وعلى أى مستوى من المستويات. أقول ذلك ليس فقط بوصفى محقق مذكرات سعد زغلول وانما بصفتين أخريين لى فى هيئة الكتاب ، أولهما أننى رئيس اللجنة العلمية المشرفة على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، والثانية أننى عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب. ومن هنا فإذا كان ورد فى إفادة مدير عام الشئون القانونية بالهيئة شىء آخر فإنه يكون غير صحيح جملة وتفصيلا.

وهذا ينقلنى إلى الجزءالثانى من الفقرة السالفة الذكر من كتاب السيد المستشار، والتى يقول سيادته إن المادة الثامنة من هذا العقد لاتسمح للدكتور عبد العظيم رمضان بصفته المشرف على تحقيق مذكرات سعد زغلول بالاستفادة من تحقيق المذكرات فى بحوث تصدر باسمه أو باسم غيره ، وليس له أن يغير من التعليمات الادارية واجراءات الاطلاع على مستندات الهيئة المتعاقد معها.

وأعتقد أن هناك مربط الفرس ـ كما يقولون ـ وهو سبب اهتزاز ثقتى فى مثل تلك التحقيقات التى تجريها النيابة الادارية.

فلست أدرى حقيقة مادخل هذه المادة بالقضية التى نحن بصددها؟ ان هذه المادة، كما هى واضحة فى عبارتها لأبسط قانونى ـ وبالمناسبة فقد كنت أنا الذى كتبتها ـ تتحدث عن التزامى بعدم إصدار بحوث باسمى مستفيدة من تحقيقى لمذكرات سعد زغلول قبل نشرها بواسطة الهيئة، فما هى صلة ذلك بالسماح لباحثة بالاصلاح على مذكرات سعد زغلول ؟

إن كون السيدة الفاضلة وكيلة النيابة لاتستطيع ان تفرق بين قضية الاستفادة من «تحقيق» مذكرات سعد زغلول وقضية «الاطلاع» على مذكرات سعد زغلول. هى مأساة حقيقية، خصوصا بعد أن أوضحت لها فى شهادتى الفرق بين القضيتين، كما أننى شرحته فى مقدمتى للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول (ص١٩) .

فالاطلاع على مذكرات سعد زغلول ـ وهو ماأصدرت الأمر به للباحث لتسهيله لإحدى الباحثات التى تعد رسالة ماجستير عن محمد محمود باشا ـ هو خدمة علمية تؤديها هيئة الكتاب للباحثين الذين يريدون الاطلاع على مذكرات السياسيين والزعماء للاستفادة بها فى أبحاثهم، وليست أمرا محظورا كما ورد فى الفقرة السالفة الذكر. وإذا كان قد ورد فى افادة الشئون القانونية بهيئة الكتاب تسمية هذه المذكرات «مستندات» فانه يكون جهلا فاضحا، فمذكرات السياسيين والزعماء شىء، ومستندات الهيئة شىء مختلف تماما. وأعتقد أن أى طالب فى السنة الأولى حقوق يستطيع التفرقة بين «المستند» ومذكرات أحد الزعماء!

وعندما أصدرت الأمر للباحث المذكور ـ الذى أدين ظلما ـ بتسهيل اطلاع الباحثة المذكورة على مذكرات سعد زغلول، لم أكن فقط أؤدى خدمة تقوم بها الهيئة وسبق أن قامت بها لعدد كبير من الباحثين، وإنما كنت أؤدى خدمة هى من صميم اختصاصات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر وفقا لقرار وزير الثقافة رقم ١٤٥فى ١٩٦٧/٧/٢٧.

فقد ورد فى المادة الثالثة: «يختص المركز بصفة عامة بما يلى: تيسير بحث التاريخ القومى المعاصر، وتوجيه الباحثين من داخل المركز، وخارجه وتعريفهم بأماكن وجود الوثائق وغيرها من المراجع والمواد اللازمة لبحوثهم».

كذلك ورد فى الكتيب الذى أصدره المركز فى سنة ١٩٨٢تحت عبارة «أهداف المركز» : «تجميع وثائق تاريخ مصر المعاصر من مختلف الجهات والشخصيات، واتاحة الفرصة للباحثين، من داخل المركز وخارجه، للافادة بها فى إعداد دراساتهم».

والقصة هى أن الاستاذ الدكتور يونان لبيب، أستاذ التاريخ وأحد المشرفين على البحوث بمركز الوثائق، طلب منى السماح لاحدى الباحثات التى تعد رسالة ماجستير تحت اشرافه عن محمد محمود باشا بالاطلاع على نسخة مذكرات سعد زغلول الموجودة بمركز الوثائق، بدلا من الاطلاع عليها فى القلعة، للتيسير عليها، وقد رحبت بعمل هذا التيسير، لأنه يتفق مع رسالة مركز الوثائق، وأصدرت الأمر للباحث بالتنفيذ بوصفى محقق مذكرات سعد زغلول ومشرفا على مجموعة البحث.

فكيف تخلط السيدة الفاضلة وكيلة النيابة بين «الاطلاع» على مذكرات سعد زغلول الذى هو مباح للجميع، والإطلاع على «تحقيق» مذكرات سعد زغلول الذى هو أمر محظور وكنت أنا الذى حظرته؟

هذه هى القضية! إن إطلاع الباحثة على تحقيق مذكرات سعد زغلول هو أمر يستحيل على الباحثة القيام به، لسبب بسيط هو أننى أنا الذى أقوم بهذا التحقيق بنفسى بحكم العقد المبرم بينى وبين الهيئة، وهذا التحقيق هو فى حوزتى ولا آتمن عليه أحدا غيرى، وأحتفظ به فى بيتى أقضى الليالى الطوال فى إجرائه، ولا أسمح لأحد بالاطلاع عليه قبل

نشره، لأنه جهد علمي يجب أن ينسب إلى صاحبه، بل إن مجموعة البحث نفسها لا تطلع عليه قبل أن أدفع به اليها لدفعه إلى المطبعة، بل اننى الزم نفسى بعدم الاستفادة به فى أبحاث تصدر باسمى قبل أن تصدر فى مطبوعات المركز.

ومن هنا حين تدين النيابة الادارية باحثا لأنه نفذ التعليمات التى أصدرتها اليه، والتى تتفق مع الرسالة العلمية لهيئة الكتاب ومركز الوثائق، بحجة أنه سمح باطلاع إحدى الباحثات على «تحقيق» مذكرات سعد زغلول. مع أنه لايملك هذا التحقيق ولايوجد فى حوزته!

وحين تسمى المذكرات السياسية «مستندات»، وتطبق عليها اجراءات الاطلاع على المستندات! وتخلط بين «اطلاع» إحدى طالبات الماجستير على مذكرات سعد زغلول بتوصية من أستاذها المشرف ـ وهو حقها ومن واجب الهيئة ومركز الوثائق وتاريخ مصر المعاصر تيسيره لها ـ وبين استفادتى الشخصية من «تحقيق» هذه المذكرات فى بحوث تصدر باسمى ـ وهو أمر خارج عن نطاق القضية كلية ـ

أقول : إنه حين تكون نتيجة تحقيق النيابة الادارية (ثقافة) كل هذا الخلط الذى ترتب عليه إدانة برىء، فلعل السيد المستشار رئيس هيئة النيابة الادارية يلتمس لى العذر إذا أنا شككت فى صواب مثل هذه التحقيقات العجيبة التى تدين الأبرياء، وتثقل كاهل القضاء!

قضية : الطالبة والأستاذ

منذ أن تفضل الصديق الاستاذ ضياء الدين بيبرس بدعوتى إلى برنامجه الاذاعى الشهير«لوكنت مكانى» منذ بعض الوقت، أدركت أن هناك بعض الحقائق التى نعرفها بادراكنا، ولكننا نحتاج إلى معرفتها باحساسنا وخبراتنا، حتى نستوعب تماما وجودها!

فلم يكن مجهولا لدىّ ـ حتى ذلك الحين ـ تأثير الاذاعة فى صوغ الرأى العام لأن هذا من البديهيات، ولقد قرأت وكتبت عن حرب الاذاعات، وكنت ـ شخصيا ـ محل حرب مستعرة من اذاعات دول الصمود والتصدى المزعومين عندما أيدت مبادرة القدس ـ ولكنى ـ «أحسست» بوجود هذا التأثير للاذاعة بعد البرنامج المذكور للصديق ضياء الدين بيبرس، حين تلقيت وابلا من الهجوم على بعض الآراء التى

* اكتوبر/١/١/١٩٨٩

أدليت بها فى ذلك البرنامج، علي الرغم من أنى لم ألزم بها المستمعين، وانما ـ فقط قلت : اننى«لو كنت مكان» صاحب المشكلة لفعلت كذا وكذا!

وقد كان أحد هذه الآراء التى أدليت بها، أن الاسرة يجب الاتُخضع الفتاة لارادتها فيما يختص بمن تختاره شريكالحياتها، تحت ذريعة أنها تعرف مصلحتها أكثر منها! وكان فى ذهنى ان الأوضاع القديمة للفتاة قد تغيرت، فلم تعد هى الفتاة الجاهلة المحبوسة فى مجاهل الحريم. والخاضعة خضوعا مطلقا لظروف اجتماعية رجعية تحرمها من حقها فى الاختيار، وانما اصبحت الفتاة المتعلمة التى تحصل على الدرجات العلمية، وتعد رسائل الماجستير والدكتوراه ، وتعمل جنبا إلى جنب مع الرجل فى شتى ميادين العمل. وتعيش فى عصر التليفزيون والمعرفة المتزايدة التى فجرها غزو الفضاء ـ وبالتالى فهى أقدر على الحكم لنفسها واختيار مصيرها وشريك حياتها من أفراد أسرتها الذين يريدون التحكم فى حياتها، والذين قد يكونون أقل منها تعليما وثقافة واستيعابا لمتغيرات العصر.

كذلك كان فى ذهنى أن الفتاة قد تفشل فى الاختيار ، وقد تثبت الأيام أن أسرتها كانت على حق وأنها كانت على خطأ، ولكن هذا الأمر قد يحدث أيضا بالنسبة لاختيار الأسرة، اذ قد تثبت الأيام فساد هذا الاختيار، وأن الفتاة كانت على حق! فليس كل اختيار للاسرة هو الاختيار الصحيح، والا كانت الزيجات فى المجتمع المصرى هى أسعد الزيجات فى مجتمعات العالم، لأنها ـ فى غالبيتها العظمى ـ تمت باختيار الاسرة وبموافقتها ومباركتها!.

وقد كان فى ذهنى ـ أيضا ـ أن الفتاة اذا فشلت فى الاختيار، فعليها أن تتحمل مسؤلية هذا الفشل، وهى مسؤلية تستطيع أن تتحملها بأكثر مما تتحمل لو كان الفشل ناتجا عن اختيار أسرتها، فالانسان يستطيع أن يغفر لنفسه بأكثر مما يغفر للغير. وفى هذه الحالة تظل

الروابط الأسرية قوية لأن كثيرا من هذه الروابط تأثرت سلبيا فى كل الحالات التي اعتبرت فيها الفتاة أسرتها مسئولة عن تعاستها.

هذا ـ باختصار ـ بعض ما كان يدور فى ذهنى وأنا أدلى بذلك الرأى فى برنامج الصديق ضياء الدين بيبرس، الذى أثار ثائرة البعض. على أن البعض الآخر تصور ـ فيما يبدو ـ أننى أستطيع أن أفتيه فى حل مشاكله! وأن أوجهه التوجيه السليم عن طريق أن أضع نفسى مكانه وأريه كيف أتصرف! ولذلك انهالت علىّ خطابات كثيرة، دفعتنى إلى التفكير فى منافسة الصديق ضياء الدين بيبرس فى برنامجه الاذاعى وفى بابه الذى يقدمه على صفحات«أكتوبر» ، لولا أنى أعرف قدر نفسى وأعرف أننى لن أنجح فى المنافسة، ولأن لى من المشاكل ما أحتاج فيها أحيانا إلى اللجوء إلى الصديق بيبرس لكى يضع نفسه مكانى فيها ويفتينى بالحل!

على أنى أستسمحه فى منافسته هذه المرة بنشر أحد الخطابات ذات المغزى التى وصلتنى والتى فكرت فى جدوى نشرها والادلاء برأيى فيها وفقا لتكوينى الفكرى وخبرتى بالحياة، لأنه يتعلق بمشكلة أزلية، قديمة متجددة ، وهى حب الطالبة للأستاذ.

والخطاب مرفق به صفحة مقتطعة من مجلة المصور، من باب«اسألونى» للسيدة أمينةالسعيد. تتضمن خطابا من طالبة بالمرحلة الثانوية تقول فيه: انه عندما بدأ العام الدراسى لاحظت اهتمام أحد المدرسين بها، وأحست بميله اليها. وأخذت تنجذب اليه، وعمره ٣٧عاما، وهو متزوج وله ثلاثة أبناء ، وغالبية البنات يعجبن به، وفى ذات يوم طلب اليها مقابلته فقابلته فى الموعد الذى حدده، وأبدى استعداده للزواج منها على الايطلق زوجته. لأنها قريبته ولا يمكن أن يتخلى عنها، وطلبت النصيحة حيث أنها لاتزال تقابله خارج المدرسة.

وقد ردت السيدة أمنية السعيد على الرسالة ردا حكيما ، فنبهت صاحبتها إلى أنها مازالت صغيرة السن فى مرحلة المراهقة لاتميز بين

ماينفعها وما يضرها. وان حبها لمدرسها ماهو الا اعجاب قائم على الوهم، وهو أمر معروف فى علم النفس تماما مثل حب الفتاة لطبيبها النفسى. وهذا الوهم يزول بزوال ظروفه. واستطردت قائلة انها تحمل هذا الأستاذ الجانب الأكبر من اللوم. «واللّه وحده يعلم مايبيته لكِ فى مستقبل هذه العلاقة الخاطئة. إنه لن يتزوجك ولايعتزم الزواج بك».

أما الخطاب المرفق بالصحيفة المقتطعة فقد كتبته «أم حائرة» خلاصته أنها أمام حيرتها وجدت المشكلة المرفقة بمجلة المصور، فوفرت عليها حيرتها - حيرة السرد والشرح - لأنها كبيرة الشبه بمشكلتها مع ابنتها، التى أكملت تعليمها الجامعى. ثم تطلب منى أن أناشد الأستاذ أن يترك ابنتها! وترجو ألا يكون رأيى فى حل المشكلة مثل رأيى فى حل المشكلة التى طرحها الأستاذ ضياء الدين بيبرس، «فنحن فى مصر التى تحترم فيها الابنة رأى أسرتها حتي بعد الزواج».

وأعترف بأنى لم أر - من تفاصيل الخطاب - وجه شبه بين مشكلة طالبة الثانوى المنشورة فى مجلة «المصور» وهذه المشكلة التى طرحتها الأم الحائرة. فمن ناحية، فمشكلة المصور هى مشكلة فتاة مراهقة وقعت فى حب مدرس يعبث بها ويمنيها بالزواج ولكنه لن يتزوجها - أما مشكلة الأم الحائرة فهى مشكلّة فتاة ناضجة، أكملت تعليمها العالى وتعمل، وقد وقعت فى حب أستاذها المتزوج وقد أحبها بدوره. ورفض أن يعبث بها فتقدم لأسرتها يطلب الزواج منها. ولكن الأسرة رفضت هذا الزواج رغم علمها بمدى تعلق ابنتها به، وحاولت ابعاد ابنتها عنه بكل الطرق ولو على حساب مستقبلها، بحجة فارق السن الكبير، ولكن الابنة أصرت على اتمام الزواج مخالفة فى ذلك رأى أسرتها.

وعلى هذا النحو تصبح المشكلة على النحو الآتى: هل من حق الأسرة أن تتدخل فى حياة ابنتها الناضجة التى أكملت تعليمها العالى وتعمل فتمنعها من الزواج ممن تتعلق به، وتفرض عليها الزواج ممن

لاتريد ، وتذهب فى محاولاتها إلى حد الوقوف فى طريق مستقبلها بحجة ان مستقبل الفتاة فى بيتها لا فى عملها؟

اننى أعرف أن دوافع الأسرة للاعتراض هى دوافع على درجة كبيرة من القوة، وتتمثل فى أن الابنة ـ فى حالة الموافقة على الزواج ـ سوف تكون الزوجة الثانية. كما تتمثل فى فارق السن الكبير بين الابنة والأستاذ.

و لو كنت فى مكان الأسرة فاننى كنت ـ على وجه التحقيق ـ أعترض ، ولكنى لا أتدخل بالقوة لمنع الزواج مادام قد تبين لى مدى تعلق ابنتى بمن تحب، ورغبتها الجارفة فى اتمام الزواج. لأنى أكون قد تجاهلت تماما عمق المشاعر التى تربطهابمن تحب، وهى مشاعر لا أحس بها شخصيا، بل ربما أحسست بنقيضها ـ ولكنها تحرمنى من تقدير الموقف فى اطار الظروف التى تتحكم فيه، وتجعلنى أحكم فى اطار ظروف منفصلة عن الواقع ـ ظروف قد تنطبق على جميع البشر ولكنها لاتنطبق على الحالة التى أحكم فيها.

إننى ـ على وجه التحقيق ـ لست من أنصار تعدد الزوجات، ولكنى لا أستطيع ان أتجاهل أن الأربعة عشر قرنا السابقة لم تعرف سوى تعدد الزوجات! وان هذا مستمر حتى وقتنا الحاضر! بل إنه الأصل فى بلاد إسلامية وعربية كثيرة! كما لا أستطيع تحريم ماحلل الله، خصوصا اذا كان يحفظ شرف العائلات، ويقى من الفسوق والعصيان والتحلل الخلقى، ويحفظ كيان الأسرة التى يهدمها الطلاق ، كما يحفظ كرامة الزوجة الأولى التى لاتستطيع أن تعيش مطلقة فى مجتمع يكثر من التقول على المطلقات ويحسب عليهن حركاتهن.

وفى هذا الصدد لدىّ قصة ظريفة حدثت منذ بضع سنوات، حين كنت أحاضر فى كلية آداب جامعة عين شمس. ففى حديث مع طالبة عربية من الخليج ـ لعلها بحرانية ـ سألتها عما اذا كانت الحركة

النسائية فى الخليج قد أفلحت فى منع تعدد الزوجات؟ فاذا بها ـ لذهولى ـ تخبرنى بأن تعدد الزوجات في الخليج أمر مرغوب فيه من المرأة، وأن منع التعدد يضر بالمرأة ولا ينفعها، لأن عدد الرجال أقل من عدد النساء، ومنع التعدد يعنى بقاء عدد كبير منهن بدون زواج!

واذ كان هذا التعدد يحدث فى ظروف اجتماعية تساق الزوجة فيها إلى زوجها وهى تجهل كل شىء عن أخلاقه وطباعه وشمائله، فاذا تصادف فى مجتمعنا أن تهيأت ظروف ما لتتوافر هذه المعرفة وتتوثق الصلة، وتختار المرأة بمحض إرادتها وبرغبتها ان تكون زوجة ثانية. واذا كانت سنهاودرجة تعليمها ونضجها تتيح لها الحكم لنفسها وتقرير مصيرها ، فاعتقد أن الاسلام ـ فى هذه الحالة ـ بإباحته تعدد الزوجات، يكون قد هيأ الحل الشريف الذى يعصم من الزلل ويقى من الفسق، ويحول دون أن يحدث فى مجتمعنا ما يحدث فى الغرب من اتخاذ عشيقة إلى جانب الزوجة. وفى هذه الحالة، يكون منع الأسرة ابنتها ـ بالقوة ـ من الزواج ممن تريده برغبتها وحريتها المطلقة بمثابة دفع لها إلى الطريق الخطر، وتكون قد اختارت أسوأ البدائل.

هذا فيما يتعلق بالذريعة الأولى. أما فيما يتعلق بفارق السن الكبير، فلاشك انى أومن بأن السن عنصر هام وخطير فى نجاح العلاقة الزوجية، لأنه يعنى التقارب الفكرى وتقارب النظرة لأمور العصر، فضلا عن أهمية التكافؤ الجسدى، ولأن قوانين الطبيعة تفرض انقضاء عمر الأكبر سنا قبل الأصغر . على أن هذه القوانين لها شواذ، فليس كل من هو أكبر سنا يموت قبل الأصغر سنا . والأمر كله يتوقف على الصحة: صحة البدن والعقل. ولست أتصور أن الابنة قد وقعت فى حب شيخ عليل البدن ضعيف العقل، كما أعتقد أن شيخا بهذه الحال لن يخطر بباله مسائل الحب، بل سوف يكون مشغولا بأطبائه وأدويته! وفى الوقت نفسه أتصور أن الحب اذا وقع فانمايكون بين اثنين يوجد بينهما تقارب فكرى، وليس بالحتم تكافؤ علمى أوثقافى! ـ وقد تزوج الكاتب الكبير ألبرتو

مورافيا وهو فى الثمانين من زوجة تصغره بخمسين عاما، وكذلك فعل الممثل الشهير شارلى شابلن وغيرهما. وليس مثل هذا الزواج مما يقارن بزواج بعض كبار السن من الاثرياء أو مشايخ البترول من زوجات صغيرات السن! فالمرأة فى الزواج الأخير مجرد سلعة تباع وتشترى، ولكنها فى الزواج الذى نحن بصدده امرأة تحب وتمنح نفسها برغبتها وإرادتها، وفرق كبير بين الحالتين!

وظاهرة ايثار المرأة الزواج ممن هو أكبر منها سنا ظاهرة ليست جديدة، بل هى قديمة قدم التاريخ. ويحضرنى فى هذا قصة زواج عثمان بن عفان من نائلة بنت القرافصة. وقد قدمت إليه من بادية الشام وحواضرها على كره منها. وسألها عثمان حين رآها: «لعلك تكرهين ماترين من شيبى؟».

فقالت : «والله يا أمير المؤمنين إنى من نسوة أحب أزواجهن اليهن الكهول! قال عثمان : « أنا قد جزت الكهول وأنا شيخ، ولن تجدى عندنا الا خيرا» . ومع هذه النفرة بعد هذه الغربة توثقت المحبة بين الزوجين، حتى كرهت الزوجة الفتية بعد مقتل عثمان أن تتزوج من أحد بعده كائنا ما كان قدره ونسبه ـ كما يروى العقاد فى كتابه «ذو النورين، عثمان بن عفان».

لا قاعدة ـ اذن ـ تتبع فى هذا الصدد وكل حالة لها ظروفها الخاصة ، ولكن الأصل فى رأيى هو عدم الاكراه والاجبار، مادامت الابنة ناضجة ومتعلمة وكاملة العقل والدين. ومادامت العلاقة تدور فيما هو مشروع مما حلل الله، ولاتدور فيما هو غير شرعى مما حرم الله. كما أنه لايضير الرجل أيضا، فقد بنى أبو بكر الصديق بزوجتين فى الجاهلية وزوجتين فى الاسلام. وتوفى عثمان بن عفان عن زوجات ثلاث. ولايحفظ التاريخ كثيرا عن أخبار نساء عمر بن الخطاب. ولكن القليل الذى بقى يشير إلى أنه كان موفور الحظ من الجمال فى الزوجات.

ومن الظواهر الايجابية فى المجتمع المصرى المعاصر اقتصار الزوج على زوجة واحدة، وهو مقترن بتغير وضع المرأة مع تغير علاقات الانتاج، وانتقالها من عصر الحريم إلى عصر العمل فى المصانع والدواوين الحكومية والشركات التجارية والصناعية والمحلات العامة، وامتلاكها إرادتها وحريتها فيما تعمل وفيمن تتزوج. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة المساكن وتغير ظروف العصر والتأثر بالغرب، والاتجاه إلى تحديد النسل.

وبالنسبة لخطاب الأم الحائرة أو رسالة «المصور»، يلاحظ أن المجتمع المصرى ينحو دائما إلى تصوير الفتاة المصرية ـ فى مثل تلك الأحوال ـ فى صورة الفتاة المغلوبة على أمرها، التى يسهل التغرير بها وخديعتها من جانب الرجل! وهو تصوير موروث من العصر الذى كانت الفتاة فيه مغلوبة على أمرها بالفعل ـ عصر الحريم! وليس الأمر كذلك فى العصر الحاضر لحد كبير، فالفتاة المصرية تملك ـ فى معظم الأحيان ـ إرادتها وحريتها ورغباتها الخاصة. مع ارتقائها الفكرى وتعليمها واختلاطها المستمر بالرجل. وليست هى التى تنخدع بسهولة، أو تستسلم لعواطفها لأول نظرة ، وانما هى تملك القدرة على التفكير السليم كما تملك حرية الاختيار.

بقى الطرف الثالث فى تلك العلاقة وهو الزوجة الأولى. وهى تصوَّر ـ أيضا ـ فى مجتمعنا بوصفها الضحية الأولى أو الثانية، جريا على تصوير الفتاة فى نفس الصورة. ولدى وجهة نظر فى هذه القضية ربما تغضب كثيرا من الزوجات، وهى أن الزوجة المصرية تنظر إلى الفضيلة نظرة ضيقة للغاية اذ تعتبرها مجرد الحفاظ على الشرف والعرض، والتوافر على تربية الأولاد وخدمة البيت. وتنسى أن الفضيلة لها مفهوم أكبر بكثير. فلقد كانت زوجة سقراط زوجة فاضلة للغاية، ولكن سقراط لم ينل على يديها الا النكد والنكال! واقتناعى الشخصى الذى لا أحيد عنه هو أن الزوجة تتحمل نصيبا كبيرا ـ إن لم يكن النصيب الأكبر ـ فى

انصراف زوجها عنها إلى غيرها، بنسيانها بقية عناصر الفضيلة بمعناها الشامل - أى باهمالها أنوثتها، أو اعتمادها على أن الزوج أصبح فى قبضة يدها، أو المجادلة مع زوجها بالتى هي أسوأ، أوتوهمها أن فى استطاعتها الاحتفاظ بزوجها بالقوة، أو الغيرة الحمقاء التى لا تعرف حدودا .. إلى آخره - أو كل هذه الاسباب مجتمعة. ولو اتبع الزوجان الآية الكريمة «وجعل بينكم مودة ورحمة» لما امتلأت صفحات الصحف والمجلات بتلك الرسائل التى تطلب النصيحة، ولما أكل صديقى ضياء الدين بيبرس بقلاوة بهذه المهنة!، ولما تلقيت الرسالة المذكورة، التى لا أعرف إن كنت قد أجبت عنها اجابة استحق عليها الحمد، أم أستحق عقوبة الاعدام!

القضاء وقضايا الطلاق *

أحزنني كثيرا ما قرأته منذ أسبوعين أو أكثر في الصحف عن حكم قضائي صدر برفض دعوى رفعتها احدى الزوجات للطلاق من زوجها. وقبل ذلك قرأت كثيرا من هذه الأحكام، وحزنت لها كما حزنت لهذا الحكم. ولست أدرى ما فائدة هذه الأحكام التى تقضى باستمرار الحياة الزوجية بين زوجين تقطعت بينهما الروابط الزوجية من ود ورحمة، وتعذر العيش بينهما حتى استحال تماما ولم يعد ثمة أمل فى الدوام؟.

ان الأصل فى الحياة الزوجية هو موافقة الزوجة، برضاها، ودون ضغط أو اكراه، وذلك تكريما من الاسلام للمرأة، وحفظا لحقها فى الحياة الهنية الموفقة، وعتقا لها من العبودية المقنعة بقناع الزوجية، واتساقا مع مبادىء الاسلام فى الحرية والمساواة. ومن هنا

* الوفد فى ١٩ / ٣ / ١٩٩٠

فان استمرار الحياة الزوجية مرهون أيضا بموافقة الزوجة ورضاها، دون ضغط او اكراه. فكيف يفرض على الزوجة المصرية أن تقضى حياتها فى عصمة رجل تكرهه ولا تطيقه، وعليها أن تقدم جسدها له كلما أراد وفى اى وقت يشاء؟

ما هو الفرق الفعلى بين هذه الحالة وحالات الاغتصاب التى يعاقب عليها القانون؟ وما مدى صحة عقد الزواج الذى أبرم بين زوجين كاملى الارادة وبرضاء كل منهما، اذا فقد أحدهما ارادته، وفقد رضاءه، وتحولت العلاقة بينه وبين الطرف الآخر من علاقة تربط بين حر وحر إلى علاقة تربط بين حر وأمة؟ أليس من حق أى طرف أن يفسخ العقد اذا فقد مبرر بقائه، أم أن هذا الحق لطرف دون آخر؟

واذا كان هذا جائزا فى عصور كانت المرأة فيها جاهلة وعاجزة عن الكسب، وذلك لحمايتها وتوفير العيش لها، ولأن هذا كان عصر سيادة الرجل المطلقة، وخنوع المرأة المطلق ، فهل يجوز ذلك بعد أن تعلمت المرأة، وتولت المناصب حتى وصلت إلى منصب الوزارة، وأصبح فى وسعها الكسب لإعالة نفسها؟

هل مما يتفق مع مصلحة الأسرة إرغام الزوجة على العيش تحت نير زوج لا يوفر لها السعادة أو الطمأنينة ـ زوج حول شعورها نحوه من القبول إلى الرفض، ومن الحب إلى البغض، ومن الرضا إلى النفور، وأرغمها على طلب الطلاق منه لانقاذ بقية حياتها؟.

وكيف يمكن لزوج يحترم الحياة الزوجية ، ويتمسك بالدين الحنيف وحقوق الإنسان ، أن يرغم زوجته على العيش فى عصمته مع مايعرفه من نفورها منه وكرهها له الى حد طلب الطلاق؟ وكيف يتوقع أن تخلص له هذه الزوجة كما يقضى الشرع والدين ، ولاتسقط فريسة لأى ذئب يتظاهر لها بالحب ويتودد لها؟. ومع مسلسل قتل الأزواج، فهل تقتل الزوجة زوجها الا اذا كانت قد كرهته وفاض كرهها له حتى دفعها الى

ارتكاب الجريمة؟ ومع مسلسل خيانات الزوجة، فهل تخون الزوجة زوجها الااذا كانت كرهته واستحال عليها العيش معه؟

اننى أحترم الزوجة التى تطلب من زوجها الطلاق اذا تبينت استحالة العيش معه، أوخشيت على نفسها من الافتتان، وأحترم الزوج الذى يستجيب لطلب الطلاق بعد أن يستنفد كافة السبل لابراء ذمته. ولكننى لاأحترم الزوجة التى تخون زوجها طالما كان فى وسعها التحرر منه.

وأزعم ان حياتى الجامعية، وائتمان الكثيرات من الطالبات لى على أسرارهن الخاصة، فضلا عن حياتى ككاتب، وما أتلقاه من عشرات المكالمات التليفونية من قارئات يكشفن لى فيها عن مشاكلهن الشخصية والعائلية ، قد فتحت أمامى أحشاء هذا المجتمع الذى يتظاهر بالفضيلة وهو يخلو منها فى كثير من سلوكه!

وأزعم أن عشرات الألوف بل والملايين من الزيجات فى بلدنا لايتوافر فيها الشرط الذى اشترطه الدين الاسلامى الحنيف لصحة الزواج، وهو موافقة الزوجة طوعا لاكرها. وهى بالتالى زيجات باطلة شرعا. وكثيرا ماتأتى لى طالبات يريد أهاليهن إرغامهن على الزواج من متقدمين للزواج لا يطقن مجرد رؤيتهم، ناهيك عن تقديم أجسادهن لهم بعد الزواج. والمذهل أن كثيرا من آباء تلك الطالبات من أهل العلم والدين، ولس من الجهلاء. وحجتهم، التى يقدمونها لبناتهم،أن الحب يأتى بعد الزواج، وأن الفرد منهم لم ير زوجته الا ليلة الزفاف!

وهؤلاء لايفرقون بين الحب والنفور. فلا أدعو الى إقامة حب بين كل فتى وفتاة قبل الزواج، وانما أدعو الى تطبيق الدين بحذافيره، وهو موافقة البنت على الزواج، طوعا لاكرها، وعدم ارغامها على زواج من تحس نحوه بالنفور ولاتطمئن الى استمرار الحياة معه، لأن هذا إكراه لايتفق مع الدين، وما يتم تحت اسم الزواج على هذا النحو انما هو زنى واغتصاب بكل المعايير!

ومن هنا فأنا أناشد كل أب فى هذا البلد ـ باسم الدين ـ أن يطبق قواعد الدين وأسسه عند تزويج بناته، ولايدفعهن الى التعاسة قسراً تحت المعتقدات القديمة الباطلة.

كما أناشد قضاءنا العادل، الذى وقف دائما مع حرية الانسان وكرامته، أن يعتبر المرأة أيضا انسانا له نفس حقوق الانسان وكرامته، فلا يجبر زوجة على العيش مع زوجها اذا رفعت دعوي تطلب منه الطلاق.

يجب تشديد الأحكام فى قضايا خطف الفتيات *

أعتقد أن مفتى الجمهورية، الدكتور سيد طنطاوى، مطالب باصدار فتوى فى حكم الاسلام فى قضايا الخطف الذى تتعرض له فتياتنا وسيداتنا على يد بعض الخطرين وغيرهم، وأن يدخل هذا الحكم فى صميم قانون الجنايات، بعد أن ازدادت هذه الجرائم فى مجتمعنا على نحو أصبح يسبب الذعر للأسر المصرية، ويثير السخط فى نفوس الكثيرين من أبناء شعبنا.

أقول ذلك بعد جريمة الخطف الأخيرة التى تعرضت لها فتاة فى مصر الجديدة، ولعبت الصدفة وحدها الدور الرئيسى فى انقاذها أثناء وجود قوة بوليس فى شارع مجاور لتحقيق حادث قتل. فلولا وجود هذه القوة، ولولا شجاعة الضابطين طلعت عبدالمنعم

* الوفد فى ٩ / ٣ / ١٩٩٢

وأيمن المهدى، لضاع شرف أسرة على أيدى مجموعة من الأوغاد البلطجية والمجرمين.

والأسوأ من ذلك والأكثر خطورة، أن أسرة المتهم القتيل حاولت دخول قسم شرطة النزهة، والاعتداء على الضباط الذين أحبطوا عملية اختطاف الفتاة، انتقاما لمصرع ابنهم! الأمر الذى يشكل علامة خطرة على أن الأمن فى بلدنا أصبح مهددا، وأن العدوان وصل إلى أقسام البوليس.

ان السبب الرئيسى فى تعدد هذه الجرائم يرجع إلى الأحكام المخففة التى تصدرها محاكمنا فى الفترة الأخيرة، فى قضايا الخطف والاعتداء، والتى وصلت إلى حد لا يمكن السكوت عليه. وقد سبق أن تناولت ذلك فى مقال سابق فى جريدة الوفد الغراء.

فلقد سبق الحكم بعشر سنوات فقط على ثلاثة من المجرمين الخطرين، بعد أن اختطفوا فتاة، واعتدوا عليها، وبتروا ساعدها وساقها، وقتلوها، وأحرقوا جثتها!. كل هذه الجرائم البشعة التى تستحق كل جريمة منها عقوبة الاعدام، لم يرفيها القاضى الذى أصدر الحكم ما يستحق أكثر من عشر سنوات! أى عشر سنوات يمكن تخفيفها إلى النصف، وبعد خمس سنوات يخرج هؤلاء الوحوش إلى المجتمع ليخطفوا من جديد وينتهكوا الأعراض ويقتلوا ويحرقوا جثث الضحايا! فهل هذا معقول فى بلد اسلامى؟

أذكر أنه بعد جريمة المعادى منذ بضعة سنوات، وما أثارت من ضجة عارمة فى المجتمع المصرى، أن صدرت أحكام بالاعدام على هؤلاء المجرمين، وصدق المفتى على هذه الأحكام، ونفذت بالفعل، وكانت أحكاما رادعة أوقفت بعض الوقت هذه الجرائم البشعة. ثم عادت ريمة إلى عادتها القديمة فى أحكام القضاء، فأصبحت هذه الجرائم تقابل من القضاة بالحنان والعطف والرقة، ووجدنا من يحكم على المتهمين فى قضية بشعة مثل القضية التى أوردت ذكرها آنفا بعشر سنوات!

ترى لو وقعت احدى جرائم الخطف والاعتداء على الأغراض على شقيقة قاض أو زوجته أو والدته، هل كان يصدر مثل هذه الأحكام المخففة التى لا مبرر لها، على مرتكبيها من المجرمين؟

انها لمفارقة غريبة أن يحكم المجتمع الغربى على هذه الجرائم بأشد العقوبات، بينما نحكم عليها بأخف العقوبات! على الرغم من اختلاف تقاليد مجتمعنا عن تقاليد المجتمع الغربى فى هذا الصدد كل الاختلاف. فضياع شرف فتاة فى مثل هذه الجرائم فى مجتمعنا يعنى ضياع شرف الأسرة كلها، بينما لا يكون لذلك فى الغرب مثل هذا الأثر.

فالفتاة فى الغرب من حقها أن تحيا حياتها الخاصة التى لا يشترط أن يكون الزواج أحد مكوناتها ومقوماتها، ومع ذلك فان أى اعتداء يقع عليها دون ارادتها يستثير المجتمع الغربى اثارة بالغة، ليس بسبب أنه اعتداء على الشرف - شرف الفتاة وشرف الأسرة - وانما لأنه اعتداء على الحرية الشخصية للفتاة. فمن حقها أن تعطى جسدها لمن تشاء وبارادتها الحرة، ولكن ليس من حق أى أحد أن يغتصبها لأى سبب من الأسباب.

بل من الطريف أن الفتاة تذهب بإرادتها إلى شقة المتهم، ولكنها لا تعطى جسدها له الا بارادتها، فاذا اغتصبها اعتبره القضاء الغربى مغتصبا، وحكم عليه بالسجن أعواما تصل إلى الستين عاما!

ولدينا قصة الملاكم الأمريكى الزنجى مايك تايسون الأخيرة مع ملكة الجمال السوداء دليلا على صحة هذا القول، فلم يختطف الملاكم الأمريكى الفتاة إلى غرفته بالفندق فى الصيف الماضى، وانما ذهبت الفتاة معه إلى غرفته بارادتها، ولكنه عندما أراد الاعتداء عليها رفضت، فقام باغتصابها عنوة، ووجهت له الفتاة تهمة الاعتداء. ولم يوجه أحد لها اللوم لأنها ذهبت إلى غرفته بارادتها، ولم ير فى ذلك مبررا لتخفيف الحكم، بل كان اهتمام المحكمة موجها إلى تحقيق قصة الاعتداء،

والتحقق من وقوعه. فلما تحققت من ذلك، وتحقق المحلفون من ذلك، وهم يتكونون من ثمانية رجال وأربعة نساء ـ صدر الحكم بادانته، مما يعنى تعرضه للسجن مدة يمكن أن تصل إلى ٦٠ عاما.

هذا هو ما يحدث من أحكام رادعة فى مجتمعات تذهب فيها الفتاة بارادتها إلى غرفة نوم الجانى! فمابال الأمر فى مجتمعنا حيث تختطف الفتاة، ويعتدى على عرضها، وتقتل، ويتلقى الجناة أحكاما بالسجن مدة عشر سنوات!

ولقد سبق أن حذرنا، ونحذر مرة أخرى، أن هذه الأحكام المخففة تهدد نظام الحكم فى بلدنا بأوخم العواقب، لأنه لا يبقى أمام جماهيرنا سوى البديل الذى تقدمه الجماعات الاسلامية وجماعات التكفير، وهو هدم النظام السياسى الحالى، واقامة الحكومة الاسلامية على نحو ما يحدث فى ايران والسودان. ولن يغنى فى ذلك أن تسرد الممارسة الوحشية لهذه الحكومات مع شعوبها، فالشرف فوق كل شىء!

اننى أناشد قضاة مصر أن يستلهموا دينهم، اذا لم تكف مواد قانون الجنايات لالهامهم. ويضع كل واحد منهم نفسه فى موضع شقيق الفتاة المختطفة المغتصبة أو والدها، ويصدر الأحكام الرادعة التى تسد الطريق فى وجه ارتكاب هذه الجرائم البشعة التى تروع مجتمعنا، وتهدد أسرنا، بل تهدد النظام السياسى بالفناء.

وانى أطالب وزير الداخلية بأن يصدر بيانا عما اتخذه من اجراءات مع أفراد أسرة المتهم القتيل الذين أرادوا الاعتداء على ضباط البوليس فى عقر دارهم فى قسم شرطة النزهة، حتى يطمئن شعبنا إلى أن الدولة مازالت بخير، وأن الزمام مايزال فى يد جهاز الأمن ولم ينتقل إلى يد المجرمين!

حادث فتاة العتبة والأمن السياسى *

كنت أتوقع زيادة جرائم الاغتصاب منذ حادث مصر الجديدة فى الشهر الماضى، عندما أحيل الضابط الذى قتل أحد المختطفين الثلاثة إلى المحاكمة بتهمة القتل، رغم أنه كان فى موقف دفاع عن شرف فتاة، ورغم أن المجرمين الثلاثة كانوا مسلحين بالأسلحة النارية، وكانت التهمة أنه كان يجب أن يطلق النار أولا فى الفضاء، ثم يطلق على قدم المجرم! إلى آخر هذا التهريج الرخيص الذى لا يعنى الا شيئا واحدا، هو أنه كان من الواجب أن يسمح الضابط للمجرمين بقتله أو يحال إلى المحاكمة! وعندئذ كتبت فى جريدة الوفد أقول إننا لن نجد ضابطا بعد الآن يعرض نفسه لخطر القتل أو المحاكمة دفاعا عن شرف فتاة، وإن السلبية تجاه الجرائم الخطيرة سوف تسود بين رجال الأمن.

* الوفد فى ٣٠ / ٣ / ١٩٩٢

وربما كانت هذه القضية وراء سلبية المواطنين الذين شاهدوا جريمة هتك عرض فتاة العتبة، فالقانون لا يفرق كثيرا بين قتل مجرم مغتصب آثم وقتل رجل شريف، فحياة الاثنين عزيزة على القانون بدرجة متساوية، وازهاق روح أى منهما له نتيجة واحدة هى: المحاكمة بما فيها من مصاريف وبهدلة واتهام ودفاع وبراءة أو ادانة! والتدخل فى مثل هذه المسائل لاتؤمن عواقبه، فالاشتباك مع المجرم قد يؤدى الى قتل المجرم أوقتل المتدخل، وفى الحالة الأولى لا مفر من المحاكمة وفى الحالة الثانية التيتم والترمل!

القانون ـ اذن ـ هو المجرم الأول فى قضية العتبة، وهو قانون يسىء الى الشرائع السماوية والدنيوية، فجريمة الاغتصاب فى الولايات المتحدة الأمريكية تصل عقوبتها الى ستين عاما، وفى مصر، البلد المسلم المتدين، تصل الى ثلاث سنوات ، وقد تصل الى سبع سنوات!

فالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات تنص على أن كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أوشرع فى ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ٣الى ٧سنوات، اللهم الا اذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ١٦سنة كاملة، وفى هذه الحالة يجوز رفع العقوبة حتى تصل الى الأشغال الشاقةالمؤقتة ـ أى سبع سنوات ـ فإذا كان الجانى من أصول المجنى عليها أومن المتولين تربيتها أو ملاحظتها، أو ممن لهم سلطة عليها ، أوكان خادما بالأجر عندها ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة، فهل مثل هذا القانون يشكل أى ردع؟

على أن هناك أسبابا أخري لسلبية المواطنين، هى معاملة البوليس والنيابة للمتدخلين أوالشاهدين، فبوليسنا المصرى ـ للأسف الشديد ـ لايستطيع التفرقة بين الجانى والمتدخل والشاهد، فكلهم مجرمون حتى تثبت براءته! وهو أمر ليس له مثيل فى أى بلد من بلدان العالم المتمدن!

فحين كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن منذ سنوات، وقع سطو على شقتى، وتم التبليغ للبوليس تليفونيا، وبعد ساعة واحدة كان أحد رجال

البوليس يصل الى منزلى ومعه ريكوردر كان مسروقا من الشقة مع المسروقات الأخرى، وفى اليوم الثانى كان يصل الى بيتى بعض مفتشى بوليس سكوتلانديارد، لأخذ أقوالى، ولم يحدث أبدا أن استدعيت الى قسم البوليس لاستكمال أقوالى، بل كان البوليس يتصل بى تليفونيا أولا ليستأذن فى المجيء فى الوقت الذى يناسبنى، ولم أشعر أبدا بأى متاعب بسبب هذه القضية.

وقد تذكرت هذه القصة وأنا أقرا شكوي أم الفتاة المجني عليها، للصحف، وفيها تقول: «كل يوم أسئلة، تعالى للمديرية، تعالى للقسم، تعالى للنيابة، لدرجة أنى تعبت جدا،٣ أيام لم نذق فيها الطعام، نصوم بلا سحور، كفى! عاوزة حقوق ابنتي وشرفها الذى تمزق»! بل تقول الفتاة المجنى عليها للوفد إن ضباط الشرطة الذين يجرون معها التحقيق يعاملونها كما لو كانت متهمة!

فهل هذا معقول؟ واذا كان هذا يحدث للمجنى عليها، فهل لنا أن نتصور ما يمكن أن يحدث للشهود؟ أليست هذه البهدلة فى الأقسام والمديرية والنيابة هى سبب تقاعس الناس عن الشهادة، وإحجامهم عن التدخل؟ إنه من المحقق أن هناك شهودا هامين يمكن أن يدلوا بتفصيلات هامة فى هذه القضية،ولكنهم نأوا بأنفسهم عن البهدلة، وآثروا السكوت مع السلامة عن الكلام مع الندامة!

إننا لن نستطيع بحال إقناع الجمهور المصرى بالتحرك ايجابيا فى مثل هذه الحالات، سواء بالتدخل لانقاذ المجنى عليها، أوبالشهادة الكفيلة بتوضيح جوانب الجريمة والمسئولين عنها، إلا إذا أحدثنا تغيرا جذريا فى طرق استجواب المجنى عليهم والمتدخلين والشهود، بحيث يراعى إنسانية هؤلاء، ومصالحهم وأوقاتهم، ولايكون ذلك الا بالانتقال اليهم فى الأماكن التى يرغبون فى أداء الشهادة فيها، أوبالاتفاق معهم مسبقا على وقت ومكان الاجتماع بهم.

بل من الضرورى - فى حالة طول مدة الاستجواب - تعويض الشهود بوجبة طعام أو السماح لهم بالعودة إلى منازلهم للراحة وتناول الطعام

والراحة ـ وذلك فى حالة ما إذا فضل الشهود التوجه إلى مكان البوليس أو النيابة أو المديرية . مع إعطائهم الشهادات التى تثبت تواجدهم لأداء الشهادة لتقديمها إلى جهات عملهم ، مع احتساب تواجدهم لأداء الشهادة ساعات عمل ، وليست غيابا يخصم أجره منهم .

وباختصار شديد فان هذه الأزمة الحقيقية ، التى تتمثل فى إحجام المواطنين عن التدخل أو أداء الشهادة ، يجب أن تعالج بأقصى سرعة ، إذا كان لنا أن نأمل فى جذب هؤلاء لأداء الواجب ، بكل انعكاسات ذلك على نتيجة التحقيقات والوصول إلى الحقيقة .

وفى الوقت نفسه ، فلعل هذه الحادثة الرهيبة ، التى لم يسبق لها مثيل فى كل تاريخ مصر ، أن تنبه وزارة الداخلية إلى القيام بواجبها فى حفظ الأمن ، بعد أن صرفها عنه الأمن السياسى ! وعليها أن تفهم أن خطورة حادثة العتبة على الأمن السياسى لاتقل ـ إن لم تزد ـ عن خطورة تنظيم إرهابى يسعى لاسقاط نظام الحكم بالقوة المسلحة .

فمن المحقق أن أعداء النظام من جماعات التكفير والإسلام السياسى يرون فى أمثال هذه الحوادث ـ التى تكررت بشكل مزعج فى الفترة الأخيرة ـ تمهيداً وحرثاً للتربة المصرية وإخصاباً لها ، حتى تتلقى فكرة « الإسلام هو الحل » باقتناع وإيمان ! ومن هنا فأخشى أن الصديق اللواء محمد عبدالحليم موسى قد يفاجأ بالخطر على النظام قادماً من الباب الخلفى بينما هو واقف مرابط على الباب الأمامى ! ـ وبمعنى آخر أن الخطر على النظام السياسى قد يأتى من إهمال الأمن الجنائى بينما هو يركز جهوده على الأمن السياسى !

أفيقوا أيها السادة ، فالقضية أخطر مما تتصورون ، فالبيوت تغلى ، والشعب ثائر ، والرغبة فى الثأر تتأجج فى الصدور ، والتهوين من الأمر يزيد النار تأججاً ، والأعداء يتربصون ، والضحية فى النهاية هى : أمن هذا البلد واستقراره !

بعد براءة المتهمين في قضية فتاة العتبة من الجناة؟

* الوفد في ١٩٩٣/٢/٢١

في وسط الغيوم التي أحاطت بقضية فتاة العتبة، والتي دعت المحكمة إلى تبرئة المتهمين، هناك جملة حقائق ثابتة وساطعة سطوع الشمس، وهي :

(أولا) أن الفتاة المسكينة قد فقدت عرضها في أكثر الميادين ازدحاما في القاهرة !

ثانيا، أنها فقدت مع عرضها مصاريف وأتعاب المحاماة التي ألزمتها بها المحكمة، وفوقها غرامة قدرها خمسون جنيها، بالاضافة إلى التعويضات التي سوف تتحملها بعد احالة الدعوى المدنية المقامة عليها من المتهمين!

أما الحقيقة الثالثة، فهي أن الجناة الحقيقيين قد أفلتوا من قبضة العدالة!

وبعد ذلك من حق كل مصري أن يشعر بالخزي لهذه النتائج الخطيرة

الثابتة، ويترحم على الشرف والحق والعدل. وفى نفس الوقت على كل مصرية أن تتلقن هذه النتائج جيدا وتستذكرها مع دروس المرحلة الدراسية التى تمر بها، وتعلم أنها اذا تعرضت لمثل المحنة التى مرت بها فتاة العتبة، فلن تظفر بنتيجة أفضل مما حصلت تلك الفتاة عليها، ولن تجد من المجتمع المصرى نصيرا ولا ظهيرا، وبالتالى فعليها أن تحمل فى حقيبتها سكينا تغرس نصله فى قلب كل من يقترب منها دفاعا عن عرضها وشرفها.

وقد يكون من الأفضل أيضا أن تحمل فى حقيبتها كاميرا تسارع بها إلى التقاط صور من يعتدون عليها فى وسط المحنة! ويكون ذهنها حاضرا تماما فى وسط المأساة، فلا تفقد تفصيلة واحدة من تفاصيل المحنة الأليمة التى تمر بها، حتى لا تتناقض أقوالها أمام النيابة والمحكمة! وأن تسارع إلى تسجيل هذه التفاصيل بدقة فور وقوع الحادث!

ان الشيء المحير فى هذه القضية هو: كيف أفلت الجناة الحقيقيون وشقوا طريقهم وسط الزحام؟ وكيف اندفع المتهمون ليحلوا محلهم فى نفس اللحظة التى فر فيها هؤلاء؟ واذا كان فى وسع الجناة الحقيقيين الافلات فى وسط هذه الظروف، فكيف لم يستطع أن يفلت المتهمون؟. كم كنت أود لو أعيد تمثيل الواقعة ليتبين ما يمكن وما لا يمكن فى هذه الظروف! - أى أن يسقط من يمثل دور الفتاة من سلم الأوتوبيس، ويسقط معه الجناة، ونرى كيف يفلتون بجلدهم ويحل محلهم آخرون فى وسط زحام العتبة؟ فربما كان تمثيل الواقعة يقرب الأمر أكثر فأكثر إلى الأذهان.

إنه لا يجب أن يفهم من هذا المقال أننى أشكك فى براءة المتهمين طالما أنها استقرت فى ضمير القضاة، ولخير أن يفلت مائة جانى ولا يسجن برىء، ولكن الأمر يتطلب نشر حيثيات البراءة فى قضية استحوذت على مثل هذا القدر من اهتمام الرأى العام المصرى، انصافا

للفتاة التى فقدت عرضها، وفوقه خمسون جنيها غرامة! وتنتظر أحكام التعويض ! ـ أى أنها تعرضت لظلم فادح لا يمكن أن ينزله مجتمع انسانى بفرد من أبنائه ويفلت من عواقبه بسهولة!

ذلك أن السؤال الذى يتردد فى عقول كثيرين من أبناء هذا الشعب هو: وماذا بعد ذلك؟ وهل قصة هذه الفتاة تعتبر رمزا لما يجرى فى المجتمع، حيث يفلت الفساد فى معظم الأحيان، ويدفع الضحايا الثمن؟

ففى عمارة الحاجة كاملة ضاعت أرواح الضحايا وبقيت الحاجة كاملة ! وفى شركات توظيف الأموال، ضاعت أموال الضحايا وبقى الريان! بل إنه فى شركات السعد ضاعت أموال الضحايا واستقبلت الصحافة الجانى كما لو كان أحد الضيوف الأولى بالرعاية! كما استقبل فى المطار بكل تجلة واحترام! وفى وقائع السيدة هدى عبدالمنعم ضاعت أموال الضحايا وأفلتت السيدة هدى لتتنعم بما كسبته من أموال! والأمثلة تفوق الحصر!

وما جرى لفتاة العتبة رمز لذلك كله! فلا يختلف اثنان على أن الفتاة ضحية، ولا يختلف اثنان أيضا على أن هذه الضحية انقلبت إلى جانية! ولا يختلف اثنان أيضا على أنه اذا كان المتهمان بريئين فان الجناة الحقيقيين يكونون قد أفلتوا من العقاب! ـ وكل ذلك يمثل خللا خطيرا فى المجتمع يلحق به أفدح الأضرار.

فمن المحقق أن القضية تقدم للجماعات الاسلامية وقودا تشعل به دعوتها إلى تطبيق الشريعة الاسلامية، وتبرر به نشاطها لتغيير المجتمع الكافر إلى مجتمع مسلم. ولن يهمها كثيرا أن الاسلام قدم ضمانات لتحقيق العدالة فى هذه المسائل تفوق الضمانات التى تقدمها القوانين الوضعية، وانما يهمها أن الحادث هو مظهر فساد صارخ يثير الغثيان، فالحادث وقع فى شهر رمضان، أى شهر العبادة والتوبة عن

المعاصى،ولم يجد من المسلمين الأتقياء الذين شاهدوه نصيرا للفتاة الضحية وقدماها تكبلان لتغتصب (اذ من المستحيل على فرد واحد القيام بهذا العمل الاجرامى).

ولكن الحادث فى حد ذاته أيضا يبرز خللا خطيرا فى الخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين، وخصوصا فى مرفق حيوي وهام هو مرفق النقل العام بالقاهرة. حيث تهدر يوميا آدمية ملايين المواطنين وهم يذهبون إلى أعمالهم ويعودون منها إلى مساكنهم! وتتعرض الفتيات والسيدات إلى جرائم يرتكبها الفاسقون وسط الزحام! وتتفاقم هذه المشكلة يوميا دون أن تجد لها الدولة حلا. وحتى حين سمحت للميكروباصات العامة والخاصة بالمساعدة فى حل أزمة المواصلات، تحولت هذه الميكروباصات إلى أوتوبيسات أخرى تهدر فيها آدمية المواطنين والمواطنات! وهذا الليل الطويل الذى تعانى منه مصر لا يبدو له فجر فى الأفق!

والمشكلة التى طرحها حكم البراءة فى هذه الجريمة الخلقية البشعة، وما نال الفتاة الضحية من مهانة فى بادىء الأمر، وإدانة فى نهاية الأمر! ـ هى مغزاها لكل فتاة أو سيدة تتعرض لمثل تلك المحنة، فقد أطبق اليأس على الجميع، وفقد الكل الأمل فى الحق والعدل وانصاف المجتمع، وأخذت كل فتاة تسائل نفسها: كيف أتصرف لو حدث لى مثل ما حدث لفتاة العتبة؟ هل أسكت وأنكفيء على مأساتى بعد أن أصبحت ادانة المتهمين فى حكم المستحيل فى هذه الظروف ؟ وحتى لا أجنى سوى الفضيحة والإدانة وغرامة خمسين جنيهاً وأتحمل تعويضات المتهمين الذين صدر الحكم ببراءتهم ، وشماتة بعض الصحف وتشدقها بالسبق الصحفى وغيره !

وفى الوقت نفسه فإن من حق كل سافل أن ينعم بسفالته ويستمرئها ، ويعتدى ماشاء على الأعراض وهو فى مأمن من كل إدانة

سـواء لأنه يسـتطيع الافـلات تحت عين المجـتـمع وبصـره ، أو لأن اثبـات التهمة عليه غير وارد فى هذه القضايا!

ولم يبق سوى النصيحة التى قدمتها فى بداية مقالى لكل فتاة وسيدة فى مجتمعنا، ألا وهى ألا تخرج من بيتها الا مسلحة، وأن تسارع بإغماد سكينها فى قلب كل من يقترب منها قبل أن تغيب صورته من ذهنها، أو يفلت من الجريمة، أو تتضارب الأقوال عن الواقعة!

الفصل الرابع
مصر والزلزال

الزلزال المريب !

* أكتوبر : الأحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٩٢

كنت قد وصلت بسيارتى أمام العمارة التى أقطن بها ، وأخذت فى ركنها بحذاء الرصيف تهيؤا لمغادرتها ، عندما شعرت بالسيارة تهتز كما لو كانت فى قبضة مارد ، وتعجبت ! ونظرت خلفى ، فوجدت السيارة التى تقف ورائى تهتز هى الأخرى ، وأدركت أنه زلزال ، وطلبت إلى زوجتى التى كانت تبدى انزعاجها لما يحدث ، الاطمئنان قائلا فى هدوء : «لاتخشى شيئا ، انه زلزال!

نعم ، لم أر - فى ادراكى بوجود زلزال يهز مصر - ما يدعو إلى القلق والخوف ! فكثيرا ما شعرت بزلازل على طول مسيرة حياتى ولم يترتب عليها شىء ! وكثيرا ما تعرضت مصر للزلازل ، وكان البعض يشعر بها والبعض الآخر لا يحس بها ، وكان البعض الذى لا يحس بها يحسد الآخر

الذى شعر بها ومر بتجربتها ! وفى كل الاحوال لم تكن الزلازل فى مصر تحدث فى الناس ذعرا أو فزعا ، فقد كانت تمر بسرعة خاطفة ، وكانت تنتهى ، فى معظم الأحوال قبل أن ينتبه الناس إليها ، وكان المصريون يتندرون عليها ويتخذونها مادة للحديث . صحيح أن بعض البيوت الآيلة للسقوط كانت تنتهز فرصة هذا الزلزال الخاطف لتنهار وتسقط ، ولكن قلة عددها كان يدرجها فى سجل الحوادث اليومية المعتادة أكثر مما يدرجها فى سجل الكوارث !

ولكن الزلزال الذى وقع يوم الاثنين ١٢أكتوبر١٩٩٢ كان شيئا ختلفا! لقد كان زلزالا طويلا جدا ، فقد ذكرت بعض التقارير أنه ستغرق دقيقة كاملة ، ومشاهدتى له تؤكد أنه كان أطول من دقيقة ! فقد ستغرق مدة محاولتى ركن السيارة بحذاء الرصيف تحركا إلى الأمام ثم نحركا إلى الخلف مرتين . وعندما استقر وضع السيارة وجدت من يطلب منى الابتعاد كلية عن المكان لأن العمارة سوف تنهار ! وتحركت تلقائيا بالفعل بالسيارة للابتعاد عن مكان الانهيار ، وكان الزلزال ما يزال مستمرا ! ولكنى لم أكد أتحرك مترين حتى توقف الزلزال . وكل ذلك من شأنه أن يستغرق وقتا أطول من دقيقة .

والمهم هو أنه فى خلال اللحظات الطويلة التى مرت كأنها دهر ، كانت تحدث أمامى أشياء غريبة ! فقد سمعت الصراخ هنا وهناك ، ورأيت سيدات وفتيات بقمصان النوم يندفعن من العمارات الى الشارع وعلامة الفزع تعلو وجوههن ، ورجالا وشبانا يجرون هنا وهناك ، ويقفز بعضهم فوق السور المحيط بالعمارات إلى الأرض الفضاء . ولم يخطر ببالى - وهو العجيب - أن الزلزال هو السبب ! وانما توقعت شيئا مجهولا يحدث ! حتى سمعت ذلك الذى طلب منى الابتعاد بسيارتى عن المكان لإن احدى العمارات تنهار ، فسألته : أى عمارة ؟ وأشار بيده الى العمارة التى كنت أقف أمامها ، ونظرت ، واذا بها العمارة التى أقطن فيها ! ولاول وهلة صدقت ، على الرغم من أن العمارة لم يكن بها أى مظهر من

مظاهر الانهيار ، لقد كانت مظاهر الهوج والمرج واندفاع السكان من العمارة الى الشارع يشير إلى وجود شيءلاآراه ويراه الناس! ونزلت من سيارتى ونظرت إلى أعلى - إلى الطابق العاشر حيث أقطن - وأنا مسمر فى مكانى لا أشعر بشيء ، كأن الكون كله قد تجمد !

وأحسست بغصة فى حلقى وأنا أتصور دمار كل شيء فى هذا المسكن العزيز ! وكان تفكيرى مركزا فى غرفة المكتبة حيث كتبى العزيزة وأبحاثى ومقالاتى ومذكرات سعد زغلول والمسجل الكبير وشرائط الكلاسيك . لكن ذلك لم يستغرق سوى لحظة واحدة ، اد حل محله تسليم كامل بما يأتى به القدر ، وما هو مكتوب وسطره علام الغيوب !

وهذا هو ما أستقبل به عادة كل مكروه ، فالايمان عظيم لا يتزلزل ، وثقتى فى رحمة الله وحكمته ثقة متينة لاتتزعزع ، وفوق ذلك هناك اعتقاد راسخ فى نفسى بأن كل ما يمر بى من أحداث فيه خير لى ، مهما كانت مظاهرة تشير إلى العكس ، وتجاربى فى ذلك لاحصر لها!

والمهم هو أن الصورة لم تلبث أن أخذت تتكشف تدريجيا ، لقد كان اهتزاز العمارات بسبب الزلزال سببا فى أن كل ساكن توهم أن العمارة التى يقطن فيها فى طريقها الى الانهيار ، مهما كانت هذه العمارة جديدة! فسقوط العمارات الجديدة أمر شائع الحدوث فى مصر ، فاندفع البعض إلى خارج مساكنهم يطلبون النجاة ، وتجمعوا من هنا وهناك . ثم أدركوا أن سبب الاهتزاز هو الزلزال وليس انهيار العمارات ، وكان المفروض أن يعودوا إلى مساكنهم بعد ذلك ، ولكن البعض خشى من تكرار الزلزال ، فبقى خارج المسكن فى الدور الأرضى أو فى الخلاء حتى المساء !

وجاء إلىَّ جارى فى نفس الطابق يخبرنى بأن مكتبته مالت وسقطت على الأثاث المقابل لها وتحطم زجاجها تحطيما تاما ، ونبهنى ذلك الى الصعود وتفقد مسكنى واحصاء الخسائر ، وكان تصورى أن مكتباتى جميعها قد سقطت كذلك ، وتناثرت كتبها ، كما حدثت خسائر أخرى ، وفوجئت بأن المكتبات كانت صامدة بسبب ثقل ما فيها من كتب

ومجلدات ، ولكن شرائط الكلاسيك قفزت من أماكنها وتناثرت على الأرض ، كما سقطت فازة على الأرض ولكنها لم تصب بأضرار ! وحمدت الله على أن قدر ولطف !

فى ذلك الوقت لم يخطر ببالى ما ألحقه الزلزال من دمار فى أماكن أخرى فى القاهرة والجيزة ومدن الجمهورية ، فقد تصورت أن ما حدث فى المنطقة التى أقطن فيها حدث مثله فى المناطق الأخرى ! وكان حزنى عظيما عندما فتحت التليفزيون لينهى الىّ بالأخبار الفظيعة عن سقوط جميع المنازل المتداعية القديمة فى الأحياء الشعبية ، وانهيار عمارة مصر الجديدة !

ثم أدركت حجم الكارثة حين قطع رئيس الدولة زيارته للصين وروسيا وبعض بلاد أوروبا وأعلن عودته إلى مصر ! فرؤساء الدول لا يقطعون زياراتهم الا عند حدوث كوارث قومية كبرى ، أو حدث سياسى جلل ، أو خطر يهدد نظام الحكم !

ولست أذكر أن رئيس الدولة المصرية قطع زيارته لبلد ما وعاد ، الا عبدالناصر عند حدوث ثورة تموز فى العراق التى قلبت النظام الملكى ، فقد قرر العودة إلى مصر فورا ، وقطع زيارته ليوغوسلافيا ، ثم غير رأيه عندما نزلت القوات البحرية الأمريكية إلى شواطىء لبنان قرب بيروت ، وقرر الذهاب إلى موسكو للتنسيق مع القيادة السوفيتية . أقول ذلك اعتمادا على ذاكرتى ، ولعل سكرتارية رياسة الجمهورية تصحح معلوماتى وتصدر بيانا بالمرات التى قطع فيها رئيس الدولة زياراته فى الخارج وعاد إلى مصر .

والمهم هو أن زلزال الثانى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ كان زلزال مريبا ! فلا يوجد زلزال فى العالم يُسقط ـ فى ثلاث ثوان فقط ! ـ عمارة من أربعة عشر طابقا لم يمض على بنائها أكثر من عشرة أعوام ! ولكن زلزال مصر أسقط هذه العمارة !

بل إن بعض العمارات الجديدة لا تحتاج إلى زلزال شديد القوة أو متوسط القوة أو حتى ضعيف القوة ، لإسقاطها ، فقد أسقط هواء الاسكندرية العليل عمارة لوران فى الشتاء الماضى ! وكذلك سقطت على مدى السنوات الخمس عشرة السابقة عمارات عديدة فى القاهرة والاسكندرية بدون أية زلازل على الاطلاق ! وسبب ذلك الفساد المستشرى فى إدارات الأحياء ، والذى يعطى تصاريح بالبناء والتعلية حسب تسعيرة الرشاوى ! ويغمض عينيه عن الأدوار المخالفة حسب تسعيرة الرشاوى أيضا! (أو الرشى إذا تحرينا الدقة اللغوية)، ولا ندرى حجم هذه الرشاوى للسكوت عن تعلية الأدوار ، أو للتغاضى عن تنفيذ قرارات إزالة الادوار المخالفة التى تصدر وهى لا تساوى ثمن الحبر الذى تكتب به !

كذلك لا ندرى حجم الرشاوى الذى حصل عليها طابور المهندسين الانشائيين والمقاولين المسئولين عن الأسمنت المغشوش وحديد التسليح الهش وبقية مواد البناء غير المطابقة للمواصفات ، فحجم هذه الرشاوى لا يساوى شيئا بجوار حجم المبالغ التى حصل عليها أصحاب العمارة من السكان .

نعم لا ندرى شيئا عن ذلك ، ولكن الشىء الوحيد الذى ندريه ونوقن به هو أن لجان التحقيق التى أمر بها الرئيس مبارك سوف تجد الأوراق سليمة مائة فى المائة ! ولن تستطيع محكمة واحدة فى مصر أن تدين أحدا ! وسيخرج الجميع من المسئولية كما تخرج الشعرة من العجين !

وحجتنا فى ذلك أن الادارة فى مصر إدارة قديمة قدم التاريخ ، وقدرتها على الفساد أكبر من قدرة أية إدارة فى العالم ! وهى أقوى من أية حكومة ! بل لقد كانت أكبر من حكومة الاحتلال البريطانية ! فقد استطاعت سلطات الاحتلال فى ثورة ١٩١٩ أن تقمع الثورة فى جميع أنحاء البلاد ، وتنهى كافة الاضرابات العمالية ، واستعاضت عن كناسى الشوارع المضربين بالمساجين ، وعن سائقى عربات الترام والرش

بالعساكر الهنود ، ولكنها لم تستطع التغلب على إضراب الموظفين ! نعم لم تستطع أن تستعيض عن الموظفين المصريين بموظفين انجليز أو غيرهم فى الوزارات والمصالح الحكومية ، لتشابك العمل وتعقده ، وازدحام اللوائح ، وغموض الاجراءات وتباين تفسيراتها ، الأمر الذى كان يستحيل على أى بديل انجليزى أن يفهمه ويهضمه قبل سنين ! فظل العمل فى الادارة الحكومية مشلولا مدة ستة أسابيع تقريبا ، واضطر اللورد ألّنبى فى النهاية إلى انذار الموظفين بالعودة فورا إلى مصالحهم ، أو تشطب أسماؤهم من سجلات الحكومة !

ولقد كان نظام عبدالناصر نظاما دكتاتوريا شرسا ، وكان شديد البطش بالفاسدين ، ولكنه لم يستطع اصلاح الادارة الحكومية ! بل من الطريف أنه عندما حقن هذا الجهاز برجال الجيش فى محاولة لتطهيره ، حدث العكس تماما ، فانتقلت عدوى الفساد إلى ضباط الجيش الذين عملوا فى الادارات الحكومية ، وانتقلت اليهم عدوى الرشاوى حتى أطلق شعبنا عليهم كثيرا من النكات التى مازال بعضنا يتذكرها !

ومعنى ذلك أن الحكومة فى واد والادارة الحكومية فى واد آخر ! وكل مسئولية الحكومة تنحصر فى مسارعتها إلى تقديم كل متهم إلى المحاكمة دون أن تتستر عليه ، حتى لا تشترك معه فى تهمة الفساد . ولكن البيروقراطية الفاسدة فى إدارات الأحياء ، المسئولة عن اصدار تراخيص البناء وقرارات الازالة ومراقبة عمليات الانشاء والبناء ، لا تهتم كثيرا بذلك ! فهى تعتمد على أن بال لجان التحقيق طويل ! وبال الحكومة أطول وأطول ! وقدرة المحامين الأكفاء على التأجيل ورد المحاكم وتطويل إجراءات المحاكمات عشرات السنين قدرة يشهد بها الجميع والحمد لله !

وامكانات الفساد فى خلال ذلك امكانات مضمونة ! وضحايا انهيار المبانى يكونون عادة عاجزين عن متابعة الدعاوى والمحاكمات وتحريكها ، لأنهم يكونون فى غالبيتهم الساحقة قد ماتوا تحت الأنقاض ! «والحى أبقى من الميت» فى اعتقاد المصريين ! كما أنه أقدر على الدفع ! وهذا هو

السبب فى أننا لم نسمع عن حكم واحد صدر ضد أصحاب عمارات انهارت ، أو ضد مسئولين عن انهيار هذه العمارات ، فمازالت جميعها تنظر أمام المحاكم ، وما صدر لا ينفذ !

وحتى بالنسبة للمراقبة الشعبية فإن الجماعات الاسلامية التى تدعى الاهتمام بمظاهر الفساد ، لا ترى من ألوان الفساد الا ذلك المتمثل فى كشف سيدة عن شعرها ! أو عرض مسرحية من المسرحيات ! أو سماع الراديو ومشاهدة التليفزيون ! أما الفساد الذى يؤدى إلى انهيار العمارات وسقوط الضحايا بالمئات والألوف ، فانه فساد محمود لا تراه ولا تحاربه !

وبالنسبة للصحافة القومية والصحافة المعارضة فلا تكاد تخلو صحيفة يوميا من رواية أو تحقيق صحفى يكشف جانبا من فساد الادارة ، ولكن هذه التحقيقات تمضى كما يمضى غيرها !

وقد انتهزت هذه الصحافة فرصة حريق برج المعادى الذى كانت تقطن فيه المذيعة كاميليا العربى ، لتثير قضية الأدوار المخالفة ، وأعلن الدكتور محمود الشريف محافظ القاهرة وقتذاك عن تأليف لجان لفحص الأبراج والمبانى العالية ، واتخاذ اجراءات قانونية ضد المخالفين ، ولم نسمع - بعد هدوء الضجة - عن نتائج فعالة أسفرت عنها هذه التحقيقات ! ولم نسمع عن إزالة جميع الأدوار المخالفة! ولا مسئولين عن هذه المخالفات قدموا إلى المحاكمة ! وعادت أرض الكنانة إلى عادتها القديمة ، وعاد الفساد الادارى أقوى من محافظ القاهرة ومن رئيس الحكومة !

والغريب أنه مع كل مظاهر التدين التى تسود القاهرة والمدن المصرية ، ورغم الحج والحجاب والجلباب فإن قضية الدين مازالت تدور فى اطارها الشكلى ولم تتغلغل داخل النفوس !

وعلى سبيل المثال لقد كانت صاحبة العمارة المنكوبة حاجة ! وكذلك زوجها ، ولم يؤثر الحج فى سلوكهما وجشعهما ، ولم يوقظ ضميرهما !

والحال كذلك مع جميع أهل الفساد ، فلم يستطيعوا حتى الآن أن يدركوا هذه الحقيقة البسيطة ، وهى أن الانسان لن يستفيد الا مما كسبه من حلال ، وأما ما كسبه من حرام فهو بالنسبة له بغل من البغال ، يحمله ويثقل ظهره ويسبب له المصائب والكوارث ، ولكنه لا يستفيد منه ، كما لا يستفيد منه أولاده وذووه ! ولو فهم أصحاب البطون الواسعة هذه الحقيقة لاستراحوا وأراحوا !

وفى الوقت نفسه لو أدرك هؤلاء أن الجريمة تنتقم من فاعلها ، لتفادوا هذا الانتقام عن طريق تفادى الجريمة ! ولكنهم يظنون أنهم يستطيعون أن يخدعوا المولى عز وجل فيتركهم يهنأون بما ينهبون من أموال الحكومة والشعب ، وهو أمر مستحيل عقلا ودينا .

ويسبب هذه البيروقراطية الفاسدة تصدعت جدران أكثر من خمسمائة مدرسة جديدة ، بسبب غش مواد البناء ، دفع الشعب ثمنها من كدحه وعرقه .. كما تصدع ٧٧٩ منزلا حتى يوم الأربعاء ١٤ أكتوبر ، وانهار أكثر من مائة مبنى فى القاهرة والجيزة فقط . وهى خسائر لم تكن لتحدث فى بلد آخر لاينخر فيه هذا السوس الادارى ، وتتخرب فيه الذمم على هذا النحو !

والمهم هو أن كارثة هذا الزلزال كانت امتحانا لكفاءة حكومة الدكتور عاطف صدقى نجحت فى مواجهته بامتياز ، كما كانت اختبارا لقوة نظامنا السياسى فى مواجهة الأزمات ، ولكن لم يعد يكفى أن يكون الرئيس مبارك أنزه حاكم شهدته مصر ، أو يكون الدكتور عاطف صدقى وأعضاء وزارته من المشهود لهم بالنزاهة ، وإنما لابد أن تكون الادارة الحكومية وادارة الأحياء نزيهة أيضا !

وهذا يتطلب حركة تطهير واسعة النطاق يتم فيها استئصال البؤر العفنة من جسد الادارة ، وتشديد العقوبات على أصحاب العمارات المخالفة المنهارة إلى حد الإعدام ، ومحاسبة المسئولين فى الادارات المحلية ماليا والتحرى عن حساباتهم بالبنوك وثرواتهم وثروات أبنائهم .

فمازلت أذكر الموظف الكبير الذى تبين أنه يملك عشرة ملايين من الجنيهات بينما مرتبه لا يزيد على خمسمائة جنيه فى الشهر تقريبا ! - ويعبارة وجيزة نريد «أكتوبر» ادارية !

وفى الوقت نفسه آن الأوان لوضع خطة قومية لمواجهة الكوارث والطوارىء . وفى هذا الصدد فان لجنة الخدمات بمجلس الشورى التى يرأسها الدكتور محمود محفوظ ، كانت قد وضعت تقريرا فى هذا الشأن أعدته الأستاذة الدكتورة فايزة حمودة ، وكان مفروضا أن يعرض على اللجنة لمناقشته ثم يعرض على المجلس مجتمعا لمناقشته على مستوى أوسع ، ولعله يعرض على اللجنة والمجلس فى الدورة الجديدة تمهيدا لتقديم خطة قومية متكاملة لمواجهة الكوارث ، بانتهاز فرصة الاهتمام الحار المفاجىء الذى يتبدى الآن فى ظل كارثة الزلزال ، وما يظهر جليا من تصميم الرئيس مبارك - بعد قطع زيارته للخارج وعودته إلى مصر - على وضع نهاية لمسلسل المآسى والكوارث التى هى من صنع الانسان ، والتعامل بكفاءة أكبر مع الكوارث التى تسببها الطبيعة .

والأيام القادمة كفيلة بالكشف عما إذا كانت حكومة الدكتور عاطف صدقى سوف تحتفظ بحرارة حماستها التى تبديها حاليا ، أم أنها سوف تفقد هذه الحرارة تدريجيا وتتعثر فى الطريق !

حكومة عاطف صدقى والزلزال !

الغريب فى زلزال الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ أنه لم يكن زلزالا واحدا بالنسبة لجميع من تعرضوا له ، وإنما كان عدة زلازل ، بل كان مائة ومئات وآلاف الزلازل ! فلم أقابل صديقاً حكى لى ظروف الزلزال الذى أحس به الا وكانت حكايته مختلفة عن حكاية الصديق الآخر !

فالبعض لم يشعر بالزلزال اطلاقا ! لأنه كان يقود سيارته فى الطريق . والبعض الآخر ممن كان يقود سيارته اصطدمت سيارته بالسيارات الأخرى ! والبعض ممن كان فى شقته أو فى داخل مبنى يعمل فيه ، اختلف رد فعله عن رد فعل الآخر ! .

ففى مجلة أكتوبر ، خرج الأستاذ عادل البلك من غرفة مكتبه هادئا ينبه المحررين الذين كانوا يهرولون على

* اكتوبر : الأحد اول نوفمبر سنة ١٩٩٢

السلم نزولا إلى الشارع ، إلى عدم التزاحم وعدم استخدام الأسانسيرات ، ثم دخل مكتبه يواصل كتابة مقاله ! وفى الدور الثامن ، حيث مكتب الأستاذ صلاح منتصر ، كان مدير مكتبه الأستاذ سمير شاهين يصلى عندما وقع الزلزال ، فلم يشأ أن يفوته لقاء الله وهو على هذا الوضع الكريم ، وواصل صلاته حتى انتهى الزلزال !

وقد كان الصديق الدكتور محمود محفوظ ، أستاذ الأورام الشهير ورئيس لجنة الخدمات فى مجلس الشورى ، يجرى عملية دقيقة لمريض عندما وقع الزلزال ، فانتظر حتى انتهى الزلزال ، واستأنف اجراء العملية الدقيقة بأعصاب باردة ويد ثابتة ! .

وقد كانت ابنتى هويدا جالسة إلى مكتبها عند وقوع الزلزال ، فلم يشغل بالها فى تلك اللحظات المزلزلة الا تجميع مسودات رسالتها للماجستير التى أعدتها على مدى ست سنوات لترافقها عند الخروج من المبنى ، لأن سقوط المبنى على هذه الفصول معناه دفن جهد ست سنوات تحت التراب بدون أن يرى النور ! وقد ذكرت فى مقالى السابق أنى كنت أركن سيارتى أمام المسكن عند وقوع الزلزال ، فلما تحققت من أن ما يحدث للسيارة من اهتزاز هو نتيجة زلزال ، هدأ بالى واطمأن خاطرى وزال القلق ، لأن ما مر بى من زلازل على طول مسيرة حياتى لم يخلف أية آثار تدفعنى إلى الخوف ! .

وعلى العكس من ذلك فإن الصديق اللواء ابراهيم محمود لم يكد يشعر بالزلزال حتى أيقن أنه يوم القيامة ، وطلب إلى زوجته الاستغفار والاستعداد للقاء الله . وقد كانت تجربة الصديق الدكتور جابر عصفور مثيرة ! فقد كان نائما عندما أيقظه الزلزال بعنف ، فقام فزعا ، وعندما نظر من النافذة رأى أمامه سحابة كثيفة من التراب لأن أحد البيوت قد انهار ! وسرعان ما انهار بيت ثان فثالث ! وكان المشهد أشبه بفيلم سينمائى من أفلام الرعب ، وشعر بأنه فى كابوس رهيب مفزع ، ولكنه كابوس حقيقى ! .

وكان الدكتور صلاح العقاد فى بيته عندما شعر بالبيت يهتز ونجف السقف يتأرجح يمينا ويسارا ، فطمأن أهل البيت إلى أنه مجرد زلزال ! وكذلك فعل الدكتور صقر محمد صقر نائب رئيس جامعة المنوفية ، وكان يقطن على بُعد دقائق من عمارة هليوبوليس المنكوبة ، فلم يكد يتحقق من أن اهتزاز العمارة هو نتيجة زلزال حتى زايله القلق واطمأن ! .

على هذا النحو لم يكن زلزال الثانى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ زلزالا واحدا بالنسبة للجميع ، وإنما شعر به كل مصرى على نحو مختلف عن الآخر ! وكانت نتيجته بالنسبة له مختلفة عن هذه النتيجة بالنسبة للآخر ! ففى حين فقد البعض كل شىء ، فقد البعض بعض الشىء ! ولم يفقد البعض شيئا ومر الزلزال بالنسبة لهم كسحابة صيف ! .

ولكن الزلزال بالنسبة لحكومة الدكتور عاطف صدقى كان زلزالا واحدا ! فقد هزها بعنف ، وسلب النوم من عينيها ، وفتح أمامها أبواب الجحيم ، وأدخلها خيمة امتحان رهيب لم تتعرض له حكومة مصرية فى طول التاريخ الحديث وعرضه ! .

ففى لحظات قليلة كان يتصدع فى مصر ٨٠٠٠ مبنى ! وفى خلال ثلاث ساعات كانت عربات الاسعاف تنقل إلى المستشفيات ٢٢٥٧ حالة ! وفى خلال يومين كانت مستشفيات مصر قد أجرت ٢٢٢٦ عملية جراحية! وبلغ عدد المصابين ٩٩٢٩ مصابا ! ولم يكد ينتهى غبار الزلزال حتى كانت الحكومة مطالبة بتسكين ٤٤٥٠ أسرة ! وازالة ٧٨٨ مدرسة واعادة بنائها بالكامل ! وترميم ١١٩ أثرا قبطيا واسلاميا بأحياء القاهرة القديمة وحدها !

كابوس حقيقى رهيب لم تتعرض له حكومة مصرية فى التاريخ الحديث كما ذكرت ، وقد تعرضت له حكومة الدكتور عاطف صدقى دون أن تكون وراءها تجربة ، ودون أن يكون فى يدها احتياطى مالى تواجه به مثل هذه الكارثة ، بل وعليها ديون بالمليارات ! .

وسرعان ما توالت الكوابيس الأخرى مع توالى توابع الزلزال الكبير . ففى الوقت الذى قطع فيه رئيس الدولة زيارته للخارج وعاد فورا إلى مصر ، وفى الوقت الذى كان وزراء حكومة الدكتور عاطف صدقى يصلون الليل بالنهار فى اجتماعات وعمل جاد وشاق وتفكير مضن ، لمواجهة آثار الكارثة التى لم يكن أحد فى مصر أو فى العالم يتنبأ بها ، والتى لم تشهدها مصر منذ سبعمائة عام - كان هناك فريق من السياسيين المصريين الذين يتربصون بمصر وبالنظام السياسى ، والذين وقفوا مواقف غير وطنية فى اثناء حرب الخليج ، يقودون جماهير المتضررين إلى الشارع فى مظاهرات بعد أيام قلائل من الزلزال ، متصورين أن هذه المظاهرات سوف تشعل الشارع المصرى بالثورةضد النظام ، وتتيح لهم الفرصة للقفز الى الحكم بضربة واحدة وبأسهل الطرق !

ولم يسأل هذا الفريق من السياسيين نفسه عما إذا كان حزبه يملك برنامجا معدا سلفا لمواجهة كارثة مثل كارثة الزلزال ، فى حالة وصوله الى الحكم ! أو مساكن تحت الطلب يدفع إليها جماهير المتضررين المتظاهرين بين يوم وليلة ، وامكانات ماديةلتعويض من يستحق التعويض منهم فى اليوم التالى للزلزال !

كذلك لم يسأل هذا الفريق من السياسيين نفسه عما اذا كان يملك الكوادر السياسية التى تمكنه من تأليف حكومة على درجة عالية من الكفاءة تعوض قصور ما أسماه «بالحكومة العاجزة» - ويقصد بها حكومة الدكتور عاطف صدقى ! أم انه سوف يستورد هذا الكفاءات من الحكومة القادرة التى تحكم بغداد أو طهران ؟ أم انه لا يهمه كفاءة الحكم من عدمه ، وإنما يهمه فقط سقوط النظام السياسى فى مصر مهما ترتب على ذلك من فوضى تعم البلاد وتقضى على حاضرها وعلى مستقبلها ؟

نعم لم يسأل هذا الفريق من السياسيين نفسه مثل هذا الأسئلة وهو يقود جماهير المتضررين الى الشارع ، فالعمل الحزبى فى نظره ليس هو

العمل الحزبى فى الدول الديقراطية فى الخارج ـ أى عمل البرامج السياسية والاقتصادية والاجتاعية القائمة على العلم والتخطيط ، وعمل «حكومات الظل» التى يتابع كل وزير فيها فى المعارضة عمل قرينه فى الحكم ويعرف سلبياته وايجابياته ، وطرق الاصلاح الواجبة التى عليه أن يقوم بها عندما يستدعيه الشعب الى الحكم ـ وإنما العمل الحزبى عند هذا الفريق من السياسيين لا يفترق كثيرا عن عمل الجماعات السرية، وهو التهييج والتحريض ، وتصيد أخطاء الحكومة ، وسوق الشائعات والأكاذيب ضدها ، وتعبئة الجماهير الشعبية ضدها بالأساليب الديماجوجية (الغوغائية) ، وتشجيع المظاهرات ضدها ، والمزايدة عليها بالباطل ، واستغلال الأزمة الاقتصادية والكوارث لتشويه صورتها ، ومحاولة اسقاطها بأى ثمن ، حتى ولو كان هذا الثمن هو الفوضى والضياع !

نعم ، هذا هو العمل الحزبى فى ظل هذه الديمقراطية المريضة التى أفرزتها ثورة يوليو ، بعد ثمانية عشر عاما من الدكتاتورية الثقيلة فى عهد عبدالناصر ، وأحد عشر عاما من التعددية الحزبية المقيدة فى عهد السادات ، وأحد عشر عاما من التعددية المطلقة فى عهد الرئيس مبارك ـ ديموقراطية الهدم والتلويث والتهييج والتحريض والقذف والتشهير ، حيث يحمل كل من هؤلاء السياسيين الحزبيين معولا فى يده اليمنى ، ويحمل فى يده اليسرى معولا أيضا ! لأنه لا يعرف كيف يستعمل أدوات البناء !

وفى ظل مثل هذه الديموقراطية المريضة يصبح الحكم محنة وامتحانا دائما ، وتتحدد مهمة الرئيس مبارك التاريخية وسط هذه الأنواء العاصفة فى قيادة سفينة البلاد بكل ما يملك من حكمة وحنكة ، والاحتفاظ بصفاء فكره وسط الغيوم ، والسيطرة على أعصابه وسط تحديات الاثارة الخسيسة من جانب تجار السياسة ! وأهم من ذلك كله محاولة تقويم هذه الديموقراطية بالقانون !

فحتى فى عهد حكومات الوفد ـ وهى أكبر حكومات ديموقراطية شهدتها مصر على مدى خمسة آلاف عام ـ كان القانون موجودا ، ولم يكن أحد من السياسيين يستطيع توجيه تهمة بدون أن يكون فى يده أدوات الاثبات ! ولم يكن يستطيع التشهير بلا حساب ! وكان على كل صاحب قلم أن يزن كلمته قبل أن يكتبها ! وقد واجه مصطفى أمين سلطات التحقيق أكثر من عشرين مرة فى عهد حكومة الوفد الأخيرة ، صحيح أنه كان يخرج أقوى مما دخل ، ولكن مجرد التفكير فى التعرض للتحقيق يدفع كل صاحب قلم معارض إلى التروى قليلا قبل أن يطلق مدافع قلمه عشوائيا لتصيب الأبرياء !

وعندما تولى سعد زغلول الحكم فى عام ١٩٢٤ ليرسى دعائم أول حكم ديمقراطى ليبرالى فى البلاد ، كان يعارضه حزب الأحرار الدستوريين فى جريدة السياسة ، وأمين الرافعى فى جريدة الأخبار ، وكانت تعارضه على صورة هزلية صحيفتا الكشكول والصاعقة ، وقد بلغت المعارضة ضده ـ باعتراف الدكتور محمد حسين هيكل ـ حدا من العنف دعا عدلى باشا رئيس حزب الأحرار إلى الاستقالة ، لأن عنف الخصومة لم يكن يتفق مع طبعه . وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء إلى القضاء .

فلما جاء الصيف ، وأراد الدكتور هيكل السفر إلى لبنان ، ولما كان متهما فى خمس قضايا سترفع ضده ، فقد وسط صهره عبدالرحمن رضا باشا لدى سعد زغلول للسماح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق ، وقد رد عليه سعد زغلول قائلا : كيف يسافر هيكل ، وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده ؟ وفهم عبدالرحمن رضا من هذا الكلام أنه انتقام ، فسأل سعد زغلول : «وما ضرورة هذا الانتقام؟» ورد سعد زغلول غاضبا : «انتقام يا عبدالرحمن ! أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس ، رجالا ونساء ، وتسمى هذا انتقاما؟» ـ ومع ذلك فقد سمح سعد زغلول بسفر الدكتور هيكل باشا ! .

والمهم فى كل هذا الكلام هو أنه لا توجد ديمقراطية بلا قانون يحمى الأبرياء من استبداد الأقلام التى تحترف الافتراء ، ولا توجد ديمقراطية تستبيح الحكومة والوزراء لتضليل المُضَلّلين وتشهير المشهرين وسفالة السافلين ، وتعرض نظام الحكم للخطر لحساب العجزة والمخربين ! فهذه ديموقراطية غير مسئولة ، ولا شىء أخطر على حاضر البلاد ومستقبلها من الديموقراطية غير المسئولة ، ولا شىء يحفظ الديموقراطية ويرسى قدمها فى البلاد غير القانون ، فالقانون هو حارس الديموقراطية الوحيد .

ولسنا نعنى بالقانون هنا ما كان يعنيه الرئيس الراحل السادات أثناء حكمه من هذه الكلمة ، حين كان يستخدم ترزية القوانين فى تفصيل قوانين لتقنين الدكتاتورية ! فتلك مرحلة تاريخية تجاوزناها تماما، مرحلة كان يحرك السادات فيها رغبته فى تحرير سيناء بأسلوبه الخاص الفريد ! .

نعم ، لا نقصد تفصيل قوانين جديدة لتقنين الدكتاتورية ، وانما نقصد إعمال القوانين الحالية المعطلة لحماية البنائين من الهدامين ، وتوجيه النقد إلى أغراضه الحقيقية التى تبتغيها الديموقراطية الليبرالية ، وهى : التقويم ، وتصحيح المسار ، وتنبيه الحكومة إلى مواطن الخلل ، وتوجيهها إلى الاصلاح .

والمهم هو أن حكومة الدكتور عاطف صدقى واجهت الكارثة بشجاعة ، وأثبتت كفاءتها فى مواجهة أثارها ونتائجها ، فلم تواجه المظاهرات بالحديد والنار كما تفعل الحكومات الفاشية ، وإنما واجهتها بحل المشاكل ، والايواء والتسكين الذى احتوى الغالبية الساحقة من المتضررين فى أيام قليلة من وقوع الزلزال (٦٥٠٠ أسرة حتى كتابة هذه السطور) وهو ما لم يكن يتنبأ به أشد المتفائلين فى الظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها الدولة قبل الزلزال .

ولا شك أن السبب الأساسى فى السرعة والكفاءة التى تم بهما مواجهة الكارثة ، يرجع إلى الاستقرار الوزارى الذى أرساه الرئيس

محمد حسنى مبارك ، والذى مكن كل وزير من الاحاطة الكاملة بكل تفاصيل عمل وزارته ، وأعطاه التصور الأفضل لامكاناتها ، وكيفية استغلالها بسرعة وكفاءة .

ولنتصور الأمر لو كان عمر هذه الوزارة أسبوعا أو شهرا ، فانها كانت جديرة بأن تقف مشلولة أمام هذه الكارثة ! وهذا ما نبهنا إليه منذ زمن ، فقد قلنا إن كثرة تغيير الوزارات فى الماضى كان إهدارا للوقت والعمل ، ولا يوجد مبرر له الا تغيير الحزب الحاكم ، أما والحزب الحاكم تتكون منه الحكومة القائمة ، فان استبدال وزير جديد بوزير يثبت فشله يكون هو التغيير المطلوب وليس تغيير الحكومة بكاملها !

وبمعنى آخر أن التغيير يكون لسبب ، وليس لمجرد التغيير أو لإلهاء الجماهير ! ومن حسن الحظ أن نظام الحكم فى مصر مستقر ، ويلقى دعم الجماهير ، وليس فى حاجة إلى الألاعيب السياسية التى تلجأ إليها أنظمة أخرى .

وقد أثبتت القوات المسلحة أنها ليست فقط الدرع الصلب الواقى لمصر من الأخطار الخارجية ، بل انها أيضا الاحتياطى الاستراتيجى الذى تلجأ إليه مصر فى الملمات والمحن . ومن حسن الحظ أن هذه القوات المسلحة أصبحت متفرغة لمهامها العظيمة التى تُعد لمثلها الجيوش فى العالم ، بعد أن اجتازت المرحلة التاريخية السابقة التى اختلطت فيها مهمامها القتالية والوطنية بمهام سياسية عوقت مسيرتها وعرقلت خطواتها وألحقت بها الهزيمة فى يونية ١٩٦٧ .

والمهم هو أن زلزال الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ قد فتح صفحة جديدة فى العمل الحزبى فى مصر ، وأتاح الفرصة للأحزاب المصرية المعارضة لإثبات قدرتها على التمييز بين ما هو حزبى تختلف عليه ، وما هو قومى تتفق عليه .

فتوابع الزلزال الاقتصادية والاجتماعية أخطر من توابعه الزلزالية ، وهذه التوابع الاقتصادية والاجتماعية اذا ووجهت على أساس حزبى فان

نتائجها تكون مدمرة على الجميع ، أما إذا ووجهت على مستوى قومى فإنها تستطيع أن تنجو بالسفينة من العاصفة وتصل بها إلى بر الأمان .

وبلغة أخرى ، فان الكارثة قد فتحت من أبواب النقد للحكومة ما لا يحصى ولا يعد ! وأتاحت لكل حزب معارض من الفرص للتشهير بالحكومة ما لم يكن يحلم بها ! فكما قلت فان الكارثة فاجأت الحكومة على نحو ما فاجأت الشعب المصرى ـ أى وهى على غير استعداد ، وفى الوقت نفسه بغير امكانات تقريبا !

ومن هنا ، فواجب كل حزب معارض ، قبل توجيه سهام نقده إلى الحكومة ، أن يسأل نفسه أولا : هل كان يستطيع أن يفعل أفضل من ذلك لو كان فى الحكم ؟ وهل امكانيات الدولة تمكنه من أداء أفضل لو كان فى السلطة ؟ ومن واجب رئيس تحرير كل صحيفة معارضة أن يسأل نفسه : هل كان يستطيع نشر ما ينشره لو كان حزبه فى الحكم ؟

وليس معنى ذلك منع نقد الحكومة ، أو حتى التخفيف من النقد ! فلم تكن الحكومة فى يوم ما بحاجة إلى النقد بقدر ما هى فى حاجة إليه الآن ! ولكن هناك فرقا بين النقد البناء وبين التحريض والاثارة والتهييج ومخاطبة غرائز الجماهير !

وفى الوقت نفسه فان الحكومة بحاجة إلى الاعتراف بأنها استهانت بالفساد البيروقراطى ، وتهاونت مع فساد رأسمالية الانفتاح ، وأهملت فى أداء واجب أساسى من واجباتها التى لا تختلف عليها النظم الرأسمالية والاشتراكية ، وهو اقرار العدل ، فاهتمت ببناء المحاكم ولم تهتم بدعم جهاز القضاء الذى يعانى من قصور شديد ونقص شديد فى أفراده ، فكانت عجلة العدل فى مصر هى أبطأ عجلات عربة الدولة ، حتى ضاع أثرها تقريبا ، فى الوقت الذى كانت تدور فيه بسرعة عجلة الفساد ، وها هى ذى الحكومة تدفع الثمن !

الزلزال ويوم الحساب !

* اكتوبر : الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٩٢

سوف يثبت التاريخ أن يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ لم يكن يوم زلزال عادى مما يحدث فى بلاد العالم المختلفة ، وإنما كان يوم الحساب فى مصر !

وأعتقد أن الكثيرين ممن أسهموا فى احداث الخسائر الفادحة التى لحقت بمصر فى هذا اليوم قد شعروا بذلك ، وأيقنوا أن قيامتهم قامت، وأن ما أخفوه على طوال السنين الطويلة الماضية من فساد فى مواقعهم، سواء كانت مواقع إدارية أو مواقع بناء وتشييد ، قد انكشف وانفضح ، وأن المثل السائر الذى يقول : «يمهل ولا يهمل» إنما هو مثل صحيح مائة فى المائة ، وأن الله جلت قدرته قد يمهل المرء طويلا ، ولكنه لا يهمل حسابه يوم يظن أن الله قد أغفل عنه ، وما جناه من

مال حرام سوف يدفعه عارا ومهانة وسجنا واحتقارا من المحيطين به ومن الشعب !

ولكن هذا ـ على كل حال ـ هو جانب واحد مما كشفه الزلزال ، فهناك جوانب أخرى لا شأن لها بالفساد ، وانما لعبت فيها عوامل أخرى دورا رئيسيا .

ومن هذه العوامل ، تلك التى ترتبت على قرارات تخفيض ايجارات المساكن التى أصدرتها ثورة يوليو بحسن نية ، وبرغبة مخلصة فى التخفيف عن كاهل المستأجرين الذين يمثلون الغالبية الساحقة من الشعب ، ثم أثبتت الأيام أضرارها .

فلقد ترتب على هذه القرارات ثلاثة آثار لم تكن فى الحسبان :

الأثر الأول ، هو توقف عمليات البناء تقريبا ، بعد أن أصبح الاستثمار فى البناء غير مجز لصاحبه . فنشأت أزمة الاسكان تبعا لذلك.

ثانيا ، ظهور ظاهرة خلو الرجل ، نتيجة أزمة الاسكان من جهة ، ولأن الرأسماليين الذين آثروا الا ستثمار فى البناء، لم يجدوا طريقة لتعويض ما تكلفوه فى عملية البناء سوى خلو الرجل ، الذى طالبوا السكان بدفعه فى البداية كشرط لإتمام الايجار وكتابة العقد ، وتعويضا عن الايجار الرخيص الذى كانت تحدده لجان تحديد الايجارات . ثم انتشر خلو الرجل حتى أصبح هو القاعدة فى الايجارات قبل أن ينتقل أصحاب العمارات إلى طريقة أسهل بالنسبة لهم وهى بيع الشقق !

أما الأثر الثالث ـ وهو الذى يهمنا فى هذه الظروف ـ فكان اهمال الثروة العقارية كلية وتركها للخراب والدمار !

فقبل صدور قرارات تخفيض الايجارات ، كان صاحب البيت هو الذى يعنى عادة بالعناية به وترميمه كلما طرأ عليه ما يستحق الترميم ،

لأنه كان مصدر رزقه الوحيد أو أحد مصادر رزقه ، ولكن بعد أن انخفضت الايجارات ، وتثبتت بصفة نهائية ، فى الوقت الذى كانت الأسعار ترتفع بفعل الظروف العالمية والمحلية ، لم يعد صاحب المبنى يرى فيما يحصله من الايجارات ما يغريه على العناية بالمبنى وترميمه ، فى الوقت الذى كان السكان يتصرفون على أساس أنه هو المكلف بترميمه أو العناية به . ومع مضى الوقت أصبحت مصلحة صاحب المبنى تتمثل فى زيادة تخريبه وسقوطه حتى يبنى مبنى آخر مكانه بايجار أعلى .

وبذلك أصبحت الثروة العقارية فى مصر بدون صاحب من الناحية الفعلية ! فأصحابها الأصليون يتمنون خرابها ، وسكانها المنتفعون بها لا يشعرون بالتزام نحوها يدفعهم إلى العناية بها !

وهذا هو السبب فى الكثرة المخيفة للمبانى المتصدعة بفعل الزلزال. فمعظم هذه المبانى لم تجد العناية الكافية على مدى الثلاثين عاما السابقة ، لا من أصحابها ولا من ساكنيها ، وكان الاهمال يضرب أطنابه فيها .

ولم يكن أحد يدرى أنه سوف يأتى يوم الحساب ! .. يوم لم يسبق له مثيل منذ سبعمائة عام ، يضرب مصر فيه زلزال قوته ما بين ٣ر٥ و٩ر٥ بمقياس ريختر يفضح هذا الاهمال ويكشفه ، ويدفع فيه السكان الثمن غاليا !

وهذا يقودنا إلى قضية أراضى المنكوبين . لقد أصدر السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة قرارا باستيلاء المحافظة على الأراضى التى كانت مقامة عليها بيوت تهدمت ، أو تصدعت وتستحق الهدم ، حتى لا يكون الزلزال خيرا وبركة على أصحاب المبانى الذين كانوا يتمنون سقوطها لكى يبنوا مكانها عمارات بإيجار أعلى - وذلك مقابل تعويض أصحابها .

وفى رأيى أنه فى هذه القضية يلزم مراعاة حالتين : الحالة الأولى، هى حالة المبانى التى تهدمت وسط أماكن أثرية وقعت فيها تعديات ،

وهذه المبانى من المصلحة الاستيلاء عليها للمنفعة العامة ، على أن يعوض عنها أصحابها تعويضا مناسبا وقانونيا وفق قواعد عامة تحدد سعر المتر من الأرض فى كل منطقة حسب أهميتها وموقعها . على أن يدفع التعويض على الفور ، وبدون قضايا ومحاكم تستغرق ثلاثين عاما كما هو المعتاد فى مثل هذه الأمور . وواضح أن المصلحة العامة فى مثل هذا الاستيلاء تتمثل فى تخفيف الأعباء الاسكانية عن هذه المناطق الأثرية .

فمن العروف أن الآثار الاسلامية تقع فى قلب القاهرة الاسلامية ، وهى مناطق قديمة جداً بها حركة تجارية هائلة كما أنها مناطق تجمع سكانى تعانى من شبكات مياه متهالكة وصرف صحى متهالك ، وكل ذلك مما يهدد الآثار الاسلامية فى هذه المناطق تهديدا كبيرا .

ولقد سبق لنا فى لجنة التراث الحضارى ، التى يرأسها الدكتور جمال مختار ، أن ناقشنا موضوع الآثار الاسلامية ، والأخطار التى تهددها ، والتعديات التى وقعت عليها - وكانت الصورة التى رسمتها التقارير صورة مخيفة .

فقد حدث فى الستينيات من هذا القرن – كما وصف الدكتور محمد إبراهيم بكر رئيس هيئة الآثار - هجوم شرس على المساجد نتيجة سقوط العديد من المنازل الآيلة للسقوط ، جعل أكثر من ٢٥٠ أسرة تعيش فى أجمل المساجد والآثار الاسلامية ، مثل مجموعة السلطان قلاوون ، ثانى أكبر مجموعة متكاملة للآثار الاسلامية فى العالم بعد مجموعة السلطان الغورى ، وكذلك وكالة قايتباى المجاورة لباب النصر أشهر معالم القاهرة العسكرية ، وكان يعيش بهذه الوكالة ٧٢ أسرة تم جلاؤها خلال العامين الماضيين . كما أن هناك مهزلة أخرى حدثت فى الستينيات تغطت بموجبها واجهات أهم الآثار الاسلامية ، مثل مجموعة السلطان الغورى وجامع المؤيد والمدرسة الأشرفية وكل الآثار الهامة ، بكم هائل من الأكشاك التجارية !

ومن هنا فنحن مع وزير الثقافة فاروق حسنى فى ضرورة انتهاز فرصة الزلزال للقيام بمواجهة شاملة لهذه المشكلة الحضارية الكبرى ، تقوم على انقاذ الآثار الاسلامية ، وتطوير المنطقة ، التى يعيش الأهالى على تاريخها ، وفق خطة موضوعة .

هذا على كل حال فيما يتصل بالحالة الأولى فى قضية أراضى المنكوبين ، أما الحالة الثانية فهى حالة المساكن التى سقطت فى جهات غير أثرية ، وفيها يجب أن يخير أصحابها بين إعادة البناء مع احتفاظ السكان بحقهم فى شقة لكل منهم فى العمارة الجديدة بعد اتمامها ، بنفس الأجر الذى كانوا يدفعونه ، أو الحصول من الدولة على ثمن مناسب للأرض بعد خصم تعويض مناسب لكل ساكن ، يخير فى دفعه للدولة مقابل ما حصل عليه من مسكن منها بعد الزلزال ، أو مقابل الحصول على شقة فى العقار الجديد الذى تتولى الدولة بناءه .

وقد استهديت فى هذا الاقتراح بما كان يقوم به أصحاب المبانى الذين كانوا يرغبون - قبل الزلزال - فى هدمها وإعادة بنائها فى شكل عمارات كبرى يستفيدون منها ، فإنهم كانوا - عادة - يعرضون على السكان مبالغ على سبيل التعويض عن مساكنهم ، أو يعطونهم أولوية فى السكنى فى العمارة الجديدة بنفس الايجارات القديمة أو ما يقاربها بالاتفاق .

أما مجرد الاستيلاء على أراضى المنكوبين على اطلاقها بقرار من المحافظ ، على وعد بدفع تعويض عنها - يعلم الجميع أن اجراءات دفعه سوف تطول عشرات السنين - فهذا ما تحرمه الأديان ويحرمه الدستور الذى ينص صراحة فى المادة ٣٤ على أن الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز نزعها من صاحبها الا لمنفعة عامة ، وعلى أن يكون ذلك مقابل تعويض وفقا لما ينص عليه قانون نزع الملكية العقارية للمنفعة العامة .

ومعنى ذلك أنه يجب فى البداية أن تتحدد المنفعة العامة لنزع الملكية، وتعلن على الناس ليعرفوا سبب نزع ملكيتهم ، سواء كانت هذه المنفعة

تتمثل فى اعادة تنظيم مناطق الآثار الاسلامية على نحو يتيح الاستفادة منها فى الحركة السياحية التى تصب منافعها فى نهاية الأمر فى المصلحة العامة للبلاد ، أو فى اعادة تنظيم أية منطقة للصالح العام .

والمهم هو أن الزلزال ليس شرا كله ، وكذلك أية كارثة . فأذكر أن الحريق الذى نشب فى مسقط رأسى ـ ميت غمر ـ يوم الخميس أول مايو ١٩٠٢ ، واستمر مدة أسبوع كامل حتى دمرها ، قد أتاح لنا – نحن أهالى ميت غمر – فيما بعد ، أن نزهو على أهالى مدينة زفتى بأننا نملك مدينة حديثة بينما يملكون هم مدينة قديمة رثة الأحياء ! ومدينة زفتى – للعلم ـ تقع فى مواجهة مدينة ميت غمر على فرع دمياط من النيل .

وهذا ينقلنا إلى فئة أخرى من ضحايا الزلزال هم سكان الأدوار المخالفة التى كشف الزلزال ضرورة ازالتها حرصا على سلامة المبانى . لقد أعلن السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة أنه سيتم تطبيق القانون فى الحالات المخالفة ، ولن يكون هناك مجال للمصالحة . وأعلن المستشار القانونى للمحافظة ونائب رئيس محكمة النقض أن نظام التصالح الذى نص عليه القانون رقم ٣٠ لسنة ٨٣ والمعدل بقانون ٥٤ لسنة ٨٤ قد انتهى العمل به منذ ١٧ يونيو ١٩٨٥ وأصبح لاغيا .

ومعنى هذا الكلام أن الحكومة سوف تجد نفسها أمام عدد ضخم من سكان تلك الأدوار المخالفة عليهم التخلى عنها لهدمها !

ومن الطبيعى أن هؤلاء السكان ليس لهم ذنب فى سكنى تلك الأدوار المخالفة ، وإنما الذنب يقع على الحكومة التى غفلت عن بناء تلك الأدوار ، وتغاضت عن بنائها ، وتركت السكان ينساقون الى السكنى فيها ، ويدفعون مدخراتهم التى جمعوها بشق الأنفس للحصول على شقق فيها ، ويقومون بتأثيث هذه الشقق وفقا لأوضاعها . والحل العادل فى هذه الحالة هو اجبار أصحاب العمارات المخالفة على أن يردوا الى السكان ما حصلوه منهم بمخالفة القانون . بل لا يتصور غير ذلك !

فالمخالف يتحمل نتائج مخالفته كاملة . بل أتصور أن يدفع أصحاب المبانى للسكان فروق زيادة أسعار الشقق لا تاحة الفرصة لهم لشراء شقق أخرى مثيلة . والا كان معنى ذلك افلات المخالف من عواقب عمله .

ومع ذلك فيمكن الوصول الى حل وسط عن طريق تكليف لجان هندسية عالية المستوى بفحص المبنى المخالف وتقرير مدى تحمله للأدوار المخالفة ، على أن يراعى فى تكوين اللجان الهندسية ألا تكون مثل اللجنة التى قررت صلاحية عمارة الموت ! فقد قدم دفاع صاحبة هذه العمارة صورا ضوئية من تقرير هندسى بتوقيع الدكتور مهندس عبد الواحد جبر والمهندس الاستشارى عبده اسحق مؤرخ فى ٢٥ ابريل عام ١٩٨٣ ، يؤكد أن الأساسات والأعمدة تتحمل بأمان ! يؤكد أن المبنى سليم من الناحية الانشائية ومطابق للمواصفات القياسية والأصول الفنية !

نعم ليس المقصود لجنة من هذا النوع ، وإنما لجانا حقيقية توفر لها الحكومة الضمانات والخبرة ، وتحملها المسئولية كاملة عند ثبوت ما يخالف تقريرها ويعرض السكان للخطر .

وعذرى فى هذا الاقتراح هو أن هذه الأدوار المخالفة تعد ـ فى حالة صلاحيتها ـ جزءا من الثروة العقارية والثروة العامة التى يجب عدم التفريط فيها الا لضرورة . ومن هذا المنطق أيضا فإنه يجب انزال العقاب الصارم بمن بنوا هذه الأدوارالمخالفة فى حالة عدم صلاحيتها ، لأنهم تسببوا فى تضييع جزء من الثروة العقارية ببناء أدوارهم بشكل مخالف للقانون الذى يحفظ الثروة العامة، فضلا عن اضرارهم بمصلحة عدد هائل من السكان . وعلى كل حال ، فلا شك أن الزلزال قد نبهنا الى جوانب كثيرة من جوانب القصور فى حياتنا ، خصوصا فيما يتصل بفرق الانقاذ من الكوارث !

لقد سخر بعضنا كثيرا عند حضور فرق الانقاذ الفرنسية واليونانية والجزائرية للمساعدة فى رفع أنقاض عمارة هليوبوليس مصحوبة بكلابها

المدربة . وقد قال البعض : ماذا تفعل هذه الفرق فى وسط جيش الانقاذ المصرى المجهز باللودرات والذى رأيناه فى التلفزيون يقوم برفع الانقاض؟

ثم فوجئنا بأول نقد يوجهه فريق الانقاذ الفرنسى ، وهو أن الفريق المصرى يعمل على أساس عدم وجود أحياء تحت الأنقاض ! ولذلك يستخدم اللوادر بدلا من الأوناش ، ويتحرك بعشوائية دون خطة منظمة ، ولا يقسم أفراده الى مجموعات ، ولا يوجد تقسيم عمل بينهم ، ويفتقر الى الأجهزة الحديثة كجهاز الأشعة فوق الحمراء والأجهزة السمعية وغيرها ، ولا يستخدم الكلاب المدربة ، كما أن أفراده أنفسهم غير مدربين .

وقد ظهرت صحة هذه الانتقادات عندما ثبت أن الغوغاء التى كان يحدثها أفراد الفريق المصرى أثناء العمل كان من شأنها منع سماع صوت أى حى تحت الأنقاض!

وهذا ما كشفه الشاب أكثم بعد انقاذه ! كذلك ثبتت عشوائية البحث وتخبطه . فقد ذكر الشاب أكثم أنه رأى فى احدى المرات طاقة تنكشف وتبدو من خلالها السماء ، وظن أنه الفرج آت ، ولكن هذه الطاقة لم تلبث أن أغلقت مرة ثانية وعاد إلى الظلام ! وإن كانت هذه الطاقة قد أدت غرضها من زاوية أخرى هى تجديد هواء الحفرة التى كان فيها ! وحكمة الله فوق كل شىء .

والمهم هو أنه بدون هذه الفرقة الأجنبية كان مستحيلا انقاذ أكثم ، فلقد ظن جندى الانقاذ الذى سمع استغاثة أكثم أنها صوت عفريت (الحقونى فيه عفريت !) ثم جاءت الفرقة الفرنسية لتحديد كان أكثم عن طريق الكلاب المدربة مع أجهزتها . ثم أخذت بالمعاونة مع الفرقة اليونانية فى عمل الفتحة اللازمة ودعمها حتى لا تسقط وتنهار ، كما مدت أنابيب الاكسجين إلى أكثم .. الى آخره . وبذلك أمكن للعميد الشجاع عبد الغفار منصور انقاذه مخاطرا بحياته .

وعلى هذا النحو ، كان تأثير مجىء هذه الفرق أشبه بتأثير مجىء علماء الحملة الفرنسية! فى تنبيه المصريين الى المتغيرات العلمية التى كانوا يجهلونها فى مجال الانقاذ ! وأصبح على حكومتنا تدريب فرق الانقاذ على أساس جديد ، ونقلها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث !

على أن مسألة فرق الانقاذ التى اشتركت فى رفع أنقاض عمارة هليوبوليس ، تثير قضية هامة يجب ألا تحرج الكثيرين من المسئولين والكتاب الذين أخذوا يشيدون بالشهامة المصرية ، وبتطوع المتطوعين فى عملية الانقاذ فى المرحلة الأولى التى اختلط فيها الحابل بالنابل .

فمن الواضح أن البعض منهم لم تكن تحدوه الشهامة بقدر ما كانت تحدوه الرغبة فى الحصول على المغانم من بين الأنقاض ! وهى رغبة حقيرة جدا !

ففى أهرام يوم الجمعة ٢٣ أكتوبر ذكرت غادة ، طالبة الطب وابنة الدكتور عبد الحميد الهلالى الأستاذ بجامعة بنها والدكتورة منى رياض اللذين ماتا تحت أنقاض عمارة هليوبوليس مع شقيقها ، انه كان يوجد بشقتها بالدور الثانى بالعمارة المنهارة مشغولات ذهبية تزن خمسة كيلو جرامات ، كانت والدتها قد أحضرتها فى اليوم السابق للزلزال من خزانة البنك ووضعتها فى دولاب غرفتها بالمنزل ، مع ثمانين ألف جنيه قيمة شهادات استثمار باسمها واخوتها كانت قد استردتها من البنك ، هذا فضلا عن جهاز عملاق للاشعة المتحركة وزنه طن ويصل ثمنه الى ثلاثة أرباع مليون جنيه . وتتساءل غادة ـ التى ظلت تترقب انتهاء عمليات رفع الأنقاض : أين ذهبت كل هذه الثروة ؟

ونحن نسأل معها أيضا هذا السؤال ؟ ونطلب الى المسئولين أن يسألوا معنا أيضا ، ويجروا التحقيق اللازم فى هذا الشأن ، حتى لا يكون الأمر بالنسبة للفتاة المسكينة، التى فقدت أسرتها فى لحظةغادرة من الزمان: «موت وخراب ديار»

أولـــويـــات الـــزلـــزال .. وزلـــــزال الأولـــويـــات !

* اكتوبر : الاحد ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٢

كنت فى طريقى إلى القاهرة قادما من جامعة المنوفية ، ولم أكد أمر بمدينة قليوب فى اتجاهى إلى شبرا الخيمة حتى انحرف علىّ ميكروباس ـ فجأة ، فاندفعت شمالا إلى الرصيف الأوسط ، وكان فى وسعى أن أتفادى الحادثة ، لأن المسافة بينى وبين الرصيف كانت كافية لأنفد بجلدى ، لولا أنى فوجئت بأحد الصخور الضخمة التى يعاد بها بناء الرصيف ، ملقى على الأرض ، فلم أملك الا الاصطدام به ، مما سبب لسيارتى خسائر فادحة وكاد يكلفنى حياتى أو اصابة بليغة . ولكن الله سلم، وتأخرت عودتى إلى بيتى أكثر من أربع ساعات حتى أمكن توصيل السيارة إلى المنزل ومنها إلى ورشة الاصلاح .

والمهم ليس ما وقع لى شخصيا ، وإنما المهم هو أنه على طول الطريق إلى

شبرا الخيمة لاحظت أن أمثال هذه الصخور - المفروض أنها لبناء الرصيف - ملقاة على قارعة الطريق بامتداد الرصيف ، كشراك لمن يسوقه قدره اليها من قادة السيارات ، أو يسوقه سوء حظه إليها ! .

وبحكم كونى كاتبا أشتغل بالقضايا العامة ، فان ذهنى أخذ يعمل فى تحليل هذه القضية على هذا المستوى . فإذا كان هناك مؤشر يشير إليه تناثر هذه الصخور على امتداد الرصيف ، فإنما يشير إلى ما يسود حياتنا من استهتار بحياة الناس ، وعدم اكتراث بمصالحهم ، وما يسود الإدارة الحكومية من تسيب .

فالمفروض أن هذه الصخور قد جلبت إلى تلك المنطقة لأداء غرض حددته الإدارة ، وهو بناء رصيف أوسط . ومعنى أنه رصيف أوسط - أو جزيرة وسطى كما يطلق البعض عليها - أنه يقع فى وسط الطريق الذى تمر به عشرات الألوف من السيارات من جميع الأنواع يوميا ، وهذه السيارات يقودها آدميون ، ويركب فيها آدميون ، ومن المنطقى للغاية أن يكون مكان هذه الصخور فى وسط الجزيرة الوسطى نفسها حتى يتم الانتهاء من بناء الرصيف ، ومن المنطقى أيضا أنه نظرا لحجم هذه الصخور الضخم أن يكون هناك اهتمام بالغ بإبعادها عن الطريق العام ، لخطورتها البالغة، وما يمكن أن تسبب من حوادث وخسائر فادحة .

ولكن ليس من المنطقى أبدا أن تترك متناثرة إلى جوار الرصيف كشراك تنصبها الادارة لسيئى الحظ من قادة السيارات ، قد تكلفهم حياتهم ، وان كان من المؤكد أنها تكلفهم خسائر جسيمة .

على أن هذا الشىء غير المنطقى هو أمر منطقى جدا فى نظر الادارة الحكومية ! بل هو القاعدة التى تسير عليها فى تعاملها من المواطنين ، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد فى هذه الادارة وهى - فى حالتنا هذه - ادارة محافظة القليوبية - مسئول كبير أو صغير مهمته الأساسية - التى عُين لها ويحصل على مرتبه لتنفيذها - حماية المواطنين

من اهمال وتسيب العاملين فى اقامة هذه الجزر الوسطى ـ أو غيرها مما يماثلها . لأن حياة المواطنين وممتلكاتهم ومصالحهم ليست مما تدخل فى اهتمامات المحافظين !

على أنى سرعان ما اكتشفت أننى ظلمت محافظة القليوبية عندما عبرت شبرا الخيمة إلى منطقة الأميرية فى اتجاهى إلى مصر الجديدة . فلم تكن محافظة القليوبية وحدها فى هذا الاستهتار بحياة المواطنين ونصب شراك الصخور فى الطريق العام ، وإنما كانت أجزاء كبيرة من المنطقة التى يعاد فيها بناء الجزر الوسطى تتناثر على طولها الصخور الضخمة التى يبنى منها الرصيف ! ولا تنتظر أكثر من سيىء الحظ الذى يسوقه قدره إليها لتحدث فى سيارته ما يمكن أن تحدثه من تخريب !

وهذا الذى يحدث ليس له مثيل فى أى بلد تديره ادارة متمدنة . فأعمال الطريق العام تكون عادة محاطة بحواجز تبعد المركبات والأفراد عنها حتى يتم الانتهاء منها ، ويراعى عند العمل فيها حماية حياة المواطنين ، من ناحية ازالة كل ما يمكن أن يعوق سيولة الطريق أو يسبب أضرارا ، حتى ولو ترتب على ذلك اغلاق الطريق حتى ينتهى العمل .

وهذه هى العقلية المتمدنة (وهى شىء آخر غير العقلية المتحضرة!) أى العقلية الحديثة التى تعيش فى المدن وتتعامل معها وتديرها . فالطريق العام فيه الحياة والموت ، وهناك التزام على الادارة باحترام هذا الطريق ، كما أن هناك التزاما على المركبات والأفراد باحترام قواعد المرور فيه . فإذا قصرت الادارة فى واجبها كان من حق الأفراد رفع الأمر إلى القضاء لطلب التعويض .

ولكن الملاحظ أن الطريق العام فى بلدنا مهان ومنتهك من قبل الادارة ، فهى تعامله بعقلية زراعية لا ترى فيه الا طريق قرية يمر به البقر والجاموس إلى جانب الناس !

ولا يتمثل ذلك فقط فى الأنموذج الذى ذكرته ، بترك الصخور متناثرة على جانبى الطريق ، وإنما يتمثل أيضا فى المطبات الصناعية التى تقوم بها الادارة فى الطريق العام ، دون أن تحددها بألوان صفراء تميزها عن نهر الطريق العام ، فتكون النتيجة قفز السيارات التى لا تنتبه اليها فوقها بشكل فجائى يكلفها خسائر ، وقد يعرضها للاصطدام بغيرها .

يضاف إلى ذلك الحُفر التى تترك فى وسط الطريق لأشهر طويلة دون أن تجد من يهتم بها من الادارة ، ويعمل على ردمها وحماية الناس من شرها ، مع أن ردمها لا يكلف الادارة شيئا باهظا تعجز عنه ، وإنما يكلفها اهتماما بمصالح الناس وصيانة الطرق ، وهو أمر بعيد عن تكوينها العقلى تماما !

ومن هنا كان هذا التناقض الذى نراه بين هذا الاهمال الزائد فى صيانة الطرق ، والاهتمام الزائد بالجزر والأرصفة الوسطى ، وتزويدها بالأحجار الضخمة التى ليس لها مثيل فى العالم ! .

فهناك رأى عام يقول إن أمر هذه الأرصفة الوسطى أمر مريب ! فلا يستطيع أحد أن يفهم لماذا تفك الادارة هذه الأرصفة الوسطى بين الوقت والآخر ، وتعيد بناءها من جديد ، دون أى موجب لذلك ، رغم ما يتسبب عن ذلك من تكاليف وتعطيل للطرق وللمواصلات وللناس ! وهذا ما سبق لى أن كتبت عنه منذ وقت قريب ، وتساءلت :

«ترى هل بلغت دولتنا من الثراء حدا يدعوها إلى كل هذا الترف فيما يختص بالأرصفة الوسطى ، وبلغت فى الوقت نفسه من الفقر حدا يدعوها إلى اهمال الطرق ، وترك الحفر تتراكم فيها وتمتلىء بمياه المجارى والأمطار ؟»

ما هى قصة هذه الجزر الوسطى بالذات التى تهتم الادارة بها إلى هذا الحد المريب ؟ فى حين تهمل الطرق نفسها التى هى أولى بالاهتمام ؟ ألا توجد أولويات للانفاق العام ؟

وعلى سبيل المثال فإن مدخل القاهرة الذى يقع فى نطاق مسئولية محافظة القليوبية ، بلغ اهماله حدا دعانى إلى الكتابة عنه مرارا ووصفه بأنه لا يليق بقرية فى أقصى الريف المصرى ، ناهيك عن عاصمة العالم العربى ! ثم تحركت المحافظة منذ ستة أشهر تقريبا ، وأخذت فى رصفه ببطء شديد دعانى إلى الظن بأن المحافظة تجمع تبرعات لهذا الغرض ! وأنها لا تملك أية ميزانية لرصف الطرق ! وبالفعل استغرق رصف الطريق من أول الطريق الزراعى حتى الكوبرى العلوى الموصل إلى شارع أحمد حلمى وطوله مائتا متر أو أكثر نحو ستة أشهر ! وحتى الآن لم يكتمل رصفه ! وهناك أمل فى أن يتم هذا الرصف فى منتصف العام القادم !

ولكن فى الوقت نفسه ، ولأسباب غير مفهومة ، تعمد المحافظة إلى الانفاق بسخاء على الرصيف الأوسط فيما بين شبرا الخيمة وقليوب، وتفك أحجاره الضخمة الصالحة ، وتستبدل بها أحجارا لا تفترق عنها فى شىء ، وتقلب المنطقة فيما بين قليوب وشبرا الخيمة ، وتنثر الأحجار الضخمة على طول الطريق بإهمال شديد لتصطدم بها السيارات سيئة الحظ .

وهذا الذى يحدث فى القليوبية يحدث فى القاهرة كما ذكرت ، الأمر الذى أصبح يمثل لغزا قد تستطيع حله لجنة تحقيق من مجلس الشعب ، أو يحله الرئيس مبارك شخصيا بتوجيه أنظار المسئولين إلى حقيقة الوضع الاقتصادى والمالى لمصر ، خصوصا بعد كارثة الزلزال ، وضرورة صرف المال فى أوجه الانفاق السليمة .

وربما كان من الضرورى فى هذا الوقت بالذات أن يشكل الدكتور عاطف صدقى لجنة برياسة وزير التخطيط أو وزير الحكم المحلى لوضع أوليات للانفاق العام تلتزم بها المحافظات والأحياء التزاما صارما ولا تتجاوزها ، حتى لا تقع هذه المفارقات والتناقضات المضحكة ، فتهمل الادارة المجارى ورصف الطرق والعناية بها ، فى الوقت الذى تبدى فيه

عنايتها الفائقة بالجزر الوسطى . فتكون كمن يرتدى بذلة قديمة ممزقة ، ولكنه يحرص على أن يرتدى ربطة عنق من الحرير الطبيعى الغالى الثمن تساوى فى قيمتها ثمن بذلة جديدة !

وهذا ينقلنى إلى معالجة قضية سبق أن تعرضت لها فى المقال السابق ، وهى قضية اهمال الثروة العقارية من جانب كل من أصحاب المبانى والسكان بعد تخفيض الايجارات على يد ثورة يوليو .

لقد كان الظن فى البداية أن هذا الاهمال سوف تقع مسئوليته على السكان المهملين لمبناهم فقط ، فإذا انهدم انهدم فوق رءوسهم وحدهم ، ومن هنا وقفت الادارة موقفا سلبيا من هذه الظاهرة المخربة ، ولكن الزلزال أبرز حقيقة جديدة ، هى أن هذا الاهمال لا يدفع ثمنه سوى الحكومة ! وأنه يقع على رأس الحكومة ! .

فقد سقطت معظم البيوت التى أهمل السكان صيانتها ، وخرجوا إلى الشوارع يتظاهرون طلبا للاسكان ، بعد أن وجدت فيهم بعض القوى السياسية التى تتربص بالنظام أداة سهلة التحريك !

وفى الوقت نفسه ، ومع الأعداد الهائلة من المبانى التى تصدعت أو انهارت ، أصبح من الواضح أنه لو استمر هذا الوضع من الاهمال فان الثروة العقارية فى مصر فى المستقبل فى طريقها إلى الانهيار ، مع كل النتائج الاقتصادية الفادحة لذلك !

ومن هنا أصبح من الضرورى اصدار تشريع متشدد يُخضع المبانى فى كل حى للفحص الهندسى الدورى لاكتشاف أى اهمال من جانب السكان فى صيانة المبانى ، وتغريمهم بالغرامات الثقيلة إذا تقاعسوا عن اجراء الصيانة التى تطلب منهم .

ويمكن بمقتضى هذا التشريع الزام السكان بدفع خمسين جنيها سنويا كتأمين لصيانة المبنى ، على أن تتكفل الدولة باجراء الصيانة اللازمة . وهذا يتطلب إنشاء شركة تأمينات لهذا الغرض بالذات .

وفى كلمة وجيزة ، وفى ضوء التوقعات التى قد تصدق أو تكذب من جانب علماء الزلازل التى تقول إن مصر مقبلة على مرحلة جديدة لم تعرفها على مدى تاريخها ، فقد أصبح من الضرورى على كل حكومة مصرية تعمل لصالح البلاد انهاء التسيب السابق ، والنظر إلى المستقبل بنظرة تخطيطية يمكن - إذا أحسن اعدادها - انقاذ البلاد والسكان من أخطار ماحقة .

وفى الحقيقة أننا يجب أن نتخذ من الزلزال - أو سلسلة الزلازل التى وقعت فى الحقيقة ! - بداية عصر جديد ، أو نقطة بداية لسياسة جديدة تهز جدران التسيب والفساد الادارى ، وتنشط الدور الحكومى فى رعاية مصالح العباد .

ويكفى للبرهنة على ضرورة ذلك أن أحدا فى هذا البلد لم يُخل الحكومة من مسئولية مواجهة آثار الزلزال ، وتسكين المضارين جميعهم ، وامدادهم بالمساعدات اللازمة ، على الرغم من أن جانبا من المسئولية يقع على المضارين أنفسهم الذين أهملوا صيانة بيوتهم حتى انهارت !

على كل حال فإن الزلزال قد كشف خطأ جسيما وقعت فيه الحكومات المصرية المتعاقبة ، يتعلق بنوعية المساكن التى تقيمها ! فمن المؤسف أن هذه الحكومات كانت تنافس القطاع الخاص فى بناء المساكن الفاخرة الباهظة الثمن التى لا يقدر عليها سوى الأثرياء، بدلا من التخصص فى بناء المساكن الاقتصادية التى تحل بها أزمة الاسكان الطاحنة .

وهو خطأ غريب أدى إلى هذه النتيجة ، وهى أن الحكومات المتعاقبة لم تساهم المساهمة المطلوبة فى حل مشكلة الاسكان ، لأن المساكن التى بنتها كانت على الدوام فوق مستوى الغالبية الجماهيرية .

وكان من الطبيعى أن تترتب على ذلك نتائج اجتماعية خطيرة تمثلت فى أن الشباب الجديد - فى غالبيته الساحقة - أصبح عاجزا عن

الحصول على شقة صغيرة ، فى الوقت الذى توجد أمامه مئات الألوف من الشقق الخالية التى بنتها الحكومة وبناها القطاع الخاص ، ولكنها فوق مستوى امكاناته المادية المحدودة بالقياس إلى الغلاء الرهيب المندلع فى البلاد ، رغم كل جهود الحكومة للحد منه .

ولعل أحدا لا يدرى أن هذا العجز عن الحصول على سقف للايواء كان وراء نجاح جماعات التكفير فى ضم أعداد كبيرة من الشباب اليها فى عهد الرئيس السادات ، وما بعده فى عهد الرئيس مبارك .

فهذه الجماعات ينبنى تفكيرها أصلا على أساس العزلة عن المجتمع لأنهم لا يجدون لأنفسهم مكانا فيه ! وقد أضافت جماعة شكرى مصطفى ليها فكرة الهجرة والانسحاب من المجتمع إلى الكهوف والشقوق !

وحتى بعد اعدام شكرى مصطفى فإن الجماعات التى تلته كانت تختلف اجتماعيا عن جماعات الاخوان المسلمين من زاوية أن الاخوان المسلمين كانوا يعيشون بين الشعب ، ويخالطونه ، ويتصادقون معه ، ويعتبرون أنفسهم جزءا منه ، لأن أزمة الاسكان لم تكن قائمة وقتذاك ، أما الجماعات الجديدة فهى منفصلة عن الشعب اجتماعيا ، وتعاملها معه يقوم على الارهاب وليس الترغيب ، كما يقوم على أساس الكراهية باعتباره مجتمعا كافرا .

وهكذا تأخذ القضية الاجتماعية شكلا دينيا !

كذلك فان العجز عن الحصول على مسكن قد أدى إلى ضعف الولاء للوطن فى نفوس كثير من الشباب ! فالوطن ليس شيئا تجريديا وإنما هو فى صورته البسيطة سقف ومأوى وبيت يألفه الانسان ويرتبط به ويحن إليه ويدين بالولاء له ويبذل حياته دفاعا عنه . كما أن هذا العجز عن الحصول على بيت هو وراء اندفاع الشباب إلى الهجرة إلى الخارج ، وتحمل المشاق لتوفير ثمن شقة صغيرة يأوى اليها عند عودته .

والمحزن أن كثيرا من هؤلاء الشباب كانوا يقعون ضحية لنصاب يحصل منهم على مقدم ثمن الشقة ثم يختفى عن الأنظار ، أو صاحب مبنى فاسد الضمير يقيم عمارته على أسس واهية من الأسمنت المضروب والحديد المغشوش ، فيفقد حياته تحت أنقاضها .

ومن هنا أعتقد أن الرئيس مبارك سوف ينهى هذه السياسة الاسكانية العقيمة التى كانت لها مبرراتها فى عهد الرئيس السادات عند بداية عصر الانفتاح ، ولكنها فقدت هذه المبررات بعد أن أخذت آثارها الاجتماعية الخطيرة تتراكم منذ ذلك الحين وتتفاقم حتى وصلنا إلى هذا الوضع الذى نحن عليه ، وهو سقوط الشباب الجديد من تفكير الحكومة والقطاع الخاص فى بناء المساكن الجديدة ، والانصراف إلى بناء المساكن الباهظة الثمن ، فضلا عن بناء مئات الألوف من الشقق الفاخرة فى الأحياء الجديدة التى يشتريها أصحاب المقدرة المادية ، لا للسكنى فيها وإنما للمضاربة - أى تركها عدة سنوات واعادة بيعها والاستفادة من فارق الثمن !

ان أى نظام سياسى لا يقوم على فراغ ، وإنما يقوم على أساس اجتماعى ! وهذا الأساس الاجتماعى يقوم بدوره على أساس اقتصادى ! - بمعنى أن الأساس الاقتصادى يؤثر فى الأساس الاجتماعى ، وهذا بدوره يؤثر فى النظام السياسى ، ولا مفر من ذلك ، فهذا قانون حتمى !

ويخيل إلىّ أن فلاسفة الانفتاح المصريين قد عجزوا على الدوام عن ادراك الرابطة العضوية بين هذه الأسس الثلاثة وتفاعلاتها ، وتأثيراتها !

بمعنى أن أحدا منهم لم يسأل نفسه وهو يرسم السياسة الاقتصادية عن مدى تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية ، ثم مدى تأثير هذه الأوضاع الاجتماعية على النظام السياسى ؟ .

ومن هنا فلعل الجانب الايجابى الوحيد لزلزال يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ هو أنه زلزل الأولويات القديمة ، وكشف الغطاء عن هذه

العلاقة العضوية بين الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، وفرض على الدولة اعادة رسم سياستها الاقتصادية فى مجال الاسكان على أساس جديد يدخل فى اعتباره العامل الاجتماعى وتأثيراته على النظام السياسى .

تــــوابـــع

* اكتوبر : الاحد ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٩٢

كنت أنوى أن أغلق باب الكلام فيما أثرته فى مقالى السابق حول سفاهة الانفاق على الأرصفة ، وخصوصا أرصفة الجزر الوسطى ، وتكرار فكها واعادة بنائها على مدار العام ، لأسباب لا صلة لها بتآكل هذه الأرصفة أو عدم صلاحيتها ، فى الوقت الذى تحفل الطرق حولها بالمطبات والانكسارات والانفلاقات ، وفى الوقت الذى لا تجد بعض الطرق الجانبية أى نصيب من العناية ، بل فى الوقت الذى يهمل فيه مدخل القاهرة العظيمة شهورا وسنين ، فإذا بدأ الاهتمام به يحتاج رصف مائتى متر منه إلى أكثر من ستة أشهر ولم يكتمل حتى الآن !

وقد فوجئت بسيل من الخطابات يصلنى من قراء يشكروننى لاثارة هذه القضية ، التى تجعل الشوارع باستمرار مليئة بالحفر وأشغال الطرق،

وتسبب الإزعاج وتعطل سيولة المرور ، بينما الشوارع نفسها تعا؛
الاهمال!

وبعضهم نبهني إلى الكلام عن شارع رئيسى فى قلب القاه
شارع الجيش الذى يعانى من الاهمال الشنيع ، أو الشارعين ا
يربطان قلب القاهرة بشارع الكورنيش عند باب الحديد وشارع الج
وقد أزمن فيهما الاهمال إلى حد لا مثيل له ، وأحدهما كا
الصلاحية تقريبا ، وكانا أولى باهتمام محافظة القاهرة بدلا م
وتركيب أرصفة الجزر الوسطى لمجرد الفك والتركيب ، لأسباب لا ي
الا الله!

وأحد هؤلاء القراء نبهنى إلى شارع كورنيش النيل أمام التليف
حتى نفق كوبرى قصر النيل ، الذى يجرى فك وتركيب رصيفه الا
دون سبب !

وقد نبهني قارىء يدعى يونس عبدالسميع ، وهو مهندس
شارع الهرم ، الذى تكفلت مؤسسة الأهرام بتجميله ، وطلب منى ما
الطريقة الغريبة التى يتم بها تجميل الجزيرة الوسطى ! وهى
الأرصفة على شكل هرمى منحدر ! وقال إن مصممه توهم أر
الطريقة تتفق مع شكل الأهرام ، ونسى أنه يمنع أى فرد من الاس
به ، أو الهرب اليه عند حدوث خطر فى الطريق العام ، ويجعل من
تلاميذ المدارس الصغار والكبار إلى الجانب الآخر من الشارع مح
بالأخطار ، كما أنه شكل ليس له نظير فى أية مدينة فى العالم !

ويقول القارىء إنه كان يتمنى لو كانت مؤسسة الأهرام قد و
انفاقها إلى شارع أنور السادات الذى تعتزم الدولة شقه ليكون م
لشارع الهرم ولشارع فيصل ، والذى يمكن أن يحل أزمة المرور المت
فى شارع الهرم . وهو شارع موجود بالفعل ولكن المرور عليه
بالمطبات ، وأجزاء كبيرة منه غير مرصوفة - وذلك بدلا من تج
شارع الهرم ، الذى جرى تجميله بالفعل بالجزيرة الوسطى الـ

بالتماثيل ، خصوصا وهى ماتزال تحتفظ برونقها ، ولم تمتد اليها بعد يد الاهمال ، ولم تتآكل أرصفتها ، ولا تحتاج إلى إعادة بناء أو تجميل .

وتساءل القارئ : لماذا لم توجه مؤسسة الأهرام انفاقها إلى إعادة رصف شارع الهرم الذى جرى تخريبه بالحفر بسبب تركيب الغاز الطبيعى أو مد التوصيلات، وغيرها من الأسباب، ولم يهتم أحد بعدها بإعادة رصفه - كما هو المعتاد عندنا فى مصر !

علي أن ما أثار حزنى حقا خطاب من قارئ آخر يقول لى: هل تعلم أن الأحجار التى يجرى رصف الجزر الوسطى بها هى من الخرسانة المسلحة التى يستخدم فيها أجود أنواع الأسمنت والزلط ، وليست من الأحجار الجيرية العادية ، فى الوقت الذى تبنى فيه العمارات بالأسمنت المغشوش والحديد المضروب لتسقط بالسكان بعد سنوات قليلة من بنائها ؟

وقد تعجبت ! إذ لم أتصور أن الادارة تعامل الأرصفة الوسطى والجانبية كما لو كانت تحصينات حربية يمكن أن توقف تقدم العدو ! فتخصص لها أجود أنواع الأسمنت والزلط والحديد والرمل وتنفق عليها النفقات الباهظة ، رغم ما تعلم من أننا دولة تثقل الديون كاهلها ، وتثقل كاهل رئيسها - بصفة خاصة - الذى لا ينام كما لو كانت ديونا شخصية عليه ! وتنسى أن المصادر الطبيعية لأحجار الرصيف موجودة قريبة فى جبل المقطم وغيره من الجبال فى مصر ، خصوصا ونحن أول شعب فى التاريخ عرف كيف يتعامل مع صخور الجبال ، وبنى منها تراثا رائعا للحضارة البشرية جمعاء !

كم تمنيت فى ذلك الحين لو اقتيد المسئولون عن هذه السفاهات والحماقات أمام السيد رئيس الجمهورية ليروى لهم جهوده مع الدول الدائنة لمصر لتخفيف الدين أو رفعه ، ويرووا له - بدورهم - جهودهم لاعادة تكوين الديون وتراكمها من جديد !

أو ـ وهو المطلوب بصفة ملحة وعاجلة ـ أن يؤكد السيد رئيس الجمهورية لهم ما قاله للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى يوم ٩ نوفمبر من أن ظروف الزلزال قد فرضت أعباء جديدة تجعلنا نعيد النظر فى الأولويات .

ومعنى إعادة النظر فى الأولويات اعادة توزيع الميزانية فى كل محافظة وفقا للأولويات ، فلا تعيد المحافظة رصف الجزر الوسطى قبل أن تتأكد من أنها رصفت الطرق نفسها التى تشقها هذه الجزر ، وغيرها من طرق المحافظة التى يستخدمها الناس وتستخدمها السيارات !

على كل حال فهذا ينقلنى إلى موضوع آخر شعرت بحاجتى إلى ...ابة فيه منذ وقت طويل ، وهو موضوع الجزاء والعقاب ! ولعلنا نعرف ا أن المولى سبحانه وتعالى قد أرسى هذا المبدأ حين وعد الصالحين جنة وتوعد المخالفين بالنار . وقد سارت البشرية على هذا النهج ، رت الادارة الحديثة على هذه القاعدة ، اللهم إلا فى مصر !

فقد رأينا جميعا على شاشة التليفزيون المصرى عملية إخراج الشاب أكثم سليما من أنقاض عمارة الموت بهليوبوليس ، وكيف عرض العميد عبدالغفار منصور من شرطة النجدة حياته للخطر ، وتطوع لإنقاذه سليما دون بتر ساقه ، وقضى فى ذلك نحو ساعة ونصف .

وكان من الطبيعى لهذا السبب أن أوردت اسم هذا العميد الشجاع فى مقالى فى «أكتوبر» بعنوان : «الزلزال ويوم الحساب» .

وفوجئت بالعميد يطلبنى ليشكرنى على أن ذكرت اسمه فى المقال . وانتهزت الفرصة لكى يروى لى تفاصيل المغامرة التى خاضها وكادت تكلفه حياته . وفى نهاية المكالمة خطر ببالى أن أسأله عما إذا كانت وزارة الداخلية قد كافأته على عمله بأى نوع من المكافأة ؟ وكانت اجابته أن الله تعالى هو الذى يكافىء ! وأنه لم يخطر بباله وهو يقوم بعمله أن يحظى

بأى نوع من المكافأة ، وانما كانت تشغله مسألة الحياة والموت ، فقد يدفن مع أكثم ولا ينجو بحياته !

وقد حزنت لهذا الجحود من وزارة الداخلية ، وان كنت أعرف ذلك مسبقا من تجربة ماضية ! فقد سبق لى أن كتبت «مربعا» صغيرا فى مقالى عن أحد شرطة المرور ، هو الصول حسين ، الذى ينظم المرور فى شارع الهرم على ترعة المريوطية ، ووصفته بأنه يشبه رجل الشرطة الانجليزى فى احترامه لعمله ، وتفانيه فيه ، ومساعدته لمن يحتاج إلى المساعدة ، وهيبته .

وقد توهمت بعد ذلك أن فى وزارة الداخلية جهازا يتابع مثل هذه المسائل ، ويرفع بها التقارير إلى وزير الداخلية ليعاقب فى حالة الخطأ ، أو يكافىء فى حالة حسن أداء العمل . وفوجئت بأن وزارة الداخلية لا تعرف هذا النوع من الادارات أو المتابعات التى تعرفها الدول الأخرى ! فقد سألت الصول حسين بعدها عما إذا كانت الوزارة قد استدعته لشكره أو مكافأته ، وكانت اجابته نفس اجابة العميد عبدالغفار منصور ، وهى أن الله هو الذى يكافىء ؟

وتصورت أن هذه الاشادة بالصول حسين قد فاتت على إدارة العلاقات العامة فى وزارة الداخلية ، وطلبت اللواء بهاء الدين إبراهيم مساعد وزير الداخلية ، لأسترعى نظره إلى هذه الاشادة ، ولم أجده ، فشرحت لمدير مكتبه وهو ضابط برتبة عقيد لست أذكر ، القصة ، وقلت له إننى أتصور أنكم كنتم ستعاقبون هذا الصول لو كتبت عن خطأ ارتكبه ، أفليس من العدل أن تكافئوه إذا كتبت عن اجادته لعمله ؟ وقد أمن العقيد على كلامى ، ووعد بعرض الأمر على السيد اللواء .

على أن الموقف إزاء الصول الأمين ، لم يتغير! فقد تجاهلت الداخلية الأمر تماما كأنه يخص وزارة البحث العلمى ! ووجدت نفسى أتساءل : هل هناك حافز لأى رجل شرطة فى مصر فى ظل الإدارة الحالية لوزارة الداخلية للاجادة فى عمله ؟

إن رجل الشرطة فى مصر يلقى الأمَرَّين ، سواء من جانب المجرمين أو من جانب الصحافة التى لاتهتم الا بابراز السلبيات ! مثل اعتداءات رجال الشرطة على المواطنين ـ حتى ولو كانت هذه الاعتداءات حالات فردية ولا تمثل شيئا بالنسبة لجهود رجال الأمن فى خدمة البلاد . وهذه الإدارة تسارع إلى توقيع العقاب على المخطىء نفاقا للرأى العام ، ولكنها تتجاهل مكافأة المجدين تصورا خاطئا منها بأن هذه المكافأة تغضب الرأى العام ! وهذا النوع من الادارات هو أفشل الادارات ، لأنها لا تطبق شرع اللّه فى مكافأة المجدين ومعاقبة المتقاعسين ـ أو هى فى الحقيقة تكتفى بمعاقبة المخطئين ولا شأن لها بالمجدين !

ومن هنا فإنى مع كل من العميد عبد الغفار منصور والصول حسين ، الاكتفاء بمكافأة اللّه سبحانه وتعالى ، فهى مكافأة مضمونة لأن اللّه ـعد بها ، واللّه لا يخلف وعده ! ولا شأن لهما بوزارة الداخلية !

على كل حال ، فإن قضية مكافأة المجدين ومعاقبة المخطئين تطرح نفسها فى كارثة مثل كارثة الزلزال ، التى كشفت عن بطولات بقدر ما كشفت عن «نذالات» وجرائم! ومن النذالات سرقة مجوهرات وأموال الدكتور الهلالى وزوجته ، وترك ابنته الطالبة بالطب «على الحديدة» ! ومن الجرائم سقوط عمارة الحاجة كاملة بعد عشر سنوات من بنائها بسبب الأسمنت المغشوش والحديد المضروب والجشع والطمع وعدم الخشية من اللّه المنتقم الجبار .

أما البطولات فقد برز منها عقب الزلزال ما قام به أطباء مصر وقامت به وزارة الصحة ومستشفياتها بعد وقوع الكارثة ، وهو ما كان مفاجأة حقيقية بعد ما كان من قبل من صورية العلاج وسوء معاملة المرضى ، واستغلالهم ، وترك المقصات والفوط فى بطونهم !

فوفقا لتقرير رسمى طلبته من وزير الصحة الدكتور محمد راغب دويدار ، بلغت طلعات الاسعاف ٢٢٥٧ طلعة ، منها ١٧٨٠ خلال

الساعات الست الأولى، وتم استقبال ٩٩٢٩ حالة ، دخل منها المستشفيات ٢٢٧٦ حالة ، وأجريت ٢٨٣١ عملية جراحية ، وبلغت أكياس الدم ٦٢٢٠ ، والأشعة ١٠٩٠٣ ـ وهو ما يشير إلى امكانيات ضخمة توافرت فى هذه المستشفيات .

وفى الوقت نفسه ، تم توفير الخدمة الطبية فى كل معسكر من معسكرات الايواء ، سواء من خلال احدى الوحدات المجاورة له ، أو بانشاء عيادة خاصة به تعمل طوال ٢٤ ساعة ، كما تم توفير فريق طبى متكامل من أطباء وممرضات وفنيين ، وتوفير الدواء اللازم . كما تم تطعيم جميع القاطنين ضد الالتهاب السحائى ، والأطفال ضد شلل الأطفال (١٩٣٦٧ حالة) فضلا عن مراقبة مصادر المياه والأغذية والرش والمبيدات ،كما تم تشكيل فريق عمل من مستشفى الأمراض الجلدية للفحص الدورى ، وفريق عمل من مستشفى الأمراض النفسية بالعباسية .

وكل ذلك يوضح أن وزارة الصحة كانت على رأس أنشط الأجهزة الحكومية فى مواجهة آثار الكارثة والتخفيف منها ، وهو ما يحفزها على المضى قدما فى طريق الانجازات العظيمة .

على أن وزارة الصحة ـ فيما يبدو ـ تحب أن تحذو حذو وزارة الداخلية فى تجاهل المجدين ، إذ لم نسمع عن مكافأة وزير الصحة لأى مستشفى أو طبيب بذل جهدا متميزا أثناء المحنة ، مع أن العمل فى هذه المستشفيات لم يهدأ أو يتوقف على مدى أيام الكارثة .

وعلى كل حال فأعتقد أن وزارة الصحة يمكنها تطوير الخدمة الصحية بمديريات الصحة بالمحافظات اذا هى تبنت المشروع الذى قدمه الدكتور اسماعيل كامل ، مدير عام مستشفى المطرية التعليمى السابق ومدير عام الادارة العامة لطب العيون حاليا ، وهو صاحب انجازات مشهورة منذ رفع مستوى الخدمة الصحية فى مستشفى بولاق الدكرور

إلى درجة لا تتمتع بها المستشفيات الخاصة ، ثم استعان به وزير الصحة فى مستشفى المطرية التعليمى ، فطور الخدمة الصحية فيها إلى مستوى غير مسبوق، حتى اضطر أخيرا إلى تقديم استقالته منها تحت ضغط المصاعب والعقبات التى لم يجد لها حلا .

لقد استخلص الدكتور اسماعيل كامل من واقع خبرته الطويلة ومشاركته فى المجلس المحلى لمدينة الجيزة ، مشروعا لتطوير الخدمة الصحية رفعه إلى الأستاذ الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة ، يشمل مجالات الطب العلاجي والتدريب والصحة الوقائية والمدرسية وطب الريف والاسعاف والطوارىء ومدارس التمريض .

ويهمنى منه أنه يكشف حقيقة غريبة ، هى أن نسبة إشغال الأسرة فى المستشفيات العامة والمركزية بمحافظة الجيزة لم تتجاوز فى العام المالى ١٩٩١، ٢٢٪ فى مقابل ٥٠٫٨٪ عام ٨٤/٨٣ ، أى بنقص ٢٧٫٨٪ .

كما أن عدد مرضى العيادات الخارجية فى عام ١٩٩١ قد نقص عن عدد هؤلاء المرضى فى نفس الفترة ٥٣٦٦٠ ، وكل ذلك فى قسم العلاج الاقتصادى . أما فى قسم العلاج المجانى ، فإن نسبة إشغال الأسرة بلغت ٥٣٫٨٪ بنقص قدره ٢٠٪ عما كانت عليه فى سنة ٨٤/٨٣ ، كما نقص عدد المترددين على العيادات الخارجية المجانية فى نفس الفترة ٣٢٩٢٠٨ مرضى .

ومعنى ذلك - فى وضوح تام - أن ثقة المرضى فى المستشفيات العامة والمركزية تقل وتتناقص ، سواء على مستوى العلاج الإقتصادى أو على مستوى العلاج المجانى ! وذلك فى الوقت الذى زاد عدد الأطباء فى نفس الفترة ١٢٣٦ طبيبا - أى أن زيادة عدد الأطباء يقابلها نقص فى عدد المرضى !

والمهم هو ما خلص منه الدكتور اسماعيل كامل من ضرورة الاستفادة من هذه الطاقة المعطلة الممثلة فى الأسرة والأطباء فى توفير

خدمة الممارس العام بالمدارس ، والمساهمة فى التأمين الصحى على الطلبة ، وعمل مسح شامل للأمراض بالقرى ، وعلاج المواطنين فى ظروف وأوقات مناسبة لا تعطل أعمالهم .

وكان اقتراحه الهام هو تشغيل المستشفيات لفترة مسائية ، مستقلة بجهازها الفنى والادارى ، ومديرها نائب لمدير المستشفى متفرغ . على أن تعمل هذه الفترة المسائية بنظام العلاج الاقتصادى بلائحة تؤكد المكافآت المناسبة للعاملين والصيانة للأجهزة .

ومن شأن الأخذ بهذا الاقتراح ـ كما قال ـ الاستفادة من الامكانيات المتاحة فى المستشفيات من معامل وأشعة ، وتوفير خدمة مسائية للمرضى الذين تحول ظروف عملهم دون التردد على المستشفيات فى الفترة الصباحية ، وتوفير عيادة خارجية على مستوى الاخصائى للمساهمة فى التأمين الصحى على الطلبة والعاملين فى الشركات والمواطنين ، وزيادة نسبة إشغال الأسرّة المعطلة ، وزيادة موارد المستشفيات من إيرادات المشروع بما يوفر الاعتمادات اللازمة لشراء المستلزمات الطبية ، هذا فضلا عن ربط المدارس المحيطة بالمستشفيات بالمستشفى الأم لتوفير خدمة الممارس العام بعيادة من حجرة واحدة بالمدارس ، وانتداب أطباء من المستشفى فى الكشف على الطلبة فى هذه العيادات ، وتحويل حالات الأخصائى للمستشفيات لخدمتهم فى الفترة المسائية .. إلى آخره .

والمشروع ـ كما يرى القارىء ـ مشروع جليل أعده طبيب مسئول أثبت جدارته فى كل عمل تولاه ، وارتفع بمستوى الخدمة فى المستشفيات الحكومية إلى مستوى المستشفيات الخاصة الراقية باعتراف وزير الصحة الدكتور محمد راغب دويدار ، والأخذ بهذا المشروع يوقف التدهور الحالي فى الاقبال على المستشفيات العامة والمركزية ـ كما ثبت من الاحصائية التى سلف ذكرها ـ بما له من تأثير على قلة الموارد وتعطيل الطاقة العلاجية .

وكما قلت فى مقالى السابق فإن الزلزال لابد أن يهز العقول الجامدة الصدئة ، ويساعدنا على استكشاف أوجه القصور فى أدائنا الادارى ، والاستفادة الكاملة من طاقتنا المعطلة ، وبذلك نكون قد استفدنا من الكارثة بقدر ما أصابتنا من أضرار ودمار !

الفصل الخامس
الاقتصاد والمجتمع

تعال نمرح معاً فى بنوك مصر والخارج !

قطاع البنوك فى مصر قطاع فريد يتميز عن أى قطاع بنوك فى الغرب ! ففيه تستطيع بسهولة أن تسرق ١٥ مليونا من الجنيهات - وقد حدث ذلك بالفعل مرارا!! - ولكنك لا تستطيع أن تصرف شيكا باسمك بـ ١٥ جنيها فقط!

وهذا - فى رأيى - هو السبب الأساسى فى تخلفنا الاقتصادى، لأن اقتصاد العالم الحديث يقوم كله على نشاط البنوك، بل إن حياة الفرد الاقتصادية تقوم كلها على نشاط البنوك، فالبنك فى حياة الانسان الغربى هو محور حياته كلها، فلا يستطيع أن يمشى خطوة واحدة بدون البنك.

ولذلك يكاد يكون فى كل شارع فى الغرب فرعان أو ثلاثة فروع لبنوك مختلفة، لأن وقت المواطن العادى لا يتسع لانتقاله إلى شارع آخر يقع فيه

* اكتوبر : الأحد ١٣ مايو سنة ١٩٩٠

فرع البنك الذى يتعامل معه ـ هذا فضلا عن نوافذ الصرف المنتشرة فى كل مكان، والتى تصرف وحدها بمجرد دفع كارت البنك فى الفتحة المعدة لذلك، دون حاجة إلى التعامل مع موظف مخصص لهذا الغرض.

كذلك فان قطاع البنوك فى مصر هو القطاع الوحيد فى العالم الذى يحصل عمولة تحصيل على الشيكات التى يودعها العميل فى حسابه. فقد كنت فى لندن أقدم الشيكات التى تصلنى إلى البنك الذى أتعامل معه، فيحصلها لحسابى دون أن يخصم بنسا واحدا، لسبب بسيط هو أنه يؤدى واجبه ليس أكثر من ذلك ولا أقل!

كما أن هذا القطاع هو الوحيد فى العالم الذى يحصل ثمن طوابع البريد بالفايظ ـ أى يكسب فيها ـ من العميل، مع أن كل البنوك فى المعمورة تتكسف تعمل هذا!

وكثيرا ما أغبط نفسى وأحسد حسن طالعى لأن هذا النظام لا يطبقه البنك الذى أتعامل معه فى لندن، والا لأمسيت يوما ثم أصبحت فاذا بكل ما أملكه من أموال فى هذا البنك قد تبدد فى طوابع بريد!

وحتى أشرح للقارىء العزيز هذا الموضوع فانى أودع فى هذا البنك مبلغ خمسين جنيها استرالينيا ـ وبالدقة ٥٠ جنيها و٢٥ بنسا، وذلك للزمن! ـ أى عملا بمبدأ القرش الأبيض ينفع فى اليوم الأسود! ومنذ أكثر من خمس سنوات وأنا أتلقى من البنك شهريا ـ أقول شهريا! ـ خطابا مسجلا يفيد أن حسابى فى البنك قد ترحل من الشهر السابق إلى الشهر الحالى. وكان آخر خطاب وصلنى منذ أيام يقول إن «حسابك قد وصل فى يوم ٩ مارس إلى ٢٥ر٥٠ جنيها استرلينيا، وحسابك منذ يوم ١٠ ابريل يصبح ٢٥ر٥٠ جنيها استرلينيا» ـ هذه الصيغة أتلقاها على مدى السنوات السابقة بدون تغيير فى المبلغ المودع فى حسابى الجارى، ودون أن يمل البنك أو يزهق أو يتأفف، وأهم من ذلك دون أن يخصم من المبلغ مصاريف البريد! ولو أن البنك حاسبنى، كما يحاسبنى البنك

المصرى الذى أتعامل معه، لكان هذا المبلغ قد استهلك فى طوابع البريد، ولفوجئت بخطاب من البنك يطالبنى بدفع الزيادة!

ومن المحقق أن نظام البريد المتقدم فى تلك البلاد يساعد على ذلك، فليس مطلوبا من الشركات والمؤسسات والجامعات والهيئات أن تضع طوابع بريد على كل خطاب، بل يكفى أن تشترك فى البريد بمبلغ تحدده لها مصلحة البريد، ثم يضع الموظف المخصص فى الهيئة أو الشركة المشتركة خاتم البريد الخاص بها على المظروف، فيحل محل طابع البريد! ـ هكذا بكل بساطة ـ وتوفر مصلحة البريد بذلك أعباء ختم طوابع البريد فى كل مكتب بريد، التى كثيرا ما لا تحدث! ويصل الخطاب إلى صاحبه دون ختم الطابع، فيعيد استخدامه أو لا يعيد حسب ذمته! وفى الوقت نفسه توفر الهيئة التى تتعاقد مع مصلحة البريد على هذا النظام مشقة الحصول على طوابع البريد، كما توفر بعض المال. وبذلك يكسب الطرفان.

هذا النظام المتقدم للبريد فى تلك البلاد يساعد على أداء خدمات الهيئات والبنوك والجامعات وغيرها للمواطنين دون تعطيل وقت أو تبديد مال للطرفين. وكم أود لو أن الصديق العزيز المهندس سليمان متولى، وزير النقل والمواصلات، أدخل هذا النظام المتقدم فيما أدخله من نظم متقدمة فى جميع الخدمات التى تقدمها وزارته.

وحين كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن، لم أكن أدفع بنسا واحدا فى طوابع البريد على مراسلاتى، بل كنت أسلم الخطاب مغلقا إلى سكرتيرة القسم، بدون طابع بريد، فتقوم بتسليمه لطواف البريد بالكلية، ويتم ختمه فى مكتب البريد الخاص بالكلية، ويرسل إلى جهته دون مشاكل ولا تعقيد!

والمهم ـ بالنسبة لقطاع البنوك فى مصر، الذى هو محور هذا الحديث ـ أنه فضلا عن تحصيله ثمن كل ما يقدم من خدمات، بما يفوق ما تحصل عليه بنوك العالم، فهو يتخلف عنها فى كل ما يقدم من خدمات!

فالفروع غير متوافرة، ومتباعدة، وضيقة، ومكتظة بالعملاء والموظفين، وتخلو من كل وسائل الحماية وضمانات الأمن، واجراءاتها معقدة تضيع وقت العملاء، وهى قائمة على الشك فى العميل، اذ عليه أن يمهر أى شيك بتوقيعه عدة مرات من قدام وخلف، وقد يضطر إلى اعادة التوقيع مرة أخرى اذا تبين الموظف تغييرا طفيفا فى هذا التوقيع، حتى ولو كان يعرف صاحب التوقيع!

وهذا كله يبشر بأن أمامنا خمسين عاما – على الأقل – حتى نلحق بالبنوك الغربية فى تسهيلاتها وفى فهم رسالتها!

وحتى لا يظن القارىء أننى أنطلق من فراغ، يكفى أن أروى له القصة الغريبة الآتية التى وقعت لى منذ بعض الوقت. فقد فوجئت بشيك باسمى يُرد إلىّ من البنك المركزى المصرى فى يوم ١٩٩٠/٣/٢٣ وبرقم قيد ٢١٠٠٤ من غرفة المقاصة ـ وهو الشيك رقم ٢٠٨٣١٤٨ المسحوب لأمرى بمعرفة المجلس الأعلى للثقافة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ ـ بحجة أن اسمى يجب أن يكون ثلاثيا حسب تعليمات المالية. وكان الشيك باسم عبدالعظيم رمضان فقط.

تملكنى العجب، لأن الشيك لم أحاول صرفه بنفسى من شباك البنك المركزى، وانما أودعته فى حسابى فى البنك الأهلى المصرى ـ فرع النزهة، وقد أرسله فرع النزهة إلى البنك المركزى مختوما من الخلف بعبارة تقول: سنقيد القيمة لحساب المستفيد الأول ـ أى أنا.

ومعنى هذا الكلام أن البنك الأهلى المصرى – وهو من بنوك الدولة – وفرع النزهة ـ وهو من فروع البنك الأهلى المعتمدة ـ قد اعتمد اسمى باعتباره اسم صاحب الشيك الذى له حساب فى هذا الفرع، وأنه هو نفسه صاحب الاسم الثلاثى أو الرباعى الموجود فى بطاقات الفرع، وأنه سوف يقيد المبلغ المحصل فى حسابى، ولن يصرفه الا لصاحب الاسم الثلاثى أو الرباعى. فما هى المشكلة اذن؟ وما هو معنى ضرورة أن يكون

الاسم ثلاثيا مادام أن فرع النزهة بالبنك الأهلى المصرى يعتمد هذا الاسم، اللهم الا اذا كان فرع النزهة متواطئا معى على اعتماد هذا الاسم، وأنه فرع ليست له صفة رسمية؟!

المذهل أن كل الشيكات التى تكتب باسمى فى أية جهة من الجهات تكتب باسم عبدالعظيم رمضان، وأودعها فى حسابى بفرع النزهة، وهو من فروع البنك الأهلى الممتازة ، ويحصلها الفرع من البنك المركزى باسمى ويقيدها لحسابى، دون أية مشاكل تتعلق بالاسم الثنائى أو الثلاثى، فماذا جرى مؤخرا لتغيير هذا النظام، هل تفتقت عبقرية وزارة الاقتصاد عن تعقيد آخر يضاف إلى التعقيدات التى تكبل بها العملاء وتدفع بهم إلى شركات توظيف الأموال؟

المذهل ـ أكثر من هذا ـ أننى ضيعت وقتا ثمينا فى اقناع مدير بنك فرع النزهة بصواب الاجراء الذى اتخذه فرعه! وخطأ الاجراء الذى اتخذه البنك المركزى! فقد حاول اقناعى بصواب اجراء رد الشيك من البنك المركزى ـ بما يعنى خطأ الاجراء الذى اتخذه فرعه بقبول الشيك لتحصيله!

أليس هذا هو الهزل فى موضع الجد؟ هل نعيش حقا فى بلد يدرك أنه ينتمى للثلث الأخير من القرن العشرين، أو نعيش فى بلد ينتمى للقرن التاسع عشر؟

ترى لو أن هذه العقلية التى تحكم بنوكنا تدير بنوك الغرب، هل يتقدم خطوة إلى الأمام، وهل يتقدم اقتصاده؟

ان الفرد فى الغرب لا يحمل نقودا، وانما يحمل فقط دفتر شيكات، يدفع به كل ما يشتريه، حتى ولو كانت قيمته نصف جنيه أو ربع جنيه! وهو يدفع به ثمن تذكرة السكة الحديد، وثمن تذكرة الأوبرا أو السينما، وثمن وجباته فى المطعم. وهو لا يفعل أكثر من أن يوقع الشيك، ويقدمه مع بطاقة البنك، وفى لحظات قلائل يكون قد استرد بطاقة البنك والفاتورة التى تفيد الدفع.

ترى لو أصر البائع على توقيع العميل على ظهر الشيك، بالاضافة إلى وجه الشيك، كلما رأى تغييرا فى التوقيع بفعل السرعة، أو لو أخذ يثير الشكوك والعقبات فى وجهه - ألا يسقط النظام الرأسمالى الغربى بأكمله؟

وفى بنك الخارج لم يحدث أن طلب منى الموظف أبدا أن أوقع مرتين، رغم أن السرعة كثيرا ما كانت توجد فروقا فى شكل التوقيع الموجود على كارت البنك، ولم يحدث أبدا أن حول الموظف الشيك الذى أقدمه له إلى غيره من الموظفين ليمر بدورة الاجراءات المعقدة من تقييد وغيرها حتى تصل إلى مدير الفرع ليعتمده - قبل الصرف! بل إن الموظف نفسه ينهى كافة الاجراءات أمامى فيما لا يزيد على دقيقة واحدة، ثم يصرف لى المبلغ الذى أريد سحبه - ولا نحاسة برقم أتسلمها، أو كرسى أنتظر فوقه حتى تنتهى الاجراءات! بكل ما فى ذلك من تعطيل وقت! فموظف الشباك هو كل شىء، وهو البنك، ولا اسم ثنائى أو ثلاثى ولا غيره، وقضاء مهمتى فى البنك لا تستغرق أكثر من دقائق معدودة لا تصل إلى خمس دقائق الا فى فترات الذروة!

ومدير البنك هناك لا يراه العميل الا فى الملمات! ومهمته تسهيل الاجراءات وفك العقد التى قد تطرأ لأسباب خارجة عن ارادة البنك.

فأذكر أنى لم أر وجه مدير فرع البنك الذى أتبعه الا مرة واحدة، حين رد إلى شيكا وصلنى من الكويت مضى على إصداره أكثر من ستة أشهر، ونسيته، وكان بمبلغ خمسين جنيها. فقد قابلت مدير الفرع، وسألته : لماذا لم يخاطب الجهة التى أصدرت الشيك للتحقق من استمرار صلاحيته بعد الستة الشهور؟. وقد رد علىّ بأن هذه ليست مهمة البنك، بل مهمتى أنا، اذ يجب على أن أحصل على مد صلاحية الشيك بنفسى من الجهة التى أصدرته - وكانت هذه الجهة جريدة من الجرائد.

قلت له: اننى أختلف معك فى الرأى، فهذه مهمة البنك وليست مهمتى، لأننى عميل للبنك، وهو وكيلى، ومهمته أن يتحقق من أن الشيك

الذى سوف يقيده لحسابى هو شيك صالح للصرف، وانما مهمتى أنا تبدأ حين يبلغنى البنك أن الجهة التى أصدرت الشيك قد رفضت اعتماد استمرار صلاحيته بعد الستة الأشهر، فحينئذ أتصل أنا بهذه الجهة لأقول لها إن هذا الشيك لم تقدمه لى هدية أو صدقة، وانما قدمته لى مقابل عمل، وإننى ـ من ثم ـ أستحقه مادمت قد أديت هذا العمل، ولا يُسقط حقى أبدا استمرار وجوده فى جيبى ستة أشهر، أو ستة أعوام، أو ستة قرون!

وقد نظر إلى المدير الانجليزى فى ذلك الحين متمعنا ومفكرا، ثم ابتسم وهو يقول لى: يبدو يا صديقى أنك محق، وأننا لم نؤد مهمتنا كما ينبغى. إننا ما كان يجب أن نرد اليك الشيك الا اذا رفضت الجهة التى أصدرته اعتماد استمرار صلاحيته بعد الستة الأشهر، وإنى أعتذر لك باسم الفرع.

وقد قام الفرع بعد ذلك بالكتابة إلى الجهة التى أصدرت الشيك، وسارعت تلك بالموافقة، وأرسل لى يخطرنى بتقييد المبلغ لحسابى!

هذا هو اذن مستوى التعامل فى البنوك فى البلاد المتقدمة، وهذا هو مستوى الخدمة: سرعة فائقة، وتسهيل اجراءات، وأداء خدمات للعميل تربط مصالحه بالبنك برباط لا ينفصم بل يزداد توطدا باستمرار.

بل أخشى أن القارىء لن يصدقنى اذا قلت له ان البنك فى الخارج ينوب عنك فى دفع كافة الأقساط المطلوبة منك، وفواتير المياه والنور والتليفونات وايجار السكن وغير ذلك ـ بمجرد أن تصدر اليه أمرا بذلك، ويوفر عليك بذلك الانتقالات ومشقة القيام بهذه الأعباء بنفسك. ولا يحدث مرة واحدة أن يغفل عن أداء خدمة من هذه الخدمات!.

فاذا جاء البنك المركزى المصرى يرفض صرف شيك باسمى شخصيا، وليس باسم غيرى، بحجة أن الاسم لابد أن يكون ثلاثيا، رغم اعتماد البنك الأهلى المصرى لهذا الاسم، ورغم أنه اسم معروف يخاطب

القارىء مرتين أسبوعيا على الأقل فى أكبر مجلة تصدر فى مصر، وهى مجلة «أكتوبر»، وأكبر جريدة معارضة فى مصر وهى جريدة الوفد، فضلا عن وسائل الاعلام الأخرى من اذاعة وتلفزيون - فان هذا يكون الكساح بعينه، والشلل بعينه! وهو مصداق لما كتبته فى أول هذه المقال من أن قطاع البنوك فى مصر قطاع غريب، تستطيع فيه بسهولة أن تسرق ١٥ مليونا من الجنيهات، وهو ما حدث بالفعل، ولكنك لا تستطيع أن تصرف شيكا باسمك بـ ١٥ جنيها!

ولكنه - فى نفس الوقت - جرس انذار ينبه إلى تطوير قطاع البنوك بما يلائم هذا العصر، اذا أريد لاقتصاد هذا البلد أن ينهض من كبوته.

فالأمر الذى قد لا يعرفه القارىء العزيز أن الاهتمام بدور البنوك فى الاقتصاد الوطنى ليس جديدا فى مصر، وليس من الصحيح أنه يرجع إلى عام ١٩٢٠ وإلى نشأة بنك مصر، فقد أثبت فى دراستى: «صراع الطبقات فى مصر» أنه يمتد إلى ما وراء تأسيس بنك بمصر بنصف قرن - وبعبارة أخرى أنه يمتد إلى الثورة العرابية، بل إنه جزء من النهضة التى تمثلها الثورة العرابية.

ففى ذلك الحين اكتشف الوطنيون المصريون أنه لا أمل فى انقاذ الاقتصاد الوطنى من براثن الوصاية الأجنبية والدين الأجنبى الا بانشاء بنك مصرى وطنى! فاجتمع لهذا الغرض عدد من التجار والأعيان فى منزل راغب باشا، رئيس مجلس الشورى الأسبق، فى يوم ٤ أبريل ١٨٧٩، وقرروا انشاء بنك وطنى برأس مال قدره ١٤ مليونا من الجنيهات، تجمع من أفراد الأمة، لتخليص الوطن من أسر الدين فى ظرف ٢٨ عاما. وكان صاحب هذه الفكرة أمين شميل.

وفى نفس الوقت كان فريق آخر على رأسه سلطان باشا وعمر لطفى باشا وغيرهما من كبار ملاك الأراضى يجتمعون لهذا الغرض، واستقر رأيهم على انشاء «البنك الوطنى المصرى»، ودعوة أمراء القطر ووجهائه

وأغنيائه للانضمام اليه، وأصدروا منشورا اسمه «انماء المال» يروجون فيه لفكرة البنك.

وكم أود لو أن الصديق الدكتور أحمد فتحى سرور وزير التربية والتعليم قرر نص هذا المنشور على التلامذة فى المدارس التابعة للوزارة، لتعميق الوعى الاقتصادى لدى الشباب! وفى الوقت نفسه يقوم الصديق الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد بتعميمه فى ادارات البنوك، لكى يفهم موظفو البنوك حقيقة الرسالة التى تقوم بها البنوك فى الحضارة العالمية المعاصرة، لأنى متأكد أن غالبيتهم العظمى هم أشبه بالكتبة على الآلات الكاتبة، الذين يكتبون الرسائل العلمية الجليلة دون أن يفقهوا منها شيئا! فهم يعملون فى البنوك دون أن يدركوا رسالتها وفلسفتها وأهميتها فى اقتصاد البلاد والعالم. ويكفى أن أقتبس من هذا المنشور هذه الفقرة التى تقول:

«إن البنوكة (البنوك) هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع، وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته، وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار - ففيها تستثمر الأموال المدخرة، ومنها يقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته. فإنشاء البنوك كان رحمة للناس، وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم».

فمتى تدرك البنوك فى مصر تلك الرسالة، التى كان يدركها أجدادنا منذ أكثر من مائة عام؟ وهل لنا الآن أن ندرك طرفا من الأسباب التى دفعت أصحاب المدخرات إلى شركات توظيف الأموال؟.

تعال نشاهد معاً كوميديا البنوك!

* أكتوبر : الأحد ٣ يونيو ١٩٩٠

عندما كتبت مقالى «تعال نمرح معاً فى بنوك مصر والخارج (وة استبدلت بكلمة «الخارج» «القاه خطأ)، الذى نشر فى عدد أكتـ الصادر يوم ١٣ مايو ١٩٩٠ ، ك اهتمامى منصباً على الخدمة فى البنو وصعوبة الإجراءات ، التى رأيت أنها لا تواكب التطور العالمى فى الخدمة المصرفية ، واعتماد الاقتصاد الحديث عموماً - على البنوك . وقد رأيت أنه على الرغم من أن البنوك فى مصر تتقاضى - مضاعفاً - ثمن خدماتها المصرفية ، وبما لا يحدث فى أى بنك غربى ، فإن الخدمة التى تقدمها هى أقل بكثير من هذا الثمن .

ومن هنا كانت دعوتى إلى تطوير هذه الخدمة المصرفية بما يخدم الاقتصاد المصرى بدلاً من أن يعطله ،

ويما يشجع الناس على الاعتماد على البنوك فى نشاطها الاقتصادى ، بدلاً من الاعتماد على شركات توظيف الأموال وغيرها مما يعمل على تخريب الاقتصاد المصرى خراباً محققاً .

وقد كان صدى هذا المقال أقوى مما توقعت ، مما يدل على أنى لمست وتراً حساساً يشكو منه الكثيرون ، ووصلتنى رسائل كثيرة توسع نطاق المناقشة وراء ما قصدت وما ركزت عليه ، وهو الخدمة المصرفية بمعناها المحدود المتصل بالعميل الصغير ، إلى الخدمة المصرفية بمعناها الأوسع المتصل بالاقتصاد المصرى ككل ، وبالعملية الانتاجية والتصنيع .

ولعل أهم وأخطر ما وصلنى من رسائل ، تلك التى وصلتنى من الدكتور مدحت بكرى ، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الزراعية ، وقد ألحق بها عدداً من الوثائق الهامة ، وتقارير سرية للرقابة الإدارية ، ومحاضر إجتماع ، ودراسات لمشاكل الشركات ودور البنوك فى هذه المشاكل وحلها . وكلها مما يلقى الضوء على قصور الخدمة المصرفية عندنا ، سواء بمعناها الضيق الذى يتصل بتسهيل إجراءات التعامل مع البنوك للأفراد ، أو بمعناها الواسع الذى يتصل بتعامل الشركات مع البنوك ، وتأثير ذلك على الانتاج وعلى الاقتصاد المصرى . ونظراً لأهمية هذه الرسالة فإنى أنشرها بعد المقدمة الرقيقة - فيما يلى :

«قرأت مقالكم الأخير بعنوان «تعال نمرح معاً فى بنوك مصر والقاهرة» ، وهو مقال كتب بحس المؤرخ العالم فى موضوع خطير يتعلق عليه مصير مصر كلها . فالمشكلة الاقتصادية المصرية أصبحت القضية الأولى لمصر اليوم ، وهى تتلخص فى عدم تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية - وهى زيادة الدخل الوطنى ، وكبح التضخم ، وخلق فرص عمل جديدة .

«وعلى العكس ، فإن الاقتصاد الوطنى يعانى من كساد تضخمى - بكل آثاره - ليس لنقص فى الأموال ، أو الأصول ، أو الطاقات الإنتاجية

المتاحة ، ولكن بسبب انخفاض كفاءة استخدام طاقات النظام الاقتصادى .

«وقضية انخفاض الكفاءة الإنتاجية ، وتوقف الأصول ، ترتبط ارتباطا مباشراً بالسياسة الائتمانية ، وبكفاءة الجهاز المصرفى ، الذى يتوسط ـ بطبيعته ـ النظام الاقتصادى ، ويؤثر فى كل مكوناته ، ويلعب دورا اساسيا فى تكامل العمليات الاقتصادية. وإنعكاساته عليها لا تحتاج إلى تدليل .

«وقد أشرتم بحق وصدق ـ إلى أن «قطاع البنوك فى مصر هو السبب الأساسى فى تخلفنا الاقتصادى» ، وإلى أن موظفى البنوك فى حاجة إلى «فهم حقيقة الرسالة التى تقوم بها البنوك فى الحضارة العالمية المعاصرة ، لأن غالبيتهم العظمى هم أشبه بالكتبة على الآلات الكاتبة، الذين يكتبون الرسائل العلمية الجليلة دون أن يفقهوا منها شيئاً ، فهم يعملون فى البنوك دون أن يدركوا رسالتها وفلسفتها وأهميتها فى اقتصاد البلاد والعالم» .

«ولكننى أرجو أن أزيد إلى ما تفضلتم بالإشارة إليه ، أن الجهاز المصرفى المصرى جهاز يشوبه فساد هائل ، وهو أشبه بمحفل ماسونى ، له كهنوته وتنظيمه السرى ، الذى نجح فى أن يسيطر على مقدرات هذا البلد الأمين ، وفى أن يحول الأجهزة المسئولة عن رقابته إلى جزء لا يتجزأ من جهازه ، وأجلس محافظى البنك المركزى المصرى المتعاقبين على رأس الكهنة ، مدافعين عن مصلحته .

«بل إن الأمر وصل إلى أن يتسابق إليه مسئولو الدولة ، الذين يتركون مناصبهم ، بشكل لا مثيل له فى العالم ، فيهرع رؤساء الحكومات ووزراء الاقتصاد ، بل ومحافظو البنك المركزى ، إلى رئاسة بنوكه ، صغيرها وكبيرها ، بعد ترك المنصب العام ، لينالهم من الحظ شىء ، وليصبحوا من سدنته ، ولتتزايد قوته النسبية وسطوته .

«ولقد أثبت تحليل مالى أجريناه لنتائج أعمال وميزانيات البنوك المصرية ، وعلى رأسها بنوك الحكومة الأربعة الكبرى ، أن البنوك المصرية ، باستثناءات قليلة للغاية ، تعتبر - بالمقاييس العالمية - من البنوك التى تتطلب من البنوك المركزية تصويب أوضاعها ، بزيادة رءوس أموالها، أو عزل إدارتها . كما أن معدلات ربحيتها لا ترقى إلى المستوى اللائق ببنوك تديرها إدارات محترفة ، بالرغم مما أشرتم إليه من «تحصيلها ثمن ما يقدم من خدمات ، بما يفوق ما تحصل عليه بنوك العالم» ، وبالرغم من تطبيقها لمعدلات فائدة تزيد على أسعار الفائدة التى يحددها البنك المركزى على قروضها لعملائها ، ومن تجاهلها المستمر لإنشاء مخصصات للديون المشكوك فى تحصيلها ، وإعدام الرديئة .

«إلا أن هذه الإدارات الفاشلة ، ومعها البنك المركزى المصرى ، تسارع إلى التصريح بأن أى حديث عن البنوك هو تشكيك يؤدى إلى انهيار الاقتصاد ، وبأنها أدرى من الجميع بالأمور البنكية الفنية ، وأنها لا تسمح لأحد بالتدخل فى شئون البنوك ، وتطالب بمنع الأجهزة الرقابية من التدخل فى أعمالها ، وتنادى بإعطاء البنك المركزى - منفرداً - صلاحيات إقامة الدعوى فى قضايا الانحراف بالبنوك - وهو ما لم يحدث! - حتى بالرغم من كل ما تكشف عن الفساد بالبنوك ، وتسهيل استيلاء البعض على عشرات الملايين من أموالها ، وإثراء كثيرين من مديرى البنوك بشكل مفاجىء .

«ولعل أبلغ مثال على الغياب الكامل للبنك المركزى ، هو قضية البنك العربى الأفريقى الدولى ، ورئيسه المنحرف ، التى انتهت بسحب حكومة الكويت لمثلها بعد أن بدد ما يتردد أنه أكثر من مليارى دولار أمريكى ! من رأس مال دفعته الخزانة العامة وودائع أودعها المودعون المصريون ، وهو ما أدى إلى الإفلاس المحتوم للبنك المصرى الدولى الضخم ، الذى كان يعزز اعتمادات مصر كلها لبنوك العالم .

«وقد فجر هذه القضية من قبل الراحل العظيم الأستاذ جلال الدين الحمامصى والأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد على مدى ستة أشهر ، دون أن يتحرك البنك المركزى أو وزير الاقتصاد ، وغادر رئيس البنك المنحرف مصر وقتها من صالة كبار الزوار، دون أن يحرك البنك المركزى المصرى ساكناً ، أو يقيم الدعوى العامة ، وكأن الأمر لا يخصه ، وكأن الأموال المنهوبة لا تقع فى نطاق مسئوليته القانونية !

«ولذلك فإنى أتفق معكم على أن هذا إنما هو «جرس إنذار ينبه إلى ضرورة تطوير قطاع البنوك بما يلائم هذا العصر ، إذا أريد لاقتصاد هذا البلد أن ينهض من كبوته» . إلا أنى أضيف أن تصحيح مسار الاقتصاد المصرى سيتطلب اتخاذ إجراءات إصلاحية حاسمة فى الجهاز المصرفى المصرى ، تشمل عزل إدارات ، وإعادة الهيكلة ، والدمج ، كذلك فإن على البنك المركزى المصرى أن يقوم بدوره الذى ينظمه القانون» .

أكتفى بهذا القدر من خطاب الدكتور مدحت بكرى ، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للصناعات الزراعية ، وهو قاطع الدلالة على أهمية إصلاح قطاع البنوك ، بما يحول دون حدوث المفارقة التى تحدثت عنها فى مقالى السابق ، حين ذكرت أن هذا القطاع قطاع غريب ، تستطيع فيه بسهولة أن تسرق ١٥ مليوناً من الجنيهات ـ وقد حدث ذلك مراراً ـ ولكنك لا تستطيع أن تصرف شيكاً باسمك بـ ١٥ جنيهاً فقط !

كذلك لست أعتقد أن المجال على صفحات «أكتوبر» يسمح بنشر كل ما وصلنى من الدكتور مدحت بكرى من وثائق ، ولكن ما أورده عن ظاهرة تعثر وتوقف الشركات الإنتاجية ، ودور البنوك فى هذه الظاهرة ، هو أمر خطير يستحق عرضه على الرأى العام ، وعلى المسئولين فى الدولة ، لأنه يتصل بالإنتاج ، الذى نعلم جميعاً أنه لا مستقبل لبلدنا بدونه، ولا مستقبل لشبابنا بدون تحقيقه ، كما أنه يتعلق بقضية تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص ، التى يلح عليها الكثيرون ، ويتصورون أن

فيها حبل النجاة لاقتصادنا المثقل بالأعباء - فهو يحدد دور البنوك فى تعثر هذا القطاع الخاص ، ويوضح أنه إذا كان القطاع الخاص لا يستطيع أن يؤدى دوره بسبب عجز البنوك عن القيام بدورها ، فكيف يمكن لأحد توقع نجاح هذا القطاع تحت أية ظروف ؟.

وحتى نعرف أهمية هذه القضية يجب أن نعرف أن الجهاز المصرفى - كما كتب الدكتور مدحت بكرى - يتوسط النظام الاقتصادى، ويشترك فى كافة العمليات التنفيذية للاقتصاد الوطنى ، وتأثيره بالتالى على مكونات النظام الاقتصادى تأثير مباشر وحاسم .

والمشكلة تكمن فى تمويل المشروعات الإنتاجية ، إذ توجد أصول وطنية كاملة التكوين ، ولكنها متوقفة تماماً ، أو تعمل بشكل جزئى ، يتعانى من انخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة ، بسبب عدم توافر تمويل لنشاط . ومن المفروض أن البنوك هى التى تقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية ، ولكنها تتجه بدلاً من ذلك إلى مجرد تحقيق الربح ، دون نظر إلى البعد الاجتماعى لعملية التنمية ولدورها فيها !

فمنذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وخلال الفترة التالية ، كان اهتمام الجهاز المصرفى منصرفاً بالدرجة الأولى إلى تمويل العمليات التجارية سريعة الدوران ، كبيرة العائد ، وحدها ، مع إهمال تمويل أنشطة التنمية ، الأمر الذى ترتب عليه نتائج خطيرة ، لا تتمثل فقط فى ضعف الإنتاج ، وإنما تتمثل أيضاً فى ظهور ذلك المرض الاستهلاكى الذى أصاب الاقتصاد الوطنى ، فقد غرقت الصناعات القائمة ، وغرقت معها مشروعات التنمية ، فى طوفان الاستيراد الاستهلاكى الذى مولته البنوك ، وزادت حدة معدل التضخم ، وانحسر الإنتاج بالتالى .

وقد ركزت البنوك فى تمويلها لعمليات التنمية على مسألة توفير الضمانات ، دون أن تهتم بالمسألة الأهم ، وهى التحقق من مصادر الوفاء

بالدين ، وملاءمة حصيلة النشاط لمواجهة عملائها لالتزاماتهم تجاهها ! وفى الوقت نفسه لجأت إلى تصفية الشركات الإنتاجية لتغطية موقف البنوك القانونى ، حتى ولو أدى ذلك إلى تحصيل جزء يسير من القروض وفقد الباقى - بدلاً من استعادة كل القروض من محصلة نشاط المشروعات .

وبدلاً من تمويل تشغيل الطاقات العاطلة بشكل يضمن كفاءة التشغيل وسلامة الاقتصاديات ، فإن البنوك استخدمت أساليب مصرفية من شأنها زيادة الأعباء التمويلية، وطبقت على التسهيلات الائتمانية للإنتاج أسعار فائدة مرتفعة ، زادت باستمرار على السعر الذى حدده البنك المركزى للائتمان الإنتاجي ، وبلغت أضعاف الأسعار المتاحة للمنافس الأجنبى للصناعة الوطنية ، حتى ناهز سعر الفائدة الفعلى المستخدم على التسهيلات الائتمانية للإنتاج ٣٠ فى المائة فى السنة . وقد حققت بنوك كثيرة بذلك أرباحاً ضخمة تزيد على رءوس أموالها ، بالرغم من إعدامها لديون ضخمة بسبب التسيب الائتمانى ، وهو أمر يتحمل المستهلك نتائجه فى النهاية .

والطريف أن عدوى تمويل العمليات التجارية والتجارة الخارجية انتقلت إلى بنوك التنمية ذاتها ، واتخذ أداء بعضها شكلاً فوضوياً ، واتجهت عملياتها إلى الأعمال المصرفية التجارية ، وخدمة الأنشطة الاحتكارية ، وقد حدثت فى هذا المجال تجاوزات خطيرة .

وقد كان من أهم مظاهر المرحلة الماضية ، استغلال بعض قيادات البنوك لمناصبهم فى تحقيق مكاسب خاصة، شملت - فى حالة محددة - التآمر على الشركات بغرض الاستيلاء عليها لشخص بعينه ، أو للمجاملة لزيادة رقعة النفوذ الشخصى ، وفى حالات كثيرة تحقيق مكاسب شخصية من منح الائتمان .

كذلك شاركت عناصر من الجهاز المصرفى فى تجارة العملة ، واستخدمت مكاتب البنوك لتسهيل أعمال تجارة العملة ، وكانت لهم

مصلحة أصيلة فى استمرار احتياج العملاء لعملات أجنبية لمجابهة التزاماتهم للبنوك واحتياجاتهم للتشغيل . وبذلك تحولت عائدات النشاط الإنتاجى إلى خسائر ، تحملتها الشركات فى تدبير العملة ، فتأثرت مراكزها المالية ، وتعثرت وتقلص نشاطها الإنتاجى .

وكان من الطبيعى أن يؤدى توقف البنوك عن تمويل النشاط الإنتاجى ، وتعثر الشركات الإنتاجية ، ثم توقفها ، إلى تفاقم الموقف ، وتحميل الشركات – والاقتصاد الوطنى كله – نتائج توقف الأصول ، وتراكم الأضرار ، وتعاظم حجم المشكلة ، ومن ثم زيادة تكلفة الحل المطلوب .

ولكن البنوك تعير هذه المشكلة أذنا صماء ، ومازالت تحجم عن تحمل نصيبها من تكلفة التوقف ، بحجة الخوف من تأثر مراكزها المالية ، وتنسى أن المشكلة عامة انتجتها قوى قاهرة متعددة ، وأن المخاطر تهدد النظام الاقتصادى برمته .

والغريب أن تلقى البنوك بالمسئولية على الشركات المتعثرة وحدها ، وتنسبها إلى سوء إدارتها ، وتنسى أن سوء إدارتها نفسها – أى ادارة البنوك – مسئول أيضا عن هذا التعثر !

فمن بديهيات منح الائتمان لأية شركة من الشركات أن تتأكد إدارة البنك من ملاءمة المؤشرات المالية للشركة ، ومن سلامة الإدارة المسئولة فيها عن المشروع ، من ناحية الخبرة ، والقدرة على القيادة ، والتنظيم ، والاستخدام الصحيح للائتمان طبقاً لموازنات وبرامج زمنية محددة ، كما أن من ضرورات متابعة الائتمان أن تقوم إدارة البنك بالتأكد من التزام الشركة التى مولتها بهذه الموازنات والبرامج الزمنية، كما تقوم بتقديم النصح عند اللزوم . ولكن سوء إدارة البنوك نفسها يعطل قيامها بهذا الدور الحيوى ، مما يؤدى فى النهاية إلى تعثر الشركات الإنتاجية وتوقفها .

وبدلاً من أن تقوم البنوك بإقالة الشركات الإنتاجية المتعثرة من عثرتها،بما يؤدى الى زيادة الإنتاج الوطنى ، تسعى إلى الاستيلاء على هذه الشركات ، بحجة الرغبة فى تحسين الهياكل المالية لمشروعاتها ، إلا أنها تستخدم فى تحقيق هذا التوازن المالى المزعوم تمرينات محاسبية تعتمد على نقل القيود بين بنود الميزانية ، دون أن يكون لها أى تأثير فى إضافة سيولة فعلية إلى الشركات المختنقة ، هو ما يمكن أن يتحول إلى كارثة وطنية واسعة الآفاق عندما تفشل هذه الكيانات بعد أن تضع فيها موارد إضافية .

وتنسى البنوك أن هذه الكيانات ليست مجرد مشروعات ، وإنما هى شركات كاملة التكوين ، تتمتع بجميع مقومات الإنتاج ، التى توقفها البنوك عنها ، وأن العبرة إنما هى بقدرة هذه الكيانات على الوفاء بالتزاماتها من حصيلة نشاطها ، وهو أمر يسهل إثباته بأساليب مالية مستقرة .

وقد بدأت البنوك فى محاولة تطبيق الاستيلاء على جميع الشركات المتوقفة والمتعثرة ، دون نظر إلى تحقيق القيمة الاقتصادية لهذه الشركات والتعرف على مركزها المالى الحقيقى ، وتحديد دور العوامل الخارجية ، الأمر الذى سيؤدى - إذا ما تم تطبيقه على علاته - إلى استيلاء البنوك على استثمارات الشركات الإنتاجية ، وتحويل ملكيتها إليها ، وتحويل إدارتها إليها بالتالى !

ومعنى ذلك ظهور «قطاع عام جديد» تملكه البنوك ! بكل نتائج ذلك المحتومة على إحجام رءوس الأموال عن الاستثمار الإنتاجى فى المستقبل ، وتنحية إدارات محترفة تعمقت خبراتها فى الفترة الماضية ، وإلقاء عبء إدارة النشاط الإنتاجى على إدارات البنوك غير المؤهلة لها ، وغير القادرة عليها ، والتى تكفيها مشاكلها !

وهكذا ـ أيها القارىء العزيز ـ نصل إلى هذه المفارقة المضحكة ! ففى الوقت الذى تفكر فيه الدولة فى بيع القطاع العام للقطاع الخاص ، تفكر البنوك فى تحويل القطاع الخاص إلى قطاع عام !

وأنت فى هذا البلد لا تستطيع أن تعرف شيئاً ! فقد سبق لى ـ فى المقال السابق ـ أن نددت بانصراف رءوس الأموال الضخمة إلى بناء العمارات ، طلباً للكسب السريع ، وتحويلها مليارات الجنيهات إلى خرسانة مسلحة ، وها أنا ذا اليوم أعثر بطريق الصدفة ـ من خلال بيانات الدكتور مدحت بكرى ـ على السبب ! فإذا كانت الشركات الإنتاجية تتجه إلى هذا المصير ـ أى الإفلاس والاستيلاء عليها ـ فأى معتوه يقبل على الإنتاج ويترك الخرسانة المسلحة ؟

هل نحن جادون أو هازلون فى محاولة الإنقاذ ؟

تعال نمرح معاً فى بنوك مصر .. مرة أخرى !

* اكتوبر الأحد ١٣ يناير ١٩٩١

عندما تعرضت منذ بضعة أشهر ، من قبل أزمة الخليج ، لقضية دور البنوك المصرية فى التنمية ، وطالبت بتصحيح بعض الأوضاع الخاطئة ، كنت أنطلق من مسئولية قومية تؤمن بأهمية وخطورة دور البنوك فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى فى أى بلد من البلاد ، كما كنت أنطلق من إدراك تاريخى وأيديولوجى لأهمية هذا الدور ، فإن دراساتى فى تاريخ مصر الحديثة قد مكنتنى من اكتشاف حقيقة تاريخية غابت عن جميع المؤرخين ـ بل عنى أنا شخصيا فى مرحلة مبكرة من حياتى العلمية ! ـ وهى أن فكرة بنك مصر لم تنشأ مع طلعت حرب ، ولم تظهر بعد ثورة ١٩١٩ ، وإنما ظهرت هذه الفكرة عشية الثورة العرابية ـ أى من قبل ثورة ١٩١٩ بنصف قرن ! وأن البورجوازية المصرية فى ذلك الوقت ـ أى فى الثلث

الأخير من القرن التاسع عشر - كانت تعى جيدا أن إصلاح اقتصاد مصر المكبلة بالديون فى عهد اسماعيل ، لا يكون إلا بإنشاء بنك وطنى مصرى ، ينقذ «المصالح العزيزة» - أى وسائل الإنتاج - من يد الأجانب. ويستخلصها لأبناء الوطن . ومن أجل هذا أصدروا منشور «إنماء المال» الهام الذى يناقش هذه القضية الخطيرة ويوضحها للجمهور المصرى .

وفى هذا المنشور أوضحوا بجلاء تام أن «البنوكة» - حسب تعبيرهم «هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمصانع ، وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته ، وبدونها يهمل جزء كبيرة من ثروة العالم بدون استثمار، ففيها تستثمر الأموال المدخرة، ومنها يقترض صاحب الحاجة ليسدد على آجال توافق مصلحته. فإنشاء البنوك كان رحمة للناس وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم ».

وفى هذا المنشور الهام أوضح الرأسماليون المصريون حال الدول الأوربية . وبينوا أن « أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة وأقدرها سلطانا ، هى أشدها استقلالا ببنوكها ، لأن المال أساس الأعمال» وقالوا « لو كان فى يدنا مالية ذاتية لأمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا ، يحزننا أن تبقى مضعضعة بيد الأجانب».

على هذا النحو أدركت الرأسمالية المصرية منذ أكثر من مائة عام ، أهمية البنوك وخطورة دورها فى الاقتصاد القومى ، وكانت تسعى بإلحاح لإنشاء بنك وطنى مصرى ينهض باقتصاد البلاد ويلحقها بالبلاد المتقدمة. وقد تمكنت من ذلك بالفعل فى ظروف ثورة ١٩١٩ بإنشاء بنك مصر . الذى يمثل إنشاؤه البداية الحقيقية للتقدم الاقتصادى الرأسمالى فى مصر .

ومن هنا كان حرصى على إثارة قضية البنوك المصرية ، ومناقشة دورها فى التنمية ، من منطلق الحرص على أدائها رسالتها الوطنية فى

خدمة الاقتصاد القومى ، ومن منطلق الوعى الكامل ـ التاريخى ـ الايديولوجى ـ بهذا الدور ـ كما قلت .

على أن اتحاد بنوك مصر لم يستطع ـ فيما يبدو ـ أن يدرك البواعث الحقيقية لما كتبت ، ورفع سلاحه القديم البالى الذى يرفعه فى وجه كل من يتعرض بالنقد لهذا القطاع الهام ، فاتهمنى بالتشهير بالبنوك ، متناسيا أننى كنت القلم الذى هاجم بشراسة شركات توظيف الأموال لصالح البنوك الوطنية ، وأننى كنت القلم الذى دافع بجرأة عن مفتى الجمهورية عندما تعرض لهجوم مشايخ شركات توظيف الأموال عندما كان بصدد اصدار فتوى إباحة فوائد البنوك .

لقد أراد اتحاد بنوك مصر الاحتماء بهذا السلاح ليضع نفسه فوق مستوى المحاسبة ، وكان أجدر به أن يعرف أن كل مؤسسة فى هذا البلد ليست فوق مستوى النقد والمحاسبة ، وأن كل مسئول فى هذا البلد عليه أن يتوقع النقد دون أن يحتمى بأى سلاح سوى سلاح الحقيقة ، والمناقشة الحرة البعيدة عن أية أساليب إرهابية .

فقد وصلنى من السيد عبدالغنى حامد جامع ، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر ، خطاب يرد فيه على ما ورد فى مقالىّ اللذين نشرتهما بمجلة أكتوبر فى ١٣ مايو و٣ يونية ١٩٩٠ ، وقد نشرت فيهما رسالة الدكتور مدحت بكرى ، وقد وعدت بنشر خطاب السيد عبدالغنى جامع بعد الانتهاء من دراستى عن حرب فلسطين الأولى ١٩٤٨ ، وجاءت أحداث الخليج لتؤجل هذا النشر .

ونظرا لطول الخطاب فسوف أنشر منه الفقرات ذات الصلة بالموضوع ، ثم أعقب بالرد . ويمضى على النحو الآتى :

١ - «أبرزتم فى مقالكم شكواكم من قيام البنك المركزى بإعادة شيك صادر لصالحكم بدون دفع ، بسبب أن أسمكم المبين بالشيك غير ثلاثى ،

نتشرف بالإفادة بأن الشيك أعيد بدون دفع ، استنادا إلى ما تضمنته تعليمات وزارة المالية من ضرورة أن يكون اسم المستفيد فى جميع الشيكات الحكومية ثلاثيا . ولا يخفى عليكم أن الهدف من هذه التعليمات هو حماية حقوق العملاء أنفسهم ، وتجنب المشاكل التى يصادفها التطبيق العملى من جراء تشابه الأسماء الثنائية .

٢ - «لقد ساءنا أنكم اتخذتم من هذا الموضوع مادة للتشهير بالبنوك المصرية ومقارنتها بالبنوك الانجليزية . إذ كان يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند المقارنة ، ظروف المجتمع الذى تعمل فيه البنوك ، ودرجة الوعى المصرفى ، وحجم التعامل بالنقود . وهو ما يختلف عن الوضع فى المجتمعات المتقدمة حيث يتم الاعتماد على البطاقات المصرفية والشيكات فى سداد الالتزامات .

٣ - «كنا نربأ بقلمك أن ينزلق إلى المستوى الذى ساقتك إليه إحدى الرسائل ، التى يسائل صاحبها عن تعثر شركة أدارها وكفت البنوك يدها عن إقراضها لأسباب نمتنع عن ذكرها حرصا على تقاليد الجهاز المصرفى ، وكان الأمل يحدونا أن يتضمن المقال حوارا منطقيا يستند إلى حقائق ، وأن يكون النقد محايدا وموضوعيا . ولكن للأسف اقتصر المقال على عبارات انفعالية لا تستند إلى واقع ، كما خلا من ذكر أية وقائع محددة سوى ما ذكر عن قضية البنك العربى الأفريقى الدولى .

٤ - «أشار المقال إلى الغياب الكامل للبنك المركزى المصرى فى قضية البنك العربى الأفريقى الدولى . فكما تعلمون أن تناول هذه القضية هو بمثابة التحدث عن تاريخ انتهى منذ عام ١٩٨٦ ، فهل المطلوب أن ننظر إلى الوراء أم يجدر بنا أن ننظر إلى الأمام ؟ وبشأن الموضوع فنوضح أن جل ما كتب فى هذا الأمر يتضمن أخطاء ومبالغات لا يقبلها عقل أو منطق ، وقد كنا نرجو منكم التأنى قليلا قبل اقحام قلمكم ، الذى نعتز بصدقه ، فى ترديد معلومة غير مسئولة وخاطئة تذكر إفلاس ذلك البنك .

وفى ذلك لن نكل من أن نعيد إلى مسامع الجميع ما سبق وأن نبهنا إليه مرارا من ضرورة توخى الدقة والصواب قبل التعرض للموضوعات التى تسىء إلى منشآتنا المالية دون مبرر ، ولن يوقفنا ما ورد بالمقال من أن إدارات البنوك ، التى وصفتموها بأنها فاشلة ، ومعها البنك المركزى ، تسارع إلى التصريح بأن أى حديث عن البنوك هو تشكيك يؤدى إلى انهيار الاقتصاد القومى . ونرجو أن تعيد قراءة مقالكم لتحكم بنفسك ما إذا كان ما ورد به مجرد حديث أم أنه يجاوز التشكيك ويصل إلى حد الاتهام» ؟

عند هذا الحد أقطع خطاب رئيس اتحاد بنوك مصر مضطرا ، لأنبه القارىء إلى أن ما سبق هو كل ما رد به الاتحاد على قضية البنك العربى الأفريقى الدولى ، ولم أقتطع شيئا من رده . وهو لا يصحح معلومة ، وإنما كل ما يقدمه هو : أولا ، دعوة إلى عدم النظر إلى الوراء ، ثانيا ، النصح بتوخى الدقة والصواب فى مثل هذه المسائل التى تتصل بالمنشآت المالية ، ثالثا ، الرد بأن ما ورد فى المقال يتضمن «أخطاء ومبالغات لا يقبلها عقل أو منطق» ـ دون أن يحدد ما هى هذه الأخطاء والمبالغات ، سوى ما ذكره من عدم إفلاس البنك ، مع أن إفلاس أو عدم إفلاس البنك لم يكن هدف المقال ، فكثير من البنوك تفلس ، ولكن القضية التى أثرناها هى تبديد البنك ورئيسه المنحرف مئات الملايين من الدولارات الأمريكية ، من رأس مال دفعته الخزانة العامة وودائع أودعها المودعون المصريون ، وهو ما أدى إلى سحب حكومة الكويت ممثلها ، مع غياب البنك المركزى كلية! إن رد اتحاد بنوك مصر لم يصحح هذه المعلومة الخطيرة ، وإنما اكتفى بالدعوة الى عدم النظر إلى الوراء ، والحديث عن الأخطاء والمبالغات التى لا يقبلها عقل ولا منطق والتى تضمنها مقالى ـ كما يقول ـ دون أن يحدد هذه الأخطاء والمبالغات!

وبعد ذلك أواصل عرض الخطاب كما يلى :

٥ ـ «أثار المقال (أى مقالى) أن قضية انخفاض الكفاءة الإنتاجية وتوقف الأصول بالمشروعات ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة الائتمانية وبكفاءة الجهاز المصرفى ، وأن قطاع البنوك فى مصر هو السبب فى تخلفنا الاقتصادى ..إن هذه السياسة التى تتهمونها بالتقصير هى ذاتها التى يمنح على أساسها التمويل المصرفى قطاعات الاقتصاد القومى. ونشير إلى أن تحديد الائتمان يخضع لحسابات دقيقة حتى يتناسب مع زيادة الناتج القومى ، كما ان منح الائتمان يخضع لضوابط وقواعد استرشادية وضعها البنك المركزى وجرى عليها العرف المصرفى.. ولذلك فإن السياسة الائتمانيةللبنوك ذاتها ترتبط بنوعية المدينين ، وبالكفاءة فى تدير مدى نجاح المشروعات المختلفة فى تحقيقها لعوائد تسمح بسداد ـرض . فإذا أسفرالتطبيق عن عدم تقديم تمويل لأحد العملاء وتوقفت ـموله ـ على حد قولكم - فان النصيحة الواجبة لهذا العميل هى صلاح أعماله حتى تقدم البنوك على إمداده بالتمويل المناسب .

٦ ـ «وعن اتهامكم بأن الجهاز المصرفى يشوبه فساد هائل ، وتشبيهه بمحفل ماسونى له كهنته وتنظيمه السرى . إننا نربأ بأنفسنا أن ندخل فى خضم هذه المهاترة الكلامية ، ونعود الى القول بأنه اذا كان هناك فساد فلا ندافع عنه ، ولكنه يخضع لقضاء مصرى نزيه يعاقب المفسد كما يرد الحق إلى المفترى عليه . وندعوكم إلى قراءة الأحكام التى صدرت مؤخرا فى بعض قضايا البنوك.

٧ ـ « لن نتحرج عن استنكار ما قيل من تسابق مسئولى الدولة الذين تركوا مناصبهم إلى رئاسة البنوك .. فليس هناك مايشين صاحب الخبرة المتميزة فى أن يقدم على العمل بأحد البنوك بعد أن يترك المنصب العام . وهذه الأمور لا تنفرد بها مصر ، ولكنها تسود العالم المتقدم قبل العالم النامى .

٨ ـ « بخصوص التحليل المالى الذى أشرتم اليه ، والذى يقول بضرورة تصويب أوضاع البنوك المصرية ، بزيادة رءوس أموالها ، أوعزل

إداراتها ، وأن معدلات ربحيتها لاترقى الى المستوى اللائق- دعنا أولا نسأل: ما هى المعايير التى استندتم إليها ؟ فمن حيث كفاية رأس المال فإن البنوك تجتاز المعاييرالدولية التى وضعتها لجنة بازل فى يولية ١٩٨٨ لهذا الغرض. أما بخصوص ماذكر عن انخفاض معدلات الربحية وعدم كفاية المخصصات ، فإنه ـ من حيث المبدأ ـ يستحيل على أى قائم بالتحليل لميزانية أى بنك فى العالم ـ بخلاف مراقب حسابات البنك أو البنك المركزى أو البنك ذاته ـ أن يحكم على معدلات الربحية أو كفاية المخصصات . وبالتالى يصعب تفهم كيف توصلت التحليلات التى ورد ذكرها بمقالكم الى ذلك .

٩ - «استوقفنا كثيرا ما ورد بمقالكم عن دور البنوك فى تعثر الشركات الإنتاجية ، فذكرتم أن البنوك بدلا من تشغيل الطاقات العاطلة طبقت على التسهيلات الائتمانية للإنتاج أسعار فائدة مرتفعة تصل إلى ٣٠ فى المائة ، وهو ما أدى إلى تحقيق البنوك لأرباح ضخمة تزيد على رءوس أموالها بالرغم من إعدامها لديون ضخمة ، كما أنها بدلا من إقالة الشركات المتعثرة من عثرتها ، تسعى إلى الاستيلاء على هذه الشركات .

«ويتضح من ذلك التناقض بين ما سبق ذكره من أن البنوك لا تحقق أرباحا وبين ما ورد من أنها تحقق أرباحا ضخمة بالرغم من إعدامها لكثير من الديون . ونجمل تعليقنا على ما تقدم فى الآتى : (!) لا يوجد فى مصر سعر فائدة يصل إلى ٣٠ فى المائة (٢) إن البنوك تساند الشركات المتعثرة التى تتوافر لها شروط النجاح ، أما الشركات الفاشلة فلا تقدم البنوك لها ، لأنها حريصة على أموال مودعيها . (٣) إذا ما كان صاحب الشكوى التى وصلت إلى سيادتكم ونشرتم أجزاء منها ، يرغب فى بيان أسباب عدم رغبة البنوك فى معاونة شركته ، إلا إذا تحققت شروط معينة طبقا لتقرير خبير أجنبى اتفقت الشركة التى يرأسها مع البنك الدائن على استحضاره ـ فنحن مستعدون لنشر هذا التقرير ،

ليعرف الجميع أن هناك من يريدون ابتزاز البنوك بالتشهير بها وليس على أسس موضوعية».

انتهت رسالة السيد عبدالغنى حامد جامع ، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر . وإنى إذ أشكر سيادته لاهتمامه بالرد ، أود أن أقول إننى كنت أتوقع ردا أكثر تفصيلا وأكثر شمولا ، ويكون مبنيا على حقائق ملموسة ، وخاليا من الاتهامات العشوائية التى تتحدث عن التشهير والتشكيك فى البنوك ، لأنه إذا كان فرد من أصحاب الأقلام يحارب معركة البنوك ويسعى إلى دعمها ومساندتها فى وجه شركات توظيف الأموال التى خربت الاقتصاد القومى وخربت بيوت الناس ، فهذا الفرد هو صاحب هذا القلم .

ولكن صاحب هذا القلم ـ فى الوقت نفسه ـ يعلم جيدا أنه إذا كان اقتصاد هذا الوطن يقوم على البنوك بالدرجة الأولى ، فإن هذه البنوك يجب أن تصل إلى المستوى الذى وصلت إليه بنوك الخارج ، ولا تتذرع بما وصلت إليه المجتمعات المتقدمة من وعى مصرفى يعتمد على البطاقات المصرفية والشيكات فى سداد الالتزامات ـ لسبب بسيط ، هو أن هذه المجتمعات المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه من وعى مصرفى إلا بعد أن سبقتها إلى هذا الوعى البنوك وهيأت لها السبل لكى تعتمد على البطاقات المصرفية والشيكات .

وحتى أوضح هذا القول ، فإن المواطن الانجليزى لو عرف أنه حين يريد أن يصرف شيكا من البنك سوف يمضى فيه نصف النهار ، لما اعتمد إطلاقا على الشيكات فى سداد التزاماته ، وإنما يعتمد المواطن الانجليزى على الشيكات لأنه يعرف أن صرف الشيك لا يستغرق منه أكثر من التعطل لمدة خمس دقائق أمام شباك فرع البنك الذى يتعامل معه ، وأنه لا يحتاج إلى سفر لكى يصل إلى هذا الفرع ! .

وعلى سبيل المثال أيضا فإنى حين أكون فى لندن لا أحتاج لأن أحمل معى ما يزيد على خمسة جنيهات أو عشرة على الأكثر ، لأنى

أعرف أن صرف الشيك لا يستغرق منى أكثر من دقائق . ولكنى فى مصر لا أستطيع أن افعل ذلك ، وإنما علىّ أن أحمل معى ما يكفى التزاماتى أو دواعى حمل النقود ، حتى لو كانت هذه الدواعى تتطلب حمل ألف جنيه أو ألفين ، مع ما فى ذلك من مخاطرة جسيمة . ولن يجد السيد عبدالغنى جامع فى الغرب من يحمل هذا المبلغ ! .

ومن هنا فإذا كان السيد عبدالغنى جامع يتوقع أن يتطور الوعى المصرفى فى مصر أولا قبل تطوير البنوك ، فإنه يكون مخطئا ، لأن تطوير البنوك هو الذى يطور الوعى المصرفى . وهذا ما فعلته البنوك فى الخارج تماما ، فهى التى تقود التقدم الاقتصادى بعقولها المفكرة وإدارييها الأفذاذ ، وبالتسهيلات الجبارة التى تقدمها للجمهور ، وتجعل الناس يؤثرون التعامل مع البنوك لقضاء مصالحهم ، لأن البنوك بالفعل هى التى تحقق مصالحهم .

ومن هنا أيضا لم أكن أود له أن يدافع عن موقف البنك المركزى من رفض دفع الشيك الصادر باسمى ! ذلك أن هذا الشيك لم يقدم إليه مباشرة ، وإنما قدم إليه بواسطة فرع البنك الأهلى الذى أتعامل معه ، والذى يعرف اسمى ومعاملاتى والجهات التى أتعامل معها ـ وهو فرع النزهة . كما أن هذا الشيك لم يكن سيصرف إلى شخص المستفيد مباشرة حتى يشترط الاسم الثلاثى ، وإنما كان سيصب فى حسابى بفرع البنك الذى أتعامل معه ، والذى اعتمد اسمى لدى البنك المركزى . هذا فضلا عن أن أسمى ـ بكل المعايير ـ معروف ، سواء من خلال الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون ، وإذا كان هذا التعقيد الذى يعطل المصالح يجرى معى ، فما الذى يجرى مع الغير ؟ .

إنه ليس معقولا أن أصرف أى شيك فى لندن فى دقائق ، وباسمى المزدوج ، بمجرد تقديم الشيك والبطاقة المصرفية ، وبإمضاء واحد وليس ثلاثة إمضاءات كما يحدث فى مصر ! ـ ولا أستطيع أن

أودع فى حسابى شيكا مصرفيا ، رغم اعتماد فرع البنك الذى أتعامل معه له ـ اللهم إلا إذا رُدَّ إلىّ من البنك المركزى ، ورددته بدورى إلى الجهة التى أصدرته ، ثم يعود إلىّ ، فأقدمه ثانية إلى فرع البنك الذى أتعامل معه ، ثم يرسله إلى البنك المركزى مرة ثانية ، ثم يأذن بدفعه ، ويخاطب الفرع فى ذلك ، فيتم إيداعه فى حسابى ! ـ ذلك تعطيل يليق بالعصور الوسطى كنت أود ألا يتورط السيد عبدالغنى جامع فى الدفاع عنه .

نطالب بنوكنا الوطنية بأن تكون بنوكا وطنية!

* أكتوبر : الأحد ٢٠ يناير سنة ١٩٩١

دور البنوك في التقدم الاقتصادى لأى بلد من البلاد دور خطير ، وهى فى الغرب القاعدة الأساسية التى تقوم عليها التجارة والصناعة والزراعة ، ومن ثم فهى تتغلغل فى نسيج حياته ، ويعتمد عليها الناس فى أمور معاشهم ، فهى التى تدفع لهم ايجارات مساكنهم، وفواتير استهلاك النور والماء وأقساط الديون وغير ذلك من النفقات الشهرية والالتزامات الضرورية .

ومن هنا فلا يوجد فرد فى الغرب ليس له حساب فى بنك من البنوك ، ولايوجد فرد يمشى بدون دفتر شيكات وبطاقة مصرفية ، ولايوجد شارع أو حارة بدون فرع أو عدة فروع لبنوك . وفى الوقت نفسه لا يوجد بنك أو فرع بنك يقف أمام نوافذه ما يقف أمام بنوكنا وفروعنا من طوابير طويلة ، أو يتواجد بداخله أكثر من خمس دقائق

على الأكثر، أويتعرض لما يتعرض له الفرد فى بنوكنا من «ركنة» وتعطيل، أو يعانى فيه موظفوه ما يعانى موظفو بنوكنا من أعباء ثقيلة وإرهاق وحرج مع الجمهور، بسبب قدم اللوائح التى يتعاملون بها معه ، وابتعادها عن متطلبات العصر ، والتى تفترض فى العميل دائما أنه «عواطلى» من عواطلية العصر العثمانى جاء إلى البنك لتمضية الوقت ، أوأنه «نصاب» قدم ليسرق أموال البنك!

ومن هنا كان اهتمامى بقضية تطوير البنوك المصرية ، وتحديث لوائحها ، وتسهيل إجراءاتها ، ومد فروعها ، وزيادة عدد موظفيها ، ورفع مرتباتهم ومكافآتهم . كما كان اهتمامى بدور البنوك فى التنمية وتمويل المشروعات الإنتاجية .

وعندما كتب الى السيد عبد الغنى حامد جامع ، رئيس مجلس إدارة اتحاد بنوك مصر ، يرد على ما أثرته فى مقالى عن البنوك لم يبد مقتنعا فى نقطتين : الأولى دفاعه عن التعقيدات غير المعقولة التى تثيرها البنوك المصرية فى وجه العملاء ، بحجة «حماية حقوق العملاء أنفسهم » ـ حسب قوله ـ مع ما فى هذا الدفاع من اتهام للبنوك الأجنبية فى الخارج بعدم حماية حقوق العملاء حين تقدم التسهيلات العظيمة لهم فى المعاملات المالية ، وتبسط اجراءات إيداع وسحب الاموال ـ وهو أمر غير معقول ! لأن بنوك الخارج تعرف أكثر ، وعلى علم أكبر ، ولم يحدث أن ضحك عليها أحد من العملاء كما حدث بالنسبة للبنوك المصرية رغم تشديد الاجراءات !

ولو كنت مكان السيد عبد الغنى جامع، ، لذهبت بنفسى إلى أحد الفروع ، ووقفت فى الطوابير ، وتبينت كم من الاجراءات يمكن اختزالها ، وكيف يمكن تبسيطها ، ولقارنت بين ما يحدث فى البنوك المصرية وما يحدث فى البنوك الأجنبية فى الغرب! ولكن السيد عبد الغنى جامع يرفض هذا المبدأ تحت ذريعة اختلاف ظروف المجتمعين المصرى والغربى ـ بما يعنى استمرار هذه الاوضاع التعسة الى أبد الآبدين! لأن

ظروف المجتمع المصرى لن تماثل ظروف المجتمع الغربى بحال من الأحوال ، لا فى المستقبل القريب ولا المستقبل البعيد .

هذا فيما يتصل بتعقيدات التعامل مع البنوك المصرية ، وقد كرسها السيد عبد الغنى جامع ، وأصبح على العميل المصرى أن يعرف أنه ليس فى الامكان أحسن مما هو كائن وموجود حاليا ، وعليه أن يعد نفسه لمثل هذا التعامل المتخلف دون أن يشكو أويتذمر .

أما فيما يتصل بما أثرته فى مقالى من انصراف الجهاز المصرفى فى بلدنا الى تمويل العمليات التجارية سريعة الدوران ، وادارة ظهره إلى تمويل أنشطة التنمية الإنتاجية والصناعية ، فلم يقدم خطاب السيد عبد الغنى جامع ردا مقنعا فى هذا الصدد .

وعلى سبيل المثال ، فقد ذكر أنه لايوجد فى مصر سعر فائدة يصل إلى ٣٠ فى المائة ، ولم يذكر السعر الأقصى الذى يصل اليه هذا السعر ، وهل يصل إلى ٢٩ فى المائة أو إلى ٢٥فى المائة ؟ ـ مع ضـــرورة هذا الايضاح لارتباطه بزيادة التكلفة الصناعية وعجز انتاجنا الصناعى عن الوقوف فى وجه الانتاج الأجنبى ، بما يعنى شلل حياتنا الاقتصادية ، واعتمادنا بصورة مطلقة على الاستيراد بالنسبة للسلع الصناعية ، وافلاس مصانعنا ، ودفع رءوس الأموال دفعا الى الأنشطة الطفيلية ذات العائد السريع .

نعم لم يعط السيد عبد الغنى جامع اجابة شافية فى هذه القضية الخطيرة التى ترتبط بمستقبلنا الاقتصادى فى هذه البقعة من العالم ، وكان من الأفضل ـ مادام أنه يدافع عن التهم التى وجهتها للبنوك ـ أن يولى هذه المسألة أهمية قصوى ، ويوضح فى رسالته حجم التمويل الذى تقدمه البنوك للعمليات التجارية والطفيلية ، وحجم هذا التمويل للأنشطة التنموية الانتاجية. .

كذلك كنت أتوقع من السيد عبد الغنى جامع أن يزودنى باحصائية توضح عدد الشركات الانتاجية المتعثرة التى امتنعت البنوك عن

مساعدتها ، وعدد الشركات التى تقوم بمساعدتها ، وما هى الخبرة التى توظفها البنوك فى خدمة الشركات المتعثرة لإقالتها من عثرتها ، بدلا من الاستيلاء عليها لتضاف الى مجموع الشركات الخاسرة التى استولت عليها ! وهل تملك البنوك مثل هذه الخبرة أصلا ، أوأن كل ما تملكه هو مجرد موظفين بيروقراطيين لا خبرة لهم الا بعمليات اشهار الافلاس والاستيلاء ؟

هذه المعلومة وغيرها هى التى كنت أتوقع من السيد عبد الغنى جامع أن يقدمها إلى، لأقدمها بدورى إلى قارئى ، لاقناعه بأن البنوك فى مصر تقوم بدورها خير قيام ، وانها تمارس الدور الذى تمارسه البنوك الأجنبية فى التنمية الوطنية ، أو قريبا من هذا الدور .

لقد كان يسرنى حقا لو أقنعنى سيادته بعدم ارتباط انخفاض الكفاءة الانتاجية بالسياسة الائتمانية أو بكفاءة الجهاز المصرفى ، عن طريق اثبات ارتفاع الكفاءة الانتاجية ، ودور الجهاز المصرفى فى هذا الارتفاع ! ولكن سيادته اكتفى بكلام عام ذكر فيه أن منح الائتمان يخضع لضوابط وقواعد استرشادية وضعها البنك المركزى وجرى عليها العرف المصرفى ، ترتبط بنوعية المدينين ، وكفاءتهم ، وأنه اذا توقف تمويل البنك لأحد العملاء ، فعليه إصلاح أعماله حتى يستأنف البنك تمويله . ولم يذكر كم من المشروعات ساعدتها البنوك بالارشاد والنصيحة لإقالتها من عثرتها، حتى يمكنها تسديد مديونيتها للبنك بدلا من تركها تسقط فى هوة الافلاس وتضيع مديونيتها على البنك - فذلك هو الدور الحيوى للبنوك .

على كل حال فالقضية مازالت قابلة للمناقشة ، خصوصا بعد أن وصلنى خطاب من السيد على نجم ، محافظ البنك المركزى السابق ، ورئيس اتحاد المصارف العربية والفرنسية حاليا ، بناء على الحاح منى عندما تقابلنا فى باريس فى شهر يونيو الماضى وجرى حوار طويل بينى وبينه فى بيت الصديق الدكتور أحمد البرعى ، مستشارنا الثقافى فى

باريس ، والأستاذ حازم فودة مستشارنا الإعلامى. وفيه يوضح حقيقة ما تنشره الصحف عن سرقة بعض المقترضين للبنوك بعشرات الملايين ، ويرد على ما اثاره الدكتور مدحت بكرى فى خطابه الذى نشرته عن فساد الجهاز المصرفى ، وعن تسابق مسئولى الدولة إلى العمل فى البنوك بعد ترك المنصب العام .

لقد نفى السيد على نجم امكانية سرقة الأفراد للبنوك عن طريق الاقتراض منها ثم الهرب بالأموال إلى الخارج ، وقال إن هذا « أمر يستحيل حدوثه» ـ حسب تعبيره . فالمقترض لابد أن يكون شركة أو مشروعا له أصول وموجودات يتم فحصها بدقة قبل الموافقة ، التى تصدر عن سلطة مخولة فى البنك . فمدير الفرع له سلطة فى الموافقة على مبالغ ضئيلة ، ولجنة الائتمان لها سلطة أكبر ، إلى أن تصل الى مجلس الادارة مجتمعا اذا كانت القروض تجاوز مليون جنيه . فهل يعقل أن يكون جميع أعضاء مجلس الادارة ـ وهم عادة فى حدود عشرة ـ كلهم متواطئين مع المقترض ضد مصالح البنك الذى يديرون شئونه ومسئوليتهم عنه كاملة ؟ .

ثم قال ان الحالات التى يحكى عنها هى حالات الشركات المتعثرة لسبب أو لآخر ، فان البنوك تلجأ إلى القضاء أو الى جهاز المدعى العام الاشراكى لحفظ حقوقها ، وتقوم السلطات القضائية عادة بفرض اجراءات التحفظ على المدين ، وأحيانا يمتد هذا الى الحرية الشخصيةوالى أموالهم الخاصة وأيضا أسرهم . لذلك يبادر المدين عادة الى الهرب ـ الهرب من الاجراءات والتحفظ ، وليس الهرب بالأموال التى حصل عليها من البنوك ، لأنها تكون غالبا ضمن موجودات المشروع .

وقد بدأت هذه الحالات منذ قضية توفيق عبد الحى ، وهى حالات محدودة لا تجاوز ثلاث أو أربع حالات . وهى ـ بالتالى ليست ظاهرة يقاس عليها. وفى احدى هذه الحالات عاد المدين الى مصر وزاول عمله

بعد أن تبين أن موجودات شركاته تفوق ديون البنوك (شركات الورق والمطابع) ولعل الأحكام التى اصدرتها السلطة القضائية مؤخرا بالبراءة لكافة موظفى البنوك فى القضايا المعروضة ، لخير دليل على ذلك (أربعة احكام خلال شهر واحد).

ثم قال السيد على نجم إنه بشأن ما أورده الدكتور مدحت بكرى فى رسالته إلى عن « الفساد الهائل» فى الجهاز المصرفى ، وأنه «محفل ماسونى له كهنوته وتنظيمه السرى» - «فأنا يا سيدى أحد محافظى البنك المركزى المتعاقبين على رأس الكهنة ، وهولاء المحافظون المتعاقبون هم السادة: المرحوم زكى سعد ، المرحوم أمين فكرى ، الأستاذ عبد الجليل العمرى ، المرحوم الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ، المرحوم الدكتور نظمى عبد الحميد ، ثم الأستاذ أحمد زندو ، والأخ الأستاذ محمد عبد الفتاح ، والأخ الأستاذ محمد أمين شلبى ، وخلفنى الدكتور صلاح حامد .

هذه الشخصيات الكريمة ، والقمم الشامخة قدمت لوطنها تضحيات لا حدود لها ، وأدوا واجبهم بشرف وأمانة فى أصعب الظروف التى مر بها وطننا العزيز - جيل من القيادات الوطنية تشرف بهم مصر ، ويشرف بهم أى موقع يحلون به ، وقد لعبوا دورا فى أيام العدوان الثلاثى والحصار الاقتصادى يدبرون الموارد فى الداخل والخارج ولتخفيف وطأة المشاكل الاقتصادية الطاحنة . إن اختيار الشخصيات لهذه المواقع كان - ولا يزال - يتم على أعلى مستوى فى الدولة ، وليس من المعقول أن يقال بفساد هذه الاختيارات .

ثم ماذا جرى فى الكون إذا شغل أحد هؤلاء الكبار منصبا آخر بعد تركه منصبه الرسمى ؟ ألا تحسن الاستفادة من خبراتهم وعملهم وعطائهم المستمر ؟ يحدث ذلك فى كافة بلاد العالم . فحينما كنت فى بنك لويدز فى لندن فى عام ١٩٦٢ كان يرأس مجلس ادارته حينذاك « الفيلد مارشال مونتجمرى» ، وكان يحضر مجلس الادارة ببزته العسكرية حاملا عصا المارشالية . وجيرالد فورد ، الرئيس الامريكى السابق ، عضو بمجلس ادارة أميركان اكسبريس ، ومعه هنرى كيسنجر،

وبول فوكلر ، رئيس مجلس محافظى البنك الاحتياطى الفيدرالى « البنك المركزى» فى الولايات المتحدة ، يعمل الآن فى مؤسسة مالية صغيرة لا يعرفها أحد. كبار الساسة والقادة فى كل البلاذ يزاولون أعمالا أخرى بعد ترك مناصبهم .

وتعرض السيد على نجم إلى قضية البنك العربى الأفريقى الدولى، فقال إنه عاصر جانبا منها ، ولكن يجب أن نفرق بين الأشخاص والمؤسسات ، والبنك المركزى يحافظ على البنوك ويحميها ، أما الأشخاص فلا شأن له بهم . وقد قام البنك المركزى بدوره الرقابى المنوط به خير قيام ، أما أن ينشر البنك المركزى ما قام به ، أو يرد على ما يرد فى الصحف فى موضوع لا يخص البنك ذاته ، وانما يخص أحد المسئولين فيه ، فهذا لو تم لكان خطيئة . أما ما ورد بشأن تبديد أكثر من مليارى دولار أمريكى من موارد البنك (رأس مال وودائع) فهو أمر يجاوز الخيال ! ثم متى كان هذا البنك وحده يعزز اعتمادات مصر كلها ، وأين بنوك القطاع العام الأربعة العملاقة ، وماذا كانت تفعل البنوك المصرية الأخرى اذا كان هذا البنك وحده يعزز اعتمادات مصر كلها . وللعلم فإن قانون البنك الأساسى يمنع تعامله داخل مصر ، الا عن طريق البنوك المصرية .

«ثم إن البنك المركزى ليس جهة للتحقيقات القانونية ، ولا شأن له بخروج أو دخول شخص ما من صالة كبار الزوار ، فهذا يقع فى اختصاصات جهات أخرى . وقد قام البنك المركزى باتخاذ كافة الاجراءات فى الموضوع ، وتم فى حينه ابلاغ كافة الجهات والسلطات المعنية ، كما زرت دولة الكويت فى خريف عام ١٩٥٦ ، وقابلت سمو ولى العهد ورئيس الوزراء ووزير المالية ومحافظ البنك المركزى ، وتم الاتفاق على كل ما يدعم البنك ويقويه ، وهو الاتفاق المعمول به حتى الآن .

«أما عن تعثر الشركات ، وتعثر الاقتصاد والانتاج والانتاجية وزيادة السكان ، فالبنوك ليست هى الأجهزة الوحيدة فى الدولة التى يقع عليها عبء تعثر الشركات وسوء ادارتها والكساد الاقتصادى وتوظيف

الأموال ـ هناك أجهزة أخرى يحب أن تقوم بدورها حتى تعمل الدولة كلها بروح الفريق» .

وتناول السيد على نجم التعقيدات المصرفية التى أشرت اليها فى مقالى الأول ، فقال انه « لاشك أن أخطاء بشرية تحدث من حين لآخر ، وما أشرتم اليه هو من هذا النوع ، وهو خطأ بسيط يرجع لتعليمات صرف الشيكات الحكومية الصادرة من وزارة المالية ، وهذه بكل المقاييس أخطاء بسيطة ويمكن التغلب عليها بالتدريب المستمر للكوادر الجديدة .

«أما المقارنة مع البنوك الانجليزية والفرنسية فهى مقارنة غير عادلة ، لسبب بسيط هو ضعف الوعى المصرفى لدى عامة الشعب . فالشعوب الغربية تتعامل بالشيكات لتسوية المعاملات فى كافة المجالات عن طريق حساباتها فى البنوك ، كما تستخدم بطاقات الائتمان لذات الغرض ، دون حاجة لحمل بنكنوت أو صرفه من البنوك ، بينما فى مصر يتم صرف الشيكات نقدا بالبنكنوت ، حتى لو كانت بمبالغ كبيرة ، مما يتسبب فى تأخير الصرف فى عمليات العد والمراجعة . ويكاد يكون ذلك ممنوعا فى البلاد الغربية ، فلا تستطيع أن تصرف شيكا الا اذا كان من الحساب الشخصى أو من الآلات الموجودة بالشوارع ، وفى وجود صاحب الحساب شخصيا وبمبالغ صغيرة جدا . وفيما عدا ذلك لا تستطيع أن تصرف شيكا بأى مبلغ من البنوك وإنما تتم اضافة قيمته لحسابك .

«ولكن كل ذلك لا يمنع من ضرورة تطوير الخدمة المصرفية ، وانتشار البنوك فى كافة المواقع ، وتنمية الوعى المصرفى لدى عامة الشعب . وقد سبق أن أعد البنك المركزى قانونا ينظم « الشيك وتداوله» ولا يزال يقبع فى مكتب وزير العدل منذ حوالى ست سنوات دون أن يرى النور، رغم الجهد الذى بذل فيه وكثرة المناقشات والمراسلات !

هذه هى أهم النقاط التى وردت فى الرسالة الطويلة التى أرسلها الى السيد على نجم . وهى مع رسالة السيد عبد الغنى جامع ، رئيس مجلس

ادارة اتحاد بنوك مصر تعبر عن وجهة النظر الأخرى المدافعة عن البنوك، وقد نقلتها بأمانة ، مع حذف ما ورد فيهما من طعن على الدكتور مدحت بكرى ، توفيرا لموضوعية الحوار .

وبطبيعة الحال فلست طرفا فى هذا الحوار الا بقدر ما يمس نقطتين خطيرتين أود أن أركز عليهما لصلتهما الوثيقة بمستقبل هذا البلد الاقتصادى ، الذى يرتبط بتطور النظم المصرفية بما يواكب العصر ، وهما :

ضرورة اجتثاث النظام الحالى المعقد للمعاملات المصرفية ، واحلال نظام صالح بديل مكانه ، يستفيد بما طرأ على النظم المصرفية فى الغرب من تقدم وتسهيلات ، لأن ذلك وحده هو الذى يخلق الوعى المصرفى فى المجتمع المصرى ، ولا تخلق التعقيدات هذا الوعى . وفى ذلك لا يقبل أبدا حجة ضعف الوعى المصرفى مصر لتكريس هذه التعقيدات وتكريس هذا النظام الفاسد ، لأن معناه أن نظل إلى الأبد خاضعين لهذا النظام .

ثانيا ، ضرورة توجيه الجهد المصرفى إلى النشاط التنموى والانتاجى والصناعى ـ وهو الجهد الموجه حاليا خطأ إلى الأنشطة سريعة الدوران كبيرة العائد . إنه من المحقق أن الصعوبات التى تقيمها البنوك فى وجه المشروعات الانتاجية قد حول المليارات من الجنيهات إلى انشاء العمارات ذات العائد السريع المضمون ، وتحويل هذه المليارات إلى خرسانة مسلحة لا تستفيد البلاد منها شيئا ، بدلا من الدخول فى متاهة النشاط الصناعى!

وفى ذلك نحيل المسئولين عن البنوك فى مصر إلى التجربة اليابانية، التى وضعت اليابان على قدم المساواة مع من قصفوها بالقنابل الذرية وغزوا أرضها . فقد غزت المنتجات اليابانية كل ركن من أركان الدول التى هزمتها وعلى رأسها الولايات المتحدة ، ولو كانت اليابان قد وجهت استثماراتها لبناء العمارات بدلا من بناء المصانع، لما وصلت الى ما وصلت اليه حاليا من ثروة ومجد.

ومن نافلة القول التاكيد على دور البنوك اليابانية فى تلك النهضة الصناعية الجبارة فى اليابان ، وهو دور نراه مفتقدا فى مصر للأسف الشديد ، بدليل تزايد اعتمادنا على البضائع المستوردة ، بعد أن كنا على وشك الاكتفاء الذاتى فى عصر التجربة الناصرية ، ومن قبلها فى عصر تجربة بنك مصر!

وبمعنى آخر اننا نطالب البنوك الوطنية فى مصر بأن تكون بنوكا وطنية ، لا أقل من ذلك ولا أكثر !

الفصل السادس

الثقافة والمجتمع

الثقافة من الوصاية الفكرية إلى حرية التعبير

* اكتوبر فى ١٩٨٨/٣/٢٧

ربما كان أسوأ سلبيات حكم عبد الناصر - وهى السلبيات التى تشترك فيها كل النظم الشمولية التى تقوم على تنظيم سياسى واحد - هو ما يتصل بالوصاية على الإبداع العقلى أو الفكرى! فكل ما ينتجه هذا الإبداع فى مجال السياسة أو الأدب أو الفن أو العلم أو الثقافة، وسواء كان موجهاً للشاب أو الطفل أو المرأة أو المجتمع بوجه عام، يخضع لرقابة لا تكل ولا تهن ولا تهدأ، تقوم بفرزه، فتستبعد منه ما تعتقد أنه لا يتفق مع أيديولوجية النظام، وتبقى منه ما يتفق. وتجرى فيه من التعديلات ما يجعله ينسجم مع النظام.

ومن الواضح أن العقل لا يستطيع أن يبدع إلا فى ظل الحرية. وطاقات الفرد الفكرية لا تنطلق بفاعلية إلا فى النظم الديموقراطية التى تحترم الفرد

ولا تمارس عليه اى إرهاب أو ضغوط. ولذلك فقد فقدت مصر مكانتها الثقافية فى عصر عبد الناصر، على الرغم من استردادها مكانتها السياسية القيادية للأمة العربية، مما يعد من مفارقات هذا العصر حقا.

وكانت الثورة قد ابدت اهتمامها بالثقافة بعد نحو أربعة أعوام من قيامها، بإنشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى يناير ١٩٥٦ فى شكل هيئة مستقلة ألحقت بمجلس الوزراء، ثم صار جزءا من وزارة الثقافة بعد انشائها لأول مرة فى عام ١٩٥٨، وأضافتها إلى الإرشاد القومى. ولكن كل هذا الاهتمام بالثقافة كان اهتماما اسميا ودعائيا. لأن اختفاء الحياة النيابية، وسيادة الحكم العسكرى للثورة، وصراعاتها مع القوى السياسية فى المجتمع (الوفد - الإخوان المسلمين - الشيوعيين) ومصادرة كافة أنشطتهم - كان لابد أن يترك آثاره على الثقافة بوجه عام. لقد اختفى النشاط الفردى وانتقل إلى أجهزة الدولة.

وحتى نهاية عام ١٩٥٨ لم يكن ثمة من جهاز ثقافى له تقاليده العريقة بحكم امتداد عمره الطويل عبر التاريخ إلا دار الكتب ومصلحة الآثار، فضلا عن مصلحة الفنون الحديثة والإدارة العامة للثقافة التى انشأتها وزارة التربية والتعليم - وهذا كل ما وجده ثروت عكاشة عندما تولى وزارة الثقافة فى نوفمبر ١٩٥٨ - كما يعترف. بل ان وزارة الثقافة نفسها لم يكن قد مضى على انشائها اكثر من ثمانية اشهر، كانت فى خلالها مرتبطة بوزارة الارشاد القومى - التى تحولت فيما بعد إلى وزارة الإعلام، سالخة معها دار الإذاعة وهيئة الاستعلامات .

ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة سياسة ثقافية، أو إطار عام للعمل الثقافى، تتبناه الدولة بعد مضى خمسة أعوام من قيامها. فى الوقت الذى اختنق فيه النشاط الثقافى الفردى بحكم النظام السياسى الشمولى، والحكم العسكرى الذى حل محل الحكم الدستورى، والمعتقلات التى أصبحت مأوى المفكرين !.

ومن هنا يرجع الفضل لثروت عكاشة فى وضع سياسة عامة للثقافة وتوجيه النظام الناصرى إلى المسائل الثقافية، وشد المثقفين المصريين، الذين أبدعوا فى العصر الليبرالى، إلى التعاون مع النظام الشمولى، بعد أن «حشدهم» فى مؤتمر عام عقد بدار الأوبرا فى شهر مارس ١٩٥٩ استمر طيلة أسبوع، وتمخض عن رؤية ثقافية من مختلف الفئات.

ولا شك أن ما فعله ثروت عكاشة لم يكن يستطيع أن يفعله غير ثروت عكاشة ، لأنه يخالف ما طبعت عليه النظم الشمولية من تسخير الفنانين والمفكرين فى خدمة أهدافها السياسية. ولكن ثروت عكاشة كان - باعتباره مثقفا - يعرف النتائج القادمة التى يمكن أن تترتب على ذلك، فعلى حد قوله فى مذكراته: لقد أجمع المفكرون على أن الفنان الحقيقى هو الفنان الحر. وأن الدولة إذا سخرت الفنان لأهداف عاجلة فإنها تكون بذلك قد قدمت ثروتها كلها للحاضر، معرضة مستقبلها للضياع. وهو ما لم يحدث قط أيام اضطلاعى بمسئولية وزارة الثقافة، فلقد تركت الدولة الشعراء والأدباء والفنانين أحرارا يتحدثون بلغتهم الخاصة على هواهم - فى الأغلب الغالب إلا فيما ندر» !

هذا ما دعا الدكتور لويس عوض إلى أن يقرر فى مقال نشره عام ١٩٧٩ أن وزارة الثقافة فى قمة المركزية الناصرية لم تفرض وصاية على فنان أو أديب. وهو يقصد وزارة ثروت عكاشة على وجه التحقيق، لأن فترة الستينيات من عهد الثورة لم تكن فى حاجة إلى وصاية كبيرة، حيث كانت البلاد قد انتقلت بالتأميم إلى نوع الاشتراكية الذى طبق فى البلاد فى ذلك الحين. ولم يكن ثمة تناقض كبير بين المفكرين اليساريين الذين قادوا الحركة وفكر الثورة.

أقول ذلك وفى ذهنى أنه لا توجد ثقافة حقيقية تستحق اسمها سوى الثقافة التقدمية التى تدفع المجتمع إلى الأمام ولا تجره إلى الوراء !.

ومع ذلك فمن الثابت أن المفكر المصرى التقدمى كان عليه أن يمر بمعاناة فكرية شديدة حتى يستطيع «تمرير» أفكاره ! وكان عليه تغليفها

فى لفائف كثيرة من الورق السلوفان ويصبها فى قوالب الرموز ـ التى يخفى فهمها عن الغالبية الساحقة من الشعب !. بل إن هذه الأعمال ـ كتلك التى ضرب الدكتور لويس عوض بها المثل، مثل أعمال يوسف إدريس وألفريد فرج ونعمان عاشور وسعد الدين وهبة ونجيب محفوظ ـ إنما هى فى نهاية الأمر نماذج للفكر المصرى فى عصر الوصاية الناصرية ! ولو كتبت فى عصر آخر يتسم بالحرية الفكرية لاختلفت كل الاختلاف، بدليل الفرق بين «السمان والخريف» و«الكرنك» لنجيب محفوظ فى قوة الإفصاح والتعبير.

ما ذكرناه ـ إذن ـ هو قانون من قوانين الحركة التاريخية، قد يتعرض للتوقف أحيانا، أو للإبطاء أحيانا أخرى. ولكنه قانون نافذ. بدليل أن أعمال ثروت عكاشة فى وزارة الثقافة أصابها الهدم والإهمال والتخريب بعد خروجه ـ باعتراف عبد الناصر نفسه لثروت عكاشة (أنظر المذكرات ج ٢ ص ٢٥١) وبدليل عقم الثورة وعجزها عن ولادة جيل يتطاول إلى جيل العمالقة الذى أنجبه العصر الليبرالى فى أى مجال من مجالات الحياة الثقافية.

وقد تغير هذا كله بعد انتقال مصر من عصر النظام السياسى الواحد إلى عصر التعددية الحزبية ومن الوصاية الفكرية إلى «حرية التعبير» التى أطلقها الرئيس مبارك بدون حدود. وكان من الطبيعى أن تنتقل مهمة وزارة الثقافة إلى مرحلة جديدة تتفق مع العصر الجديد، وهو ما حالت دونه فى البداية معوقات غير معروفة. وإن كانت محاولات الدكتور أحمد هيكل للإصلاح قد كشفت عن بعضها الذى يكمن فى وزارة الثقافة نفسها،وفى كوادرها التى تعمل لحسابها الخاص.

والمهم هو أنه عندما تولى فاروق حسنى وزارة الثقافة لم يكن بالوزارة مشروع لسياسة ثقافية، بينما كان الفساد ينخر فى بعض مؤسساتها. وهو ما اعتبره فاروق حسنى مهمته الأساسية التى يجب عليه أن يمضى فيها فى شكل متوان، ففى الوقت الذى قام فيه ببعض

عمليات التطهير. فإنه أعد مشروعا للسياسة الثقافية للوزارة ينقل الثقافة فى بلدنا إلى مستوى أفضل، لو أعطى الوزير الفرصة الزمنية الكافية لتنفيذه، ولم يفاجئه تعديل وزارى يقلب ما قام به، ويهدم ما بناه !

ويهمنى فى هذا المشروع إدراكه لتلك القاعدة الأساسية - أو ذلك القانون الجدلى التاريخى - وهو العلاقة بين الثقافة والديموقراطية. فهو يعترف فى السطور الأولى بأن الثقافة هى التجسيد الحقيقى للديموقراطية، وأن العمل الثقافى لا يمكن أن يتحقق إلا بالديموقراطية، فالثقافة لا يصنعها فرد أو أفراد، وإنما هى نتاج حياة شعب بأكمله يصوغها مبدعوه على مختلف اتجاهاتهم وتعدد اهتماماتهم.

كذلك أدرك المشروع الدور الحقيقى لوزارة الثقافة، فليست مهمتها صنع الثقافة إنما رعاية الثقافة، وتوفير المناخ الملائم لازدهارها والأدوات اللازمة لإنتاجها. كذلك إدراكه لحقيقة أن الثقافة ليست سلعة تجارية تقاس بمعايير السوق المصرفية، وإنما هى خدمة يجب توفيرها للمجتمع. وأن العقبة الرئيسية فى وجه أية سياسة ثقافية تتمثل فى الانتماء، فلا توجد ثقافة بدون انتماء، «والسياسة الثقافية لن تؤدى ثمارها ما لم نشارك جميعا - مثقفون وأجهزة ثقافية - فى تأكيد الانتماء «للوطن». هذا فضلا عن إدراكه «للدور القيادى لمصر فى ثقافة المنطقة» بحكم تراثها الحضارى وموقعها المتميز فى قلب الوطن العربى وطاقاتها البشرية التى أثبتت نفسها فى المجال الثقافى عبر جميع العصور.

وهذا الكلام كله يتحول إلى كلام انشاء أدبى ممتاز، من ذلك النوع الذى كانت تطبخه لنا الثورة لطمأنة بطوننا أثناء وصايتها، إذا لم يترجم إلى خطة تتوافر لها ضمانات التنفيذ. ومن هنا أهمية مشروع السياسة الثقافية الذى أعده فاروق حسنى، لأنه يرسم بانوراما واسعة للأنشطة الثقافية التى ترعاها الوزارة، ويترجم هذه الأنشطة إلى مشروعات. ففى مجال الآثار - على سبيل المثال - نلاحظ أن مشروع الوزارة تجاهها يقوم على تطبيق النظم الحديثة فى حراسة المتاحف والمناطق الأثرية وزيادة عدد الحراس وتدريبهم، وإنشاء معهد متخصص لحراسة الآثار. ويلاحظ

أن هذا المشروع قد جاء متأخرا - أى بعد أن نهبت كمية كبيرة من آثارنا وانتقلت إلى الخارج بواسطة مجموعات من اللصوص والمنتفعين من الإداريين !

كذلك تضمن المشروع العناية بأعمال ترميم الآثار الفرعونية والقبطية والإسلامية. وتطبيق الأساليب العلمية عليها. وإنشاء معهد متخصص للترميم، فضلا عن عمل خريطة أثرية لأراضى الآثار للحفاظ عليها، والمسارعة إلى تسجيل الآثار التى لم ينته تسجيلها بعد. والعمل على استعادة الآثار التى خرجت من البلاد بطرق غير مشروعة، وإنشاء متاحف أثرية إقليمية للإستفادة من الكم الهائل من الآثار المكدسة. وتطوير المناطق الأثرية الهامة سياحيا. والتوسع فى استغلال المواقع الأثرية فى العروض الفنية العالمية والمحلية مع تحديد الأعمال الثقافية التى تتناسب مع طبيعة كل منها.

أما فى مجال الكتاب، فإن أهم ما يتضمنه المشروع هو ما يتصل بتحرير الكتاب المصرى من القيود والمعوقات فى السوق الداخلية والأسواق الخارجية، وإعادة طبع كتب التراث المصرى والعربى والإسلامى بأسعار مناسبة لمحدودى الدخل. ورفع مكافآت المترجمين، والاتفاق مع دور النشر الأجنبية على ترجمة الإبداع العربى ونشره فى العالم، وإنشاء فروع جديدة لهيئة الكتاب فى الأقاليم. وتشجيع إقامة معارض للكتب فى الأقاليم.

وتقوم خطة المشروع بالنسبة للنهوض بالسينما المصرية - وهى التى قامت صناعتها فى مصر منذ عام ١٩١٧ - على العودة بالريادة التى كانت لمصر فيها. حيث تملك مصر أهم مقومات هذه الصناعة، من القصة إلى السيناريو إلى الإخراج إلى النجوم البارزين. وذلك بتنفيذ مشروع دعم كتابة السيناريو لحل مشكلة هبوطه فى الأفلام المصرية. وتشجيع ودعم نوادى السينما لما تحققه من ارتفاع فى مستوى الثقافة السينمائية، وإصدار قانون للفيديو يحمى صناعة السينما، وتطوير الاعتمادات المالية لتطوير الاستوديوهات، وإقامة مهرجانات نوعية للسينما.

وإلى جانب خطة الوزارة للنهوض بالمسرح والفنون التشكيلية، فإن إقامة دار جديدة للأوبرا بدلا من الدار القديمة التى شيدت عام ١٩٦٩ فى عهد إسماعيل - قد فرض على وزارة الثقافة إعداد مشروع خاص يقوم على تخصيص المسرح الكبير بالدار لتقديم العروض الكلاسيكية الكبرى فى الأوبرا والموسيقى السيمفونية والدراما والرقص، أما المسرح المتوسط فتعرض به الدراما والرقص. ويعرض بالمسرح الصغير موسيقى التراث وموسيقى الشعوب . ويتكون من هذه المسارح الثلاثة ما يطلق عليه اسم «مركز الحضارة».

كذلك تضمن المشروع حل مشاكل الأوركسترا السيمفونى والكونسرفتوار. ودعم فرقة الأوبرا بالمغنين الفرديين والكورال وإنشاء أوركسترا الحجرة. ودعم فرقة البالية ماديا وبشريا وفنيا وتشجيع التأليف الموسيقى الجاد والإبداع الموسيقى.

ولعلى تناولت مسألة تشجيع التأليف الموسيقى الجاد فى إحدى المناسبات، وضربت المثال بالدكتور طارق على حسن، ومؤلفاته الموسيقية الجادة التى لا تلقى أى تشجيع! كما ضربت الأمثلة بعازفين أو مؤلفين موسيقيين يستحقون التشجيع، ولكن الدولة تعيرهم أذنا صماء لأسباب احتكارية بحتة!

بل ان بعض العازفين والعازفات المصريات ممن شقوا طريقهم فى أوربا وأثبتوا جدارتهم «مثل ثريا معين، ورمزى يسى، ومشيرة عيسى، يتجاهل التليفزيون المصرى أعمالهم لحد كبير لأسباب غير كريمة، اللهم إلا إذا لجأوا إلى ما لا ترضاه كرامتهم من أساليب، رغم أنهم لا يطالبون بأية حقوق! وإنما فقط ينشدون خدمة مواطنيهم بفنهم. وقد عرفت أن التليفزيون يقاطع ثريا معين لأسباب مجهولة !.

ومن هنا تبدو الأهمية البالغة للتعاون بين وزارة الثقافة ووزارة الإعلام فى تحقيق الرسالة الثقافية. لأن الجمهور الذى يرى التليفزيون أكبر بكثير وبما لا وجه للمقارنة بينه وبين الجمهور الذى يحضر عروض

الأوبرا أو الموسيقى الكلاسيكية. ولا ننسى أن الثقافة والإعلام فى يوم من الأيام كانا تحت إشراف وزير واحد !

وعلى كل حال فيعتبر مشروع وزارة الثقافة الخاص بأكاديمية الفنون مشروعا جيدا . ومن المعروف أن أكاديمية الفنون تشمل كلا من المعهد العالى للموسيقى (الكونسرفتوار) والمعهد العالى للموسيقى العربية، والمعهد العالى للفنون المسرحية، والمعهد العالى للسينما، والمعهد العالى للباليه، والمعهد العالى للفنون الشعبية، والمعهد العالى للتذوق الفني. ولكن هذه المعاهد تعاني من ضعف الإمكانيات من ناحية المبانى والمعدات والمناهج الدراسية والخبراء المختصين ، وهو ما خططت وزارة الثقافة لحله وتوفيره، وتوفير المنح اللازمة، واستحضار الخبراء من الخارج للتدريس.

وربما كان مشروع الوزارة بالنسبة للثقافة الجماهيرية هو أكثر مشروعاتها راديكالية، ويلفت النظر فيه تحويل قصور الثقافة بالقاهرة إلى قصور متخصصة، فيقوم نشاط قصر ثقافة الغورى على التراث فى الفنون، ويقوم نشاط قصر النيل على السينما، ويقوم مسرح السامر وقاعة منف على التجريب والإبداع فى الفن المسرحى، أما الريحانى فيقوم على فكرة الكونسرفتوار الشعبى وتنمية المواهب الموسيقية. فضلا عن العناية بقصور الثقافة فى قرى ومدن مصر. وإقامة مسابقات التفوق بينها.

والمهم – فى نهاية الأمر – أن وجود تصور عام للعمل الثقافى، يتجسد فى مشروع شامل للسياسة الثقافية، يقوم وزير الثقافة الجديد فاروق حسنى بتنفيذه – هو أمر جديد ! فقد تعودنا فى كثير من أعمالنا على الارتجال فى المشروعات، والاجتزاء فى النظرة للسياسات، وافتقاد الأهداف الاستراتيجية، ونفاد الصبر على متابعة الأعمال العظيمة، فإذا جاء الآن من يخرج على هذه «التقاليد» !، فمن حقنا أن نحييه ونشجعه، وننتظر التنفيذ !

جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية والتلفزيون المصرى !

* اكتوبر فى١٦/٧/١٩٨٩

استقبل التلفزيون المصرى خبر فوز بعض علمائنا ومفكرينا بجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية بما يستحق من اهتمام، فلم يستغرق الخبر على الشاشة الصغيرة أكثر من دقيقة! وانتقلت الشاشة إلى الأخبار المحلية والعالمية الأخرى التى يراها التليفزيون المصرى أكثر أهمية!!

ولم يحزن أحد من المثقفين لإهمال هذا الحدث الثقافى العظيم، ولم يفاجأ به أحد، لسبب بسيط هو أنه يدخل فى تقاليد التليفزيون المصرى الراسخة التى يدلل عليها فى كل مناسبة، وفيها يُعير الأحداث الثقافية أذنا صماء، اللهم إلا إذا نبه إليها مسئول من المسئولين الكبار، إيمانا بأن شعبنا الجاهل المتخلف ليس فى حاجة لمعرفة هذه الأحداث!

وكان معى صديق عاش فى أوروبا بعض الوقت، وقال ضاحكا وهو يعلق على هذا الإهمال: لو أن حدثا ثقافيا كبيرا مثل حدث إعلان نتيجة الفوز بجوائز الدولة التقديرية وقع فى بلد أوروبى، لرابطت عدسات التليفزيون على باب اجتماع المجلس الأعلى للثقافة تتسقط الأخبار، وتنقل النتائج إلى الجمهور، ولانتقلت بسرعة إلى بيت كل فائز من الفائزين لاجراء الحديث معه عن حياته العلمية والفكرية، وما قدمه لبلاده وللحضارة العالمية عامة من اسهامات، ولتلا ذلك نشاط تليفزيونى كبير حول هذا الحدث الثقافى يشغل بضعة أيام يسجل فيها تعليقات المتخصصين على هذه النتائج وملاحظاتهم عليها.

وقد رددت عليه قائلا: ألست تظلمنا حين تقارننا بالدول الأوربية؟ فقال بسرعة: هل تعنى أن التليفزيون المصرى متخلف فنيا عن أوروبا؟ قلت: المسألة فى مصر ليست مسألة تخلف فنى أو تقدم، فالتكنولوجيا أصبحت متاحة للجميع، ولكنها مسألة تتعلق بالبشر، أى أنها مسألة رغبة أو عدم رغبة، اكتراث أو عدم اكتراث ، خمول أو نشاط، موت أو حياة!

ثم إن هناك مدرسة فكرية ـ إذا صح هذا التعبير ـ تعشش فى مبنى التليفزيون المصرى، تعتقد أن رسالتها فى الحياة هى تملق عواطف الجماهير ورغباتها وأوهامها بالبرامج الضحلة. وحجتها هى أن الجماهير تريد ذلك، وأن هذه الجماهير تمثل الغالبية العظمى من المصريين التى يجب أن توجه إليها اهتمامها وخدماتها، وأن رسالتها التليفزيونية ليست خدمة طبقة مثقفة متعالية تعيش فوق سطح المجتمع المصرى.

ومن سوء الحظ ان هذه المدرسة هى التى تسيطر على أغلب المواقع القيادية، وتنحى جانبا تلك المدرسة الأخرى التى ترى أن مهمة التليفزيون الأساسية هى رفع مستوى الجمهور المصرى، وتحسين ذوقه، وقيادته

إلى الأمام وليس الجرى خلفه، وأن خدمة الأقلية المثقفة ليست موجهة إليها لذاتها، وإنما هى خدمة موجهة لأوسع القواعد الجماهيرية، إذ تنتشلها من ثقافتها الضحلة، وترفعها إلى مستوى يقترب من المستوى العالمى.

وضربت المثل ببرنامج الأوبرا، الذى هو برنامج ثابت فى كل برامج التليفزيون فى العالم المتمدن كله، بل إن بعضها يخصص له قناة خاصة. وكان التليفزيون المصرى يخلو منه، وبالتالى لا يعرف عامة الناس فى مصر أن هناك فنا جميلا من فنون العالم يسمى الأوبرا، مما أثر على تصورهم لهذا الفن، فكانوا يسخرون منه، وإذا رأوا فى أحد مشاهد الأفلام الأجنبية مغنية أوبرا تغنى لفردى أو بوتشينى، ضحكوا وقالوا إنها «تسرسع» !. ثم حدث أن صحح التليفزيون المصرى هذا الوضع المخجل بعد أن أهدتنا اليابان دارا للأوبرا. وأسند إلى المايسترو يوسف السيسى تقديم برنامج للأوبرا، كان يعده باقتدار، ويقدمه كل شهر، وعرض فيه عدة أوبرات عالمية شدت انتباه الكثيرين، وصححت مفاهيمهم، وعرفوا أن الأوبرا ليست «سرسعة» أصوات، وإنما هى مجمع الفنون الرفيعة من مناظر فخمة وديكورات وموسيقى وغناء ورقص ودراما، وأخذ الكثيرون ينادون بوضع ترجمة عربية على الشريط كما يحدث فى الأفلام الأجنبية لمتابعة الأحداث، مما كان دليلا على نجاح التجربة.

وإذا بالعكس تماما هو الذى يحدث، فقد توقف البرنامج فجأة، وماتت التجربة العظيمة، وخصصت ساعات الإرسال بعد ذلك لكل ما هو غث ورخيص من البرامج، التى تخاطب العوام وتبقيهم عند حالتهم الذهنية والفكرية ولا ترفعهم إلى أعلى. كذلك ما حدث لبرنامج الموسيقى الكلاسيكية الذى تقدمه الدكتورة عواطف عبد الكريم كل يوم خميس، فقد تغير موعده ليحشر بين نشرتين اخباريتين، فإذا زادت النشرة الأولى دقيقتين فقط ألغى البرنامج كله، ولعنة الله على مشاهدى البرنامج، ولعنة الله أيضا على الثقافة الرفيعة والمثقفين! والأمثلة كثيرة!

وبالنسبة لحدث ظهور نتيجة الفائزين بجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، وهى أعلى جوائز تمنحها الدولة لأبنائها المتفوقين من أهل العلم والفكر، فإن التليفزيون المصرى قد نسى أن الهدف من منح هذه الجوائز أمران: الأول تشجيع الانتاج الفكرى والعلمى والفنى الرفيع، وتقدير من أفنوا حياتهم فى صناعة هذا الانتاج، والثانى، ضرب المثل بهم لأبناء شعبنا، ليقتدى بهم من يقتدى، ويحذو حذوهم من يحذو، ويصعد إلى القمم من يريد الصعود.

وقد قامت وزارة الثقافة بواجبها فى هذا المجال، فشجعت وقدرت، وقدمت جوائز الدولة التشجيعية والتقديرية، ولم يقم التليفزيون المصرى بواجبه لأنه تعامل مع جوائز الدولة الرفيعة كما يتعامل مع أقل الأخبار شأنا. وحجب عن الشعب فرصة الاستفادة من هذه النماذج الرفيعة فى الارتقاء والصعود.

ولو كان التليفزيون يتذكر درس فوز نجيب محفوظ بجائزة نوبل، وكيف أحدث يقظة فكرية فى كل أبناء الشعب المصرى بكل طبقاته وبمثقفيه وعماله وفلاحيه، وأثار اهتماما بالنواحى الثقافية المحلية والعالمية. وكيف تابع كل فرد أخبار الاحتفال بنجيب محفوظ سواء على يد رئيس الجمهورية أو على يد لجنة التحكيم فى استكهولم على شاشة التليفزيون - لحاول أن يجعل من الفوز بالجوائز التشجيعية والتقديرية مناسبة أخرى لإثارة الاهتمام بقضايا العلم والفكر والفن، بدلا من الاهتمام بكل ما هو غث ورخيص من الأخبار والأنباء.

والحقيقة اننا لا نستطيع أن نعفى التليفزيون المصرى من مسئولية الهبوط الثقافى فى بلدنا، فقد أصبح المصدر الأول تقريبا لجماهيرنا الذى تتلقى منه ثقافتها، وحجب إلى حد كبير المصدر الذى تلقى منه جيلنا ثقافته، وهو الكتاب. وان من يحسب عدد الساعات التى يقضيها شبابنا أمام التليفزيون ويحسب عدد الساعات التى يقضيها أمام الكتاب يعرف حقيقة هذا الكلام.

فحين كنت صبيا صغيرا لم يكن ثمة مصدر لثقافتي سوى الكتاب والروايات العالمية والمترجمة بالذات ـ وكنت أقضى أمامها كل وقت فراغي تقريبا بعد انتهاء مذاكرة دروسي. وفي الأجازة الصيفية كنت أقضى الوقت أمامها من الصباح الباكر حتى مغيب الشمس، بل كنت أحيانا أقرأ بعد أن يخيم الظلام بالفعل وأعجز عن الرؤية، فأضيء لمبة جاز نمرة ١٠ واستمر في القراءة. وقد استطعت أن أقرأ كل أعداد سلسلة روايات الجيب وكل أعداد سلسلة مسامرات الجيب للأستاذ عمر عبد العزيز أمين، وتبلغ نحو ألف رواية عالمية، وعمرى لا يتجاوز الرابعة عشرة، لأنتقل منها إلى كتب العقاد وطه حسين والدكتور محمد حسين هيكل وغيرهم، ثم تبدأ هواية اقتناء الكتب لتتجاوز سبع أو ثمانية آلاف كتاب!

وهذا الذى فعلته، فعله جيلى من الكتاب والمفكرين والمثقفين. وأكاد أجزم أننا لو نشأنا فى عصر التليفزيون وشاهدنا برامج التليفزيون المصرى، لأصبنا بالتخلف الفكرى والثقافي والعقلى، ولما قرأنا واحداً على ألف مما قرأناه من كتب، ولأصبنا حتما بذلك المرض العضال الذى أصاب الأسرة المصرية، مرض الجلوس فى ترهل وتكاسل أمام شاشة التليفزيون لمشاهدة التمثيليات المملة البطيئة التى تنخر كالسوس فى الذوق المصرى والوجدان المصرى، وتصيب جماهيرنا الشعبية بالتبلد الذهنى.

ولابد أن أستثنى هنا بعض المسلسلات الهامة، التى على رأسها مسلسل ليالى الحلمية الذى كتبه أسامه أنور عكاشة وأخرجه إسماعيل عبد الحافظ ومثل فيه فنانون كبار، مثل الفخرانى وصلاح السعدنى وحسن يوسف ومحسنة توفيق وسهير المرشدى وآثار الحكيم وصفية العمرى، فقد عوض هذا المسلسل الجاد المسلسلات الأمريكية المبهرة التى تعلم شعبنا الاجرام، مثل فالكون كريست.

كذلك استثنى بعض البرامج القليلة الجادة لملك إسماعيل وهند أبو السعود والدكتورة عواطف عبد الكريم ودرية شرف الدين وسناء منصور ـ مما يرد إلى ذهنى حاليا.

والمهم أن هذه الأهمية البالغة للتليفزيون فى حياة شعبنا اليومية هى سلاح ذو حدين، فإما أن ترتفع به إلى مستوى الشعوب الراقية، وإما أن تنخفض به إلى مستوى الشعوب المتخلفة! ومن هنا كان اهتمامنابرصد ذلك الاهمال المؤسف من جانب التليفزيون المصرى لأهم حدث ثقافى فى حياتنا العقلية، وهو حدث منح الجوائز التقديرية والتشجيعية، لأن هذا الحدث لا يتكرر يوميا، وإنما يحدث مرة واحدة فى العام فقط. ولأن جوائز الدولة لا يجب إهمالها تحت أية ظروف، لإن فى ذلك إهانة للدولة وجوائزها، وللمجلس الأعلى للثقافة الذى هو أعلى مجلس فى البلاد، وللفائزين الذين يمثلون صفوة أهل العلم والفكر فى بلدنا، وأكثر من ذلك أنه إهانة للتليفزيون المصرى نفسه، ووصم له بالتخلف الحضارى.

وهنا أنتقل إلى مناقشة بعض الأمور التى تتعلق بهذه الجوائز الرفيعة. فقد كنت صريحا فى المجلس، الذى أتشرف بعضويته، فى طلب حجب الجوائز «التشجيعية» عن أساتذة الجامعات، على أساس أن أستاذ الجامعة ليس فى حاجة إلى تشجيع على الإنتاج العلمى، وإنما هو واجبه الذى لا يرقى بدونه. وأن الغرض من الجائزة تشجيع أصحاب المواهب الخاصة على تقديم أعمال ذات قيمة علمية أو فنية ممتازة، تظهر فيها دقة البحث وأصالته، وتضيف إلى العلم أو الفن شيئا جديدا ينفع الوطن خاصة. والإنسانية عامة.

وكانت هذه القضية قد أثيرت بالفعل فى اجتماع العام الماضى أثناء نظر منح الجوائز التشجيعية، وصرح وزير الثقافة فاروق حسنى وقتها بأنه بسبيل الإعداد لجائزة تتوسط جائزة الدولة التشجيعية وجائزة الدولة التقديرية، تسمى: «جائزة التفوق» يمكن أن يتقدم لها أساتذة الجامعات، وتكون مكافأتها أكبر من مكافأة الجائزة التشجيعية.

وفى الوقت نفسه فإن مكافأة الألف جنيه المخصصة لجائزة الدولة التشجيعية لم تعد مما ينطبق عليها اسمها، بمعنى أنها لم تعد مما يشجع، بل ينفر. فالألف جنيه يكسبها صاحب محل دوكو فى يوم أو

أكثر، ويكسبها غيره من أصحاب الدخول الطفيلية فى ساعة أو دقيقة، ومن الإهانة لأى عمل علمى أو فنى تتوافر فيه الشروط التى يعلن عنها المجلس الأعلى للثقافة أن يكافأ بألف جنيه ! وهذا ما يجعل الكثيرين يحجمون عن التقدم لهذه الجائزة حتى لا يضعوا اسمهم وسمعتهم فى الاختبار لقاء دراهم معدودات.

وقد اتضح لى ذلك من إطلاعى على الإنتاج العلمى الردىء المقدم لنيل جائزة الدولة التشجيعية فى فرع التاريخ! فأنا أعلم ان المكتبة العربية قد أخرجت أعمالا أهم بكثير من الأعمال المقدمة، بل ان بعض الأعمال التى قدمت لا تستحق مجرد النظر إليها. ولا أدرى كيف بلغت الجرأة بأصحابها حد تقديمها لنيل جائزة الدولة التشجيعية! وبالفعل فقد أوصت اللجنة بعدم منح الجائزة هذا العام فى فرع التاريخ.

وقد كان هذا الموضوع محور نقاش بينى وبين السيد وزير الثقافة بحضور السيد وزير التعليم العالى على مائدة الغداء، إذ أن معنى تقدم غير المستحقين بإنتاجهم للجائزة واحجام المستحقين، هو حجب هذه الجائزة فى السنوات القادمة! وقد كان الحل هو حق لجان الفحص فى ترشيح أعمال أخرى غير التى تقدمت بالفعل، حتى لايؤول حجب الجائزة كل عام بجدب التربة العلمية المصرية وعجزها عن إنتاج أعمال ترقى لنيل الجائزة!

وعلى كل حال. إذا كانت جائزة الدولة التشجيعية تحيط بها كل هذه الظروف التى تستوجب إعادة النظر فيها وفى مكافآتها وفى التقدم لها، فإن هذا قد ينبه إلى ضرورة تنفيذ فكرة وزير الثقافة بخصوص جائزة التفوق على وجه السرعة، حتى تكون جاهزة فى العام القادم ان شاء اللّه.

أما بخصوص جائزة الدولة التقديرية فقد لاحظت ان بعض الجهات العلمية ترشح أشخاصا معينين لهذه الجائزة لمجرد أنهم يرأسون هذه الجهة، وليس لأنهم يستحقون بالفعل هذا الترشيح! وهو أمر معيب، لأن مثل هذه الهيئات تجهض بهذا العمل فرصتها فى الاختيار السليم. والغريب أن هذا لا يحدث مرة واحدة، بل يحدث كل عام ، ولمدة عشرة

أعوام فى بعض الحالات! وهو أمر يثير السخرية داخل المجلس الأعلى للثقافة، فكثيرون من أعضاء المجلس يعجبون لاصرار تلك الجهات المرشحة على اختيار هذا المرشح بالذات كل عام كأنما اقفرت الحياة العلمية ولم يبق غيره. وقد حدث هذا العام أن رشحت ثلاث جامعات أحد الأساتذةواستبعد من أول تصويت! وكان المجلس الأعلى للثقافة قد استبعده فى العام السابق أيضا والعام الأسبق!

ونحن لا نشك فى بواعث اختيار هذا المرشح أو ذاك، ولكنى أعتقد أن الجهة المرشحة يمكنها الاكتفاء بترشيح من ترشحه لمدة عامين أو ثلاثة، فإذا لم يفز بالجائزة أمكنها ترشيح آخر، بدلا من أن تحبس نفسها فى دائرة ضيقة لا فكاك منها، ولكى تمارس حقها الممارسة السليمة.

وعلى كل حال ففى رأيى الشخصى أن عدم حصول أحد المرشحين على جائزة الدولة التقديرية يجب ألا يقلل من شأنه أو ينقص من قدره. وكثيرون ممن خابوا ربما كانوا أفضل ممن فازوا، ولكنها الظروف الإنسانية المشوبة دائما بالشوائب والعثرات ترجح أحيانا مرشحا على آخر.

وأفضل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد هو أن جميع المرشحين - فيما عدا قلة تتقن الضغط على هذه الجهة أو تلك، وينكشف أمرها فى المجلس الأعلى للثقافة سريعا - هم قمم علمية وفكرية فى تخصصاتهم ومجالاتهم، وقد وصلوا إلى مواقعهم بالجهد الجبار والعمل الحضارى البناء، وأفنوا حياتهم فى محراب العلم والفكر. وأضاءوا للأجيال. وحفروا طريقهم إلى القمة بأظافرهم، وانحنت ظهورهم على مكاتبهم العلمية سنين قاسية طوال، لكى تواكب ركب الحضارة وتقدم اسهاماتها المتجددة فى خدمة البشرية. وإن من يقرأ الإنتاج العلمى لهؤلاء الكبار، ليحنى رأسه احتراما لهم وإجلالاً، ويشعر بالفخر بمصر وبأبنائها.

فسلام لهم جميعا، من فاز بالجائزة ومن لم يفز، وليكن حظ الفائزين فى العام القادم من التلفزيون المصرى أحسن، ولنعتمد فى ذلك على اللّه وحده، ولنطلب منه تغيير الأحوال!

هموم ثقافية

اهتمام رئيس الدولة بتكريم رواد الإعلاميين بنفسه فى إجتماع كبير يعقد لهذا الغرض فى مقر رئاسة الجمهورية، يجب أن يوضع فى إطار التحول الكبير الذى طرأ على وظيفة الدولة، مع نقل وسائل الإنتاج إلى يدها بقوانين الإصلاح الزراعى وقوانين التأميم، وتغيير سلطة رئيس الدولة من رئيس لا يحكم وذاته مصونة لا تمس إلى رئيس يحكم وأعماله خاضعة للنقد!

وبمعنى آخر أنه عندما كان فاروق لا يملك من سلطة غير تعيين وزرائه، الذين كان عددهم لا يتجاوز عادة ستة عشر وزيرا، ولا يملك حتى الحرية فى اختيارهم، لأن اختيارهم كان مسئولية رئيس الوزراء ــ كانت فكرة تكريم الإعلاميين بنفسه تبدو بعيدة عن إطار اهتماماته، لأن هذه الاهتمامات كانت تنصب على انتزاع السلطة من الأمة

* أكتوبر فى ١٠/٦/١٩٩٠

ووضعها فى يده، وتدبير الإنقلابات ضد حكومة الأغلبية الشعبية ـ وهى حكومة الوفد ـ ومحاولة مضاعفة ثروته بتوسيع «دومينه» (أى الأراضى الزراعية التى يملكها) !

ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمبارك، الذى شاءت الأقدار أن تجعله مسئولا عن كل شىء فى البلاد، وأن تجعل كل شىء يتحرك بتوجيهاته وتشجيعه، وأن تجعل كل تقدم أو تأخر فى أى نشاط من الأنشطة منوطاً باهتمامه .

ومن هنا فإنها مسألة حظ لا أكثر من ذلك ولا أقل أن الرئيس مبارك شديد الاهتمام بالكتاب والصحفيين والمفكرين والإعلاميين، وأنه يتابع ما يجرى فى الساحة الإعلامية والثقافية، ويقرأ لكبار الكتاب ويتعرف على آرائهم وفكرهم، ويحرص على رؤيتهم والاجتماع بهم فى كل مناسبة إعلامية مثل عيد الإعلاميين، أو ثقافية مثل افتتاح معرض الكتاب. وبالتالى ينعكس هذا الاهتمام على إطلاق الحرية بلا حدود لحرية الرأى، وتقدير العاملين فى المجال الفكرى بشقيه الإعلامى والثقافى، وإرتقاء الإعلام والثقافة فى عهده .

ولو كان رئيس الدولة شخصا آخر قليل الاهتمام بالشئون الثقافية والإعلامية، لانعكس ذلك حتما على هذه الشئون فى بلدنا، وتأثرت الثقافة والإعلام تأثرا سلبيا. كذلك لو كان اهتمام رئيس الدولة بالشئون الإعلامية والثقافية بغرض السيطرة وإخضاع الفكر لأيديولوجية معينة يريد فرضها، لضاقت مساحة حرية الرأى، وتعرض الكتاب والصحفيون والإعلاميون وأهل الفكر عموما للمضايقات والاضطهادات التى تعرضوا لها فى العهد الناصرى على نطاق واسع، وفى عهد السادات على نطاق محدود.

الأمر ـ إذن ـ فى نظام سياسى كنظامنا، ودستور كدستورنا، إنما يخضع لميول رئيس الدولة وإرادته، ولا يخضع لميول وإرادة المجتمع كما

هو الحال فى النظم الرأسمالية البحتة، حيث تتعلق هذه المسائل الإعلامية والثقافية بالأفراد، ولا تتدخل الدولة فيها بأى شكل من الأشكال.

ومن هنا فليس غريبا أن وزارتى الإعلام والثقافة تقعان فى يدى وزيرين من أنشط الوزراء الذين تولوا هاتين الوزارتين، وهما الوزيران صفوت الشريف وفاروق حسنى، وهذا هو السبب فى أن هذين المجالين يعتبران من أنجح المجالات التى تحقق فيها وزارة الدكتور عاطف صدقى أفضل إنجازاتها.

وكما هو معروف، فإن الوزير القدير هو الذى يختار مساعدين قادرين، ويعتمد على عناصر ذات كفاءة.. ومن هنا نجد فى مجال الإعلام على رأس التليفزيون السيد عبد السلام النادى، وعلى رأس الإذاعة السيد أمين بسيونى. وفى مجال الثقافة نجد على رأس هيئة الكتاب الدكتور سمير سرحان، وعلى رأس أكاديمية الفنون الدكتور فوزى فهمى، وهكذا !

ومن سوء الحظ أن وجود رئيس كفء على رأس جهاز، لا يعنى أن هذا الجهاز يمكن أن يسير بدون إمكانيات ! بل يعنى أن هذا الرئيس عليه أن يبذل قصارى جهده لتوفير هذه الإمكانيات، ويعنى أن الدولة عليها أن توفر هذه الإمكانيات، أو تعطيه الحرية لتوفير هذه الإمكانيات بجهوده الذاتية. على أن النظم الإدارية تقف عادة - عقبة فى سبيل توفير هذه الإمكانيات بالجهود الذاتية، ومن هنا كانت دعوتنا على الدوام إلى القيام بثورة إدارية تطلق طاقات العمل فى القطاع العام والحكومى ولا تعطلها.

وحتى لا أنطلق من التجريد فإن النظم الإدارية - على سبيل المثال - تمنع رئيس هيئة الكاتب من شراء ورق بغرض العمل التجارى، إذا نفد الورق من مخازن الهيئة، حتى لو ترتب على هذا العمل ربح محقق للهيئة! وتكون النتيجة أن الهيئة حين ينفد ما لديها من ورق تظل مشلولة عن العمل، سواء فى المجال الثقافى أو المجال التجارى!

ومن هنا تأتى هذه المفارقة، فعلى الرغم من أن الدكتور سمير سرحان يعد أفضل من تولى رئاسة هيئة الكتاب فى السنوات الأخيرة، فإن هيئة الكتاب التى يرأسها تظل بلا ورق شهرين فى العام أو أكثر ! ولو تركت النظم الإدارية له حرية العمل لما تعطل إنتاج، ولتمكن من التعاقد على تجديد المطابع العتيقة بالهيئة، ومضاعفة طاقاتها، والنزول إلى حقل الإنتاج التجارى بما يفيد الإنتاج الثقافى.

كذلك تعد سميرة عرابى، وكيلة الوزارة لشئون المطابع، وحفيدة عرابى، أكفأ إدارية شاهدتها فى حياتى، وهى تجسيد لكفاءة المرأة المصرية فى العمل وتفوقها على الرجل فى مجال الإدارة، ولكن ماذا تملك من حيلة إزاء مطابع نفذ منها الورق ولا تسمح النظم الإدارية بشراء غيره للعمل التجارى .

الكفاءة الإدارية - إذن - ليست بديلاعن الثورة الإدارية التى لابد منها حتى ينطلق القطاع العام والحكومى فى مجال الإنتاج والخدمات بطاقته الكاملة، بدلا من هذا الفاقد الذى يتزايد يوما بعد يوم، ويهدد إصلاحنا الاقتصادى بالفشل والدمار.

وفى الوقت نفسه فإن وجود نظم إدارية صالحة مع قيادة إدارية فاسدة يؤدى إلى نفس النتيجة التى تؤدى إليها قيادة إدارية صالحة مع نظم إدارية فاسدة ! وهذا السبب الرئيسى فى الخسائر الفادحة التى تصيب شركات القطاع العام ! إن اختيار القيادة الإدارية الصالحة القادرة هو - فيما يبدو - آخر ما تفكر فيه السلطات التى بيدها حق التعيين، لأن ما يشغل بالها هو تعيين المعارف والمحظوظين والموصى عليهم !!

والمذهل حقا أن هذه الآفة - آفة تعيين المعارف والموصى عليهم بصرف النظر عن كفاءتهم - هى آفة تنخر فى الهيئات والمؤسسات

والشركات والمصالح الحكومية، بل وفى الجامعات أيضا، التى يفترض أن تكون الكفاءة العلمية وحدها هى أساس التعيين، وربما تتاح لى الفرصة للكشف عن بعض هذه الحالات فى وقت لاحق.

وهذا يوضح أن أكبر ما يهدد جهود الرئيس محمد حسنى مبارك لترقية الثقافة والإعلام هو النظم الإدارية المتخلفة، والقيادات الإدارية العاجزة، ومن هنا يجب التدقيق فى اختيار القيادات من جانب، ومن جانب آخر تغيير النظم الإدارية المتخلفة، واستبدال نظم صالحة بها.

كذلك فإن تجاهل الميزانية التى تخصصها الدولة للنشاط الثقافى، للزيادة المطردة التى طرأت على أسعار الخامات والورق، هو بمثابة تحديد إجبارى لهذا النشاط! مع انه يمكن زيادة الميزانية لو راقبت الدولة مظاهر الإسراف الذى تلجأ إليه بعض الجهات، وخصمت من ميزانياتها تلك الزيادات وأضافتها إلى الميزانيات التى تعانى من العجز، ولعلى أشرت فى مقال سابق إلى بعض مظاهر السفه فى الإنفاق.

وعلى كل حال فإن هذا ينقلنى إلى مشروع قومى ضخم. يتطلب من الدولة ــ ومن الرئيس مبارك شخصيا ــ الاهتمام، وهو مشروع نقل الوثائق القومية من القلعة إلى مبناها الجديد على كورنيش النيل. وهو المشروع الذى يوليه الدكتور سمير سرحان كل عنايته، ولكن تصادفه فى سبيل تنفيذه عقبات تتمثل فى عدم وجود إعتمادات مالية لهذا الغرض.

ومن المعروف أن وثائق الدولة تعد مادة أساسية فى كتابة التاريخ القومى، وحدوث أى تلف لها معناه اختفاء صفحات لا حصر لها من تاريخ مصر. وقد كانت هذه الوثائق محفوظة فى أقسام المحفوظات التاريخية فى القصر الجمهورى، ودار المحفوظات العمومية، ومجلس الوزراء، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الأوقاف، والأزهر.

وعندما قامت ثورة يوليو شعر المسئولون فيها بضرورة إيجاد دار للوثائق أسوة بالدول المتقدمة، تجمع فيها كل هذه الوثائق، مع إلزام جميع

الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية فى الدولة بعدم الاستغناء عن أية أوراق دون الرجوع إلى دار الوثائق.

ومع أن الفكرة كانت فكرة جيدة للغاية، فإنها نفذت بالطرق الإرتجالية التى كانت طابع ذلك العهد. فقد خصص لدار الوثائق عند إنشائها جزء من الدور الأرضى بقصر عابدين، وهو مكان غير لائق صحيا ولا فنيا ليكون دارا للوثائق. وقد لمست ذلك عند ترددى على هذه الدار فى ذلك الحين.

وقد نقلت إلى هذه الدار وثائق العصر الفاطمى، والعصر المملوكى، والعصر العثمانى، والعصر الحديث، وهى باللغات التركية، والفرنسية، والإنجليزية، والإيطالية، والألمانية، فضلاً عن العربية.

ومن أهمها وثائق الحملة الفرنسية على مصر، والحرب الوهابية فى الحجاز، ووثائق الثورة العرابية، والثورة المهدية فى السودان، ووثائق قناة السويس، ووثائق صندوق الدين، والحجج الشرعية، ومذكرات الزعماء، مثل سعد زغلول، ومحمد فريد، وعبد الرحمن فهى، وثورة ١٩١٩، وأرشيف عابدين، وأرشيف مجلس الوزراء.

. وقد بلغ عدد الوثائق بالدار ١٧٢ مليون وثيقة، يضمها ١٧٢ ألف سجل تقريبا، متوسط صفحاته ٢٠٠ صفحة، بكل منها خمس وثائق تقريباً - أى نحو ١٠٠٠ وثيقة فى كل سجل - هذا فضلا عن ٢٥٫٠٠٠ محفظة تحتوى كل منها على ٤٠٠ وثيقة مصرية تقريبا، بالإضافة إلى ٨٠ ألف سجل للشهر العقارى ووزارة الأوقاف ووزارة الخارجية والأزهر والمحاكم الشرعية ودار المحفوظات، لم يتيسر نقلها من مقرها بالقلعة !

على أنه فى مارس ١٩٦٩ نقلت هذه الوثائق من قصر عابدين إلى مبنى قديم بقلعة صلاح الدين مجاور للمتحف الحربى، بصفة مؤقتة، إلى حين الانتهاء من بناء المبنى المخصص على كورنيش النيل.

ولم يكن هذا المقر الجديد بقلعة صلاح الدين بأفضل من سابقه فى قصر عابدين، اللهم إلا فيما يختص ببعض الإتساع. وسرعان ما ضاق هذا المقر بما ضم إليه من وثائق خلال الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٨٨.

وقد وضع الدكتور سمير سرحان خطة لنقل هذه الوثائق الثمينة إلى المبنى الجديد على كورنيش النيل على مراحل، تم تنفيذ المرحلة الأولى منها فى الفترة من أغسطس ١٩٨٧ إلى أغسطس ١٩٨٨، ونقل خلالها ٨٨٥٦٤ سجلا، و٢١٩ دفترا من دفاتر صندوق الدين. ثم توقف مشروع النقل بالنسبة للمرحلتين لعدم وجود اعتمادات مالية فى ميزانية ١٩٨٩/٨٨، وهى تتمثل فى ٨٣٠٥٥ سجلا، و٢٥ر٠٠٠ محفظة، و٨٠ ألف سجل، بعد إعداد التجهيزات وتوفير الأجهزة اللازمة للمبنى الجديد، وهى أجهزة متطورة لتصوير الميكروفيلم والميكروفيش وغيرهما، وكذلك إنشاء مركز لترميم وصيانة الوثائق وإعداده بأحدث الأجهزة.

ولا شك أن تعثر افتتاح دار الوثائق الجديدة يعطل استفادة الباحثين من الوثائق، ويعطل ـ فى الوقت نفسه ـ استثمارها اقتصاديا.

وربما كنت أكثر من غيرى إدراكا لهذا الاستثمار، بعد أن أمضيت فى لندن عاما كاملا أتردد على دار الوثائق العامة فى «كيوجاردن»، وأطلع على الوثائق البريطانية والمراسلات السرية بين ممثل بريطانيا فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية، وأصور مئات الوثائق، مقابل ٢٠ بنسا لكل صفحة ـ فى ذلك الوقت فى عام ١٩٨٠ ـ ولعلها زادت الآن إلى الضعف!

ولم أكن وحدى بطبيعة الحال، وإنما كان هناك مئات الباحثين غيرى يترددون على هذه الدار، ويطلعون، ويصورون ما يشاءون من وثائق، ويدفعون الثمن! وكنت فى ذلك الحين أتمنى لو كانت فى مصر دار وثائق على ذلك المستوى الرفيع، والنظافة، والإدارة، وسهولة الاطلاع، والتصوير!

ولقد دفعت ما يقرب من ألف وخمسمائة جنيه استرليني ثمنا لما صورته من وثائق. ومن المفارقة أنني لم أفتحها حتى الآن! إذ انشغلت بدراساتي في تاريخ ثورة يوليو وحرب يونية ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، وتحقيق مذكرات سعد زغلول، وغيرها، وتصورت أن ابنتي هويدا سوف تستفيد من هذه الوثائق، ولكنها عينت معيدة في التاريخ الإسلامي، وبالتالي أصبح عبء الاستفادة من هذه الوثائق يقع على عاتقي شخصيا، ولست أدري هل يمتد بي العمر حتى أقدم دراسات عنها أو يقوم بها غيري ممن تختاره الأقدار!

والمهم أن العناية بالوثائق القومية هي عناية في الوقت نفسه بالتاريخ القومي، فلا يوجد تاريخ بلا وثائق، وإلا لتحول إلى حكايات مما يروى على المصاطب! ومن الطريف أن هذه البديهية العلمية لا يعرفها الكثير ممن اختلفت معهم سياسيا، فلا أكاد أذكر اسم الوثيقة حتى تعلو صيحات الاستهجان! والكثيرون لا يفرقون بين الحقيقة التاريخية التي يجب ألا يحدث خلاف عليها وبين الرأي الشخصي الذي يحتمل الخطأ والصواب !.

وعلى كل حال، وفيما يتصل بالثقافة التي يرعاها مبارك، فإن إمكانيات مصر في هذا المجال هي إمكانيات أكيدة، والعالم العربي حين يأتي إلى مصر إنما يأتي إليها وهو يعرف أنها أكبر مركز ثقافي وعلمي في العالم العربي وفي الشرق الأوسط بصفة عامة، كذلك يعرف هذه الحقيقة العالم الغربي، ولا يجب على أي فرد يأتي إلى مصر من العالم الخارجي أن يصدم في هذه الحقيقة! فسمعة الدول العالمية تأتي من ثقافتها ومن حرصها على العناية بهذه الثقافة، وصيانة مقارها.

ومن هنا تأتي أهمية مشروع إحياء الدور التاريخي لدار الكتب القديمة بباب الخلق، وهي الدار التي نشأ جيلي ولا يعرف غيرها. فقد كنت أمشي في صباي من الجيزة إلى باب الخلق يوميا لأمضي يومي في

هذه الدار العريقة بين الكتب. ومن حسن الحظ أن هناك مشروعا بالفعل أعده الدكتور سمير سرحان لإعادة هذه الدار إلى عالم النشاط العلمى والثقافى بعد أن غيبت فى زوايا النسيان.

ومن المعروف أن هذا المبنى العريق افتتح للجمهور فى عام ١٩٠٤، فهو أقدم من مبنى البرلمان الحالى بأكثر من عشرين عاما! وهوبناء أثرى فى شكله ومضمونه، وفى خارجه وفى داخله، وقد قامت هيئة الآثار بالفعل بترميمه وتنكسيه وإصلاحه، وطلاء جدرانه، وإعادة أرضياته إلى ما كانت عليه، بل إلى أفضل مما كانت عليه. ومن هنا تأتى أهمية إعادة الضوء إلى هذه المنارة.

والمهم أنه يبقى على هيئة الكتاب أن تمد فترة الاطلاع فى هذه المنارات العلمية إلى السادسة مساء كل يوم، خدمة للباحثين، وحتى لا تتحول من منارات تضىء إلى مبان مظلمة تغلق أبوابها من الواحدة بعد الظهر، وهذا هو الإنجاز الذى نأمل أن يحققه الدكتور سمير سرحان ضمن إنجازاته الهامة منذ توليه رياسة الهيئة.

الإزدهار الثقافى فى مصر فى عصر مبارك

لاشك أن مصر تمر حاليا بفترة من أزهى الفترات فى تاريخها الثقافى. فلم يسبق أن شهدت هذا الكم من المشروعات الثقافية التى شدت إليها جماهير المثقفين ، بل شدت إليها الجمهور العادى ! ولم يسبق أن عرف الناس مثل هذه المهرجانات الثقافية التى تتوالى بمعدلات غير مسبوقة ، ومعارض الفنون التى تقام ويقبل عليها الجمهور ، والمؤتمرات الأدبية والثقافية التى تتجاوز القاهرة والاسكندرية إلى الأقاليم .

والثقافة هى فى نهاية الأمر انعكاس لأوضاع سياسية تتأثر بها سلبا أو إيجابا . وبوجه عام فكلما تطابقت الأوضاع السياسية مع علاقات الانتاج ساعد ذلك على إيجاد حياة ثقافية نشطة تتفق مع علاقات الانتاج . وفى مصر فترتان زمنيتان حدث فيهما

* اكتوبر فى ٣٠/١٢/١٩٩٠

هذا التطابق ، الفترة الأولى هى فترة الستينات حين أمم عبد الناصر وسائل الانتاج بقرارات يولية الاشتراكية ، وأقام نظام حكم يصطبغ بالصبغة الاشتراكية ، وأخذ يطلق سراح الاشتراكيين من السجون والمعتقلات ، ويسند إليهم مهام ثقافية وإعلامية ، فأصدر لطفى الخولى مجلة الطليعة سنة ١٩٦٤ ، فى الوقت الذى كان فيه أحمد عباس صالح يرأس تحرير الكاتب ، وفى روز اليوسف كان عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ ، وأخذ الأهرام يصدر ملحقه الثقافى كل يوم جمعة ، الذى كان يكتب فيه كبار المفكرين والكتاب ، كما قامت نهضة مسرحية وثقافية كبيرة على يد ثروت عكاشة .

ومع هزيمة يونية ١٩٦٧ انطفأت هذه النهضة الثقافية ، وحل محلها ؛اد المواطنين لمعركة التحرير ، وارتفع شعار : لاصوت يعلو فوق صوت معركة ، وخفتت جميع الأصوات حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

ثم أخذ السادات يفك الاتحاد الاشتراكى إلى منابر وأحزاب ، وسمح بظهور الصحف الحزبية المعارضة ، ولكنه فى نفس الوقت دخل فى معركة مع اليسار ، شاء أن يستعين فيها باليمين الدينى! و كانت نكبة كبيرة على الفكر والثقافة فى مصر ، فقد انطلقت الجماعات الاسلامية بالجنازير تطفىء كل شمعة ثقافية ، وتعتبر كل الشموع الثقافية شموعا كافرة ملحدة ، وفرضت ارهابها على الجامعات والمجتمعات ، وانتهى بها الأمر إلى اغتيال السادات مبدعها ومنشئها ، على نحو ما اغتال الوحش فرنكشتاين صانعه . وانتكست الثقافة فى مصر نكسه أليمة .

ثم جاء مبارك ليضىء الشموع الثقافية واحدة وراء الأخرى بما أطلقه من حرية سياسية تتطابق مع علاقات الانتاج الجديدة فى عصرالانفتاح . وقد كان الرمز لهذه الحرية لقاءات الرئيس مبارك العديدة مع المثقفين والمفكرين والكتاب فى المناسبات العديدة ، بغض النظر عن انتماءاتهم أو مذاهبهم السياسية ، وسواء كانوا يؤيدون حكومته أو يعارضونها ، وهو عمل لم يسبق له نظير فى عهود مصر كلها! فلم

يحدث أن كان بين حاكم البلاد ومفكريها وكتابها ومثقفيها مثل هذه العلاقة الوطيدة الحالية التى تربط الرئيس مبارك بهذه الكوكبة التى تمثل عقل مصر .

وقد ساعد على إشاعة مناخ الحرية حكومة الدكتور عاطف صدقى الليبرالية الأصيلة، التى أعادت إلى الذاكرة حكومات الوفد الليبرالية قبل الثورة ، فهى حكومة تتكون من وزراء اتسعت صدورهم ورحبت للنقد من المعارضين والمؤيدين على السواء ، دون أى تبرم أوسخط ، وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقى الذى يعد بكل المعايير رئيسا للوزراء لم تشهد مصر ، منذ قيام ثوة يوليو ، مثله فى تحمل النقد والقدرة على العمل فى صمت بدون كلل ولاملل ، حتى أصبح هذا الصمت مطعنا عليه من المعارضة التى تعودت على الصخب المرافق لكل عمل .

ويعتبر العمود الفقرى فى هذه الحكومة من يمكن أن نسميهم «بوزراء مصر الدائمين» فى كل الحكومات ، وهم الوزراء العظام الذين استحقوا البقاء فى مناصبهم عبر العهود بكفاءتهم وما أسسوه من بناء فى مجال تخصصاتهم ، وهم حسب الترتيب الأبجدى : آمال عثمان والدكتور بطرس غالى والمهندس حسب الله الكفراوى والمهندس سليمان متولى والمهندس ماهر أباظة . ويعتبر من حسنات عهد مبارك العظيمة عزوفه عن التغيير الوزارى إلالضرورة قصوى . وأقصد بالتغيير الوزارى هنا تغيير الوزارات لاتغيير الوزراء ، لأن الرئيس مبارك بحكم الدستور هو رئيس الوزراء الفعلى ، أما رئيس الوزراء فهو ما يطلق عليه اسم الوزير الأول فى النظام التونسى.

هذه الوزارة الليبرالية برئاسة د. عاطف صدقى تعد من معالم النهضة السياسية ، وأساسا من أسس الحرية السياسية التى تنعم بها مصر ، وهى الحرية التى هيأت المناخ المناسب للنهضة الثقافية الحالية التى تشهدها مصر بفضل النشاط العظيم الذى يبذله الوزير الفنان الشباب فاروق حسنى فى كافة المجالات الثقافية ، والذى يلقى التقدير من كافة الأوساط الثقافية فى مصر .

وربما كان المعرض الذى أقيم فى قاعة اخناتون بمجمع الفنون بالزمالك فى أول ديسمبر ١٩٩٠ للوحات فاروق حسنى مجرد رمز للمناخ الثقافى الذى تعيشه مصر . فلم أكن أتصور أن معرضا فنيا يضم لوحات تصويرية ورسوماً حديثة يمكن أن يشهد مثل هذا الاقبال الهائل الذى شهده معرض فاروق حسنى . فالفن الذى يقدمه هو فن حديث ليس من اليسير فهمه إلا لذوى الاحساس الفنى المرهف والثقافة الرفيعة . وبقدر عمق الاحساس الفنى لدى الفرد وبقدر اتساع ثقافته ، يمكنه التذوق والاستمتاع بما يراه ، لسبب بسيط هوأن هذا الفن نفسه ليس أكثر من نقل إحساس الفنان من صميم قلبه ووجدانه إلى الورق ، أو ترجمة هذا الاحساس ترجمة تصويرية باستخدام الريشة والألوان بشكل متحرر يمزج بين الواقعية والخيال والرمز .

وأذكر فى هذا الصدد أننى كنت طرفاً فى مناقشة فى المعرض الفنى الذى أقيم للوحات الفنان صلاح طاهر فى فندق بولمان المعادى منذ بضعة أشهر . وكانت إحدى السيدات تحاول أن تشرح لزميلاتها إحدى اللوحات وتنسب إلى الفنان طاهر أنه يقصد بها تصوير كذا وكذا ! ووجدت نفسى أقول لها إن الفنان صلاح طاهر لم يقصد تصوير شىء معين، وإن هذا النوع من الفن هو أشبه بموسيقى سيمفونية يستخدم فيها الفنان أدواته التى تختلف عن الآلات الموسيقية . إنها موسيقى مرئية لامسموعة . وكما أن بيتهوفن لم يقصد أن يصور شيئا محدداً أو يعبر عن شىء معين وهو يكتب سيمفونياته ، وإنما هو فقط يترجم إحساساً لانهائيا بالجمال إلى لغة الموسيقى ، فكذلك يفعل راسم اللوحات ، إنه ينقل إحساساً لانهائياً بالجمال إلى لغة الرسم . وكان من حسن حظى أن وافقنى الفنان صلاح طاهر على ذلك ، وعلى أن اللوحة الفنية إنما هى سيمفونية مرئية تعزفها الريشة كما تعزف الأوركسترا ألحان السيمفونية.

أنت لست فى حاجة – إذن – إلى إجهاد عقلك فى محاولة فهم اللوحة الفنية ، وإنما كل ما أنت فى حاجة إليه هو أن تضع أحاسيسك فى

موضع المتلقى لكل ما تشعه اللوحة الفنية من جمال ، وأن تتذوق بلانهاية كل ما تقدمه لك اللوحة من جمال بلانهاية .

وهذا هو السبب فى أن «كارمينى بننكازا» ، أستاذ النقد الفنى بكلية العمارة بروما ، والناقد الفنى لجريدة كورييرى دى لاسيرا ، يكتب عن فن فاروق حسنى قائلاً : إن التساؤل حول رموز ولغة فاروق حسنى لا يؤدى إلى إجابات محددة ، بل يقودنا إلى حيرة وتناقض ، حيث أن أعماله لاتمثل موقفاً انعكاسيا أو تجريديا للواقع ، وإنما هى خيال خلاق وتركيب متكامل من أجزاء الواقع ، فليست فيه ترجمة للإطارالتاريخى ، بل هى استعارة بلاغية هائمة بين الرموز، فإنه كما قال «كلى» لا يعيد إنتاج المرئى ، ولكنه يجعل الشىء مرئيا ، فالعالم عنده ليس إلا ذوبانا للشكل ، والخط عنده يتنوع إلى اللامنتهى ، ولكن رسمه المستمر يصاحب إيقاعه الموسيقى، إنه حفيف من الكلمات المتشابكة الأحرف يشير إلى نغمات وأنصاف نغمات واستراحات قصيرة بينها فى رمزيةالصمت والفراغ ، إنه صمت صارخ كالتنفس القادم من بعيد !

ونقارن هذا بما يقوله «جيوفانى كاراندينتى» ، مدير بينالى فنيسيا الدولى : إن فن فاروق حسنى فى التصوير ، على ماينطوى عليه فى بعض الأحيان من سحر القمر فى الصحراء ، ووميض النار كأوقات الغروب فوق النيل ، أو رموز الخط الكوفى المبهمة العسيرة القراءة أو التعاريج المنسابة فى ثنايا الخط العربى ، أقول إن فنه فى التصوير مع كل ذلك مدبج بالتعبير التجريدى والإيمائى وإبراز المادة .

إن مصوراً عربيا يتكلم لغتنا العالمية هذه : لغة اسبرانتو الفن ! وهو إذ يستخدم ألوان الحياة الحقة وخلجاتها يعيد صياغة العلاقة ، التى ماانفكت قائمة ، بين صورة الخيال وصورة الواقع حتى بالنسبة للمصورين الذين يطلقون على أنفسهم اسم التجريديين » .

انتهى كلام جيوفانى كاراندينتى، وفى ذلك أذكر أنى قلت ـ عندما كانت الاستعدادت تجرى لافتتاح دار الأوبرا فى مصر ـ إن كل ما تتمتع

به هذه الدار من لمسات فنية ، إنما تدين به لفاروق حسني ، الذى شاهدته يتعامل مع هذه الدار كما يتعامل مع لوحة فنية من لوحاته ، ويضع لمساته الفنية هنا وهناك بموهبة واقتدار .

وربما كان إحساس جمهور المثقفين والمفكرين بأهمية فن فاروق حسنى هو الذى دفعهم إلى الاقبال على معرضه الذى ضم ٦٠ عملاً فنيا من التصوير الزيتي والجرافيك والباستيل تعبر عن المراحل الفنية من حياته حتى الآن ، من بينها ١٥ لوحة رسمها بعد أن تولى مسئولية وزارة الثقافة . فعلى طول مدة هذا العرض التى استمرت واحدا وعشرين يوما، استمر تدفق الزوار عليه لمشاهدة لوحاته، كما زاره عدد كبير من الوزراء وسفراء وقناصل الدول العربية والأجنبية وأعضاء السلك الدبلوماسى بالقاهرة ، فضلاً عن عدد كبير من الفنانين والفنانات والمفكرين والكتاب .

ومن المحقق أن هذا الإقبال غير المعهود كان بمثابة تقدير – فى الوقت نفسه ـ لنشاط فاروق حسنى وإنجازاته منذ توليه مسئولية وزارة الثقافة، التى شهدت حدثين عظيمين : الأول افتتاح دار الأوبرا التى سجلت بداية عصر جديد فى مصر، ونقلة بمركز مصر الحضارى إلى الصف الأول فى منطقة الشرق الأوسط من أقصاها إلى أقصاها.

ففى خلال عام واحد فقط، وبفضل رعاية فاروق حسنى، أصبحت دار الأوبرا منارة علمية فنية ومصنعا للثقافة، وقد أسهمت فى اظهار العديد من الفرق الفنية، منها فرقة كورال الأطفال التى تضم أكثر من مائتى طفل، والفرقة القومية العربية للموسيقى، التى تضم نخبة ممتازة من الفنانين والموسيقيين من شتى دول العالم، كما أقامت فصولا دراسية لنشر وتعليم الغناء الأوبرالى والكلاسيكى.

أما الحدث الثانى فهو فوز الأديب نجيب محفوظ بجائزة نوبل للأدب، الذى استعاد لمصر مركزها الثقافى فى العالم العربى، وأنهى صفحة حزينة سوداء من المقاطعة العربية لأعظم كتاب ومفكرى مصر الذين وقفوا

إلى جانب السلام، واستشرفوا بأعينهم مع السادات كل المتغيرات الدولية الحالية التى انتقلت بها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى من وضع الدول المساندة لحركة التحرر الوطنى العالمية، إلى وضع الدول المنكفئة على مشاكلها الداخلية.

وفى عهد فاروق حسنى تحولت الثقافة الجماهيرية إلى هيئة عامة لها ميزانية مستقلة، انطلاقا بها إلى مستقبل أفضل وانجازات أحسن، كما افتتحت قصور الثقافة المتخصصة، التى بدأت بقصر الغورى للتراث، ثم قصر المانسترلى للموسيقى، وأخيرا قصرالنيل للسينما، كما افتتح قصر ثقافة ٦ أكتوبر، وأنشىء أول مركز ثقافى فى طابا.

وفى نفس الوقت افتتح معمل الأفلام السينمائية بمدينة السادات للفنون بالهرم، الذى يعتبر أول معهد من نوعه فى الشرق الأوسط، وتوالت المهرجانات الفنية، فأقيم مهرجان الاسماعيلية للفنون الشعبية، كما أقيم مهرجان القاهرة الدولى للمسرح التجريبى الذى اشتركت فيه ٥٩ فرقة من ٢١ دولة قدمت ١١٦ عرضا مسرحيا، وقد اختيرت لإقامته بذكاء هضبة القلعة.

كذلك أقيم مهرجان القاهرة الدولى للسينما فى عامين متتالين، ومهرجان الأفلام التسجيلية فى الإسماعيلية. وقامت الوزارة فى رمضان بنشاط أدبى كبير، تم من خلاله تغطية المساحة الثقافية خلال شهر رمضان، وأقيم المؤتمر الرابع لأدباء مصر بالأقاليم، وكان من أهم الندوات التى أقيمت تلك التى كانت للاحتفال بمرور مائة عام من التنوير فى ذكرى العقاد وطه حسين.

وكان من أهم انجازات الوزارة إعادة اكتشاف المدينة المجهولة: «باب العزب» خلف قلعة صلاح الدين، وإقامة مسابقة علمية لتطوير المنطقة المكتشفة سياحيا وثقافيا، والحصول من إيطاليا على منحة نصف مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع.. كما تم ترميم الهرم الأكبر لأول مرة فى التاريخ بالخبرة المصرية وبأحدث المعدات العالمية.

وفى الوقت نفسه كانت الوزارة تعد لافتتاح عدد من المشروعات الثقافية الجديدة، مثل افتتاح متحف محمود خليل بعد إعادته لمقره الأصلى فى الدقى، ويضم مقتنيات عالمية من الأعمال التشكيلية من القرنين التاسع عشر والعشرين، وافتتاح متحف محمد ناجى، ومتحف الفن المصرى الحديث بجوار دار الأوبرا، الذى هو معقل للثقافة التشكيلية بوجه عام، وافتتاح الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب، التى تعد أول حديقة من نوعها للترويح والتثقيف، وبدء المرحلة الأولى من مشروع المتحف المصرى الكبير فى منطقة الأهرامات، لخلق منطقة جذب أثرى وثقافى متكاملة مع آثار المنطقة، والبدء فى مشروع ضخم لتطوير أكاديمية الفنون بإقامة مبان مستقلة للمعاهد العالية للفنون الشعبية، والنقد الفنى، وفنون الطفل وغيرها، هذا فضلا عن نشر المتاحف الإقليمية الأثرية فى بنى سويف وكوم أوشيم وركن حلوان ومتحف عابدين والمنيا وسوهاج.

ونظرا لأهمية مشروع الصوت والضوء بالهرم فإنه يجرى تزويده بأحدث أجهزة الإضاءة والصوت عن طريق منحة يابانية قدرها ٥٠ مليون ين. كما يجرى تطوير شامل لمسرح سيد درويش بالاسكندرية ليصبح صالحا لتقديم العروض الأوبرالية والكبيرة، وذلك بمنحة إيطالية.

وعلى هذا النحو تتشكل معالم النهضة الثقافية التى تشهدها بلادنا حاليا، والتى هى ـ كما قلت – افراز للحرية السياسية التى أطلقها الرئيس مبارك بلا حدود، ونتيجة لنشاط غير عادى من وزير شاب فنان متنوع الثقافة متفتح الفكر على الثقافة العالمية، أو كما وصفه جيوفانى كاراند دينتى، بأنه يجمع إلى منابته الشرقية الأصيلة ثقافة غربية عميقة تضيف إلى جذور السلف المتأصلة والنابعة من الإسلام، شجرة الحضارة الغربية اليانعة.

ويختلف بلدنا عن بلاد العالم الرأسمالى فى أن الحاجة تشتد فيه عادة إلى الكفاءات القيادية فى المجالات الحيوية التى تمس الإنتاج الثقافى والصناعى والزراعى،لأنه بعد أن قامت الدولة بتأميم وسائل

الإنتاج فى يولية ١٩٦١ انتقلت إليها مسئولية النهوض بهذه الأنشطة الحياتية، وخلت منها يد الأفراد. وعلى الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد نقلت إلى يد الأفراد جزءاً عظيما من وسائل الإنتاج، فإن هؤلاء الأفراد ـ للأسف الشديد هم أبعد ما يكونون عن رعاية النشاط الثقافى والعلمى كما يحدث فى الغرب، وبالتالى تظل هذه الأنشطة معلقة فى رقبة الدولة بدون فكاك.

جوائز الدولة التقديرية وآمال مبارك!

* أكتوبر فى ١٩٩١/٧/٢١
فى الأصل: الثقافة بين «آمال» الرئيس «وإمكانات» الدولة.

كنت ـ وما زلت ـ على اعتقادى بأن جيل ما قبل ثورة يوليو هو الذى بنى ويبنى مصر الحديثة، وأنه الجيل الذى ما زال فى يده الزمام، وهو الذى يقود فى كافة المجالات العلمية والفنية والسياسية، وأن كل فرد من هذا الجيل تفقده مصر، لا تعوضه بسهولة، وقد لا تعوضه أبدا.

وقد تذكرت هذه الحقيقة وأنا أشاهد الرئيس محمد حسنى مبارك يوزع أوسمة وشهادات جائزة الدولة التقديرية على العلماء والفنانين الذين منحوا إياها على مدى السنوات الخمس السابقة، وقلت فى نفسى: إن أى فرد تفقده مصر من هؤلاء لن تعوضه إلا بصعوبة بالغة، وإذا كان كل فرد من هؤلاء قد شعر بالسعادة لأنه يصافح الرئيس محمد حسنى مبارك، فإن الرئيس مبارك كان سعيدا أيضا

لأنه صافح هذا العدد من العلماء، الذين هم مجرد نماذج لصفوة علماء مصر وفنانيها ومفكريها.

أقول إنهم مجرد نماذج لصفوة علماء مصر وفنانيها ومفكريها، لأن ما يصلنا ـ نحن أعضاء المجلس الأعلى للثقافة ـ من مرشحين لجائزة الدولة التقديرية، لا تكاد تصل نسبتهم إلى العشر ممن هم يستحقون هذه الجائزة بالفعل، وقد تصل هذه النسبة إلى أقل من ذلك بكثير، ولكن ظروفهم، أو حياءهم، أو قلة حيلتهم، منعت أسماءهم من الوصول إلى الجهات العلمية المشتغلة التى لها حق الترشيح لجوائز الدولة التقديرية، وهى الهيئات العلمية المشتغلة بالعلوم أو بالعلوم الاجتماعية والآداب والفنون الجميلة. وقد أضيف إليها فى الاجتماع الأخير مجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ونقابة الفنانين التشكيليين.

وبطبيعة الحال فإن أعضاء المجلس الأعلى للثقافة ملزمون بالنظر فى هذه الترشيحات وحدها، رغم ما يعرفه كثيرون منهم من أن أرض مصر الخصبة تحفل بكفاءات علمية لا تقل مستوى ـ على أسوأ الفروض ـ وقد ترتفع مستوى ـ على أحسن الفروض ـ عن الترشيحات التى قدمتها الهيئات التى لها حق الترشيح، والتى لا نستطيع تبرئة أعضائها من النوازع البشرية والتأثر بضغوط فردية أو جماعية لترشيح هذا المرشح أو ذاك!.

وهذا ما جعلنى أثير فى الاجتماع فكرة توسيع قاعدة الترشيح، حتى نهيىء الفرصة للمجلس الأعلى للثقافة للوصول إلى الأفضل – ليس أفضل المرشحين، وإنما أفضل الموجودين فى الساحة العلمية. ولكن أثيرت قضية تزايد أعداد المرشحين إلى درجة تفوق إمكانات الفحص لدى المجلس، وهى قضية عادلة للمجلس، ولكنها ليست عادلة لمستحقى جائزة الدولة التقديرية، لأن الرأى العام ينظر إلى الحائز على جائزة

الدولة التقديرية على أنه القمة فى ميدان تخصصه، مع أنه فى الحقيقة إحدى القمم، التى تتكون منه ومن آخرين لم يصبهم حظ الترشيح من جانب إحدى الهيئات العلمية التى لها حق الترشيح.

وهذا يفسر كيف أن بعض المرشحين لا ينالون حظ الفوز فى إحدى السنوات، بينما ينالونه فى عام تال! إن السبب هو أن مستوى المرشحين فى العام الذى فشل فيه المرشح فى نيل الجائزة التقديرية كان مستوى عاليا، فلما انخفض فى العام التالى طفا هذا المرشح إلى السطح!

وبطبيعة الحال فإن انخفاض مستوى المرشحين أو إرتفاع مستواهم لا يرجع إلى أسباب تتصل بهم وإنما تتصل بالجهات المرشحة، فإذا ارتفع مستوى اختيارها ارتفع مستوى المرشحين الذين ترشحهم، وإذا انخفض مستوى الاختيار انخفض مستواهم، فهؤلاء المرشحون لا يظهرون فجأة، وإنما هم علماء موجودون فى الساحة منذ زمن طويل، وقد أسسوا لأنفسهم بعلمهم مكانا متميزا، والمشكلة أن الهيئات المرشحة لم ترهم لسبب أو لآخر! ثم رأتهم لسبب أو لآخر! وقد تتغلب المصلحة العامة على البعض، وقد تتغلب المصلحة الخاصة.

وفى كل الحالات فإن على المجلس الأعلى للثقافة أن يختار الأفضل من بين المرشحين أو حجب الجائزة فى هذا الفرع من العلوم أو ذاك، لو ساء اختيار الهيئات التى لها حق الترشيح إلى حد لا يملك المجلس الأعلى للثقافة معه بدا من رفض جميع الترشيحات وحجب الجائزة!

وهنا تكون المفارقة، لأن الساحة العلمية فى فرع التخصص الذى حجب فيه المجلس الأعلى للثقافة الجائزة لعدم وجود من يستحقها، مليئة بالفعل بمن يستحقها بجدارة! ولكن عين الهيئات التى لها حق الترشيح للجائزة لم تره، وهو من علو المكانة بما يمنعه من لفت نظر إحداها، وقد يمنعه الحياء من ذلك، مع أن البعض حوله لا يرى ما يمنعه من الإلحاح والضغط، ومن هؤلاء من هو محترف جوائز فى مصر وفى السعودية وفى العراق وفى كل بلد يسمع بوجود جائزة به ! ومنهم من يقدر نفسه أكثر مما تستحق !

والمهم فى كل هذا النقاش هو كيف يصل كل مستحقى جائزة الدولة التقديرية إلى المجلس الأعلى للثقافة، لكى يختار منهم الأفضل؟ وكيف نوسع قاعدة الهيئات التى ترشح لجوائز الدولة التقديرية دون أن يمثل ذلك عبئاً لا يقوى عليه المجلس الأعلى للثقافة؟ هذه هى المعادلة الصعبة!

ولكن حلِ هذه المعادلة الصعبة سوف يمكن بعض العلماء من الحصول على جائزة الدولة التقديرية قبل أن يحصلوا أولا على لقب «مرحوم»! مثل المرحوم الدكتور حامد ندا، مؤسس ورئيس قسم التصوير بكلية الفنون الجميلة، والمرحوم الدكتور أحمد سعيد سليمان. أو يحصلوا على جائزة الدولة التقديرية قبل أشهر قليلة من الحصول على لقب «مرحوم»، وقد سلم الرئيس محمد حسنى مبارك أولادهم وأحفادهم الجائزة، مثل الدكتور لويس عوض أو الدكتور يوسف أبو الحجاج. أو يحصلوا على لقب «مرحوم» ولا يحصلوا أبدا على جائزة الدولة التقديرية، لأن الهيئات التى لها حق الترشيح شغلت عنهم بأسماء أخرى لا تستحق الجائزة!

وعلى كل حال فإن هذا الحديث عن جوائز الدولة التقديرية يقودنى إلى الحديث عن «الآمال» التى عقدها السيد رئيس الجمهورية على المجلس الأعلى للثقافة ليقود النهضة الثقافية التى يتمناها سيادته لمصر. وقد حدد جملة أهداف تتمثل فى العمل على إصدار دائرة معارف مصرية كدائرة المعارف البريطانية وغيرها، وتنشيط احياء التراث العلمى والأدبى والفنى المصرى، وتنشيط حركة الترجمة، ونقل أجود ما عندنا للغات الحية، وتنشيط الإبداع فى مجالات الفكر والأدب والفن، وتثقيف الشباب لملء فراغهم الفكرى والوجدانى.

وأقول لسيادة الرئيس إن مشكلة الثقافة فى مصر هى فى صميمها مشكلة مادية! فنحن نملك أكبر مفكرين وعلماء وأدباء فى طول العالم العربى وعرضه، ولا يجارينا فى ذلك أحد، ولكن المشكلة هى أن إمكانات

الدولة قاصرة عن تمويل هذه الثقافة، ولا نملك ـ فى الوقت نفسه ـ مؤسسات خاصة لتمويل هذه الثقافة كما يحدث فى الخارج.

وبالنسبة للدولة فلسنا دولة بترولية غنية، وأكثر من ذلك أن الدول البترولية الغنية حجبت مساعداتها عن اقتصادنا، بل وسايرت زعماء لهم مصلحة فى اضعاف اقتصادنا، مثل صدام حسين، مماأدى إلى اثقالنا بالديون، وأضعف إمكانات الدولة عن تخصيص الاعتمادات اللازمة للنهضة الثقافية بما يتفق مع مركز مصر السياسى والحضارى .

والمشكلة أن ضعف هذه الاعتمادات قد وصل فى التدنى إلى درجة لن يصدقها الرئيس مبارك! وفى ذلك أسوق لسيادته قصة طريفة توضح إمكانات اللجان العلمية المتفرعة عن المجلس الأعلى للثقافة.

فعندما تشرفت منذ عام برئاسة لجنة التاريخ والآثار، وهى أعلى لجنة علمية للتاريخ والآثار فى مصر، وفيها أكبر مؤرخى مصر وعلماء الآثار فيها، أثار بعضهم، عند كلامى عن ضرورة انتظام الجلسات ، أن بدل حضور الجلسات فيها جنيهان ونصف فقط! وذلك بقرار جمهورى صدر عام ١٩٦٥، ولم يعدل للآن! ومعنى ذلك أن حضور عضو اللجنة أى اجتماع يكلفه أضعاف بدل حضور الجلسات، فى الوقت الذى لا يحصل على أية مكافأة شهرية مقابل العضوية! وقد اتصلت بالوزير الشاب فاروق حسنى الذى انزعج، وكلف الأمين العام الدكتور إبراهيم على حسن بالبحث عن مخرج مالى، وكان الدكتور إبراهيم على حسن من المهارة القانونية بحيث عثر على هذا المخرج، فارتفع البدل إلى ما يساويه فى لجان المجلس القومى للعلوم والفنون والآداب، وهو عشرون جنيها تخصم منها الضرائب والتمغات اللازمة. والطريف فى الأمر أننى لم أكن لأتدخل لرفع بدل الجلسات إلا لأنى أعرف أنى بحكم رئاستى للجنة لا أستحق بدل حضور جلسات، لأنى عضو المجلس الأعلى للثقافة، وذلك حتى لا أبدو فى مظهر من يسعى لمغنم شخصى هو رفع بدل حضور الجلسات من جنيهين ونصف إلى أكثر!

كذلك قد يهم السيد الرئيس أن يعلم أيضا أن المكافأة التى يحصل عليها عالم التاريخ أو الآثار، أو أى عالم من علماء لجان المجلس الأعلى للثقافة، فى مقابل فحص أى عمل علمى مرشح لجائزة الدولة التشجيعية، هو خمسة عشر جنيها فقط! وبحد أقصى قدره ٤٥ جنيها مهما بلغ عدد الأعمال التى يفحصها! وبالتالى قد يحصل على خمس جنيهات فقط فى فحص العمل العلمى الواحد! وعليه أن يمضى فى فحص هذا العمل أسبوعا أو شهرا أو أكثر. وقد أمضى أستاذى الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور نحو شهرين فى فحص عمل مقدم لنيل جائزة الدولة التشجيعية، وقدم فيه تقريرا مفصلا من ستين صفحة، وكل ذلك مقابل خمسة عشر جنيها!

ومعنى ذلك ـ بصراحة تامة ـ أن هؤلاء العلماء يعملون بلا مقابل مادى فعلى، وأكثر من ذلك أنهم يدفعون من جيبهم ومن وقتهم بسخاء، وكل ذلك من أجل مصر ورفعة شأنها وحفاظا على مكانتها العلمية. وبعضهم يذهب ليعمل فى الجامعات العربية، ويأتى بمدخراته لينفقها فى مصر!

ولكن إلى متى؟ وكيف يمكن تنشيط الحركة العلمية والثقافية بدون إمكانيات؟

والمهم هو أن هذا الجيل العظيم، الذى هو أعظم من رأت مصر فى تاريخها الحديث كله، هو جيل لن تعوضه مصر للأسف الشديد، بعد أن اختلفت وتغيرت القيم وتغلبت المادة على الحياة. ويتبدى ذلك فى تدهور الأعمال العلمية للجيل الجديد، كما ظهر عند فحص لجنة التاريخ والآثار للأعمال المقدمة هذا العام لنيل جائزة الدولة التشجيعية.

فقد فوجئنا بانخفاض مستوى الأعمال المقدمة إلى درجة لا تخطر ببال، وعجبنا لجرأة من قدموا هذه الأعمال وهم يظنون أنها تستحق الفوز بجائزة الدولة التشجيعية! بل شعرت، وشعر معى أعضاء اللجنة بأن مجرد تقديم هذه الأعمال فيه زراية باللجنة وحط من شأنها! صحيح

أن من بينها أعمالا علمية جيدة، ولكن جائزة الدولة التشجيعية لا تقدم إلا . للأعمال المتميزة عن غيرها، مع افتراض الجودة فى الجميع. فالعمل الهابط لا يستحق وصفه بأنه عمل علمى، وإنما الذى يستحق وصف العمل العلمى هو العمل الجيد، وبعد ذلك يأتى دور الأعمال المتميزة والمتفوقة والمبشرة لصاحبها بالتميز والتفوق فى عمله. وتلك التى يستحق عليها أصحابها الجائزة التشجيعية .

وأذكر فى هذا الصدد أن حوارا دار مع بعض الأصدقاء حول العمل الذى يستحق جائزة الدولة التشجيعية! هل هو أفضل الأعمال المقدمة حتى ولو كانت كلها أعمالا متدنية، أو أنه العمل الذى تتوافر فيه شروط التميز والارتقاء.

وكان من رأى البعض أن منح الجائزة لأفضل الأعمال المقدمة، حتى ولو كانت متدنية، فيه تشجيع على الإجادة، وأنه لا يجب تجاوز الواقع المتدنى والتحليق الى واقع آخر. وكان رأيى أن منح الجائزة التشجيعية لأفضل الأعمال المتدنية فيه تكريس للواقع المتدنى، لأنه سوف يسجل على جائزة الدولة التشجيعية أنها منحت لعمل لا تتوافر فيه شروط التميز والارتقاء، ولن ترتفع الأعمال التالية عن المستوى الذى حددته الجائزة التشجيعية بمنحها على هذا النحو، أما حجب الجائزة فإنه سوف يحفظ لجائزة الدولة التشجيعية مقامها وقيمتها العلمية.

ومن حسن الحظ أن لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة لم تكن وحدها التى أخذت بهذا الرأى وحجبت الجائزة هذا العام، بل أخذت به غالبية اللجان، فقد حجبت الجائزة فى التأليف الموسيقى للأفلام السينمائية، وتدوين وتحليل الرقصات الشعبية، والترجمة من الأدب العربى الحديث إلى لغة أوروبية حديثة، والنقد الأدبى ، وتحقيق التراث، والفلسفة الحديثة والمعاصرة، وعلم الاجتماع الصناعى، والجغرافيا الطبيعية، والآثار، والتاريخ ، والاقتصاد، والمالية العامة، والدراسات الاشتراكية، والقانون العام الدستورى والإدارى، والإدارة العامة، والقانون الجنائى «قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وعلم الاجرام».

على هذا النحو حافظت لجان المجلس الأعلى للثقافة على مستوى جائزة الدولة التشجيعية، ولكن الحقيقة التى لم تستطع أن تحجبها هى أن الجيل الجديد من الباحثين مكبل فى غالبيته بالقيم الجديدة التى أفرزها عصر الانفتاح، وبالضحالة الفكرية والعلمية التى تميز خريجى الجامعات فى هذه الأيام. صحيح أنه توجد بين هذا الجيل عناصر جادة تستحق التشجيع، ولكن هذه العناصر قليلة للأسف الشديد، والكثيرون منها يهربون من المجال العلمى إلى المجال الاستثمارى الذى تتوافر فيه المزايا المادية والمرتبات المغرية.

فلقد كانت وظيفة «معيد» فى الماضى وظيفة مغرية يتكالب عليها الجميع ولا ينالها إلا أوائل الدفع، ولكن هذه الوظيفة فى الكليات العملية لم يعد فيها أى اغراء، وكثيرون من المعيدين يهربون منها إلى الشركات التى تعرض عليهم مرتبات مغرية. وأنا أعرف ذلك لأن ابنى معيد فى كلية هندسة عين شمس، وهو يعرف جيدا أنه لن يتمكن من الزواج والسكنى فى شقة إلا بعد عشر سنوات على الأقل من الجهد الشاق، مع أنه لو قبل عروض بعض الشركات الخاصة عليه فسوف يختصر هذه السنوات العشر إلى سنتين، ولكنه يقبل التضحية ببقائه فى وظيفة معيد وإعداد رسالته العلمية، لأنه لا يتصور حياته بعيدا عن الجامعة بعد أن تمكن منه مرض العلم الذى تمكن من والده!

ومعنى ذلك أن الاعتماد على الجيل القديم ـ جيل ما قبل ثورة يوليو ـ فى النهضة الثقافية والعلمية ما زال قائما لحد كبير، وما زال الأمل معقودا عليه فى الاحتفاظ بوضع مصر العلمى والفكرى عاليا خفاقا فى العالم العربى، ولكن النهضة الثقافية تحتاج إلى تمويل حتى لا تتوقف، ومعنى ذلك زيادة الاعتمادات!

وقد حدث بالفعل ـ أن توقف صدور السلسلة الشهرية من الكتب التى أرأس تحريرها، والتى تصدر من هيئة الكتاب تحت اسم «تاريخ المصريين» لمدة أربعة أشهر، بسبب عدم وجود ورق! بعد أن صدر منها

٤٥ كتابا في تاريخ مصر وحدها بأقلام كبار المؤرخين والكتاب وشباب الباحثين لقد توقفت السلسلة لعدم وجود ورق في هيئة الكتاب! وليس لأن المؤلفين يرفضون المبالغ الزهيدة التي يحصلون عليها مكافأة على التأليف!

فكيف يمكن تنشيط نهضة ثقافية بدون كتب؟ وكيف ندفع العلماء والمفكرين والكتاب إلى العمل العلمي والثقافي بدون أن ننشر لهم مؤلفاتهم؟ ولقد سبق للمجلس الأعلى للثقافة – عندما كان يحمل اسم «المجلس الأعلى للفنون والآداب – أن نفذ مشروعا لنشر الرسائل العلمية الجيدة، ثم مات المشروع لضيق ذات اليد، مع أن استمرار المشروع كان جديرا بأن يثرى المكتبة العربية أيما اثراء. وفي حدود علمي إن مشروع نشر التراث متعثر لضيق الإمكانات، ولأن مكافأة تحقيق التراث مكافأة هزيلة لم يعد يقبل بها بواب عمارة وليس عالم جليل محقق مدقق.

أما تنشيط حركة الترجمة فإنه يحتاج إلى تنفيذ قرار وزير الثقافة برفع المكافأة إلى ستة قروش على الكلمة بدلا من ستة مليمات. فلقد ترجمت كتابا من أصعب كتب التاريخ المالي والاقتصادي، وهو كتاب: «تاريخ النهب الاستعماري لمصر»، الذي صدر عن هيئة الكتاب منذ سنوات، وتفرغت لترجمته عاما كاملا بمعدل اثنتى عشرة ساعة يوميا، وقد حصلت على مكافأة قدرها أربعمائة جنيه اشتريت بها تليفزيونا ملونا! وهي الآن لا تشترى أكثر من تليفزيون أبيض وأسود. وقد تبت إلى الله عن الترجمة بعد هذا الكتاب!

والمهم أن آمال الرئيس مبارك هي أكبر من إمكانات الدولة، وهذا قدره! فكثير من آماله وطموحاته بالنسبة لحاضر البلاد ومستقبلها هي أكبر من إمكانات الدولة، والحكومة في محنة حقيقية وهي في سبيل توفير الموارد لتحقيق آمال الرئيس، وهي مضطرة إلى وضع ترتيب للأولويات وهي محقة في ذلك، ولكن المشكلة بالنسبة للثقافة أن الحكومة تضعها في آخر الأولويات. فهل يفلح الرئيس في تعديل ترتيب هذه الأولوية ؟

مؤتمر مستقبل الثقافة العربية ونعيق البوم

الوفد في ١٩٩٢/٨/٢٤

شق على النظام العراقى المهزوم أن تعود القاهرة مركزا للمثقفين العرب الأحرار، وأن يجتمعوا فيها فى مؤتمر يبحث مستقبل الثقافة العربية، فأصدر أوامره إلى أصدقائه الأوفياء لشن «أم معارك»أخرى على المؤتمر على نحو المرحومة «أم المعارك» الأولى التى تحولت إلى أم الهزائم.

وكل ذلك أمر مفهوم ومتوقع، ولكن الأمر غير المتوقع أن ينطلق أصدقاء النظام العراقى الأوفياء فى هجومهم من منطلق التمويل الكويتى! ناسين أنهم كانوا يساقون مع غيرهم عدة مرات فى العام إلى بغداد لحضور مؤتمرات من كل لون لتكريس الزعامة العراقية الفاشية، والهتاف باسم صلاح الدين العصر الحديث، صدام حسين، ودعوته ليكون قائد المسيرة العربية التى تعيد المجد العربى وتقضى على دولة اسرائيل المزعومة!

ولم تكن تلك المؤتمرات السنوية العديدة التى تعقد في بغداد تمول بالتبرعات تجمع من المثقفين العرب، وإنما كان النظام العراقى يمولها بأموال الشعب العراقي. ولكن نظرا لأن النظام العراقى كان يمول مع هذه الندوات أصدقاءه الأوفياء أيضا، فإن التمويل الأخير كان يعمى الأبصار عن التمويل الأول، فلم يكتشف هؤلاء الأصدقاء أبدا قضية التمويل إلاعندما عقد مؤتمر مستقبل الثقافة العربية فى القاهرة، واقتصر التمويل على الثقافة دون المثقفين!

لم يحدث فى تاريخ الندوات العلمية أو الثقافية أن تمت بتمويل من المشتركين فيها إلا إذا كان هؤلاء المشتركون من أعضاء الروتارى أو «لوينز»! أو كانت حكومة ثرية قادرة على تمويل الندوات لأغراض ثقافية أو علمية بحتة ـ مع ندرة هذه الأغراض بعد اختلاط السياسة بكل شىء فى هذا العصر.

وحين مولت الدكتورة سعاد الصباح ندوة منذ أعوام قليلة دعى إليها المثقفون الناصريون والشيوعيون، لم نسمع لهذا البوم العراقى نعيقا! ولم يرتفع صوت أحد منهم يتحدث عن التمويل الكويتى! فقد نسى هذا البوم جنسية المولة ، وجنسية التمويل ، لأن النظام العراقى فى ذلك الحين كان راضيا عن الندوة وراضيا عن أعمالها ، ولكن هذا البوم تذكر هذا التمويل عندما ورد ذكر توصية عن الأسرى الكويتيين لدى العراق! وضروة اطلاق سراحهم ، ولأن عقد الندوة كان فى مناسبة الغزو العراقى الإجرامى للكويت! لقد ظن هذا الفريق من البوم أن المؤتمر الثقافى قد وقع فى خطيئة يستحق عليها العقاب ، ونسى جملة حقائق تاريخية يجب تذكيره بها:

الأولى، أن موقف التأييد لشعب الكويت ضد الغزو العراقى الاجرامى هو موقف الشعب المصرى بكل طبقاته وطوائفه الذى عبر عنه فى حينه بمظاهر لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مناصرة هذا الشعب العظيم لقضايا الحرية . كما أن هذا الموقف كان موقف النظام السياسى المصرى الذى عبر عنه بكل وسائل إعلامه وسياسته ودبلوماسيته .

ثانيا ، إن القوات المسلحة المصرية قد وقفت الى جانب الشعب الكويتى واشتركت مع قوات التحالف فى تحريره ، ودفعت فى سبيل ذلك دماء شهداء أبرار ماتوا دفاعا عن قضية الحرية. وقد دشنت بذلك موقفا تاريخيا للشعب المصرى.

ثالثا ، أنه عندما كانت القوات المسلحة المصرية تخوض الحرب كانت هناك عناصر مصرية فى الجبهة الداخلية تشن هجوماً فى صحيفتها المعارضة ضد المبادىء والأهداف التى كانت تحارب من أجلها القوات المصرية. وفى بلاد أخرى فان مثل هذه العناصر كان من الممكن أن تساق الى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى وإضعاف الروح المعنوية للقوات المسلحة الوطنية، ولكن النظام السياسى فى بلدنا اكتفى بالتأييد الشعبى الكاسح لقواتنا المسلحة فلم يسائل هذه العناصر.

رابعا ، أن موقف فريق البوم العراقى معروف ، فقد كان يقف فى الجانب المضاد لموقف الشعب المصرى ، ولم يخف تأييده للغزو العراقى تحت ذرائع الخوف من سيطرة الإمبريالية ، حتى يمكِّن للنظام العراقى من ابادة الشعب الكويتى وتحويل دولته من محافظة عراقية إسما الى محافظة عراقية فعلا.

خامسا ، أن كل الأحرار فى العالم هم ضد احتفاظ النظام العراقى بأسرى كويتيين ، لم يأسرهم فى ميدان الحرب والشهادة وانما انتزعهم بجبن ونذالة من بيوتهم لأسباب شتى. واذا كان قد طرح اقتراح فى المؤتمر الثقافى يطالب النظام العراقى بالافراج عنهم ، فإن هذا الاقتراح لم يكن ليخرج عن التزامات المثقفين العرب فى الدفاع عن قضايا الحرية.

فقضايا الحرية هى قضايا ثقافية بالدرجة الأولى ، وقد وقف المثقفون الفرنسيون كثيرا الى جانب قضايا الحرية ضد مواطنيهم المستعمرين الفرنسيين فى الجزائر. ولو كان لى حظ حضور المؤتمر لدافعت عن هذه التوصية بكل ما أملك من قوة.

سادسا، أن انعقاد المؤتمر فى ذكرى إهدار حرية شعب عربى هو الشعب الكويتى تحت جحافل جيش عربى آخر هو الجيش العراقى، لا ينفصل عن الثقافة وقضاياها فى المستقبل. وإذا أراد بعض هؤلاء البوم أن يفصلوا الثقافة عن قضايا العروبة والحرية وسائر همومنا السياسية المعاصرة، فإننا نسألهم:

لماذا لم يفعلوا ذلك وهم يسافرون إلى بغداد لمساندة نظام فاشى يهدر الحريات، ويحارب المسلمين فى إيران، ويضطهد الشيعة والأكراد، ويهتفون باسم زعيمه الأوحد؟ أم أن الثقافة فى رأى هذا الفريق من البوم العراقى تتمثل فى مساندة قضايا الغزو والتوسع والفاشية وانتهاك حقوق الإنسان التى يرتكبها النظام العراقى منذ قيامه حتى اليوم.

بالله يا سادة، قليلا من الخجل، فأنتم أقلية هزيلة تريد أن تفرض نفسها على شعبنا الأبى، وتدفع بأفكارها المشوهة إلى رؤوس أفراده. ولو كان هذا المؤتمر قد عقد فى بغداد لطبلتم له طويلا، ولرحبتم بقضية «التمويل»! ولكنه عقد فى القاهرة ولهذا تنعقون!

حواديت تكنولوچية في مجلس الشورى !

اكتوبر في ١٩٩١/١١/١٧

مع بداية الدورة الجديدة لمجلس الشورى، ربما كان من المناسب إنعاش الذاكرة فيما يختص بالدورة السابقة، انطلاقا منها إلى الدورة الجديدة، وتمهيدا نفسيا لمرحلة جديدة في حياة كل عضو، يجد نفسه فيها مشدودا إلى درجة التوتر بمشاكل وسياسات واقتصاديات هذا الوطن العزيز، ويجد فيه التسابق على خدمة مصالح هذا البلد.

وفي الحقيقة أنه في كل مرة تنتهي فيها دورة مجلس الشورى أشعر بأن فصلا من فصول مسرحية سياسية بالغة التشويق قد انقضى من حياتي. وقد يعجب القارىء لهذا القول، فالعمل السياسي ـ كما يعرف كل من مارسه ـ ليس فيه تشويق ولا متعة، وإنما هو عمل يحفل بالتوتر والمناقشات والخلاف في الرأي والجدية، ولكن الفضل في

هذا الشعور بالتشويق والمتعة يرجع لشخصيتين فريدتين: الأولى، هى شخصية الدكتور مصطفى كمال حلمى، رئيس المجلس، والثانية هى شخصية الدكتور محمود محفوظ رئيس لجنة الخدمات، التى أنا عضو فيها.

وبالنسبة للدكتور مصطفى كمال حلمى، فهو سياسى من طراز فريد، سلاحه الوحيد هو الأدب الجم غير المسبوق فى أى سياسى من طرازه، وقد يبدو هذا الكلام غريباً، فهل يعد الأدب الجم سلاحا؟ وأقول بثقة تامة: إنه سلاح بالغ الفعالية، بل إنه أمضى من أى سلاح، لأنه يجرد الخصم من سلاحه منذ اللحظة الأولى!

إذ كيف يشهر المرء سلاحه فى وجه من يعتقد أنه لا يملك سلاحا، مع أنه يملك ـ فى الحقيقة ـ أقوى سلاح!

فى إحدى الجلسات وقف أحد الأعضاء يقرأ من ورقة فى يده، وهو أمر تمنعه اللائحة، ولكن الدكتور مصطفى كمال حلمى لم يوقف العضو عن القراءة على الفور، ، ويطلب منه الارتجال، بل خاطبه فى لباقة شديدة قائلا: ألا يرى سيادة العضو أن قراءته من ورقة يعوقه عن التعبير عن نفسه بشكل أفضل؟ ولم يدرك العضو الملاحظة فاستمر فى القراءة! وهنا خاطبه الدكتور مصطفى كمال حلمى قائلا وهو يبتسم: لو ترك السيد العضو الورقة لكان أفضل لنفسه وللسادة الأعضاء. ولكن العضو استمر فى القراءة! وهنا خاطبه رئيس المجلس فى رقة قائلا: الواقع أن اللائحة تمنع أى عضو من التعبير عن نفسه من ورقة مكتوبة. ولم ينس أن يفسر للعضو السبب فى هذا المنع، فقال إن اللائحة تحرص على ألا يبدو العضو كما لو كان يقرأ من ورقة كتبها غيره، ولمنع هذه الشبهة تؤكد اللائحة على ضرورة الارتجال. وكان أعضاء المجلس يتابعون هذا الحوار فى ابتسام وحب وتقدير لرئيس المجلس الذى لا يريد أن يحرج عضوا، وإنما يريد أن ينبهه بأقصى ما يستطيع من لباقة وحرص على مشاعره.

والدكتور مصطفى كمال حلمى يملك إلى جانب هذا الأدب الجم صبر أيوب، فكثير من الأعضاء يسهبون فى الكلام إلى درجة لا تحتمل،

حتى يضج الأعضاء! ولكن الدكتور مصطفى كمال حلمى لا يضج، بل يساعد العضو على التعبير عن رأيه دون تدخل من الأعضاء. وهو ـ مع ذلك ـ يقظ إلى أبعد حدود اليقظة، فلا يترك تعميما من العضو يمر دون أن ينبهه فى رفق إلى ضرورة التخصيص! ولا يترك تعبيرا يفلت دون أن ينبه العضو إلى ملافاة هذا التعبير عن طريق الحذف من المضبطة! ولا يسمح لنفسه بالتدخل إلا حين يجد أن المعلومات التى طرحها العضو قد تجاوزت الحقيقة، فيتدخل ليظهر الحقيقة فيما قاله العضو أمام المجلس. فالديموقراطية عند الدكتور مصطفى كمال حلمى ليست سداح فى مداح، وليست كلاما يساق بلا حساب، ولكنها ديموقراطية منضبطة على أحسن ما يكون فى أكبر الديموقراطيات فى العالم الحر.

وإيمان الدكتور مصطفى كمال حلمى بما يقوم به وبعمله إيمان غريب! فى زمن عز فيه هذا الإيمان لدى الكثيرين من المسئولين! ان الشك لم يتسرب إلى نفسه أبدا فى نفع ما يقوم به لمصلحة البلاد، مع أنى أعرف كثيرين تسرب إليهم اليأس، وباتوا يشعرون بأنهم يحرثون فى البحر، وأن العائد لا يتوازن مع الجهد المبذول. ولا يستطيع أحد تقدير هذا الكلام إلا إذا عرف أن الإيمان معْد! كما أن اليأس معد، ولا يستطيع رئيس عمل قيادة فريقه إلا إذا نقل إلى أفراده الإيمان بما يعملونه، حتى لا تضعف ثقتهم بما يؤدونه، ويتفشى فيهم التسيب وعدم الاكتراث. إن رئيس أى عمل هو أشبه بقائد فرقة من الجند فى حرب ضروس، فهذه الفرقة لا تستطيع الحرب بكفاءة إلا إذا كانت تملك الإيمان العميق بالقضية التى تحارب من أجلها. وقد نقل الدكتور مصطفى كمال حلمى إيمانه العيمق بالرسالة التى يؤديها إلى أعضاء مجلس الشورى، فهم يتسابقون إلى مناقشة كل موضوع يطرح، ولا يترددون فى إثرائه بالدراسات القيمة، وتوفيته حقه بما يستحق من العناية فى خدمة البلاد.

والتقاليد فى مجلس الشورى لا تسمح بالتصفيق كما هو الحال فى مجلس الشعب، ومن هنا تبعد الديماجوجية إلى حد كبير، فلا يفكر عضو

فى استجداء استحسان الأعضاء إلى درجة تدفعهم إلى التصفيق، وإنما يفكر فى قول المفيد من الكلام فى اختصار وتركيز وبُعد عن الألفاظ الرنانة والتعبيرات الحماسية.

وربما يساعد على ذلك أن المجلس يضم نخبة كبيرة من علماء البلد ومفكريها، والفضل فى ذلك يرجع إلى الرئيس مبارك، الذى رفض تطبيق شعار أهل الثقة دون أهل الخبرة على الأعضاء المعينين، فهم ينتمون إلى مختلف التيارات والأفكار السياسية، ويجمعهم العلم والخبرة بما هم متخصصون فيه. وليس معنى ذلك أن الأعضاء المنتخبين لا يوجد فيهم أهل الاختصاص، وإنما معناه أن مجلس الشورى يملك بالفعل كفاءات علمية وفكرية يفخر بها أى مجلس فى العالم. وأستطيع القول أنى أستفيد كثيرا من الآراء التى يبديها هؤلاء الأعضاء فى القضايا المختلفة التى يناقشها المجلس، لما تتميز به من العلمية والدقة والفهم والاستيعاب الكامل لجوانب المشكلة. وبالتالى، فما يحدث في مجلس الشورى هو بمثابة عزف سيمفونى كبير بقيادة مايسترو قدير هو الدكتور مصطفى كمال حلمى، أما الأوركسترا فتتكون من علماء ومفكرين وسياسيين واقتصاديين مرموقين.

هذا - على كل حال - فيما يختص بالدكتور مصطفى كمال حلمى، أما الدكتور محمود محفوظ، وقد نال جائزة الدولة التقديرية هذا العام بجدارة، فهو ليس مجرد عالم من العلماء الأفذاذ فى مصر، وإنما هو مفكر ومثقف رفيع المستوى، وصاحب بديهة حاضرة ، وملكات فى استخدام اللغة العربية تجعلنى أشعر أحيانا بأنه تخرج في قسم اللغة العربية من إحدى كليات الآداب بجامعات مصر! وتجعلنى أشعر بأسف لأن من يفترض فيهم التحدث بالعربية دون أخطاء نحوية، يرتكبون هذه الأخطاء! والعكس بالعكس ! ولكن الدكتور محمود محفوظ إلى جانب ذلك قارئ ممتاز فى التاريخ والأدب، كما أنه يتمتع بروح فكهة وأسلوب فريد فى الدعابة متأثراً بأسلوب اللوردات الإنجليز - أى الدعابة الرفيعة التى يغمض فهمها إلا على من بلغوا شأوا فى الثقافة العالية.

وإدارة الدكتور محمود محفوظ لجلسات لجنة الخدمات هى إدارة ممتعة، وتعليقاته على المناقشات هى تعليقات عالم متمكن يصوغها فى أسلوب أدبى بليغ، ويختمها غالبا بدعابة تخفف من ثقل الموضوعات التى تناقشها اللجنة والتى تدفع بطبيعتها إلى التوتر. ففى اللجنة تفتح أحشاء المجتمع ومشاكله وعلله وخدماته ويرى أعضاء اللجنة ما يكرهون وما يحبون، وقد تصيبهم بالاكتئاب! وقد تفتح أمامهم باب الأمل، وهم يحاولون بكامل طاقتهم وضع الحلول لما يعرض أمامهم من مشاكل، وتقديم تقرير واف لكى يناقش مناقشة عامة فى الجلسات العامة للمجلس.

ويكفى لتقريب هذه الصورة للقارئ العزيز ما لاحظته على وجه الفنانة أمينة رزق من ذهول وهى تتابع مناقشة أحد الموضوعات، فى حين أن الحقائق حول الموضوع تطرح بصراحة وبلا تزويق. لقد كانت الفنانة تبدو كما لو كانت تعيش فى خارج مصر قبل عضويتها لمجلس الشورى، ثم عادت إلى مصر وأخذت تتعايش مع مشاكلها التى كانت غائبة عنها!

وفى الواقع أن لجنة الخدمات هى اللجنة الرئيسية التى تختص بالنظر في قضايا التعليم والثقافة والتنمية ومشاكل البيئة والصحة والعلاج والإسكان، وكل ما يتصل بالخدمات فى مصر.

وهى تعقد اجتماعاتها في قاعة الدستور، وهى قاعة تثير كثيرا من الذكريات التاريخية فى ذهنى كمؤرخ، ففيها صيغ دستور ١٩٢٣، أكبر دستور ديموقراطى حصلت عليه مصر حتى ذلك الحين، فقد قرر الحقوق السياسية العامة للبلاد، وفصَّل شكل الدولة والحكومة والهيئات النيابية، وقرر أن السلطات مصدرها الأمة، والنظام النيابى هو النظام البرلمانى، فالوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وقرر أن للملكية حرمة، فلا ينزع من أحد ملكه الابسبب منفعة عامة وبشرط تعويضه تعويضاعادلا، كما قرر حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع، وحرية

الاعتقاد، وحرية الرأى، وحق الأمن. ومن هنا فالقاعة هى قاعة تاريخية بكل مافى هذه الكلمة من معنى.

وأعتقد أن المناقشات التى تشهدها قاعة الدستور حاليا لا تقل أهمية، لأنها تتعلق بقضايا لم تكن تعرفها البلاد وقت مناقشة دستور ١٩٢٣. لقد تضخمت مشاكل مصر وتنوعت وتعقدت، بعد أن كانت مشكلتها الرئيسية قبلا تتمثل فى الإستقلال والدستور. وفى هذه المناقشات تتعدد الأمثلة والنماذج والقصص التى يستمع إليها الأعضاء فى شوق وصمت كما لو كانوا يستمعون إلى «حواديت» مغرقة في الخيال، فى حين أنها ـ فى الحقيقة ـ مغرقة فى تصوير الوقائع الثابتة المدعمة بالأرقام والإحصائيات!

وعلى سبيل المثال فقد شهدت لجنة الخدمات فى مارس الماضى، نقاشا ممتعا حول مشكلة لم تكن مصر تسمع بها وقت مناقشة دستور ١٩٢٣، وهى مشكلة استيعاب التكنولوجيا وإدخالها فى مختلف جوانب الحياة المصرية! ودار حوار مثير اشترك فيه الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، والدكتور على حبيش، والدكتورة فايزة حمودة، والدكتور محمود محفوظ، والدكتور حمدى الحكيم، وكيل لجنة الخدمات، والدكتور إسماعيل سلام، والأستاذ طلعت منصور، وصاحب هذا القلم.

وكان الدكتور على حبيش، نائب رئيس أكاديمية البحث العلمى، قد دعى ليتحدث أمام اللجنة عن هذه المشكلة بوصفه خبيرا.

وقد أوضح للجنة أن معظم التكنولوجيا المستخدمة فى مصر هى تكنولوجيا مستوردة على صورة معدات أو أساليب إنتاج. هذه التكنولوجيا تديرها أيد مصرية، وتستخدم مواد بعضها مستورد والبعض الآخر محلى، والمشكلة ليست في استيراد التكنولوجيا، وإنما المشكلة تكمن فى استيراد التكنولوجيا دون استيعابها، ودون تطويعها ودون تنميتها .

وعلى سبيل المثال ـ وكما ذكر الدكتور على حبيش ـ فإن الدول فى الخارج تراعى ـ عادة ـ عند استيراد التكنولوجيا أن تستخدم خامات محلية أكثر، وخامات مستوردة أقل، لأنه كلما قلت الخامات المستوردة، وزادت الخامات المحلية المستخدمة، كلما قوى الاقتصاد الوطنى ، وثبتت الأسعار، خاصة أن الأسعار تتغير وفقا لتغير أسعار العملة الصعبة.

وفى الوقت نفسه، فإن الدول تعمل على إيجاد خامات محلية لتستعيض بها عن الخامات المستوردة. ولكى تنجح فى ذلك فإنها تربط الإنتاج بالبحث العلمى لتوليد هذه التكنولوجيا المحلية، ولكن هذا الربط فى مصر غير موجود، بدليل أن البحث العلمى هو الذى يجرى وراء الصناعة، ولا تجرى الصناعة وراء البحث العلمى كما يحدث فى الخارج!

ومعنى ذلك أن نقْلنا للتكنولوجيا يقتصر على مجرد الاستيراد، استيراد المعدات واستيراد المواد الخام، ولكن دون استيعاب، ودون تطويع، ودون تنمية هذه التكنولوجيا! واستدل الدكتور على حبيش على ذلك بأن مصر قامت فى الفترة الماضية بعملية إحلال وتجديد لكثير من المصانع، والتى تكلفت مئات الملايين، كشركة مصر المحلة، وشركات كفر الدوار، ومصر البيضا، ولكن الاهتمام اقتصر على استيراد التكنولوجيا مع أن الأهم هو تشغيلها، وصيانتها، وإنتاج قطع غيار لها.

وهذا يتطلب التنمية الإدارية، فالقضية ليست فى استيراد التكنولجيا، وإنما فى إدارتها، وفى كيفية الاستفادة من العالم لكى يساند التكنولوجيات الموجودةعندى، ويمكّننى من استيعابها وتطويرها، سواء كانت مستوردة أو محلية أو خليط منهما.

ولكن فى مصر لا يوجد تطور إدارى يواكب التطور التكنولوجى، مع أن الإدارة هى الأساس، فهى التى تدرس ما تحتاج إليها السوق، وتنتج ماتحتاج إليها فى ظل منافسات عالمية تعمل على مسايرتها، كما تدرس حجم السوق، وكيفية الوصول إليها، والقدرة على التصدير. ولكن لا أحد فى مصر يهتم بهذه المسائل الحيوية بالشكل الجاد والمؤثر.

ومن هنا ضرورة أن تعقد الدولة اجتماعات تجمع بين ممثلى المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وأساتذة الجامعات والمراكز البحثية، لوضع معايير لاختيار التكنولوجيا التى تنقل إلى مصر، تراعى فيها حجم المواد الخام المحلية والمستوردة، بحيث تفضل الاعتماد على خامات محلية أكثر، وخامات مستوردة أقل، كما تراعى أن تكون تكنولوجيا غير مستهلكة للطاقة، وتراعى القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية، ووضع العمالة فى مصر، وذلك حتى تكون التكنولوجيا المستخدمة فى مصر قادرة على تنمية الاقتصاد المصرى، وليس العيش على حسابه!

هذا ـ فى تبسيط شديد ـ ما قاله الدكتور على حبيش، نائب رئيس أكاديمية البحث العلمى. وكان من الطبيعى أن يفجر شهية الأعضاء المتحفزين للكلام والتعليق. فقد تساءلت الدكتورة فايزة حمودة عن السبب فى عدم وجود تخصيص فى التكنولوجيا ذات الإنتاج الوفير؟ وعلى سبيل المثال شركات الأدوية! فقد لوحظ أن إنتاج هذه الشركات كله متشابه، فى حين لو تخصصت بعض الشركات فى إنتاج أنواع معينة، وتخصصت الأخرى فى إنتاج أنواع أخرى لساعد ذلك على زيادة الربحية مع زيادة البيع فى الأنواع المتخصصة، وساعد على الجودة.

وتدخل الدكتور محمود محفوظ رئيس اللجنة، فذكر أن كلام الدكتور على حبيش يوضح مدى أهمية إنشاء صناعات قطع الغيار فى مصر، وذلك حتى يمكن توطين التكنولوجيا فى مصر من جهة، ولخلق كوادر تكنولوجية قادرة على النقل ثم التطوير. وقال إن الكارثة هى أنه لا توجد سياسة تكنولوجية فى مصر، لسبب بسيط هو أنه لا توجد فلسفة تقوم عليها هذه السياسة، والفلسفة هنا تتمثل فى الإجابة عن هذا السؤال: هل تستطيع مصر وغيرها من بلدان العالم الثالث أن تشارك فى عملية التنمية التكنولوجية، أو أن هذه التكنولوجيا تاج على رءوس الدول الصناعية فقط؟ وأجاب بنفسه عن السؤال قائلا: إن التكنولوجيا ليس لها صاحب، ولكن لها راغب! والذى يرغب

فيهايستولى عليها :إما بالنقل، أو السرقة، أو بالتطوير، أو بالإبداع! فهل نحن راغبون فى التكنولوجيا! ان الرغبة هى البداية، فلنملك هذه الرغبة أولا، وعندئذ فأمامنا كل المسالك السالفة الذكر مفتوحة نختار منها ما نشاء!

ثم أضاف الدكتور محمود محفوظ قائلا : إن نهرو عندما أراد تحقيق نهضة الهند، وضع سياسة تكنولوجية تستهدف ثلاثة أمور :

١ ـ تحويل الهند من بلد جائع إلى بلد شبعان.

٢ ـ تحويل الهند من مجتمع متدن فى التأخر، إلى مجتمع صناعى يستخدم التكنولوجيات المتقدمة جدا، وهى التكنولوجيات الذرية.

٣ ـ أن يتحول الإنسان الهندى من إنسان «فواعلى»، إلى إنسان مهنى ماهر.

وقد استطاعت الهند فى خلال ثلاثين عاما من العمل بهذه السياسة، أن تعطى الاتحاد السوفييتى مليون طن قمح هذا العام !

مصر ولغز التكنولوجيا

اكتوبر في ١٩٩١/١١/٢٤

تعرضت في مقالي السابق للمناقشة الممتعة التي دارت في لجنة الخدمات بمجلس الشورى حول مشكلة استيعاب التكنولوجيا في مصر وادخالها في مختلف جوانب الحياة المصرية، وكيف اتضح أن معظم التكنولوجيا المستخدمة في مصر هي عبارة عن معدات أو أساليب إنتاج متقدمة مستوردة تديرها أيد مصرية، وتستخدم مواد بعضها محلي والبعض الآخر مستورد، ولكن بدون استيعاب، ودون تطويع، ودون تنمية لهذه التكنولوجيا.

وضربنا مثلا بعملية تجديد واحلال مصانع شركة مصر المحلة، وشركات كفر الدوار، ومصر البيضا، وكيف اقتصرت على استيراد الآلات، دون الاهتمام بتشغيلها وصيانتها وإنتاج قطع غيار لها وتطويرها، الأمر

الذى يحصر عملية استيراد التكنولوجيا فى بلدنا فى عملية استيراد المعدات، دون الاستفادة منها فى التطور العلمى الصناعى الخاص بنا والذى يلحقنا بالدول المتقدمة، ويجعل وضعنا أشبه بوضع من يشترى جهاز فيديو لمجرد تشغيله، ولا يهتم بدراسة تركيبه الفنى، وصنع قطع الغيار اللازمة له، ومحاولة تطويره وتحسين أدائه! إن شراء الفيديو ـ فى الوضع الأول ـ لم يرفع مستوى صاحبه أى درجة، فإذا كان جاهلا بقى على جهله، ولكن شراء الفيديو فى الوضع الثانى هو مقدمة لرفع مستوى صاحبه ليلحق بمستوى مخترع الفيديو، وما نفعله فى مصر هو مجرد شراء معدات وآلات دون أن ندخل فى استيعابها وتطويعها وتطويرها.

وقد كان من القضايا التى أثيرت فى هذا الموضوع الخطير مسألة التخصيص، فليس المطلوب هو أن نصنع كل شىء، وننافس كل الشركات الصناعية فى العالم، وإنما المطلوب هو أن نتميز فى صنع شىء، وأن تكون لدينا القدرة على تغطية السوق العالمى به، ولكن هذا يقتضى منا أولا دراسة السوق العالمى، واحتياجاته، وما ينقصه، وكيف يمكن سد احتياجاته.

وفى ذلك تحدث الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، العالم المعروف. فقد أوضح للجنة الخدمات أن القضية ليست فى الإنتاج الغزير أو الإنتاج القليل، وليست فى استخدام تكنولوجيا متقدمة أو تكنولوجيا متأخرة، ولكن القضية تتمثل فى أنه لابد من مسح السوق العالمى، واكتشاف الفجوات الموجودة، ثم أقوم بتهيئة زراعتى وصناعتى لملء هذه الفجوات، بشرط أن يكون لى فيه ميزة نسبية.

ثم ضرب المثل باسرائيل، فقال إنها لا تنتج أبدا سلعا تتنافس فيها مع الدول الصناعية الكبرى، مثل الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وألمانيا، وإنما تنتج صناعة تجمع بين العمالة الكثيفة والتكنولوجيا المتقدمة.

وعلى سبيل المثال فإنها لا تصنع مواسير البلاستيك التى تستخدم فى الرى، لمنافسة بعض الدول فى صناعتها، وإنما تخصصت فى صناعة وصلات المواسير (الأكواع) ! كذلك قامت بتوجيه زراعتها لإنتاج محاصيل زراعية فى غير مواسمها، لتغرق بها الأسواق التى هى فى حاجة إليها!

ثم قال الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص: إن القضية ليست فى الإنتاج من الإبرة إلى الصاروخ، ولكن القضية تتمثل فى إنتاج ما يكون لى فيه ميزة نسبية فى الاقتصاد العالمى.

وضرب مثلا فى ذلك بأن اسرائيل لم تحاول أن تصنع توربينات كهرباء ضخمة لاضاءة المدن، كما تصنع الدول الصناعية الكبرى، وإنما لاحظت أن الدول الكبرى لا تصنع توربينات صغيرة يمكنها اضاءة المعسكرات التى انتشرت، والقرى الصغيرة، فأخذت فى إنتاج وحدات توربينات تنتج كهرباء من مياه أو سوائل تصل درجة حرارتها إلى ٧٠ درجة مئوية أو أكثر قليلا. وقد تميزت فى هذا المجال.

ثم قال الدكتور القصاص: إن القضية الرئيسية تتركز فى تعليم الإمكانات التكنولوجية. وهذا ليس لغزا محيرا، فإن ٨٠ فى المائة من التطبيقات العلمية معروفة فى الكتب، والمطلوب إيجاد الأداة الوطنية القادرة على استيعاب المعارف العلمية والتكنولوجية، وترجمتها إلى ما يساوى التطبيق.

وقال: إن بداية التدهور بدأت من شراء التكنولوجيا واستلام مفتاح التشغيل لادارتها ، دون فهم لتركيبها، وكيفيةعملها، واستيعابها، وتطويرها، فبدت التكنولوجيا على أنها طلاسم وألغاز! ولو أننا عنينا منذ البداية بأن يكون دور اليد العاملة أكبر من مجرد إدارة مفتاح التشغيل، وتغلغلنا فى فهمها، وكيفية عملها، وما يديرها، وما يعطلها، وما يطورها، بدلا من عملية إدارة مفتاح التشغيل، لتحولنا من عبيد للتكنولوجيا إلى

سادة لها. ولو أننا اهتممنا بصنع قطع الغيار لما تعطلت عندنا معدات تكنولوجية بمئات الملايين من الجنيهات بسبب بعض قطع الغيار الصغيرة!

ثم قال الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص: إنه لو كانت هناك سياسة تكنولوجية لاستطاعت حشد العلماء - ثروة مصر - وتجنيدهم وتنظيمهم! ولكنهم ثروة مبددة، وفاقد كبير. وقال إنه يوجد عندنا فى مصر من علماء البستنة أكثر من عدد علماء البستنة الحاصلين على دكتوراة فى حوض البحر الأبيض المتوسط كله، ورغم ذلك فإن إنتاج الفدان عندنا لا يتجاوز ثلاثة أطنان، فى حين أن اسرائيل يصل إنتاج الفدان فيها إلى ثلاثين طنا !

وهنا جرى الكلام حول دول جنوب شرقى آسيا التى طفرت فجأة فى مجال التكنولوجيا، وهى كوريا، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، وتايلاند، وقد عرفت باسم «النمور الخمسة». فأبرز الدكتور محمود محفوظ بصفة خاصة التجربة الهندية والتجربة الكورية والتجربة التايوانية، على أساس أن هذه التجارب تقع تقريبا تحت الظروف المناخية والإنسانية التى نقع نحن فيها، ويعانون من المشكلة السكانية كما نعانى منها.

وأوضح الدكتور حمدى الحكيم وكيل لجنة الخدمات، أن السبب فى تقدم التكنولوجيا فى تايوان وتايلاند وهونج كونج يرجع إلى وجود الحافز المتمثل فى حرية الفرد فى اختيار التكنولوجيا واختيار المرحلة.

وقد أثار هذا الكلام قضية دور الحكومة فى مشكلة التكنولوجيا، ودور كل من رأس المال الخاص، ورأس المال العام .

وكان من رأى الدكتور محمود محفوظ أن دور الحكومة يتمثل فى تطوير التعليم، لكى نصنع الفرد الذى يستطيع استيعاب التكنولوجيا، واكتساب الصفات والمهارات التكنولوجية. فالتعليم هو المدخل الطبيعى

لاستيعاب التكنولوجيا، ثم يأتى بعد ذلك توجيه المجتمع إلى التكنولوجيات التى تتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع، من حيث موارده ورءوس أمواله، وتقوم الحكومة بمنح التسهيلات اللازمة، وتكملة رأس المال، وتغيير قوانين الجمارك وقوانين الضرائب وقوانين التجارة الخارجية بما يخدم التطور التكنولوجى.

وهذا الكلام من الدكتور محمود محفوظ عن التعليم وتطويره، كمدخل لاستيعاب التكنولوجيا، أثار اليأس فى قلب كل من يعرف مدى التدهور الذى وصل إليه التعليم فى مصر، وكيف يتخرج طلبة الجامعة حاليا أنصاف متعلمين، بعد أن تغلب الكم على الكيف، وأصبح اهتمام الدولة منصبا على عدد من تخرجهم فى الجامعات فى كل عام، وليس على كيف يتخرج هذا العدد؟

أن إثارة مسألة تطوير التعليم كمدخل لاستيعاب التكنولوجيا جاء كدش بارد على رأسى شخصيا، فمع أنهاقضية صحيحة مائة فى المائة، فإنها تجعل الكلام عن استيعاب التكنولوجيا سابقا لأوانه! لأن موضعها يأتى بعد تطوير التعليم وليس قبله ! ولكنه ـ على كل حال ـ يوضح الضرورة الماسة لوضع حد للتدهور الحالى فى التعليم، وإعادة النظر فى كافة الظروف المحيطة به،وإيجاد الطرق الكفيلة بتغليب الكيف على الكم. فما تحتاج إليه البلاد ليس تخريج أعداد هائلة من أصناف المتعلمين يطالبون بوظائف، فى وقت لا تكاد الدولة تستوعب ما لديها من الموظفين، ولكن الذى تحتاج إليه هو تخريج متعلمين حقيقيين يمكنهم الإسهام بفاعلية فى استيعاب التكنولوجيا. كما تحتاج أيضا إلى إعادة توزيع فروع التعليم المختلفة حسب احتياجات البلاد.

ويجب ألا يتذرع أحد فى ذلك بما نزعمه من مجانية التعليم فى بلادنا، فنحن نملك تعليماً مجانياً صورياً، ولكن كل أسرة لديها طفل أوصبى أو شاب فى مراحل التعليم المختلفة، تعلم جيدا كم تدفع شهرياً

للمدرسين الخصوصيين! وكم تقتطع من قوتها لتحويل التعليم المجانى الصورى إلى تعليم مجانى حقيقى!

وقد حاول الدكتور أحمد فتحى سرور منع الدروس الخصوصية ، فكان كمن يحرث فى البحر ! وكانت الأسر محقة ، لأن ما يحصل عليه التلميذ فى الفصل لا يكفى لمحو أميته ! ناهيك عن تعليمه والارتقاء به إلى المستوى الجامعى !

ومع ذلك فكثيرون جدا ممن يصلون إلى الجامعة من تلاميذ المرحلة الثانوية ، يحتاجون إلى اعادتهم إلى المرحلة الثانوية مرة أخرى ! ولو دفعت الأسرة للمدرسة - كمصاريف - ما تدفعه شهريا للمدرسين الخصوصيين ، فى مقابل أن يتلقى ابنها تعليما حقيقيا يقوم به مدرسون يحصلون على مرتبات حقيقية ، لكان أفضل من النظام الحالى ، الذى يجب أن يعاد بناء هيكله على أسس جديدة تهدف إلى مستقبل البلاد ، بدلا من الهيكل الحالى الذى يكرس أوضاع التعليم المتدهورة ، ويزيد فى تدهورها .

هذا ما دار فى ذهنى وأنا أسمع كلام الدكتور محمود محفوظ عن ضرورة تطوير التعليم كمدخل لاستيعاب التكنولوجيا . ولكنى أوضحت للجنة أن المشكلة العويصة فى بلدنا هى أن الدولة هى التى تقوم بكل شىء ! وهى المطالبة بأداء كل شىء ! بينما الأمر فى الخارج هو أن الأفراد ، والمؤسسات الخاصة ، هى التى تقوم بكل شىء ، وهى تقوم بدون مطالبة ! بمعنى أن لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة الحوافز التى تدفعها إلى التحرك ذاتيا لتطوير التعليم واستيعاب التكنولوجيا وتطويرها.

فالرأسمالية فى البلاد التى اصطلح على تسميتها بالنمور الخمسة ، هى التى تتحرك ذاتيا لادخال التكنولوجيا واستيعابها بكل الطرق : سواء بالنقل أو السرقة أو التطوير أو الابداع ، لأن لها مصلحة ذاتية تحققها من وراء ذلك ، ولها فلسفة رأسمالية تقوم عليها سياستها .

ولكن فى مصر فان البيروقراطية ـ أى الجهاز الادارى فى القطاع العام والحكومة ـ هو الذى يقود التقدم ، وإلى جانبه قطاع خاص لم نحدد له دورا فى هذا التقدم ، ولم نرسم له سياسة معينة يشترك فى تنفيذها . وهو قطاع يؤثر الربح السريع على الربح البطىء ، ومن هنا فهو بوجه استثماراته إلى ما يحقق له هذا الربح السريع ، مثل بناء العمارات السكنية الفاخرة ، وبناء الأحياء الكاملة ، التى تضمن له الحصول على ما يبغيه من ربح وفير ، حتى من قبل أن يحفر أساسا أو يبنى جدارا ! ثم ينتقل بعمليات البناء «التخريبية» للاقتصاد المصرى ، إلى مساحات أخرى من الأرض ، يجمد فيها الثروة الوطنية فى شكل خرسانة مسلحة ، ومبان شاهقة ، بدلا من أن يتجه بهذه الثروة الوطنية إلى بناء المصانع والنزول إلى حقل الإنتاج ، الذى يبنى الأمم .

وهو أمر لا تفهمه الرأسماليه الأوروبية أو فى بلاد النمور الخمسة،لأنها تستطيع أن تكسب من إدخال التكنولوجيا واستيعابها وتطويرها أضعاف أضعاف ما تكسبه من الأبراج السكنية ، وتستطيع من خلال ذلك أن تبنى وتدعم الاقتصاد الوطنى بما ينعكس على قوة البلد السياسية وعزتها القومية .

وقلت : لقد كان من سوء حظ بلدنا أننا تحولنا إلى الاشتراكية فى يولية ١٩٦١ بدون أن نعد الكوادر الإدارية اللازمة التى تفهم معنى الاشتراكية ، واستعنا بضباط الجيش وأقاربهم وأقارب أقاربهم ، وفضلنا أهل الثقة على أهل الخبرة ، فتهاوت وسائل الإنتاج فى يد هذه البيروقراطية العسكرية ، واقتصر دورنا على استيراد المعدات التكنولوجية ، دون أى محاولة لفهم هذه المعدات واستيعابها وتطويرها . إن البيروقراطية الفاشلة لا تستطيع تحقيق نهضة تكنولوجية ناجحة .

وقد تدخل الدكتور اسماعيل سلام ليقول إن تصور وجود جهة تشرف على عملية نقل التكنولوجيا ببرنامج حكومى تصور خاطىء . وكان من رأيه أن التحرر الاقتصادى وما سيجلبه من تنافس هو الذى سوف يؤدى إلى إدخال التكنولوجيا ويحدد التكنولوجيا المناسبة لنا .

على أن هذا الرأى يختلف مع رأى الدكتور عصام الدين جلال ، الذى يطالب بخطة قومية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ويعلن بصراحة أن مثل هذه الخطة القومية تتطلب بالضرورة قومية إدارة العملية ، إذ لا يمكن أن تتحمل هذا العبء وحدها قيادة البحث العلمى ، أو الاقتصاد ، أو التعليم ، أو الصناعة ، أو الزراعة منفصلة . إن طبيعة التنمية والاستيعاب التكنولوجى ، بكل ما فيها من تعقيد وسرعة إيقاع وطول مدى ، لا يمكن التحكم فيها إلا من خلال قيادة قومية حاكمة ، أى تكون تحت قيادة رئيس الدولة . ويستدل على ذلك بأن كوريا وضعت هذه العملية تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية ، وكذلك فعلت المكسيك ، وكذلك فعلت الهند التى وضعتها تحت إشراف رئيس الوزراء ، الذى هو ـ وفقا للدستور الهندى ـ أكثر سلطة وصلاحية .

ويقول الدكتور عصام الدين جلال إن النمطين الكورى والمكسيكى الرئاسيين هما أصلح الأنماط لمصر وأكثرها جدوى ، مهما كان فى ذلك من تدعيم للمركزية ، لأن مجال التنمية والاستيعاب التكنولوجى ، مثله فى ذلك مثل مجال الأمن القومى ، تتطلب ضروراته توفير درجة من التعبئة والتكامل تعجز عن توفيرها كل الأنماط المؤسسية الحالية المتاحة ، ولا يبقى سوى القيادة القومية الحاكمة ..

والغريب ، بل المثير فى كل ذلك ، هو أن الرئيس مبارك كان قد حدد هدف استيعاب التكنولوجيا الحديثة كإحدى الأولويات الواجب استهدافها ، وذلك فى أول مدة رئاسته الأولى سنة ١٩٨١ . وتبعا لذلك ، وتحت عنوان «السياسة القومية للتنمية التكنولوجية» أمضى أكثر من ثلاثمائة من قادة كل القطاعات والوزارات والخبراء والفنيين، أربع سنوات من العمل المتواصل والمتعمق فى صياغة هذه السياسة القومية، وعقدت المؤتمرات الوطنية والدولية لاستكمال دراستها ، بل إن الأمر تعدى ذلك إلى اعتمادها من رئيس الوزراء ، وتضمينها فى برنامج الحزب الوطنى ، وطلب رئيس الوزراء ـ وكان فى ذلك الوقت الفريق كمال

حسن علي ـ وضع خطة عمل تحدد الخطوات التنفيذية والمؤسسات اللازمة ، والتشريعات المناسبة ، وتقدر التكلفة المبدئية .

ويقول الدكتور عصام الدين جلال إنه أمضى مع النخبة البارزة من القادة والعلماء والخبراء عاما كاملا في وضع تفاصيل خطة العمل هذه، واعتمدت لها بعض الاعتمادات والدرجات ، ولكن كل هذا الجهد الضخم توقف فجأة ، وأفرغ من مضمونه ، دون أى سبب ! .

وهذا أمر يحتاج إلى تحقيق ، لأن كثافة التقدم التكنولوجى العالمى لم تعد تدع مجالا لأية دولة لكى تعيش متخلفة عنه. وهذا التقدم التكنولوجى أصبح الركيزة الأساسية المحركة للاقتصاد العالمى، بعد أن اتضح أن أى تخلف ، أو عدم كفاءة فى القدرة التكنولوجية بالمعايير السائدة فى السوق العالمية ، يؤدى إلى فقدان جدوى الاستخدام الرأسمالى المرتبط بهذه القدرة ، وتبديد فرص العمالة والإدارة المشغّلة لها ! .

ومن هنا تكالب كل الدول على ملاحقة التقدم التكنولوجى ، مهما بلغت مستويات هذه الدول العلمية ! وقد أثبتت تجربة تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا أنه بالتمكن من القدرات اللازمة لإدارة التنمية والتطوير التكنولوجى، يمكن أن تبلغ الدولة درجة فائقة من الاستيعاب للتكنولوجيات المتقدمة فى مجال الالكترونيات والصناعة المتقدمة ، بل أن تصبح منافسا خطيرا للدول المتقدمة ! .

ومن هذا العرض للمناقشة الممتعة التى دارت فى لجنة الخدمات بمجلس الشورى حول أهمية استيعاب التكنولوجيا فى مصر ، فلعله يتضح أن الوقت قد حان لأن تفيق مصر على حقائق العصر، وأن توجه جهودها التنموية فى الاتجاه الصحيح . ولكن هذا يتطلب قيادة قومية مركزية تجند إمكانات كل من القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف العظيم . وهذه القيادة متوافرة فى الرئيس مبارك ، خصوصا بعد خطابه الأخير أمام مجلسى الشعب والشورى ..

آداب القاهرة والحركة العلمية

* الوفد في ٢/١٠/١٩٩٢

كنت على الدوام أعتبر الجامعات مصانع فكرية سيئة الحظ ! فهى تنتج بضائع جيدة الصنع ولكنها لا ترى النور ! وانما تدفع بها الجامعات إلى مخازنها لتعيش فيها عشرات السنين دون أن يسمع بها أحد أو يراها أحد!

وهذه البضائع الجيدة الصنع تتمثل فى الرسائل العلمية للماجستير والدكتوراة التى يقضى أصحابها فى اعدادها مددا طويلة يصل بعضها إلى ست وسبع سنوات ، فاذا حصلوا على درجاتها العلمية دخلت هذه الرسائل فى زوايا النسيان ، اللهم فيما عدا أعمال قليلة يعمل أصحابها على نشرها بطرقهم الخاصة .

والعجيب أن بعض هذه الرسائل تحرص لجان المناقشة على التوصية بطبعها على نفقة الجامعة ، لما ترى من

أهمية اطلاع الرأى العام عليها ، ومع ذلك فان أحدا فى الجامعات لا يهتم أقل اهتمام بنشرها ، وبذلك تدخل التوصية فى اطار التقدير المحض الذى يرتبط بتقييم الرسالة .

ولعلى شاهد على ذلك ، فقد أوصت لجنة مناقشة رسالتى للماجستير عن «تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٣٦» بتقدير ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة ، ومع ذلك فلم تطبع الجامعة الرسالة متجاهلة التوصية ، وقامت هيئة الكتاب بنشرها . وكذلك كان الحال بالنسبة لرسالة الدكتوراة عن «تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٥»، فقد أوصت لجنة المناقشة بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة، وكان مصير هذه التوصية هو نفس مصير التوصية الأولى ! وقامت دار الوطن العربى ببيروت بطبع الرسالة .

الرسائل الجامعية ـ على هذا النحو ـ هى عمل علمى جبار تنتجه جامعات ليل نهار ، ولكنه لا يرى النور ولا يدرى جمهور المثقفين العلماء عنه شيئا حتى يقدر لبعضه النشر فيصبح معروفا .

ومن هنا قيمة العمل الذى قامت به كلية الآداب بجامعة القاهرة مؤخرا ، من إصدار مجلدين يسجلان جميع الرسائل العلمية التى أجيزت فى كلية الآداب منذ انشائها حتى عام ١٩٩٠ـ فاذا كانت الكلية عاجزة ماديا عن طبع هذه الرسائل فلا أقل من احاطة جمهور الباحثين والمثقفين علما بها لمعرفة ميادين البحث العلمى ، التى تم مسحها وتقديم دراسات علمية فيها .

ويتبين من هذين المجلدين أن طه حسين كان أول طالب حصل على درجة جامعية من الجامعة الأهلية التى بدأت فى عام ١٩٠٨ ، فقد حصل على درجة الدكتوراة عام ١٩١٤ عن «تاريخ أبى العلاء المعرى» ، وحصل الدكتور حسن إبراهيم حسن على درجة الدكتوراه أيضا عن «عمرو بن

العاص» فى عام ١٩٢١ ، وحصل زكى مبارك (محمد زكى عبدالسلام مبارك) على درجة الدكتوراة فى ١٩٢٣ وكانت رسالته عن «الأخلاق عند الغزالى» .

والمهم هو أنه منذ أن نال طه حسين درجة الدكتوراه فى عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٩٠ قدم أكثر من ألفين وخمسمائة من الطلاب رسائلهم لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه من كلية الآداب بالجامعة المصرية ، التى عرفت على مدى عدة سنوات باسم جامعة فؤاد الأول ، ثم استقرت تسميتها باسم جامعة القاهرة بعد ثورة يوليو . وكان بعض هؤلاء الطلبة من الأقطار العربية ، ولكن الغالبية الساحقة كانت من أبناء مصر ، وكان لهم دور رائد فى التدريس والبحث العلمى فى الجامعة الأم وفى الجامعات الأخرى فى مصر وفى الجامعات العربية فى المشرق والمغرب .

وكانت كلية الآداب تضم دراسات الاعلام والآثار والدراسات الافريقية ، ثم أنشئت كليات مستقلة لهذه الدراسات ، ولكن أكثر الرسائل الجامعية أعدت فى الأقسام التى تتكامل تخصصاتها حتى اليوم فى كلية الآداب .

وقد اكتشفت أن رسائل الماجستير والدكتوراه التى أجيزت فى علم التاريخ وحده ، بلغت : ٤٦٣ رسالة ، وهو عدد هائل يصدر من كلية واحدة هى كلية آداب جامعة القاهرة ، وقد كان نصيب فرع التاريخ الحديث وحده ١٩٧ رسالة علمية فى تاريخ مصر والعالم العربى وافريقيا وآسيا .

وقد حصل السودان على نصيب الأسد من الدراسات عن البلاد العربية ، فقد أجيزت فيه ٢٤ رسالة علمية . وتلاه العراق (٢١ رسالة) وسوريا والشام (١٠ رسائل) - وكل ذلك فى التاريخ الحديث وحده ! ويلاحظ أن الباحثين الذين أعدوا الدليل فى قسم المكتبات تحت اشراف الأستاذ الدكتور حشمت قاسم ، لم يستطيعوا تقسيم الرسائل العلمية

التى صدرت عن تاريخ العصور الوسطى والاسلامية حسب الدول التى تناولتها ، فقد كان العالم الاسلامى عالما واحدا من شرقه إلى غربه ، كما أن التاريخ الاسلامى يمتد على سنى العصور الوسطى ، ولا فرق ـ فى الحقيقة ـ بين الدراسات التى تقدم فى التاريخ الاسلامى وتلك التى تقدم فى تاريخ العصور الوسطى ، فكلها تتناول حقبة زمنية محددة بحدود العصور الوسطى .

والمهم هو أنك تعرف من قراءة «الدليل» كثيرا من موضوعات تاريخ مصر الحديث التى تمت دراستها فى رسائل ماجستير أو دكتوراه ، مثل الامتيازات الأجنبية ، والملكية الفردية ، وقناة السويس ، والأوقاف ، والتعليم الأجنبى والوطنى ، والأحزاب المصرية مثل : حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الوفد ، وتاريخ الصحافة المصرية ، وتاريخ الفكر السياسى المصرى ، والحركة الوطنية ، والنظام النيابى ، وتطور الزراعة المصرية ، والحركة النسائية ، والحركة العمالية ، والحياة الاجتماعية ، ونظام الاحتكار ، والنظام الادارى ، والأقباط والمجتمع القبطى .

وكل هذه الموضوعات الهامة تقدم خلفية تاريخية لابد لشعبنا من معرفتها حتى تتأصل معرفته بذاته ، ويفهم حاضره ويخطط لمستقبله .

ويلاحظ أننى فى هذا العرض كنت متحيزا لفرع العلم الذى تخصصت فيه ، وهو التاريخ ، ولكن «الدليل» يتناول الرسائل العلمية التى أجيزت فى أقسام اللغة العربية وآدابها ، وقسم اللغات الشرقية وآدابها ، وقسم اللغة الانجليزية وآدابها ، وقسم اللغة الفرنسية وآدابها، وقسم اللغة الألمانية وآدابها ، وقسم الدراسات اليونانية واللاتينية ، وقسم الفلسفة ، وقسم الاجتماع ، وقسم المكتبات والوثائق ، وقسم التاريخ ، وقسم الآثار الاسلامية ، وقسم الصحافة . كما يقدم كشافا هجائيا بأسماء الباحثين ، وكشافا هجائيا آخر بأسماء الأساتذة المشرفين .

ويذهل القارىء لكثرة فروع التخصص التى تتفرع من هذه الأقسام العلمية ، والتى توضح أن التخصص هو سمة التقدم العلمى الحالى. ففى قسم الفلسفة ـ على سبيل المثال – نجد هذه التخصصات:التصوف، وعلم الاخلاق ، وعلم أصول الفقه ، وعلم الجمال، وعلم الكلام ، وعلم المنطق ، والفكر العربى المعاصر ، والفكر الشرقى القديم ، والفلسفة الاسلامية ، وفلسفة التاريخ ، والفلسفة الحديثة، والفلسفة السياسية ، وفلسفة العلوم ، والفلسفة المعاصرة ، وفلسفة القيم ، والفلسفة اليونانية . وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأقسام .

وأخيرا فإنى لا أملك إلا أن أحيى هذا الدليل الهام، كما أحيى الباحثين اللذين أعدا هذا الدليل، وهما الاستاذان هاشم فرحات سيد ، وناصر محمد عبدالرحمن، المدرسان المساعدان بقسم المكتبات ، وأحيى الأستاذ الدكتور حشمت قاسم الأستاذ بالقسم الذى تم تحت اشرافه وضع هذا الدليل ، وأطالب كلية الآداب باتاحة الفرصة للجمهور المصرى للحصول على هذا الدليل من المكتبات، اذ لا غنى عنه لكل مفكر وباحث ومثقف .

ندوة حول تنظيم إيقاع المخ *

العقل هو الإنسان، والإنسان هو العقل، وبدون عقل فلا إنسان، وإنما هو مخلوق آخر له جسم الإنسان ولكنه لا يتصرف تصرفاته، فقد يتصرف تصرفات وحش كاسر، وقد يتحول إلى شبح من الأشباح لا حول له ولا قوة. ومن هنا أهمية أطباء الطب النفسى والعقلى، فإذا أحسنوا عملهم أعادوا الإنسان إلى إنسانيته، أى أعادوا إليه عقله، وإذا أساؤوا أبقوه فى ظلمة وحشيته أو عجزه.

وإعادة العقل تعنى اعادة تنظيم إيقاع العقل كما رسم الله جلت قدرته لهذا العقل أن يعمل، أو «استعادة هرمونية الفطرة» ـ حسب تعبير طبيب النفس الشهير الدكتور يحيى الرخاوى، وهو أديب وشاعر أيضا! وقد أهدى إلىّ كتيبا صغيرا تحتار فى تصنيفه، وما إذا كان ينتمى لعلم الطب النفسى أو

* الوفد فى ١٩٩٢/١/٦ تحت عنوان: «دفاع عن علاج سيء السمعة».

ينتمى إلى الأدب! ولعله ينتمى لما يمكن أن نطلق عليه اسم «أدب علم الطب النفسى» !

وبعض أطباء علم النفس أدباء، وكثيرون من الأطباء فى الفروع المختلفة للطب أدباء، ومن الأطباء الأولين الدكتور عادل صادق الذى قرأت له كتبا لا يكتبها إلا أديب متمكن من أدبه، وشاعر شفاف القلب والعقل.

ولكن الدكتور يحيى الرخاوى أديب من نوع فريد، فهو يعالج أعقد مشكلات علم الطب النفسى وأسراره وخفاياه بأسلوب أدبى، وهو يقترب بذلك من ابن مالك الذى عالج مشكلات النحو العربى المعقدة بالشعر، فكانت ألفيته المشهورة «ألفية بن مالك». ولكن الفرق هو أن ألفية ابن مالك كانت شعرا جافازاد من تعقيد علم النحو ! أما معالجة الدكتور يحيى الرخاوى الأدبية لعلم الطب النفسى، فهى معالجة رقيقة تكشف عن فهم عميق من جانب طبيب فنان لعمل المخ البشرى الذى أبدع الله جلت قدرته تكوينه، ونظم إيقاعه فى أجمل صورة، ولكنه يتعرض أحيانا للخلل تحت عوامل مختلفة، فيحاول الطبيب النفسى استعادة هذا الإيقاع مرة ثانية.

وأرجو ألا يتصور القارىء أنى صاحب تعبير «ايقاع العقل»، أو «تنظيم الإيقاع»، أو «استعادة الإيقاع»، مما ورد فيما سبق من مقالى، فذلك ما يفوق قدراتى التعبيرية، ولو أننى ابتدعته بالفعل لما كان أكثر من تعبير أدبى خاو من المحتوى، ولكنه تعبير الدكتور يحيى الرخاوى الذى يتجاوز السطح اللغوى البلاغى إلى ما يساوى تماما اكتشافا علميا هاما جديرا بالتقدير.

وقد كان أول مرة أستمع لهذا المصطلح فى الندوة التى نظمها الدكتور عادل صادق فى مركز الطب النفسى بجامعة عين شمس تحت رئاسة الدكتور أحمد عكاشة، طبيب النفس الشهير ورئيس المركز، فى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٩١. وقد أعجبت بالمصطلح فى بادىء الأمر، ولكنى تصورت أنه من باب ما يمكن أن نطلق عليه اسم «تجميل المصطلحات»، على طريقة قصة احسان عبد القدوس الشهيرة : أنا لا أكذب ولكنى أتجمل»، ولعلى تناولت ذلك فى محاضرتى فى المركز وقتذاك، ولم أعرف

أن المصطلح إنما هو مصطلح علمى له مضمون يتجاوز قضية التجميل، وقد اكتشفه الدكتور يحيى الرخاوى وأقره الدكتور أحمد عكاشة، كبديل للاسم المخيف السابق للعلاج، وهو «الصدمات الكهربائية»!

وقد شرح الدكتور يحيى الرخاوى فى كتيبه الصغير القيم، وهو بعنوان : «لمحات من خبرات مصرية فى علاج المرض النفسى : نبض الفطرة وتنظيم الايقاع» ـ أقول شرح كيف توصل إلى هذا التعبير، لكى يبين «أننا فى مصر الحديثة، وليس فقط فى مصر التاريخ، عندنا ما نضيفه من إبداع»، فقال :

«إن الاسم الذى اقترحته أولا لهذا العلاج هو «تنظيم ايقاع المخ» ـ كما تناوله الزملاء فى الندوة، لكنى ترددت قليلا، لأن الاسم يوحى بأننا نعرف ما هو اللحن الذى تعزفه فطرة المخ، ثم يزعم أيضا أننا نحن الذين نقدم على تنظيمه بهذه الجلسات (الكهربائية) فى حين أن الواقع يشير إلى أننا لا ننظم بقدر ما نسمح باستعادة نظام لحن الفطرة البيولوجى ـ فاقترحت تعبيرا أكثر تواضعا، هو : علاج «استعادة الإيقاع»، ليعطى الطبيب معنى كونه ميسراً للطبيعة، وليس هو المايسترو الذى ينظم المخ بنوتة مكتوبة مسبقا. ثم إنى لم أستقر تماما على أى التعبيرين أفضل، والأمر متروك لقدرة الشيوع وتقبل الزملاء، فكل من الاسمين ابن لى ، ولا تمييز بين الأبناء».

ويتغزل الدكتور يحيى الرخاوى فى العلاج بالصدمات الكهربائية، بعد أن أطلق عليه اسم «علاج استعادة إيقاع العقل، أو «استعادة هرمونية الفطرة»، فيصفه بأنه علاج أقرب ما يكون إلى الطبيعة، وإن كان أسوأ أنواع العلاج سمعة، ويقول إنه بعد المؤتمر الذى عقد أخيرا فى لندن حول هذا الموضوع، عاد أطباء العالم يتغزلون فى هذا العلاج الناجح، ويقدمون له قصائد الاعتذار عما ناله فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. ويقول إن الاسم القديم لهذا العلاج هو الذى جنى عليه ونفر المرضى والأطباء منه، فكلمة «الصدمة» تثير الرعب والرفض، وإذا اقترنت بالكهربائية فانها تثير رعباً ورفضاً أكبر، مع أن المريض لا

يصدم بأى معنى حقيقى أو مجازى ، حتى لو أخذ العلاج بدون مخدر، فإنه لا يشعر بأى ألم كائنا ما كان ! إذن هى ليست صدمة وليست كهرباء ويا ويل اللغة ويا ويلنا منها». فهناك أنواع أخرى من العلاج تستخدم الكهرباء، ومع ذلك لا تلتصق بها صفة كهربائية، مثل الموجات القصيرة أو كى القرح.

ثم يبرز الدكتور يحيى الرخاوى هذه المفارقة، فيقول إن العالم «سيرلتى» عندما فكر فى استعمال التيار الكهربائى لإحداث التشنجات، إنما فكر فى ذلك رحمة بالمرضى، الذين كانوا يحقنون فى الوريد بمواد كيمائية تحدث لحظات من الهلع فى نفوسهم وتعلن الشعور بقرب الموت، ثم تحدث الصدمة! ولمحاولة تجنيب هذه اللحظات التى لابد أن يمر بها المريض حتى تُحدث الكيمياء أثرها، ورحمة بهم، استبدل «سيرلتى» بالعلاج بالمواد الكيميائية العلاج بالتيار الكهربائى.

ثم يقول الدكتور يحيى الرخاوى انه من سوء حظ هذا العلاج هو أن الذين عولجوا به وشفوا لا يجلسون فى مجتمعاتهم العادية بعد الشفاء ليتحدثوا عن خبرتهم العظيمة قبل وبعد أخذهم للصدمات الكهربائية الرائعة، اللهم إلا فيما عدا القليل من العارفين بجميل هذه الصدمات الكهربائية، ومنهم أحد الشعراء الذى كتب شعرا متواضعا يقول فيه : «عصف الداء برأسى ، والدواء هو أن تقصف رأسى الكهرباء» ! ويلوم الدكتور الرخاوى الشاعر على تعبيره، فيقول انه رغم عرفانه الرقيق بفضل الصدمة الكهربائية، إلا أن استعماله لكلمة «تقصف» ذو دلالة تساير ما ذهبنا إليه من تصور خاطىء.

أما الذين لم يتموا علاجهم بالصدمات الكهربائية،، فإنهم يعزون ما تبقى من مرضهم إلى الصدمات الكهربائية! بدلا من أن يعزوه إلى السبب الأصلى وهو عدم إتماما العلاج، ويؤكدون بذلك علاقة السببية بين تدهور الحالة المرضية والعلاج بالصدمة الكهربائية!

والمهم هو أنه نظرا لأن هذا الفريق الآخر من المرضى هو الذى يتحدث فقط عن العلاج بالكهرباء، وهو الذى يعزى التدهور إلى هذا

العلاج، فقد كان ذلك ما ألهم مؤلفى المسلسلات والأفلام السينمائية القصص الخيالية التى تربط بين التدهور والعلاج بالصدمات الكهربائية، وأشهرها فيلم «طائر فوق عش الوقواق»، الأمريكى الذى بنى عليه عادل إمام مسلسله «أحلام الفتى الطائر»، وأخيرا فيلم نور الشريف «أيام الغضب»، الذى صور فيه قصة بشعة.

ثم يقول الدكتور يحيى الرخاوى انه إذا كان يلتمس العذر لعامة الناس فى هذا الاعتقاد، فما شأن الأطباء الذين يسايرون اعتقاد عامة الناس، فيتصورون هذا العلاج فى شكل «صدمة» وفى شكل «كهرباء» ويعتبرونه عقابا وبربرية ولا إنسانية؟

ثم يهاجم الدكتور يحيى الرخاوى أطباء النفس الذين لا يستخدمون الصدمات الكهربائية فى علاجهم، ويفضلون عليها المهدئات الكيمائية، متصورين أنها ربما كانت أحن على المرضى من الصدمات الكهربائية، ويستندون فى ذلك إلى نشرات شركات الأدوية التى من مصلحتها ضرب العلاج بالصدمات الكهربائية، رغم أن هذا العلاج أقصر أمداً وأقل خطراً.

وأخيرا، وبعد هذا الدفاع المجيد من طبيب مجيد أديب وشاعر وفيلسوف، وهو الدكتور يحيى الرخاوى، تبقى هذه الحقيقة الراسخة، وهى ضرورة أن يكون المعالج بالصدمات الكهربائية طبيبا متمكنا من علمه وفنه، ومتمرساً بهذا العلاج. ولكن المشكلة ـ كما اشتكى لى الدكتور محمد راغب دويدار وزير الصحة ـ هى أن كليات الطب فى مصر لا تخرج من الأطباء النفسيين إلا النادر القليل، الأمر الذى دعاه إلى إنشاء مركز تدريب يقوم بتدريب الأطباء لتعيينهم فى أقسام الطب النفسى بالمستشفيات. ومن هنا فلعل هذا المقال أن يحفز كليات الطب على سد هذا النقص فى خريجيها، خصوصا بعد الوعى الجديد الذى انتشر بين جماهير الشعب إلى الالتجاء إلى الطبيب النفسى عند الشعور بأى خلل فى اتزان العقل، وذلك لاعادة تنظيم نبض الفطرة، واستعادة ايقاع العقل ـ حسب تعبير الدكتور يحيى الرخاوى.

الفصل السابع

المجتمع المصرى والأوبرا

بين ألحان بيتهوفن وموسيقى حسب الله

كانت أول مرة استمعت فيها لعازفة البيانو المصرية الشهيرة ثريا معين ، فى لندن يوم ٢٠ مايو ١٩٨١ ، فى المركز الثقافى المصرى ، حيث أحيت حفلا للبيانو عزفت فيه مقطوعات لكل من بيتهوفن وموزار وشوبيرت وليست وشوبان ، حضر الحفل جمهور كبير من المصريين والانجليز . وقد أعجبنى الأداء الرائع للعازفة المصرية ، كما أدهشنى أيضا !

فخلال إقامتى فى لندن كنت أحضر حفلين أسبوعيا على الأقل للموسيقى الكلاسيكية ، سواء فى «الرويال فستفال هول» أو «الكوين اليزابيث هول» أو «الرويال ألبرت هول»، وكنت أستمع فيها لكبار العازفين العالميين ، مما كون لدى أذنا خاصة مرهفة ومترفة وطماعة أيضا ! فهى تطلب باستمرار المزيد من الإجادة ،

اكتوبر فى ٣١ / ٣ / ١٩٨٥

وتلح فى طلب الكمال . وبالتالى فحين ذهبت إلى المركز الثقافى المصرى للاستماع إلى ثريا معين كنت أقصد تشجيع عازفة مصرية بأكثر مما كنت أقصد إمتاع أذنى . وكانت المفاجأة حين استمتعت استمتاعا حقيقيا بالعزف ، كما استمتع الحاضرون ، وكانت كلمة «برافو» هى التى حيى بها الجمهور الإنجليزى العازفة المصرية فور انتهاء العزف !.

وعندما عدت إلى القاهرة استمعت لعازفين مصريين آخرين ، واستمتعت استمتاعا عظيما بعزفهم . استمعت لرمزى يسى ومشيرة عيسى فى كونشرتات صعبة الأداء، وتحتاج الى مستوى عالمى من الاجادة. فقد استمعت لرمزى يسى وهو يعزف الكونشرتو الخامس لبيتهوفن ، المشهور باسم «الإمبراطور»، وهو أعظم كونشرتو للبيانو منذ بدء الخليقة حتى يوم القيامة . كما استمعت لمشيرة عيسى وهى تعزف الكونشرتو الثانى لشوبان العظيم ، واستمعت لها منذ أكثر من شهر (أواخر فبراير ١٩٨٥) وهى تعزف أصعب كونشرتو لتشايكوفسكى ، وهو الكونشرتو الأول للبيانو ، وكان العزف رائعا . ومن أسف أن التليفزيون نقل هذه الحفلة وقدمها فى احدى الأمسيات دون أن يوفر لها الاستعدادات اللازمة من ناحية هندسة الصوت، ولولا أننى حضرت الحفلة بنفسى ، واستمعت على الطبيعة للعزف ، لظلمت الأداء والعزف ظلما بينا . كذلك استمعت لحسن شرارة وهو يعزف كونشرتو الكمان والفيولا لموزار ، وهو سيمفونية فى قالب كونشرتو ، وكان عزفه رائعا .

ومنذ أيام عادت ثريا معين إلى القاهرة لتقدم حفلا للبيانو على مسرح الجمهورية ، فعرفت فيه «الأباسيوناتا» الشهيرة لبيتهوفن ، وقطعا أخرى لموزار وشوبان . وكانت المفاجأة حين عزفت قطعة لسليمان جميل باسم «أغنيتان» لقيت ترحيبا كبيرا من الجمهور . وكان أداء ثريا معين فى العزف أداء عاليا ، فهى تملك حسا مرهفا يتفاعل مع أصابعها الماهرة ويقدم لمستمعيها عملا فنيا رفيعا.

وكل هذا يوضح أننا فى مصر نملك إمكانات فنية على مستوى عالمى. وما يحدث على مستوى الموسيقى الكلاسيكية يحدث على مستوى

الأوبرا. ففى مثل هذا الشهر من العام الماضى حضرت أوبرا عايدة لفردى وكانت فى صيغة كونسير، وقد غنتها السوبرانو العظيمة أميرة كامل. التى قامت بدور عايدة، ونبيلة عريان وهى سوبرانو أيضا، وفيوليت مقار وعواطف الشرقاوى، بالإضافة إلى حسن كامى (تينور) وجابر البلتاجى (باريتون) وقامت بدور كبيرة الكاهنات إيمان مصطفى، وهى سوبرانو، كما قام بدور الملك يوسف صباغ (باص) وآخرون لا تحضرنى أسماؤهم الآن، وكان الأداء عالميا وممتعا. وقد فاتنى للأسف حضور الأوبرا كاملة عندما عرضت فى ديسمبر الماضى، لوجودى فى استامبول، وقد عرفت أن الأوبرا عرضت ستة أيام، وسط نجاح كبير لم يسبق له مثيل، وعلمت من أميرة كامل أن المسرح ازدحم كما لم يزدحم فى يوم من الأيام، وبالتالى كان العرض مظاهرة فنية مشرفة فى حياتنا الفنية جديرة بالتسجيل.

وقبل ذلك فى فبراير من العام الماضى حضرت حفل اليوبيل الفضى لنشأة فن الباليه فى مصر، الذى أقامته فرقة باليه القاهرة بالإشتراك مع المعهد العالى للباليه على مسرح الجمهورية بالقاهرة. وكان هذا المعهد قد تأسس سنة ١٩٥٩ كأحد المعاهد العليا بأكاديمية الفنون، واستطاع إنشاء أول فرقة باليه مصرية فى ١٩٦٦، وقدمت أول عروضها على مسرح دار الأوبرا فى حضور الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وعلى مدى ربع قرن استطاعت الفرقة تقديم وإنتاج أكثر من عشرين باليها كاملا فى مصر والخارج. وقد قدمت الفرقة فى حفل يوبيلها الفضى باليه «كوبيليا» الذى وضع موسيقاه ديليب، وباليه «جايانيه» الذى وضع موسيقاه خاتشاتوريان، ثم باليه «شوبينيانا» الذى وضع موسيقاه شوبان، وأخيرا باليه «البوليرو» المشهور لرافيل. وكان العرض متعة حقيقية، وقد أدته أرمينيا كامل وسونيا سركيس وأحلام يونس وبقية أعضاء الفرقة بإقتدار كبير.

وقد كان ، الحفلات الممتعة التى لا أنساها حين قدم أوكسترا القاهرة السيمفونى بقيادة المايسترو يوسف السيسى، بالإشتراك مع فرقة كورال الأوبرا، السيمفونية التاسعه لبيتهوفن.

وكان قد سبق لى أن أستمعت للسيمفونية التاسعة فى لندن عدة مرات، وكان أروعها فى عام ١٩٨١ فى مسرح «الرويال ألبرت هول» - أضخم مسرح فى لندن - بقيادة المايسترو المشهور «أنتال دوراتى». ويمكن للقارئ أن يتصور عدد فرقة الكورال التى أمكن حشدها فى هذا المسرح الهائل وعدد أفراد الأوركسترا، وهى فرقة « الرويال فلهارمونيك أوركسترا. وكان الوقت صيفا، حيث جرت العادة أن يقام مهرجان خاص ببيتهوفن فى النصف الأول من يوليو من كل عام، تحت اسم « فستفال بيتهوفن» !.

هذا العرض له فى ذاكرتى أهمية خاصة، فقد ذهبت إلى مسرح «الرويال ألبرت هول» دون حجز مقعد مسبقا، اعتمادا على أن هذا المسرح الهائل، الذى يشغل مساحة نصف ميدان التحرير، لا يمكن أن يمتلئ بصالته وأدواره البلكونية!. وفوجئت بأنه كامل العدد. ثم خاطبنى موظف الشباك قائلا : يمكنك أن تشاهد الحفل من «الجاليرى» !. ولم أعرف بعد ما هو الجاليرى؟ فقبلت، وكان ثمن التذكرة جنيها واحدا. وصعدت السلم، وفى كل دور أسأل عن الجاليرى، فيقال لى إنه بالدور الأعلى، حتى وصلت لأفاجأ بأن الجاليرى ليس به مقاعد على الإطلاق!، وأنه لا شئ أكثر من الشرفة العليا المسورة بأعمدة رفيعة من الحديد، وفوجئت - أكثر من ذلك - برؤية أعداد كبيرة من المشاهدين يجلسون على الأرض ببساطة تامة، وبعضهم أتى معه بوسادة كرسى سيارته، والآخر احتاط بمفرش، وكان البعض يفترش الأرض على ظهره كأنما يجلس على سريره! ليستمع الى الحفل مضطجعا. ووجدت نفسى أنتقى مكانا إلى جوار سور الجاليرى يمكننى من مشاهدة الأوركسترا والكورال ، وتربعت فوق الأرض على البلاط، ومن هذا المكان استمعت إلى

السيمفونية الثامنة أولا، ثم إلى السيمفونية التاسعة الكورالية وأنا مسحور دون أن أغير جلستى. ولم أنس ذلك اليوم أبداً، بل ظل محفورا فى ذهنى بين أعز الذكريات.

أقول : إننى بعد أن شاهدت فى لندن السيمفونية التاسعة لبيتهوفن، استمعت إليها فى مسرح الجمهورية، وكانت رباعية المغنين المنفردين هم: نبيلة عريان (سوبرانو) وعواطف الشرقاوى (متزو سوبرانو) وحسن كامى (تينور) وجابر البلتاجى (باص)، بالإضافة إلى المجموعة، التى كانت قمة فى الأداء وهى تنشد قصيدة شيلر العظيمة، نشيد الفرحة» وفيها : «أيها الملايين اسجدوا لفاطر السماوات والأرض، فإن الأرض ترتجف لجلاله. وابتهلوا إليه فى ملكوته، فالجميع ـ حتى النجوم ـ له عابدون».

كانت الحفلة أشبه بفرح كبير وفدت إليه جموع المثقفين من جميع أنحاء القاهرة، وازدحم المسرح إزدحاما كبيرا، وجىء بكراسى إضافية إلى الممرات، وترحمت على الأوبرا التى احترقت فيما احترق من قيم وتقاليد حضارية أرسيت فى مصر منذ أكثر من قرن كامل من الزمان، ثم بعثت على يد أوركسترا القاهرة السيمفونى وفرقة كورال الأوبرا، فتصورت أننى أجلس فى «الرويال ألبرت هول» متربعا على الأرض فى الجاليرى العتيد، الذى تتمثل فيه الديموقراطية الإنجليزية التى لا تعرف تكلفا ولا مظهرا على حساب الجوهر، ولم أعد أفرق بين يوسف السيسى وأنتال دوراتى، أوبين المجموعة المصرية والمجموعة الإنجليزية، أو بين رباعى المغنين المنفردين المصريين ورباعى المغنين الإنجليز. فحيث يتفوق الأداء يتساوى الزمان والمكان!.

والسؤال بعد كل هذا العرض المطول: هل نعى حقا ما نملكه من إمكانات وخبرات وكفاءات وعبقريات فنية فى هذا المجال الحضارى الذى تتميز به الأمم ؟، وهل نعى حقا أننا فى هذا المجال الحضارى ننفرد بجدارة بين دول إفريقيا وكثير من دول آسيا؟.

أخشى أن أقول إن الإمكانات التى توفرها الدولة لهذا القطاع

الحضاري العظيم لا تساوى ما توفره دول من دول البترول لفرقة من طراز فرقة حسب الله!. وأن هذه الإمكانات تقل عاما بعد عام! والدليل على ذلك ما حدث بالنسبة لأوبرا عايدة التى انقطع عرضها بعد ستة أيام فقط، رغم الإقبال الشديد ـ لعدم وجود ميزانية! مع أن بعض الفرق فى أوربا تقدم عروضها لشهور متوالية إذا توافر لها النجاح المطلوب.

وهذه الميزانية الفقيرة ذاتها هى التى تعطل عمل هذه الفرقة على مدى عام كامل تقريبا! فلا تقدم إلا عرضا واحدا، وتقضى بقية العام فى بطالة! وكذلك الحال بالنسبة لفرقة الباليه، التى تقدم عروضا قليلة لايتم الإعلام عنها بدرجة كافية، أو يحدث ما حدث هذا العام حين نفيت إلى مسرح سيد درويش النائى فى الهرم، بعد أن كانت تقيم عروضها على مسرح الجمهورية وكانت تتمتع بإقبال ملحوظ ـ فشكت من قلة الإقبال.

وهذا الذى يقال عن الأوبرا والباليه يقال عن أوركسترا القاهرة السيمفونى، الذى يقيم عروضا قليلة على مدار العام لا تتكافأ مع مكانة القاهرة كعاصمة للعالم العربى بل كعاصمة لأفريقيا. ولا نطالب بطبيعة الحال بأن يقدم هذا الأوركسترا حفلا فى الشهر، كما يجرى على مسرح واحد فى لندن، هو «الرويال فستفال هول» ـ إنما نطالب بأن يقدم هذا العدد من الحفلات فى العام !.. ونطالب بتدعيمه بالعناصر الوطنية مقابل نفس المكافآت التى تحصل عليها العناصر الأجنبية، من قبيل التشجيع ، بعد أن أصبح ما يكسبه الشيال فى بلادنا فى الشهر أكثر مما يكسبه قائد الأوركسترا ـ ناهيك عما يكسبه العازف العادى، مما دعا الكثيرين إلى الهجرة إلى الخارج إذا سنحت لهم الفرصة، مثل رمزى يسى وثريا معين وغيرهما ، وتسرب هذه الثروة القومية الحضارية التى تمثل وجه مصر المشرق .

أقول ذلك وفى ذهنى موافقة مجلس الشعب على الاتفاقية المصرية اليابانية لإقامة دار الأوبرا، التى أعطت للاتفاقية شكلها التنفيذى. فقد وافقت الحكومة اليابانية بمقتضى هذه الاتفاقية على تقديم منحة لمصر

مقدرها ٦ مليارات و٤٨٥ ألف ين يابانى مساهمة فى مشروع إقامة دار الأوبرا فى مصر، سوف يكون مقرها أرض المعارض بالجزيرة. وسيضع الرئيس مبارك حجر الأساس لهذه الدار فى احتفال رسمى كبير فى نفس الوقت الذى يصدر فيه هذا المقال ! وسوف تبدأ خطوات التنفيذ وفق الجدول الزمنى الذى وضعه الجانب اليابانى بالاتفاق مع وزير الثقافة السيد عبد الحميد رضوان، بحيث يتم تسليم دار الأوبرا فى مارس عام ١٩٨٧ـ حسبما أوردت الصحف فى حينه.

والسؤال الآن : هل نستعد لهذا اليوم التاريخى فى حياة بلادنا الفنية ـ يوم افتتاح دار الأوبرا الجديدة ـ منذ الآن، بالحفاظ على ثروتنا القومية الفنية من التسرب إلى الخارج، وبتخصيص ميزانية سخية لهذا العام تبعث النشاط والحركة فى هذا القطاع الحضارى العظيم ، وتعمل على تنمية وزيادة قدراته لكى يتحمل العبء الفنى الذى ينتظره عند افتتاح دار الأوبرا؟ أم نركن إلى النعاس الحالى الذى نغط فيه، ثم نصحو ذات يوم بعد عامين، فنفاجأ بأننا نملك دارا جديدة للأوبرا، ولكن بدون فرق فنية أو بفرق هزيلة مصابة بفقر الدم، أو بفرقة حسب اللّٰه الشهيرة! وهل ستجرى صيانة هذه الأوبرا كما تجرى صيانة مسرح الجمهورية وغيره، من المسارح فى الوقت الراهن؟.

إننى أناشد الصديق عبد الحميد رضوان، وزير الثقافة النشط، بأن يقاتل من أجل ميزانية مالية للعام القادم تستطيع مواجهة الأعباء الجسيمة التى سوف تلقيها على عاتق مصر دار الأوبرا الجديدة ـ ميزانية تبعث الحياة فى قطاع الموسيقى والأوبرا ، فتسترد مصر مجدها القديم، وتعيد إلى القاهرة سمعتها الحضارية التى ظلت تشع فى هذه المنطقة منذ نشأة أول دار للأوبرا على ضفة وادى النيل بمناسبة افتتاح قناة السويس .

والشعب المصرى له آذان!!

اكتوبر فى ١٦ / ٢ / ١٩٨٦

الشعب المصرى متهم على الدوام فى حسه الفنى ، ومتهم بأنه يملك آذانا طرشاء لا تستطيع أن تسمع إلا أنكر الأصوات!، وتنغلق أوتوماتيكيا عند سماع الأصوات الفنية الرفيعة المستوى والأداء! وهذا الاتهام ليس صحيحاً على وجه الاطلاق، وليس خطأ أيضا على وجه الاطلاق!. وفى بعض فترات حياتنا المعاصرة نجد ما يؤيد هذا الاتهام، وفى بعضها الآخر ما ينفيه ! والأمر مرتبط بالظروف الإجتماعية التى يمر بها شعبنا، والتى تفرض انتشار الفن الردىء أوالفن الرفيع !

فلم يسيطر فن «عدوية» الا فى ظروف الإنفتاح، وطفو طبقة الحرفيين إلى سطح المجتمع المصرى، وامتلاكها إمكانية التشجيع المادية، سواء من ناحية حضور الحفلات التى يقدمها عدوية، أو شرائها شرائط الكاسيت

التى يسجل عليها أغانيه. كذلك لم يسيطر فن «شكوكو» إلا فى ظروف الحرب العالمية الثانية وطفو طبقة الحرفيين العاملين فى «الأورنس» الإنجليزى على سطح المجتمع.

على إنه - فى نفس الوقت - لم يختف عبد الوهاب وأم كلثوم من الحياة الفنية المصرية، وكانت القصائد التى تغنيها أم كلثوم لشوقى ورامى وعمر الخيام يحفظها العمال والفلاحون والحرفيون على السواء، كما كانوا يتذوقون كلماتها أيضا! والمسألة كانت مرتبطة بتربية الشعب الفنية، وهى المسئول عنها أجهزة الثقافة والاعلام فى بلادنا. ففيما قبل عصر الكاسيت كان فى وسع هذه الأجهزة قتل عبد الوهاب وأم كلثوم ورياض السنباطى وزكريا أحمد لو أنها تجاهلت فنهم وركزت جهودها على إذاعة أغانى «شكوكو» «والعتبة جزاز» و«الطشت قالى» ولكن أجهزة الاعلام كانت تفرض أغانى عبد الوهاب وأم كلثوم جنبا إلى جنب مع الأغانى الرديئة، فحفظت الفن الرفيع إلى جانب الفن الغث الرخيص، وهذا هو إنجازها الحقيقى.

ولكن هذا الإنجاز فى حد ذاته شهادة على تأثير أجهزة الثقافة والاعلام فى الذوق الفنى للشعب، وقدرتها على توجيهه الوجهة الضارة أو الصحيحة. فبقدر ما تولى من عناية إلى الفن الرفيع فانه يزدهر، ويرتفع معه الحس الفنى للشعب، وبقدر ما تولى من عناية إلى الفن الرخيص بقدر ما يزدهر، وينخفض معه الحس الفنى للشعب! لذلك لم أتفق مع الدكتورة سمحة الخولى فى إلقائها المسئولية على التعليم والبيت المصرى فى ضعف الأذن الموسيقية للشعب المصرى، واتفقت أكثر مع الموسيقار مدحت عاصم - فى الحديث الذى أجرته ناهد عز العرب معهما ومع منى جبر ورتيبة الحفنى فى مجلة الاذاعة والتليفزيون مؤخرا.

فقد كان رأيه أن التذوق الفنى - مثله مثل أى عادة - يكتسب بثلاثة عناصر هى: الممارسة، والالحاح، والاستمرارية. وقد برهن على هذا الرأى الصائب بأن المجتمع المصرى لم يكن قد ألف الموسيقى البحتة

المستقلة عن الكلمة عندما افتتحت الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية فى عام ١٩٣٤، وإنما كان تذوقه الفنى محصورا فى الألحان المغناة، ولكن الاذاعة عودت الناس شيئا فشيئا على سماع الموسيقى البحتة، حتى ألف الناس سماع الموسيقى بدون أغنية، وأنشأت لذلك الفرق الموسيقية التى تقدم المقطوعات الموسيقية المستقلة الخالصة، وأخذت «تلح» فى تقديمها فى برامجها اليومية، حتى بات الناس يستمعون اليها باستمتاع ويطلبون الاستماع إليها.

وهذا الذى ينطبق على الموسيقى المحلية ينطبق بدوره على الموسيقى العالمية، وعلى الأخص الموسيقى الكلاسيكية. فمما لاشك فيه ان الممارسة والالحاح والاستمرارية منذ بدأ البرنامج الثقافى فى الاذاعة المصرية منذ شهر مايو ١٩٥٧، قد جلب جماهير كثيرة إلى هذا اللون الرفيع من الموسيقى العالمية، وأحدث تأثيرا فعالا فى الأذن الموسيقية للشعب المصرى. ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة أن الذين يقبلون على هذا اللون من الموسيقى ينتمون إلى الفئات المتعلمة والمثقفة من الشعب المصرى، فهذه الفئات تتزايد باستمرار مع انتشار التعليم وانتشار الثقافة العامة، وهو ماتحقق للشعب المصرى فى الفترة الأخيرة. كما أن هذه الفئات قد تدعمت اخيرا بتزايد أعداد المسافرين إلى الخارج من المبعوثين وغيرهم والدليل على ذلك الاقبال الذى يلقاه أوركسترا القاهرة السيمفونى على مسرح الجمهورية، وحفلات الأوبرا والباليه (مادام يتوفر لها الإعلام اللازم).فقد عرضت أوبرا عايدة التى قامت ببطولتها أميرة كامل وحسن كامى ، فى العام الماضى لمدة إسبوع كامل وكان المسرح فيها مزدحما إزدحاماً كبيراً. وفى الحفلات التى تعزف فيها سيمفونيات شهيرة ـ كما هو الحال بالنسبة للسيمفونية الخامسة والتاسعة أو الثالثة لبيتهوفن ، يتعذر الحصول على كرسى خال فى المسرح، وتلجأ إدارة المسرح الى الإستعانة بكراسى من الخارج .

وقد حضرت مؤخراً أوبرا «البوهيمية » التى لعبت بطولتها السوبرانو العظيمة أميرة كامل والتينور العظيم حسن كامى ومعهما السوبرانو

المبدعة نبيلة عريان ، بالإضافة الى باقة من أصحاب الأصوات الأوبرالية الثمينة، ومنهم رضا الشناوى ويوسف صباغ ورضا الوكيل وسعيد الألفي ، وآخرون لاتحضرني أسماؤهم وقد لقيت هذه الأوبرا نجاحاً باهراً على الرغم من ضعف الإعلان عنها لأسباب غير مقبولة، وعلى الرغم من تجاهل صحفنا لها كما هى العادة فى هذا اللون من الفن الرفيع !

وكان قد سبق لى أن رأيت «البوهمية» فى لندن فى «الناشيونال أوبرا» مترجمة إلى الانجليزية. وأشهد ـ دون أن أتهم بالتعصب لمصر ـ أن الديكور الذى شاهدته فى أوبرا كارمن على مسرح الجمهورية كان أجمل بكثير، كما أن درجة استمتاعى بالأوبرا فى مصر أكبر!. الأمر الذى يجعلنى أشد على يد حسن درويش مصمم الديكور، كما أشد على يد أميرة كامل وحسن كامى ونبيلة العريان وبقية المجموعة لأدائهم الفنى الرائع.

ومن أسف كبير أن وزارة الثقافة لا تملك إمكانيات توفرها لقطاع الموسيقى والأوبرا!، على الرغم من أن هذا القطاع ـ دون ريب ـ يمثل وجه مصر الحضارى الأكثر إشراقا. ويتزايد الأسف إذا أدركنا أنه سوف يكون عندنا فى القريب العاجل دار للأوبرا تنافس أرقى الدور العالمية! فهل ستعرض هذه الدار الجديدة على مدار العام حفلة واحدةللأوبرا كما هو الحال الآن؟ أو ستهيأ لها الامكانات لكى تشد إلى مصر أنظار الشعوب المجاورة وأبصار العالم؟ وهل ستقتصر حفلات الأوركسترا السيمفونى على الحفلات المتفرقة الحالية التى لا تسمن ولاتغنى من جوع عشاق الفن الرفيع، أو ستقوم بدورها كما تقوم دار«الرويال فستفال هول» أو «الرويال ألبرت هول» فى لندن، فتشد اليها جماهير الشعب المصرى؟ ـ فاذا لم تعد وزارة الثقافة من الآن لافتتاح دار الأوبرا الجديدة وما يتلوها، أفلا يكون من الأجدى تخصيص المساحة التى تقام فيها دار الأوبرا الجديدة لتكون سوقا للخضار فى قلب القاهرة ؟.

إننى أرجو من الدكتور أحمد هيكل العناية بهذا الموضوع، فكما ذكر الموسيقار مدحت عاصم، فان التذوق الفنى يكتسب بالممارسة والالحاح والاستمرارية. ولن نستطيع أن ننقل الذوق الفنى للشعب المصرى إلى المستوى العالمى إلا اذا ألححنا عليه بهذا الذوق، ووضعناه فى الشكل الذى يملأ عليه حياته ويطارد بجودته.

أذكر أننى كنت أقطن فى صيف العام الماضى فى حى ساوث كنسنجتون فى لندن،فى موقع يقع بين محطة ساوث كنسنجتون للقطار السفلى و«الرويال ألبرت هول» وبينما كنت عائدا مساء، اذا بى أجد الشارع الطويل الواقع بين المحطة والمسرح غاصا بجمهور كبير على نحو ما يحدث فى المسيرات والمظاهرات ! وتعجبت لهذا الحشد فى تلك الساعة من الليل ، وخيل الىّ أنه سيل لا ينقطع ، وأسرعت فى سيرى أريد أن أكتشف بداية هذا الحشد الذى كان يزحم الرصيف العريض ، وعندما وصلت إلى نهاية الشارع تبينت أنه ينطلق من «الرويال ألبرت هول» بعد انتهاء العرض ، وكان الجمهور يشهد إحدى حفلات برنامج «البرومز» .

وهنا أخذت أحلم بمثل هذا السيل من الجمهور ينطلق من دار الأوبرا فى أرض المعارض السابقة ويتجه إلى ميدان التحرير مارا بكوبرى قصر النيل ، أو ينطلق إلى الدقى مارا بكبرى الجلاء ، وساءلت نفسى هل أعيش حتى يتحقق هذا الحلم ؟ . ولكن هذا الحلم يمكن تحقيقه لو اهتمت وزارة الثقافة برسالة الأوبرا وأدركت مدى مايمكن أن تجلبه لمصر من سمعة حضارية عالية .

ولعل الدكتور أحمد هيكل يعرف أن الخديو إسماعيل ، منذ أكثر من مائة وعشرين عاما ، أدرك الارتباط بين افتتاح قناة السويس كمعبر للتجارة العالمية يمر بمصر ، وبين سمعة مصر الحضارية ! فلم يشأ أن تمر التجارة ببلد متخلف حضاريا ، وكانت الطريقة التى اهتدى إليها ليعطى لمصر وجها حضاريا متقدما هو انشاء دار الأوبرا ! بل كلف

الموسيقار العظيم فردى بتأليف أوبرا جديدة يبدأ بها العرض . وهى أوبرا عايدة ، فأثبت بذلك ثاقب فكره ، إذ لم تكن فى وسع أية وسيلة أخرى أن تفى بالغرض أكثر من دار للأوبرا جديدة وتأليف أوبرا جديدة . وقد أثبت الرئيس مبارك حرصه على تأكيد هذا الوجه الحضارى بحضوره بنفسه حفل وضع حجر الأساس لدار الأوبرا الجديدة فى العام الماضى .

وعلى كل حال فأعتقد أن الإعداد لدار الأوبرا الجديدة ، يلعب فيه البرنامج الموسيقى من اذاعة القاهرة دورا هاما . كما يلعب فيه التلفزيون المصرى دورا لا يقل أهمية ـ وذلك من ناحية تدريب الجمهور المصرى على هذا الفن الرفيع ، و«الالحاح» عليه ! ـ حسب تعبير الموسيقار مدحت عاصم .

وبالنسبة للبرنامج الموسيقى ، فمن حسن الحظ حاليا أنه يحظى باشراف مجموعة من الكفاءات والخبرات والقيادات الاذاعية الرفيعة المستوى ، وعلى رأسها السيدة ليلى الكردانى مديرة الشبكة الثقافية ، والسيدة نبيلة أبو السعود المديرة العامة للبرنامج الموسيقى والسيدة عفاف المولد والآنسة ثريا عباس والسيدة نادية ليون كافاللو معدة البرنامج . وهى مجموعة متفهمة تماما لرسالتها الحضارية فى خدمة هذا الفن الرفيع ، وأكثر من ذلك أنها شديدة الاستجابة لكل ملاحظة تدفع بالبرنامج الى الأمام .

والمطلوب من الأستاذ فهمى عمر الاهتمام بهذا البرنامج عن طريق زيادة ساعات الارسال ، والاهتمام باذاعة الأوبرا العالمية ، خصوصا أن لديه مجموعة هامة من أحسن التسجيلات لأعظم الفرق العالمية . وأذكر أننى استمعت فى إحدى المرات لأوبرا «أورفيو ويوريديس» للملحن العظيم «جلوك» ، وقد لعبها أوركسترا هيئة الأوبرا المجرية ، فبهرنى الأداء ، واستمعت لهذه الأوبرا بعد ذلك لفرق أوبرا ألمانية وإيطالية فلم أجد فيها درجة الاستمتاع والاشباع التى تملكنى وأنا أستمع للتسجيل الأول للأوركسترا المجرية ، وقد اتصلت بالسيدة ليلى الكردانى أهنئها بحصول

البرنامج على هذا التسجيل . ولست أدرى لماذا لا تخصص ساعة متأخرة من البرنامج الموسيقى ولتكن من الساعة ١١ ـ ١٢ مساء ، لإذاعة أوبرا عالمية كل يوم ، بالإضافة إلى ساعة أخرى فى وسط النهار . فالمهم هو الالحاح اليومى بهذا الفن الرفيع .

وهذا ينقلنا إلى دور التلفزيون . فالحقق أن البرنامج الذى تقدمه الدكتورة سمحة الخولى تحت اسم : «صوت الموسيقى» ، هو خطوة هامة فى هذا الطريق ، ولكنه خطوة تجمدت حتى الآن فى مكانها دون أن تتلوها خطوات ، فليس من المعقول أن يخصص التلفزيون المصرى ٤٥ دقيقة فقط للموسيقى السيمفونية فى كل أسبوع ، إذا أريد تكوين جمهور يتمتع بحس وذوق فنى رفيع ، فالمفروض أن يكون هذا البرنامج برنامجا يوميا ثابتا ، ويمكن أن يكون مكانه القناة الثالثة .

وما يقال عن برنامج صوت الموسيقى للدكتورة سمحة الخولى يقال عن برنامج الباليه الذى تقدمه منى جبر بمقدرة كبيرة والذى يلقى نجاحا كبيرا ، ويزيد مشاهدوه أسبوعا بعد أسبوع . وحين استضافنى التلفزيون المصرى منذ نحو شهرين أو أكثر فى برنامج «نجم وسهرة» ، وقدمت فيه باليه «البوليرو» لرافيل ، وهنأنى بعض المشاهدين من الأصدقاء وأبنائى الطلبة ، كانت إجابتى : لولا منى جبر وبرنامجها فن الباليه ، لبدا باليه البوليرو غريبا وغير مستساغ ! والمطلوب هو شد الجمهور إلى هذا الفن الرفيع عن طريق تقديم فقرات من الباليه بين فقرات البرامج ، ولتكن قصيرة بقدر الامكان فى البداية بحيث لا يملها الجمهور، ثم لا يلبث أن يعتاد عليها ، ويقبل على مشاهدة الباليهات الكاملة .

وقصارى القول أنه لا أمل فى تكوين حس فنى رفيع لدى الجماهير القليلة الحظ من الثقافة ، الا اذا اهتمت الأجهزة المسئولة عن الثقافة والاعلام فى بلدنا بهذه القضية ، واعتبرتها رسالة جديرة بشرف الجهد الذى يبذل فيها . وليذكر المسئولون فى بلادنا أن الفجوة بيننا وبين الغرب

فى هذا الميدان الحضارى تزداد اتساعا ، والسبب فى ذلك لا يعود إلى ضعف الامكانات الفنية ـ فلدينا والحمد لله كفاءات فنية وقيادات فى هذه المجالات على مستوى عال ـ وانما يعود إلى الاهمال ، وإلى غياب الحس الفنى لدى بعض من يتولون أمور الاعلام والثقافة ، فلا يخصصون الامكانات المادية اللازمة لنهوض هذه الأجهزة برسالتها ، مما ينعكس سلبا على قطاع الموسيقى والأوبرا بالذات ، وعلى سمعة مصر الحضارية بوجه عام . فهل تكون مصر فى عهد مبارك أقل تحضرا من مصر فى عهد الخديو اسماعيل ؟

هل تغنى مصر الأوبرا باللغة العربية ؟

لست أعتقد أنه كان بينى وبين الشعر العربى وئام منذ اكتشفت أننى لا أستطيع أن أبنى بيتا واحدا من الشعر! وأنه لايستطيع أحد على ظهر البسيطة أن يبنى بيتا واحدا من الشعر إلا اذا كان يملك ملكة خاصة تجعله ينظم شعرا كما نكتب نحن نثرا!

وقد عرفت افتقارى إلى ملكة نظم الشعر حين كنت فى الثانية عشرة من عمرى. ففى ذلك السن كنت قد أتممت حفظ القرآن الكريم حسب المخطط الذى وضعه لى والدى رحمه الله، وكنت قد دخلت الأزهر الشريف لأصبح شيخا! وأخذت فى دراسة فقه الشافعية وأمهات كتب النحو مثل «قطر الندى وبل الصدى»، و «شذور الذهب فى معرفة كلام العرب»، اللذين حققهما عالم عظيم من علماء اللغة العربية هو الأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد،

اكتوبر فى١٢ / ٦ / ١٩٨٨

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، وشعرت بأننى حصلت على جرعة قوية ومقوية فى اللغة العربية تجعلنى قادرا على قرض الشعر كما يقرضه أى شاعر! خصوصا وكانت استشهادات الكتابين غالبا بأبيات الشعر التى كنت أحفظها وأعرف إعرابها.

وكنت أرى قريبا وصديقا لصيقا بى يقرض الشعر بسهولة تامة قبل أن يتجاوز الثانية عشرة من عمره.

ثم جاءت المناسبة التى أعرف فيها عجزى عن قرض الشعر، حين مدحنى زميل لى بالأزهر، يمتلك ملكة نظم الشعر، وكان عمره مماثلا لعمرى تقريبا، بقصيدة عصماء أهداها لى، وأشعرتنى بالزهو والسعادة. ورأيت أن أرد الحسنة بعشرة أمثالها، أو بمثلها على الأقل! وأمدحه بقصيدة مثل قصيدته. ولما كان اسمه «فيصل» فقد بدأتها بنصف البيت الآتى: «أفيصل يابن ذى الفضل الكرام». ثم حاولت أن أبنى نصف البيت الثانى، فاكتشفت أننى عاجز تماما عن ذلك، وأنه لا يفيدنى فى ذلك كتاب «قطر الندى وبل الصدى» أو كتاب «شذور الذهب فى معرفة كلام العرب»، أو ألفية ابن مالك، أو أى شىء على الإطلاق!.

وعندما جاء قريبى ليزورنى، أخبرته بمشكلتى بينما كنا نلعب فى الحارة بالجيزة، واذا به يستحضر ورقة وقلما، وجلس على عتبة بيت من بيوت الحارة، وفى نصف ساعة بالتمام والكمال كان قد أتم نظم قصيدة مدح باسم زميلى فيصل تقع فى نحو خمسة عشر بيتا من الشعر!.

وعندئذ قررت أن أضع بينى وبين الشعر حجابا ،فلم أحفظ منه الا ما اضطررت إلى حفظه، أوما تذوقته لحلاوة خاصة فيه، أو توجع أوحزن، مثل قصيدة البارودى الحزينة بعد عودته من منفاه، التى بدأها بقوله: « هل بالحمى عن سرير الملك من يزع؟ هيهات، قد ذهب المتبوع والتبع»! ويشير فيها إلى قصور الجزيرة أيام عظمة اسماعيل ويقول: «كانت منازل أملاك اذا صدعوا بالأمر كادت قلوب الناس تنصدع! عاشوا

بها حقبة، حتى اذا نهضت طير الحوادث من أوكارها، وقعوا! لو أنهم علموا مقدار ما فغرت يد الحوادث، ما شادوا، ولا رفعوا! زالوا فما بكت الدنيا لفرقتهم، ولا تعطلت الأعياد والجمع! دهر يغر، وآمال تسر، وأعمار تمر، وأيام لها خدع»!.. إلى آخره.

على كل حال فقد كان ذلك مادعانى الى عقد العزم على تمضية أقصر وقت ممكن فى مشاهدة الأمسية الشعرية الغنائية التى دعيت إلى حضورها فى المسرح القومى يوم السبت الموافق ١٤ مايو ١٩٨٨، ثم أهرب إلى منزلى فى أقرب فرصة!.

على أنى لم ألبث أن اكتشفت أننى أمام ملحمة فنية قوية أخرجها مخرج كبير هو كرم مطاوع، وأن مجموعة الفنانين الذين اشتركوا فى الأمسية الشعرية قد عقدوا العزم على أن يحبسوا أنفاس المشاهدين بمزيج مبهر من الشعر والالقاء والغناء والموسيقى والأضواء والمؤثرات الفنية الصوتية والمرئية.

فقد اختيرت الأشعار بعناية وحس فنى كبير، لكل من عبد الرحمن الشرقاوى وصلاح عبد الصبور وصلاح جاهين وأحمد عبد المعطى حجازى وبيرم التونسى وابراهيم ناجى وأحمد عز الدين وأمل دنقل ومحمود درويش وعبد الوهاب البياتى.

وقد أعد الموسيقى أحمد الشابورى، الذى أثبت قدرته على تخطى الايقاعات المملة، وتقديم موسيقى حديثة تحفل بالحياة والحيوية. وقام بالغناء صوتان سمعتهما لأول مرة، ربما بسبب انصرافى إلى الموسيقى الكلاسيكية كلية ـ وهما أحمد ابراهيم ولطيفة. وقد سعدت بسماع صوت أحمد ابراهيم الذى رأيت فيه صوتا موهوبا، ولكن صوت لطيفة كان مفاجأة لى، لقد شدنى حقا، وأدركت على الفور أننى أمام صوت سوبرانو أو متزوسوبرانو على أقل تقدير ـ وقد عرفت منها فيما بعد أنها سوبرانو، كما عرفت أنها تقوم بالتدريب على الغناء الاوبرالى. وقد أسعدنى ذلك حقا، فالانسان يستمتع بالغناء لسبب من اثنين: الأول قوة

الصوت وعذوبته وحلاوته ونقاؤه ومرونته، والثانى، عظمة اللحن. وبالنسبة للطيفة فان صوتها كان أعظم من اللحن. ولست أدرى لماذا لاتنصرف إلى الأوبرا، وسوف تجد العوض فى ألحان فردى ودونيزتى وروسينى وجلوك وموازر وغيرهم بما يكتب لها الخلود، خصوصا ونحن فى حاجة إلى من يسد الفراغ الذى تركته السوبرانو العظيمة الراحلة أميرة كامل.

أما المفاجأة الثانية فقد أتت من الالقاء، لقد كنت أسمع عن إلقاء سهير المرشدى، ولكنى لم أسمعه، واكتشفت كيف يتحول الإلقاء إلى مزيج من الغناء والدراما والموسيقى، وخصوصا فى أشعار الشرقاوى عن استشهاد الحسين، أو أشعار صلاح عبد الصبور وعبد المعطى حجازى، حيث تنصهر سهير المرشدى فى الشعر والشاعر تحت المؤثرات الدرامية المرئية التى سخر لها كرم مطاوع كل فنه وأحاسيسه، فلا يكون على المشاهد الا أن يحبس أنفاسه!

أما المفاجأة الثانية فكانت فى الفنان القدير صلاح السعدنى،الذى كان ممتعا حقا بخفة ظله وبجديته وبصوته المعبر القوى ، وبأدائه الطبيعى المؤثر الذى رفعه إلى مصاف النجومية . لقد كان اشتراكه فى الأمسية سندا كبيرا وعاملا كبيرا فى نجاحها .

والمهم أن هذه الأمسية الشعرية بفنانيها الكبار ، وفى المسرح القومى بعد تجديده ، قد عقدت مصالحه بينى وبين الشعر بعد طول خصام ! ولم يعد يهمنى أن أقرض الشعر أو أكتفى بقرض النثر ! ، بعد أن وجدت نفسي أمام تجربة فنية هامة كان الشعر محورها الرئيسي .

* * *

على كل حال فهذا ينقلنى الى تجربة أخرى استمتعت بها فى القاهرة ، ولكنها تقع فى الجانب الآخر من الموسيقى ، وهى الموسيقى الكلاسيكية . وهى تجربة لعلى قد لعبت فيها دورا ضئيلا بابراز أهمية

الدكتور طارق على حسن فى بعض مقالاتى ، كملحن للموسيقى الكلاسيكية ، بعد أن تآمرت قوى كثيرة على نسيانه بعد نجاح سيمفونيته «المنصورة» ، التى عزفها أوركسترا القاهرة السيمفونى منذ بضعة سنوات بقيادة المايسترو الألمانى شميدت ، وبعد أن تجاهله تماما البرنامج الموسيقى المخصص للموسيقى الكلاسيكية ، رغم أنه أحيانا يذكر بعض الملحنين المصريين!

فقد قدمت له أوركسترا القاهرة السيمفونى يوم ٢٧ رمضان قطعة هامة من تلحينه بعنوان : «تنويعات روندو على أنغام مصرية شعبية» بقيادة المايسترو الألمانى توماس كريستيان دافيد . وكانت لفتة ممتازة من وزير الثقافة فاروق حسنى أن يحضر بنفسه الحفل تشجيعا للموسيقار المصرى ، كما كانت لفتة ممتازة أيضا من الجمهور المصرى الذى أقبل على حضور الحفل تحية للموسيقار المصرى من جهة ، وللاستماع بكونشرتو البيانو الثالث لبيتهوفن من جهة أخرى .

وكانت تلك أول مرة أستمع فيها إلى القطعة الكلاسيكية المصرية التى ألفها الدكتور طارق على حسن ، وإن كنت قد استمعت من قبل إلى سيمفونية «المنصورة» . وقد شعرت بأننى أستمع إلى عمل فنى جيد . وهو ما أجمع عليه كل من قابلتهم ، وما عبر عنه الجمهور بالتصفيق الطويل . ثم كان تكليف الوزير فاروق حسنى للدكتور طارق عندما قدمته له، بتأليف عمل موسيقى يصلح لافتتاح دار الأوبرا فى الخريف القادم ، ليضع الدكتور طارق أمام فرصته التى طال انتظارها.

وقد يدهش القارئ أن أستاذا للأمراض الباطنية يكون فى نفس الوقت ملحنا موسيقيا! ولعل رددت على هذا التساؤل فى إحدى مقالاتى. فكثيرون من الموسيقيين العظام بدءوا هواة موسيقيين إلى جانب أعمالهم الأصلية ، خصوصاً «الخمسة الكبار» الروس ، وهم : بالاكيريف ، وسيزاركوى ، وكورساكوف ، وموسورجسكى ، وبورودين ، وكان الأخير بالذات طبيبا . وقد استطاع هؤلاء الخمسة تقديم موسيقى روسية أصيلة،

ولكنها فى نفس الوقت موسيقى عالمية سواء فى قوالبها وأداتها التعبيرية، أو استنادها إلى قواعد التأليف الهارمونى والكونترابنطى .

* * *

والمهم ، ونحن على بعد بضعة أشهر قليلة من افتتاح الأوبرا ، أن أثير قضية ترجمة الأوبرا إلى اللغة العربية ! وكنت فى أحد مقالاتى ، التى أشدت فيها بما تذيعه القناة الثانية للتليفزيون ، التى تشرف عليها السيدة مديحة كمال ، من أوبرات كل شهر - قد طالبت بطبع ترجمة عربية على الشريط كما يحدث بالنسبة للأفلام الأجنبية ، وذلك حتى نشد جماهير المشاهدين إلى هذا الفن الرفيع ، وحتى يمكنهم متابعته والاستمتاع بالحوار .

على أن طموح بعض المصريين وصل إلى أبعد من ذلك بكثير ، وهو ترجمة الأوبرا إلى اللغة العربية ، ثم غناؤها بالعربية ! . وأكثر من ذلك أن هذا الطموح ، لم يقف عند حد الاقتراح ، بل التنفيذ! أى ترجمة بعض الأوبرات بالفعل إلى العربية ، وغناؤها بالعربية ، وتسجيلها «بالطريقة الرقمية» التى هى الآن أحدث أسلوب فى التسجيل !

فقد وصلنى الخطاب التالى من الدكتور على صادق ، وهو أخصائى تخدير يعمل بالسعودية ، وقد عاش قبل ذلك لمدة عشر سنوات فى انجلترا ، وحصل على درجة الدكتوراه فى التخدير فى عام ١٩٧٦ ، وفكر فى ترجمة الأوبرا إلى العربية ، وقام بنفسه بالتنفيذ ، وروى هذه التجربة لى فى خطاب وصلنى من جدة بالسعودية فى أوائل مايو ، ويمضى على النحو الآتى :

«قرأت مقالك ... فى مجلة أكتوبر بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٨ عن الأوبرا ، وقد وجدت من واجبى أن أعرفك بحدث أوبرالى ، أعتقد أنه حدث تاريخى ، قد تم فى فترة ما بين ٣ و١٣ يناير ١٩٨٨ - هذا الحدث هو تسجيل أوبرا «كوسى فان توتى Cosi Fan Tutti (هكذا هن جميعا)

لموتسارت ، فى «كاتوفيسى» فى بولندا ، وقد سجلت بالطريقة الرقمية Digital Recording وهى كما تعرف أحدث أسلوب فى التسجيل الآن .

«وتاريخية هذا الحدث هى أن الأوبرا قد ترجمة إلى اللغة العربية ، حيث قمت أنا بترجمتها من الايطالية إلى العربية ، ثم غُنّيت باللغة العربية بواسطة أصوات مصرية ، هم : رتيبة الحفنى (سوبرانو) وعواطف الشرقاوى (متزوسوبرانو) وعفاف راضى (سوبرانو) وحسن كامى (تينور) ورءوف زيدان (باريتون) ورضا الوكيل (باص) ، وقام بقيادة هذا العمل الجبار (١٨٢ دقيقة) المايسترو يوسف السيسى ، وبتدريب المغنين وعزف الهاربسيكورد المنفرد ألدو مانياتو ، والأوركسترا ببولندا ، وهو - فى رأى المايسترو السيسى من أعظم أوركسترات بولندا وأوروبا .

«وقد أنتجت أنا أيضا هذا العمل من بدايته فى التدريبات لمدة سنة حتى نهايته الناجحة ، وقامت بتسجيل الأوبرا شركة تسجيل إنجليزية متخصصة ، سجلت لمدة عشرة أيام ٥٠ ساعة من الأوبرا ، استخلصت منها ١٨٢ دقيقة على شريط رقمى لا يبلى أبدا . ولقد تسلمته فى نصف إبريل الحالى .

« ولقد كان هدفى من القيام بهذا المشروع هو توصيل الأوبرا وفن الأوبرا الى المستمع العادى المصرى ، والعربى بعد ذلك . وأنا أعتقد أن الأوبرا ، وهى مسرحية غنائية ، هى كذلك أرقى الفنون ، لأنها جمعت التمثيل والشعر والبموسيقى والدراما معا فى عمل واحد . وأن استذواق الأوبرا ينبغى فيه فهم ما يُغنى ، وأعتقد أن كسر حاجز اللغة هام جدا لانتشار هذا الفن فى بلادنا . وقد سبقتنا دول كثيرة فى هذا ، فقد ترجمت الأوبرات العالمية كلها إلى اللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والسويدية ، ويستمتع بها قطاع عريض من الشعب الأوروبى بهذه الطريقة ، لأنهم يفهمون ما يدور ، ويشعرون بالمغنى وبالموسيقى على الوجه المطلوب .

«وأعتقد أن اللغة العربية لغة جميلة وغنائية ، ولا تقل عن اللغة الإيطالية جمالا ، برغم معارضة كثير من الناس ، ومنهم من يفهم فى الموسيقى ، وإصرارهم على أن اللغة العربية ليست لغة أوبرالية . وقد أثبت والحمد لله عكس ذلك تماما ، وأثبت أنه عندما تعالج اللغة العربية بطريقة فنية صحيحة فلا تُعلى عليها أية لغة أخرى فى مجال الأوبرا ، وهى ـ بالقطع ـ أحسن عشرات المرات من اللغة الألمانية واللغة الإنجليزية عندما تغنى أوبراليا .

وبعد عودتنا من بولندا تقابلت مع السيد الوزير فاروق حسنى فى مكتبه وكان معى عينة من الأوبرا مسجلة ، وأسمعتها له على جهاز. وقد أعجب جدا بما سمع ، واتفقنا ، وكان المايسترو السيسى موجودا ، أنه يجب عرضها فى دار الأوبرا الجديدة بعد افتتاحها . وكان شرطى الوحيد استحضار مخرج من ألمانيا لإخراجها على الصورة المثالية المطلوبة .

«وأحب أن أعرفك أننا نعمل الآن فى أوبرا «زواج فيجارو» لموتسارت أيضا ، والتدريبات بقيادة المايسترو السيسى تسير الآن على أشدها ، حتى يمكننا تسجيل العمل فى أوائل سبتمبر القادم بإذن الله .

«سيدى الفاضل ، أتمنى أن يعرف المصريون أنه ، فى وسط الانحلال الفنى والثقافى والحضارى ، هناك من المصريين من يعمل على أن يجعل مصر الحضارة على الساحة الحضارية للعالم . ويكفى أن مصر ، بالرغم من الانحطاط الحضارى الطارئ ، تقدم موسيقى كلاسيكية حية أسبوعيا فى حفلات ، وكذلك عندنا موسم أوبرا ، وهذا لا يوجد فى أى دولة من دول العالم الثالث ، لسبب بسيط هو أن مصر ليست من دول العالم الثالث ، ولكن من دول صناع الحضارة» .

انتهى كلام الدكتور على صادق ، وأعترف بأننى مبهور بهذه التجربة الهائلة خصوصا بعد أن أتيح لى ـ مؤخرا ـ حظ الاستماع إلى

مقتطفات من هذه الأوبرا الناطقة بالعربية ، وأدركت مقدار الاضافة الرائعة المتمثلة فى النطق العربى إلى جانب العناصر الرئيسية التى تكون الأوبرا من موسيقى وغناء وتمثيل وقصة وحبكة فنية ومشاهد مسرحية .

وبمعنى آخر أن الترجمة العربية لم تُفقد الأوبرا شيئا من عناصرها ومقوماتها الفنية ، بل أضافت إليها إضافة عظيمة كنا نفتقدها .

وأعتقد أنه ، بعد افتتاح دار الأوبرا الجديدة ، فإنه من الضرورى تخصيص حفلة خاصة لهذه الأوبرا ، تقام لها الدعاية اللازمة ، ويتاح فيها للجمهور المصرى والعربى ، وللزوار الأجانب ، مشاهدة هذه الأوبرا، وسماع الحوار فيها باللغة العربية . وأعتقد أن المستقبل، بالنسبة لبلد مثل بلدنا ، هو مع الأوبرا الناطقة بالعربية !

هل نلغى الاوبرا من حياتنا الموسيقية ؟

عندما كتبت منذ بضعة أسابيع مقالا تحت عنوان : «هل تغنى مصر الأوبرا باللغة العربية ؟» كنت أعرف أن كثيرين من المهتمين بهذا الفن الرفيع سوف يعترضون ، لسبب بسيط هو أن مشاهد الأوبرا لا يهتم عادة بمتابعة الحوار بقدر اهتمامه بمتابعة الأداء الغنائى الرائع ، مع فهم عام لمضمون الحوار . ولكنى ـ مع ذلك ـ قدرت أن غناء الأوبرا باللغة العربية سوف يكون له أثره فى شد جماهير مصرية كثيرة إلى هذا الفن، لأنها جماهير تهتم بالكلمة اهتماما خاصا إلى جانب اللحن ، وفى الوقت نفسه فانه لن يؤثر سلبا على المشاهد الذى لا يهتم بالحوار ، اذ يمكنه فقط ألا يصغى إلى ما يقوله المغنون ! ويكتفى بتركيز اهتمامه على عناصر الأوبرا الأخرى الغنية من مشاهد وموسيقى

اكتوبر فى ٣١ / ٧ / ١٩٨٨

أوركسترالية وغناء ورقص وتمثيل، وغيره مما يعطى الأوبرا مركزا خاصا .

وبالاضافة إلى ذلك ، فقد رأيت أن الترجمة التى قام بها الدكتور على صادق ، بترجمة أوبرا موزار المعروفة باسم «كوزى فان توتى» (أى: هكذا هن جميعا) إلى اللغة العربية ، وتسجيلها فى «كاتوفيسى» فى«بولندا بالطريقة الرقمية (Digital Recording) التى هى أحدث أسلوب فى التسجيل الآن ، بعد أن غنيت باللغة العربية بأصوات مصرية لرتيبة الحفنى وعواطف الشرقاوى وعفاف راضى وحسن كامى ورءوف زيدان ورضا الوكيل ، وبقيادة المايسترو المصرى المعروف يوسف السيسى ، وعزف أوركسترا راديو بولندا القومى الذى هو من أعظم أوركسترات بولندا وأوروبا ، هذا الجهد الهائل الذى كلف الدكتور على صادق ما يتجاوز نصف مليون جنيه كما فهمت من المايسترو يوسف السيسى ، هو عمل وطنى جليل ، وانجاز فنى ضخم بكل المعايير يستحق التشجيع ، وهو بداية لعصر جديد فى مصر يتعرف فيه الشعب المصرى الأصيل على هذا الفن فى ثوبه العربى الذى لا شك أنه سوف يلقى اعجابه .

على أن الدكتور عادل كامل ، الأستاذ بأكاديمية الفنون ، ومشرف أول الموسيقى بالتليفزيون ، كتب إلى رسالة طويلة يعترض فيها على تعريب الأوبرا ، ويبدى أسبابه الفنية التى رأيت أهمية اشراك الجمهور فى الاطلاع عليها ، إثراء للحوار ، خصوصا أننا على أبواب افتتاح الأوبرا الجديدة .

وقد قدم الدكتور عادل كامل رسالته تقديما تاريخيا ذكر فيه أنه منذ ظهور الملامح العامة للموسيقى المصرية السيمفونية فى منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، وظهور ما يسمى «بالأوبرا العربية» بعدها بسنوات قليلة ، «ونحن نسمع بين حين وحين الرغبة المخلصة والجادة فى ظهور ما يسمى «بالأوبرا العربية» التى سمعنا عنها عندما قام سليم النقاش بترجمة أوبرا عايدة وتلحينها تلحينا جديدا ، الهدف منها اسقاط كم من الضوء على التراث الأدبى والموسيقى العالمى .

«واليوم تعود الينا قضية الأوبرا العربية مرة أخرى فى مناخ موسيقى مختلف تماما ، تعود فى مرحلة انتشار الموسيقى الأكاديمية فى مصر من خلال وجود معهد الكونسيرفاتوار الذى يقوم بتدريس فنون الغناء الأوبرالى العالمى ، ومن خلال وجود فرقة للأوبرا من المصريين ، ووجود أوركسترا سيمفونى وفرقة للكورال متخصصة فى أداء التراث الأوبرالى العالمى .

«وقبل الحديث عن موضوع الأوبرا العربية، يهمنى التنويه هنا بالمحاولات الجادة فى هذا المجال ، التى بدأت على المستوى الجاد فى بداية الأربعينات على يد الفنان حسن رشيد ، أول مصرى يفكر فى عمل أوبرا باللغة العربية . وكان حسن رشيد دارسا للعلوم الزراعية فى بعثة بانجلترا ، ثم تحول إلى دراسة فنون الأوبرا ـ غناء وتأليفا ـ بل انشغل وجدانه المصرى والفنى والثقافى كاملا بهذه القضية التى نذر نفسه لها حتى آخر لحظة من عمره .

«وقد ساهم عدد من مؤلفينا الموسيقيين السيمفونيين بمحاولات جادة فى هذا المجال ، وهو مجال تأليف أوبرا عربية ، أذكر منهم الأساتذة : عزيز الشوان ، وكامل صليب ، والدكتور سيد عوض ، وهؤلاء المؤلفون مستعدون لمواصلة الجهاد فى هذا المجال تحقيقا لفكرة نبيلة سامية هى تأليف أوبرا باللغة العربية .

«بصرف النظر عن أن لى رأيا فى موضوع تأليف الأوبرا الآن فى نهاية القرن العشرين !.. أقول أن التشبث بقضية تأليف الأوبرا فى مصر يأتى من منطلق : «أننا يجب ألا نتخلف عن أوربا» ! فى الوقت الذى تتجه فيه أوروبا بل وأمريكا واليابان ، إلى مايسمى بالمسرحية الموسيقية ، سواء المسرحية السياسية أو الاجتماعية . ومثال على ذلك تلك المسرحيات التى تندرج تحت ما يسمى بـ Rock opera أى الأوبرا التى تستلهم من ايقاع «الروك أندرول» ، وهى الرقصة التى انتشرت فى الخمسينيات والستينيات فى أوربا . ومع ذلك فان هذه المسرحيات

الموسيقية تجتذب الجماهير بشكل لا حد له ، مثل مسرحيات : هير ، ويسوع المسيح النجم الأسمى ، وأخيرا مسرحية القطط ، المستوحاة من مسرحية أريستوفانيس ، وتعرض الآن فى نيويورك منذ أكثر من أربعة أعوام .

«أقول إنه فى الوقت الذى يتجه فيه العالم إلى نوع متطور ، بل مختلف عن فن الأوبرا ، نصحو نحن الآن ونعيد قضية تأليف الأوبرا !.

ثم يقول الدكتور عادل كامل فى رسالته ان هذا القول يجره إلى الاقتراب من «منطقة الخطر التى تناولتها سيادتكم فى مجلة أكتوبر حول «تعريب الأوبرا !». ويقول إن تعريب الأوبرا ليس جديدا فى مصر ، وكانت بدايته الجادة فى منتصف الخمسينات ، عندما قام المرحوم الدكتور إبراهيم رفعت ، الذى كان أستاذا وعميدا لإحدى كليات العلوم ، بترجمة واحدة من أشهر أوبرات فيردى ، وهى أوبرا لاترافياتا . وقد بذل فى ترجمتها جهدا خرافيا بما له من باع فى كتابة الأدب والشعر ، ولعشقه للموسيقى العالمية وخاصة موسيقى الأوبرا . وقد قدم عدد من فنانى الأوبرا فى مصر بعض مشاهد هذه الأوبرا فى عدة احتفالات موسيقية جماهيرية . كما قام الشيخ عبد المجيد سليم ـ الذى تخرج فى الأزهر وكان عضوا بارزا ومؤسسا لفرقة كورال الأوبرا الايطالية، وشارك فى أغلب مواسم الأوبرا الايطالية بالغناء مع فرقة الكورال ـ قام بعمل ترجمات لبعض أجزاء من الأوبرات العالمية خاصة أوبرا عايدة ، ومدام بترفلاى لبوتشينى ، واستمرت تجارب تعريب الأوبرا حتى الآن ، ولكن هذه التجارب لم تنجح النجاح الذى توقعه المتحمسون ، ولم تصادف النجاح الجماهيرى المتوقع ، ليس لأن فن الأوبرا فن وافد وارد إلى مصر من الخارج ، ولكن لأن قضية الترجمة ذاتها هى المشكلة !.

فعندما ظهر فن الأوبرا فى أوروبا ، وخاصة فى ايطاليا ، لم يكن الهدف إطلاقا منه ابراز محسنات اللغة الايطالية بما فيها من جرس

موسيقى ومقومات شعرية وعروضية ، بل على العكس جاء ظهوره منافيا ومتحديا لاستقرار وازدهار الموسيقى الأوركسترالية ، وتفرد عنصر الآلات الموسيقية فى الأوركسترا ، جاء كى يظهر للعالم الامكانيات الموسيقية المتاحة فى الصوت البشرى ، الذى يعد على قدم المساواة مع صوت الآلة الموسيقية . لذلك فإن فن الأوبرا ، بالاضافة إلى امتزاجه بفن الدراما المسرحية ، هو فن إبراز الامكانات الرائعة فى الصوت البشرى الغنائى . حتى الايطاليون أنفسهم عندما يشاهدون فن الأوبرا ، لا يهمهم على الاطلاق المعانى الحرفية للحوار الغنائى على ألسن المغنين ، بل يهمهم الابداع الصوتى ، والا لما سمعنا عن نجوم هذا الفن فى العالم ، ابتداء من «كاروزو» الذى حطم الزجاج بصوته ! إلى ماريا كالاس ، ودومينجو !»

ثم يدلل الدكتور عادل كامل فى رسالته على عدم أهمية الترجمة إلى اللغة الوطنية ، فيقول إنه فى إحدى زياراته لانجلترا عام ١٩٧٨ ، شاهد أوبرا عايدة باللغة الانجليزية على مسرح الكولسيوم ، «وصدقنى أن الجمهور الانجليزى نفسه كان يضحك من أداء الأوبرا باللغة الانجليزية!، ووقتها كان يجلس إلى جوارى الناقد الموسيقى الانجليزى دافيد نيلسون، الذى قال إن هذه يجب أن تسمى «ملهاة عايدة» ! وقال : لا أفهم سر عمل هذه الترجمة السقيمة ! إننا نأتى للاستمتاع بأصوات المغنين ، ولا يهمنا أن نرى «متعصبا غبيا» يريد أن ينشر اللغة الانجليزية عن طريق الأوبرا !

ثم يقول الدكتور عادل كامل : «إن اللغة العربية يا سيدى لغة من اللغات الموسيقية العظيمة ، ولكن اذا وضعناها على الجمل الأوبرالية فانها تكون بمثابة أن تكتب عبارة باللغة العربية فوق قطعة من المطاط ، وعندما تشد هذه القطعة من الجهتين فان هذه الجملة المكتوبة تفقد شكلها، بل يمكن أن تتحول إلى شكل كوميدى ! لأن الصوت الغنائى سوف يمط الكلمة العربية طبقا لاستمرار هذا الصوت (Duration) وتفقد الكلمة مقوماتها اللغوية والموسيقية .

«ثم لماذا نضيع وقتنا ـ وأنا أثق فى جدية من يتجهون إلى تعريب الأوبرا من منطلق فنى مخلص وحسن نوايا شديد ـ لماذا نضيع وقتنا فى ترجمة الأوبرا العالمية ، ولا نتجه إلى العكس ، أى إلى تأليف الأوبرا الموسيقية الغنائية المصرية الناطقة باللغة العربية ؟ فحتى لو بدأنا من حيث بدأ الأوروبيون فى القرنين السابع والثامن عشر ، فسنبدأ البداية الصحيحة على الأقل!

ثم يقول الدكتور عادل كامل : «صدقنى أننا نتقدم إلى الوراء ! لأن ترجمة الأوبريت هى أصلح الأشكال الغنائية لمسرح غنائى مصرى عربى، وقد سبقنا اليها الفنان سيد درويش فى الربع الأول من القرن العشرين ، وقد نجح نجاحا رائعا . إننا الآن بلا مسرح غنائى مصرى عربى ، فلنتجه إليه بدلاً من السفسطة الفنية والرومانسية الثقافية ، التى ستضيع علينا وقتا كبيرا سبقنا العالم فيه بل حقق الكثير ، ولم نزل نحن نفكر فى تعريب الأوبرا العالمية !

«أخيرا أوافقك تماما على وضع ترجمة عربية على الأوبرات التى يذيعها التلفزيون ، وفى هذه الترجمة الكفاية لشرح الحدث الدرامى للأوبرا ولمتابعتها متابعة أدبية درامية . أما ترجمة الأوبرا إلى العربية فسامحنى يا دكتور عبد العظيم اذا قلت بملء الفم : لا ، وألف لا !»

انتهى كلام الدكتور عادل كامل ، وقد عرضته مستوفى احتراما لما فيه من معلومات ورأى . والمشكلة فى هذا الكلام أن الكاتب يريد أن يختزل من حياتنا الفنية حقبة الأوبرا ، بحجة أن العالم حاليا يتجه إلى نوع متطور بل مختلف عن فن الأوبرا ! وينسى بعدنا الزمنى والحضارى عن الغرب ، والذى نحاول أن نقترب منه ما وسعنا ، وتتبع خطاه ما استطعنا ، ولكن لا نقفز فوقه تلك القفزة الهائلة ، بحجة اللحاق به ! فالحضارة تتركب فوق بعضها البعض مثل البناء ، ونحن لا نستطيع أن نبنى الدور الرابع فوق الدور الثانى ، وانما علينا أن نبنى أولا الدور الثالث ، حتى يستقيم البناء .

إننا لا نستطيع أن ندفع تكاليف اختزال مرحلة الأوبرا من حضارتنا الموسيقية التى نأتم فيها بالغرب ، مادمنا نسير فى اتجاهين متوازين : اتجاه الموسيقى الشرقية البحتة ، واتجاه الموسيقى الغربية (أو المؤتمة بالغرب) خاصة أن مصر عرفت الأوبرا منذ ما يقرب من قرن وربع من الزمان ، أى منذ افتتاح قناة السويس ، وسبقت بذلك شعوب العالم الثالث كلها ، ومازالت تسبقها إلى الآن !

صحيح أننا نعتمد على الأوبرا العالمية ، ولا نملك الأوبرا المصرية ، ولكن من قال إن هذا أمر ينقص من قدرنا؟ فالأوبرا الايطالية مازالت حتى الآن أنجح الأوبرات. وليس مطلوبا منا حاليا أن نفرز مؤلفين موسيقيين ينافسون فردى وبوتشينى ودونيزتى، ولكن المطلوب الآن ـ بالحاح شديد ـ نقل هذا الفن الرائع ، الذى يجمع بين التمثيل والشعر والموسيقى والدراما فى عمل واحد ، إلى شعبنا المصرى ، وجذب الجماهير المصرية اليه ، والالحاح عليها به ، حتى يرتقى احساسها الفنى إلى المستوى الذى ارتقى اليه الحس الفنى للشعوب الأوروبية والغربية ، لأن هذه رسالة حضارية مفروض علينا أداؤها نحو شعبنا الذى هو صاحب أقدم حضارة فى التاريخ .

إن الدكتور عادل كامل يطالب بتأليف الأوبرا الموسيقية الغنائية المصرية الناطقة باللغة العربية بدلا من تعريب الأوبرا ، وينسى حقيقة تاريخية هامة ، هى أننا لم نستطع أن نكون حضارتنا وثقافتنا الحديثة الا بعد حركة الترجمة والبعثات منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كما ينسى أن المدخل لأى أوبرا مصرية هو الأوبرا الغربية بما فيها من أصالة وفن وابداع . فاذا لم نستطع أن نكون الجمهور المصرى الذى يستمع إلى أوبرا «عايدة» أو «لاترافياتا» أو «ريجوليتو» لفردى ، أو «مدام بترفلاى» لبوتشينى، أو «حلاق أشبيلية» لروسينى ، أو «كارمن» لبيزيه ، أؤ «دون جيوفانى» لموزار ، أو «لوتشيا دى لاميرمور» لدونيزتى ، أو «كافاليريا روستيكانا» لماسكانى ـ فكيف نطمع أن نشده للاستماع إلى أوبرا مصرية من تأليف موسيقى مصرى لم يتمرس بهذا الفن الذى

يحتاج الى مواهب خاصة؟ وألا نكون قد سددنا الطريق فى المستقبل فى وجه ظهور هذا الفنان المصرى ؟

وهنا نأتى إلى مشكلة الترجمة ، وهو اللفظ الصحيح ، لأن التعريب يكون بنقل الحروف الأجنبية إلى الحروف العربية ، مثل : بيتهوفن وموزار وفاجنر ، ولا يكون بنقل المعنى. لقد قال الدكتور عادل كامل إنه استمع إلى أوبرا عايدة مترجمة إلى الانجليزية ، وكان الجمهور الانجليزى يسخر منها ، وأنا أقول له : إننى استمعت إلى أوبرا «لابوهيم» (البوهيمية) لبوتشينى فى لندن فى مسرح الناشيونال أوبرا ، وكانت تغنى بالانجليزية ، ولم يضحك الجمهور الانجليزى ! وكان المسرح كاملا ومكتظا بالمشاهدين . فما شاهده ليس قاعدة ، والا كف الانجليز عن ترجمة الأوبرات ، أو كف الألمان والفرنسيون والسويديون وغيرهم عن ذلك !

اننى مع الدكتور عادل كامل فى قوله إن مُشاهد الأوبرا لا يهتم بالمعانى الحرفية للحوار الغنائى ، بل يهمه الابداع الصوتى ، ولكن ليس معنى ذلك إلغاء العامل اللغوى إلغاء تاما ، والا لما نشأت حاجة الشعوب إلى ترجمة الأوبرا إلى لغاتها الوطنية ، لإتاحة الفرصة للجماهير العريضة للاستمتاع بهذا الفن العظيم .

إننا لا نضيع وقتنا كما يقول الدكتور عادل كامل ، وإنما نحن نبذل قصارى جهدنا لتعويض ما فاتنا حتى نلحق بركب الحضارة الذى يسبقنا على الدوام ، ونحن لا نستطيع أن نلحق بهذا الركب عن طريق اختزال مرحلة الأوبرا ، وانما عن طريق مضاعفة الجهد لاستيعاب هذه المرحلة واهتضامها والاستفادة منها فى نهضتنا الموسيقية المستقبلة ، واتاحة الفرصة لجماهيرنا للاستمتاع بهذا الفن الرفيع .

وترجمة الأوبرا العالمية إلى اللغة العربية ـ فى هذا الضوء ـ هى عامل مساعد لسرعة حركتنا وتحقيق غايتنا . ومن هنا أهمية العمل الهائل الذى قام به الدكتور على صادق وحده ، وعلى نفقته الخاصة ،

وفى فدائية منقطعة النظير ، وايمان فريد بوطنه مصر ، وتقدير كبير لامكانيات اللغة العربية فى نقل هذا الفن الرائع إلى جماهيرنا المصرية والعربية .

فلنحى هذا الجهد الكبير ، ولنحى كل من أسهم فى انجاحه ، ولنطمع فى مشاهدته فوق مسرح الأوبرا الجديدة بأصوات مصرية ، ليكون بداية لنهضة موسيقية أوبرالية تعزز مركز مصر الحضارى والثقافى فى الوطن العربى الكبير .

مصر تعود إلى عصر الأوبرا المجيد

بعد يوم واحد من صدور هذا العدد من «أكتوبر» تعود مصر إلى الأوبرا من جديد، بعد أن خرجت منه بحريق الأوبرا الحزين فى عام ١٩٧١، وبعد أن حرمت من مناخ الأوبرا الحضارى لمدة سبعة عشر عاما. وتعود تصدح فى سماء مصر تلك الأصوات السماوية المبدعة التى منحها الله جلت قدرته الجمال الفائق، والقوة المبدعة، والبريق الخلاب، والتوهج الذى يأسر القلوب. نعم سوف تصدح فى سماء مصر تلك الأصوات الجميلة من طبقات التينور والباريتون والباص «للرجال» وأصوات السوبرانو والميتزوسوبرانو والألتو «للنساء»، ويحلق المصريون من جديد فى أفق الفن الرفيع الخالد على مر الدهور، بعد طول معاناة على يد أنكر الأصوات وأكثرها ابتذالا وهبوطها! ويسمع المصريون أوبرات

أكتوبر فى ٩ / ١٠ / ١٩٨٨

فردي ودونيزتي وروسيني وبوتشيني وموزار وماسينيه وجونو وجلوك وفاجنر ـ بعد أن هبطت بأذواقهم تمثيليات التلفزيون المطاطة المملةوأفلام الشباك الهابطة، ومسرحيات كتب معظمها مجهولون وأخرجها مغمورون!

ومن الطبيعي، في ظل هذا المناخ الجديد، الذى يفرضه وجود دار أوبرا في القاهرة، ان تتاح الفرصة لكل صاحب صوت موهوب، ولكل صاحبة صوت موهوب للظهور، وهو نفس المناخ الذى أفرز أصوات حسن كامي وأميرة كامل ونبيلة عريان وغيرهم من مغني الأوبرا المصريين، الذين سدوا فراغا كبيرا طوال الفترة الماضية، والذين تربوا في الأوبراالقديمة، وعشقوا أجواءها وكانت لكل منهم ذكريات عزيزة في كل ركن فيها.

فقد قابلت منذ أيام السوبرانو نبيلة عريان فى بيت الدكتور على صادق، مترجم أوبرا «كوزى فان توتى» (هكذا هن جميعا) و «زواج فيجارو» لموزار، وكنا نشاهد برنامجا في التلفزيون المصرى عن افتتاح دار الأوبرا الجديدة، أعده جمال الشاعر ـ فكانت نبيلة عريان لاتكاد تشاهد على شاشة التلفزيون صورة الاوبرا القديمة المحترقة، حتى تشتعل فيهاالذكريات، وتروح تقص على ذكرياتها العزيزة فى تلك الدار، وتكاد تطفر من عينيها الدموع كلما تذكرت صدمة احتراق تلك الدار!

ومن سوء حظ هذه البلد أن الفن الرفيع لا يلقى ما يلقاه فى أوربا والعالم الخارجي من احترام واهتمام، خصوصا إذا هو أتصل بالمرأة! فمن المحقق أنه توجدفي مصر مواهب صوتية لا حصر لها، ولكنها لا تجد الطريق الى الظهور بسبب التقاليد، وبسبب الجهل أيضا. فمن من الآباء فى مصر من يكتشف فى ابنته صوتا جميلا فيحاول أن ينفع به المجتمع ويبرزه الى الضوء؟

منذ أيام، كانت فى مكتبى بأكتوبر السوبرانو الصاعدة نيفين علوبة، فقصصت عليها ما سمعته من السوبرانو الخالدة أميرة كامل قبل وفاتها، عن مناسبة دخولها ميدان الفن. فقد علمت منها أن والدها كان رجلا

متدينا، ولكنه حين اكتشف فيها موهبة الصوت الجميل. أدرك أن الله جلت قدرته لا يمكن أن يخلق مثل هذا الصوت عبثا، وانما لينفع به الناس والمجتمع. فلم يتردد فى قبول دخولها ميدان الفن. وكذلك فعل مع ابنته الأخرى فايدة كامل، فكسب الفن المصرى فايدة كامل، وكسب الفن العالمى الأوبرالى أميرة كامل!.

وقلت لنيفين علوبة ضاحكا: كم نجد فى مصر من الآباء الآن مثل ذلك الوالد المستنير، الذى أدرك الحكمة فى خلق الصوت الجميل؟ ان ملايين الآباء فى مصر يحبسون مثل هذه المواهب تحت ضغط التقاليد، وجهلا بالدين الحقيقى الذى يطلق الطاقات البشرية لخدمة المجتمع البشرى ولا يحبسها. فصوت المرأة عورة! حتى ولو كانت تحاضر فى علم الذرة أو فى الطب أو الهندسة! أو كانت تغنى نشيد الفرح للشاعر شيلر فى السيمفونية التاسعة لبيتهوفن، أو ترتل قداس باخ الشهيرة من مقام «سى» صغير! بل إن المرأة من - أولها الى آخرها عورة! - يجب أن تختفى فى البيت عن عين المجتمع، لتغنى لزوجها اذا كان يجب الغناءوكان مستنيرا، والا اعتبر غناءها خروجا عن الأدب والوقار والاحترام. واذا كان هذا هو الحال مع الغناء فهوأسوأ فى الرقص الراقى - كالباليه - فالناس لا تفرق بين رقصة البطن المثيرة وبين رقصة «البوليرو» التعبيرية الرائعة لرافيل!

وهكذا تدفن المواهب الفنية النسائية فى مصر، وتكون النتيجة أن عدد أصوات السوبرانو للنساء فى مصر لا يناسب بحال شعبا يبلغ تعداده نحو ٥٠ مليون نسمة. وكذلك الحال بالنسبة لأصوات «الميتزوسوبرانو» و«الألتو» - ليس لأن الله تعالى حَرَم المرأة المصرية من موهبة الصوت الجميل، بل لأن الأسرة المصرية حرّمت على المرأة المصرية إفادة المجتمع المصرى بصوتها الجميل!

وهكذا، فمن يفلت من هذا الحظر العام الذى يفرضه المجتمع باسم الدين والتقاليد، ليدخل الى عالم الفن الراقى الرفيع، هو أقل من القليل،

مع أنه فن يتطلب دراسات شاقة وشهادات علمية وتمريناً شاقاً، حتى إن بعض مغنيات الأوبرا مثل السوبرانو نبيلة عريان، تحمل درجة الدكتوراه، أما نيفين علوبة، فإلى جانب تخرجها بمرتبة الشرف فى كونسير فاتوار القاهرة، فقد تخرجت أيضا من قسم الأوبرا فى أكاديمية الفنون «بهانوفر» فى ألمانيا الغربية، والتحقت بالمعهد الأمريكى للدراسات الموسيقية فى مدينة جراتز الشهيرة بالنمسا، وغنت فى باريس وبرلين وايسين والقاهرة والاسكندرية. ولعبت أدوار موزيتا فى أوبرا «البوهيمية» لبوتشينى، وسوزانا فى أوبرا «زواج فيجارو» لموزار، وكارمن فى أوبرا «كارمن» لبيزيه (رغم ان الدور لميتزو سوبرانو عادة) ـ هذا الى جانب عدد من الأدوار الأخرى.

وقد غنت نيفين علوبة مؤخراً دور «سوزانا» فى أوبرا «زواج فيجارو»، التى عربها الدكتور على صادق. وقد استمعت لتسجيل يتضمن مقتطفات من هذه الأوبرا المعربة الناجحة، وكان يشترك فى غنائها باللغة العربية تحت قيادة المايسترو يوسف السيسى كل من نبيلة عريان، وعفاف راضى، وعواطف الشرقاوى، ورؤوف زيدان، ورضا الوكيل، وكلود رطل، وصبحى بدير. وكانت تلك أول مرة أستمع فيها الى صوت نيفين علوبة الرائع الذكى الذى يتميز بعظمة الأداء ـ على الرغم من أن الغناء كان باللغة العربية، التى لاتألفها مغنية الأوبرا عادة !

وما ينطبق على نيفين علوبة من مؤهلات علمية وخبرة ينطبق على كثيرات وكثيرين غيرها. فالفن الرفيع لايكفى فيه الموهبة، بل لابد من صقل هذه الموهبة بالدراسةالعلمية والتدريب الشاق، ولابد من توفير المناخ الذى يعمل فيه، والامكانيات التى تكفل له الازدهار.

وبناء دار الأوبرا الجديدة يوفر للمواهب المصرية المناخ اللازم لكى تنمو وتزدهر، ويوفر ـ فى الوقت نفسه ـ للذوق الفنى المصرى المناخ لكى يرقى ويرتفع، بعد طول هبوط منذ احتراق دار الأوبرا القديمة. كما يوفر لجماهيرنا الفرصة لمشاهدة الفرق الأجنبية الشهيرة من شتى أنحاء

العالم المتمدن، كما يحدث ـ على سبيل المثال ـ فى دار الأوبرا الملكية بكوفنت جاردن بلندن، وغيرها من دور الأوبراـ وهو ما يفيد نجوم الأوبرا المصريين فائدة لاتقدر.

وعلى كل حال فربما كان افتتاح دار الأوبرا الجديدة فى القاهرة فرصة للكلام عن الدار القديمة التى احترقت والتى كانت واحدة من أبدع منشآت القرن الماضى التى شيدها الخديوى إسماعيل. إذ لا يعرف كثيرون أن هذه الدار كانت قد بدأت تظهر عليها علامات الكهولة قبل احتراقها، مما دعا إلى التفكير فى إنشاء دار جديدة. وفيما يبدو أن السرعة التى دعت إسماعيل إلى إنشائها، وهى مناسبة إفتتاح قناة السويس قد حرمتها من مقومات دور الأوبرا الحديثة وقتذاك، والتى تجعلها تقاوم عوادى الزمن. فقد استخدم فى بنائها الخشب لا الحجر، ولم يزود مسرحها الصغير بالآلات الميكانيكية الحديثة الموجودة فى معظم دور الأوبرا فى العالم، لأنها صممت لاستقبال الفرق الأجنبية التى تفد من الخارج ومعها كافة احتياجتها، كما لم تقم بها قاعات مناسبة لتدريبات الموسيقيين والراقصين والمخرجين. ولم تزود بمكتبة للبحوث والدراسات أو قاعة للمحاضرات، كما أن عدد مقاعدها، الذى لم يكن يستوعب أكثر من سبعمائة وخمسين مشاهدا، كان يقصر دخله عن الوفاء بنفقات العروض التى تقام فيها، ولم يتسع مكان الأوركسترا لأكثر من خمسين عازفا فقط ، بينما يسع هذا المكان فى دور الأوبرا الأخرى ما لا يقل عن ثمانين عازفا ، كما أنها لم تكن مكيفة الهواء ، ولم يكن ممكنا إدخال نظام التكييف فيها حتى لا يعرض سلامة بنائها للخطر . فكانت لهذا السبب تغلق أبوابها فى فترة الصيف .

كل هذه الأسباب دعت الدكتور ثروت عكاشة . وزير الثقافة الأسبق ، كما يروى فى مذكراته الهامة التى اعتمدت عليها فى هذه المعلومات ، إلى إعداد مشروع لبناء دار أوبرا جديدة . وقد تخصص لهذا الغرض بالفعل مليون جنيه فى ميزانية الخطة الخمسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، وأخذ

البحث يجرى لاختيار الموقع الجديد ، وأوفدت اليونسكو على نفقتها بعثة من خبراء التخطيط والعمارة فى فبراير على رأسها بعض المعماريين العالميين لاختيار الموقع الجديد ، وانتهت أبحاثها إلى اختيار موقعين فى قلب القاهرة : الأول فى حديقة الحرية بمنطقة الجزيرة ، والثانى فى أرض المعرض بالجزيرة ـ وهى التى أقيم عليها بالفعل البناء الجديد الحالى .

على أن البعثة استقرت على الموقع الأول . واختارت بالذات الموقع الذى أقيم فيه فندق شيراتون الجزيرة الحالى فى مواجهة نافورة النيل ، وعلى مساحة قدرها عشرة آلاف متر مربع ، يتوسطها المبنى الرئيسى الذى تحيط به شرفة عريضة يبلغ عرضها خمسة أمتار ونصف ، وتتصدر الواجهة الرئيسية المبنى ، وتمتد على هيئة جسر حتى مياه النيل بطول مائة وخمسة وعشرين مترا ، وتحتضن فى أسفلها كافيتريا تلامس النيل تفتح أبوابها نهارا وليلا ، بينما يتيح مسطح الشرفة الفرصة للزائر لمشاهدة الحدائق الممتدة ، ويمد بصره إلى آفاق نهر النيل .

وكان معنى ذلك أن موقع هذه الدار سوف يكون أفضل وأجمل بكثير من موقع الرويال فستفال هول والـ «كوين اليزابيث هول» و«البيرسيل روم» على نهر التيمز فى لندن ، لأنه يطل على أجمل منظر للنيل على الاطلاق .

والمذهل أنه أرسى بالفعل حجر الأساس لدار الأوبرا الجديدة فى ذلك الموقع الساحر يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٦٢ ، ولكن وزارة الثقافة ، بعد إدماجها فى وزارة الاعلام فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ ، تذكرت النظرية المصرية الشهيرة : نظرية الدوران فى حلقة مفرغة ! فأوقفت العمل فى الموقع المخصص لدار الأوبرا بحديقة الحرية ، وشكلت لجنة جديدة لاختيار موقع جديد ! بحجة غريبة هى أن بناء الدار فى ذلك الموقع سوف يحرم القاهرة من جزء من حديقة تمثل متنفسا هاما لها ! وكان ذلك بعد أن تم بالفعل اعداد تصميم دار الأوبرا الجديدة ، وقدم المهندس العالمى

فريتز بورنمان مع مساعديه المصريين : د. الشريف نعمان ، ود. أبو بكر خيرت ، مائة وخمسة وثمانين رسما تفصيليا قابلة للتنفيذ .

وبطبيعة الحال فلم يرفع أولئك النصابون والمخربون ، الذى أوقفوا مشروع بناء الأوبرا الجديدة فى عام ١٩٦٢ ، أصواتهم بتلك الحجة عند بناء فندق شيراتون الجزيرة فى موقع دار الأوبرا ! ولم يتذكروا مصلحة الشعب المصرى وسكان القاهرة التى كانوا يتذرعون بها . فقد اكتفوا بتعطيل مشروع حضارى هام لم تكن تتجاوز تكاليفه فى ذلك الحين مليونا من الجنيهات !

وسرعان ما جاءت ظروف هزيمة يونية القاسية ، فأصبحت الأولوية لمتطلبات المعركة ، وتوارى إنشاء دار الأوبرا الجديدة باعتباره كماليا إلى وجود الأوبرا القديمة . ولكن حريق الأوبرا القديمة فى يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧١ أتى ليكمل المصيبة ، إذا تهاوى ذلك الصرح الحضارى العظيم ، بكل ما يحتويه من ثياب تاريخية ومناظر وديكور وتحف وقطع أثاث تجمعت فيه على مدى قرن من الزمان ، وتجردت مصر تماما من دار الأوبرا التى كانت تتباهى بها على كل دول الشرق الاوسط ، بكل ما ترتب على ذلك من تدهور فى الذوق الفنى العام ولغة الموسيقى ، تمثلت بداياته فى أغنية «الطشت قاللى»، ووصلت إلى أغنية «لولاكى .. لولا .. لولا .. إلى آخره».

وعلى كل حال ــ وكما ذكرت فى بداية هذا المقال ــ فان بناء دار الأوبرا الجديدة ينهى تلك الفترة الحزينة من تاريخنا الفنى ، ويضعنا على أعتاب عصر جديد لا يوجد فيه أمامنا سوى خيار واحد ، هو أن نقبل على عصر الأوبرا بكل حيوية ونشاط ، ونبدأ فى تهيئة المناخ الاعلامى اللازم لتربية الجماهير تربية فنية راقية ، تنتهى بها إلى تقبل هذا الفن الرفيع على نحو ما تتقبله الشعوب الأخرى ، التى ربما كان بعضها أقل منا حضارة .

وفى هذا الصدد فربما كان من الغريب حقا أن يتوقف برنامج سهرة الأوبرا الذى كان يعده يوسف السيسى ويقدمه فيه كل شهر إحدى

الأوبرات العالمية . اذ لم تكد تنهى السيدة مديحة كمال عملها فى الاشراف على القناة الثانية ، حتى أوقفت خليفتها السيدة سهير الاتربى هذا البرنامج ، تحت شعار التقشف فيما علمت . الأمر الذى أثار هجوما ضاريا من المثقفين على هذا الاجراء .

وقد قابلت السيدة سهير الاتربى منذ خمسة عشر عاما تقريبا عندما كنت أستاذا زائرا فى جامعة لندن ، وكان قرينها السيد حسن أبو سعدة سفيرا لمصر فى المملكة المتحدة فى حفلات السفارة ، وأنا اعرف اهتمامها بالفن الرفيع ، خصوصا وقد عاشت سنوات بين ربوعه فى عاصمة العالم الموسيقية لندن . فلعلها تتدارك ذلك ، لأن التليفزيون هو النافذة الوحيدة التى تطل منها الجماهير غير المهتمة بالأوبرا على هذا الفن الراقى .

بل لعل السيدة سهير الاتربى أيضا تهتم بتقديم ترجمة عربية على الشاشة لهذه الأوبرات ـ كما يحدث بالنسبة للأفلام الأجنبية ـ وهو ما سبق لى أن طالبت به السيدة مديحة كامل وكانت تعتذر بقلة الامكانيات . وأعتقد أن السفارة الايطالية يمكن أن تقدم المعونة اللازمة بالنسبة لترجمة الأوبرات الناطقة الايطالية ـ وهى تمثل الغالبية ـ ولا توجد مشكلة بالنسبة للأوبرات الناطقة بالفرنسية أو الألمانية .

ولعل المتابعة اليومية مؤخرا من القناة الثانية لأخبار افتتاح الاوبرا فى برنامج «الأوبرا تعود» ، تؤكد أن ما يتهم به بعض المثقفين السيدة سهير الاتربى من عدائها للثقافة العالمية الجادة الرفيعة هو اتهام لا يقوم على أساس صحيح ـ فتعود «سهرة الأوبرا»، وتعود سهرة البرنامج الكلاسيكى العالمى. فجماهيرنا تحتاج دائما إلى «الالحاح» عليها بكل راق ورفيع من الفنون ـ كما يقول أستاذنا مدحت عاصم ـ وهو إلحاح اذا كان جائزا من قبل ، فانه أصبح الآن واجبا بعد أن عادت مصر إلى عصر الأوبرا المجيد من جديد .

معركة ترجمة الأوبـــــــرا !

اكتوبر فى ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨

مع افتتاح دار الأوبرا الجديدة ، فربما كانت هناك كلمة حق وانصاف يجب أن تقال ، وهى أن هذه الدار تدين باخراجها على هذا النحو المشرف الذى يليق بحضارة مصر ، إلى لمسات وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى ، الذى بذل من حسه الفنى وثقافته وخبرته الواسعة ، فى تجميل هذه الدار وحدائقها، ما كان متعذرا بدونه أن تكون كذلك . ولست أدرى هل هى محض صدفة أو أن الأقدار اختارت فى هذا الوقت بالذات فنانا أصيلا ليكون وزيرا للثقافة؟ ولكنى أتصور أنه لو كان وزير الثقافة فى هذه الأيام وزيرا تقليديا لكان إخراج دار الأوبرا قد تم فى شكل تقليدى !

فقد قضيت أمسية أشاهد بنفسى فاروق حسنى وهو يضع لمساته وبصماته فى كل شىء تقريبا : فى

تجميل الفناء الرئيسى الخارجى المؤدى للدار من البوابة الرئيسية ، وفى زخرفته بالحدائق الصغيرة ، والنافورة الجميلة ، والأشجار والنخيل المضيئة ، ومصابيح النور القديمة التى كانت تضىء القاهرة منذ نصف قرن ، والتماثيل النادرة التى نجت من حريق الدار القديمة ، بل التحكم فى الإضاءة على الجدران لتعطى أكبر قدر من الجمال ، والتحكم أيضا فى الألوان المناسبة ودرجاتها المختلفة - كل ذلك بخبرة فنان أصيل يتعامل مع الأشياء كما يتعامل مع لوحات فنية تمتلئ بالرسوم البهيجة والتناسق فى الألوان .

وقد وضع فاروق حسنى لمساته فى اختيار اللوحات الفنية لكبار الفنانين المصريين ، التى تجاوز عددها ١٥٠ لوحة ، والتى قامت باختيارها لجنة برياسة الدكتور أحمد نوار رئيس المركز القومى للفنون التشكيلية ، وهى اللوحات التى رفعت الدار إلى مستوى دور الأوبرا العالمية . كما وضع لمسته فى اختيار سجاجيد الحائط النادرة الجمال التى علقت فى البهو الرئيسى والصالة العليا ، وهى التى تصورت فى البداية أنها صنعت فى الخارج أو انتزعت من أحد المتاحف الأجنبية قبل أن يقول لى الوزير فاروق حسنى بفخر إنها من صنع الفلاحين المصريين فى قرية الحرانية فى مدرسة ويصا واصف . وسعدت أن يكون ذلك التناسق فى الألوان والذوق الرفيع فى اختيار مناظر الطبيعة ، من صنع فلاحى الحرانية .

بل إن فاروق حسنى هو الذى اختار نشيد الجهاد لعبد الوهاب لكى يعيد الفنان العظيم مصطفى ناجى توزيعه توزيعا أوركستراليا . وقد استمعت بالفعل إلى بروفة عزف هذا النشيد ، الذى اشترك فى إنشاده فرقة كورال الأوبرا والسوبرانو الصاعدة نيفين علوبة والتينور صبحى بدير ، ووجدت نفسى أستمع لعمل أوركسترالى عظيم على نحو يجعل من الظلم نسبته إلى عبد الوهاب وحده ! فما أضافه الفنان مصطفى ناجى يساوى ما أسسه عبد الوهاب . ولسوف يستمع الشعب المصرى إلى هذا العمل ويعرف أننى محق فى هذا الكلام . وقد استمتعت بصوت صبحى

بدير وهو يغنى المقاطع التى كان يغنيها عبد الوهاب استمتاعا فائقا ، وأدركت وأنا استمع لصوت «تينور» لماذا نعشق الأوبرا ؟ نعم أدركت لماذا نعشق تلك الأصوات السماوية التى ترفعنا إلى عليين ؟ لقد كسبنا عملا موسيقيا وغنائيا رائعا أتاحه لنا اختيارهذا النشيد لحفل الافتتاح .

ومن سوء الحظ أن عبقرية مهندسى الصوت بالاذاعة والتليفزيون حرمت مشاهدى حفل الافتتاح فى التليفزيون من هذه المتعة ، إذ علمت أن المشاهدين لم يسمعوا تلك الأصوات الجميلة . ومعذرة ، فقد نسينا الاستعانة بمهندسى الصوت اليابانيين !!!

والمهم أننا ندين فى وجود دار جديدة للأوبرا فى القاهرة أصلا ـ لأول مرة منذ سبعة عشر عاما ـ إلى رئيس هذه الدولة ، الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى لا يفتأ يبرهن فى أعماله وسياساته على أنه الرئيس الواسع الأفق ، المتعدد الثقافة والمعرفة ، الليبرالى النزعة ، الذى يقود تيار الاستنارة فى وجه الرجعية المتطرفة التى تريد إعادتنا إلى عصر الإبل ! فقد كان هذا الرئيس العظيم هو الذى قادته وطنيته وحرصه على مركز مصر الحضارى ، إلى زيارة اليابان فى عام ١٩٨٣ وعقده الاتفاق التاريخى الذى تعهدت فيه اليابان ببناء هذه الدار للأوبرا ، هدية منها للشعب المصرى . وظل يتابع التنفيذ حتى تحقق الحلم بالفعل ، وتجسد فى تلك الدار الرائعة التى من حق القاهرة أن تفخر بها وتباهى كل دولة فى الشرق الأوسط . فأضيف هذا الانجاز إلى انجازات الرئيس الأخرى فى حقل البناء والتعمير والتحرير .

* * *

وفى الوقت الذى ندين فيه بوجود هذه الدار الحديثة للأوبرا للرئيس محمد حسنى مبارك ، فإننا نذكر بالعرفان والتقدير وزير الثقافة الأسبق، المرحوم عبد الحميد رضوان ، الذى وضع أساس هذا العمل وبدأ

خطواته الأولى ، ومات قبل أن يشاهد ثمراته . كما نذكر الدكتور أحمد هيكل الذى تابع هذا العمل .

على كل حال فأعتقد أنه بعد أن أصبحت دار الأوبرا أمرا واقعا فى حياتنا الفنية ، لم يعد مفر أمام جماهيرنا من التعامل مع هذا الفن الرفيع، بعد أن انعزل عنه سبعة عشر عاما ـ وإن كان هذا الانعزال ليس كليا فى الواقع ، فقد استمرت عروض الأوبرا بشكل متقطع ، لا تتجاوز ثلاث أو أربع مرات فى العام تقريبا ! عرضت فيها أوبرات «عايدة» «وتوسكا» و «لاترافياتا» «والبوهيمية» ، التى أدتها فرقة أوبرا القاهرة وفرقة كورال القاهرة وأوركسترا القاهرة السيمفونى ، وغنت أميرة كامل ونبيلة عريان وفيوليت مقار وجابر البلتاجى وعواطف الشرقاوى وحسن كامى وغير هؤلاء من الرعيل العظيم الأول .

والمهم أنه أصبح من الضرورى الآن شد الجماهير إلى الاهتمام بهذا الفن الرفيع ، والاقبال على مشاهدة الأوبرا ، بكل ما سوف يترتب على ذلك ـ بالحتم ـ من ارتقاء لمشاعرها وذوقها الفنى . وقد كانت من أهم العقبات التى تحول دون إقبال الجمهور على الأوبرا فى الماضى هى عقبة اللغة يغنى بها المغنون ، حتى انحصر الاقبال على الأوبرا فى جمهور المثقفين وحدهم ، الذين يمكنهم متابعة أحداث الأوبرا عن طريق قراءة ملخص القصة الوافى فى البرنامج المطبوع ، والاستمتاع بالغناء باللغة الايطالية أو الألمانية .

وهذا ما دفع مواطن مصرى متأجج الوطنية ، هو الدكتور على صادق ، إلى القيام بترجمة بعض أوبرات موزار ، إلى العربية ، فترجم أوبرا «كوزى فان توتى» ، وأوبرا «زواج فيجارو» ، وقام بتنفيذ هذين العملين الكبيرين بجسارة شديدة على نفقته الخاصة ! الأمر الذى كلفه أكثر من نصف مليون جنيه ـ كما فهمت من المايسترو يوسف السيسى ، الذى قاد العمل فى كل من الأوبرا الأولى والثانية !

وقد أثارت هذه التجربة اهتمامى ، فاستمعت إلى الأوبرا الأولى ، وكتبت لصالح هذه التجربة مؤيدا لها وداعيا إلى استمرارها ، ومستبشرا بها خيرا فى العصر الجديد الذى تقبل عليه مصر بافتتاح دار الأوبرا الجديدة . على أن هذه التجربة وجدت من يعارضها من أهل الفن ، فكتب إلى الدكتور عادل كامل رسالة يعبر فيها عن معارضته للتجربة ، ونشرت رسالته بالفعل فى مقال لى «بأكتوبر» تحت عنوان : «هل نلغى الأوبرا من حياتنا الموسيقية»؟ فى يوم ٣١ يوليو ١٩٨٨ ، وفى هذه الرسالة لم يعارض الدكتور عادل كامل ترجمة الأوبرا فقط ، بل إنه عارض أيضا تأليف الأوبرا الآن فى نهاية القرن العشرين !

وكان من الطبيعى أن يثير هذا المقال ، والرسالة التى نشرتها ، تعليق القراء المختصين ، فتسلمت ردا من الدكتور على صادق ، كما تسلمت رسالة من الفنان عزيز الشوان ، وكل من الرسالتين تحمل رأيا فى الأوبرا ، رأيت - فى هذا المناخ الصحى الذى أوجدته دار الأوبرا الجديدة فى القاهرة - أن أنشره ليطلع القراء عليه ، خصوصا وهما تحويان معلومات شائقة للغاية سوف يستفيد القراء منها على وجه التحقيق.

فقد كتب الدكتور على صادق رسالة مطولة ينعى فيها على الدكتور عادل كامل قوله : «لا وألف لا لترجمة الأوبرات العالمية» ! من قبل أن يستمع إلى التسجيل الصوتى لأوبرا «هكذا هن جميعا» ، التى انتهى تسجيلها فى يناير ١٩٨٨ ، ومن قبل أن يستمع إلى آراء من شاركوا فى هذه الأوبرا من الفنانين المصريين !

وقال إنه يوافق الدكتور عادل كامل على أن ترجمة الأوبرات العالمية - سواء كانت من الايطالية أو الألمانية أو الفرنسية - إلى العربية ، هو عمل شاق وشديد الصعوبة ، إذ هناك مسافة شعرة واحدة بين نجاح الترجمة وفشلها ، ومن الطبيعى لذلك أن يصادف الفشل والرفض الجماهيرى كثيرا من الترجمات فى مصر أو الخارج .

«ولكن ترجمة الأوبرا هى عمل مختلف عن ترجمة كتاب ، لأن كل كلمة ، وكل حرف فى الأوبرا ، يدرس بدقة متناهية ، وكل مقطع كلامى أو

غنائى لـه مكانه المحدد على النوتة الموسـيقـية ، ولـه النوتة المحـدد له على السلم الموسـيقى ، من طول أو قـصـر ، ومن ارتفـاع أو انخـفـاض . ومن النادر ـ حتى على المستوى العـالمى ـ أن نجـد ترجـمـة ناجـحـة بجـمـيع المقـاييس ، من حـيث المحـافظة على سـلامـة اللغـة وعلى المعنى ، أو على الجمال الشـعرى والصـورى فى الكلمـات ـ وبدون الدخول فى مـزيد من التـفاصـيل الفنية ، فـإن ترجـمـة الأوبرا هـى عمل شـاق ودقـيق ، وأوافق دكتور عادل كامل على أن المشكلة كلها ترجمة .

على أنه «إذا كانت لدينا بالفعل مثل هذه الترجمة ـ والتى سيحكم على جودتـها جمـهـور المشـاهدين والمسـتمـعين والنقـاد الموسـيقـيين ـ هل سيعترض الدكتور عادل كامل على ترجمة الأوبرات ؟.

أما مـا ذكره الدكتور عـادل كامل من أن مشاهدى الأوبرا ، لا يهمهم على الاطلاق المعانى الحرفية للحوار الغنائى على ألسـن المغنيين ـ أى لا يهمـهم فـهم الأوبرا بالتفصـيل ـ بل يـهمـهم الابداع الصـوتى ، والموسـيقى بالطبع ـ فـقـد رد الدكتـور على صـادق بـأن هذا الرأى يذهله ! فـهل لو حذفنا النص الذى يغنى من الأوبرا ، ووضـعنا بدلا منه حـروف النوتة ، مـثل : دو ، رى ، مى ، فـا ، صـول ، لا ، سـى ـ أو آهات مـثل أغـانينا المصـرية ، وجـعلنا المغنين يسـتـعرضـون أصـواتهم ، وجـعلنا المؤلف يسـتـعرض مـوسيقـاه بهـذه الحـروف المغناة ـ هل تكون هذه أوبرا على الاطلاق ؟.

«إن الأوبرا» ـ كما يقول الدكتور على صادق ـ «إذا نـحن حللناها ، ما هـى إلا مسرحية غنائية موسيقية بشروط معينة ، بها قصة درامية على أعلى مسـتـوى ، ومـأخـوذة من كتابات وأشـعـار أعظم الأدباء والشـعـراء ، وبها الشـعر والصـور الجمالية ورسـم الشـخصـيات ، وفـيها الحـوار القوى الذكى ، والمواقف الدرامية المأساوية أو الكوميدية . وبهذه القصـة الدرامية القـوية يتـأثر المؤلف الموسـيـقى ، ويؤلف مـوسـيـقى أوبراه ، ويحس

بالشخصيات ، ثم يضيف بموسيقاه بعدا جديدا ساميا للشخصيات والمواقف الدرامية فى المسرحية ، ففى لحظة معينة تكون الموسيقى هادئة حالمة ، وفى لحظة أخرى تكون مليئة بالغرام والإثارة ، وفى لحظة ثالثة تكون غاضبة ثائرة ، وفى لحظة رابعة تكون ضاحكة ساحرة . إن الجملة التى تعبر فيها شخصية عن إحساس معين ، تزيدها الموسيقى تعبيرا ، لأنها تعطيها بعدا أعمق وأسمى لا يمكن وصفه بالكلمات .

«فبالله عليك يا دكتور عادل ، هل نحرم المشاهد ونطلب منه ألا يهتم بكل هذا ؟ . هل يجلس على كرسيه فى المسرح لمدة ٣ ساعات (وأحيانا لمدة ٦ ساعات فى أوبرات فاجنر!) لكى يرى ويسمع موسيقى فقط ، ويشاهد شخصيات تتحرك وتتفاعل وتتحاور ، وأحداثا تجرى ، ودخول وخروج ممثلين ومجموعات ، وصراعات ، ونقول له : ليس مطلوبا منك أن تفهم كل هذا ، وإنما استمتع فقط بالصوت الغنائى وبالموسيقى ، وكفى عليك أن تعرف ملخص القصة واتجاهها العام ؟.

«وإذا استمتع المشاهد بالصوت والموسيقى والديكور المسرحى فقط ، هل يكون قد استمتع واستوعب الأوبرا كما أراد لها مؤلفها أن تؤدى تأثيرها ؟ وهل يكفى معرفة قصة الأوبرا مقدما بطريقة عامة للاحساس الكامل بالموسيقى والمغنين فى كل لحظة وكل جملة وكل حوار يدور ؟ إنى أترك الإجابة الصريحة عن هذه التساؤلات للدكتور عادل كامل ليجيب عنها !

«إن المشاهد المصرى إذا كان يستمتع بالأوبرا بدون أن يفهم لغتها ، اكتفاء بمعرفة القصة وملخصها ـ فلقلة الحيلة ! لأن الفنان المصرى لم يقدم له هذه الأوبرا بلغته العربية كما فعل الفنان الانجليزى أو الألمانى مثلا ، وليس لأن الأوبرا عملت لكيلا تفهم لغويا ! وإن الايطاليين عندما يسمعون الأوبرات الناطقة بالايطالية مرة أو مرتين ، فإنهم يفهمون كل كلمة فيها ، وبكثرة التكرار فإنهم يتغنون بها كما نتغنى نحن بأغانى عبد الوهاب . صحيح أن المشاهد الذى لا يعرف لغة الأوبرا يستطيع أن يستمتع بها ، ولكن ليس بالدرجة القصوى ، وإنما بدرجة خمسين فى المائة ، فماذا يكون الحال لو استمتع بها مائة فى المائة ؟.

«إننى لا أسعى لكى أنشر اللغة العربية عن طريق ترجمة الأوبرات ـ كما يقول الدكتور عادل كامل ـ وإنما أسعى لكى تصل أوبرات موزتسارت الخالدة إلى المستمع المصرى عن طريق اللغة العربية. إن حاجز اللغة المنيع يمنع محبى الموسيقى فى مصر من الاستمتاع بالأوبرا، إذ يعتبرونها فنا أوروبيا بحتا وليس فنا عالميا لكل الشعوب . وإنى لأحلم بأن يطلب محبى الموسيقى فى مصر من برنامج «ما يطلبه المستمعون» مقتطفات من أوبرا «هكذا هن جميعا» أو «زواج فيجارو» ، بصوت عفاف راضى أو رتيبة الحفنى أو رضا الوكيل ، كما يطلبون أغانى الملحنين مغنين مصريين ، وسوف نجد أنفسنا أمام عالم جديد من قوالب الغناء، نعرفها من قبل، من ثنائيات وثلاثيات ورباعيات، بل وثمانيات غنائية، كذلك إلى غناء عدة مغنين فى نفس الوقت غناء لا يؤدى إلى النشاز والتضارب، بل إلى الهارمونية (الانسجام) والثراء الغنائى والموسيقى، وسوف نكتشف ثلاث طبقات لصوت الرجل، وثلاث طبقات لصوت النساء، تعطى تنوعا للأغانى وثراء لها. وكل هذا يمكن أن يشجع المغنين والملحنين على الارتقاء بفن الأغنية المصرية وتطويرها، بل إلى عمل المسرحيات الغنائية المختلفة.

«أما تذرع الدكتور عادل كامل بأن العالم الآن يتجه إلى التطور وإلى المسرحيات الغنائية مثل مسرحية «هير» وغيرها، فردى هو أن العالم أيضا يعرض ـ فى نفس الوقت ـ الأوبرات، وبنفس الكثرة التى تعرض بها المسرحيات الغنائية فى لندن وبرودواى وباريس! ولم لا؟ فهى أيضا مسرحيات غنائية موسيقية ولكنها من تأليف عباقرة لا يجود الزمان بأمثالهم إلا كل عدة قرون. وإلا فهل يتوقف العالم عن الإنبهار بكنوز توت عنخ آمون أو بالأهرامات، وهل يتغير ذوق البشرية عن أعمال رينوار وفان جوخ؟ وهل تعترى أعمال مايكل أنجلو أو النحات المصرى القديم النسيان؟ وهل أعمال شكسبير وهوميروس تختفى أبداً؟. وهكذا الحال بالنسبة لأوبرات موتسارت وفيردى وبوتشينى وفاجنر. فهى درر على جبين البشرية، وترتقى بالروح الإنسانية جمعاء وليس فى أوربا وحدها .

من المارش الجنائزى إلى كونشرتو البقر

أكتوبر فى ١٩٨٦/٧/١٣

فى فترة من فترات حياتى كنت - فى مناجاتى لله تعالى - أسأله أحيانا فى استحياء : لماذا - ياإلهى - آثرت بيتهوفن بكل هذا الفضل ، وهو ألمانى ، ولم تؤثرمصريا من هذا البلد العريق ؟ اننى أعلم أننى أتجاوز حدودى فى هذا السؤال ، وأننى أبدو شوفينيا فيما لا مجال فيه لشوفينية ، ولست بحال من الأحوال أعترض على حكمتك ، ولكننى أبتهل اليك أن تنير لى الطريق !

كنت فى ذلك الحين ممن يمكن أن يطلق عليهم العامة اسم «ملموس» أو«ممسوس» أو«مجذوب» ! فأنا واقع تماما تحت سحرهذا الموسيقى العظيم ، لا أملك عنه فكاكا كأنما امتلكنى بقوة قاهرة !

وقد ساعدت طريقتى فى سماع الموسيقى على هذا «اللمس»

أو«الانجـذاب ! فـأنا لا أتنقل بـين السـيـمـفـونيـات أوغـيـرهـا من القـطـع الموسـيـقـية كمـا تتنقل النحلة بين الزهور ، وانما أعايش السـيمـفـونيـة أو الكونشـرتو بدون انقطاع ، وبدون تـغـيـيـر أو تبـديل ، شـهـرا أو أثنين أو ثلاثة، أسمعه خلالها عشرات المرات ، حتى تناديني سيمفونية أخرى ، أو كونشرتو آخر ، بنداء الحنين ، فـأنتقل اليـها أو اليه بنفس الطريقـة ، أي طريقة الاستماع المتوالى عشرات المرات !

ومثل هذه الطريقـة فى الاسـتمـاع تدفع الانسـان – بالضـرورة – الى ، يعيش بكامل وجدانه وأحساسيه فى القطعة الموسيقية التى يسمعها ، ن يتـذوق كل خلجـة من خلجـاتهـا ووتـر من أوتارهـا ، أو نبـضـة من ـضـاتها وخفقة من خفقاتها . وكنت أعجب – على سبيل المثال – وأنا أستمع للحركة الثانية من سيمفونية البطولة لبيتهوفن – وهى الحركة المعروفة باسم : «المارش الجنائزى» – كيف يستطيع موسيقى على ظهر الأرض أن يجـعل الآلات الموسـيـقـيـة تنتـحـب وتجـهش بالبكاء كـمـا فـعل بيتهوفن ؟

كـمـا كنت أعـجب «للامـحـدودية العطاء» فى القطعـة الموسـيـقـيـة الكلاسيكية ، فـهى تعطيك بقدر مـا تستطيع أن تأخذ ! ، أى هى كالبـحـر تستطيع أن تغرف منه مـاتشـاء ! وأكثـر من ذلك أنك كلمـا أخـذت منهـا ازدادت عطاء لك ! فهى تعطيك عند السماع للمرة الثانية أكثر مما أعطتك فى المرة الأولى ، وهى فى المرة المائتين تعطيك بقدر ما أعطتك فى جميع المرات السابقة ! وهذه سمات العمل الفنى العظيم الأصيل .

وقد شاءت ارادة الله أن تنير لى الطريق كما ابتهلت ، بينما كنت أعيد قراءة كتاب أستاذنا الدكتور حسين فوزى عن «بيتهوفن» ـ الذى أرجو لو أعاد طبعه بعد أن نفدت نسخه ـ وقد أورد فيه عن بيتهوفن قوله: «أنا عارف بالله، أقرب إليه من الفنانين الآخرين، عرفته وأدركته، فاطمأنت نفسى إلى أن موسيقاى لن يصيبها ضر أبدا، وكل من يفهمونها يرتفعون

عن الدنايا التى يَعْمَه فيها البشر. الموسيقى وسط بين الاحساس والفكر، هى المدخل الروحى إلى نطاق المعرفة العليا، تلك التى تفهم الإنسانية والإنسانية لا تفهمها. كل خلْق فنى شىء مستقل عن الفنان، وأقوى منه، لأنه عود إلى من خلق وسوى. ولا علاقة للعمل الفنى بالإنسان إلا فى أنه شهيد على العناية الربانية بالفنان» !

ومعنى هذا الكلام أن بيتهوفن كان يدرك تمام الإدراك أنه لا يخلق بنفسه العمل الفنى، وإنما يلده! ـ تماما كما أن الأم تلد الطفل ولكنها لا تخلقه. فالعمل من خلق اللّه، والإنسان يلده. وفى ذلك يقول بيتهوفن لصديق له :

«كل واصل إلى القلب يجىء من أعلى عليين، وما لا يجىء من هناك لغو لا روح فيه ولا حياة ! كل ما يخرج من بنات أفكارنا يجب أن نعمل فيه بكل ما آتانا الخالق من جهد وصبر، حتى يتهيأ العمل الفنى جديرا بخالق الخلق، الحافظ، الذى هو بكل شىء عليم».

ومنذ ذلك الحين. ووفقا لنظرية الخلق والولادة! تحول سماع الموسيقى الكلاسيكية عندى إلى عمل من أعمال العبادة! وهذه العبادة تتضاعف إذا كان الملحن ـ كما هو الحال بالنسبة لبيتهوفن ـ يدرك فى قرارة نفسه أنه مجرد والد لا خالق! وأن عمله الفنى لا يعدو أن يكون شهيدا علي العناية الربانية به !

ومن حسن حظ البشرية أن العبقرية الموسيقية لم تجدب بعد بيتهوفن. لقد خلف ابنا روحيا واحدا هو برامز، الذى يعد كونشرتو البيانو الأول له من أعظم ما سمعته البشرية فى القرن التاسع عشر فى هذا الميدان ، ولكن ظهر موسيقيون عظام ، يهمنى منهم فى هذا المقال ذوو النزعة الشرقية ، الذين كانوا واسطة بين الموسيقى الكلاسيكية الغربية والجيل العظيم من ملحنينا العظام ـ الذين انقرضوا تقريبا للأسف الشديد ـ ولم يخلفهم أحد ، وهم الذين يقف على رأسهم الموسيقار العظيم محمد عبدالوهاب.

أما هؤلاء الموسيقيون الغربيون ذوو النزعة الشرقية، فأقصد بهم : «دى فايا» الأسبانى، و «سان صانز» الفرنسى، و «كورساكوف» و«بورودين» الروسيين، و«سميتانا» التشيكى، و «خاتشاتوريان» الروسى و«رافيل» الفرنسى وغيرهم . وهؤلاء تجد تأثيرهم ملموسا بشكل واضح فى موسيقانا المصرية بفضل عبد الوهاب وغيره، كما تتصدر الاقتباسات من موسيقاهم كثيرا من برامجنا الإذاعية وتمثيلياتنا، حتى بدت كما لو كانت موسيقى مصرية ! والمثال على ذلك لحن «شهرزاد» «لكورساكوف» الذى يتصدر تمثيليات فوازير رمضان المقتبسة من ألف ليلة وليلة، التى أمتعنا بها فهمى عبد الحميد والفنانة الصاعدة شريهان، والذى تتخلل ألحانه مناظرها التمثيلية، برقتها وحساسيتها ولوعتها. فمعظم الشعب المصرى يعتقد أن هذا اللحن لحن مصرى!

وإلى جانب هؤلاء الموسيقيين الغربيين المعروفين من ذوى النزعة الشرقية، هناك موسيقيون آخرون لم يحظوا بمثل شهرتهم. فمنذ بضعة أيام كنت أقضى بعض الوقت في قاعة «خان الخليلى» فى فندق مينا هاوس، بينما كان عازف الأورج المصرى تونى حنا يعزف خارج القاعة موسيقاه العذبة، التى ينتقى قطعها الموسيقية بذوق بالغ الحس، وإذا بأذنى تلتقط لحنا أجنبيا جعل رأسى يدور، ولم يكد يفرغ من عزفه حتى هرعت إليه أسأله عن اسم اللحن. وقال لى باسما إنه لحن يونانى اسمه «أوفطانى»! سألت : هل هو نفس الاسم العربى «قفطان» قال : هو نفسه!.

وقد سألت نفسى : لماذا لا تهتم الإذاعة المصرية بتطعيم برامجها الموسيقية اليومية بألحان هؤلاء الموسيقيين، لترقية الذوق الفنى للجماهير المصرية ؟ ان الساعات التى يرسلها البرنامج الموسيقى من القاهرة غير كافية على الاطلاق، كما ان القطع الموسيقية الحديثة التى تذيعها محطات الإذاعة المحلية الأخرى هى أصلح للمقاهى البلدية، حيث يسود الصخب ولعب الطاولة والدومينو، منها للبيوت! . والجيل الحاضر له أتعس آذان، فلا هو استمتع بما استمتع به أجداده من فن سيد درويش، ولا هو

استمتع بما استمتع به آباؤه من فن عبد الوهاب وفريد الأطرش والسنباطى والموجى والطويل وغيرهم، وإنما هو ضحية للموسيقى الضحلة الحديثة التى فقدت جذورها وعجزت عن اللحاق بغيرها، والتى تثير الأعصاب أكثر مما تمتع الشعور، ناهيك عن العقل!

وفى جو اضمحلال الوطنية الذى نعيشه، اختفى تقريبا المغنون الذين يحركون عواطف الجماهير الوطنية ويشعلون حماسها ويفجرون طاقتها، لأن فنهم غير مطلوب رسميا! ومحطات الإذاعة تتجاهلهم كأنهم مهيجون!

وإلا فأين صوت محمد نوح الجهورى الجياش بالوطنية ؟ وأين صوت الشيخ إمامْ الساخر، بأغانيه السياسية التى حاكها فؤاد نجم من آلام هذا الشعب ؟ وهل يمكن كتابة تاريخ عهد السادات ـ بما له وما عليه ـ بدون الإشارة إلى الأغانى التى غناها الشيخ إمام ؟ . وإذا لم يكن جو الحرية الحالى يسمح بذلك، فهل يسمح فقط بأغانى الخلاعة والبشاعة والقبح؟

وعلى ذلك فنحن نعيش في محنة موسيقية حقيقية ، يضاعف منها قلة الإمكانات الإذاعية. فقد تدهور لحد ما أداء محطة الـ «إف . إم» في الأشهر القليلة الماضية ، رغم جهود المهندس صلاح عامر المشكورة، مع أنها محطة واحدة. وبطبيعة الحال فلست أطمع فى زيادة عدد هذه المحطات ـ كما هو الحال فى فرنسا على سبيل المثال، حيث كان فى مقدورى الانتقال بين إحدى عشرة محطة لأنتقى منها ما أشاء! ـ وإنما فقط تحسين أداء هذه المحطة كما كان الحال قبل أن تصيبها تلك الوعكة الأليمة، ثم زيادة ساعات إرسالها تدريجيا حتى تغطى اليوم كله. وأعتقد أن وجود إذاعى قديم وقدير على رأس جهاز الإذاعة، وهو الأستاذ فهمى عمر، يمنحنا الأمل دائما فى مزيد من التحسن.

المهم أن توعك محطة الـ «إف . إم» قد قادنى إلى اكتشاف غريب، هو أن بعض شـركـات القطاع الخـاص التى تطبع شـرائط الموسـيـقى الكلاسيكية، يديرها جهلة لا يفقهون شيئا فى هذه الموسيقى! فقد سجلت من محطة الـ «إم . إف» المتوعكة كونشرتو البيانو العظيم «لجريج»، ثم تبينت تعذر الاستماع إليه دون ارتفاع ضغط دمى إلى ما لا قبل لى بتحمله!

ورأيت أن اشترى شريطا جديدا. وقادنى سوء الطالع إلى شراء شريط لشركة مصرية، تزعم أنها صوت المعرفة والحكمة! وإذا بى أفاجأ أن الشريط ناقص!! فقد اختفت الموسيقى فجأة ثم انقطعت، وتصورت البقية فى الوجه الآخر من الشريط، وإذا به كونشرتو آخر لشومان! أن الشريط مكتوب عليه اسم «جريج» فقط!

والطريف أن الكونشرتو الآخر كان ناقصا من بدايته! وواضح أن العبقرى الذى طبع الشريط لا يعرف من الموسيقى غير تلك التى تطلقها الحيوانات والمواشى فى الحقول! وأنه لا يعرف الفرق بين كونشرتو البيانو لجريج وكونشرتو البقر!

وقد ذكرنى هذا بهدية وصلتنى من شقيقى عند عودته من السعودية، وهى مجموعة سيمفونيات «تشايكوفسكى». وكانت الشرائط مثبتة فى علبةفخمة، ومكتوب عليها باللغة الألمانية أنها من أداء أوركسترا برلين الفلهارمونى بقيادة المايسترو المشهورهربرت فون كارايان. وحين أردت استخدام الشرائط فوجئت بأنها كلها تحمل بيانات خاطئة ومضللة! فالسيمفونية الخامسة تحمل رقم٤، والسيمفونية الرابعة تحمل رقم ٦ـ إلى آخره. وقد حزنت (رغم أن صاحب الشركة اسمه «سعيد»!) وتمنيت لو أن السيد سعيد قد تفرغ لغزل الصوف بدلا من التصدى للفن الرفيع!.

ولست أدرى لماذا رأيت فى هذه الأمثلة التى ذكرتهاأنموذجا لوضع العرب الحضارى فى العالم المعاصر، فنحن نأخذ القشور ونترك اللباب،

ونحن نركز على المظهر ـ كما فى علبة الشرائط الفخمة ـ ولا يعنينا الجوهر. ونحن نتصدى لما نجهله طمعاً فى الربح.

الحقيقة أننى قلق، فنحن على أبواب افتتاح أكبر دار للأوبرا في الشرق الأوسط، ومع ذلك فنحن نغفل توسيع قاعدة الجمهور الذى يحضر حفلات هذه الدار.

ولقد سبق لى أن ذكرت أن تكوين هذا الجمهور يأتى عن طريق الإلحاح عليه بالفن الرفيع ـ حسب تعبير أستاذنا مدحت عاصم.

والنقطة الجديدة التى أريد ان أبرزها هنا أنه لا يكفى مجرد تقديم هذا الفن، بل ان عنصر الاختيار والانتقاء هنا عنصر هام جدا. ففى أوروبا حيث يعيش الناس مع هذا الفن ليل نهار، لا يحتاج معد البرامج الموسيقية الكلاسيكية إلى عنصر الانتقاء كثيرا، لأن كل ، أو معظم، ما يقدمه مسموع ومقبول، مهما كان أقل أهمية من غيره. أما هنا فى مصر، فمن الضرورى التركيز على الأعمال الممتازة، التى تشد الجمهور وتجذبه إلى الاستماع إلى الموسيقى الكلاسيكية، بحيث تمثل ٩٠ في المائة من البرنامج الموسيقى الكلاسيكى،ولا ضرر إطلاقا من التكرار، بل ان التكرار مطلوب للتربية والتمرين والتعليم، بل ان التكرار هو ما عبر عنه ـ بشكل آخر ـ الأستاذ مدحت عاصم باسم : «الالحاح». فالالحاح يأتى بتخصيص ساعات أكثر للموسيقى الكلاسيكية ، وبتكرار الأعمال العظيمة التى تشد الجمهور.

وأذكر اننى حين كنت فى لندن فى العام الأسبق ، استضافتنى الإذاعة البريطانية في برنامجها المعروف باسم : «الواحة» الذى يديره الإذاعى المصرى هانى العربى، وعندما سألنى عما أريد أن أسمع، اخترت مطلع السيمفونية الخامسة لبيتهوفن، ومطلع الكونشرتو الأول للبيانو لتشايكوفسكى، لما فى المقطعين من طابع درامى أخاذ. ولو أننى اخترت مطلع السيمفونية الرابعة لبيتهوفن لنام المستمعون قبل أن يدركوا عظمة العمل الموسيقى الذى يستمعون إليه !

ومن هنا يجب التخفيف ـ فى البرنامج الموسيقى ـ إلى حد كبير من السوناتات والدراسات والثلاثيات والرباعيات التى يزدحم بها البرنامج الموسيقى حاليا، لأنها تحتاج إلي مستوى رفيع من التذوق الفنى ـ والتركيز على السيمفونيات والكونشرتوات والقصيد السيمفونى وغيره، لأنها أعمال أشبه بالاحتفالات أو المهرجانات الموسيقية، ففيها يتبارى نحو ستين عازفا أو أكثر في العزف، أو ـ كما هو الحال فى الكونشرتو ـ يتبارى عازف واحد على البيانو أو الكمان مع نحو ستين عازفا فى عمل فنى واحد، فيبهر ذلك المستمعين ويشد أسماعهم.

وفى الوقت نفسه، يجب اختيار السيمفونيات أو الكونشرتوات التى ـ من أحسن أعمال من ألفوها، لأن الهدف هنا هو شد انتباه الجماهير، س مجرد تقديم موسيقى كلاسيكية! وبمعنى آخر أن رسالة المشرفين على البرنامج الموسيقى فى مصر تختلف عن رسالة غيرهم فى البلاد الأوربية، إذ الغرض منها رفع مستوى الذوق والتذوق الفنى لجماهيرنا، وترقية احساسها ووجدانها الموسيقى، ونقلها من عدوية إلى بيتهوفن.

وأذكر اننى تحدثت مع الصديقة السيدة ليلى الكردانى ـ مديرة الشبكة الثقافية ـ فى ذلك، كما تحدثت مع الصديقة السيدة نبيلة أبو السعود مديرة البرنامج الموسيقى. وأملى أن تحدث هذا التطوير الذى يرفع من مستوى البرنامج، ويساعد على أداء رسالته السامية.

ومن واجب التليفزيون بدوره الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية، وتشجيع أوركسترا القاهرة السيمفونى والعازفين المصريين، عن طريق تسجيل أعمالهم وتقديمها للجمهور. ولقد زارت مصر منذ فترة عازفة البيانو المصرية ثريا مُعين، وقدمت ثلاثة عروض ممتازة لأعمال شوبان وبرامز وشوبيرت وغيرهم ، فى معهد جوته ومسرح الجمهورية، ولكن التليفزيون المصرى قابل هذه العروض بـ «التطنيش» المعهود !

وبهذه المناسبة أعتقد أن رسالة أوركسترا القاهرة السيمفونى لها رسالة تشبه رسالة البرنامج الموسيقى الإذاعى، وهى شد الجماهير المصرية! ومن هنا فلست أرى أنه مما يخدم هذه الرسالة تقديم أعمال قليلة الأهمية، بينما توجد غيرها من الأعمال المشهورة التى تشد المشاهدين! . وعلى سبيل المثال فما معنى عزف السيمفونية الثانية أو الأولى لبيتهوفن، مع وجود الخامسة أو السابعة أو الثالثة أو السادسة ؟! ولقد شاهدت بنفسى الجمهور يقبل على سماع السيمفونية التاسعة حتى استعان المشرفون على المسرح بكراسى من الخارج! . ومن هنا فالبرنامج الذى يشد الجماهير هو البرنامج الذى يحتوى على أشهر الأعمال، وليس أقلها شأنا .

وخلاصة القول أن دار الأوبرا سوف تفتتح في القريب العاجل، ومن الضرورى ـ فى تلك الأثناء ـ توسيع قاعدة الجمهور الذى يملأ هذه الدار، لأنه إذا اعتمدت الدولة على جماهير عدوية، فإن هذه الجماهير سوف تخذلها لا محالة !

خرافة تأليف أوبرا عربية !

أكتوبر فى ١٩٨٨/١١/٦

هل تعد ترجمة الأوبرا إلى العربية هى الوسيلة المثلى لشد الجماهير المصرية إلى الاهتمام بفن الأوبرا الرفيع؟ أو أنه يتعين تأليف أوبرا عربية تراعى الذوق المصرى والحس الفنى المصرى؟ أو أن عصر الأوبرا قد انتهى، ولم تعد ثمة حاجة إليه بعد أن اتجه العالم الآن إلى المسرحيات الغنائية الموسيقية ؟

هذه هى الأسئلة التى طرحَتْها الخطابات التى وصلت إلىَّ من المهتمين بفن الأوبرا والمشتغلين به، والتى عرضت بعضها فى مقالى السابق، عندما نشرت جانبامن خطاب الدكتور على صادق، الذى ترجم إلى العربية كلا من أوبرا : «هكذا هن جميعا» و«زواج فيجارو» للموسيقى الشهير موزار ـ ردا على خطاب الدكتور عادل كامل الذى يعترض فيه على ترجمة الأوبرا، والذى سبق لنا نشره يوم ٣١ يولية سنة ١٩٨٨.

وقد مضى الدكتور على صادق فى مناقشة الآراء التى وردت فى هذا الخطاب، فقال : «إن الدكتور عادل كامل يتهمنا بتضييع الوقت فى السفسطة الفنية والرومانسية الثقافية! فمن يضيع وقت من؟ أهلا وسهلا بالأوبرات المصرية، وبالمسرحيات الغنائية الراقية، وأهلا وسهلا بكل فنان مصرى يخلق فنا مصريا راقيا يساهم فى ركب الحضارة، وبكل مؤلف موسيقى يفعل ما فعله العبقرى الفذ سيد درويش، الذى لولا وفاته وهو ما يزال فى الثالثة والثلاثين، لكان لدينا الآن أوبرا مصرية! .

«إن ما أفعله من ترجمة الأوبرات إلى العربية ليس تقدما إلى الوراء، وإنما هو توصيل فن الأوبرا الخالد ـ وأوبرات موتسارت بالتحديد ـ إلىٰ أعرض قطاع ممكن من محبى الفن الراقى فى مصر. فالأوبرا ليست حكرا على قطاع صغير، وإنما يجب أن تكون فى متناول كل من فى قلبه حب للموسيقى. وأحب أن أؤكد للدكتور عادل كامل، بعد إتمام «هكذا هن جميعا» و «زواج فيجارو» أن اللغة العربية العظيمة، بما فيها من إمكانات صوتية ولغوية، أثبتت أنها أيضا لغة أوبرا، وأنها تفوقت على اللغة الإنجليزية والألمانية فى رأيى ورأى كل من اشترك فيها من الفنانين أو استمع إليها من العازفين. ولكن هذا الرأى الجرئ يجب أن ينتظر حكم الجمهور وتحليلات النقاد الموسيقيين فى مصر وفى العالم كله. فلأول مرة تخدم اللغة العربية بأوركسترا سيمفونى من ٦٠ عازفا، وبموسيقى أعظم مؤلف موسيقى عرفته البشرية وهو موتسارت ! ولأول مرة يتم تسجيل هذا الغناء بأحدث طرق التسجيل الموجودة حتى الآن، وهو حدث يحدث لأول مرة، ولم يكن لينجح لولا جهود الفنانين المصريين العظماء الذين شاركوا فيه بقيادة المايسترو يوسف السيسى، وغناء كل من رتيبة الحفنى وعواطف الشرقاوى وعفاف راضى وحسن كامى ورءوف زيدان ورضا الوكيل ونيفين علوبه ونبيلة عريان وكلود رطل وصبحى بدير.

«وقد تحملت تكاليف العمل كله حتى يخرج التسجيل على أحسن مستوى فى الأداء، وفى الموسيقى، فى صورة تليق باسم موتسارت واسم

مصر. وإنى واثق أن أسماء هؤلاء الفنانين، الذين هم على مستوى عظيم من جمال الصوت والدراسة الأوبرالية المتعمقة، ستكون قريبا مع النهضة الأوبرالية القادمة على كل لسان، ليأخذوا المكان الذى يستحقونه في ساحة الفن الرفيع بعد أن ملئوا مسارح أوروبا بخبراتهم الكبيرة .

أما عن موضوع عرض هذه الأوبرا المترجمة في مصر، فأؤكد لكم أنها سوف تعرض على أحسن مستوى فنى يليق بتاريخنا العريق، فلقد تحمس السيد الوزير فاروق حسنى لعرض «هكذا هن جميعا» و «زواج فيجارو» وتذليل كافة الصعوبات، تمشيا مع سياسته فى النهوض بالثقافة الراقية فى مصر».

انتهى دفاع الدكتور على صادق عن ترجمة الأوبرا إلى العربية، وهو العمل الجليل الذى تولاه بنفسه، وتولى إخراجه وتسجيله على نفقته الخاصة ، متحمسا ومؤمنا شديد الإيمان بما يفعل، مما كلفه نحو ثلاثة أرباع مليون جنيه ـ كما عرفت من المايسترو الكبير يوسف السيسى .

على كل حال ففي نفس الوقت الذى وصلنى خطاب الدكتور على صادق، كان يصلنى خطاب آخر من الفنان عزيز الشوان، وفيه يعترض على الدكتور على صادق في ترجمة الأوبرا إلى العربية، كما يعترض على الدكتور عادل كامل فى عدم جدوى تأليف الأوبرا فى العصر الحاضر، ويرى أن الحل يكمن فى تأليف أوبرا عربية تتفق مع الذوق المصرى .

وفى هذا الخطاب يقول : «لقد تابعت باهتمام مقالاتكم عن الأوبرا المصرية، ويهمنى أن أبلغ سيادتكم أن هذا الموضوع شغل تفكيرى منذ عشرات السنين، إذ مارست الأعمال السيمفونية لأكثر من ثلاثين عاما، ثم الكتابة لأصوات الرجال والنساء، المنفردة والمشتركة فى غناء ثنائى وثلاثى ورباعى، ثم الكتابة للكورال فى أعمال من نوع «الكانتاتا» الغنائية العاطفية والوطنية. وقد اشترك فى تقديم هذه الأعمال للجماهير أوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الأوبرا وغناء أعضاء من فرقة الأوبرا المصرية، وأخص بالذكر رتيبة الحفنى وحسن كامى .

وقد أهلني ذلك لكتابة أول أوبرا مصرية وهى «أنس الوجود»، مبتكرا ولست مقلدا للأساليب الغربية، ومستنيرا بقراءة تاريخ الأوبرا منذ نشأتها فى شكل «المدريجال»، وآراء جماعة الكاميراتا، واصلاحات جلوك، ثم رأى موتسارت في العلاقة بين الكلمة والنغمة، ثم مدرسة «البل كانتو» الإيطالية، ومستفيدا من حضور معظم الأوبرات العالمية، سواء في مصر قبل حريق دارنا، أو فى الخارج شرقا وغربا»، وقد استغرقت كتابة هذه الأوبرا ، القائمة على أسطورة «أنس الوجود» التى وردت فى كتاب ألف ليلة وليلة، ثلاث سنوات متواصلة بالاشتراك مع الأستاذ الشاعر سلامة العباسى.

ومرفق مع هذا بعض المستندات والتسجيلات التى قد تعطى سيادتكم فكرة عن أنى ـ بهذا العمل ـ تعديت مرحلة «المحاولات» ـ كما جاء على لسان د. عادل كامل، لأقدم العمل المصرى الصميم الذى سوف تفخر به مصر، وقد تصدره لشعوب الجبهة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من لغته العربية. فكم وردت إلينا ـفرق تغنى باللغة الإيطالية التى لا نعرفها.

ثم قال الأستاذ عزيز الشوان إن الأوبرا تعذر تقديمها على المسرح، ولكنه رغبة منه فى استطلاع رأى المستمع المصرى، وكذلك أساتذة الغناء الأوبرالى ، فى الغناء باللغة العربية، قامت كل من نبيلة عريان ورتيبة الحفنى وإيمان مصطفى وجابر البلتاجى، بغناء مشاهد من هذه الأوبرا، بالاشتراك مع أوركسترا القاهرة السيمفونى بقيادة المايسترو يوسف السيسى ، كما عزفت إفتتاحية الأوبراوفاصل موسيقى من الفصل الأول «انترمتزو». وإننى لا أدعى بلوغ الكمال، ولكننى أضع للغناء الأوبرالى باللغة العربية نماذج قد يحتذى بها من يأتى بعدى ليفعل أحسن.

«أما عن ترجمة الأوبرات العالمية إلى اللغة العربية، فرأيى الذى أقدمه لسيادتكم بكل تواضع هو أن نصوص جميع الأوبرات مكتوبة بالشعر. وأعتقد أن ترجمة الشعر من اللغات ذات الأصل اللاتينى أو

الأنجلو ساكسونى، إلى أية لغة أخرى، تفقده جماله وشاعريته ـ فما بالك بالترجمة إلى اللغة العربية؟ . ثانيا، أن ألحان الأوبرات الغربية هى تعبير عن وجدان شعوب غريبة عنا، وبيئة تختلف عنا تماما، فكيف يمكن أن تنسجم مشاعرنا مع لابس القبعة وهو يغنى باللغة العربية؟. هل تتصور سيادتك لابس القفطان والعمامة يغنى بالإيطالية؟ .

ثم أوضح الأستاذ عزيز الشوان الأسس التى يجب أن يقوم عليها تأليف الأوبرا ـ وهى الأسس التى ركز عليها بنفسه ـ وهى ضرورة الالتزام باستعمال المقامات العربية التى اعتادها المستمع المصرى والعربى بصفة عامة، وعدم استعمال الطبقات الحادة من أصوات الرجال والنساء، حتى لا تصدم الأذان المصرية بما لم تعتده من الغناء، إلا عندما يستلزم ذلك التعبير الدرامى فى بعض المواقف» .

انتهى خطاب الأستاذ عزيز الشوان. والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هو الأفيد للنهضة الأوبرالية فى مصر، التى يُفسح المجال أمامها افتتاح دار الأوبرا الجديدة ؟ هل يفيدها الاستمرار فى عرض الأوبرات باللغة الإيطالية. أو يفيدها ترجمة الأوبرات إلى اللغة العربية، أو يفيدها الاتجاه إلى تأليف أوبرات عربية أصلا ؟ .

إن ملاحظتى على هذا الرأى الأخير، وهو الذى قدمه الأستاذ عزيز الشوان، هو أننا عندما نتحدث عن الأوبرا، وعندما نعشق الأوبرا، فإنما نعنى الأوبرا بالشكل الغربى الموجود حاليا، وعلى الأخص نفس الأصوات. فإذا افتقدت الأوبرا هذه الأصوات فإنها لا تكون أوبرا وإنما تكون شيئا آخر يمكن أن يسمى مسرحية موسيقية غنائية. ولكنها ليست أوبرا ! .

وبمعنى آخر فإننا نحب الطريقة التى يغنى بها مغنو الأوبرا، ونهتز حين نسمع أصواتهم فى طبقاتها العليا، ونعلو معها حين تعلو فوق أنغام الأوركسترا، فإذا رأى الأستاذ عزيز الشوان ضرورة الالتزام بالمقامات

العربية، وعدم استعمال الطبقات العالية من أصوات الرجال والنساء، فهو يقدم لنا شيئا آخر غير الأوبرا! ، إنه يقدم لنا مسرحية غنائية لا أقل من ذلك ولا أكثر !

وهكذا نصل إلى هذه الحقيقة ، وهى أن الأوبرا هى الأوبرا الغربية، ولا فائدة من التحايل عليها بأى شكل من الأشكال، أو تغير صورتها تحت ذريعة توفيقها مع ذوق الشعب المصرى، وإنما يجب تغيير ذوق الشعب المصرى لكى يتذوق الأوبرا، ليس لفائدة الأوبرا، وإنما لفائدة الشعب المصرى ، فالشعوب التى تذوقت الأوبرا كانت هى الرابحة، وهى التى ارتفع حسها الفنى وارتفع ذوقها بصفة عامة.

وتغيير ذوق الشعب المصرى لكى يتلاءم مع الأوبرايتطلب أولا الإلحاح عليه بالأوبرا في التليفزيون حتى يألفها. ويكفى للبرهنة على ذلك أن الجرعة المكثفة التى قدمها التليفزيون المصرى عن الأوبرا بمناسبة افتتاح دار الأوبرا، قد استرعت انتباه فريق كبير من الشعب المصرى، ودفعته إلى مشاهدة بعض اللقطات التى قدمها التليفزيون من بعض الأوبرات العالمية، مثل عايدة وتوسكا وشمشمون ودليلة، ولو استمر هذا بشكل مخطط ومنتظم، فإنه لابد أن يؤتى ثماره.

ثانيا : ترجمة الأوبرات ما أمكن إلى العربية، لإزالة حاجزاللغة. ومراعاة تقديم ترجمة على الأوبرات التى تعرض فى التليفزيون، كما نفعل بالنسبة للأفلام الأجنبية .

ونود هنا أن ننبه إلى أن ترجمة الأوبرا إلى العبرية ليس شيئا جديدا لم تشهده مصر،فقد سبق أن ترجمت أوبريت «الأرملة الطروب» لفرانز ليهار، وقام الشاعر عبد الرحمن الخميسى بتعريبها، وعرضت بالفعل علي مسرح دار الأوبرا القديمة عندما كان ثروت عكاشة وزيرا للثقافة، الذى يقول إنه كان حريصا على أن يلمس بنفسه تأثير هذا العمل في كبار أساتذة الفن والغناء والموسيقى والمسرح والأدب والفكر والصحافة،

كما إنه احتجز مقصورة الشرف لسيدة الغناء العربى أم كلثوم . «ولم تكد تنتهى الأوبريت» ـ حسب قوله ـ «حتى كنت بين يدى أم كلثوم أستمع إلى رأيها، فإذا هو حماسة متدفقة وإعجاب عميق بأن تنبثق فى مصر تلك الطاقات الهائلة من الموسيقيين وأفراد الكورال والمغنين والمغنيات المنفردين الذين يؤدون عملا أوربيا له قيمته العالمية، بمثل هذه المقدرة والجدارة والتفوق».

ويقول إن المرحوم الدكتور محمد مندور حدثه بحرارة صادقة عن عمق المتعة التى أشاعها العرض في حواسه كلها، وكانت شاعرية النص العربى الذى كتبه عبد الرحمن الخميسى، والتواؤم بينه وبين الألحان ، أحد مصادر متعته، كما عبر له عن أمنيته بأن يتاح لأكبر عدد من أفراد الشعب رؤية هذا العمل الذى يتفق فى أنه سينعم بتذوقه .

وقال إن الأستاذ أحمد بهاء الدين الذى اعترف بأنه كان لا يستسيغ فن الأوبرا والأوبريت، لأنه لا يفهم لغة أغانيه، فإذا بالأرملة الطروب بنصها العربى الشاعرى، تفتح له عالم الأوبرا السحرى، وتتيح له الألفة معه، وتتيحها فى نفس الوقت لآلاف من المصريين .

ويقول ثروت عكاشة إنه «على امتداد ثلاثة أسابيع، لم يخفّ إقبال الجماهير على دار الأوبرا، التى لم يكن يبقى فيها موضع لقدم يشغله المشاهدون، ولم يفتر فيها التصفيق المشتعل إعجاباً وسعادة وانتشاء وتقديرا للفنانين والفنانات، وعلى رأسهم السيدة رتيبة الحفنى والممثلون والراقصون والموسيقيون . وكم كان الكاتب أحمد رجب موفقا فى عبارته البليغة التى تقول : «نجحت الأرملة الطروب، ونجح الجمهور» .

هذه التجربة لم تكن الأولى ، لأن نجاحها شجع الدكتور ثروت عكاشة على إعادة الكرّة فى عام ١٩٦٩، واختار هذه المرة أعظم أعمال الموسيقي «ايفور نوفيللو (وهو موسيقى إنجليزى) المسماة : «السنوات الراقصة»، وقدمت تحت اسم : «حياة فنان»، وقامت الدكتورة رتيبة

الحفنى بأداء الدور الغنائى فيها. وقد استقبلها الجمهور بنفس الحماسة، فظلت مقاعد دار الأبرا تغص بالمشاهدين دون أن يشغر مقعد واحد خلال فترة عرضها القصيرة .

على أن محاولات ترجمة الأوبرات توقفت تحت معارضة قوية من مدرسة الموسيقى الشرقية وأعداء الأوبرا أصلا، بحجة أن المطلوب هو «البحث عن قوالب موسيقية ملائمة للغتنا وذوقنا»، وأن القصد من ترجمة الأوبرات هو «إلغاء موسيقانا كلها»، و«إرغام أذواقنا ـ قهرا ـ على التخلى عن هذه الموسيقى»! وأنه سوف «يظل الكونسرفاتوار بأساتذته وخريجيه غريبا عنا، وتظل السيمفونية فى واد ونحن فى واد، ما لم يهتد هؤلاء وأمثالهم إلى الاتجاه الصحيح الذى يجعل موسيقانا عالمية مصرية في وقت واحد» ـ كما يقول الأستاذ كمال النجمى .

وواضح أن المشكلة كلها تكمن فى سوء فهم الغرض من ترجمة الأوبرا، فليس الغرض أن تحل محل موسيقانا، وإنما الغرض أن تدخل الأوبرا إلى حياتنا الفنية، كما دخلت فى حياة جميع الشعوب المتقدمة، خصوصا أن مصر عرفت دار الأوبرا منذ أكثر من مائة عام !

والغرض أيضا الارتقاء بذوق الشعب الفنى، بعد أن انحدرت به الموسيقى الرخيصة فى غياب دار الأوبرا خلال السبعة عشر عاما السابقة.

والغرض أيضا ليس إرغام الشعب على التخلى عن موسيقاه، وإنما الإلحاح عليه بموسيقى راقية تتذوقها جميع الشعوب المتحضرة دون استثناء.

أما حبس شعبنا فى إطار الموسيقى الحالية ـ التى تتدهور مع اختفاء العديد من ملحنينا الرواد وتملق الآخرين لغرائز الشعب الدنيا، فإنه يكون بمثابة الحكم على مستقبل شعبنا الفنى ـ الموسيقى والغنائى ـ بالفناء .

خرافة الأوبرا العربية: مرة أخرى !

أكتوبر فى ١٩٨٩/١/١٥

منذ أن كتبت مقالى : «خرافة تأليف أوبرا عربية» فى عدد ٦ نوفمبر ١٩٨٨ من «أكتوبر»، والذى أردت به أن أقفل باب الحوار حول معركة ترجمة الأوبرا إلى اللغة العربية - وصلتنى رسائل كثيرة من فنانين ومن عشاق هذا الفن الرفيع يطالبوننى فيها بعدم قفل باب الحوار، لأن القضية لم تحسم بعد، ولا بد من حسمها، لأنها تتعلق بمستقبل مصر الحضارى وسمعتها الحضارية فى هذا الموقع من العالم العربى، الذى تحمل فيه شعلة التقدم، وتلعب أخطر الأدوار على المستوى السياسى والثقافى.

وفيما يبدو أن الحديث عن الموسيقى الكلاسيكية والأوبرا يشد أقساما واسعة من جمهورنا المصرى المثقف، لأنه يتعلق بفنون رفيعة، تحرص دوائرنا الإعلامية على ابقائها مجهولة

من أبناء الشعب بقدر حرصها على نشر الفنون الهابطة والموسيقى الفاسدة والأصوات النكراء! بل إنها حين تذيع القليل من الموسيقى العالمية، تتحين الفرص لإيقافها بحجج شتى، من أمثال قدوم شهر رمضان، أو غير ذلك من الحجج!.

وهذا ما كتبه لى قارئ صديق أعتز بصداقته ـ رغم أنى لم أره ولا أعرف حتى اسمه، لأنه يؤثر أن يوقع رسائله إلىّ بإمضاء «مواطن»، وقد سبق لى أن نشرت إحدى رسائله بعنوان : «رسالة من قارئ رجعى»، وهو ذو ثقافة رفيعة ـ شأنه فى ذلك شأن الطبقة الأرستقراطية قبل ثورة يوليو، التى تختلف عن أرستقراطية يوليو، التى تتدهور باستمرار مع سقوط وسائل الإنتاج فى أيدى الجهلاء الأفاقين الشطار ! .

فقد كتب لى هذا القارئ يتساءل عن السبب فى انقطاع برنامج «الموسيقى العالمية» الذى كانت تذيعه الدكتورة عواطف عبد الكريم كل يوم خميس لمدة ثلاثة أرباع الساعة، بحجة شهر رمضان ! ويتساءل عن العلاقة بين شهر رمضان المبارك وانقطاع الموسيقى الرفيعة !. بهذه المناسبة لم ينس أن يذكرنى بأنى نسيت، فى عرضى للأوبرات العالمية، أوبرا فاوست لـ «جونو»، التى ذكر أنها أكثر تلك الأوبرات جمالا وروعة، ونصحنى برؤيتها!

وقد فكرت فى أن أرسل رسالته للسيدة سهير الأتربى، بعد انقطاع عرض الأوبرات العالمية على شاشة القناة الثانية، الذى كنا نأمل فى أن يتيح لعشاق هذا الفن الرفيع رؤية ما فاتهم مشاهدته فى دور الأوبرا العالمية فى أوربا من أوبرات، ثم مات هذا البرنامج العظيم ـ الذى كان يعده يوسف السيسى ـ بالسكتة القلبية التى تفاجئ الكثيرين من العظماء! ولكنى قابلت السيدة سهير الأتربى بعد ذلك فى دار الأوبرا المصرية الجديدة، ووعدتنى بإعادة البرنامج فى أقرب فرصة، وأرجو ألا يكون بالُها طويلا !

والمهم هو أنه لولا بعض البرامج ذات المستوى الرفيع التى تصدر من الإذاعة المصرية، مثل «البرنامج الثانى» للسيدة عفاف المولد، والبرنامج الموسيقى للسيدة نبيلة أبو السعود، وسهرات فن الباليه فى القناةالثانية للسيدة منى جبر - لانعزل الشعب المصرى كلية عن الموسيقى الكلاسيكية العالمية والأوبرا ، ولصار حبيسا داخل الجدران مع الموسيقى الهابطة والأصوات المنكرة والأنغام الرتيبة المملة التى تصيب الإنسان بالغثيان، وتفسد الذوق الفنى للشعب.

على أن مسألة ترجمة الأوبرات العالمية إلي اللغة العربية قد حظيت باهتمام كبير من القراء، الذين يتشوقون لدخول هذا العالم السحرى، الذى أبدع فيه فردى ودونيزيتى وبوتشينى وموزار وفاجنر وجونو وجلوك وغيرهم، ولكن يحول دونهم حاجز اللغة، بل لقد وصلتنى رسالة من آنسة تدعى مورين خالد الدسوقى، تبدى رغبتها فى الاقتداء بالدكتور على صادق، الذى ترجم إلى اللغة العربية أوبرا موزار : «هكذا هن جميعا»، وتقول : «أجد عندى المقدرة على أن أترجم الأوبرا من اللغة الألمانية إلى اللغة العربية. فاللغة الألمانية هى من صميم تخصصى، وأود أن أقوم بهذه التجربة، وأريد أن أسأل سيادتك : هل إذا تمت الترجمة - أى ترجمة أى أوبرا ألمانية إلى اللغة العربية - أجد من يستطيع مراجعتها، وأن تجد الإهتمام الكافى ؟» . وأنا أكتفى بنشر رسالتها لكى يقرأها المسئولون ويفتوها بالجواب .

والمهم أن الحديث عن الأوبرا أثار - فيما يبدو - شجون الدكتور جابر البلتاجى، مغنى الأوبرا المشهور، وأستاذ الغناء الأوبرالي بالكونسرفتوار، والباريتون الأول لفرقة الأوبرا المصرية، الذى كتب إلى يسألنى قائلا : ولكن أين هى - أولا - فرقة الأوبرا المصرية التى تغنى الأوبرا المترجمة أو غير المترجمة ؟ أين هذه الفرقة التى حافظت على استمرار هذا الفن الرفيع بعد احتراق دار الأوبرا منذ ١٧ عاما ؟ تلك الفرقة التى تضم الرعيل الأول لهذا الفن منذ ربع قرن أو يزيد ؟ وهذه

العناصر التى اشتركت فى عروض عالمية علي مسرح دار الأوبرا المصرية القديمة وعلى مسارح دور الأوبرا العالمية في روسيا ويوغوسلافيا وأمريكا وفرنسا وإيطاليا واليابان ؟

ثم يبدى توجعه لتجاهل الدولة الفنانة الكبيرة المرحومة الدكتورة أميرة كامل، سوبرانو مصر الأول، عند افتتاح دار الأوبرا الجديدة، ويقول إن أميرة كامل ضحت من عمرها لانتشار هذا الفن الراقى، الصعب على الأذن العربية، ورفضت الفرص العديدة التى أتيحت لها للغناء الشرقى، الذى هو أكثر انتشارا. وكان لزاما ذكر أميرة كامل فى مناسبة افتتاح الأوبرا ، وإقامة تمثال صغير لها وهى تقف شامخة بجوار فطاحل الغناء الأوبرالى العالمى، الذين شاركت معهم أداء الأوبرات الشهيرة بالمسارح العالمية ـ أو على الأقل طبع بعض الشرائط أو الإسطوانات لتباع فى مداخل الأوبرا، ليرى العالم أن مصر بها دار للأوبرا، وبها فرقة أوبرا، وبها مغنون عالميون، وبها أكاديمية للفنون، وتعرف جيداً كيف تحافظ على تاريخ أبنائها المخلصين .

ثم يلقى باللوم على السيدة رتبية الحفنى، مديرة دار الأوبرا، ويقول انه كان يجدر بها ـ وفاء لفرقة الأوبرا ـ أن تدرج فى حفل الافتتاح فصلا على الأقل من الأبرات العالمية، ولكنها اختارت الحركة الرابعة من السيفونيةالتاسعة لبيتهوفن، وتجاهلت الكفاءات القديمة، مقتصرة على العناصر الشابة، وأعطت الفرصة لأكثر من فرد للظهور على خشبة المسرح أكثر من مرة، وكان المفروض أن يقوم كل عضو بأداء عمل واحد.

وواضح أن الدكتور جابر البلتاجى لديه حق فيما وجهه من لوم، وإن كنت ـ شخصيا أعتقد أن حفل الافتتاح ليس هو كل الأوبرا، وإنما هو مجرد «افتتاح» لأعمال عظيمة سوف يشهدها مسرح الأوبرا الجديدة، وسوف تجد فرقة الأوبرا المصرية فرصة العمر لتقدم أعمالها على هذا المسرح على طوال الشهور والسنين القادمة، خصوصا ووزارة الثقافة

تشهد نهضة واسعة النطاق فى عهد وزيرها الشاب فاروق حسنى الذى حول مسارها إلى الأفضل .

وعلى كل حال، فإن انكارى لإمكانية تأليف أوبرا عربية قد استفز الفنان الكبير عزيز الشوان، الذى ألف أوبرا عربية، هى أوبرا أنس الوجود، وعدداً من الأعمال السيمفونية، فضلا عن تأليف بعض الكتب عن الأوبرا والموسيقى الكلاسيكية. وقد كتب لى رسالة هامة ناقش فيها مقالى مناقشة علمية، مدافعا عن وجهة نظره دفاعاً قويا. ولما كانت الرسالة قد كتبها مختص، فإن ما كتبه يفيد القراء إفادة محققة، وسوف أقوم بعرض أهم أجزائها، وأقوم بالتعليق عليها التعليق اللازم، وتمضى على النحو الآتى بعد عبارات التحية المعتادة .

«إنى من أشد المعجبين بمقالاتكم القيمة في مختلف المواضيع، ولكن عندما يتعلق الأمر بميدان تخصصى، أجدنى أخضع لرغبة جامحة للدفاع عن آرائى .

«فلست أولا ـ أعتقد أن فن الأوبرا موجه لقطاع صغير من المثقفين. ربما كان الأمر كذلك فيما مضى، أما الآن، فيكفينى أن أستشهد بالجماهير الغفيرة من المصريين الذين تزاحموا لمشاهدة أوبرا عايدة، عندما قدمت فى الأقصر وفى ساحة الأهرامات . ولذلك فإننى أعتقد أن الأوبرا الناطقة باللغة العربية، قد أصبحت ضرورة نتوج بها نهضتنا الثقافية، التى نلمسها فى كثير من ميادين الفن الأخرى ..

«ثانيا، أن الموسيقى لغة للتعبير، سواء عزفتها آلات أو غنتها أصوات بشرية . فهل يشمل رفضكم للأوبرا باللغة العربية، الموسيقى السيمفونية المصرية أيضا؟ رغم أنها ـ فى الواقع ـ لغة للتعبير بدون كلمات ؟ .

«ثالثا، لما كان معظم مغنى الأوبرا المصريين ـ رجالا ونساء ـ قد درسوا فن الغناء المسرحى على الطريقة الإيطالية، من خلال مناهج إيطالية ـ مثل منهج «كونكونى» وغيره ـ فإن هذا جعل غناءهم باللغة العربية يتخذ لكنة أوربية . وهذا ما اكتشفته عند تقديم ثلاث غنائيات

(كانتاتا) هى : «بلادى بلادى»، و «القسم»، و «ارفعى رأسك يا افريقيا»، مع أوركسترا القاهرة السيمفونى وكورال الأوبرا وأربعة أصوات منفردة (صوليست) .

«ومعروف أن اللغة العربية أثرى بكثير من لغات أخرى، لما فيها من حروف ساكنة ومتحركة لا توجد فى اللغات الأخرى، مثل همزة القطع ـ كما فى سماء وماء، والفرق بين التاء والطاء، والسين والصاد ـ إلى آخره. ولذلك، ولما كانت دراسة الغناء المسرحى فى معاهدنا تعتمد على مناهج إيطالية ـ فقد شرعت، فى الخمسينات، بالتعاون مع الشيخ عبد المجيد سليم ـ وكان أزهريا يغنى كورال الأوبرا ـ فى وضع منهج للغناء الأوبرالى باللغة العربية، على غرار المناهج العالمية، وكان الهدف من ذلك تدريب طلبة أقسام الغناء فى المعاهد المصرية على أداء تدريبات صوتية، نصوصها مختارة من الشعر العربى القديم والحديث، على أن أقوم بكتابة ألحانها وفقا لمسالك المقامات العربية، التى تخلو من مسافة ثلاثة أرباع النغمة، لأنها مقامات لا تعزفها آلات الأوركسترا الخشبية والنحاسية .

« على أن الشيخ سليم ، بعد فترة من العمل المشترك ، اختاره الله ، وتوقف العمل . وهكذا كان اهتمامى ـ منذ الأربعينيات من هذا القرن ـ بالغناء المسرحى العربى ، لأنى كنت أحلم بأن أكون أول من يكتب الأوبرا العربية .

« رابعا ، ان جمهور الأوبرا فى العالم جمهور كبير ، يشمل مختلف الفئات وطبقات المجتمع . وهو جمهور يحتاج دائما الى الناقد الدارس ، لتوجيه أنظاره إلى ما فى العمل الفنى من محاسن أو نواقص ، سواء كان العمل قديما أوحديثا .

« ولا يتوقف عمل الناقد الفنى على المزاج الشخصى ، لأن النقد مسئولية علمية ، تتطلب تحليل العمل وابراز محاسنه وعيوبه ـ هو عمل يقوم به ناقد تتساوى دراسته الأكاديمية مع دراسة المؤلف ، كما لابد وأن

تشتمل معارف الناقد على مختلف الاتجاهات الفنية ، والأساليب السائدة في العصر - وهو عنصر لا يتوافر بين نقادنا .

« وليس من العدل عقد مقارنة بين الأوبرات العربية الأولى وبين أوبرات موتسارت أو فردى أو بوتشينى وغيرهم من العباقرة . فنحن فى أول الطريق ، بينما وضع هؤلاء القمم التى بلغها فن الأوبرا الايطالية ، بعد أربعة قرون من وقت ميلادها فى شكل « المادريجال » (يقصد عزيز الشوان بالمادريجال Madrigal قطعة غنائية دينية بدون مصاحبة آلات ظهرت في إيطاليا فى القرن الرابع عشر، وتطورت وبلغت ذروتها فى القرن السادس عشر خاصة فى إيطاليا وإنجلترا) .

«خامسا ـ أما عن الرأى الذى تستحسنونه سيادتكم، وهو اعتبار الأوبرا الإيطالية، المترجمة نصوصها إلى اللغة العربية، أحسن وسيلة لجذب المستمع المصرى للأوبرات العالمية ـ فاسمحوا لى أن أقول إن عدم فهم النص ليس هو الذى ينفر المستمع المصرى من الأوبرات الإيطالية، وإنما هو الغناء على الطبقات العليا من أصوات الرجال والنساء ـ الأمر الذى لم يألفه المستمع المصرى فى أغانيه .

«ولقد سألت الكثيرين ممن حضروا عرض أوبرا عايدة فى الأقصر والهرم، فكان الجميع مبهورين بالإخراج والتمثيل وبعض المقاطع الغنائية ـ ولكنهم ـ جميعهم ـ لم يستعذبوا الغناء فى الطبقات العليا من أصوات الرجال والنساء .

«إن الأذن المصرية ـ والعربية بصفة عامة ـ التى ألحت عليها أجهزة الإعلام ليلا ونهارا بنوع معين من الغناء الفردى بمصاحبة التخت ـ جعلتها لا تستوعب تعدد الأصوات والمصاحبة البوليفونية بل تنفر منها (يقصد عزيز الشوان بالبوليفونية Polyphony الموسيقى متعددة الأصوات ـ أي غناء أسطر لحنية مختلفة فى وقت واحد بأصوات مختلفة، وهى طريقة فى الغناء معقدة أدت إلى نشأة علم أساسى فى موسيقى الحضارة الغربية يعرف بالهارمونيا ، كما أفسحت آفاق التعبير الموسيقى) .

« ومـا هـذه الأسـاليب ـ فـى الواقع ـ الا أسس البـلاغـة فـى الكتـابة الموسيقية . وانى أستسمح سيادتك فى اضافة أن الهارمونية (تعدد الأصوات) والبوليفونية (تعدد الخطوط اللحنية التى تسمع فى آن واحد) والتلوين الأوركسترالى هى فى الواقع ـ ما يقابل فى الفن التشكيلى : العمق والألوان والظل والنور .

« سادسا ـ عن تساؤلكم عما هو الأفيد للنهضة الموسيقية فى مصر، وهل هو :

- عرض الأوبرات بلغاتها الأصلية .
- أو ترجمة النصوص إلى اللغة العربية
- أو تأليف أوبرات عربية .

« فان عرض الأوبرات بلغاتها الأصلية ـ التى قد لا يعرفها معظم مهور الأوبرا ـ أمر وارد وطبيعي ، لأننا نعرض فنا مستوردا ، نقدمه لما فيه من قيم جمالية ، ومواقف انسانية من خلق العباقرة ، ولأن تلك المواقف إنسانية تمس العربى والأعجمي ـ بغض النظر عن اللغة المستعملة في تلك المواقف ، أو الاسلوب الغنائى الذى يعالجها .

« ولكن مشاهد الأوبرا العالمية يستطيع أن يلم بموضوعها من الاطلاع على البرنامج المطبوع ، الذى يوزع أو يشترى فى كل المسارح قبل العرض .

« سادسيا ـ لقد قبلنا أن نسمى أعمال المؤلفين المصرين : سيمفونية ، أو كونشيرتو . وهى أسماء قوالب موسيقية محددة أو مستعملة عالميا . على أنه عندما جاء الحديث عن الأوبرا المصرية ، كان من رأى سيادتكم عدم تسميتها أوبرا ، حتى لو انطبقت عليها جميع مواصفات ذلك النوع ! فهل نسميها ـ مثلا ـ مسرحيات غنائية راقصة ، أم ما هو الإسم الذى تقترحونه سيادتكم ؟ .

« تقول سياتكم إنه يجب تغيير ذوق الشعب المصرى لكى يتذوق الأوبرا ! بالله عليك ، قل لى : كيف ، وأجهزة الإعلام تفسد ذوقه ليلا ونهارا ، بما تبث من فن غنائى هابط؟ ولو أرادت تلك الأجهزة رفع مستوى التذوق الفنى عند الشعب، لقدمت له نماذج من الغناء المتطور الرفيع، على غرار ألحان الأوبرا، فى برامج أشبه ببرامج «الأمسية الثقافية» و «فن الباليه» ـ حتى يصبح فن الأوبرا يجذب اهتمام نسبة كبيرة من متفتحى الأذهان، وليس المثقفين فقط .

نعم .. المستقبل للأوبرا المترجمة إلى العربية !

أكتوبر فى ١٩٨٩/٢/٥

الموهبة الفنية نعمة إلهية اختص المولى بها بعض عباده دون الآخرين، وميزهم بها دون غيرهم، فأصبحوا مميزين، وتحولوا من عامة إلى خاصة، ومن هنا استحقوا أن تفرد لهم الأمم مكان الصدارة فى حياتها الاجتماعية، وأن تخلدهم بالنُصُب والتماثيل، وأن تجعل بيوتهم متاحف يحج إليها عشاق الفن من أقصى الأرض. فيقفوا أمامها وقفة انتباه وتأمل وخشوع.

وأذكر أننى حين زرت بون — عاصمة ألمانيا الغربية - لأول مرة. كان أول ما فكرت فيه زيارة بيت بيتهوفن، وكنت سعيدا لأنه لم يكن بعيدا عن الفندق الذى نزلت فيه . وأخذت تتردد فى أذنى ألحان سيمفونياته الخالدة : الخامسة، المشهورة بسيمفونية القدر. والثالثة، المشهورة بسيمفونية البطولة. والسادسة، المشهورة بسيمفونية

الباستورال ـ أو الريفية ـ وكونشرتو البيانو الخامس العظيم، المشهور باسم «الإمبراطور» .. إلى آخره .

بل إننى حين زرت فيينا حرصت أيضا على زيارة بيت بيتهوفن الذى ألف فيه سيمفونية الإيرويكا (البطولة) ، ووقفت أمامه كأننى أقف فى معبد ! وفى سالزبورج، زرت بيت موزار، وشاهدت الزوار يترددون عليه من جميع جنسيات الأرض .

وتذكرت أم كلثوم ، التى كانت عنوانا لعصر بأكمله، والتى جمعت العرب بأكثر مما جمعهم زعيم سياسى مثل عبد الناصر، وكيف تحول بيتها إلى عمارة جامدة لا روح فيها ولا حياة ولا تاريخ . ولم أعجب كثيرا، لأن ما حدث لهذا البيت هو افراز حضارة كانت تعتبر صوت المرأة عورة يجب أن يكون خفيضا . وكانت تنظر إلى الفن النسائى ـ سواء كان فى صورة غناء أو رقص أو غيره ـ باعتباره خطيئة. وتذكرت ما حدث للسيدة إفراج خليل الحصرى عندما وقفت تغنى أغنية دينية فقوبلت بعواء شديد، وتعرضت لحملة تشهير لم يسبق لها مثيل . فخلعت الحجاب ـ بالمرة ! وغيرت اسمها إلى ياسمين الخيام، ومارست الفن رغم إرادة الرجعيين، وفرضت نفسها على الجميع !

هذا الفارق فى النظرة إلى الفن هو الذى يجعل من بلد ما بلداً متحضرا، ويجعل من البلد الآخر بلدا متخلفا . ولذلك كان وجود دار للأوبرا فى عاصمة أو مدينة ما من أبرز معالم حضارة هذا البلد . فأنت لا تستطيع أن تدرك حضارة لندن أو باريس أو فيينا، أو إنجلترا أو فرنسا أو النمسا ـ على سبيل المثال ـ إلا إذا وقفت أمام دار الأوبرا الملكية فى كوفنت جاردن ، أو دار الأوبرا فى باريس، أو دار الأوبرا فى فيينا. وهو الذى يجعل من مبنى ـ مثل مبنى الرويال ألبرت هول فى لندن ـ مزارا يحج إليه السائحون وتقف أمامه أوتوبيسات السياحة .

وهذه الأهمية للفن هى نفسها ما يجعلنا نلح في الكتابة عنه، وما يجعل صدى هذه الكتابة فى القراء يصل إلى كل مكان فى العالم العربى، فيصلنا من ردود الفعل أكثر مما يصل حول الموضوعات السياسية والاجتماعية الأخرى !

وهذا ما حدث فى أعقاب مقالنا : «خرافة الأوبرا العربية» وقد نشرنا فى المقال الماضى جانبا من هذه الرسائل، كما نشرنا جانباً كبيراً من رسالةالأستاذ الفنان عزيز الشوان، الذى يعترض فيها على إنكارى إمكانية تأليف أوبرا عربية، ويناقشنى فى هذا الرأى من واقع علمه الموسيقى ومن واقع تأليفه أوبرا عربية هى أوبرا «أنس الوجود». وهو فى هذا الجزء الأخير من رسالته يتناول ما قلته من ضرورة تغيير ذوق الشعب المصرى لكى يتذوق الأوبرا . فيقول :

«هل تعتقد سيادتك أن تغيير ذوق الشعب المصرى ورفع مستواه يأتى بتسميعه الأوبرات المترجمة التى لا تمت إلى لغته وتاريخه الموسيقى والروائى بأية صلة ؟

« فى رأيى المتواضع أن الجمهور المصرى لن يألف أسلوب الغناء الأوبرالى إلا :

أ ـ إذا كانت مواضيع الأوبرات نابعة من تراثه . وكانت شخصيات الرواية من جنسه، ينطقون باللغة العربية التى يفهمها .

ب ـ إذا شجعت دار الأوبرا المؤلفات المصرية بتقديم فقرات منها فى برامجها الرسمية . وهذا تمهيد لتقديم الأوبرا كاملة .

ثم تأتى بعد ذلك الأوبرات المترجمة فى مرحلة لاحقة . ليتعرف الجمهور ـ الذى ألف الأوبرا فى شكلها العربى ـ على إنتاج الشعوب الأخرى .

« وإذا كان الأستاذ أحمد بهاء الدين قد قال إنه لا يستسيغ فن الأوبرا الأوربية لأنه لا يفهم لغتها (على حد قولكم فى المقال المشار إليه) وهو قمة من قمم المثقفين المصريين لا بد أن يكون لقوله صدى لدينا

جميعا، فنطلب منه أن يضم صوته إلينا فيناشد المسئولين فى وزارة الثقافة بتقديم الأوبرا العربية» .

ويستأنف الأستاذ عزيز الشوان كلامه فيقول :

«إننى شديد التمسك فى الغناء بالطابع المصرى وأبذل قصارى الجهد فى إبرازه فى مؤلفاتى ـ ليس فقط بإستعمال المقامات التى تؤكد ذلك الطابع وإنما أيضا فى صياغة التعبير الملائم لمشاعر جنس العرب ،

«أما إذا كان القصد من ترجمة نصوص الأوبرات الأجنبية إلى اللغة العربية، هو إرغام أذواقنا على التخلى عن ملامحنا الموسيقية العربية، وإحلال الغناء الغربى محلها . فهذا مطلب أظنه غير معقول .

« سابعا ــ أما عن قول سيادتكم بأن الكونسيرفاتوار، بأساتذته وخريجيه، غريب عنا، فإن هذا القول ينطبق أيضا على أقسام اللغات غير العربية بكليات الآداب بجامعاتنا . فهل نطالب بإلغائها ؟ . ومن جهة أخرى أليس الذين غنوا الأوبرات المترجمة ـ موضوع إعجاب سيادتكم ـ من أبناء بلدنا وخريجى الكونسيرفاتوار ؟

«ثامنا ــ جاء في مقالكم القول الآتى : «وتظل السيمفونية فى واد ونحن فى واد»، تعجبت لهذا القول من أستاذ رفيع الثقافة متعدد المواهب مثل سيادتكم ! هل لى أن أسأل إذا كنتم قد استمعتم إلى السيمفونيات المصرية التى ألفها المرحوم أبو بكر خيرت، أو رفعت جرانة، أو العبد للّه. إذا تكرمتم بالإستماع إليها لتأكدتم أنها ليست فى واد غير الذى نحن فيه !

«إنى أرجو أستاذنا الجليل أن يتفضل بمصاحبتى فى رحلة سريعة عبر تاريخ الموسيقى السيمفونية المصرية، حتى نصل إلى يومنا هذا . إنها سلسلة متواصلة من الكفاح لنثبت أننا قادرون على تأليف الموسيقى السيمفونية المصرية . ويبدو لى أننا على أبواب سلسلة أخرى من النضال لنثبت أننا قادرون على كتابة الأوبرا المصرية .

«ويرجع تاريخ هذا الكفاح إلى العشرينات من هذا القرن عندما قدم المرحوم يوسف جريس أول قصيد سمفونى مصرى فى فيينا . ثم أتى من بعده كثيرون ممن تخصصوا فى كتابة موسيقى الأفلام إبان الحرب العالمية الثانية ، حيث ازدهرت صناعة الأفلام السينمائية ، مثل عبد الحليم على، وعبد الحميد عبد الرحمن، وفؤاد الظاهرى ، وإبراهيم حجاج، وعطية شرارة، وعلى إسماعيل، وغيرهم . ثم أسست هيئةالإذاعة أوركسترا الإذاعة بتكوينه السيمفونى عندما اشتدت الحاجة إليه .

«ولما أتى الدكتور ثروت عكاشة تحول أوركسترا الإذاعة إلى أوركسترا القاهرة السيمفونى، وظهرت مؤلفات أبو بكر خيرت، وجمال عبد الرحيم ، وعزيز الشوان، ورفعت جرانة . ولقد كان كفاح هؤلاء مريرا للتمكن من تقديم مؤلفاتهم عن طريق أوركسترا القاهرة السيمفونى الذى كان – وما زال – يفضل شغل برامجه بمؤلفات الغرب . ويسرنى أن أقول إن مؤلفاتنا السيمفونية قوبلت بالاستحسان والتقدير، حتى منحتنا الدولة وسام العلوم والفنون . وها أنا ذا أعود الآن وحدى للكفاح من أجل الأوبرا العربية وألاقى ما سبق أن لاقيته من رفض ومقاومة .

«أستاذى الجليل، لن تتدخل الأوبرا فى حياتنا الفنية، وعلى المستوى الجماهيرى، إلا بالأعمال المصرية الناطقة باللغة العربية، وليس بالأوبرات المترجمة حيث الوجدان الأجنبى وارتفاع الطبقات الصوتية .

« ومن ناحية أخرى، لن يرتقى ذوق الشعب المصرى إلى مستوى تذوق الغناء الأوبرالى الرفيع بعدما أفسدته الكاسيتات التى تنشر الأغنيات الهابطة، إلا إذا تعاونت أجهزة الإعلام مع وزارة الثقافة لوضع خطة مدروسة تهدف إلى رفع مستوى تذوق الشعب المصرى .

«إنى أتوسل إليك أن تضم صوتك لصوتى، فى سبيل الوصول إلى تقديم أول أوبرا مصرية ناطقة باللغة العربية قبل الأوبرات المترجمة» .

عزيز الشوان

والآن، وبعد أن انتهى خطاب الفنان عزيز الشوان، فإنى أود أن أقدم بعض الملحوظات التى قد تفيد فى توضيح وجهة نظرى فى هذا الموضوع الحضارى، ليس بوصفى موسيقيا، بل بوصفى مستمعا جيدا للأوبرا والموسيقى الكلاسيكية، وواحدا من الجماهير التى يقدم لها هذا الفن الرفيع، ويمكنها ـ بالتالى ـ أن تحكم له أو عليه، وأن تتقبل هذا العمل أو ترفضه .

فلقد لاحظت ـ بدهشة ـ أن الأستاذ عزيز الشوان يتفق معى فى ضرورة تقديم الأوبرا الناطقة باللغة العربية إذ يقول فى مستهل خطابه «أعتقد أن الأوبرا الناطقة باللغة العربية قد أصبحت ضرورة نتوج بها نهضتنا الثقافية التى نلمسها فى كثير من ميادين الفن الأخرى» .

على أن نقطة الخلاف بيننا تكمن فى أنه بينما يرى أن تكون هذه الأوبرا عربية، فإنى أراها مترجمة إلى العربية . وهذا الخلاف ناشىء من مفهوم الأستاذ عزيز الشوان للأوبرا العربية، الذى يختلف عن المفهوم العالمى للأوبرا .

فمفهوم عزيز الشوان للأوبرا العربية مفهوم يجعلها أقرب إلى أن تكون مسرحية غنائية راقصة، وأبعد ما تكون عن الأوبرا بالمفهوم العالمى الذى يقبل عليه عشاق الأوبرا . إذ يرى ضرورة الإلتزام باستعمال المقامات العربية، التى اعتادها المستمع المصرى والعربى بصفة عامة، وعدم استعمال الطبقات الحادة من أصوات الرجال والنساء حتى لا تصدم الأذن المصرية بما لم تعتده من الغناء .

ولكن المفهوم العالمى للأوبرا شىء آخر، فهو المفهوم الذى وضعه الإيطاليون، وطوره ذوق الجمهور الإيطالى . وعندما انتقلت الأوبرا من إيطاليا إلى بلاد أوربا، كانت هذه البلاد مهيأة لأى نمط فنى تبتدعه إيطاليا، ولذلك تقبلت أغلبية هذه البلاد طراز الأوبرا الإيطالى بتقاليده ومغنيه ومؤلفيه. صحيح أن كلا من إنجلترا وفرنسا وألمانيا إلتقت الأوبرا

الإيطالية فيها بتقاليد محلية سابقة، مما أدخل على الأوبرا فيها تعديلات وتصويرات لتلائم حضارة تلك البلاد ومزاج أهلها، ولكن الأساس الإيطالى للأوبرا ظل واحداً .

فيمكنك أن تستمع إلى «ديدو وأينياس» لهنرى بيرسل الإنجليزى، أو إلى «سالومى» لشتراوس النمساوى، أو إلى «مانو» لماسينيه الفرنسى، أو «البرنس إيجور» لبورودين الروسى، أو «أورفيو ويوروديس» لجلوك الألمانى ـ دون أن تجد فارقا كبيرا بينها وبين «لوتشيا دى لا ميرمور» لدونيزيتى الإيطالى ـ على سبيل المثال ـ من ناحية طريقة الغناء وطبقات الصوت والنواحى الفنية الأخرى .

فإذا أراد الأستاذ عزيز الشوان أن يخرج عن هذا القالب والمقامات والطبقات الصوتية، بحجة الحرص على الا يصدم الأذن المصرية . فإن ما يقدمه لا يكون أوبرا بالمفهوم العالمى، ويكون شيئا آخر غير الأوبرا . ولا ضرورة ـ فى هذه الحالة ـ لتسميته أوبرا !

ويجب الا يتذرع في ذلك بأننا قبلنا أن نسمى بعض أعمال المؤلفين المصريين : سيمفونية أو أوركسترا أو كونشيرتو، لأن هذه الأعمال تنطبق عليها بالفعل الأوصاف الفنية للسيمفونية أو الكونشيرتو . ولكن الأوبرا، التى يتحدث عنها بمقاماتها العربية والطبقات الصوتية غير الحادة، لاتنطبق عليها مواصفات الأوبرا ـ أقول الأوبرا، كما أحب أن أسمعها كأحد عشاقها، بنفس طريقة الإلقاء وبنفس طبقات الصوت القوية الرائعة التى تهز الوجدان، وبنفس التقاليد.

ولكن الأستاذ عزيز الشوان يبالغ فى تقدير صعوبات تعويد أذن الشعب المصرى على سماع مثل هذه الأوبرا العالمية، وتغيير ذوقه ـ مع أن الأمر ليس بهذه الصعوبة !

لقد ولدت فى حارة في مدينة الجيزة، ولم أسمع فى هذه الحارة أية أصوات أوبرالية، ولكن مجرد الإستماع إلى الأوبرات العالمية كان كفيلا ـ وحده ـ بتعويد أذنى على الإستماع لهذا الفن الراقى ثم تعشقه .

ومن هنا فلو أن أجهزة الإعلام دأبت على تقديم هذا الفن بين برامجها، و «ألحت» على الشعب به ـ حسب تعبير الصديق العزيز الأستاذ مدحت عاصم ـ فإن الأذن المصرية لا تلبث أن تعتاد على سماعه والإستمتاع به كما اعتادت أذنى !

ولكن الأستاذ عزيز الشوان يستشهد بالأستاذ أحمد بهاء الدين لأنه قال إنه لا يستسيغ فن الأوبرا الأوربية لأنه لا يفهم لغتها، وينسى أن استماعه إلى أوبريت الأرملة الطروب المترجمة إلى العربية قد فتح له ـ وفقا لرواية الأستاذ ثروت عكاشة ـ عالم الأوبرا السحرى، وأتاح له الألفة معه .

وهنا تبرز أهمية ترجمة الأوبرا إلى اللغة العربية . فهذه الترجمة تحفظ للأوبرا خصائصها المميزة، وتضيف إليها النص العربى . وهو المطلوب ! ـ نعم هو المطلوب لمن يهتم بالكلمة، أما الذى يهتم بالصوت والغناء فيكفيه الإلمام بموضوع الحوار من البرنامج المطبوع، ثم يترك نفسه للإستمتاع بالصوت متحرراً من نص الكلمات .

ولكن الأستاذ عزيز الشوان يقلب الموضوع، فيرى أن الغناء على الطبقات العليا من أصوات الرجال والنساء هو الذى ينفرالمستمع المصرى من الأوبرات الإيطالية وليس هو عدم فهم النص ! ويستشهد على ذلك بأنه سأل الكثيرين ممن حضروا عرض أوبرا عايدة فى الأقصر والهرم، فأظهر «جميعهم» أنهم لم يستعذبوا الغناء فى الطبقات العليا» ! ـ وأظن أنه لم يسأل أكثر من خمسة أفراد فقط ! أو أنه سأل بعض الذين حضروا عرض الأوبرا بدعوات مجانية ! أما الذين تكلفوا نفقات حضور عرض هذه الأوبرا ـ وهى نفقات باهظة ـ فلم يكن غائبا عن ذهنهم الغناء على الطبقات العليا، وإنما كان الغناء على الطبقات العليا هو أبرز الموجود فى ذهنهم، بل هو الذى دفعهم إلى الإنفاق ببذخ شديد للاستمتاع به !

ومع ذلك فقد كنت أتمنى لو كان الأستاذ عزيز الشوان قد حضر العرض الرائع على المسرح الصغير في دار الأوبرا يوم الجمعة ١٣ يناير، الذى غنت فيه نيفين علوية ورضا الوكيل ورءوف زيدان مقتطفات من أوبرا «زواج فيجارو» لموزار، التى ترجمها الدكتور على صادق إلى اللغة العربية - ورأى استقبال الجمهور الحماسى لها، إذن لخفف من حماسه لاستخدام المقامات العربية والأصوات غير الحادة فى الأوبرا العربية، ولاعترف بأن المستقبل - على وجه التحقيق - هو للأوبرا المترجمة للعربية، اللهم إلا إذا ارتفع الملحنون المصريون الى مستوى فردى ودونيزيتى وبوتشينى وغيرهم وقدموا لنا الأوبرا العربية فى إطارها العالمى الذى يقبل عليه عشاق الأوبرا فى كل مكان على ظهر الأرض .

وتكلمت الأوبرا العالمية باللغة العربية !

أكتوبر فى ١٩٩١/٣/٢٤

يبدو أنه على أن أقطع سلسلة مقالاتى عن أزمة الخليج وحرب الخليج وجريدة الشعب والدور العربى المزعوم للعراق، بعد أن فاجأنا حدث فنى وثقافى عظيم طالما تحدثت عنه كثيرا ودعوت له مراراً وخضت من أجله معارك، وهو تقديم دار الأوبرا المصرية في أيام ٨و١٠و١٢ من شهر مارس الحالى أوبرا «زواج فيجارو» للموسيقار العبقرى الشهير موزار، بعد أن ترجمها للغة العربية الدكتور على صادق، وغنتها فرقة أوبرا القاهرة، وعزفها أوركسترا القاهرة السيمفونى بقيادة المايسترو النمساوى الشهير توماس كريستيان ديفيد الذى قام أيضا بإخراجها مسرحيا .

إن تقديم أوبرا زواج فيجارو باللغة العربية هو حدث من الأحداث الفنية التاريخية التى يجب أن نتوقف عندها

لحظات الدهور تحية واحتراما، لأنها تمثل نقطة تحول حضارى قبل أن تكون نقطة تحول فنى . وحتى نوضح هذا القول نقول إن الأوبرا تمثل أرفع الفنون قاطبة، بل هى مجمع للفنون الرفيعة، فهى تجمع الموسيقى والغناء والتمثيل والرقص والمسرح والشعر والأدب، بالإضافة إلى الأضواء والألوان والديكورات والمناظر والملابس، وهى - بالتالى - عالم بأسره يعيش فيه المشاهد بسمعه وبصره وحواسه، ويحرك فيه أرقى المشاعر والأحاسيس .

وقد كانت أوربا هى التى انفردت بالأوبرا دون الشرق، ولكنها ستأثرت به أيضا! والسبب فى ذلك أن الأوبرا فن غريب يجب على المرء يتفهمه أولا، ويتقبله ثانيا، حتى يمكنه الإستمتاع به، ولم يكن الشرق ك الخيال الفنى الكافى لفهم هذا الفن وتقبل غرائبه . ففضلا عن أن الشرقى عادة لا يألف الطبقات العليا من الصوت، وهى ما يميز الأوبرا التى تفرز المغنين حسب طبقات الصوت، فتجعل من هذه المغنية سوبرانو أو ميتزوسبرانو أو كونترالتو، وتجعل من هذا المغنى تينور أو باريتون أو باص - فإن الأوبرا تكاد تقترب من اللا معقول !

فنظرا لأنها تقوم على العمل الدرامى الملحن من أوله إلى آخره، فإنه يترتب على ذلك أن يكون كثيراً من المَشاهد التى لا تتطلب غناء بالمرة، تؤدى بالغناء ! فلا يستطيع البطل أن يطلب من خادمه شيئا بصوت عادى وإنما لابد أن يطلبه غناءً، وكذلك على الخادم أن يقدم لسيده ما طلبه مغنيا ! وفى مشاهد السخط والغضب لا يمكن أن تؤدّى بالإلقاء العادى وإنما تؤدّى غناء ! بل إنه فى لحظات الإحتضار، حيث يكون من المفروض أن المحتضرة فى أشد حالات الضعف، ولا تكاد تستطيع حتى أن تهمس، بله أن تتكلم - نراها تغنى بصوت يفيض بالقوة والحيوية .

وهذا ما نراه ونحن نشهد لحظات احتضار «ميمى» فى أوبرا «لابويم»، أو لحظات احتضار «فيوليتا» فى أوبرا «لاترافياتا»، أو لحظات

احتضار «جيلدا» فى أوبرا «ريجوليتو» رغم أنه من المفروض أنها مذبوحة! فإن الحوار يدور غنائيا، وصوت البطلة المحتضرة ينطلق بكل قوة وحيوية !

هذا اللا معقول فى فن الأوبرا، هو الذى أبعدها طويلا عن فهم المشاهد المصرى، وحجبها طويلا عن الجمهور المصرى، لأنه لم يتفهم، وبالتالى لم يتقبل هذا اللا معقول ويتذوقه على ما هو عليه، ثم يترك مشاعره تتأثر بما يراه، حتى إن الكثيرين يبكون في مشهد احتضار البطلة رغم صوتها المجلجل الذى لا يدل على أى احتضار ! لأنهم يقبلون اللا معقول على أنه المعقول الوحيد ! وبمعنى آخر أن حسهم الفنى وتذوقهم الفنى قد ارتقى إلى المستوى الرفيع الذى جعلهم يتقبلون ويهضمون ويستمتعون بهذا الفن اللا معقول ولا يرضون به بديلا.

وبالنسبة للجمهور المصرى بالذات، كان هناك عنصر هام آخر يحول بينه وبين تذوق الأوبرا، هو اللغة. فجمهورنا المصرى يعتمد على الكلمة المسموعة وليست الكلمةالمقروءة، وهو يختلف بذلك عن الجمهور الغربى . فالجمهور الغربى يشاهد عادة الأوبرا بغير لغته، معتمدا على فهمه لفحوى الحوار والغناء من البروجرام الذى يتسلمه عند دخول المسرح، ولكن جمهورنا المصرى لا يستسيغ ذلك، فهو يريد أن يسمع كلمات الأغنية لكى ينفعل بها . ومن هنا اقتصر جمهور الأوبرا فى مصر على الجمهور المثقف ثقافة رفيعة، والتى شاهدها فى الغرب، وتعود على سماعها بالإيطالية والألمانية والفرنسية، رغم أنه قد لا يعرف أيا من هذه اللغات الثلاث ـ بينما بقى جمهور كبير خارج الدائرة، ليس لأنه غير مهتم بالأوبرا، وإنما لأنه لا يريد أن يشاهد شيئا لا يستطيع أن يتتبع حواره .

ومن هنا اعتبرنا تقديم أوبرا «زواج فيجارو» لموتسارت على مسرح دار الأوبرا المصرية فى الأيام الماضية نقطة تحول حضارى قبل أن تكون نقطة تحول فنى . ذلك أن هذه الأوبرا لم تقدم باللغة الإيطالية، وإنما

باللغة العربية . فقد ترجمها إلى العربية عاشق من عشاق الأوبرا لم تشهد بلادنا له مثيلا، وهو الدكتور على صادق .

والغريب فى الدكتور على صادق أنه طبيب وليس موسيقيا، وهو بعيد بذلك عن المجال الفنى . وفكرة ترجمة أية أوبرا لا يمكن أن تنشأ في ذهن أحد ثم يقوم بتنفيذها على الفور، قبل أن يحسب حسابات هذه المغامرة . وإذا كانت هذه المغامرة فى إنجلترا أو ألمانيا تعد مغامرة محسوبة، فإنها فى مصر لا تعد مغامرة محسوبة بحال من الأحوال . ففى إنجلترا وألمانيا يغنى الأطفال فى الشوارع الأوبرا، ويوجد في لندن وحدها دار الأوبرا القومية التى تعرض الأوبرات المترجمة إلى الإنجليزية، وقد حضرت فيها بعض هذه الأوبرات، أذكر منها «لابويم» (البوهيمية) .

أما فى مصر فالأوبرا مهيضة الجناح ! وفرقة الأوبرا المصرية تتسول بضع حفلات قد تتجاوز أصابع اليد الواحدة بصعوبة كل عام ! وتصدأ أصوات مغنينا العظام من أمثال حسن كامى وجابر البلتاجى وريجينا يوسف ونبيلة عريان وعواطف الشرقاوى وفيوليت مقار، فضلا عن المغنين الجدد من أمثال نيفين علوبة وتحية شمس الدين ونسرين رشدى ورءوف زيدان ورضا الوكيل وصبحي بدير، لأن دار الأوبرا تقدم كل أنواع الفن على مدار السنة إلا الأوبرا ! حيث لا تتجاوز عدد حفلات الأوبرا التى تقدم خمس أو ست أوبرات، تستغرق نحو عشرين حفلة فى العام، مع أن الأوبرات الشهيرة وحدها تبلغ نحو ٥٠ أوبرا، ناهيك عن الأوبرات غير الشهيرة .

ومعنى هذا الكلام أن مغامرة ترجمة الأوبرا إلى العربية هى مغامرة محكوم عليها بالفشل، وإنفاق الوقت فيها إنفاق خاسر، ونتائجها تساوى صفرا عند الحساب الصحيح .

ولكن الدكتور على صادق كان مؤمنا بقضية تعريب الأوبرا إلى درجة لا يجدى فيها حساب وأرقام، ولم يكن على استعداد لإنفاق وقته

فقط، بل إنفاق ماله أيضاً . وأشهد أن ما أقدم عليه الدكتور على صادق لا يقدم عليه إلا وطنى من الوطنيين العظام، فقد أنفق من ماله نحو نصف مليون جنيه ـ وفقا لما رواه لى المايسترو الكبير يوسف السيسى ـ فى مقابل لا شىء . فلم يكتف بترجمة أوبرا واحدة ، هى أوبرا «كوزى فان توتى» أو (هكذا هن جميعا)، بل ثنَّاها بأوبرا «زواج فيجارو» ثم ثلَّثها بأوبرا «دون جيوفانى»، وكلها لموزار .

ثم أقدم على خطوة غريبة وجريئة لا يقدم عليها أحد وهو فى كامل وعيه، فقد اتفق مع عدد من مغنى الأوبرا المصريين على غناء هذه الأوبرات لحسابه الخاص ! واتفق مع أوركسترا بولندا القومى السيمفونى على عزف الأوبرا تحت قيادة المايسترو يوسف السيسى، وقام بمتابعة تدريب المغنين المصريين، ومنهم عفاف راضى، ورتيبة الحفنى، ورضا الوكيل، ونيفين علوبة، ونبيلة عريان، وصبحى بدير ، ورءوف زيدان . ثم قام بتسجيل الأوبرات الثلاث بالطريقة الرقمية وهى أحدث طريقة على إسطوانات الليزر، فسجل أولا أوبرا «هكذا هن جميعا» فى يناير ١٩٨٨، وأوبرا «زواج فيجارو» فى أغسطس ١٩٨٨، و «دون جيوفانى» فى أغسطس ١٩٨٩، وقام بإنتاجها، وأنزلها فى الأسواق العالمية !

وكان من الطبيعى أن يثير ذلك ضجة كبيرة، إذ كانت هذه هى أول مرة تترجم فيها أوبرات موزار إلى العربية، ويمكن للجمهور أن يسمعها على اسطوانات الليزر، فكتبت عنها الصحف الغربية. وجاءت مناسبة مرور ٢٠٠ عام على وفاة الموسيقار العالمى موزار فى فيينا، فأقيم احتفال كبير بمبنى البلدية بالعاصمة النمسوية شاركت فيه مصر بتقديم أجزاء من أشهر أعماله الأوبرالية باللغة العربية فضلاً عن الألمانية، وقد غناها السوبرانو رتيبة الحفنى والباريتون رءوف زيدان . وفى نهاية الحفل . الذى حضرته سفيرة مصر مرفت التلاوى والمستشار الثقافى المصرى حازم عطية الله الذى نظم الحفل، أهدت جمعية موزار بفيينا وسام موزار

للدكتور على صادق تقديرا لجهوده فى تعريب أوبرات موزار وتقديمها لجمهور اللغة العربية .

والطريف أن بعض مغنى الأوبرا الإنجليز عندما علموا بعزم الدكتور يونس البطريق، رئيس المركز الثقافى المصرى فى لندن على إقامة حفل بمبنى المركز الثقافى الفخم في حى «ماى فير» بلندن فى يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٠، حيث يغنى فيه مصريون من مغنى الأوبرا «آريات» (قطع) من أوبرا «زواج فيجارو»، عرضوا اشتراكهم فى الحفل والغناء باللغة العربية، ولم يجدوا صعوبة فى الأداء، بل أعربوا عن إيمانهم بصلاحية اللغة العربية للغناء الأوبرالى .

وهكذا أتيح للجمهور البريطانى الاستماع للأوبرا باللغة العربية، كما أتيح للمغنين الإنجليز الغناء باللغة العربية أيضاً . وهو مكسب كبير .

ومع ذلك فأعترف بأنى كنت أتوجس خيفة من تجربة تقديم «أوبرا زواج فيجارو» على مسرح الأوبرا المصرية باللغة العربية، لسبب بسيط هو التشنيعات التى أطلقت على التجربة الأولى، والتى كان على رأس من أطلقوها الكاتب الكبير كمال النجمى في كتابه «الغناء العربى» .

ففى حديثه عن أوبرا «لاترافياتا» المترجمة ينقد التجربة بقسوة قائلاً: «جاء فنانونا أخيرا فصبوها فى كلمات عربية، وعرضوها على جمهورنا . رأينا لغتنا العربية تتمزق فى حنجرة المطربة السوبرانو وزميلتها الميتسوبرانو وحناجر المطربين الصارخين بالتينور والباريتون والباص . ليس السبب طبعا أن لغتنا ضد الموسيقى العالمية، بل السبب هو أن لغتنا لها موسيقى لفظية خاصة كامنة فى أوزان كلماتها القائمة على الاشتقاق، ولابد أن تستقيم الألحان التى تغنى بالعربية مع أوزان كلماتها، فضلا عن أوزان شعرها، ولا يمكن نطق اللغة العربية بغير مراعاة هذه الأوزان. ولكن بعض فنانينا يريدون أن ينقلوا كل شىء عن الخارج نقلا حرفيا، والنتيجة أن نسمع صراخاً، ولا نفهم اللغة ولا الموسيقى، ويفاجأ ذوق الإنسان العربى، الذى صنعته عوامل تاريخية

عميقة، مفاجأة عنيفة، تجعل بينه وبين الأوبرا حاجزا نفسيا لا يمكن أن يتمزق بسهولة» .

ثم يدلل الكاتب كمال النجمى على قوله فيقول : «إن شعبنا يسمع منذ سنوات طويلة أوبراليات مجتهدات، كالسيدات رتيبة الحفنى،وأميرة كامل، وفيوليت مقار، فلماذا لم تستطع أية واحدة منهن أن تجتذب الأسماع برغم جمال أصواتهن جميعا ؟ السبب هو أن الموسيقى الأجنبية تفرض عليهن أن ينطقن اللغة العربية فى غنائهن الأوبرالى نطقا غير صحيح، فيتجاهلن أوزان الكلمات العربية ومخارجها، ومن المستحيل إقناع المستمع العربى بأن يصغى إلى غناء بهذه الطريقة» .

هذا التشنيع من جانب الكاتب الكبير على الأوبرا المترجمة إلى العربية هو ما كنت أخشى تأثيره عند تقديم أوبرا «زواج فيجارو» على مسرح الأوبرا المصرية. وان كنت أعرف أنها مجرد وجهة نظر، فالأستاذ كمال النجمى ـ كما هو واضح من كلامه ـ يركز على لغة الغناء بالدرجة الأولى، ولا يحفل بكل ما عداها ! كما أن الغناء فى نظره هو الغناء العربى، وطالما أن الأمر كذلك، فإن الغناء العربى يجب أن يكون باللغة العربية، مراعيا موسيقى اللغة الخاصة الكامنة فى أوزان كلماتها وأوزان شعرها .

والأوبرا شىء مختلف كل الإختلاف عن ذلك، فلا توجد أغنية، وإنما يوجد عمل درامى ملحن من أوله إلى آخره ! وبالتالى فلا يوجد طرب، وإنما يوجد غناء ! ومغنية الأوبرا ليست مطربة، وإنما هى مغنية، كما أنها أيضا ممثلة درامية، ومجالها ليس تخت الطرب، وإنما المسرح والأوركسترا، وهى ليست كل العمل الفنى وإنما هى جزء من العمل الفنى الذى يضم مغنين ومغنيات من كافة الطبقات الصوتية، يؤدون عملاً دراميا قد يكون ملهاة أو مأساة، وسط الأضواء والألوان والديكورات والمناظر والملابس، ويتخلل هذا العمل رقص الباليه أحيانا، كما يضم المجموعات الضخمة، ويتطلب إخراجاً مسرحياً خاصاً على أعلى مستوى.

فأين كل ذلك مما يتحدث عنه الأستاذ كمال النجمى ؟ ان كل ما يقوله صحيح لو أن السيدة أم كلثوم خرجت إلى المسرح لتغنى كلمات عربية لا تراعى فيها أوزان الكلمات العربية ومخارجها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لمغنية الأوبرا، التى لا تستطيع أن تغنى بغير الطريقة الأوبرالية . والجمهور حين يذهب لمشاهدة الأوبرا لا يضع فى إعتباره أوزان اللغة وقوافيها واشتقاقاتها، وإنما يضع فى إعتباره أنه يشاهد أوبرا بكل ما فى هذه الكلمة من معنى، وبكل ما تتضمنه من أشياء معقولة وغير معقولة .

وعلى سبيل المثال فالبطلة فى أية مسرحية عادية لها مواصفات من ناحية الجمال والرشاقة والصوت والأداء وغير ذلك، وبقدر ما تتوافر فيها هذه المواصفات بقدر ما تصل إلى النجومية، ويرتفع إيراد الشباك، والمشاهد الذى يشاهد مسرحية يتوقع توفر هذه المواصفات وإلا عزف عن رؤيتها . ولكن مشاهد الأوبرا لا يضع فى إعتباره شيئا من ذلك، وإنما يضع فى إعتباره إعتباراً واحداً هو صوت البطلة، وما إذا كان سوبرانو أو ميتزو سبرانو أو كونترالتو، أو يضع فى اعتباره صوت البطل، وما إذا كان تينور أو باريتون أو باص، وما عدا ذلك فهو يغفره تماما . فقد يتصادف أن تكون السوبرانو ضخمة الجثة، وقد تكون سمراء أو بيضاء، جميلة أو غير جميلة، ولكنه لا يهتم إطلاقاً، لأن الصوت والأداء الأوبرالى هو ما كل ما يعنيه، وكل ما جاء لمشاهدته !

بل قد تقوم المغنية بدور مغنى، وتكون مخاطبتها على أنها ذكر لا أنثى، وتتحدث عن نفسها بوصفها كذلك، ولا يهتم المشاهد بهذه السفاسف، لأن ما يهمه هو الصوت . وعلى سبيل المثال ففى أوبرا «أورفيو ويوريدتشى»، للموسيقار الألمانى العبقرى جلوك، لا تسمع أصوات رجال على الإطلاق، فقد أدخل «بيرليوز» تعديلا عليها يتيح للمغنية الشهيرة بولين فياردو جراسيا، وهى من طبقة كونترالتو، أداء دور أورفيو وهو رجل. وقد غنت جوليا هامارى، وهى من طبقة ميتزو سبرانو،

هذا الدور لفرقة الأوبرا المجرية فلم أطق بعدها سماع صوت الكونترالتو، ولم أعد أسمع إلا صوت جوليا هامارى ! . وبطبيعة الحال فلم أقم وزناً بحال من الأحوال لحقيقة أن جوليا هامارى تغنى دور رجل هو أورفيو، لأن مايهمنى هو طبقة الصوت التى تغنى، ولا شىء آخر .

ودليل آخر هو النجاح الذى حققته السوبرانو المصرية الناشئة جيهان فايد، وهى تلعب دور الصبى «كيروبينو» فى أوبرا«زواج فيجارو» الذى قدمته دار الأوبرا، وقد غنته باللغة العربية . فلم يسأل أحد من المشاهدين نفسه كيف تقوم فتاة بدور صبى، ولم يسأل أحد هذا السؤال أيام موزار، وإنما كل الذى اهتم له المشاهدون هو جمال صوت السوبرانو الناشئة وقوته وحيوته، ولا شىء آخر، وبطبيعة الحال فلم يهتم أحد أيضاً بما إذا كان الغناء يستقيم مع أوزان اللغة العربية أو لا يستقيم، لأنه يُسقط هذه الإعتبارات عادةً وهو يدخل من باب دار الأوبرا !

دار الأوبــــرا بــين عــــصـر اسماعيل وعصر مـــبـــارك !

أكتوبر فى ٢٤ / ٤ / ١٩٨٨

بقدر ما سعدت بزيارتى لمبنى دار الأوبرا الجديدة فى القاهرة، بقدر ما امتلأت قلقا وخوفا من المستقبل!. وهذا شعور لم أملك تجنبه فى البداية أو التخلص منه فى النهاية! لأن كل شىء يتعلق بهذه الدار الجديدة يدعو الى القلق بالفعل. بل لقد طرأ أثناء الزيارة عامل ضاعف من القلق، فقد تصادف ان كان يوم الزيارة هو أول يوم تنتقل فيه ادارة الدار الى وزارة الثقافة. وكانت التعليمات التى أصدرتها الدكتورة ماجدة صالح، مديرة الدار، الى المسئولين بالدار تقضى بالاستعداد لهذه الزيارة، وقد تواجد هؤلاء المسئولون بالفعل، وعلى رأسهم الأستاذ عبد الله العيوطى.

الا ان المهندسين المسئولين عن اضاءة قاعة المسرح الكبرى آثرا العافية، والخلود الى الراحة فى المنزل،

بعد أن أغلقا الباب الذى به مفاتيح الاضاءة بالضبة والمفتاح، واحتفظا معهما بالمفتاح وتركا الضبة للزوار!

وواضح أن المهندسين المذكورين ما يزالان يعيشان بعقلية ادارة سينما أوليمبيا بميدان العتبة الخضراء ، ولم ينتقلا لعقلية ادارة دار الأوبرا الجديدة!

وقد تصورت ان المهندسين المذكورين لو كانا فى عصر اسماعيل الأوتوقراطى، لأخذا علقة محترمة على أقدامهما بالفلقة ولنقلا إلى وظيفة شيالين! - ولكن فى عصر مبارك الديمقراطى فان الجميع يفهمون الديمقراطية على أنها التسيب!

وبطبيعة الحال فنحن لا ننصح باستخدام الفلقة ، ولكن الادارة فى عصر مبارك يجب ألا تقل كفاءة عنها فى عصر إسماعيل ، والادارة العلمية السليمة فيها التعويض الكافى عن استخدام الفلقة . ومن هنا فليس يكفى أن تكون الدكتورة ماجدة صالح على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة . وليس يكفى أن يكون السيد فاروق حسنى وزير الثقافة موفقا فى إسناد ادارة الدار اليها - وإنما من الضرورى أن تملك السلطات الكافية التى تتيح لها إدارة العاملين بالدار إدارة رأسمالية محكمة، وليس إدارة قطاع عام متسيبة على نحو ماهو موجود فى مصانعنا وإداراتنا ومصالحنا الحكومية !

فإذا لم تملك الادارة الجديدة هذه السلطات ، فلنتوقع تحول دار الأوبرا الجديدة قريبا إلى جمعية تعاونية من جمعياتنا المجيدة . أو - فى أحسن الفروض - إلى سينما شعبية من سينماتنا المشهورة التى تطرقع فى صالاتها قزقزة اللب ، والقفشات الضاحكة ، والتعليقات الجنسية المبتذلة . ولنتوقع تمزيق كراسى دار الأوبرا الوثيرة بالأمواس ، وتلطيخها بالبقع والوساخات . ولنتوقع من العاملين فى الدار ما نتوقعه من العاملين فى مسارح القطاع العام وسينماته من مظاهر غير كريمة تشبه التسول والاستجداء والبلطجة!

وحتى اقرب المسألة إلى المسئولين ، فان مستوى إدارة الأوبرا الجديدة يجب ألا يقل عن مستوى إدارة فندق ماريوت أو مينا هاوس أو شيراتون أو أى فندق من فنادق الخمسة نجوم فى القاهرة . ويجب ألا يقل مظهر العاملين فى الدار عن مظهر العاملين فى تلك الفنادق ، ومن باب أولى يجب ألا تقل كفاءتهم وحسن أدائهم لعملهم والتزامهم عن أولئك العاملين ـ وبالتالى ألا تقل مرتباتهم عنهم .

وهذا هو ما كان يتوقعه اليابانيون الذين بنوا الدار أغلب الظن ، لأنهم خصصوا لادارة الدار ثلاث غرف فقط ! مع أن إدارة الدار تتطلب عشرين أو ثلاثين غرفة على الأقل ، ولكن اليابانيين كانوا يفكرون فى نوعية راقية من الادارة يعمل فيها علماء يستخدمون الكومبيوتر ، لا فراشون يمسكون المقشات ، أو موظفون «سملطحية» ممن تزخر بهم إدارات القطاع العام ومصالح الحكومة، يقضون معظم وقتهم فى كتابة الشكاوى ضد رؤسائهم ، أو الوقوف فى طوابير الجمعية لشراء الفراخ !

المسألة ـ اذن ـ مسألة سلطات وإمكانات مادية وبشرية توضع تحت تصرف مديرة الدار . فاذا أحسنت استخدامها كانت مديرة صالحة ، واذا أساءت استخدامها كانت مديرة فاشلة ، أما مطالبتها بعمل المعجزات فهو الطريق القصير لتحويل الدار إلى سينما من الدرجة الثالثة!

لذلك فإنى أتوقع أن أتلقى من وزارة الثقافة خطابا يطمئن جماهيرنا ومثقفينا على دارهم الجديدة ، ويوضح خطة الوزارة فى إدارة هذه الدار. ولا بأس ـ بالمناسبة ـ من معرفة ماتم اتخاذه حيال المهندسين المشار اليهما فى أول الكلام ، اللذين أغلقا غرفة الاضاءة بالضبة والمفتاح ، وهل عادا إلى عملهما أو أنهما لايزالان ينعمان بالراحة فى سرير التسيب الوثير ؟

هذا ـ على كل حال ـ فيما يتعلق بإدارة دار الاوبرا الجديدة . اما فيما يتعلق بصيانة هذه الدار ، فأتوقع ـ مقدما ـ أن ميزانية الدولة ، بكل

ماتحمله من أعباء جسام ، لن تتحمل تكاليف هذه الصيانة ، وإنما يجب أن يكون الاعتماد على تبرع الجماهير .

ولعلى ألمح علامات التعجب ، وأرى ابتسامات البعض وهو يقرأ هذا الكلام ، واسمع هذا التساؤل : من هو الذى يعرف قيمة وجود دار للأوبرا بالقاهرة، فيتبرع لصيانتها والحفاظ عليها ؟

فى الواقع أنه يجب علينا ان نستفيد من تجربة المجتمعات الرأسمالية فى هذا الشأن . فقد درجت هذه المجتمعات على خصم التبرعات لأعمال الخير والمنفعة العامة من الضرائب المربوطة على الدخل، تشجيعا للأثرياء على القيام بهذه الأعمال من جهة ، ولإعطاء الفرصة لفاعل الخير للشعور المباشر بسعادة عمله من جهة أخرى ـ فقد جرت العادة أن المواطن لا يحس بشكل مباشر بما تنفق فيه الضرائب التى تحصل منه من وجوه المصلحة العامة .

ولما كان التهرب من الضريبة هو الأساس فى مجتمعنا المصرى العريق ! فان افساح الفرصة للبعض لدفع جزء من الضريبة فى شكل تبرع لنشاط من الأنشطة الثقافية أو الاجتماعية ، لن يحرم الدولة من شىء ، وانما سيفيد المجتمع بصورة أخرى . ومن هنا فلعل قانونا يصدر فى هذا الشأن، اذا اقتنعت السلطة بفائدته!

وهنا ننتقل إلى مساحة دار الأوبرا . فلقد أصبت بخيبة أمل حين رأيت أن أكبر صالة فى الدار لا تتسع لأكثر من ألف ومائتين من الحضور ! ولكنى علمت من الدكتورة ماجدة صالح أن دار الأوبرا القديمة كانت تسع ستمائة كرسى فقط ، وان مسرح الجمهورية يسع أربعمائة كرسى فقط . وقد علمت أن تحديد كراسى الصالة الكبيرة بـ ١٢٠٠ كرسى فقط انما كان بناء على دراسة أعدها اليابانيون من واقع مشاهداتهم لعدد الحضور فى الحفلات المثيلة فى المسارع المصرية الكبرى .

وقد تركزت عرض أوبرا عايدة فى الهرم، الذى شاهدته أعداد ضخمة. وصحيح أن الدعوات المجانية لعبت دورا فى زيادة هذه الأعداد . ولكنى أعتقد أن العمل الجيد هو خير دعاية ، وأن الدار اذا أعدت برامج تمتاز بالحيوية والأصالة والفن فسوف تجد الجمهور الذى يحضرها بتشوق .

ومن هنا فانى أتصور أن يكون الاعتماد فى البداية على الفرق الأجنبية الشهيرة ، وعلى الأوبرات ذات الصيت المجيد ، ليس لأننا لا نملك فرقة هامة للأوبرا، وانما لأن إمكانات فرقة الأوبرا المصرية ، هى إمكانات فقيرة بالنسبة لإمكانات الفرق الأجنبية . وإن كنت أشهد أن هناك بعض الاستثناءات ، فإن الامكانات التى شاهدتها فى أوبرا لابوهيم (البوهيمية) كانت امكانيات ممتازة ، فقد شاهدت ـ من قبل ـ هذه الأوبرا على مسرح الأوبرا القومى فى لندن، ولم أجد فرقا كبيرا . وكانت المرحومة السوبرانو أميرة كامل هى البطلة وتقوم بدور ميمى بينما كان التينور حسن كامى يقوم بدور رودلف. المهم هو البداية الناجحة ، فالبداية الناجحة تقود إلى النجاح ، والبداية الفاشلة تقود إلى الفشل .

وهذا يقودنا إلى جمهور الأوبرا . فالأمر الذى لاشك فيه أن خلو القاهرة من دار للأوبرا منذ عام ١٩٧١ ـ وهو التاريخ المشئوم لحريق دار الأوبرا ـ قد أوجد فراغا رهيبا فى جمهور الأوبرا . وقد ساعد على ذلك أيضا اختفاء الأوبرا ذاتها من حياتنا الفنية ، إلا من بعض عروض تعد على أصابع اليد الواحدة ، أو أصابع اليدين، كل عام تقيمها فرقة أوبرا القاهرة وفرقة كورال الأوبرا وأوركسترا القاهرة السيمفونى ـ وهى لا تستطيع ـ بسبب قلتها ـ ان توجد مناخا أوبراليا .

فإذا انتقلنا إلى برنامج الموسيقى الكلاسيكية الذى تذيعه محطة الـ «إف . إم» ، والذى تشرف عليه بشكل غير مباشر الصديقة السيدة ليلى الكردانى ، وبشكل مباشر الصديقة السيدة نبيلة أبو السعود ، فقد سبق لى الاشادة به عدة مرات ، لأنه يسد فراغا فى الموسيقى الكلاسيكية ، رغم قلة ساعات إرساله ، وما تتعرض له محطة «إف .إم» أحيانا من

متاعب فنية. وإن كانَ* الصديق فهمى عمر قد تغلب عليها لحد كبير قبل تركه منصبه .

على أن البرنامج أخذت تختفى منه ـ فى الفترة الأخيرة ـ الأعمال الموسيقية العظيمة ، وتكثر فيه الأعمال القليلة الأهمية والثانوية ، الأمر الذى يرجع فى تصورى إلى سوء إعداد السيدة نادية ليون كافللو. وقد نبهت مرة إلى أن مصلحة وطننا فوق كل شىء، وأنه من واجب الذى يعد برنامجاً للموسيقى الكلاسيكية فى القاهرة أن يعرف الذوق المصرى، ويعرف كيف يشد الجماهير ـ التى فسد ذوقها الموسيقى لحد كبير بسبب برامج الإذاعة الهابطة فى الموسيقى والأغانى ـ حتى تقبل على سماع الموسيقى الرفيعة المستوى.

وبالتالى لا يكفى فى معد البرنامج أن يتقن فن سد خانات ساعات الإرسال اليومى بالسوناتات «والدراسات» الضعيفة التى لا يسمعها أحد، أو السيمفونيات والكونشرتوات الأقل أهمية التى لا يقبل عليها أحد، والتى لا تجد لها أثراً فى أكبر محلات بيع الاسطوانات والأشرطة الموسيقية فى اوروبا ـ بل من الضرورى التركيز على الأعمال العظيمة، وتكرارها لترفع الذوق الفنى لجمهورنا بالقوة ـ أى بقوة العمل الفنى الرفيع الذى لا يستطيع أحد مقاومته ولا يملك إلا الانحناء له.

على أن هذا النقد الذى يَستهدف الصالح العام، لم يهتم به أحد، تحت اقتناع أن ليس فى الإمكان أبدع مما كان! وهكذا اختفت من البرنامج الموسيقى الأسبوعى الأعمال العظيمة لكبار الموسيقين العالميين، وازدحم ـ دون مبرر ـ بأقل أعمالهم أهمية، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد تخطيط من جانب السيدة نادية ليون كافللو، وإنما الإعداد يتم أثناء تقشير البطاطس فيما يبدو!

وعلى سبيل المثال فالصدفة البحتة هى التى تضع أذن المستمع على سيمفونية من سيمفونيات بيتهوفن التسع أو كونشرتو من كونشرتواته

الستة،أو الكونشرتو الثلاثي. مع ماهو معروف من أن بيتهوفن هو سيد الموسيقيين.

وكذلك الحال بالنسبة للأعمال العظيمة لأمثال برامز، وشوبان، ومندلسون، وبرليوز، وألبينيز، وفي نفس الوقت فإن التخطيط السيء للبرنامج يجعل المستمع يستمع أحياناً إلى نفس السيمفونية فى أسبوعين متتالين، ويظل عدة أعوام يتوق إلى سماع سيمفونية دون ان يصادفها! إنه أسلوب إعداد البرنامج أثناء تقشير البطاطس كما ذكرت!

فإذا انتقلنا إلى الأوبرا ـ وهى محور حديثنا فى هذا المقال ـ فإن الأمر أسوأ، ففضلاً عن أن ساعات إرسال الأوبرا فى البرنامج الموسيقى لا تتجاوز ساعة واحدة فى الأسبوع، فإنك لا تصادف فيها أشهر الأوبرات العالمية إلا نادراً! فإذا صادفت فإنه يكون أحياناً فى شكل «مقتطفات»، وأحياناً فى شكل فصول متأخرة أو متقدمة من الأوبرا ـ كما هو الحال بالنسبة لأوبرا توسكا ـ التى كنت أستمع إليها أثناء كتابة هذا الجزء من المقال ـ فقد فوجئت بأنها مقتطفات وليست أوبرا كاملة، مع ان آخر مرة استمعت فيها فى البرنامج الموسيقى لأوبرا توسكا كانت مقتطفات أيضاً وليست أوبرا كاملة. ولو كان هناك تخطيط سليم، لتنوع البرنامج بين تقديم مقتطفات مرة ـ وهى مطلوبة ـ وتقديم الأوبرا كاملة مرة أخرى!

ولهذا فإنى ألح على الصديقتين السيدة ليلى الكردانى والسيدة نبيلة أبو السعود للتدخل لإعداد تخطيط كامل لبرنامج الأوبرا، يضمن للمستمع المصرى أن يستمع ـ وبشكل مخطط ـ إلى جميع الأوبرات العالمية الشهيرة مرتين فى العام على الأقل. فليس من المعقول مايجرى حاليا حيث تختفى أشهر الأوبرات من البرنامج، وقد لا يعثر عليها المستمع بعد عام أو عامين أو ثلاثة!

والا فأين الأوبرات الآتية: «عايدة» لفردى ، وحلاق اشبيليه» لروسينى، و «البوهيمية» لبوتشينى، و «كارمن» لبيزيه ، و«كفاليريا

روستيكانا» لماسكانى، ودون جيوفانى «لموتسارت»، ولوهنجرين» لفاجنر، و«لوتشيا دى لاميرمور» لدونيزيتى، و«زواج فيجارو» لموتسارت، و«ايباجلياتشى» لليون كافاللو، «وريجوليتو» لفردى، و«تانهويزر» لفاجنر، و«توسكا» لبوتشينى، و«لاترافياتا» لفردى، و«تريستان وايزولده» لفاجنر، و «إلتروبادور» لفردى، وأوبرات فاجنر الأربعة: «راينجولد» و« الفالكوره»، و «سيجفريد» و«دى جوتر ديمرونج» ـ وهى الأوبرات المعروفة باسم رباعية الحلقة، أو حلقة النيبلونج.

كذلك فإن افتتاح دار للأوبرا فى القاهرة يجعل من الضرورى مضاعفة الساعة المخصصة للأوبرا فى البرنامج الموسيقى إلى ساعتين أسبوعيا على الأقل، وإلا فكيف نصنع جمهورا يقبل على الأوبرا ؟.

أقول ذلك وأنا أعلم أن صديقى الأستاذ أنيس منصور قد يقاطعنى لهذا السبب! ولكنى أعلم أنه قاطع البرنامج الموسيقى المذكور منذ زمن ، وبالتالى فلن يضيره مضاعفة ساعات الأوبرا مرة أو مرات. أو حتى اقتصار البرنامج على الأوبرا وحدها!.

على كل حال، فها هو ذا مبارك بعد إسماعيل بمائة وتسعة عشر عاما يضع فى يد مصر من جديد دارا للأوبرا، ويضعها على أعتاب عصر جديد، وكماقال الصديق الأستاذ صلاح منتصر بحق فى عدد ١٠ أبريل ١٩٨٨، فإن الأوبرا فى كل البلاد التى فيها أوبرا «ليست فقط مبنى أنيقا ولا سجاجيد تغوص فيها الأقدام، أو كراسى مريحة حمراء، أو خشبةمسرح واسعة ـ وإنما هى جمهور ، وسلوك، ومظهر، وإحساس، وطقوس مقدسة، وأجواء أرستقراطية فى الفكر والثقافة والمظهر .

وأضيف إليها أنها حياة جديدة، وعصر جديد، وشعب جديد، وثقافة جديدة، وتطلعات رفيعة!. فحين كانت فى القاهرة دار للأوبرا قبل أن تحترق، وجدت نفسى أنا البروليتارى الفقير، اتجه إليها لأحضر حفلاتها الصباحية الرخيصة الثمن وأنا أرتدى أفضل ماعنى، لتنقلنى فكريا إلى آفاق عالية من الفن الرفيع، ولتضعنى على أول الطريق الذى قادنى إلى

دار الأوبرا الملكية بكوفنت جاردن، وإلى أعظم المسارح العالمية فى عواصم العالم ، بدلا من التسكع فى الأحياء الحمراء فى المدن الكبرى ـ كما يفعل الكثيرون حاليا ممن لم يعيشوا عصر دار الأوبرا فى القاهرة!.

فلنحافظ على هذه النعمة الكبيرة التى أنعم بها علينا خالقنا، ولنشكر اليابان التى عبرت عن تقديرها لشعبنا بأعظم ما عبرت عنه دولة من الدول. ولنشكر الرئيس محمد حسنى مبارك الذى اتجهت به وطنيته إلى إبرام هذا الاتفاق فى أثناء زيارته الرسمية لليابان عام ١٩٨٣، والذى عبر عن شديد اهتمامه بدار الأوبرا الجديدة بزيارته لها من قبل افتتاحها رسميا ـ وهو مالا يفعله رؤساء الدول عادة. ولنشكر الراحل عبد الحميد رضوان وزير الثقافة الأسبق الذى أعطى من جهده للمشروع ماتخطى به صعوباته الأولى، ولنشكر كل من ساهم فى بناء دار الأوبرا الجديدة، ولنضع كل إمكانات مصر الحضارية لإنجاح هذا المشروع الحضارى العظيم .

الأوبرا في مصر بين عوامل البناء والهدم

أكتوبر في ٣١ مارس ١٩٩١

في مقالي السابق تناولت أهم حدث فني بعد افتتاح دار الأوبرا المصرية، وهو تقديم أوبرا «زواج فيجارو» للموسيقار العظيم موزار، بعد ترجمتها إلى اللغة العربية على يد الدكتور على صادق، «وقلت إن تقديم أوبرا عالمية تنطق باللغة العربية هو نقطة تحول حضارى في مصر قبل أن تكون نقطة تحول فني: أولا، لأن الأوبرا هى مجمع الفنون الرفيعة من موسيقى وغناء وتمثيل ورقص وأدب وشعر، وثانيا لأن الأوبرا معلم حضارى لايمكن أن تخلو منه أية دولة في العالم دون أن تكون قد قبلت مختارة البقاء في سلك الدول المتخلفة، فدولة بدون أوبرا هى دولة لم تلحق بعد بركب الحضارة والتقدم. وفوق ذلك فإنه إذا كانت عبقريات أى شعب لم تبدع عملا إنشائيا عظيما في مجال الأوبرا، فإن

الطريق الوحيد لإدخال الأوبرا فى نسيج الحياة الفنية هو ـ دون شك ـ ترجمة الأوبرات العالمية إلى اللغة الوطنية، حتى يتذوق الشعب هذا الفن الرفيع .

وليس مفروضاً فى كل شعب، مهما بلغ من التقدم، أن يملك من المواهب ما يمكنه من إنشاء عمل أوبرالى، فقد تكون عبقريته فى مجال آخر، مثل إنجلترا ـ على سبيل المثال ـ التى نبغت فى الأدب تحت زعامة شكسبير، ولكنها لم تبدع شيئا ذا قيمة فى مجال الموسيقى الكلاسيكية، أو الأوبرا . بل إنه منذ هنرى بيرسيل الذى ولد منذ ثلاثة قرون (١٦٥٩م) والذى ألف أوبراه الشهيرة : «ديدو وآينياس» فى عام ١٦٨٩، لم نسمع عن أوبرا إنجليزية وصلت إلى هذا المستوى . وبطبيعة الحال فلم تعزل إنجلترا نفسها عن الأوبرا العالمية، بل ترجمت الأوبرات الإيطالية والألمانية والفرنسية إلى الإنجليزية، وتعرض بالإنجليزية على مسرح الأوبرا القومى فى لندن .

وفى مصر جادل كثير من الموسيقيين بأن الإبداع الفنى المصرى جدير بأن يبدع أوبرا تناطح الأوبرات العالمية، ولكنهم عندما عرضوا مفهومهم للأوبرا اكتشفنا أنها بعيدة كل البعد عن مفهوم الأوبرا الذى وصفناه فى مقالنا السابق، وأن هذا المفهوم الذى يطرحونه لا يفترق فى كثير عن مفهوم المسرحيات الغنائية، وليس فيها من الأوبرا الحقيقية كثير أو قليل .

لذلك أصبح الأمل معقودا على ترجمة الأوبرات إلى العربية إذا أردنا اللحاق بركب الدول المتقدمة، ولذا أردنا بناء سد عال يحول دون استمرار هذا الانهيار الكبير الذى تعانى منه الأغنية العربية، بعد انسحاب جيل الرواد العظام من أمثال الموجى ورياض السنباطى وعبد الوهاب والطويل وبليغ حمدى وغيرهم من الساحة أمام ذلك الكم الهائل من الأغانى الهابطة الغثة والموسيقى المتدنية .

وقدجرت تجربة الأوبرا المترجمة فى الستينيات، فترجمت أوبرا «لاترافياتا» لفردى، ولقيت الهجوم الشنيع الذى لقيته من الكاتب كمال النجمى ومن غيره، ولكن عندما ترجمت أوبريت «الأرملة الطروب» للموسيقار الهنغارى «فرينز ليهار» فى عهد وزير الثقافة النشيط الدكتور ثروت عكاشة، لقيت استقبالاً مختلفاً شجع الدكتور ثروت عكاشة ـ حسب قوله ـ على أن يعيد الكرة فى عام ١٩٦٩، فقدم «السنوات الراقصة» للموسيقى الإنجليزى «ايفور نوفيللو»، وقامت رتيبة الحفنى بأداء الدور الرئيسى فيها . وقد استقبلها الجمهور بنفس الحماسة فظلت مقاعد دار الأوبرا تغص بالمشاهدين دون أن يشغر مقعد واحد خلال فترة عرضها القصيرة.

وكان من المفروض بعد أن أقبل الجمهور على هذا اللون من الفن الرفيع أن تستمر التجربة، ولكن هزيمة يونيو ـ فيما يبدو ـ صرفت اهتمام الفنانين والسياسيين إلى معركة التحرير، فمع أن فرقة الأوبرا المصرية كانت قد قطعت شوطا من النضج مكنها من تقديم أوبرات «لاترافتيتا» لفردى و «البوهيمية» لبوتشينى، و «مدام بترفلاى» لبوتشينى، و«أورفيو» لجلوك، إلا أن ترجمة الأوبرا توقفت بعد تجربة لاترافياتا والأرملة الطروب، حتى جاء الدكتور على صادق ليبعث هذا التجربة من جديد .

ومن المحقق أن النجاح غير العادى الذى لقيته أوبرا «زواج فيجارو» المترجمة إلى العربية، فى الحفلات الثلاث التى عرضت فيها فى دار الأوبرا فى أيام ٨ و١٠و١٢ مارس، يجب أن يكون دفعة لحركة ترجمة الأوبرات إلى الأمام . فقد كانت نسبة الحضور مائة فى المائة فى الحفلتين الأوليين، وبنسبة مائة وسبعة فى المائة فى الحفلة الثالثة بعد أن جهزت إدارة الأوبرا الدار بكراسى إضافية . ومعنى ذلك أن دخل الدار من الحفلات الثلاث يعد بكل المعايير دخلا مشجعا على ترحيب الدار

بتقديم الأعمال الأخرى لموزار التى ترجمها الدكتور على صادق، وهى «هكذا هن جميعا» (كوزى فان توتى) و «دون جوان» . (دون جيوفانى) .

على أنه من المحقق أن هذا العمل لم يكن مقدرا له الظهور بهذا النجاح الساحق لولا قائد الأوركسترا النمساوى كريستيان دافيد، الذى قام بإخراج الأوبرا أيضا . ولست على استعداد للاشتراك في الحرب التى يشنها البعض على القائد النمساوى ـ أو القائد الخواجة كما يقولون ! ـ فهذه الحرب ـ للأسف الشديد ـ لا تمليها أسباب فنية خالصة بقدر ما يمليها التنافس المشروع .

ولعلى كنت أول من أيد الصبغة الوطنية لفرقة الأوبرا المصرية، وأصر على إعطاء الفرصة للمواهب المصرية للنمو والعمل، ومقالاتى فى هذا الصدد فى «أكتوبر» يعرفها الجميع، كما أنى تبنيت كل مطالب فرقة الأوبرا المصرية، ولكنى فى نفس الوقت هاجمت الصراع الذى دار بين المايسترو يوسف السيسى والسوبرانو رتيبة الحفنى حين كانت الأخيرة تدير دار الأوبرا، وقد صورت هذا الصراع فى إحدى مقالاتى بأنه «حرب أهلية» ! وكانت نتيجة هذا الصراع أن أسند الوزير فاروق حسنى إدارة الأوبرا لمدير بعيد عن الوسط الفنى من ناحية التخصص، وان كان قريبا منه من ناحية الاهتمام والدراسة بما له من أعمال سيمفونية وهو الدكتور طارق على حسن . ولكن الصراع الذى كان موجها ضد رتيبة الحفنى انتقل إلى طارق على حسن . ولست في وضع يمكننى من الدفاع عنه، أو التحامل عليه، فوزير الثقافة وحده هو الذى يملك إمكانيات المحاسبة والتقييم، ولكنى فقط أريد أن أدافع عن اختياره للقائد النمساوى كريستيان ديفيد .

فلست من الرأى الذى يحاول تصوير كريستيان ديفيد بأنه جاهل وغير مختص، ولست أظن أن مهاجميه يملكون الجرأة حاليا على الاستمرار فى هذا الهجوم، لأن نجاحه العظيم فى إخراج أوبرا فيجارو وقيادته لأوركستراها على النحو الذى استحق به إطراء الجميع، يعد خير رد على الهجوم الموجه ضده . ولو كان بالجهل وعدم التخصص الذى

صور به، لكانت أوبرا «زواج فيجارو» فضيحة عالمية قبل أن تكون فضيحة مصرية!

وهنا أود أن أبرز أن أوبرا «زواج فيجارو» ليست من الأوبرات الإيطالية البالغة الثراء والحركة، والتى تقوم على تحريك المجموعات الكبيرة والإبهار، مثل أوبرا «عايدة» لفردى أو «توراندوت» لبوتشينى، مما يميز أوبرات القرن التاسع عشر، وإنما هى أوبرا بسيطة لا تتجاوز شخصياتها إحدى عشرة شخصية، مأخوذة عن مسرحية «زواج فيجارو» للكاتب الفرنسى بومارشيه، وهى كوميدية تعتمد على المفارقات وعلى نقد لاذع لحياة الطبقة الاقطاعية فى عصره .

وبالتالى فإخراج «أوبرا زواج فيجارو» لا يحتاج إلى مخرج تنفيذى متخصص في تحريك المجموعات الضخمة، وإنما يمكن لقائد الأوركسترا إذا كان متمكنا إخراج هذه الأوبرا بنفسه، وتوفير استدعاء مخرج لهذا الغرض . وقد جلب كريستيان ديفيد معه من «فيينا» جميع الديكورات الخاصة بالأوبرا، حيث قام بتنفيذها ببراعة عظيمة المهندس فوزى السعدنى فى ورشة تنفيذ الديكور والملابس بدار الأوبرا، التى تولى العمل فيها سليمان المصرى وفريد حنا وحسين أبو العلا، وقام بالتنفيذ المهندس محمد الغرباوى والمهندس شيرين أمين . وهذا عمل يحسب للأيدى الفنية المصرية بالتقدير .

وقد كان المايسترو كريستيان ديفيد شجاعا حين جاء إلى مصر فى أثناء حرب الخليج، مع أن أوبرا بلغاريا رفضت المجيء بسبب الحرب. وكان يقوم بالعمل يوميا على مدى اثنى عشر يوما فى تدريب الفنيين على العمل الفنى. وقد حضرت بنفسى التدريب فى يوم من الأيام، وأدركت الجهد الخارق الذى بذله المخرج ديفيد، والذى يتعذر على غيره القيام به . فقد كان هذا المايسترو القائد الرئيسى لأوركسترا برلين السيفونى لمدة تسع سنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩ .

وقد كانت قيادة كريستيان ديفيد واخراجه أوبرا «زواج فيجارو» فرصة للمايسترو المصرى أحمد الصعيدى، الذى يعزف على آلة الهاربسيكورد فى أوركسترا القاهرة السيمفونى، للتدريب على قيادة هذا العمل الفنى الكبير فى الحفل الثالث الذى أقيم يوم ١٢/٣/١٩٩١، ولم تمكننى الظروف من حضوره، ولكنى سمعت من الثناء عليه ما جعلنى أفخر بمصريتى. والصعيدى ـ على كل حال ـ له باع طويل فى قيادة الأوركسترا، وقد ظهر على المستوى العالمى منذ عام ١٩٨٢ عندما قدم حفله الأول فى فيينا، وتولى قيادة الأوركسترا فى النمسا ومصر وإنجلترا وألمانيا الغربية وبولندا .

وقد كان أداء فرقة أوبرا القاهرة عظيما، ونال إعجاب المشاهدين . وقد حضرت حفل يوم ٣/١٠، وأعجبت بأداء نيفين علوية التى قامت بالبطولة فى دور سوزانا زوجة فيجارو. ونيفين علوية ذات صوت سوبرانو مميز، تستطيع إلتقاطه من بين عشرات أصوات السوبرانو، فهو يمتاز بالقوة والجزالة، كما أنها فى نفس الوقت ممثلة بالسليقة، فهى لا تغنى فقط وإنما تمثل دورها بشكل مقنع للغاية . وهذه أول مرة تمثل دور البطولة فى إحدى الأوبرات التى عرضت فى مصر، وقد أثبتت جدارتها ورسوخ قدمها، وكان لها حضور قوى فى المسرح، رغم أنها قامت بالدور وهى حامل فى الشهر السادس ! وبالتالى فلن تستطيع لعب الدور عند إعادة «زواج فيجارو» بعد رمضان، وإنما ستقوم بدورها السوبرانو تحية شمس الدين وهى ذات صوت رائع .

ولم تكن تلك هى أول مرة تغنى فيها نيفين علوية أوبرا «زواج فيجارو» باللغة العربية . فكما قلت فى مقالى السابق فإنها غنت هذه الأوبرا بمصاحبة أوركسترا راديو بولندا القومى السيمفونى وكورال سليزيا لموسيقى الحجرة بقيادة المايسترو يوسف السيسى ، وكان الغناء للتسجيل ولم يكن على المسرح . وقد قامت بدورين : دور سوزانا ، ودين بربارينا ابنة انطونيو بستانى القصر ، ولكنها فى حفل الأوبرا اقتصرت بطبيعة الحال على دور سوزانا .

وأما دور فيجارو -خادم الكونت ، فقد قام به الباريتون الكبير رءوف زيدان . وقد سبق له أداء هذا الدور مع نيفين علوبة مع أوركسترا بولندا القومى ، وبالتالى فهو متمرن عليه باللغة العربية تمام التمرين ، وقد سبق له أن غنى بعض المقاطع منه فى بعض الحفلات على المسرح الصغير . ورءوف زيدان يتمتع فوق صوته الباريتون الممتاز ، بخفة دم ، خصوصا فى هذا الدور الذى يستهوى الطبقات الجماهيرية فى كل أنحاء الدنيا ، اذ هو دور الخادم الذكى الذى يعرف أن سيده الكونت يطمع فى زوجته ، فيدبر له المقالب التى تكشفه أمام زوجته الكونتيسة، وينقذ زوجته من براثنه . وقد أدى رءوف زيدان هذا الدور الكوميدى بمهارة ونال إعجاب المشاهدين .

كذلك نال إعجاب المشاهدين رضا الوكيل ، وصوته من طبقة «الباص» ، وإن كان يميل إلى طبقة «الباريتون» حتى ليمكن القول بإن صوته لم يستقر بعد على الباص أو الباريتون . وقد قام بدور الكونت الذى قرر إعفاء خادماته من مباشرة حقه الاقطاعى فى إمضاء ليلة الزفاف الأولى مع العروس ، ولكن إعجابه بسوزانا ، خادمة الكونتيسة وخطيبة فيجارو ، يدعوه إلى سحب هذا الإعفاء، ولكن حيل ومؤامرات فيجارو ضده تجعله عاجزا عن تنفيذ رغبته ، وينكشف أمره أمام زوجته الكونتيسة فى النهاية ، فيطلب منها الصفح ويعلن توبته عن مغامراته . وقد استطاع رضا الوكيل أداء هذا الدور بمهارة فائقة ، وكان مقنعا .

وقد بزغ فى أوبرا زواج فيجارو نجم سوبرانو جديدة هى جيهان فايد، التى قامت بدور الصبى كيرو بينو، وصيف الكونت، وهى من طبقة السوبرانو . ويقوم بهذا الدور عادة فتاة وليس صبياً، وهذا ما شد إليها الجمهور ، الذى أعجبه تمثيلها الفكاهى بقدر ما أعجبه صوتها الذى يقترب من طبقة الميتزو سوبرانو نظراً لامتلائه قليلاً عن صوت السوبرانو الرفيع العالى . ومثل هذه الأصوات التى تتوسط الطبقات الصوتية لها جاذبية خاصة، لأنها تقدم شيئاً جديداً .

أما دور الكونتيسة فقد قامت به فى الحفلة التى حضرتُها منى رفلة، وهى من طبقة السوبرانو، وتبادلها هذا الدور نبيلة عريان. . ولاشك أن منى رفلة حين ترسخ قدمها فى المسرح سوف تقدم إضافة للمواهب المصرية، ولكن عليها أن تتخلص من اللكنة الإيطالية وهى تنطق العربية حتى يكون كلامها مفهوماً لجمهور العربية .

على أن هذه الملاحظة لا تهمنى بالذات، حيث أننى أهتم عادة بالصوت أكثر من الكلمات ، وينطبق ذلك على الأغانى العربية، فقلما أفهم ما تقوله أم كلثوم أو عبد الوهاب أو فريد أو عبد الحليم حافظ، وإنما أنا أستغرق فى جمال الصوت واللحن الذى يغنينى عن سماع الكلمات .

وهذا ما يسميه الصديق الكاتب أنيس منصور : «التحرر من الكلمة»، والانطلاق إلى الآفاق الأرحب التى تقدمها الموسيقى . والصوت البشرى من الطبقات الأوبرالية : أى التينور والباريتون والباص للرجال، والسوبرانو والميتزوسوبرانو والكونترالتو للنساء، هو قيثارة إلهية أودع الله فيها ما لا يمكن أن تقدمه أية آلة بشرية من جمال وعذوبة وقوة وحيوية . ولكن أنيس منصور لا يحب الأوبرا للأسف الشديد !

والأمر المحقق أن تقديم أوبرا «زواج فيجارو» باللغة العربية علي مسرح الأوبرا المصرية يعد إنجازاً للدكتور طارق على حسن، فقد كان هذا التقديم بمثابة حلم جميل صعب التحقيق، كما أن إمكانيات تقديمه كانت إمكانيات فقيرة ، خصوصاً فى الظروف التى اكتنفت حرب الخليج، ولكن الدكتور طارق غامر مغامرة كبيزة، رغم ضيق الوقت، واستطاع ـ بفضل حماسة المغنين وتفانى كريستيان دافيد وعمل ورشة تنفيذ الملابس والديكورات ـ الخروج بهذا العمل من دائرة الأحلام إلى دائرة الحقيقة .

وبقى أن مسرح الأوبرا يجب أن يشهد عدداً من الأوبرات يزيد بكثير على ما يقدمه حالياً . فلدينا فريق هام للأوبرا، ولدينا أصوات شابة تريد العمل وخدمة بلدها، وبقاء هذه الأصوات بلا عمل معظم أوقات السنة

معناه القضاء على الموهبة التى أودعها اللّه فيها . فالصوت أشبه بالماسة الخام لا بد من صقلها عن طريق التدريب المستمر حتى تؤتى ثمارها ولمعانها وبريقها . ومغنو الأوبرا فى مصر فى محنة حقيقية، فعدد حفلات الأوبرا التى تقدم على مدار العام لا يصل إلى عدد الحفلات التى تقدم فى الشهر فى أية دولة فى الغرب، بل أية مدينة !

ولا يوجد مبرر واحد لذلك فى مصر، إلا الصراع الغريب الذى كان دائراً فى الماضى فى قطاع الموسيقى والأوبرا بين يوسف السيسى ورتيبة الحفنى، ثم بين يوسف السيسى وطارق على حسن حالياً، وفيه ينضم الفنان إلى هذا الطرف أو ذاك . فالعناصر الفنية يأكل بعضها البعض بدلاً من أن يقوى بعضها البعض، والشباب الموهوب الذى هو مستقبل وأمل مصر ضائع وتقل فى يده فرص العمل الفنى الحقيقى بدلاً من أن تزيد، وتصدأ الأصوات العظيمة الرائعة التى وهبها اللّه القوة والجمال، بدلاً من أن تلمع وتتألق بالتدريب المستمر والعمل الجاد . وكل ذلك على حساب مصر!

مهزلة الهجوم على أوبرا «زواج فيجارو»

الوفد فى ٣/ ٦/١٩٩١

الأوبرا فن رفيع جدا، ويتطلب تدرجا فى عشق الموسيقى الكلاسيكية يرقى بالفرد إلى المستوى الذى يمكنه من فهم هذا الفن، ثم هضمه، ثم الاستمتاع به . ولا ينطبق هذا الكلام فقط على المجتمع المصرى بل ينطبق أيضا على المجتمع الأوربى، فعلى الرغم من أن أبناء هذا المجتمع يحاطون بالأوبرا من يمين وشمال وخلف وقدام، إلا أن الاقبال على الأوبرا ينحصر فى نسبة قليلة من المجتمع . صحيح أن هذه النسبة تعادل مائة ضعف هذه النسبة بين عشاق الأوبرا من المصريين، ولكنها تدخل فى ذيل النسب فى المجتمع الغربى.

ومعنى هذا الكلام أنه على الرغم من أن الاقبال على الموسيقى الكلاسيكية فى المجتمع الغربى يكاد

يشمل المجتمع كله، إذ لا يوجد فرد يتجاهل الموسيقى الكلاسيكية مهما تدنى مركزه فى السلم الاجتماعى، إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأوبرا حيث لا يقبل عليها سوى الصفوة .

ويحضرنى فى هذا المجال أننى عندما كنت أعيش فى لندن أستاذاً زائراً بجامعة لندن فى سنتى ١٩٨٠/١٩٨١ لم يكن يفوتنى أسبوع واحد دون أن أحضر حفلا للموسيقى الكلاسيكية فى قاعاتها العظيمة، وعلى رأسها «الرويال ألبرت هول»، و «الرويال فستفال هول»، ولكنى لم أحضر سوى حفلات تعد على أصابع اليدين للأوبرا !

والطريف أننى فى إحدى حفلات الموسيقى الكلاسيكية فى «الرويال فستفال هول» شاهدت شابا يرتقي درج القاعة، ويجلس على بعد بضعة مقاعد منى، واكتشفت أنه الزبال الذى يجمع الزبالة من ميدان أكسفورد، حيث كان يطيب لى يوميا الجلوس فى الميدان آخر النهار، أتفرج على حركة المرور والناس !

وحتى لا أظلم المجتمع المصرى، فانى أذكر ـ فى المقابل ـ أننى منذ بضعة أعوام، كنت أحضر حفلة للموسيقى الكلاسيكية في مسرح الجمهورية ـ قبل افتتاح الأوبرا ـ وفوجئت بالبوسطجى الذى يحضر لى الخطابات فى المنزل واقفا على شباك التذاكر لحجز تذكرة له! ويومها احترمته احتراما شديدا، وأيقنت أن مجتمعنا المصرى يتغير ، وذوقه الفنى يتطور .

وبيت القصيد فى كل هذا الكلام أنه ليس عيبا فى أى فرد ألا يفهم الأوبرا، ولكن العيب كل العيب أن يمتشق القلم ويكتب نقداً فى صحيفة ـية أو أسبوعية عن الأوبرا وهو لا يفهم سوى موسيقى وغناء عدوية، يتذوق سوى أغانى مولد السيد البدوى ومواويل أبو دراع !

وهذا ما حدث عندما تصور بعض لكتاب أن تعريب أوبرا «زواج فيجارو لموزار، وعرضها على مسرح الأوبرا فى مصر، كان تشويها وليس تعريبا! وأخذ ـ من ثم فى مهاجمة هذا العمل التاريخى العظيم وتحطيمه، بدلا من الاحتفاء به وتكريمه!

وفيما يبدو أن هذا البعض من الكتاب كانوا يتصورون عند مشاهدة عرض أوبرا «زواج فيجارو» باللغة العربية، أنهم سوف يسمعون أم كلثوم وعبد الوهاب ! أو أن موسيقى موزار سوف تتحول إلى موسيقى بليغ حمدى وكمال الطويل ومحمد الموجى ! مع أن أبجديات فهم هذا اللون من الموسيقى والفن الراقى كان من شأنها أن تستبعد هذا التصور من عقول هؤلاء الكتاب !

فموسيقى موزار لم تتغير، والمشاهد لم تتغير، وإنما الذى تغير فقط هو الألفاظ، فبدلا من أن تكون ألفاظا إيطالية أصبحت ألفاظا عربية. وحتى تكون الألفاظ العربية متمشية مع اللحن الموسيقى فلابد أن تكون مقاطعها مماثلة لمقاطع الألفاظ الإيطالية، بمعنى أنه إذا كان اللفظ الإيطالى على وزن «فاعل» ، فلابد أن يكون اللفظ العربى على وزن «فاعل»، أيضا، وإذا كان اللفظ الإيطالى على وزن «فعلل»، فلابد أن يكون اللفظ العربى على وزن «فعلل»، وإلا اختل الميزان اللفظى. وبطبيعة الحال فقد لا توجد الكلمة العربية من نفس الوزن، وعندئذ يعالجها المغنى بطريقة لا تخرج عن اللحن ولا تشذ عنه .

ويتضح من ذلك ، أن هذا العمل شاق إلى أبعد الحدود، ويتطلب صبرا وعشقا من المترجم لا نهاية له. فإذا تحمل المترجم ذلك، وتفانى فى هذا العمل الجليل، فمن العيب أن يستقبل عمله من بعض عشاق عدوية ومواويل أبو دراع بالتسفيه والتشويه، وأن يتصدى لنقد هذا العمل من يبتعدون بذوقهم الفنى عنه كل البعد.

كذلك عيب على الفنانين الذين يفهمون هذا الفن أن يهاجموا العمل الذى تم لأسباب لا تتصل بالعمل وإنما بالصراع على المناصب والوظائف! ولكن هذه آفة مصرية، وهى خلط المصالح الشخصية بالمصالح العامة، ومهاجمة الأعمال العامة من منطلق المصالح والخصومات الشخصية. لقد كان بودى لو أن واحداً من هؤلاء - وكلهم ممن نكن لهم الإعجاب والتقدير - كان قد قدم البديل ورُفض، أو أن أحداً قام بترجمة أوبرا واحدة ولم يجد تقديرا، حتى نلتمس لهم عذرا! ولكن

الجميع لم يسهموا فى هذا الحقل بعمل واحد، ومع ذلك فهم يسارعون إلى قذفه بالطوب، بدلا من تشجيعه وإفساح السبيل لمزيد من الأعمال المترجمة للأوبرا .

ولقد كان الجمهور خيراً منهم، فقد استقبل العمل بترحاب كبير، وازدحمت دار الأوبرا، لدرجة أن نسبة المشاهدين فى العرض الثالث زادت على المائة فى المائة، واضطرت إدارة الأوبرا إلى وضع كراسى إضافية لمواجهة الزيادة ، مما لم يسبق له مثيل .

ولكن هذا الإقبال لم يعجب البعض، فبدلا من أن يحترم إقبال الجمهور ويعتبره مقياسا صحيحا لنجاح العمل، جرى الهجوم على العمل الفنى الكبير، وخرجت مانشيتات بعض الصحف القومية والمعارضة تتهم التعريب بأنه تشويه! ولم تكن الأقلام التى قذفت الطوب قد سمعت أوبرا واحدة فى حياتها، أو أتيح لها الدخول فى هذا العالم الرائع من الفن الرفيع، ولكنهم ينتقدون مالا يعلمون ويهاجمون مالا يفهمون !

والأسوأ من ذلك أن الكثيرين ممن هاجموا أوبرا فيجارو التى عربها الدكتور على صادق كانوا قد شاركوا فى تسجيلها فى بولندا، وكانوا يتنافسون على الاشتراك فى أعماله. كما نسوا أن الأوبرا المترجمة كانت عملاً مصرياًخالصاً، قام على أيدى مغنين مصريين أقحاح، وأتاح الفرصة لمواهب أوبرالية مصرية لأداء عمل جديد بنجاح مرموق .

أما قضية قيادة كريستيان دافيد لهذا العمل، فيعرف المشتغلون فى الحقل الفنى أنها قضية زائفة، ففن الأوبرا فن عالمى وليس محليا، وقيادة الأوركسترا فى العالم كله لم تكن حكرا على الوطنيين، بل شارك فيها الكثيرون من جميع الأجناس.

وقد قاد المايسترو السيسى الأوركسترا فى كثير من البلاد الأوربية، كما تولى أحمد الصعيدى قيادة الأوركسترا فى النمسا وإنجلترا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الغربية وبولندا. وفى الوقت نفسه كان المايسترو

كريستيان دافيد القائد الموسيقى لفرقة أوبرا طهران. وهذه القضايا يمكن خداع الرأى العام بها، ولكن لا يمكن خداع الوسط الفنى. ولا يعيب كريستيان دافيد أنه أخرج أوبرا «زواج فيجارو»، وإنما يعيبه أن يكون قد فشل فى هذا الإخراج، وهو ما لا يقول به منصف، فقدأخرج عملا من العدم! كما أنه لا يعيبه أنه أجنبى، فلا يوجد مخرج أوبرا فى مصر،وكان على دار الأوبرا أن تستورد مخرجا أجنبيا أيضا من الخارج لإخراج «زواج فيجارو» !

والموقف كله موقف سيء ولا يليق بمصر. فهناك كتاب لايفهمون الألف من الياء فى فن الأوبرا يتصدون بجرأة للنقد، من منطلقات تبعد كثيرا عن المنطلقات الفنية والقومية الصحيحة، وهناك فنانون كبار يعميهم الصراع والتنافس والخلافات بينهم وبين الدكتور طارق علي حسن عن الرؤية الصحيحة، ولا يترددون فى التعاون مع جهلة الكتاب لإغراق عمل فنى عظيم دون أن يقدموا البديل. والضحية دائما هى مصر!

دون جيوفانى والأوبـــــرا المتــرجــمــة للعـــربيــة *

بعد أن عرضت دار الأوبرا فى يوم ٧ فبراير ١٩٩٢ والأيام التالية، ترجمة الدكتور على صادق لأوبرا موتسارت الشهيرة «دون جيوفانى»، يمكن القول باطمئنان أن الأوبرا المصرية قد شقت طريقها فى مصر، ولم يعد ثمة شىء يستطيع أن يوقفها .

فلقد روج البعض قبل هذا العرض لفكرة أن الأوبرا المترجمة مقترنة بالدكتور طارق على حسن ، أما وقد خرج الدكتور طارق من الأوبرا، فقد فقدت النصير والمعين ! ولكن ثبت أن الدكتور ناصر الأنصارى لا يقل تحمسا عن الدكتور طارق على حسن، وأنه تولى مكانه على رأس الأوبرا والمركز الثقافى القومى ليعلى البناء الذى أرسته قبله الباليرينا ماجدة صالح ثم السوبرانو رتيبة الحفنى، ثم

* الوفد فى ١٧ / ٢ / ١٩٩٢

الدكتور طارق على حسن – وليس ليهدم هذا البناء ويفصّل فوقه بناء آخر وفق هواه .

كما ثبت أن الدكتور ناصر الأنصارى يتعلم من أخطاء من سبقوه (ولا يوجد من يسلم من الخطأ) وأنه لا يريد أن ينفرد بالرأى، ولذلك لم يكد يتولى منصبه حتى كان يعد لمؤتمر واسع النطاق حول «الأوبرا وآفاق المستقبل»، اشترك فيه عدد كبير من رجال الفكر والثقافة.

كذلك قيل إن السوبرانو رتيبة الحفنى، مستشارة رئيس الأوبرا، ضد الأوبرا المترجمة، وأن «دون جيوفانى» لن تعرض على مسرح دار الأوبرا! ثم ثبت أن رتيبة الحفنى لا يمكن أن تكون ضد الأوبرا المترجمة، فقد كانت أول من غنى الأوبرا المترجمة! ولها «آريا» (قطعة غنائية) من «أرملة الطروب» مغناة باللغة العربية، تعد من الروائع! وقد عرضها تليفزيون، ونرجو أن يعرضها مرة أخرى . بل ثبت أن رتيبة الحفنى قد غنت، من ترجمة الدكتور على صادق، أوبرا «كوزى فان توتى» (أى : هكذا هن جميعا) للموسيقى الخالد موتسارت، وعزف أوركسترا راديو بولندا القومى السيمفونى وكورال سيليزيا، وقيادة يوسف السيسى – وهى أوبرا مسجلة على شرائط الليزر، ولم تعرض على المسرح بعد، وذلك قبل أن تتولى منصب مدير الأوبرا . ولو كانت رتيبة الحفنى ضد الأوبرا المترجمة لما قبلت غناء دور «فيورديليجى» فى هذه الأوبرا .

كذلك قيل إن الأوبرا المترجمة مقترنة بقائد الأوركسترا كريستيان ديفيد، الذى أخرج «زواج فيجارو» فى مارس ١٩٩١، وقاد أوركستراها، أما وقد عاد كريستيان ديفيد إلى بلده، فلم يعد للأوبرا المترجمة حظ في مصر ! وقد ثبت خطأ هذا القول، لأن «زواج فيجارو» عرضت بالعربية مرة أخرى فى سبتمبر ١٩٩١ بإخراج المخرج البلغارى كوزمان بوبوف، وقد أثبت هذا الإخراج الثانى كم ظلمت الصحافة المصرية كريستيان ديفيد، الذى أنشأ شيئا من العدم، ودرب وأخرج الأوبرا وقاد

أوركستراها حتى سقط صريع الجهد الهائل الذى قام به باخلاص الفنان الأصيل العظيم . ولكن كريستيان ديفيد ضاع فى دوامة هجوم الصحافة المستمر على الدكتور طارق على حسن ـ وهو الهجوم الذى اختفى ـ بقدرة قادر ـ عند خروجه، وحل محله الهجوم على وزير الثقافة !

والمهم هو أن «دون جيوفانى» عرضت فى مسرح دار الأوبرا يوم ٧ فبراير والأيام التالية، وهو حدث فنى عظيم، وخطوة عملاقة على طريق ترجمة الأوبرات العالمية إلى العربية، وهو الهدف النهائى الذى لا مفر من تحقيقه إذا أردنا النهوض بالفن الغنائى الأوبرالى فى مصر .

ذلك أنه إذا كانت البلاد الأوربية، التى عرفت هذا الفن العظيم، وقدمت للحضارة البشرية موسيقيين عظام ألفوا الأوبرا ـ مثل ألمانيا وإنجلترا ـ قد ترجمت الأوبرا إلى لغاتها القومية، فما أجدر بلدنا بأن يحذو حذوها فى هذا المضمار، لسببين : الأول ،المستوى الثقافى لجماهيرنا الذى يبعدها عن هذا اللون من الفن الراقى، والذى تلعب اللغة فيه دورا كبيرا كحاجز بين هذا الفن وتوصيله إلى الجماهير. ثانيا، ضرورة إقحام هذا الفن على الجماهير ، والإلحاح عليها به، حتى تعتاد عليه وتألفه .

على أن هناك سببا آخر يتمثل فيما تقدمه الأوبرا المترجمة للجيل الجديد الناشىء من مغنى الأوبرا والمغنيات، من فرصة لاستخدام مواهبه الرفيعة قبل أن تصدأ من البطالة والتعطل! فمن المعروف أن صوت مغنى أو مغنية الأوبرا ليس كافيا لكى يلعب دورا فى إحدى الأوبرات، وإنما لابد من التدريب المستمر والعمل المتواصل. وهو ما يمثل الصقل بالنسبة للماسة الثمينة، فبدون الصقل لا تصبح الماسة صالحة للتزين بها فوق الصدور .

إن الأصوات الجديدة الشابة التى ظهرت فى سماء هذا الفن الراقى فى بلدنا تدين فى شهرتها بدرجة كبيرة للأوبرا المترجمة، وهى أصوات السوبرانو نيفين علوية وتحية شمس الدين ونسرين رشدى وجيهان فايد

ومنى رفلة، والميتزوسبرانو جيهان مرسى. وأصوات الباريتون رءوف زيدان، والباريتون ـ باص رضا الوكيل، وأشرف سويلم، أو الباص عبد الوهاب السيد ، ومصطفى محمد، وغيرهم .

وإنه لأمر مشرف ويرفع سمعة مصر فى سماء الفن الراقى، أن ينشأ هذا الجيل الجديد الذى يستطيع أن يغنى أعظم الأوبرات العالمية باللغة العربية، رغم مشقة هذا العمل، واحتياجه إلى تأقلم وتدريب كبيرين!

فمن المعروف أن مغنى أو مغنية الأوبرا يتم تدريبها على الغناء باللغة الإيطالية وليس باللغة العربية. ومخارج ألفاظهما ـ بالتالى ـ هى مخارج متأثرة باللغة الإيطالية وبطريقة نطقها الأجنبية، فإذا غنى المغنى مقاطع الأوبرا بالعربية احتاج إلى جهد إضافى للتخلص من اللكنة الأجنبية لمخارج الحروف حتى تتماثل مع النطق العربى .

وعند بداية هذا العمل ـ أى عندما غنت هذه الأصوات أوبرا «زواج فيجارو» ـ لم يكن الكثيرون قد تخلصوا من اللكنة الإيطالية عند النطق بالعربية، فكانت هذه اللكنة ـ وليست اللغة العربية ـ هى ما سبب بعض الصعوبات فى الاستماع. ولكن مع التدريب المستمر تحسن نطق المغنين والمغنيات ، واقترب من النطق لعربي لحد كبير. وهو فى ـ نهاية الأمر ـ أفضل بكثير من النطق باللغة الإيطالية، التى لا نفهم جمهورنا منها شيئا بطبيعة الحال .

ومع ذلك فان طلاب الكمال، لم يشاءوا الانتظار أو الصبر قليلاً حتى يتم التخلص من اللكنة الإيطالية كلية، ولم يقبلوا نسبة الثمانين في المائة من فهم النص، بعد أن كان نصيبهم صفراً فى حالة الغناء بالإيطالية! فتململ بعضهم، ولكن الغالبية الساحقة سعدت بالتجربة التى تتيح لهم متابعة الأوبرا بلغتهم القومية.

لقد كانت جرأة كبيرة من الدكتور على صادق أن يترجم النص الشعرى لأوبرا «دون جيوفانى»، التى يعدها البعض أعظم أوبرا كتبها

الموسيقار موتسارت. وهى تقدم لمحات من حياة الشخصية الأسطورية الأسبانية ، التى عرفت فى مصر باسم «دون جوان» ، والذى عرف بالتهتك والخلاعة والمجون واغواء الفتيات والسيدات دون رعاية من ضمير ، فقد لقى حتفه فى النهاية على نحو ما يلقى أمثاله بشكل تراجيدى مثير ، وبأسلوب يغلب عليه الخيال على يد تمثال حاكم أشبيلية الذى تقمصته روح الحاكم وقام بالانتقام له .

ففى الأوبرا يخاطب التمثال دون جيوفانى ، فيصاب بالرهبة منه أولا، ولكنه لا يلبث أن يستهين به ويدعوه لتناول العشاء ساخرا ، فيلبى التمثال الحجرى الدعوة ، ويفتح دون جيوفانى الباب فيفاجأ بالتمثال أمامه ، ومع ذلك تأخذه العزة بالاثم ، ويمد يده يصافح التمثال ، فيجد يده فى قبضة حجرية صلدة ، ويأمره التمثال بالندم والتوبة ، فيكابر ! وعندئذ يعلن التمثال الحجرى حكمه على دون جيوفانى بالهلاك ، وهنا تشتعل النيران فى المكان، وتمتد إلى دون جيوفانى وتهوى به إلى الجحيم!

ان مشاهدة هذا العمل الفنى الفنى الأوبرالى العظيم فى مصر باللغة العربية، وبأصوات مغنين مصريين ومغنيات مصريات، هو حدث تاريخى كبير، لا يمكن أن يمر دون أن نحييه، ونحتفى به، ونسجله فى تاريخ نهضتنا المعاصرة، التى تفرد لمصر مكانا خاصا مرموقا فى هذه المنطقة من العالم .

علينا أن نلوم أنفسنا ولا نلوم دون جيوفانى *

فيما يبدو أن قضية الحكم على الذوق الفنى للشعب المصرى ، سوف تظل زمانا طويلا محل حوار وجدال بين المثبطين الجهلة والمشجعين المستنيرين ! فالأولون يبررون كل عمل هابط بالرغبة فى النزول الى مستوى الذوق المصرى، والأخيرون ينفون هذه الفرية عن الشعب المصرى ويدللون على ارتفاع ذوقه فوق مستوى غالبية شعوب المنطقة.

وتاريخ الذوق الفنى للشعب المصرى يدمغ حجة المثبطين الجهلة بالفساد ، فهذا الشعب هو الذى أفرز سيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم ونجاة على ونجاة الصغيرة وعبد الحليم حافظ ورياض السنباطى وبليغ حمدى والموجى وكمال الطويل ، وغيرهم ممن غزوا العالم العربى من أقصاه إلى أقصاه بفنهم ، وطبعوه بطابعهم . وهو نفسه الشعب المصرى الذى استقبل المواهب الفنية الأصيلة

* اكتوبر فى ٢٩ / ٣ / ١٩٩٢ تحت عنوان: علينا ان نلوم انفسنا، لا نلوم دون جوان.

من العالم العربى ، فنبتت فيه وأينعت وســـار صيتها فى الآفاق، مثل فريد الأطرش وأسمهان وفايزة أحمد ووردة وصباح ولطيفة وسميرة سعيد وغير هؤلاء .

ولو كان الشعب المصرى فاسد الذوق الفنى ـ كما يشيع أنصار الأعمال الفنية الهابطة ـ لما استطاع أن يحقق كل هذه الانجازات الفنية العظيمة على مدى تاريخه المعاصر ، ولما استطاع أن يحتل هذه المكانة المرموقة بين شعوب المنطقة العربية .

وقد كان على أرض مصر أن أقيمت أول دار للأوبرا ـ وآخر دار حتى الآن ـ فى العالم العربى والشرق الأوسط ، منذ عام ١٨٦٩ ، وعلى مدى قرن وربع من الزمان . ونشأت فرق للموسيقى الرفيعة ، مثل ركسترا القاهرة السيمفونى ، وكورال فرقة الموسيقى العربية ، وكورال رقة القومية العربية للموسيقى ، وفرقة باليه الأوبرا ، وكورال أطفال ،يرا . وكل ذلك مما يتميز به شعب عظيم وبلد عظيم ، وينفرد به شعب المصرى دون بقية الشعوب .

بل لقد برز من أبناء هذا الشعب من ترجم الأوبرا العالمية إلى العربية ، حتى لا تتخلف مصر عن بقية الشعوب الأوربية التى ترجمت الأوبرات العالمية إلى لغاتها القومية . ففى عصر عبد الناصر، وفى عهد وزير الثقافة النشيط الدكتور عبد القادر حاتم ، ظهر الدكتور إبراهيم رفعت ، الذى ترجم أوبرا لا ترافياتا (غادة الكاميليا) إلى العربية ، مراعيا مطابقة الترجمة لنغمات الأوبرا وألحانها فى لغتها الأصلية ، وتم بالفعل فى مايو ١٩٦١ تقديم مقتطفات منها تحت اشراف الأوركسترا السيمفونى بقاعة النيل بالقاهرة .

وقد أدى نجاح هذه المقتطفات إلى اعداد وزارة الثقافة العناصر الغنائية الفردية لأداء الأدوار الرئيسية ، وتم تدريبهم على أيدى أساتذة الكونسرفتوار تحت اشراف المرحوم أبو بكر خيرت . وبانتهاء التدريب أمر الدكتور عبد القادر حاتم باخراجها على مسرح دار الأوبرا مع تسجيلها للتليفزيون ، وهو ما تم بالفعل . وفى عهد وزير الثقافة البارز

الدكتور ثروت عكاشة ، قدمت فى عام ١٩٦٩«السنوات الراقصة » للموسيقى ايفور نوفيللو ، وقامت رتيبة الحفنى بأداء الدور الغنائى الرئيسى فيها، وقد استقبلها الجمهور بحماسة . بل إنه قبل ذلك فى ١٩٥٩ قدمت أوبريت « الأرملة الطروب » لفرانز ليهار بعد أن ترجمها الشاعر عبد الرحمن الخميسى إلى اللغة العربية ، وكانت ـ كما وصفها الدكتور ثروت عكاشة ـ : « مغامرة فنية ممتعة » لقيت نجاحا كبير .

وفى عصر مبارك ، وفى مناخ النهضة الثقافية الكبيرةالتى قادها وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى ، ومع افتتاح دار الأوبرا الجديدة التى كانت بمثابة مركز عظيم للفن الراقى ، ظهر الدكتور على صادق ليفتتح مرحلة جديدة من الأوبرا المترجمة إلى العربية . ومن الطريف أن كلا من الدكتور على صادق وإبراهيم رفعت لا ينتميان للوسط الفنى ! فالدكتور على صادق طبيب تخدير ، والدكتور إبراهيم رفعت مهندس ، ولكن عشقهما للأوبرا العالمية دفعهما إلى ورود هذا الطريق المحفوف بالأخطار.

وكما شجع كل من الوزيرين عبد القادر حاتم وثروت عكاشة تقديم الأوبرا المترجمة ، فكذلك شجع الوزير فاروق حسنى تقديم الأوبرا المترجمة، فقدمت فى عهد إدارة الدكتور طارق على حسن أوبرا «زواج فيجارو » . باللغة العربية ، ووجدت نجاحا هائلا ، حتى اضطرت الدار فى بعض الحفلات إلى الاستعانة بمقاعد خارجية. وفى عهد إدارة الدكتور ناصر الأنصارى قدمت أوبرا « دون جيوفانى » ـ أو « دون جوان» ـ التى تعد أعظم أوبرات موتزارت، بل يعتقد البعض أنها أعظم أوبرا كتبت على الاطلاق .

على أن ظروف عرض هذه الأوبرا العظيمة لم تكن مواتية . فلم يسبق تقديم هذا العمل التاريخى الكبير أى لون من ألوان الاعلام والدعاية التى تناسب أهميته ، اللهم الا اعلان مدفوع الأجر قبل العرض بأيام ! مع أن عرض أوبرا دون جيوفانى فى أى دار أوبرا فى العالم يعد حدثا كبيرا تهتز له الصحافة الفنية ، وتقوم بتغطيته من أول تدريباته الى لحظة

ميلاده ، وتتابع نجومه ، وتقوم بتحليل عروضه ، وتقبل عليه الجماهير العاشقة للأوبرا اقبالا عظيما .

وفى الوقت نفسه ، فإن افتقار مصر إلى النقاد الفنيين فى هذا المجال الموسيقى الرفيع ، كان يصاحبه ازدحامها بالنقاد الذين لا يجدون حرجا من التصدى بالنقد لأعمال فنية تبعد بمجالاتها عن ذوقهم أو خبرتهم أوعلمهم ، وقد تصور هؤلاء النقاد أن ترجمة أوبرا مثل زواج فيجارو أو دون جيوفانى يعنى تحويل موسيقاها وألحانها إلى موسيقى وألحان عربية !وتوجهوا ليشاهدوها وهم يتوقعون مشاهد أوبرا عربية بهذا المعنى ! وفوجئوا بأن التغيير الوحيد الذى حدث هو استبدال الألفاظ العربية بالألفاظ الايطالية ، وأن الغناء يتم بالطريقة الأوبرالية، وبنفس الأصوات الأوبرالية، وبنفس الألحان الأوبرالية - فكان أن صدموا وخرجوا يسودون صفحاتهم الفنية بالهجوم الجاهل والغاشم على هذه الأوبرا، واعتبروا الترجمة تشويها للعمل الفنى ، دون أن يفطنوا للحظة واحدة أن تشويه العمل الفنى يكون بتشويه مقوماته الأساسية المتمثلة فى اللحن الذى وضعه موتزارت ، والأداء الأوركسترالى ، والغناء الفردى والجماعى، ونوعية الأصوات ، وطريقة الاخراج المسرحى من ناحية الديكور والاضاءة وتحريك الممثلين ، والتمثيل ، وغير ذلك من النواحى الفنية . لقد اعتبروا أن مجرد غناء الألحان الأوبرالية باللغة العربية هو تشويه للأوبرا !

ومن سوء الحظ أنه لم يتصد كثيرون لتوضيح الحقيقة فى هذا الافتراء ، فإن النزعةإلى تدمير وهدم كل عمل جميل ، مع وجود الجهل أصلا بالعمل الأوبرالى وأهميته - كل ذلك كان هو العمل الدعائى الوحيد تقريبا لهذه الأوبرا !

وكان من الطبيعى أن يهيىء هذا المناخ الفرصة لبعض العناصر الفنية التى تساعد الدكتور ناصر الأنصارى ، والتى لا تجد لها مجالا للعمل فى الأوبرا المترجمة ، لمهاجمة الأوبرا المترجمة ، ومحاولة القضاء

عليها ، عن طريق الزعم بأنها لم تحقق النجاح المأمول فى مصر! وتكوّن ما يمكن أن نسميه « لوبى » معارض للأوبرا المترجمة ، فى وجه العناصر الشابة التى وجدت فرصتها فى الأوبرا المترجمة .

لقد كانت الاوبرا المترجمة هى التى أتاحت الفرصة للأصوات اللامعة الجديدة للعمل ، مثل الباريتون رءوف زيدان ، والباص رضا الوكيل ، والسوبرانو نيفين علوبة وتحية شمس الدين ونسرين رشدى وجيهان فايد ومنى رفلة، والميتزوسوبرانو جيهان مرسى وغيرهم. ومثل هذه الأصوات تبقى بدون عمل معظم أوقات السنة فى حالة استيراد الفرق الأجنبية ، التى تأتى بمغنيها وامكاناتها الفنية . وصحيح أن مجئ هذه الفرق الأجنبية هو ضرورة للتبادل الفنى ، ولأنها تعتبر مدارس يتعلم منها أبناؤنا ، ولكن ليس من المعقول أن تكون هذه الفرق هى العمود الفقرى للأوبرا فى مصر ، وينزوى أبناؤنا ومواهبنا الشابة فى مكان بعيد، أو يبحثون لأنفسهم عن عمل فى الخارج !

يضاف إلى ذلك أن تقديم الأوبرا المترجمة يتم بامكانات فنية مصرية بحتة تقريبا ، اذ يسهم فيها مهندسو وعمال فن الديكور والمناظر ومهندسو التصميمات وعمال المسرح ومديروه وورشة الملابس ، بينما تأتى الفرق الأجنبية بكامل امكاناتها ، وتتضاعف تكاليفها ، وتحيل إلى المعاش تقريبا الفنيين المصريين !

ومع أن عدد مشاهدى أوبرا دون جيوفانى أخذ يتزايد كل ليلة مع تنبه عشاق الأوبرا إلى عرضها رغم التعتيم الاعلامى ، الا أن اللوبى المعارض للأوبرا المترجمة ـ ومنهم من غنى الأوبرا المترجمة بالفعل مثل السيدة رتيبة الحفنى ـ تمكنوا من اصدار قرار بالغاء عروض زواج فيجارو ودون جيوفانى فى مايو المقبل ، حسب الجدول والبرنامج السنوى . وكانت الحجة هى أن الأوبرا لم تلق الاقبال الجماهيرى المترقب، مع أنى حضرت عرضين وكان الاقبال الجماهيرى فيهما طيبا .

وتلك كارثة حقيقية ، أن يقيّم عمل فنى له هذا المستوى الرفيع ، الذى يجعل مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم العربى ، بل والشرق الأوسط، التى تترجم الأوبرات العالمية إلى اللغة القومية ـ من منظور الربح والخسارة المادية ، وليس بمنظور الربح والخسارة الأدبية !

وتلك الكارثة تبدو غير مفهومة على الاطلاق ، إذا عرفنا أن عرضا مثل « ليالى أبو الهول الثلاث » كلف الدولة ثلث مليون جنيه ! وسقط سقوطا شنيعا ، وأثار السخرية وعلامات الاستفهام حتى من بعض من أدوا أدوارا فيه ! فحتى اليوم لا أظن أن السيدة عواطف الشرقاوى قد اكتشفت الحكمة من جلوسها على طول مدة العرض تؤدى عملا واحدا ليس له أى صلة بصوتها المتزوسوبرانو ، وهو تمزيق ورق ، والقاء قصاصات على أرض المسرح !

ولكن عرضا لأوبرا عالمية مثل دون جيوفانى ، لموسيقى عالمى هو موزار ، تشترك به مصر مع العالم المتحضر فى الاحتفال بمرور مائتى عام على وفاة موزار فى عام ١٩٩١ ـ الذى سمى عام موتسارت بقرار من اليونسكو ـ وتقدم هذا العرض باللغة العربية لأول مرة فى تاريخ اللغة العربية ـ هذا العرض يُحكم عليه البعض بالفشل افتراء بحجة أنه لم يرض الذوق الفنى للشعب المصرى ! ويلغى عرضه ، رغم أنه لم يكلف الدولة واحدا من عشرة أو خمسة عشر مما كلفها به عرض « ليالى أبو الهول الثلاث » الذى سقط فنيا باعتراف الجميع .

علينا اذن أن نفرق بين الأعمال الفنية التى يقصد بها تحقيق الربح المادى، والأعمال الفنية التى يقصد بها الربح الأدبى ، إن وزارة الثقافة تتكلف سنويا مئات الألوف من الجنيهات فى شكل جوائز للأفلام الروائية الممتازة التى ينتجها القطاع الخاص ، لتشجيع الفن النظيف ، لما يعود على سمعة مصر الفنية من فائدة . وفى نفس الوقت فانها تنفق أموالا طائلة على عروض مسرحيات لا تلقى اقبالا جماهيريا ولكنها تتمتع بقيمة فنية ، وبعض العروض الفنية التى لقيت الاقبال الجماهيرى لم تستمر لأسباب مختلفة ، ومنها «أهلا يا بكوات» و«البهلوان» .

وفى هذا الضوء ، فإن أية محاولة للقضاء على الأوبرا المترجمة ، يمثل - من وجهة نظرنا - ردة فنية ، وعودة بعقارب الساعة إلى الوراء. فالأوبرا المترجمة قد وجدت لتبقى ، لأن بقاءها يميز مصر فنيا فى هذه المنطقة العربية ، ناهيك عن أنه يُكونُ مدرسة من أصحاب المواهب الرفيعة من جيلنا الجديد ، يغنى الأوبرا باللغة العربية. وتلك مفخرة حقيقية لمصر، وبداية تنضج مع الزمن وتؤتى ثمارا أعظم مما تقدمه الآن .

على العناصر الفنية فى إدارة الأوبرا - إذن - أن تتخلص من نزعاتها الأنانية ، وتتجرد من مصالحها الشخصية ، وتنظر للمسألة من منظور قومى لا من منظور فردى ، وأن تتجه بعملها لله والوطن لا لأى غرض آخر ، وأن تدرك أن اختيار الصديق الدكتور ناصر الأنصارى لها بصفتها الفنية لمساعدته فى عمله ، إنما هو لارشاده وليس لتضليله ، ولتحقيق رسالة قومية فى هذا الموقع الفنى الخطير ، وليس لخدمة أية أغراض أخرى ليس لها صلة بمصلحة الوطن !

لقد كنت أتوقع أن تعقد هذه العناصر الفنية مؤتمرا صحفيا قبل عرض أوبرا «دون جيوفانى»، توضح فيها لعشاق الأوبرا ولجمهورنا الفنى أهمية هذه الأوبرا التى تعد أعظم أوبرات الموسيقار الخالد موتزارت على الاطلاق ، والتى قدم فيها عددا من «الآريات» الرائعة التى لم يقدمها فى عمل آخر ، وتضع أيدى كتاب الصفحات الفنية فى صحفنا القومية والمعارضة على الفروق الحقيقية بين العروض الايطالية والعرض باللغة العربية ، وأنها فروق لصالح الجمهور المتكلم باللغة العربية ، اذ تقدم له الأوبرا بلغة عربية يفهمها وليس بلغة ايطالية لا يفهمها ، مع احتفاظ الأوبرا بجميع مقوماتها دون استثناء - إلى غير ذلك من الجوانب الفنية التى تساعد النقاد الفنيين على متابعة العمل بفهم ، بدلا من تركهم لثقافتهم المحدودة فى مجال الأوبرا ، يسيئون إلى العمل بجهل ، ويتصورون أنهم يخدمون الجماهير ! فمن الغريب أننا لم نقرأ نقدا

واعيا اللهم الا للسيدة آمال بكير فى الأهرام ، «وديفيد بليك» فى «الأهرام» ويكلى بالانجليزية !

وبمعنى آخر ، أن مهمة العناصر الفنية ، التى تساعد الصديق الدكتور ناصر الأنصارى ، هى التسهيل وليس التعطيل ، والانارة لا التعتيم ! واستخدام علمهم وفنهم وخبرتهم ـ التى لا جدال فيها ـ فى بيع السلعة للجمهور وليس فى تنفير الجمهور من السلعة ، خصوصا إذا كانت قيمة السلعة عالية بالفعل ، وبحكم فنى عالمى متجرد ، وهى غير قابلة للجدل من هذه الناحية. فلو قال واحد منهم إن أوبرا «دون جيوفانى» ليست عملا أوبراليا هائلا ، أهان نفسه ! ولو قال إن موزارت يس موسيقارا عالميا خالدا ، أبخس بقدر نفسه ! ولو قال إن تقديم الأوبرا باللغة العربية يفقدها عناصرها الفنية التى قامت عليها ، من ناحية نوعية الأصوات ، وطريقة الأداء ، وجمال الألحان ، والتمثيل ، والاخراج ، وغيرها ـ فإنه يكذب دون محالة ! ولو قال إن الجمهور المصرى يفهم الغناء بالايطالية ولا يفهمه بالعربية ، فإنه يضحك على نفسه وليس على الجمهور !

ولقد كنت مؤخرا على مأدبة افطار رمضانية فى منزل المذيعة المعروفة الأستاذة جيلان حمزة ، جمعتنى ببعض المفكرين والاعلاميين ، وكان من الموضوعات التى ناقشناها قضية الأوبرا المترجمة ، وعرضت على الصديق الأستاذ أمين بسيونى ، رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، ان أقدم للجمهور المصرى خدمة ، كان أولى بتقديمها من هم أقدر منى فى الجهاز المعاون فى الأوبرا للدكتور ناصر الأنصارى ، وهى أن أشرح هذه القضية فى البرنامج الثانى للاذاعة بطريقة بسيطة للغاية ، فأدع الجمهور يسمع آرْيا (قطعة غنائية طويلة منفردة) بالايطالية ، وأتبعها بنفس الآرْيا باللغة العربية ، وأكرر بعض الآرْيات على هذا النحو المتتابع ـ أى باللغة الايطالية ثم باللغة العربية ـ ثم أترك لجمهور المستمعين الحكم فيما

إذا كانوا قد فهموا الآرية الايطالية أكثر من الآرية العربية أو العكس، وعما إذا كانوا قد وجدوا أى فارق فى الصوت واللحن بين الآريتين، أو أنه لايوجد أى فارق سوى وضوح الآرية العربية عن الايطالية لأنها تغنى بلغة المستمع!

وهذا أمر بديهى، فإذا كان الذى يغنى الآرية الايطالية مغنى تينور، فإن الآرية العربية يغنيها مغنى تينور أيضا بنفس الكفاءة، وبنفس اللحن، وإذا كانت تغنيه مغنية سوبرانو، فإن الآرية العربية تغنيها مغنية سوبرانو أيضا ولكن بالعربية وبنفس الأنغام. والأمر يمكن تشبيهه لحد ما بنص كتابى باللغة الايطالية، ونفس النص مكتوب باللغة العربية، فهل يوجد شك فى أن النص العربى يكون مفهوما للقارىء العربى أكثر من النص الايطالى.

بل إننى أدعو الصديق الدكتور ناصر الأنصارى إلى عقد لقاء فنى كبير فى المسرح الصغير، يُدعى إليه المغنون الذين غنوا الأوبرا المترجمة، فيغنى الواحد منهم الآريا باللغة الايطالية، ثم يتبعها بغناء نفس الآرية باللغة العربية! ويسجل هذا الحفل، ويعرض فى التلفزيون المصرى، والحكم لعشاق الأوبرا!

دعنا - اذن - نقول إنه حدث تقاعس وقصور فى الدعاية لهذا الحدث التاريخى الكبير، وهو عرض أوبرا دون جيوفانى فى مصر باللغة العربية. لقد كانت أول مرة عُرضت فيها هذه الأوبرا فى مصر فى عصر عبد الناصر، فى عام ١٩٥٦، وكانت باللغة الايطالية بواسطة فرقة ايطالية زائرة، ثم كانت هذه العروض باللغة العربية فى عصر مبارك.

ونحن نحترم أنفسنا كثيرا إذا ألقينا باللائمة على أنفسنا ولم نلقها على موتزارت أو على أعظم أوبرا ألفها وهى دون جيوفانى!

الكشافات

- كشاف الأعلام
- كشاف الهيئات
- كشاف الأماكن والبلاد
- كشاف الأحداث
- كشاف الدوريات

★ قام باعداد هذه الكشافات الأستاذ **سامى عزيز فرج** .
بمساعدة كل من السيدتين **ايزيس راغب واستر غالى** .

١ ــ كشاف الاعلام

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ز)

(س)

(ش)

(غ)

(ف)

(ن)

٢ ـ كشاف الهيئات

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

(ك)

(ل)

(م)

٤ ـ كشاف الحوادث

٤ ـ كشاف الدوريات

فهـــرس

صفحة

الصفحة

الصفحة

أخطـاء مطبعيـة

الخطـأ	رقم السطر	رقم الصفحة	الصواب
جورى	٧	٢٩	جوزى
بقتضاها	٢٠	٨٩	بمقتضاها
الرزلاء	١٨	١١٤	الرذلاء
الرزيلة	١٨	١١٤	الرذيلة
أحمد حلمى	٢	١٢٠	أحمد لطفى بك
الهايونى	١٣	١٨٤	الهمايونى
بالاصلاح	٥	٢٠٥	بالاطلاع
ولس	١٧	٢٢١	وليسوا
اد	٨	٢٤١	اذ
البلاذ	٣	٣٢٧	البلاد
الشباب	٢٦	٣٦٣	الشاب

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٤/٢٧٤٩

ISBN — 977 — 01 — 3711 — 1

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من اجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد ان يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الامام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بعضه بعباءة الدين ويريد - بالارهاب - أن يعود بمصر أربعة عشر قرنا. ويتلفع بعضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد - بالارهاب أيضا - أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.

تصميم الغلاف أحمد عبد الغفار



د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعه المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
* عضو مجلس الشورى المصرى .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة .
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٨٠٠ قرش